٣٠١٠٢٠٠٠٠٢٣٢٥

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى – مكة المكرمة
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا – فرع اللغويات

قام الطالب بالتصويبات التي أوصت بها لجنة المناقشة.
أ.د. أحمد محمد الخرّاط
أ.د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم
أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد

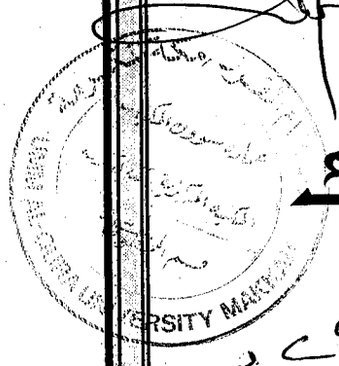

شرح ألفية ابن مالك

للشيخ الإمام العالم الفاضل البارع المحقق

بدر الدين إسماعيل بن محمد بن محمد بن علي بن هانئ
اللخمي الغرناطي الأندلسي المالكي ٧٧١هـ.

رسالة مقدمة لنيل درجة « الدكتوراه »
في اللغة العربية وآدابها تخصص النحو والصرف

تحقيق ودراسة
أحمد بن محمد بن أحمد بن محجوب ذيبان القرشي

إشراف
الأستاذ الدكتور / سليمان بن إبراهيم العايد
رئيس قسم الدراسات العليا بكلية اللغة العربية

الجزء الأول

٠٠٠٠١٥

العام الجامعي
١٤١٤هـ / ١٩٩٤م

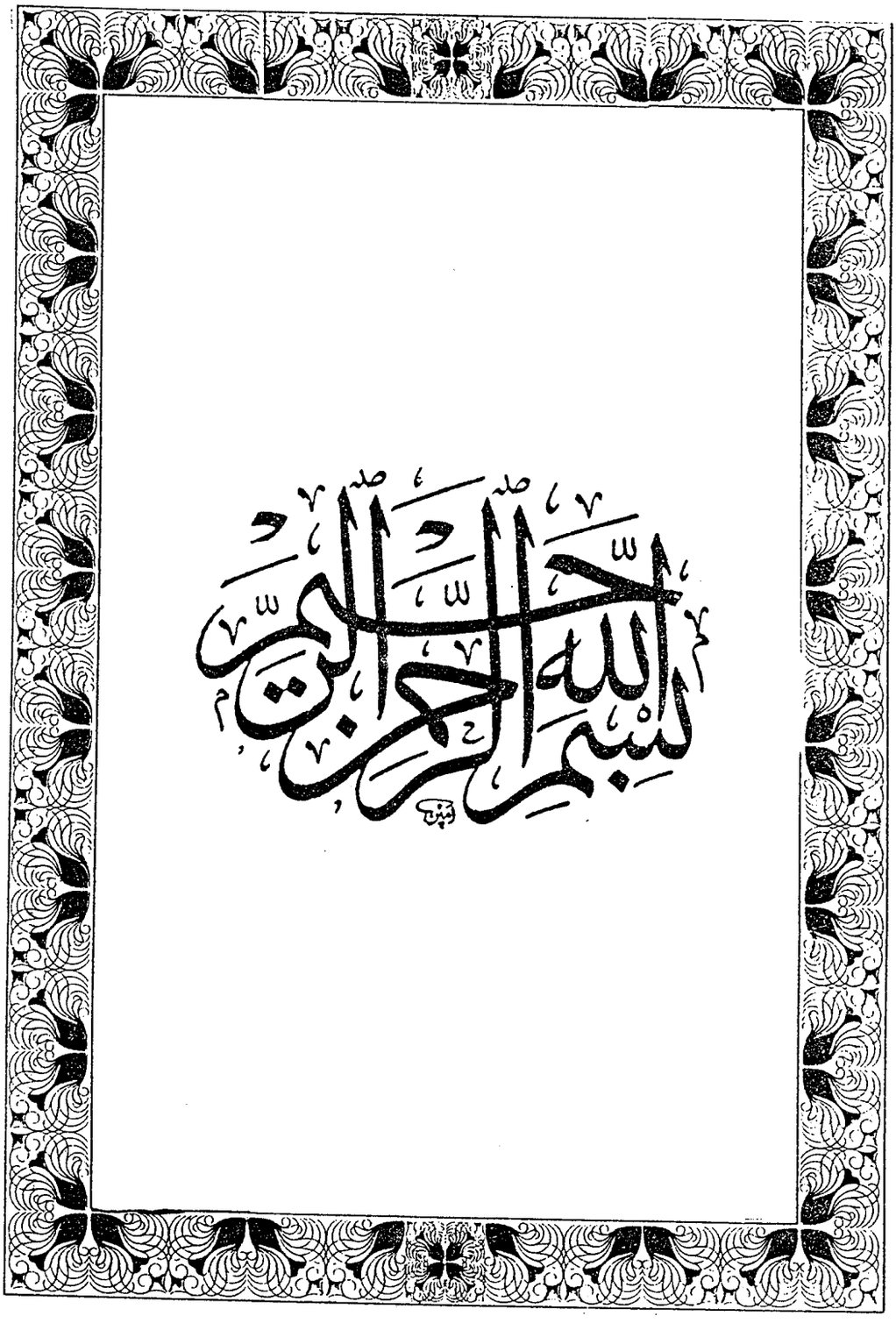
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

عنوان الرسالـــة : **شرح ألفية ابن مالك لبرهان الدين إسماعيل بن محمد بن هانئ الغرناطي ٧٧١هـ**

الدرجة العلميـــة : دكتـــوراه في النحـــو والصـــرف .

مقدمة من الطالب : أحمد بن محمد بن أحمد القرشي .

ملخص الرسالة :

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الرسول المصطفى .. وبعد :

فقد قمت بتحقيق الشرح المشار إليه من أوله إلى نهاية باب التمييز ، ويتمثل عملي في قسمين :

القسم الأول : الدراسة ، واشتملت على أبواب ثلاثة .

تناولت في الباب الأول التعريف بابن مالك وابن هانئ الغرناطي .

وأمّا الباب الثاني وهو التعريف بشرح ألفية ابن مالك لابن هانئ فيقع في ثلاثة فصول :

تناولت في الفصل الأول توثيق عنوان الكتاب ونسبته لابن هانئ الغرناطي ودفعتُ الشبهة التي نسبته لابن هانئ الجد بأدلة قاطعة ، ثم بينت منهج ابن هانئ الغرناطي في شرحه للألفية من خلال خمس عشرة فقرة،ثم تعرضت في نهاية الفصل لمذهب ابن هانئ النحوي ، وبينت أنّه المذهب البصري مع اختياره للأقوى من مذهب الكوفيين وغيرهم.

وأمّا الفصل الثاني فقد تناولت فيه أصول الاحتجاج عند ابن هانئ وهي « السماع ،والقياس ، والإجماع » بالشرح والتدليل .

وفي الفصل الثالث والأخير تعرضت فيه لمصادره في الشرح وتشتمل مصادره في النحو والصرف ، وفي اللغة ، وفي الأدب ، وفي القراءات ، وفي الحديث ، وفي الفقه ، وفي السيرة النبوية والتاريخ ، وفي الرجال وأحوالهم ، وفي البلاغة .. وغيرها .

وأمّا الباب الثالث والأخير من الدراسة فقد تناولت فيه مواقف ابن هانئ وفيه المباحث التالية : موقفه من عزو الأراء النحوية لأصحابها، وموقفه من النحاة، وموقفه من مسائل الخلاف بين النحاة، وموقفه من ابن مالك بالتدليل والتفصيل لكلٍّ .

ثم ختمت الدراسة بوصف النسختين اللتين اعتمدتهما في تحقيق هذا الكتاب ونماذج منهما .

أمّا بالنسبة للقسم الثاني من عملي وهو تحقيق الكتاب فقد حاولت جاهداً وحرصت كلَّ الحرص أن يخرج الكتاب كما وضعه ابن هانئ الغرناطي ملتزما في ذلك الدقة والأمانة العلمية في النقل والتحقيق الجيد ، لذلك سلكت منهجاً علمياً في التحقيق يفي بالغرض ولا يثقل كاهل الكتاب ويرتضيه أولو الألباب من أهل الصنعة كما هو المتبع في هذا الفن.

وفي نهاية الكتاب صنعت فهارس فنية بلغت سبعة عشر فهرساً.

أسأل الله أن أكون وفقت في هذا العمل وأن يجعل جهدي خالصاً لوجهه الكريم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الطالب

أحمد بن محمد بن أحمد بن زيان القرشي

المشرف

أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد

عميد الكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فضل اللغة العربية على سائر اللغات ، وجعلها لغة كتابه الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، فقال في محكم كتابه العزيز ﴿ **إنآ أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون** ﴾ « يوسف : ٢ » وقال : ﴿ **كتاب فصلت آياته قرآنا عربيا لقوم يعلمون** ﴾ « فصلت : ٣ » .

وأصلى وأسلم على الرسول الأمي العربي القرشي الهاشمي سيد الأنبياء والمرسلين ، وقائد الغر المحجلين ، سيد الخلق أجمعين سيدنا محمد بن عبدالله ﷺ ، بعثه الله بلسان عربي مبين ، للعرب خاصة ، ولسائر الأمم كافة ، وجعل القرآن الكريم الذي نزل بلغة قريش معجزته الخالدة ، وتحدى العرب وغيرهم أن يأتوا بمثله فلم يستطيعوا ، فكان القرآن الكريم الذي نزل بلغة العرب هو المعجزة الباقية الخالدة وتكفل الله (عز وجل) بحفظه ، فقال ﴿ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** ﴾ « الحجر : ٩ » ، وحفظ الله لكتابه لايكون إلا بحفظ اللغة التى نزل بها، فهيأ الله لها العلماء المخلصين ، الذين وقفوا حياتهم على حفظ اللغة العربية وصونها عن اللحن والتحريف والتصحيف ، منذ العصور الإسلامية الأولى ، إذ هب العلماء لجمع اللغة من أفواه العرب الفصحاء وقاموا بتدوينها وضبطها وتصنيفها ، كما هيأ الله آخرين ألحقوا بهم، درسوا اللحن الواقع في بنية الكلمة أو في آخرها، وهو ما سُمي فيما بعد باسم « علم النحو والصرف » ، فقام هؤلاء بوضع القواعد والضوابط ، بعد استقرائهم كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ وكلام العرب الفصحاء ، شعره ونثره ، قاموا بدراسة ذلك كله دراسة فاحصة متعمقة انتهت بهم إلى وضع القواعد والضوابط لقضايا النحو ومسائله ، ولم يقفوا عند هذا العمل فحسب بل دونوا ذلك كله في كتب علمية استفاد منها من جاء بعدهم ، وأضاف إليه المتأخرون شيئا من التحقيق والتفصيل ، وكان لهم الترجيح وحسن الاختيار.

وقد تدرج التأليف في علمي النحو والصرف بمراحل متعددة بدءاً من الكتب الموسوعية التي تشمل النحو والصرف وغيرهما من علوم العربية ويتمثل ذلك في الكتاب لسيبويه، ثم جاءت مرحلة الكتب المتخصصة في النحو والصرف ، أو في أحدهما ، وهذه المرحلة تبدأ من القرن الرابع ، ومن أشهر المصنفات التي ألفت في هذه المرحلة ، كتاب الأصول في النحو لابن السراج ، وكتاب الجمل في النحو للزجاجي ، والإيضاح العضدي في النحو للفارسي ، والتكملة في الصرف له أيضاً، واللمع في العربية لابن جني، والمفصل في علم العربية للزمخشري، وأسرار العربية لابن الأنباري، والفصول الخمسون لابن معطٍ الزواوي المغربي، والكافية لابن

الحاجب في النحو، والشافية له أيضا في الصرف ، والتسهيل لابن مالك الجياني الأندلسي، وغيرها من المصنفات ، التي قصد منها مصنفوها « رحمهم الله » تقريب مسائل النحو والصرف في أسهل عبارة وأوضحها وأجمعها.

ثم جاءت مرحلة المنظومات النحوية والصرفية ، وهي تعد المرحلة الأخيرة التي بلغ فيها النحو ذروته في التطور التأليفي، ومن أشهر المنظومات في هذه المرحلة نظم ابن معطٍ، وابن الحاجب، وابن مالك، وهم من علماء القرن السابع ، فالأول سمّى منظومته « الدرة الألفية » واشتهرت بـ « ألفية ابن معطٍ » والثاني سمّى منظومته في النحو فقط « الوافية في نظم الكافية » ، وآخر الثلاثة وأشهرهم بلا منازع ولامدافع ابن مالك وهو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي الشافعي إمام النحاة وحافظ اللغة ، نزيل دمشق والمتوفي بها سنة ٦٧٢هـ رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جنانه سمّى ألفيته في النحو والصرف « الخلاصة » واشتهرت بـ « ألفية ابن مالك » وقد كتب لها القبول كما كتب لمصنفاته النحوية الأخرى، وذلك لأنه نظمها بأسلوب علمي ميسر ، قريب الإشارة ، واضح العبارة ، بعد نظمها عن الغريب والتكلف ، وعن التعقيد والغموض وعن الإفراط والتفريط ، كما أنها تمتاز بالتقسيم الجميل ، والتعريف بالمسائل والتمثيل بقدر ما يسمح به النظم ، إلى جانب ذكره للخلاف والترجيح ، وذكر شيء من لغات العرب ، مما أكسبها رواءً ورونقا من أجل ذلك كله شغف العلماء بها فتقبلوها بقبول حسن، ونالت حظوة في نفوسهم، وطارت شهرتها في الآفاق، وسمع بها الناس في الأقطار، وذاعت وانتشرت كانتشار ضوء الشمس في النهار، فتسابق العلماء وطلاب العلم من كل حدب وصوب إلى حفظها وشرحها واختصارها وإعرابها والاستدراك، ولا أعلم منظومة نحوية كثرت شروحها كمنظومة ابن مالك في النحو والصرف، وهذه الشروح يفوق بعضها بعضا من حيث الجمع للمسائل والاستيعاب للقضايا النحوية والخلاف بين النحاة، ومن أشهر شروحها وأهمها شرح ابنه المعروف بابن الناظم « ٦٨٦هـ » ، و شرح أبي حيان الأندلسي « ٧٤٥هـ » ، و شرح ابن أم قاسم المرادي « ٧٤٩هـ » ، وشرح ابن هشام الأنصاري « ٧٦١هـ» ، وشرح ابن عقيل « ٧٦٩هـ »، وشرح ابن جابر الأندلسي « ٧٨٠هـ » ، وشرح الشاطبي « ٧٩٠هـ » وشرح المكودي « ٨٠٧هـ » ، وشرح السيوطي « ٩١١هـ » ، وشرح الأشموني « ٩٢٨هـ » ، وشرح خالد الأزهري « ٩٠٥هـ » على شرح ابن هشام الأنصاري ، وغيرهم من الشراح .

ومن العلماء الذين قاموا بشرح ألفية ابن مالك الإمام العلامة الفاضل البارع المحقق قاضي القضاة سري الدين أبو الوليد إسماعيل بن محمد بن محمد بن علي بن عبد الله بن

هانيء اللخمي الغرناطي المولود في غرناطة سنة (٧٠٨هـ) والمتوفي في القاهرة سنة (٧٧١) هـ.

نشأ في غرناطة ، آخر معقل للإسلام والمسلمين في بلاد الأندلس ، تلقي علومه على كبار علمائها الأفذاذ ، كالقيجاطي ، وأبي البركات البلفيقي ، وأبي بكر بن شبرين ، وابن الفخار الألبيري ، وابن جزي الكلبي وأبو حيان الأندلسي ، وغيرهم . جاهد في سبيل الله ، دفاعاً عن الأندلس ضد الحملة الصليبية عليها ، ولما اشتد البلاء على الأندلس ، خرج كغيره من العلماء ، متجها نحو المشرق الإسلامي ، فوصل مصر ، والتقى أبا حبان ، فذاكره أبو حيان وعظمه كثيرا ، ثم خرج إلى حماة الشام واستقر بها ، وهو أول مالكي يتولى القضاء بها ، ثم تولى بعدها منصب قاضي القضاة بدمشق ، واشتغل بالتدريس ، واستفاد منه ومن علومه خلق كثير ، ومن أشهر تلامذته : علاء الدين ابن القضامي ، وأبو المعالي ابن عشائر ، والجمال المعروف بـ « خطيب المنصورية » ، وابن الجزري ، صاحب كتاب النشر المتوفي سنة (٨٣٣) هـ .

ومن مصنفاته : شرح التسهيل وشرح ألفية ابن مالك .

وقيمة هذا الشرح – أعني شرح ألفية ابن مالك لابن هانئ الغرناطي – لاتقل أهميته عن قيمة الشروح المشهورة ، كشرح ابن الناظم ، أو أبي حيان الأندلسي ، أو ابن هشام الأنصاري ، أو ابن عقيل ، في عرضه لقضايا النحو والصرف ، بل تميز عنهم في أمور قلت في غيره ، كتعرضه لتحقيق روايات نسخ الألفية وترجيح بعضها ، وتفسيره للألفاظ الغريبة في الألفية والشواهد ، وتوضيح معناها واستشهاده على ذلك المعنى ، وإعراضه عن الخلافات النحوية التي لا ينبي عليها فائدة ، كما كان يشير إلى ذلك في عدة مواضع ، واهتمامه الكبير في تقريب المسائل النحوية وغيرها بالتنظير لها ليتسنى للقارئ فهمها ، ومن مميزات هذا الشرح اهتمام ابن هانئ بسرد الشواهد الشعرية الكثيرة على المسائل النحوية ، أو الصرفية ، أو اللغوية ، أو البلاغية ، أو الأدبية وغيرها ، كما أنه اهتم في شرحه بالروايات الشعرية ، ولغات العرب ، واهتم بسر القضايا التاريخية وبخاصة السيرة النبوية كما شابه بشيء غير قليل من الأدب والبلاغة وعلوم أخرى .

هذه بعض مزايا هذا الشرح موضوع دراستنا هذه التي جعلتها في قسمين :

القسم الأول : الدراسة ، وتشتمل على أبواب ثلاثة :

الباب الأول : التعريف بابن مالك وابن هانئ الغرناطي.

الباب الثاني : التعريف بشرح ألفية ابن مالك لابن هانئ الغرناطي.

الباب الثالث : مواقفه .

أمّا الباب الأول وهو التعريف بابن مالك وابن هانئ الغرناطي فيقع في فصلين :

الفصل الأول : التعريف بابن مالك الجياني الطائي الأندلسي ٦٧٢هـ وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : كلمة موجزة عن حياة ابن مالك .

المبحث الثاني : تعريف مختصر بألفية ابن مالك وأهميتها.

المبحث الثالث : أهم شروحها .

أما الفصل الثاني وهو حياة ابن هانئ اللخمي الغرناطي فيشتمل على المباحث التالية :

اسمه ونسبه ، مولده ، نشأته وحياته العلمية ، أسرته ، رحلته وانتقاله إلى المشرق الإسلامي « مصر والشام » ، شيوخه ، توليه القضاء ، اشتغاله بالتدريس ، تلامذته ، عقيدته ، مذهبه الفقهي ، شعره ، مؤلفاته ، وفاته .

أما الباب الثاني : التعريف بشرح ألفية ابن مالك لابن هانئ الغرناطي فيقع في فصول ثلاثة :

الفصل الأول وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : توثيق عنوان الكتاب ونسبته لسري الدين ابن هانئ الغرناطي.

المبحث الثاني : منهج ابن هانئ في شرحه لألفية ابن مالك .

المبحث الثالث : مذهبه النحوي .

الفصل الثاني : أصول الاحتجاج عند ابن هانئ الغرناطي « أدلته » وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : السماع ويشمل « القرآن الكريم وقراءاته ، الحديث النبوي الشريف ، كلام العرب المحتج بلغتهم شعراً ونثراً » .

المبحث الثاني : القياس .

المبحث الثالث : الإجماع .

الفصل الثالث : مصادر الكتاب ، ويشتمل على المباحث التالية :

مصادره في النحو والصرف ، في اللغة ، في الأدب ، في القراءات ، في الحديث ، في الفقه ، في السيرة النبوية والتاريخ ، في الرجال وأحوالهم ، في البلاغة ، أعلام ورد ذكرهم في الكتاب .

أما الباب الثالث وهو مواقفه ، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : موقفه من عزو الآراء النحوية لأصحابها.

المبحث الثاني : موقفه من النحاة .

المبحث الثالث : موقفه من مسائل الخلاف بين النحاة .

المبحث الرابع : موقفه من ابن مالك .

ثم ختمت الدراسة بوصف النسختين المعتمدتين في تحقيق الكتاب ، ومنهجي الذي سلكته في تحقيق الكتاب ، ونماذج من المخطوطتين .

أما بالنسبة للقسم الثاني من عملي ، وهو تحقيق الكتاب ، فقد حاولت جاهداً – بعد أن وفقني الله عز وجل – للحصول علي نسختين من كتاب (شرح ألفية ابن مالك لابن هانئ الغرناطي ٧٧١هـ) وهما اللتان اعتمدتهما في إخراج هذا الكتاب – وحرصت كل الحرص أن يخرج الكتاب كما وضعه ابن هانئ الغرناطي ملتزماً في ذلك الدقة والأمانة العلمية في النقل ، والتحقيق الجيد ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، لذلك سلكت منهجا علميا في التحقيق ، يفي بالغرض ولا يثقل كاهل الكتاب ، ويرتضيه أولو الألباب من أهل الصنعة كما هو المتبع .

وفي نهاية البحث صنعت فهارس فنية بلغت سبعة عشر فهرساً ، وهي فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها ، والأحاديث النبوية الشريفة والآثار ، والمسائل الفقهية والأصولية ، والأقوال والحكم والأمثال ، والشعر ، ولغات العرب ، وفقه اللغة ، والمواد اللغوية ، والمسائل الصرفية ، والعروض والقافية ، والبلاغة ، والأحداث التاريخية والسيرة النبوية ، والكتب الواردة في النص، والأعلام ، والمصادر والمراجع المعتمدة في البحث ، وفهرس قسم الدراسة ، وأخيراً فهرس الموضوعات .

وبعد فإنني أود أن ألخص أبرز ما انتهيت إليه في هذا البحث من نتائج ، منها :

أولاً : أني وصلت إلى معرفة صاحب سفر في النحو ظل دهراً غير معزو لصاحبه مما صرف الباحثين والمحققين عنه ، وذلك بالدراسة المتأنية من خلال النص .

ثانياً : أن هذا الكتاب يعطي صورة عن التأليف النحوي في الأندلس في القرون المتأخرة ، وقد أظهر البحث منهج المؤلف وسمات عمله.

ثالثاً : أن البحث استطاع رسم صورة لابن هانئ من خلال معرفته ، ومصادر تلك المعرفة ، وطريقة تناوله لها.

رابعاً : تقويم هذا الشرح ووضعه في موضعه المناسب بين شروح الألفية .

أسأل الله الحنان المنان ذا الجلال والإكرام أن أكون قد وفقت في هذا المنهج الذي يخدم الكتاب ويخرجه بالصورة الجيدة التي يرضاها أهل هذا العلم العظيم ، وأن يجعل جهدي خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفعني به يوم لاينفع مال ولا بنون ، هو حسبي ونعم الوكيل .

وفي الختام أقول : الحق الذي أدين الله به يوم لا ينفع مال ولابنون ، أنا وبحثي مدينان بالعرفان والامتنان لمشرفي الفاضل :

الأستاذ الدكتور/ سليمان بن إبراهيم العايد

من أول لحظة سجل فيه إلى هذه اللحظة ، فأسأل الله الحنان المنان له ولي واسع الغفران ، والسكن في الجنان ، يوم حشر الثقلان ، فقد تعهدني وبحثي بالرعاية والنصح والإرشاد والتقويم، ولولا فضل الله أولا ثم حرصه المستمر على متابعة البحث بصورة دؤوبة لما خرج بهذه الصورة ، فكم تكبد من المتاعب من أجل قراءة النص وإقامة ما اعوج منه وكذا عملي ، فأسأل الله أن يعفو عنه ، ويعظم أجره ، ويغفر زلاته إنه سميع مجيب .

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذين الفاضلين :

الأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم

والأستاذ الدكتور/ أحمد محمد الخرّاط

على تكرمهما بقراءة هذا الكتاب وتقويمه وتسديد ما اعوج منه ، أسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهما.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع الأخوة الذين قاموا بمساعدتي في بحثي وأخص بالذكر منهم أخي الفاضل يحيى بن محمد بن جابر أسأل الله له الخير عاجله وآجله .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لجامعة أم القرى وكلية اللغة العربية على قبولي في مرحلة الدراسات العليا أسأل الله لهم الأجر والثواب .

وأتقدم بالشكر الجزيل لوزارة المعارف وكلية المعلمين بالمدينة المنورة لتفريغهم لي للحصول على ﴿ **درجة الدكتوراه** ﴾ فلهم الشكر مني جميعاً .

ولا يفوتني في هذا المقام وأنا في البلد الحرام أن أذكر صاحبي الفضل والإحسان بعد الله عز وجل وهما والدي فأسأل الله أن يغفر لهما ، وأن يعظم أجرهما، ويغفر زلاتهما، ويجعل الجنة مثواهما، كما ربياني صغيراً وعلماني كبيراً.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين .

المحقق

أحمد بن محمد بن أحمد القرشي

القسم الأول

الدراسة

وتشتمل على أبواب ثلاثة :

الباب الأول : التعريف بابن مالك وابن هانئ الغرناطي.

الباب الثاني: التعريف بشرح ألفية ابن مالك لابن هانئ الغرناطي « ٧٧١هـ ».

الباب الثالث : مواقفه .

الباب الأول :

التعريف بابن مالك وابن هانئ الغرناطي

وفيه فصلان :

الفصل الأول :

التعريف بابن مالك الجياني الطائي الأندلسي « ٦٧٢هـ »

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : كلمة موجزة عن حياة ابن مالك الطائي الجياني « ٦٧٢هـ »

المبحث الثاني : تعريف مختصر بألفية ابن مالك وأهميتها.

المبحث الثالث : أهم شروحها.

المبحث الأول

كلمة موجزة عن حياة ابن مالك

اسمه ونسبه :

هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي الشافعي النحوي .

ومنهم من يقول : محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن مالك ، والأول أشهر.[1]

إمام النحاة وحافظ اللغة نزيل دمشق ، ولد (رحمه الله) سنة (٦٠٠هـ) على أرجح الروايات في جيان من بلاد الأندلس.[2]

تلقى علومه قبل رحلته إلى المشرق العربي الإسلامي على عدد من علماء الأندلس ، منهم : « ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي الغرناطي (٦٢٨هـ) فقد أخذ عنه « النحو والقراءات » ، كما أنه جلس في حلقة أبي علي الشلوبين (٦٤٥هـ) نحواً من ثلاثة عشر يوماً.[3]

وعندما اشتد البلاء على بلاد الأندلس وازدادت الفتن والاضطرابات في كل مكان من النصارى وغيرهم، فكّر في الرحيل كغيره من سائر العلماء ، فخرج قاصداً المشرق الإسلامي طلباً للعلم واستزادة من المعرفة، وكان رحيله في سن شبابه المبكر، فجال ابن مالك في بلاد المشرق وأخيراً استقر به المقام بدمشق الشام ، واتخذها موطنا له وعكف على الأخذ من علمائها، فأخذ عن أبي الحسن علي بن محمد السخاوي (٦٤٣هـ) ، وأبي صادق الحسن بن صباح المخزومي (٦٣٢هـ) ، وأبي الفضل مكرم بن محمد بن حمزة

---

(١) ينظر دائرة المعارف الإسلامية ٢٧٢/١ (ومقدمة تحقيق كتاب التسهيل ، ومقدمة تحقيق شرح عمدة الحافظ)

(٢) ينظر مقدمة تحقيق كتاب التسهيل ٢ – ٣

(٣) ينظر بغية الوعاة ١٣٠/١ – ١٣١ ، وإشارة التعيين ٣٢٠.

القرشي المعروف بابن أبي الصقر (٦٣٥هـ) ، وأخذ عن أبي البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (٦٤٣) ، كما أخذ عن تلميذ ابن يعيش، محمد بن محمد بن أبي علي المعروف بابن عمرون (٦٤٩) ، كما قيل إنه جلس في حلقة ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، فاستفاد منهم في علوم القرآن والحديث واللغة ، وغيرها من سائر الفنون والمعارف.(٤)

ثم جلس بعد ذلك للإقراء والتصنيف ، فاستفاد منه خلق كثير من علمه ومن مصنفاته، ومن أشهر تلامذته الإمام المحدث محيي الدين النووي (٦٧٦هـ) ، قضى حياته دارساً على ابن مالك، ومنهم القاضي ابن خلكان (٦٨١هـ) ، وابنه بدر الدين محمد (ابن الناظم) المتوفى سنة (٦٨٦هـ) ، ومنهم بهاء الدين محمد بن إبراهيم المعروف بابن النحاس (٦٩٨هـ) ، ومنهم بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله المشهور بـ « بدر الدين ابن جماعة » (٧٣٣هـ) ، وغيرهم من العلماء.(٥)

أما مصنفاته فهي أشهر من أن تُذكر، فقد ذاعت وانتشرت انتشار ضوء الشمس ، ومن أهمها كتاب التسهيل وشرحه، والكافية الشافية وشرحها ، والألفية ، ولامية الأفعال، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ وشرحه ، وغيرها من المصنفات في النحو والصرف واللغة والقراءات.

رحم الله ابن مالك رحمة واسعة فقد كان إماماً في العربية واللغة حتى بلغ الغاية فيهما ، وحاز قصب السبق وأربى على المتقدمين. كما أنه كان إماماً في القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى ، في الإكثار من نقل غريبها ، والاطلاع على وحشيها. وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لايجارى ، وحبراً لايبارى. وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها ! وكان نظم الشعر سهلاً عليه : رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك .

كما أنه تحلى بالأخلاق الفاضلة والصفات الحميدة ، فكان (رحمه الله) على ما

(٤) ينظر في مشيخته نفح الطيب ٢٥٧/٧ ومابعدها ، وغاية النهاية ١٨٠/٢ ، وبغية الوعاة ١٣٠/١-١٣١ ، والوافي بالوفيات ٣٥٩/٣، ودائرة المعارف الإسلامية ٢٧٢/١، (ومقدمة تحقيق التسهيل، وشرح التسهيل، وعمدة الحافظ).

(٥) ينظر تلامذته في طبقات الشافعية للسبكي ١٦٥/٥، ١٤ ، ٤١ ، وشذرات الذهب ٣٥٤/٥ ، ٣٧١ ، ٣١٨ ، ٤٤٢ ، وبغية الوعاة ١٣٠/١ (ومقدمة تحقيق شرح عمدة الحافظ ٤٠-٤٢).

هو عليه من علم وفضل ، كان متين الدين ، صادق اللهجة ، كثير النوافل ، حسن السمت، رقيق القلب ، واتسم بكمال العقل ، والوقار والتؤدة ، وانفرد عن المغاربة بشيئين : الكرم ومذهب الإمام الشافعي. وكان أمة في الاطلاع على الحديث ، وهو أول من عرج عليه في الاستشهاد به في مسائل النحو وغيرها واختلف الناس من بعده في الاستشهاد بالحديث إلى ثلاث فرق .

و رحم الله أبا حيان الأندلسي فقد تحامل كثيراً على ابن مالك وأنكر عليه مشيخته إذ ذكر أنه بحث فلم يجد له شيخا مشهوراً يعتمد عليه ، ويُرجع في حل المشكلات إليه.(٦)

وكلام أبي حيان في ذلك هو بمعزل عن الحق ، ولا أعلم الدافع لذلك القول من شيخ العربية أبي حيان.

تُوفي ابن مالك (رحمه الله) بدمشق ليلة الأربعاء ثالث عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة ، وصُلِي عليه بالجامع الأموي ، ودفن بسفح قاسيون بروضة الصالحية بجوار قبر الشيخ إسماعيل بن عبدالله الصالح ، وقريباً من قبر الحافظ العماد المقدسي.

وقد رثاه جماعة من العلماء والشعراء ولم يعرف نحوي رُثي بأحسن مما رُثي به ابن مالك. رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جنانه ونفعه بعمله وعلمه إنه سميع قريب مجيب*.

---

* اعتمدت في هذه الترجمة على : إشارة التعيين ٣٢٠ ، وغاية النهاية ١٨٠/٢ ، وبغية الوعاة ١٣٠/١، والوافي بالوفيات ٣٥٩/٣ ، وفوات الوفيات ٢٢٧/٢ ، ونفح الطيب ٢٢٢/٢ ، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥ ، وطبقات الشافعية ٢٨/٥.

وعلى ما كتبه محققو كتب ابن مالك ، وهي : كتاب التسهيل ، وشرح التسهيل ، وشرح الكافية الشافية ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ .

(٦) ينظر إشارة التعيين ٣٢٠ ، وبغية الوعاة ١٣٠/١-١٣١.

***

المبحث الثاني

تعريف مختصر بألفية ابن مالك وأهميتها

تدرج النحو في التصنيف شيئا فشيئا حسب الحاجة، فبدأ في أول مراحله بموسوعات تشمل النحو والصرف وغيرهما من فنون العربية كما في الكتاب لسيبويه، ثم جاء دور الكتب المتخصصة في النحو والصرف، أو في الصرف فقط، كعمل الزجاجي في الجمل، وأبي علي الفارسي في الإيضاح في النحو، والتكملة في الصرف، أو كاللمع لابن جني، أو كالمفصل للزمخشري، أو كالفصول الخمسون لابن معط، أو كالكافية لابن الحاجب في النحو، والشافية في الصرف، وغيرها من المصنفات التي أراد مصنفوها تقريب مسائل النحو والصرف فقط دون غيرهما من علوم العربية.

كما أنهم أرادوا من مصنفاتهم تلك تقريب مسائل النحو والصرف في أقرب صورة للقارئ ، وفي أسهل عبارة ممكنة وأوجزها، منهم من جمع العلمين في كتاب، ومنهم من فصل النحو عن الصرف، وما ذلك إلا لقصد ترغيب طلاب العلم لهذا العلم العظيم وغرسه في نفوسهم.

كل الكتب التي ذكرتها في النحو والصرف كتبت بأسلوب نثري سهل واضح للقارئ، ومع ذلك كله أراد النحاة (غفر الله لي ولهم) أن يقربوا مسائل النحو والصرف بصورة أسهل من ذلك وأخف فما كان منهم إلا أن نظموا هذا العلم ، أسوة بعلوم أخرى قد نظمت ، فسهّل النظم تلك العلوم ، وقرب شتاتها ، وحصر شواردها،من ذلك على سبيل المثال المنظومات التي في القراءات، أو علوم الحديث، أو الفرائض، أو العروض، وغيرها من المنظومات في سائر الفنون والمعارف ، فقام ابن مالك (رحمه الله تعالى) بنظم النحو والصرف في ألفية أطلق عليه (الخلاصة) ، واشتهرت باسم (ألفية

ابن مالك) ، وإن كان قد سبق في ذلك من غيره ، أذكر منهم على سبيل المثال منظومة ابن الحاجب في النحو والتي سماها (الوافية في نظم الكافية) وشرحها، إلا أنها لم يكتب لها الذيوع والانتشار والشهرة كما كتب للكافية، ومن قبلهما ابن معطٍ حيث نظم ألفية في النحو سماها « الدرة الألفية » إلا أنها عرفت واشتهرت بـ « ألفية ابن معطٍ » ، وهؤلاء الثلاثة هم أشهر من نظم في النحو في القرن السابع ، ومنظوماتهم من أشمل وأوسع وأجود ما نظم في هذا العلم، فقد فاقوا في نظمهم السابقين كأمثال الحريري في منظومته « ملحة الإعراب » ، وعجز اللاحقون أن يصلوا إلى ما وصلوا إليه ، وإن ادعوا أنهم فاقوا ابن مالك أو ابن معطٍ ، كأمثال شعبان بن محمد بن داود الآثاري الحنفي (٨٢٨هـ) الذي سمى ألفيته : (كفاية الغلام في إعراب الكلام) وعرفت بألفية الآثاري ، ومن بعده صنع السيوطي (٩١١هـ) ألفية في النحو والصرف والخط سماها « الفريدة » ، وادعى في مقدمتها كالسابق أنها فائقة ألفية ابن مالك. والحق الذي أدين الله به أنها ما بلغت ذلك ولا قاربته، وأن الذي بينها وكذا ألفية الآثاري وبين ألفية ابن مالك هو أبعد ما بين الثرى والثريا، وأقول لولا ذكر ابن مالك في مقدمة ألفيته لابن معطٍ ما كنا عرفنا عن منظومته شيئا ولا اهتم بها السابقون ، وقديما قالوا : وما أروع ما قالوا : « كُلُّ فَتَاةٍ بأبيها مُعجَبةٌ » .

وبعد هذه المقدمة في تدرج النحو في التأليف أعود إلى ألفية ابن مالك للتعريف بها وبأهميتها، فأقول : قبل أن ينظم ابن مالك ألفيته ليجعلها خلاصة لما احتوته منظومته الكبيرة « الكافية الشافية » كرر النظر كثيراً في ألفية ابن معطٍ ، فوجد أنها لم تف بالغرض الذي نظمت من أجله، مع العلم بأنه أفاد منها كثيراً في منظومته « الكافية الشافية » ، عندئذٍ جند نفسه لتلك المهمة ، وهي نظم منظومة تحتوى على مسائل النحو والصرف في أسهل عبارة وأوضح إشارة ، فبدأها بقوله :

قال محمد هو ابن مالك أحمد ربي الله خير مالك

مصليا على النبي المصطفى وآله المستكملين الشرفا
وأستعين الله في ألفيه مقاصد النحو بها محويه
تقرب الأقصى بلفظ موجز وتبسط البذل بوعدٍ منجز

وقد تحقق له ذلك حيث نظمها بأسلوب علمي ميسر ، سهل الإشارة واضح العبارة، بَعُدَ نظمها عن الغريب والتكلف وعن التعقيدوالغموض ، وعن الإفراط والتفريط، فجعلها في ألف بيت كما ذكر.

ومن هنا شُغِفَ العلماء بها منذ عصره إلى هذه اللحظة ، وأقبل العلماء على حفظها وشرحها واختصارها وإعرابها ، من كل حدب وصوب ، وانتشرت في الأمصار كانتشار ضوء الشمس في النهار.

وتكمن أهميتها في قلوب العلماء لما احتوته من خصائص لم توجد في غيرها، منها :

أولا : التقسيم الجميل الذي أودعه ابن مالك فيها ، مع التعريف للمسألة إن أمكن والتمثيل ، كقوله :

كلامنا : (لفظ مفيد) كاستقم واسم ، وفعل ، ثم حرف الكلم

وكقوله :

والاسم منه معرب ، ومبنى لشبه من الحروف مدني
كالشبه الوضعي في اسمى «جئتنا» والمعنوي في متى ، وفي هنا

وكقوله :

نكرة قابل « أل » مؤثرا أو واقع موقع ما قد ذكرا
وغيره معرفة ، كـ « هم ، وذي وهند ، وابني ، والغلام ، والذي »

وكقوله :

مبتـــدأ « زيــد » و « عــاذر » خبر إن قلـــــت : زيد عــاذر من اعتذر

وأخيراً كقوله :

والخبر : الجـــزء المتم الفائـــده كـ « الله بـــر، والأيـادي شاهده »

ثانياً : مما أكسب الألفية أهمية في نفوس العلماء عرض ابن مالك في ثناياها للخلاف الذي دار بين النحاة ، أذكر من ذلك على سبيل المثال :

١ – قوله في باب المبتدأ والخبر :

وأول مبتـــدأ والـثـانـــي فاعـل أغنـى في أسار ذان

وقس وكاستفهام النفي وقـد يجوز نحو : فائز أولو الرشد

٢ – وقوله في الخلاف في رافع المبتدأ والخبر :

ورفعوا مبتدأ بالابتـدا كذاك رفع خبر بالمبتدا

٣ – وقوله في الخلاف في تقدم الخبر على « ليس » :

ومنع سبق خبر ليس اصطفى ... ...

٤ – وقوله في الخلاف في أي العاملين أحق بالعمل عند التنازع :

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحـــد منهمـــا العمل

والثان أولى عند أهل البصـــره واختار عكساً غيرهم ذا أســره

٥ – وقوله في الخلاف بين الفعل والمصدر أيهما أصل للآخر ؟ في أول باب المفعول المطلق

... ... وكونه أصلاً لهذين انتخب

٦ – وقوله في الناصب للمفعول معه والخلاف فيه :

ينصب تالى الـــواو مفعـولاً معـه في نحو : سيري والطريق مسـرعه

بما من الفعل وشبهـه سبـــــق ذا النصب لا بالواو في القول الأحق

وغير ذلك من الأبيات التي أشار فيها ابن مالك للخلاف بين العلماء.

ثالثاً : وتزداد أهميتها في أن ابن مالك ضمنها آراءه بعد عرضه لآراء العلماء ودراستها،من ذلك رأيه في اتصال الضمائر وانفصالها، حيث قال :

وفي اختيار لايجـــيء المنفصـــل إذا تأتَّى أن يجـــيء المتصـــــل

وصل أو افصل هاء سلنيه ومـــــا أشبهه في كنته الخلف انتمـــــي

كـــذاك خلتنيـــه، واتصـــــالا أختـــار، غيري اختار الانفصـــالا

وقـــدِّم الأخـــــص في اتصـــال وقَـــدِّ مَنْ ما شئـــت فـي انفصـــال

وفي اتحـــاد الرتبة الـــزم فصـــلا وقد يبيـــح الغيب فيـــــه وصـــلا

وغير ذلك من الأبيات التي أوردها في هذا الموضع .

٢ – وكذا رأيه في تأخير اللقب إذا اجتمع مع الاسم أو الكنية وإعرابه ، حيث قال :

واسما أتـــى و كنيـــة و لقبا وأخرن ذا إن سواه صحبـا

وإن يكونا مفردين فأضـــف حتما ، وإلا أتبع الذي ردف

٣ – وكذا رأيه في « أل » في حذفها ، حيث قال :

وحذف أل ذي إن تناد أو تضف أوجب وفي غيرهما قد تنحـــذف

٤ – وكذا رأيه في حذف كان ، حيث قال :

ويحذفونها ويبقون الخـــــبر وبعد إِنْ ولو كثيرا ذا اشتهر

٥ – وكذا رأيه في تخفيف « أن » حيث قال :

وإن تخفف أنَّ فاسمها استكنْ والخبر اجعل جملة من بعد أنْ

وإن يكن فعلا ولم يكـــــن دعا ولم يكـن تصريفـــــــه ممتنعا

فالأحسن الفصل بقد أو نفي او تنفيـــس أو لـــو ، وقليل ذكر لو

٦ – وكذا رأيه في إنابة الثاني في باب ظن ، حيث قال :

وباتفاق قد ينـــوب الثـــان من باب كسا فيمـــا التباســـه أمن

في باب ظن ، وأرى المنع اشتهر ولا أرى منعا إذا القصـــد ظهر

٧ – وكذا رأيه في « سوى » في أنها تخرج عن الظرفية ، فقال :

ولسوى سوى سواء اجعلا على الأصح ما لغير جعلا

٨ – وما أقوى رأيه في عدم عود الخافض في حالة العطف ، حيث قال :

وعود خافض لدى عطف علـى ضمير خفض لازما قد جعـلا

وليس عندى لازما إذ قد أتـى في النظم والنثر الصحيح مثبتا

هذه نبذة مقتطفة من آرائه وليس المجال مجال تقصٍ لها فهي أكثر من أن تحصر ، مما جعل العلماء يتسابقـون إلى حفظها وتفصيل نظمها بالشرح والتدليل وغـير ذلك .

رابعاً : وتكتسب الألفية أهميتها –أيضا – من أن ابن مالك ضمنها كثيراً من لغات القبائل التي يحتج بلغتها في كثير من القضايا النحوية ، مما أضفى عليها رونقاً جماليا آخر ، وزادها أهمية أكبر عند النحاة ، من ذلك قوله :

١– في باب الموصول في « ذو » :

... ... وهكذا ذو عند طيئ شهر

٢ – وقوله في باب ظن وأخواتها :

وأجرى القول كظـن مطلقـا عند سليم نحو : قل ذا مشفقا

٣ – وكإشارته إلى لغة أكلوهم البراغيث :

وقد يقال : سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند

٤ – وكقوله في الاستثناء :

ما استثنـت الا مع تمام ينتصب وبعـد نفـي أو كنفـي انتخـب

إتباع ما اتصل وانصب ما انقطع وعن تميـم فيـه إبـدال وقـع

٥ – وكقوله في المضاف إلى ياء المتكلم :

وألفا سلّمْ وفي المقصور عنْ هذيل انقلابهـا ياءً حَسَنْ

٦ – وكقوله في باب الممنوع من الصرف :

اَبْنِ على الكسر فَعَالِ علما مؤنثا ، وهو نظير جُشَمَـا

عند تَميـمٍ ... ...

وغيرها من اللغات التي ذكرها محتجا بلغات أهلها .

خامسا :تضمينه إياها بعض الشواهد ، كقوله في باب المعرف بـ « أل » :

ولاضطـرار كبنـــات الأوبـــر كذا وطبت النفس ياقيس السرى

إشارة منه إلى قول الشاعر :

رأيتـــك لما أن عرفـــت وجوهـــــنا صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

٢ – وكقوله في باب الموصول إشارة إلي قوله تعالي : ﴿ **فاقـض ما أنت قاض** ﴾ :

كـذاك حـذف ما بوصـف خفضـا كأنـت قـاض بعد أمـر من قضـى

٣ – وكقوله في باب المفعول لأجله :

وقـــل أن يصحبهـــا المجـــرد والعكس في مصحوب أل ، وأنشدوا :

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعـــداء

وغير ذلك من الأبيات التي ضمنها ابن مالك كلام غيره .

وأخيرا تكتسب الألفية أهميتها من روعة الأسلوب التي نظمت به ، وسهولته ، ووضوح معناه ، وغير ذلك من الخصائص التي تميزت بها عن غيرها من المنظومات النحوية الأخرى ، لهذا كتب لها القبول في نفوس الناس .

❋ ❋ ❋

المبحث الثالث :

أهـــــم شـــروحـهـــــا

ألفيه ابن مالك من المتون النحوية المنظومة، وهي خلاصة لما احتوته كتب النحو والصرف، نظمها ابن مالك في أسلوب علمي ميسر سهل، قصد بها جمع شتات هذا العلم والتعليمَ في آنٍ واحدٍ ؛ من هنا اكتسبت شهرة فائقة منذ عصره إلى يومنا هذا، وتقبلها العلماء بقبول حسن، ونالت حظوة في نفوسهم، وطارت شهرتها في الآفاق، وسمع الناس بها في كل مكان، فتسابقوا إلى حفظها وشرحها واختصارها وإعرابها والزيادة فيها. ولا أعلم منظومة نحوية كثرت شروحها كمنظومة ابن مالك « الألفية » ، وهذه الشروح يفوق بعضها بعضا من حيث الجمع والاستيعاب وغير ذلك، ولست هنا بصدد جمع هذه الشروح وسردها، وإنما سأكتفي بذكر أهم شروح ألفية ابن مالك، فأقول من أهمها وأشهرها:

١ - شرح الألفية لابن الناظم (٦٨٦هـ) حققه عبدالحميد السيد عبدالحميد « مطبوع » .

٢ - منهج السالك في شرح ألفية ابن مالك لأبي حيان (٧٤٥هـ) حققه سدني جليزر « مطبوع » .

٣ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (٧٤٩هـ) حققه عبدالرحمن علي سليمان « مطبوع » .

٤ -أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد

٥ - شرح الألفية لابن عقيل (٧٦٩هـ) حققه محمد محيى الدين عبد الحميد « مطبوع ».

٦ - شرح الألفية لابن جابر الأندلسي (٧٨٠هـ) حقق ولم يطبع.

٧ - شرح الألفية للشاطبي (٧٩٠هـ) = المقاصد الشافية حقق ولم يطبع.

٨ - شرح الألفية للمكودي (٨٠٧هـ) « مطبوع »

٩ - شرح الألفية للسيوطي (٩١١هـ) = النهجة المرضية في شرح الألفية « مطبوع »

١٠- شرح الألفية للأشموني (٩٢٨هـ) = منهج السالك إلى ألفية ابن مالك « مطبوع »

١١ - وهناك شرح نفيس على أوضح المسالك لخالد الأزهري (٩٠٥هـ) سماه « التصريح بمضمون التوضيح » وهو مطبوع ، ويقوم بتحقيقه الآن أستاذنا الفاضل الأستاذ الدكتور/ عبدالفتاح بحيري إبراهيم ، أعانه الله على تمامه.

وغير ذلك من الشروح التي حققت أو تحقق أو مازالت قابعة في مكتبات العالم، تنتظر من ينفض عنها الغبار، ويحركها من سباتها العميق ، ويخرجها من الظلمات إلى النور.

* * *

الفصل الثاني

حياة ابن هانىء اللخميّ الغرناطيّ الأندلسيّ المالكيّ « ٧٧١هـ »

ويشتمل على المباحث التالية :

* اسمه ونسبه .
* مولده .
* نشأته وحياته العلمية .
* أسرته .
* رحلته وانتقاله إلي المشرق الإسلامي « مصر والشام » .
* شيوخه .
* توليه القضاء .
* اشتغاله بالتدريس .
* تلامذته .
* عقيدته .
* مذهبه الفقهي .
* شعره .
* مؤلفاته .
* وفاته .

المصادر المعتمدة في ترجمة سري الدين بن هانئ اللخمي ٧٧١هـ

- البداية والنهاية لابن كثير الدمشقي ٧٧٤هـ ، ٣٣٥/١٤.
- الوفيات لابن رافع السّلامي ٧٧٤هـ ، ٣٥٢/٢.
- أوصاف الناس للسان الدين ابن الخطيب ٧٧٦هـ ، ص : ١١١ – ١١٣.
- الكتيبة الكامنة للسان الدين ابن الخطيب ٧٧٦هـ ، ص : ٨٧.
- الذيل على العبر لأبي زرعة ابن العراقي ٨٢٦هـ ، ٢٩١/٢.
- طبقات القراء لابن الجزري ٨٣٣هـ ، ١٦٨/١ . « غاية النهاية » .
- كتاب السلوك لأحمد المقريزي ٨٤٥هـ ، ١٢١ ، ١٨٦.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ٨٥٢هـ ، ٣٨٠/١.
- الذيل التام على دول الإسلام للسخاوي ٩٠٢هـ ، مخطوط (١٠١/أ).
- بغية الوعاة للسيوطي ٩١١هـ ، ٤٥٦/١.
- طبقات المفسرين للداودي ٩٤٥هـ ، ١١٢/١.
- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ١٠٨٩هـ ، ٢٢٠/٦.
- كشف الظنون لحاجي خليفة ، ص : ٤٨٢.
- هدية العارفين للبغدادي ، ٢١٥/١.
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحاله ، ٢٩٣/٢.

الفصل الثاني

حياة ابن هانئ اللخمي الغرناطي الأندلسي المالكي ٧٧١هـ

* اسمه ونسبه :

هو قاضي القضاة سري الدين أبو الوليد إسماعيل بن محمد بن محمد بن علي بن عبد الله بن هانئ اللخمي نسباً، الأندلسي بلداً، الغرناطي مولداً ونشأة ، المالكي مذهباً .

يكنى أبا الوليد(١)، ويلقب بسري الدين(٢)، وعرف واشتهر باسم جده ابن هانئ ، وأصل أسرته من أشبيلية .

قال لسان الدين في حسبه ونسبه : (قريع حسب ، جامع بين مورث في الفضل ومكتسب ، تحلى بالصيانة الضافية الجلباب ، ونشأ في اللباب ، من ذوي العكوف والإكباب)(٣) .

وقال عنه : (نشأ ببلدة غرناطة مطلع نور حسبه الباهر ، وروضة بيته الأنيق الأزاهر)(٤) .

وقال عن جده ابن هانئ اللخمي السبتي : (بيته شهير الحسب والجلالة)(٥) .

---

(١) كناه ابن الجزري في غاية النهاية ١٦٨/١ : (أبو الرشيد المالكي) .
(٢) في غاية النهاية ١٦٨/١ ، والدرر الكامنة ٣٨٠/١ : (شرف الدين)
(٣) الكتيبة الكامنة : ١١١ .
(٤) أوصاف الناس : ٨٧ .
(٥) الإحاطة في أخبار غرناطة : ١٤٣/٣ .

* مـــولـــده :

ولد الإمام إسماعيل بن محمد بن هانئ في غرناطة سنة ثمانٍ وسبعمائة من الهجرة النبوية (٧٠٨هـ) ، ولم يخالف في سنة ولادته إلا تلميذه ابن الجزري حيث ذكر أن شيخه ولد سنة عشر وسبعمائة بغرناطة(٦) .

* نشأته وحياته العلمية :

نشأ ابن هانئ الغرناطي في مسقط رأسه غرناطة التي كانت آخر معقل للإسلام في دولة الأندلس ، وكانت تحيط بها من معظم جهاتها الدول النصرانية ، وكانت في حروب مستمرة مع النصارى والنصرانية تارة وتارة أخرى تخضع للمصالحة مع النصارى على استقطاع جزء من بلاد الأندلس الإسلامية لصالح النصارى المستردين وهكذا حتى سقطت جميعها بأيدى النصارى.

وهي – أي مملكة غرناطة – خاضعة في نفوذها لتحكم النصارى وعلى الرغم من ذلك كله لم تتوقف الحركة العلمية في غرناطة بل استمرت حتى سقوطها على يد النصارى.

ورغم هذه الظروف التي تكالبت على مسلمى الأندلس وسقوط مدنهم مدينة تلو الأخرى على أيدي المستردين ، نشأ عالمنا ابن هانئ في ظل هذه الدولة الصغيرة (دولة الأندلس الصغرى) في بيت علم نزح من أشبيلية ، وكان أول من دخل إلى غرناطة العالم الجليل محمد بن علي بن هانئ المشهور بابن هانئ السبتي جد عالمنا إسماعيل بن محمد بن محمد بن علي(٧) .

---

(٦) ينظر غاية النهاية ١٦٨/١ ، وتابعه الداودي في طبقات المفسرين ١١٢/١ .

(٧) ينظر الإحاطة في أخبار غرناطة ١٥٢/٣ .

وكانت أسرته أسرة علمية ، تعمل بالعلم والفضيله ، وتنبذ الجهل والرذيله ، وتنشر العلم فيما تبقى من ربوع الأندلس .

في ظل هذه الأسرة العلمية نشأ ابن هانئ الغرناطي يطلب العلم منذ نعومة أظفاره ، فأكب على طلب العلم وحفظ المتون ، وكان شديد الحفظ فحفظ موطأ الإمام مالك – رحمه الله تعالى – عن ظهر قلب ، ثم عرضه على أهل العلم من أهل الحديث في بلده ، قال : « عرضته على أبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي ... ... »(٨) ، قال عنه معاصره لسان الدين بن الخطيب : « تحلى بالصيانة الضافية الجلباب ، ونشأ في اللباب ، من ذوي العكوف والإكباب ، فحفظ موطأ الإمام ، كأنما اجترع جرعة من ماء الغمام »(٩) .

وقبل ذلك كله لاشك أنه حفظ كتاب الله تعالى ، ولم يقف عند هذا القدر – أعني حفظه لكتاب الله تعالى – بل حرص على قراءة القرآن بقراءاته السبع ، فقرأها على أقرأ القراء في عصره ، وهو القارئ القيجاطي أبو الحسن علي بن عمر الكناني(١٠) .

وتفقه على مذهب الإمام مالك إمام دار الهجرة ، وهو مذهب أهل بلده وعصره ، وتبحر في المذهب وعكف على دراسته حتى صار إماماً في مذهبه ، وتصدر للإفتاء على مذهبه مذهب الإمام مالك فكان أول مالكي يتولى قضاء المالكية في حماة الشام وترقى في مناصب القضاء والإفتاء حتى صار قاضي القضاة في الشام سنة ٧٦٧هـ(١١) .

---

(٨) الوفيات لابن رافع ٣٥٢/٢ وذيل العبر ٢٩٢/٢ .

(٩) الكتيبة الكامنة : ١١ .

(١٠) غاية النهاية ١٦٨/١ ، وطبقات المفسرين للداودي ١١٢/١ . ينظر ترجمته في صفحة ٣١ التالية

(١١) ينظر الدرر الكامنة ٣٨/١ ، وبغية الوعاة ٤٥٦/١ ، وشذرات الذهب ٢٢٠/٦ ، والسلوك ١٢١ .

قال عنه معاصره ابن كثير الدمشقي : « وكان يحفظ الموطأ للإمام مالك ويكرر عليه ، ويحفظ فقها كثيرا في مذهبه »(١٢) .

ولم يتوقف عند هذا الحد من طلب العلم بل قصد علماء عصره من أهل غرناطة فأخذ عن جماعة منهم ، كما سنبينه – إن شاء الله تعالى – في مبحث شيوخه ، فتعلم العربية بكل فنونها من نحوٍ وصرفٍ ، قال عنه ابن كثير : « وكان أستاذاً في العربية والنحو والتصريف وأشعار العرب بارعاً في ذلك »(١٣) ، وكان – رحمه الله – مولعاً بحفظ الشعر والشواهد حتى قال عنه ابن حجر : « وكان محفوظه من القصائد والشواهد كثيراً جداً »(١٤) .

كما اهتم في نشأته العلمية بدراسة الحوادث التاريخية وبخاصّةٍ ما يتعلق بسيرة رسول الله ﷺ إلى حد حفظه لها ، وكذا اهتمامه بعصر الخلافة الراشدة ودولة بني أمية ، قال ابن حجر : « وكان يستحضر غالب سيرة ابن هشام »(١٥) .

كما أنه تعلم الفرائض والحساب والتفسير إلى جانب ما سبق ، وبرع فيها كما برع في العلوم الأخرى التي تعلمها في بلده غرناطة ، وبرز واشتهر علمه فيها ، قال ابن الجزري : « واشتغل بالعلوم فبرز في النحو ، والفقه ، والفرائض ، والحساب ، والتفسير »(١٦) .

وأختم نشأته وحياته العلمية بشهادتين صريحتين على سعة علمه واطلاعه وعلو كعبه في عصره، وقوة عقليته ونضجها واكتمالها، أولاهما من معاصره وزميله

---

(١٢) ذيل العبر ٢/٢٩٢ .
(١٣) السابق ٢/٢٩٢ .
(١٤) الدرر الكامنة ١/٣٨ .
(١٥) السابق ١/٣٨ .
(١٦) غاية النهاية ١/١٦٨ .

لسان الدين بن الخطيب ، حيث قال : « نشأ ببلده غرناطة مطلع نور حسبه الباهر، وروضة بيته الأنيق الأزاهر ، فشأى حلبة الطلب ، وفاز بالغلب ، واجتهد وعكف ، واستمطر وابل العلم لما وكف ، حتى جلا من المشكلات كل حالك ، واستظهر موطأ مالك ، ... »[١٧] .

والأخرى من الحافظ ابن حجر إذ قال : « ولم يكن للمالكية بالشام مثله في سعة علومه »[١٨] .

*** أسرته :**

ينتمي ابن هانئ الغرناطي إلى أسرة كريمة محبة للعلم وأهله ، فهو ينحدر وأسرته من أصول قبيلة لخم ، وأسرته كما ذكرت سالفا انحدرت من أشبيلية إلى غرناطة حيث الاستقرار ، وكان أول داخل لها جده العالم النحرير أبو عبد الله محمد بن علي بن هانئ اللخمي السبتي المشهور باسم جده ابن هانئ السبتي ، قال عنه لسان الدين بن الخطيب في كتابه (أوصاف الناس)[١٩] : « علم تشير إليه الأكف ، وتعمل إلى لقائه الحوافر والخف ، عمر الربع ببلده سبتة وقد قضت الرحال ، وأقام درس العلم وقد حالت الحال ، وجاد بالوابل السجم عندما عظم الإ محال ، ورفع للعربية راية لا تتأخر ، ومرج منها لجة تزخر ، فانفسح مجال درسه ، وأثمرت أدواح غرسه ، فركض في تلك الميادين ومرح ، ودون وشرح ، وجلّى المشكلات ، وداوى المعضلات ، إلى شمائلَ تَملّكَ الظرْفُ زِمَامَها ، ونادرة راشت الدعابة سهامها » . وقال عنه في الإحاطة[٢٠] : « كان رحمه الله فريد دهره في سمو الهمة ، وإيثار الاقتصاد والتحلي بالقناعة ، وشموخ الأنف على أهل

---

(١٧) أوصاف الناس : ٨٧ .

(١٨) الدرر الكامنة ١/٣٨١ .

(١٩) ينظر ص : ١٠٣ .

(٢٠) ينظر ٣/١٤٣ .

الرياسة ، مقتصرا على فائدة ربع له ببلده ، يتبلّغ مع الاستقامة مع الصبر والعمل على حفظ المروءة ، وصون ماء الوجه ، إماماً في علم العربية ، مبرزاً متقدماً فيه ، حافظاً للأقوال ، مستوعبا لطريق الخلاف ، مستحضراً لحجج التوجيه ، لا يشق في ذلك غباره ، ريان من الأدب ، بارع الخط ، سهل مقادة الكلام ، مشاركاً في الأصلين ، قائماً على القراءات ، حسن المجلس ، رائق البزة ، بارع المحاضرة ، فائق الترسل ، متوسط النظم، كثير الاجتهاد والعكوف ، مليح الخلق ، ظاهر الخشوع ، قريب الدمعة ، بيته شهير الحسب والجلالة » .

كان جده – رحمه الله – أستاذاً في القراءات والفقه والنحو والأدب وسائر فنون العلم والمعرفة ، وكان يقصده طلاب العلم لينهلوا من علمه ، كما أنه من أصحاب التصانيف المفيدة فألف كتبا ذات قيمة علمية ، منها (كتاب شرح التسهيل لابن مالك) وهو أجل كتبه ، وتنافس الناس فيه ، ومن كتبه (الغرة الطالعة في شعراء المائة السابعة)، ومنها : (إنشاد الضوال وإرشاد السؤال) في لحن العامة ، وغير ذلك من التصانيف المفيدة.

وكان من أهل الأدب نثراً وشعراً ، وشعره متوسط النظم ، ونثره فائق الترسل.

تُوفي – رحمه الله تعالى – وهو يجاهد في سبيل الله أثناء محاصرة العدو لجبل الفتح حيث أصابه حجر المنجنيق في رأسه فانتقل إلى رضوان الله ومغفرته ، تقبل الله شهادته ونفعه ، وكان استشهاده في أواخر ذي القعدة من عام ثلاثة وثلاثين وسبعمائه، ورثاه جماعة من أهل عصره بقصائد مؤثرة(٢١) .

---

(٢١) ينظر تفصيل ترجمته في أوصاف الناس ١٠٣ ، والإحاطة في أخبار غرناطة ١٤٣/٣ – ١٥٤، وغاية النهاية ٢١١/٢ ، والدرر الكامنة ٩١/٤ ، وبغية الوعاة ١٩٢/١، ودرة الحجال ١١٢/٢ ، وهدية العارفين ١٤٨/٢، وكشف الظنون ٤٠٦/١ .

هذا ما ذكرته الكتب عن جده ، أما بالنسبة لأبيه محمد بن محمد بن علي بن هانئ اللخمي الغرناطي فلم أقف على شيء من حياته ، إذ لم تتعرض له كتب التراجم فيما أعلم – والله أعلم – بشيء ، ولا أعرف أيرجع السبب في ذلك إلى عدم اشتغاله بالعلم أم أنه اشتغل به ولم يبرز فيه ؟ وخلاصة القول لم يكن مشهوراً لأهل عصره كشهرة أبيه أو كشهرة ابنه إسماعيل بن محمد بن محمد .

وبالنسبة لذريّةِ عالِمنا إسماعيل بن محمد فقد اشتَغلَتْ بالعلم ومدارسته ، إذ كان يُكَنَّى بأبي الوليدِ ، وكنّاه تلميذُهُ ابنُ الجزريّ بأبي الرشيدِ ، ممّا يدلُّ على أنَّه كان له خلفة في حياته ، والذي يهمُّني في هذا المقام هو هل اشتهر أحدٌ منهم بالعلم كشُهْرَةِ أبيه ؟ .

والجواب : نعم فقد اشتهر ولده ناصر الدين محمد بن إسماعيل بن محمد بن محمد بن هانئ بالعلم والفقه ، إلا أنه كان سيئَ السِّيرةِ جدّاً ، وقد استنابَهُ والدُهُ إسماعيلُ حينما تولَّي القضاءَ على دمشق ، قال ابن كثير : « وكان – أي إسماعيل – كثيرَ العبادةِ والصلاةِ ، حَسَنَ الاعتقادِ على طريقةِ السَّلفِ ، لكن نُقِمَ عليه لكونه استَنَابَ ولدَه ناصرَ الدينِ محمداً حين وَلِي القَضَاءَ بدمشق ، وكان ابنُهُ سيئَ السِّيرةِ قديماً وحديثاً »(٢٢) .

وفيما عدا ولده ناصر الدين لم يشتهر أحد من بقية أولاده بالعلم فيما وقفت عليه .

* رحلته وانتقاله إلى المشرق الإسلامي (مصر والشام) :

عندما ازدادت النكباتُ المتتاليةُ على بلادِ الأندلسِ ، وكَثُرتِ الفتنُ والقلاقلُ بسبب

---

(٢٢) ينظر ذيل العبر ٢/٢٩٢ ، والدرر الكامنة ١/٣٨٧ .

الحروب الصليبية لاسترجاع الأندلس من المسلمين ، وضعف حكام المسلمين عن مواجهة النصارى ، وخارت عزائمهم وضعفت جيوشهم أمام الزحف الهائل من أغلب الجهات ، ومدن المسلمين تتساقط بأيدي النصارى ، وما سقط منها صعب استرداده إلى أيدي المسلمين ، ولم يبق أحد من أهل الأندلس المسلمين إلا وهو يدافع عن دينه وأهله وعرضه وأرضه ، العالم منهم والمتعلم ، والحاكم والمحكوم ، الجميع وقف مجاهداً في سبيل الله مدافعاً عن دينه ، ومن هؤلاء المجاهدين في سبيله قاضي القضاة إسماعيل بن محمد بن محمد بن هانئ الأندلسي ، وقف – رحمه الله – كغيره يدافع ويقاتل أعداء الله والإسلام والمسلمين وهو في جهاده أصابته ضربة في رأسه نتج عنها لكنة في لسانه مما جعلته يشق عليه التعبير في كثير من الحروف كما ذكر ذلك ابن كثير بقوله : « وكَانَ في لِسَانِهِ لُثْغَةٌ في حُروفٍ متعددةٍ يَشقُّ عليه التعبير بسبب ذلك، ولولا ذلك لَنَشَرَ عِلْماً عَظِيماً »(٢٣) .

ولم يُفصح عن سبب ذلك ، إلا أنَّ تلميذَهُ ابن الجَزَرِيّ أفصح عن السبب بقوله : « واشتغلَ عليه النَّاسُ ، وانتفعوا به كثيراً على لُكْنَةٍ مِنْ لِسَانِهِ ، لا يَعْرِفُ كَلامه إلَّا مَنْ أَكْثَرَ ملازمتَهُ ، بَلَغَنِي أَنَّ ذلك مِنْ ضَرْبةٍ وَقَعَتْ في رَأْسِهِ فِي الجِهَادِ »(٢٤) .

ولما اشتد البلاء على الأندلس رحل عنها كغيره من سائر العلماء متجهاً إلى المشرق الإسلامي ، حيث قدم إلى مصر والتقى أبا حيان الأندلسي وذاكره فعظمه كثيرا، إلا أنه لم يطل به في مصر المقام ، فانتقل إلى الشام ، واتخذ من حماة الشام داراً وقرارا .

هذه الأحداث خلدها وسطرها معاصره وزميله ابن الخطيب بقوله : « ثم رام السفارة بعزمه ، وخاض القفار بجرفه وحزمه ، واستقر بعد اعتساف المجاهل ،

---

(٢٣) ينظر ذيل العبر ٢٩٢/٢ .

(٢٤) غاية النهاية ١٦٨/١ .

ومزاحمة المناهل ، وخوض العرار والبشام بحماة الشام ، واتخذها دارا ، وارتضاها لفضله مدارا »[٢٥].

وبقوله : « ورحل من بعد التحصيل ، والطلب الأصيل ، واستقر بالمشرق بادي احتشام ، مدرساً بحماة الشام »[٢٦].

ويؤكد ذلك تلميذه ابن الجزري بقوله : « وخرج من الأندلس بعد الثلاثين ، فقدم مصر واجتمع بأبي حيان فعظمه كثيرا ، ثم قدم حماة فأقام بها »[٢٧] .

ولا أعرف مراد ابن الجزري من عبارته : « وخرج من الأندلس بعد الثلاثين » أيعني بذلك أنه خرج من الأندلس بعد أن تجاوز عمره ثلاثين عاماً ، أم يعني أنه خرج بعد سنة ثلاثين وسبعمائة ؟

فعلى الاحتمال الأول يكون انتقاله إلى المشرق قرابة سنة ٧٤٠ هـ ، وعلى الثاني يكون انتقاله إلى المشرق وهو لم يتجاوز عمره العقد الثالث .

وعلى كلا الحالتين لم يخرج من الأندلس إلا وهو قد تضلع بالعلوم ونهل منها ، وغرف من معينها ، حيث لم يعرف له في المشرق من شيوخه سوى أبي حيان الأندلسي ، ومع ذلك لم يدرس عليه بل ورد أنه ذاكره فعظمه أبو حيان كثيراً .

والنصوص السابقة تشهد بذلك وتدلل على أنه خرج من الأندلس بعد التحصيل والطلب الأصيل ، وأنه استقر بحماة الشام مدرساً لا متعلماً .

---

(٢٥) أوصاف الناس ٨٧ .

(٢٦) الكتيبة الكامنة ١١١ .

(٢٧) غاية النهاية ١٦٨/١ ، وينظر طبقات المفسرين للداودي ١١٢/١ .

* شيـــوخـــه :

تلقى ابن هانئ علومه المختلفة من حفظ القرآن وقراءاته ، والحديث ، والفقه ، والعربية ، وغيرها من سائر الفنون والمعارف التي كانت تدرس في عصره على أشهر علماء غرناطة في زمنه ، وغيرها.

وقد ذكر معظمهم في شرحه على الألفية مصطحباً بعض الدلالات على نوع العلم الذي تعلمه من شيخه ، وهم :

١ - ابنُ الفِخَّار أبو عبد الله الجُذَامِيّ ٧٥٤ هـ[٢٨] .

هو محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن الفخار الجذامي البيري .

كان متفننا ، عالماً بالفقه ، والحديث ، والنحو ، والأدب ، وغيرها من سائر الفنون والمعارف .

كان رحمه الله خَيِّراً صالحاً ، كثير الورع ، شديد الانقباض ، قليل التصنع ، وكان نَجُوّاً في الصلاة .

ولد في أركش ولما سقطت بأيدي النصارى انتقل مع أبويه إلى شريش ، وعندما سقطت أيضا انتقل إلى الجزيرة الخضراء ، وظل على هذه الحالة يتنقل من مدينة لأخرى حتى انتقل إلى حاضرة غرناطة، وأخيراً استقر به المقام في مالقة حيث توفى بها عن نحو ثمانين عاماً.

---

(٢٨) ينظر تفصيل ترجمته في الكتيبة الكامنة ٧٠ ، وغاية النهاية ٢٠٠/٢ ، والدرر الكامنة ٨١/٤ ، والديباج المذهب ٣٠٣ - ٣٠٥ ، وبغية الوعاة ١٨٧/١ ، ودرة الحجال ٨٣/٢ - ٨٦ ، ١٢٦ ، ونفح الطيب ٧٥/٥ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٧٨ - ٣٨١ ، ٦٠٤ ، وشذرات الذهب ١٧٦/٦ ، وهدية العارفين ١٥٩/٢ ، وشجرة النور الزكية ٢١٢/١ ، والأعلام ١٧٥/٧ .

وله مصنفات كثيرة في شتى المعارف والفنـــون منهـــا (شرح مشكلات سيبويه) و (شرح قوانين الجزولية) وغيرها .

ذكره ابن هانئ الغرناطي في شرحه للألفية في باب المبتدأ والخبر (ص ١٩١ ، ١٩٣-١٩٤) بقوله : « وكان شيخنا أبو عبد الله بن الفخار البيري - رحمة الله عليه - يوجهـه - أي بيت المعري « يذيب الرعب ... » - على أن يكون على حد قولهم : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » وكذا النص الآخر يدور حول مسألة نحوية ، مما يدل على أنه شيخـه في مجال النحو ، حيث كان شيخ النحويين في عهده بلا مدافع ، ولا يمنع أنه استفاد منه في علوم أخرى .

٢ - القَيْجَاطِيّ أبو الحسن الكِنَانِيّ ٧٣٠هـ[٢٩] .

هو علي بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله الكناني القيجاطي .

كان أستاذاً ماهراً كاملاً محققاً عالماً بالقراءات ، والعربية ، كان يجلس في مسجد غرناطة ليقرئ طلاب العلم القراءات ، والفقه ، والعربية ، والأدب ، وكان خطيباً فصيحاً مُفَوَّهاً ، تولّى القضاء في غرناطة.

وكان رحمه الله حسن السيرة ، عظيم النفع ، وقصده الناس ، وأخذ عنه البعيد والقريب ، وكان أديبا فكهاً لوذعياً ، وله مصنفات مفيدة .

تلمذ عليه ابن هانئ الغرناطي في القراءات فأخذها عنه ، وعن ابن هانئ أخذها ابن الجزري كما بين ذلك ابن الجزري بقوله : « وأخذ القراءات عن القيجاطي » ثم قال :

---

(٢٩) ينظر تفصيل ترجمته في الكتيبة الكامنة ٣٧-٤٠ ، وأوصاف الناس ٢٤ ، والإحاطة ١٠٤/٤ ، وأعمال الإعلام ٢٩٩ ، والديباج المذهب ٢٠٧، ونيل الابتهاج ٢٩٢ ، وغاية النهاية ١٦٨/١، ٥٥٧ ، وبغية الوعاة ١٨٠/٢ ، ونفح الطيب ٧٥/٥ ، ٣٨٤ ، ٥٠٧-٥٠٩ ، ٦٠٣-٦٠٤، والأعلام ١٣١/٥

« وكنت أتردد عليه ، وأسمع من فوائده ، وأنشدني من حفظه قصيدة القيجاطي ، وكان حُفَظَةً رواها عن الناظم »[٣٠] .

٣ - ابن جُزَيّ الكَلْبِيّ أبو القاسم ٧٤١هـ[٣١] .

هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يحيى بن عبد الرحمن بن يوسف بن جزي الكلبي الغرناطي. من ذوي الأصالة والنباهة ، كان رحمه الله من المعتكفين على العلم والاشتغال بالنظر والتقييد والتدوين ، فقيها حافظاً ، مشتغلا بالتدريس والتصنيف، مشاركا في فنون من العربية والفقه والأصول والقراءات والحديث والأدب ، حافظا للتفسير ، مستوعباً للأقوال ، جماعة للكتب .

وكان خطيبا مفوها وشاعراً ، وله مصنفات مفيدة منها : (وسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم) و (الدعوات والأذكار) و (تقريب الوصول إلى علم الأصول) و (التسهيل لعلوم التنزيل /ط) وغيرها من المصنفات في الفقه والتفسير والقراءات والعربية.

توفى رحمه الله شهيداً في موقعة طريف من الجزيرة الخضراء وهو يحرض الناس ويشد من أزرهم ويشحذ هممهم وبصائرهم ويثبتهم ضد أعداء الله النصارى ، تقبل الله شهادته.

عرض عليه ابن هانئ موطأ الإمام مالك بعد حفظه له ، قال ابن رافع : « حدث - بالموطأ - رواية يحيى بن يحيى » ، وقال : « عرضته على أبي القاسم محمد بن أحمد

---

(٣٠) ينظر غاية النهاية ١٦٨/١ ، وينظر طبقات المفسرين للداودي ١١٢/١ .

(٣١) ينظر تفصيل ترجمته في الكتيبة الكامنة ٤٦ ، وأوصاف الناس ٢٧ ، والديباج المذهب ٢٩٥ ، ونيل الابتهاج ٢٣٥ ، والدرر الكامنة ٣٥٦/٣ ، وغاية النهاية ٨٣/٢ ، ونثير الجمان ٢٨٣ ، ونثير فرائد الجمان ١١٥ ، ودرة الحجال ١١٧/٢ ، وأزهار الرياض ١٨٤/٣ ، وشذرات الذهب ١٢٧/٦ ، وهدية العارفين ١٦٠/٢ ، والأعلام ٢٢١/٦ .

ابن جزي ، وحدثني به عن أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير »[٣٢] .

٤- أَثِيرُ الدِّين أبو حيّان الأندلسيّ ٧٤٥هـ[٣٣] .

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني النفزي ، من كبار العلماء في عصره ، كان فريد دهره ، وإمام النحاة في زمانه غير مدافع ، كان سيف النصرة المدافع عن أهل البصرة ، طبقت شهرته الآفاق ، تلمذ على يديه خلق كثير وانتفع بعلمه قاصدوه ، نشأ في غرناطة واستقر به المقام في مصر ودفن بالقرافة ، رحمه الله رحمة واسعة ، وكانت جنازته حافلة ، ورثاه الصفدي وغيره.

كان - رحمه الله - حافظا للقرآن بقراءاته مفسراً محدثاً ، إماماً في النحو والتصريف واللغة وسائر فنون العربية ، عالماً بتراجم الناس وطبقاتهم ، وتواريخهم وحوادثهم ، عالماً باللغات .

كان شاعراً ومُوشِّحاً وناظماً ، ومؤلفاً ، وتواليفه كثيرة جداً في سائر الفنون والمعارف ، اشتهرت مصنفاته في حياته وقرئت عليه .

ذكر ابن هانئ الغرناطي أنه من شيوخه في شرحه للألفية (ص : ١٦٠ ، ٤٤٩ ، ٦٢٨). وفيها يتبيَّنُ أَنَّه استفاد منه في مجال الحوادث والتاريخ، كما استفاد منه في النحو .

---

(٣٢) ينظر الوفيات ٣٥٢/٢ ، وذيل العبر ٢٩٢/٢ .

(٣٣) ينظر تفصيل ترجمته في الكتيبة الكامنة ٨١ ، والإحاطة ٤٣/٣ ، والوافي بالوفيات ٢٦٧/٥ ، ونكت الهيمان ٢٨٠، وفوات الوفيات ٧١/٤ ، وغاية النهاية ٢٨٥/٢ ، والدرر الكامنة ٣٠٢/٤ ، وبغية الوعاة ٢٨٠/١ ، والبدر الطالع ٢٨٨/٢ ، والأعلام ٢٦/٨ .

٥ - أبو بكر بن شِبْرين ٧٤٧هـ[٣٤] .

هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالرحمن بن علي بن شبرين الجذامي.

من أهل الدين والفضل والعدالة ، عذب التلاوة لكتاب الله ، انتقل أبوه من إشبيلية عند تغلب العدو عليها فنزل روندة ثم غرناطة ، واستقر أبوبكر في غرناطة حتى وفاته حيث دفن بها، ولم يعقب من الذكور.

كان رحمه الله حَسَنَ السَّمْتِ، بَارِعَ الخَطِّ، عظيمَ الأُبَّهَةِ، لَوْذَعِيّاً، من أهل الفقه والقضاء، مؤرخا، كاتباً بارعاً، أشد الناس اقتداراً على نَظْمِ الشِّعْرِ والكَتْبِ الرَّائِقِ، حُفَظَةً للشعر وما حفظه من الأبيات لاينساه، وشعره كثير الأغراض متعدد الأسفار.

ذكره ابن هانئ الغرناطي في شرحه للألفية (ص : ٣٠ ، ١٦٠).

٦ - أبو البركات البَلْفِيقِيّ ٧٤١هـ[٣٥] .

هو محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن خلف بن محمد بن سليمان ، المعروف بابن الحاج أبو البركات البلفيقي ، يتصل نسبه بالصحابي الجليل عباس بن مرداس (رضى الله عنه).

بيته بين دين وفضل ، كان كثير التنقل بين مدن الأندلس وبلاد المغرب ، تولى

---

(٣٤) ينظر تفصيل ترجمته في الإحاطة ٢/٢٣٩ - ٢٤٩ ، والكتيبة الكامنة ١٦٦ - ١٧٢ ، وأوصاف الناس ٣٧ ، والمرقبة العليا (تاريخ قضاة الأندلس) ١٥٣ ، والدرر الكامنة ٣/٣٤٩ .

(٣٥) ينظر تفصيل ترجمته في الإحاطة ٢/١٤٣-١٦٩ ، وأوصاف الناس ٢٨ ، والكتيبة الكامنة ١٢٧، والمرقبة العليا ١٦٤ ، ونثير الجمان ١٥٦ ، والديباج المذهب ١٦٤ ، وغاية النهاية ٢/٢٣٥ ، والدرر الكامنة ٤/١٥٥ ، والأعلام ٧/٢٦٩ .

القضاء في عدة مدن بالأندلس ، وهو من مشاهير القضاة ، ووصل في القضاء إلى مرتبة قاضي الجماعة بحضرة غرناطة. كان كثير العبادة ، غزير العلم ، واشتهر بالصرامة في أحكامه ، ولذا كان يُعزل عن القضاء ثم يُعاد إليه مرة أخرى. واستُعمِل في السفارة بين الملوك فَصَحِبَهُ السَّدادُ.

كان غزير الشعر ، والتكلم به من أسهل الأشياء عليه ، وأما نثره فاتسم بالسهولة وعدم التكلف ، وابتعد فيه عن السجع والغريب .

له مصنفات كثيرة في الأدب والشعر والخطب وأحوال عصره ، والحوادث التاريخية ، وكراماته ، وانتقاداته ، وغير ذلك من التصانيف في مجال الفقه والحديث والاستدراكات. ذكره ابن هانئ الغرناطي في شرحه للألفية (ص : ٢٩٩) وبين فيها أنه أجازه في كتبه التي صنفها ، ومنها كتابه : (ماجرت به اليراعه في حديث الشفاعه).

* توليه القضاء :

عندما خرج ابن هانئ الغرناطي من الأندلس قدم مصر،ثم انتقل إلى الشام واستقر بحماة ، وتولى قضاء المالكية بها ، وهو أول مالكي يتولى قضاء حماة ، وتصدر للإفتاء فيها. ثم تولى قضاء دمشق سنة ٧٦٧هـ بعد عزل جمال الدين محمد بن عبدالرحيم بن علي المسلاتي ، واستقر ابن هانئ عوضاً عنه وتقلد القضاء بها وصار قاضي القضاة*، ثم أعيد مرة أخرى إلى القضاء في حماة .

قال ابن رافع : « وتولى قضاء مدينة حماة ، ثم نقل قاضياً إلى دمشق »[٣٦] .

ويذكر صاحب السلوك في أحداث سنة (٧٦٧هـ) ما نصه : « وعزل جمال الدين محمد بن عبد الرحيم بن علي بن عبد الملك المسلاتي قاضي المالكية بدمشق ، واستقر

---

(٣٦) الوفيات ٣٥٢/٢ .

* هذا ما ذكره عنه معاصره ابن كثير الدمشقي في البداية والنهاية ٣٣٥/١٤-٣٣٦ (تحقيق نخبة من العلماء).

عوضه سرى الدين أبو الوليد إسماعيل بن محمد بن محمد بن هانئ اللخمي الأندلسي »[٣٧] ، وكان ذلك في شهر رمضان المبارك.

ويجمل هذه الأحداث ابن حجر بقوله : « ... ، ثم قدم الشام وأقام بحماة ، ... ، ثم ولي قضاء المالكية بحماة ، وهو أول مالكي ولي القضاء بها ، ثم ولي قضاء الشام سنة ٦٧ ، ثم أعيد إلى حماة »[٣٨] .

*** اشتغاله بالتدريس :**

عندما استقر ابن هانئ الأندلسي في حماة الشام واتخذها دارا ، وارتضاها لفضله مدارا ، عمل بالتدريس حتى ينتفع الناس مما علمه الله من علوم الدين، واللغة، والقراءات ، وغيرها من فنون العلم ، قال ابن الخطيب : « ورحل من بعد التحصيل ، والطلب الأصيل ، واستقر بالمشرق بادي احتشام ، مدرساً بحماة الشام »[٣٩] .

وقال عنه معاصره ابن كثير : « أقام دهراً طويلاً بحماة يشغل الناس في فنون من العلم ، وكان أستاذا في العربية ، والنحو ، والتصريف، وأشعار العرب ، بارعاً في ذلك ... ، وكان في لسانه لثغة في حروف متعددة يشق عليه التعبير بسبب ذلك ، ولولا ذلك لنشر علماً عظيماً »[٤٠] .

وقال عنه ابن رافع : « واشتغل بالعربية وبرع ، وبالعلم وَدَرَّسَ ، وأفتى ، وشُغِلَ بالعلم »[٤١] .

---

(٣٧) ينظر ص : ١٢٠ ، ١٢١ .
(٣٨) الدرر الكامنة ٣٨٠/١ .
(٣٩) الكتيبة الكامنة ١١١ .
(٤٠) ذيل العبر ٢٩٢/٢ .
(٤١) الوفيات ٣٥٢/٢ .

وها هو ذا تلميذه ابن الجزري يشيد بشيخه ويذكر العلوم التي كان يشتغل بها ، وانتفاع الناس بعلمه حيث قال : « واشتغل بالعلوم فبرز في النحو والفقه والفرائض والحساب والتفسير ، ... ، و اشتغل عليه الناس وانتفعوا به كثيراً على لكنة من لسانه لايعرف كلامه إلا من أكثر ملازمته ، بلغني أن ذلك من ضربة وقعت في رأسه في الجهاد »(٤٢) .

وكيف لا يَنْكَبُّ الناس عليه ويشتغلون بالتلمذة على يديه ، وهو الذي يقول عنه ابن حجر : « ولم يكن للمالكية بالشام مثله في سعة علومه » ثم قال : « روى عنه فضلاء حماة » وعددهم(٤٣) .

*** تلامذته :**

لاشك أنه انتفع به كثير من الناس من طلاب العلم ومن أقرانه ، وبخاصةٍ أنه مكث دهراً طويلاً بحماة يشتغل بالتدريس ، فتخرج على يديه من يتقن القراءات ، ومنهم من روى عنه الموطأ ، ومنهم من فهم وحفظ النحو والتصريف والبيان ، ومنهم من أتقن الفرائض والحساب ، وغيرها من سائر الفنون التي جاد بها الله على ابن هانئ .

وقد وفقني الله أن وقفت على نخبة من طلابه يعدون من أقطاب زمانهم ومن فضلائهم وهم من الشهرة بمكان ، من هؤلاء :

١ - علاء الدين ابن القضامي ٨٠٧هـ (٤٤) .

هو علي بن إبراهيم بن علي بن محمد أبو الحسن الحنفي بن القضامي .

---

(٤٢) غاية النهاية ١٦٨/١ ، وطبقات المفسرين للداودي ١١٢/١ .

(٤٣) الدرر الكامنة ٣٨١/١ .

(٤٤) ينظر تفصيل ترجمته في إنباء الغمر بأبناء العمر ٢٥٠/٥-٢٥٢ ، و ٣٥/٦ ، والدرر الكامنة ٣٨١/١ ، والضوء اللامع ١٥٥/٥ .

ولد سنة أربعين وسبعمائة أو بعدها ، تلقى علومه على علماء عصره ، ومنهم سري الدين إسماعيل بن محمد بن محمد بن هانئ ، فقد أخذ النحو عنه .

برع في الأدب وتولى قضاء حماة ، وكان من أهل العلم والفضل والذكاء مع الدين والخير والرياسة ، كان غاية في المعرفة بالشعر وإدراك المعاني الدقيقة فيه .

ذكر ابن حجر أنه توفي سنة ٨٠٧ هـ في شهر ربيع الآخر، ثم ذكر أنه توفي ٨٠٩هـ .

٢ - أبو المَعَالِي ابن عَشَائِر ٧٨٩ هـ (٤٥) .

هو محمد بن علي بن محمد بن محمد بن هاشم بن عبد الواحد بن أبي حامد عبدالله بن أبي المكارم عبد المنعم بن أبي العشائر ، أبو المعالي ناصر الدين السلمي الحلبي .

ولد سنة ٧٤٢ هـ ، أخذ العلم عن جمع من العلماء في حلب ودمشق وحماة وغيرها. ومنهم ابن هانئ الغرناطي ، قال ابن حجر : « وحدث عنه أبو المعالي بن عشائر »(٤٦) .

كان فاضلاً عالماً مشاركاً في العلوم حافظا متقنا خطيبا مؤرخاً ، وكان بارعاً في الفقه والحديث والأدب ، حسن الخط ، جيد الضبط ، حسن المذاكرة .

له تعاليق ومجاميع مفيدة وتاريخ ، توفى - رحمه الله - سنة تسع وثمانين وسبعمائة في مصر ودفن بمقابر الصوفية ، وقيل : إنه مات مسموماً .

---

(٤٥) ينظر تفصيل ترجمته في إنباء الغمر ٢٧٣/٢ ، والدرر الكامنة ٣٨١/١ ، ٨٥/٤ ، ولحظ الألحاظ لابن فهد الهاشمي ١٧٠ ، والنجوم الزاهرة ٣١٤/١١ ، وذيل طبقات الحفاظ للسيوطي ٣٧٣ ، وحسن المحاضرة ٣٦٢/١ ، وشذرات الذهب ٣٠٩/٦

(٤٦) ينظر الدرر الكامنة ٣٨١/١

٣ - الجَمَال خَطِيبُ المَنْصُورِيّة ٨٠٩هـ (٤٧) .

هو يوسف بن الحسن بن محمد بن الحسن بن مسعود بن علي بن عبد الله ، الجمال أبوالمحاسن الحموي الشافعي ، المعروف بخطيب المنصورية ، ولد - رحمه الله - في حماة سنة سبع وثلاثين وسبعمائة في ذي الحجة ، واشتغل بها ، تلمذ - رحمه الله - على علماء عصره ، ومنهم سري الدين بن هانئ الغرناطي المالكي ، فقد أخذ عنه النحو واللغة والفرائض والحساب والبيان ، وعليه سمع الموطأ وغيره .

كان - رحمه الله - عالماً حاذقا ، عارفا بالفقه وأصوله ، والبيان والتفسير والنحو وغيرها .

دَرَّسَ وأفتى،وفاق أقرانه فيالعربية وغيرها من العلوم،وله شرح على ألفية ابن معطٍ وآخر على ألفية ابن مالك ، وغيرها من المصنفات المفيدة .

توفى - رحمه الله - في حماة مسقط ولادته سنة تسع وثمانمائة في شوال .

٤ - ابنُ الجَـزَرِيّ ٨٣٣هـ (٤٨) .

هو أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري الشافعي .

ولد في دمشق الشام سنة إحدى وخمسين وسبعمائة في شهر رمضان المبارك. نشأ بدمشق وحفظ القرآن ثم أخذ القراءات عن أهلها ، واهتم كثيراً بجمع أسانيد القراءات

---

(٤٧) ينظر تفصيل ترجمته في الضوء اللامع ٣٠٨/١٠ - ٣٠٩ ، وبغية الوعاة ٣٥٥/٢ ، وشذرات الذهب ٨٧/٧ ، والبدر الطالع ٣٥٢/٢ ، وكشف الظنون ١٥٣/١ ، ١٥٨ ، وإيضاح المكنون ١٢٠/١ ، وهدية العارفين ٥٥٩/٢ ، والأعلام ٢٩٩/٩ ، ومعجم المؤلفين ٢٩٢/١٣

(٤٨) ينظر تفصيل ترجمته في كتابه غاية النهاية ٢٤٧/٢ - ٢٥١ ، وشذرات الذهب ٢٠٤/٧ - ٢٠٦ .

عن أهل بلده وغيرهم ، فبرع في القراءات وغيرها من علوم القرآن ، وقرأ الحديث والفقه والأصول والمعاني والبيان على كثير من شيوخ مصر .

وممن تلمذ عليهم سرى الدين بن هانئ الغرناطي فقد أخذ عنه القراءات ، وغيرها من سائر الفنون والمعارف ، قال الداودي : « ذكره ابن الجزري في طبقات القراء ، وهو من أحد شيوخه »(٤٩) .

وقال عنه تلميذه ابن الجزري : « ... ، ثم ولي قضاء دمشق وكنت أتردد إليه ، وأسمع من فوائده ، وأنشدني من حفظه قصيدة القيجاطي ، وكان حفظة رواها عن الناظم »(٥٠) . ويؤكد ذلك في كتابه (النشر في القراءات العشر ٩٧/١) بقوله :«كتاب التكملة المفيدة لحافظ القصيدة من نظم الإمام الخطيب أبي الحسن علي بن عمر بن إبراهيم الكتاني القيجاطي ... قرأتها على الشيخ ... الرعيني ، وحدثني ببعضها من لفظه القاضي الإمام العلامة أبو محمد إسماعيل بن هانئ المالكي الأندلسي في سنة تسع وستين وسبعمائة ، قالا قرأناها على ناظمها المذكور» .

له مصنفات مفيدة جلها في القراءات . وأخذ عنه القراءات كثيرون.

توفى – رحمه الله – سنة ٨٣٣ هـ في ربيع الأول ، عن ٨٢ سنة .

٥ – نَاصِرُ الدِّين البَارِزِيّ ؟

قال عنه ابن حجر : « روى عنه فضلاء حماة كالكمال ... ... ، وناصر الدين البارزي »(٥١) . ولم أعرف عنه أكثر مما أورده ابن حجر عنه .

* عقيدته :

قال عنها معاصره ابن كثير : « وكان كثير العبادة والصلاة ، حَسَنَ الاعتقاد علي طريقة السلف »(٥٢).

---

(٤٩) طبقات المفسرين ١١٢/١ .

(٥٠) غاية النهاية ١٦٨/١ .

(٥١) الدرر الكامنة ٣٨١/١ .

(٥٢) ينظر الذيل على العبر ، ٢٩٢/٢ .

وسوف تتجلى أكثر عندما نعرض لك نماذج من واقع كلامه في شرحه للألفية توقفنا على صحة اعتقاده، وتؤكد لنا ما ذكره ابن كثير ، ومن ذلك :

١ – إيمانه بالقدر ومشيئة الله (تعالى) في ذلك ، قال : « وكلاهما أعني بنات أوبر وعساقل ، قالوا فيهما : إنهما من أردأ ضروب الكمأة ، وأنه قد يكون بمشيئة الله تعالى سببا للهلاك » [ينظر ص : ١٥٢].

٢ – ترضيه وترحمه والدعاء لأصحاب رسول الله ﷺ ، فهو عند ذكره لأبي بكر أو عمر أو عثمان أو علي أو معاوية أو عمرو بن العاص أو طلحة أو الزبير أو حسان أو سعد بن أبي وقاص أو كعب بن مالك وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ وكذا زوجاته أمهات المؤمنين ، يتبع ذلك كله بقوله : « رضي الله عنه » في حق كل صحابي، وأحياناً يجمعهم بقوله : « رضي الله عنهم أجمعين » أو بقوله : « رضي الله عنهم ونفعنا بحبهم » [ينظر ص : ٩٣ ، ٢٨٣ ، ٤٢٩ ، ٤٣١].

٣ – وأخيراً يتضح لنا حسن اعتقاده في موقفه الواضح والصريح من الأحداث التي وقع فيها أصحاب رسول الله ﷺ فيما بينهم حيث قال فيها : « ومعاوية – رضي الله عنه – من أكابر الصحابة ، والصحابة جميعهم يجب أن لا يذكر واحد منهم إلا بأحسن الذكر ، والإمساك عما شجر بينهم » [ينظر ص : ١٥٢].

وكقوله عندما استشهد بأبيات فيها تعريض بالصحابة : « ولو وجد الاستشهاد بغير هذا لكان أولى ، لما فيه من التعرض لذكر ما شجر بين الصحابة – رضى الله عنهم أجمعين » [ينظر ص : ٣٢٧].

كل هذه الأدلة وغيرها تشهد لابن هانئ الغرناطي بحسن اعتقاده ، وأن اعتقاده كان على منهج وطريقة السلف الصالح (رحمهم الله تعالى) وهو السكوت عما وقع بين أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم ، وغفر لنا ولهم آمين.

* مذهبه الفقهي :

كان قاضي القضاة سري الدين إسماعيل بن محمد بن محمد بن علي بن هانئ الأندلسي كغيره من أهل الأندلس مالكيَّ المذهب، درس الفقه على مذهب الإمام مالك إمام دار الهجرة « رضي الله عنه » وبه حكم وأفتى ، وهناك ما يشهد بذلك ، ومنه :

١ - جميع المصادر المترجمة له تذكر بعد نصها على اسمه كاملاً بأنه مالكيُّ المذهب.

٢ - حفظه للموطأ دليل علي أنه مالكي المذهب ؛ لأنه معتمد المالكية في مذهبهم وكذا الشروح التي دارت عليه، قال لسان الدين بن الخطيب : « فحفظ موطأ الإمام ، كأنما اجترع جرعة من ماء الغمام »(٥٣).

٣ - قال ابن حجر : « وكان يحفظ الموطأ ويرويه عن ابن جزي ، ثم ولي قضاء المالكية بحماة ، وهو أول مالكي ولي القضاء بها ... » ثم قال : « ولم يكن للمالكية بالشام مثله في سعة علومه »(٥٤).

٤ - استشهاده في شرحه للألفية بآراء الإمام مالك ، كاستشهاده برأيه على نجاسة المنى ، ونضح المشكوك فيه ، والخلاف بين مالك والشافعي في مسألة الرواح يوم الجمعة ، وكذا الشك في الوضوء أو الطلاق ، وغيرها من المسائل الفقهية أو الأصولية التي أثارها في ثنايا الشرح ، مما يدل بها على أنه مالكيُّ المذهب . [ينظر فهرس المسائل الفقهية والأصولية].

---

(٥٣) ينظر الكتيبة الكامنة ١١١ ، وينظر الوفيات ٣٥٢/٢ ، والذيل على العبر ٢٩٢/٢.

(٥٤) ينظر الدرر الكامنة ٣٨٠/١ ، ٣٨١ .

* شعـــــــره :

كان ابن هانئ الغرناطي شاعراً مجيداً ، وشعره يتميز بالقوة والجودة ، وقد ذكره معاصره ابن الخطيب في كتابه : (الكتيبة الكامنة فيمن لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة) وأثنى على شعره وذكر نماذج منه ، و لم أقف على غيره في المصادر الأخرى المترجمة لابن هانئ، ومن هنا أحببت إيراده كاملاً حتى يقف القارئ على موهبة ابن هانئ الشعرية ، وعلى الصور الجميلة التي تعرض لها في شعره، ويحسن بي قبل ذكر الأبيات أن أعرج على كلام ابن الخطيب الذي أثنى فيه على شعر وشاعرية ابن هانئ، حيث قال : « شاعر ينحت من طود، وماطرصاب من الكلام بجود ، عدل عن اللفظ القريب ، الحوشي الغريب، فإذا أجهد طبعه، ووصف حيه وربعه، وكيف ظعن القطان، وتغيرت الأوطان، قلت : حجازيا فصيحا، أو تميميا ينشق للبيان ريحا، ونجديا شكا بثا وتبريحا »(٥٥).

وقال : (وله شعر عارضته قوية ، وسبله في الإجادة سوية ، فمن ذلك قوله(٥٦) :

أَتعْـــرفُ ربْعـــاً للتـــواصلِ قَـــاوِياً ... عَفَتْ آيُـهُ إلّا الـصُّـــــــوى والأَوَارِيا

تَعَـاوَرَ فـيـهـا كلُّ عَـاسٍ مُـجلْجلٍ ... وجَـرَّتْ عليـه الرَّامِـسَـاتُ السَّـوَانِيا

بكتْ بِرُبَاهُ للسَّـــحَـــاب مَـــدَامعٌ ... فلمَّـــا وَهَتْ أَلْقَتْ عليـــه المَاقِـيـــا

ولمَّا دعَـا دَاعِي الفِـرَاقِ وأَجْـهَـشَتْ ... قُلوبٌ تلقَّتْ من يَدِ الشَّـــوقِ فَـــارِيا

وأَصْـبَحَ دَاعِي الشَّـوقِ لأياً مَـسِـيـرُهُ ... وداعي التَّنَائِي نَاعِبَ السِّـرب ضَـاوِيا

ظَـلَلْتَ تـرجّي الوصْـلَ منـه ولـم تكـنْ ... له قَـبْلُ إلمامِ التَّـفَـارقِ رَاجِـيـا

---

(٥٥) ينظر أوصاف الناس : ٨٧ .

(٥٦) ينظر الكتيبة الكامنة : ١١١ .

إذا شِمْتَ بَرْقاً هِجْتَ بِشْراً لَعَلَّه ... أتى مُوهِناً من أَرْضِهِ لك سَارِيا

وَإِنْ سَمِعَتْ أُذْنَاكَ في سَبَبٍ صدىً ... أَصَخْتَ رَجَاءً أَنْ أَتَى لك دَاعِياً

وَإِنْ كان وَافَى في الدجنَّةِ طَارِقٌ ... تُبَادِرُ عَسَاهُ أنْ يكونَ المُوافِيَا

لعلَّكَ تَلْقَاهُ بِعافٍ سبيلهُ ... مِنَ الأرضِ قَدْ أَضْحَى مِنَ الإِنْسِ خاليا

عَفَا فَغَدا لا يَسْتَبِينُ لِنَاظرٍ ... وإدراكُهُ يُعْشِي العُيُونَ الرَّوَانِيَا

فَتَلْقَاهُ فَرْداً لا يُراعُ بكاشحٍ ... أميناً مِنَ أَنْ تَلْقَى سِوَاه مُلاقِيا

قريبُ التَّلافي غَيْرُ صَعْبٍ قِيَادُهُ ... كما شِئْتَ بِسام الثّنا يا مُواليا

يَمدُّ رُواقاً لِلتَّوَاصُلِ سَجْسَجاً ... ويُورِدُ عَذْباً مِنْ تَدَانيهِ صَافِيا

فَتَجْني ٱلرِّضَا مِنْهُ على حينِ غَفْلةٍ ... مِنَ الدَّهْرِ مَهْلاً لَيْسَ تَرْهَبُ وَاشِيَا

ومنها بعد كثير :

فَهَاكَ مُعَنَّى ٱلْقَلْبِ جَمْرُ غَرَامُهُ ... لَهُ لَوْعَةٌ لا تَرْتَجي الدَّهْرَ آسِيا

يُجَهِّزُ جَيْشاً لِلْغَرَامِ مُظَفَّرا ... ويُورِدُهُ بَحْراً مِنَ الدَّمْعِ طَامِيا

مَوَارِدُ دَمْعٍ لا يُخَافُ نَفَادُها ... يَمُدُّ ٱلثَّكالى بَحْرُهَا وَالْبَوَاكِيَا

يُغَالِبُ أَشْجَاناً بَرَاهُ غِلَابُهَا ... فَأَصْبَحَ لِلْخَدَّيْنِ وَالْوَجْهِ كَابِيَا

سِفَاهٌ لَعَمْرِي أنْ يُغَالِبَ قَادِرٌ ... على ٱلْفَصْلِ لا يُلْقِى عَنِ الْهَمِّ ثَانِيَا

وَمَنْ رَامَ غَمْرَ الْبَحْرِ يَزْحَمُ مَوْجَهُ ... فَأَوْشِكْ بِأَنْ يُلْقَى لَدَى النَّسْفِ طَامِيَا

فَلَا تَتَّبِعْ يَأْساً فَتُتْلِفِ بِالْأَسَى ... فُؤَاداً بِنَارِ الْوَجْدِ أَصْبَحَ صَالِيَا

فَقَدْ يُدْرِكُ ٱلصَّعْبُ ٱلْبَعِيدُ مَرَامَهُ ... ويُضْحِي الَّذي أَبْدَى الجِمَاحَ مُوَاتِيَا

ويُضْحِي الَّذي مِنْهُ الغَرَامُ وَدَاؤُهُ ... إِذَا شَاءَهُ اللَّهُ ٱلطَّبِيبَ المُدَاوِيَا

وقال في قصيدة :

هوىً والهَوَى يتلُوهُ إِثْرَ ٱلْهوى هَوىً ... كَذَاكَ هَوىً حتَّى أزورَ ٱلْمَقَابِرا

فَلَوْ جِئْتَ قَبْرِي بَعْدَ سَبْعِينَ حَجَّةً ... تَزُورُ وَقَدْ صَارَتْ عِظَامِي نَوَاخِرا

لَكَانَ ٱلصَّدَى مَهْمَا أَتَيْتَ مُسَلِّمَا ... وَمُؤْتَمِراً إِنْ كُنْتَ قَدْ جِئْتَ آمِرَا

* مؤلفاتـــه :

١ - شرح التلقين لأبي البقاء العكبري .

٢ - كتاب الهمة .

٣ - كتاب العلل .

٤ - شرح ألفية ابن مالك .

وهو الكتاب الذي أقوم بتحقيقه ودراسته .

٥ - شرح قطعة من « التسهيل » لابن مالك الجياني الطائي الأندلسي.

وهذ الكتاب صرح بذكره ابن هانئ مرتين في باب جمع المذكر السالم ، وفي كل مرة يذكر فيها كتابه « شرح التسهيل » يقول : (أعان الله على تمامه) [ينظر ص : ٦٢، ٦٥] .

إلا أنه انتقل إلى رحمة الله ولم يتمه ، وهو ما نص عليه المترجمون له بأنه شرح قطعة من التسهيل.

والذي يَهمُّنِي في هذا المبحث هو أن شروعه في شرح التسهيل قبل شروعه في شرح الألفية ، حيث أحال عليه وأفاد منه في كتابه شرح ألفية ابن مالك .

* وفاته :

توفي ابن هانئ الغرناطي - رحمه الله - سنة إحدى وسبعين وسبعمائة بالقاهرة وذلك في شهر ربيع الآخر في العشرين منه ، ودفن بالقرافة ، كما ذهب له ابن رافع ، ووافقه غيره(٥٧). ولم يخالف إلا الداودي حيث قال : إنه مات في شهر ربيع الأول من نفس السنة(٥٨) .

---

(٥٧) الوفيات ٣٥٢/٢ ، وينظر الدرر الكامنة ٣٨١/١ ، وبغية الوعاة ٤٥٦/١ .

(٥٨) طبقات المفسرين ١١٢/١ .

وإلا صاحب السلوك الذي ذكر أنه مات في شهر رجب من نفس السنة المذكورة[٥٩].

أما تلميذه ابن الجزري فقد شك في السنة التي توفي فيها شيخه ، إذ قال : «مات بالقاهرة سنة سبعين أو إحدى وسبعين وسبعمائه »[٦٠] .

رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جنانه ، ونفعه بعمله ونفعنا بعلمه.

عاش – رحمه الله – ثلاثاً وستين سنة قضاها في التعلم والتعليم ، والجهاد في سبيل الله ، والإفتاء وتولى القضاء ، وغيرها من الأعمال الخيرة – رحمه الله – .

❋ ❋ ❋

---

(٥٩) ينظر السلوك ١٨٦ .

(٦٠) غاية النهاية ١٦٨/١ .

الباب الثاني :

التعريف بشرح ألفية ابن مالك لابن هانئ

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : توثيق عنوان الكتاب ونسبته .

المبحث الثاني : منهج ابن هانئ في شرحه لألفية ابن مالك .

المبحث الثالث : مذهبه النحوي.

المبحث الأول :

توثيق عنوان الكتاب ونسبته

بالرجوع للمصادر التاريخية المترجمة لسري الدين بن هانئ نلحظ أنها أطبقت على ذكر هذا الشرح وعلي نسبته لسري الدين بن هانئ الغرناطي.

ومن المعلوم لنا أن كتب التراجم وهو الغالب فيها أنها لاتستوفي كل ما قام به العالم من جهود علمية وبالأخص مصنفاته ، وإنما كل واحد من المترجمين يستوفى ما وصل إليه علمه، وعلى ذلك فأقول :

أ – **توثيق عنوان الكتاب :**

ارتضيت أن يكون عنوان الكتاب هو ما أثبت على غلاف النسخة التي اعتمدتها في تحقيق هذا الكتاب من واقع النسختين اللتين حصلت عليهما في إخراج هذا الشرح .

والنسخة الأصلية التي اعتمدتها وهي (نسخة مكتبة جامعة برنستون) وجد على غلاف الشرح ما يلي : « الجزء الأول من شرح الألفية لابن هانئ » ووثق هذا العنوان في الورقة الداخلية من نفس الكتاب ، حيث وجد في أعلاها ما نصه : « النصف الأول من شرح ألفية ابن مالك للشيخ الإمام العالم الفاضل البارع المحقق سري الدين بن هانئ تلميذ الشيخ الإمام العلامة أثير الدين أبي حيان رحمهما الله تعالى » .

ومن هنا يكون عنوان هذا الكتاب الذي ارتضيته من واقع الغلاف هو : (شرح ألفية ابن مالك للشيخ الإمام العالم الفاضل البارع المحقق سري الدين بن هانئ)

ب – توثيق نسبته لسري الدين بن هانئ الغرناطي ٧٧١هـ :

قبل الحديث عن نسبة هذا الكتاب لسري الدين بن هانئ الغرناطي (٧٧١هـ) أود أن أبين شبهة وقع فيها كثير من الباحثين والمفهرسين ، وهذه الشبهة هي نسبة هذا الشرح لمحمد بن علي بن هانئ السبتي (٧٣٣هـ)* جد ابن هانئ الغرناطي (٧٧١هـ) ، ولعل الدافع لهم في نسبة هذا الشرح للجد والوقوع في الشبهة التي ذكرتها ، الشهرة التي أطلقت عليهما، أعني شهرة كل منهما بـ « ابن هانئ » فانصرف الذهن إلى الجد محمد ابن علي بن هانئ السبتي (٧٣٣هـ) ، ونسب له الكتاب سهواً.

وحقيقة الأمر أن هذا الكتاب بعيد كل البعد عن هذا العالم الجليل ، والكتاب هو لحفيده إسماعيل بن محمد بن محمد بن علي بن هانئ اللخمي الغرناطي (٧٧١هـ) ، للأدلة القطعية التي توصلت إليها في نسبة هذا الكتاب لإسماعيل ودفعه عن جده محمد بن علي، والأدلة هي :

١ – ذكر ابن هانئ الغرناطي – أي الحفيد – بعضا من شيوخه في شرحه للألفية، وهم : أثير الدين أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) وشيخه أبو بكر محمد بن أحمد المشهور بأبي بكر بن شبرين (٧٤٧هـ) ، وشيخه ابن الفخار البيري أبو عبد الله محمد ابن علي الجذامي (٧٥٤هـ) وشيخه المشهور في الأندلس أبو البركات البلفيقي محمد بن محمد بن إبراهيم (٧٧٣هـ).

وهؤلاء جميعا ليسوا من شيوخ ابن هانئ الجد محمد بن علي ، وكتب التراجم التي تناولت ترجمته لم تنص على أحدٍ منهم بأنه شيخه، مما يصرف هذا الكتاب عنه ويقربه إلى الحفيد إسماعيل بن محمد بن محمد بن علي.

٢ – ذَكَرَ ابن هانئ أثيرَ الدّين أبا حيان ، وهو من شيوخه الذين استفاد منهم في غير الأندلس ، حيث ذاكره في مصر عندما انتقل إليها بعد الثلاثين كما بَيَّنَتْ ذلك

---

* ينظر فهرس النحو لمركز البحث العلمي في جامعة أم القرى ٢٤٨.

كتبُ التراجم ، ومن المعلوم أن الجد ابن هانئ لم يرحل عن الأندلس بل توفى شهيداً في جبل طارق سنة (٧٣٣هـ) ، فهل يعقل أنه خرج بعد موته ورحل عن الأندلس والتقى بأبي حيان في مصر ؟

٣ – من العلماء الذين استفاد منهم الحفيد ابن هانئ في الأندلس قبل انتقاله للمشرق الإسلامي ، ابن الفخار أبو عبد الله الجذامي المتوفى سنة (٧٥٤هـ) ، أقول المتوفى سنة (٧٥٤هـ) ، ذكره ابن هانئ في شرحه للألفية وترحم عليه مما يدل أنه بلغته وفاته بعد خروجه ، فقال : « وكان شيخنا أبو عبد الله بن الفخار البيري (رحمة الله عليه) – يوجهه – يعني بيت المعري – على أن يكون على حد قولهم : « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » .

من هذا النص نخرج بأدلة منها : أن ابن هانئ الجد توفى سنة (٧٣٣هـ) ، والحفيد توفي سنة (٧٧١هـ) ، وابن الفخار البيري السابق الذكر توفى سنة (٧٥٤هـ)، فأقول : يا ترى لمن سيكون هذا الشرح بعد معرفتنا لوفيات العلماء الثلاثة ؟

والجواب : من الأمور البدهية أن الأموات لايحدثون عن الأحياء ، وعلى ذلك فالكتاب لابن هانئ الغرناطي الحفيد لا الجد ؛ لأنه توفى بعد وفاة شيخه ابن الفخار البيري (٧٥٤هـ) حيث كانت وفاته سنة (٧٧٣هـ) ، أما الجد فتوفي سنة (٧٣٣هـ) أي قبل ابن الفخار ، ولايعقل بعد ذلك أن ننسب الشرح للجد بعد ظهور الدليل ، ونخلص من ذلك بصحة نسبته لسري الدين بن هانئ الغرناطي.

٤ – أيضا من الشيوخ الذين أشار لهم ابن هانئ الغرناطي في شرحه ، شيخه أبو البركات البلفيقي المتوفى سنة (٧٧٣هـ) وذكر أنه مازال على قيد الحياة ، وتحدث عن مناصبه القضائية التي كان يشغلها شيخه في عصره قبل خروجه من الأندلس وبعد خروجه وعزله عن القضاء ، وقبل أن أُدْلِيَ بدلوي وحجتي فيما أذهب إليه ، أودُّ أَنْ أُورِدَ

هذ االنص فـأقـول : قـال ابن هـانـي في (ص ٢٩٩) مـا نصـه : « وحكى لي شـيـخنا أبو البركات البلفيقي ، قال : إنه رأى في النوم النبي ﷺ فذكر بين يديه ... ... ، وشيخنا أبو البركات الآن بالحياة ، ذُكر لي أنه قاض بمدينة المرية – حرسها الله تعالى – وكان قد تولى قبلها قضاء الجماعة بغرناطة ، ثم إنه عزل عنها لمعارضته السلطان في قضايا اقتضت عزله » .

وبعد دراسة النص دراسة فاحصة وبالرجوع إلى ما دونته كتب التراجم عن حياة أبي البركات البلفيقي ، أعني حياته القضائية ، وأخص بالذكر منها ما دونه عنه تلميذه لسان الدين بن الخطيب في الإحاطه (٢/١٤٦-١٤٧) ، والنباهي في كتابه المرقبة العليا (تاريخ قـضـاة الأندلس) في (ص ١٦٥) ، تبين لي الآتي : أنه تولى القـضـاء في عـدة أماكـن من بلاد الأندلس ، وأهمها توليه للقضاء في مالقة سنة ٧٣٥هـ ، ثم نُقِلَ بعدها إلى قضاء الجماعة بغرناطة ، ثم عزل عنها ، ثم تولى القضاء بالمرية في ٢٣ شعبان من سنة ٧٤٧هـ ، ثم أعيد إلى قضاء الجماعة بغرناطة ، ثم عزل عنها وتولى القضاء مرة ثانية في المرية في أوائل رجب من سنة ٧٤٩هـ ، ثم صرف عنها وأعيد إليها مرة ثالثة في أواخر رجب سنة ٧٥٦هـ .

وهنا أحبُّ أَنْ أُذكِّرَ بوفاة ابن هانئ الجد وهي سنة (٧٣٣هـ) ، وأشير إلى تولى البلفيقي للقضاء بمالقة في سنة (٧٣٥هـ) ، ثم نقله لقضاء الجماعة بغرناطة ثم عزله عنها وتولية لقضاء المرية سنة ٧٤٧هـ ، ثم عزله عنها وتوليه لقضاء الجماعة بغرناطة ، ثم عزله عنها وتوليه للقضاء مرة ثانية بالمرية سنة ٧٤٩هـ .

وهذا ما بينه ابن هانئ الحفيد في ترجمة شيخه ، حيث ذكر أنه تولى قضاء الجماعة بغرناطة ثم عزل عنها ، ثم تولى قضاء المرية. ومن التواريخ السابقة لتوليه قضاء المرية نجد أولها هو تاريخ سنة (٧٤٧هـ) وهو أول تاريخ تولى فيه البلفيقي القضاء لأول مرة بالمرية ، مع أنه تولى القضاء فيها مرة ثانية سنة (٧٤٩هـ) ، وثالثة سنة

(٧٥٦هـ).

أقول بعد ذلك .. وبعد هذا الدليل الناطق بنفسه والمصرح بنسبة هذا الشرح للعالم البارع المحقق إسماعيل بن محمد بن محمد بن علي بن هانئ اللخمي الغرناطي المالكي الأندلسي ، الراحل عن بلاد الأندلس (الفردوس المفقود) إلى بلاد المشرق الإسلامي ، هل بقي من شكٍّ أو رَيْبٍ في نفي نسبة هذا الشرح إلى ابن هانئ الجد محمد بن علي المتوفى سنة (٧٣٣هـ) ، بعد سردنا الأدلة الصريحة والمقرونة بالتواريخ التي نفيد منها نسبة الكتاب إلى ابن هانئ الحفيد ؟

أعتقد أن الأمر صار جليا وأن نسبته للعلامة إسماعيل بن محمد بن محمد بن علي بن هانئ (٧٧١هـ) من الأمور التي لا شك فيها ، وبذلك نكون نفينا نسبة الكتاب للعالم محمد بن علي بن هانئ (٧٣٣هـ) بالحجج والبراهين القاطعة ، ودفعنا دعوة المدعين ، وصححنا ماذهبنا إليه في نسبته ، وبخاصةٍ أنَّ الكتاب يحمل على غلافه لقب ابن هانئ الحفيد (٧٧١هـ) ، وهو « سرى الدين » ، وهذا اللقب لا يعرف لجده وإنما هو لقب إسماعيل بن محمد .

***

المبحث الثاني

منهج ابن هانئ في شرحه لألفية ابن مالك

كان لاشتغال ابن هانئ الغرناطي بالتدريس لعلوم العربية من نحو ، وصرف ، وأدب ، وبيان ، وغيرها من سائر الفنون والمعارف ، الأثر الواضح الذي نلمسه في هذا الشرح ، فقد امتاز منهجه في الشرح بسهولة العبارة والبعد عن التعقيد والغموض ، مما يجعل القارئ لهذا الكتاب يلمس فيه يسر المنهج الذي التزمه ابن هانئ في الشرح ، فجاء الشرح سهلاً ميسراً بحيث لايتوقف عند فهم عبارة أو رأي ما إلا ما ندر من ذلك ، ويتضح لنا منهجه في الشرح في الأمور التالية :

١ - متابعته لابن مالك في ألفيته :

لم يخالف ابن هانئ الغرناطي ابن مالك في منهجه الذي اختاره في ألفيته ، وإنما تابعه على النسق الذي سار عليه ابن مالك في ترتيب أبواب ألفيته دون إخلال لهذا المنهج والترتيب .

فكان يورد البيت من الألفية أو البيتين أو أكثر من ذلك أولاً ، ثم يتناول ذلك بالشرح والتعليق وتوضيح المسألة من جميع جوانبها ، ويستعرض آراء العلماء في المسألة ، ويدلل عليها بالشواهد القرآنية أو الأحاديث أو الأبيات الشعرية في أسلوب سهل ميسر ، وهذا هو المنهج الغالب الذي نهجه في الشرح ، ومن النادر جداً أن يقوم بشرح القضية النحوية أولاً ، ثم بعد الانتهاء منها يشير إلى بيت الألفية ، وهو ما فعله في آخر باب المفعول المطلق.

وإذا أورد قضية ما في غير موضعها أو في غير بابها ألمح إليها ، ثم ذكر أنه

سيبينها في موضعها إن شاء الله تعالى .

وأحيانا بعد شرحه لبيت الألفية إجمالاً يعود إلى بعض منها بالتفصيل لما ورد فيها، كما فعل ذلك في باب النكرة والمعرفة، وباب العلم ، وباب المبتدأ والخبر، وغيرها من الأبواب ، نحو قوله بعد الشرح للنكرة والمعرفة : (و« هم » مثال من المضمر، و« ذي » مثال من اسم الاشـــارة ، و« هند » مثال من العلم ، و« ابني » مثال مـــن المضـــاف ، و« الغلام » مثال مما فيه الألف واللام ، و« الذي » مثال من الموصول ، وسيأتي الجميع مبينا إن شاء الله تعالى)*.

٢ - اهتمامه بالتعريف وذكر محترزاته .

اهتم ابن هانئ في منهجه لشرح أبواب الألفية بالتعريف للباب وذكر محترزات التعريف ، وهو أمر واضح في بعض أبواب هذا الشرح ، نذكر منها على سبيل المثال تعريفه للمثنى، وكذا تعريفه للمقصور ، والمنقوص ، والنكرة ، وغيرها من الأبواب التي عرفها وتناول محترزات التعريف إن وجدت .

وأحيانا يورد التعريف لغير القضايا النحوية ، كتعريفه للتشبيب ، والصلاة ، والسجية ، والترادف في اللغة ، والمشترك اللفظي ، وغيرها من القضايا العلمية التي أوردها في شرحه .

كما أنه عرف الضرورة والشذوذ ، والكنية واللقب ، والإلغاء والتعليق في أفعال القلوب ، والاستثناء التام ، والمتصل ، والمنقطع ، وغيرها من سائر القضايا النحوية .

٣ - استشهـــاده :

ابن هانئ اهتم بالاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته ، وبالحديث النبوي ، وبالشعر العربي للتدليل على القضية التي يناقشها سواء أكانت قضية نحوية أم صرفية ، أم

* ينظر صفحة ٨٦ من التحقيق

بلاغية ، أم أدبية ، أم لغوية ، أم فقهية ، أم تاريخية ، وغيرها من القضايا التي أثارها في الشرح ، وكان له قدرة فائقة في الإكثار من الشواهد الشعرية على وجه الخصوص في المسائل التي يطرحها .

ولكن الذي أود توضيحه في هذا الجانب أعني جانب الاستشهاد ، هو استشهاده بالآيات والأحاديث وكلام العرب بنوعيه « النثر والشعر » على المعنى ، كاستشهاده على معنى الصلاة ، والوعد والوعيد ، والإنجاز ، وفضيلة السبق ، وعلى أنواع صوت الحمامة، والهبة والحذيا والفرق بينهما ، وعلى معنى الهن ، وعلى معنى زُكن ، وعلى معنى الجور والحور ، والشبم ، والفتى ، والعثو ، والفسق ، والحظل ، وغيرها من المعاني التي تعرض لها . (ينظر فهرس المواد اللغوية).

٤ - شرحه أحيانا لبعض الكلمات الغريبة في (الألفية والأبيات وغيرهما) :

تعرض ابن هانئ في شرحه لألفية ابن مالك إلى شرح بعض مفرداتها الغريبة، فأوضح معناه واستشهد على ذلك المعنى ، ومن ذلك شرحه لكلمة (الإنجاز) من قوله : « وتبسط البذل بوعد منجز » ، فقال : (الإنجاز : هو الإعجال وعدم التراخي، ومن كلامهم : أنجز حر ما وعد) [ينظر ص : ٢١].

وكقوله : « الأقصى هو البعيد » [ينظر ص : ١٩]، وكقوله : « الفائق : هو الغالب ، يقال : فاق هذا هذا : إذا غلبه ، وأكثر استعماله في المعاني » [ينظر ص : ٢٢].

وكقوله : « ومعنى يؤم : يقصد » [ينظر ص : ٣٢]، وكقوله : « وقوله ينجلي : معناه يظهر » [ينظر ص : ٣٦] .

وكقوله : (و « بان » من قوله : « حيث الميم منه بانا » بمعنى : ذهب ، وأصل « بان » أن يكون للبعد ، يقال : بان عني بيناً ، أي : بعد) [ينظر ص : ٥٤].

وكقوله : (والمنح جمع منحة ، وهي العطية) [ينظر ص : ٩٠].

وكقوله : (وإلى ذلك الإشارة بقوله : « وترتيب زكن » أي : علم . يقال زكن بمعنى: علم ، قال :

ولــن يراجــع قلــبي حبهــم أبداً زكنت من بغضهم مثل الذي زكنوا

أي : علمت من بغضهم مثل الذي علموا) [ينظر ص : ٢١٧].

وكقوله : « والبذي : هو الكثير الكلام » [ينظر ص : ٢٥٤] ،

وكقوله : « عَنَّ : بمعنى ظهر » [ينظر ص : ٣٩٨].

وكقوله : « والعضلة والمعضلة : هي الشيء الصعب ، مأخوذ من العضل وهو المنع » واستشهد على ذلك المعنى بالأثر الوارد في الموطأ [ينظر ص : ٤٠١ - ٤٠٢].

وكقوله : (والحظل : هو المنع ، ومنه قوله :

فإن حظلت قرانا آل بكر ففي أسيافنا زاد المقيم

[ينظر ص ٥٧٢]

وغير ذلك من المفردات اللغوية الغريبة التي شرحها ، ولم يكن شرحه للمفردات الغريبة قاصراً على ألفاظ الألفية ، بل شرح كذلك المفردات اللغوية الغريبة في الأبيات الشعرية التي استشهد بها ، وكذا الحديث وغيرهما ، كشرحه لـ (الكسع ، والشبم ، والخيم ، والشنف ، والعهر ، والنفاس ، والهملعة ، والمنُّ ، والرسيم ، والرمل) وغيرهـــا (ينظر فهرس المواد اللغوية).

٥ - إعرابه أحيانا لألفاظ الألفية :

من الأمور التي تناولها ابن هانئ في شرحه لألفية ابن مالك إعراب ألفاظها ، ولربما كان يفعل ذلك إذا دعت الضرورة لإيضاح المعنى أو لإزالة الإبهام ، إلا أن إعرابه لألفاظ الألفية كان قليلاً ، ومن ذلك : إعرابه لكلمة (خير) من (خير مالك) [ينظر ص : ١٠].

وإعرابه لمتعلق تفضيلا [ينظر ص : ٢٦] ، وكذا إعرابه لكلمة (اسم) [ينظر ص : ٣١] وكذا إعرابه لكلمة (ما) من قوله (مالم يضف) [ينظر ص : ٧٢] ، وكذا إعرابه لقول ابن مالك : (لترومي) [ينظر ص : ٧٥] ، وكذا إعرابه لقول ابن مالك : (الله بر والأيادي شاهده) [ينظر ص : ١٧٠] ، وغير ذلك من الألفاظ التي تصدى لإعرابها [ينظر ص : ١٨٥، ٢٠٥، ٢٦٠، ٢٧٧، ٢٩٣، ٣٠٥، ٣٣١، ٤١٢، ٤٩٨، ٥٩١، ٥٩٢ - ٥٩٣].

٦ - اعتراضه على المصنف في ألفيته :

تعقب ابن هانئ ابن مالك في ألفيته بالاعتراض عليه في عدة مواضع ، واتهم ابن مالك بالقصور فيها وأنه كان عليه أن يتعرض للمسألة ، أو كان عليه أن يقول كذا ، وأحيانا كان يعتذر عنه في قصوره بقوله : ترك ذلك اتكالاً على فهم المعنى ، ومن ذلك على سبيل المثال :

١ - اعتراضه على المصنف في كلمة « قال » من قوله : « قال محمد هو ابن مالك » ، ثم تخريجه ذلك على الالتفات [ينظر ص : ٣] .

٢ - اعتراضه على ابن مالك في قوله : « بتا فعلت » بقوله : (ولو قال : عوض عن « بتا فعلت » « تاء الضمير » لكان أحسن ؛ لأنه كان داخلا فيه تاء المتكلم وهي مقصودة في الموضع ، واختصاص تاء الضمير المخاطب يوهم إخراجها ، وهي مقصودة في المحل ...) [ينظر ص : ٣٥ - ٣٦] .

٣ - وقوله : (فعلى هذا يلزم أن يقدر لـ « مبنى » في قول المصنف « منه » ، فيكون

التقدير : منه معرب ومنه مبنى ، ولا يصح الاكتفاء بـ « من » الأولى ...) ثم دفاعه عنه بقوله : (وليس الأمر كذلك) [ينظر ص : ٤٠] .

٤ - وقوله في باب جمع المؤنث : (ولم يذكر المصنف الرفع اتكالاً على فهم المعنى ، وأنه من جنس ما يعرب بالحركات ...) [ينظر ص : ٦٩] .

٥ - وكقوله في باب النكرة والمعرفة : (ولم يتعرض هنا المصنف للتعريف بالنداء) [ينظر ص : ٨٦] .

٦ - وقوله في باب العلم : (ولم يتعرض المصنف لاجتماع العلم مع الكنية أيهما يقدم ؟). [ينظر ص : ١١٥]

٧ - وقوله في باب الموصول : (ولم يمثل المصنف للمنصوب بوصف ، وقد مثل للمنصوب بفعل ، بقوله : « من نرجو يهب » ، والتقدير من نرجوه) [ينظر ص : ١٤٥] .

٨ - وقوله في باب المعرف بـ « أل » : (ولم يتعرض المصنف للجنسية ولا للعهدية) [ينظر ص : ١٥٣] .

٩ - وقوله في باب المبتدأ والخبر : (ولم يتعرض المنصف هنا إلى الأماكن التي يكون فيها حذف المبتدأ واجبا ، وقد تعرض للأماكن التي يكون فيها حذف الخبر واجبا، وهو قوله ...) [ينظر ص : ١٨٩] .

١٠ - اعتراضه على ابن مالك في باب كان في قوله : (كذاك سبق خبر « ما » النافية) بقوله : (هذا التشبيه فيه نظر ..) [ينظر ص : ٢٠٤] .

وغيرها من الاعتراضات التي اعترضها ابن هانئ على ابن مالك في ألفيته [ينظر ص : ٣٩، ٤٦، ٧٢، ٧٣، ٩٠، ٢٠٨، ٣٢٤، ٣٣٤، ٣٩٣، ٤٤١، ٤٥٩، ٤٦٨، ٥٣٣] .

٧ - تحقيقه لنسخ الألفية :

من السمات التي تميز بها منهجَ ابن هانئ في شرحه لألفية ابن مالك ، أنه كان قبل شرحه للبيت يتحقق من روايته ويدقق النظر فيه ويمحص ذلك ، حيث يعرض البيت علي النسخ التي وصلت إليه من ألفية ابن مالك ، وبعد ذلك يثبت ما اطمأنت إليه نفسه ويشرحه شرحاً وافيا ، ثم يشير إلى اختلافه في النسخ الأخرى عند الحاجة لذلك، ويبين الفرق بين ما أثبته وبين ما هو في تلك النسخ ، وأحيانا يورد البيت وهو مخالف لما هو عندنا دون الإشارة لذلك الاختلاف ، لأنه فيما يظهر لي أنه أهمله ؛ لأنه لايترتب عليه شيء في المعنى ، ومن هنا أهمل الحديث عنه ، وسوف أذكر أمثلة من كلا النوعين :

النوع الأول : الاختلاف في النسخ تحقيقه وترجيح الأقوى في ذلك ، من ذلك قوله :

١ - (ويوجد في بعض النسخ « الشُّرَفَا » فعلى هذا يكون معمول « المستكملين » محذوفاً، التقدير : كُلَّ شَرَفٍ ...) ثم قال : (والشُّرَفَا : جمع شريفٍ ، والرواية الأولى أظهر (أي رواية الشَّرَفَا) لاستيفاء العمل وعدم ...) [ينظر ص : ١٧] .

٢ - قوله : (و « الفائق » ... ، ويوجد في بعض النسخ قافية ، والأول أظهر وأثبت ، وهو الذي يدل عليه سياق اللفظ ، وهو قوله : ...) [ينظر ص : ٢٢] .

٣ - قوله : (و « مُكارما » يوجد في بعض النسخ مفتوح الميمي على أن يكون جمع « مكرمة » ، وفي بعض النسخ بضم الميم على أن يكون اسم فاعل من « كارم ») [ينظر ص : ٧٩] .

٤ - قوله : (ويوجد في بعض النسخ « فُضّلا » على التضعيف، وفي بعضها «فُضِلَا» ، والمعنى فيهما واحد ، إلا أن « فُضِلَا » غير مضاعف أَمَسُّ بـ « العلا » ، وأيضا فإنه يكون في الحكم ...) [ينظر ص : ٣١٨] .

وغير ذلك من المواضع التي تناولها بالتحقيق [ينظر ص : ١٠٤، ٢٠٥، ٤٠٦] .

النوع الثاني : الاختلاف وعدم التنويه عنه :

ويتمثل ذلك في أبيات من ألفية ابن مالك حيث وردت في الشرح برواية مخالفة للرواية التي بين أيدينا، وهذا الاختلاف إما أن يكون بتقديم وتأخير في ألفاظ الألفية، أو يكون الاختلاف بتغيير حرف ما من حروف الكلمة في بيت الألفية، أو يكون بتغيير كلمة تحمل نفس المعنى في البيت، أو يكون بتغيير شكل الكلمة من نصب إلى رفع ، كل هذه الاختلافات تدلنا أولاً على اختلاف نسخ الألفية التي بأيدي الناس ، وثانيا هذه الاختلافات لايترتب عليها شيء من جهة اختلاف المعنى، وإنما هو اختلاف شكلي، لذلك لم يهتم به ابن هانئ كاهتمامه بالسابق، أو أن النسخ التي بين يديه لايوجد فيها ما يوجد في النسخ التي بين أيدينا، وسوف أكتفي بإيراد أمثلة على ذلك مع التنويه على ما هو في أيدينا لشهرة ذلك ، من ذلك :

١ - في الشرح : بذا لمفرد مذكر أشر وذي ذه ... ، في الألفية : بذي وذه تي ... [ينظر ص : ١٢٣] .

٢ - في الشرح : فنمطاً عرفت قل ... ، في الألفية : فنمط عرفت ... [ينظر ص : ١٥٠] .

٣ - في الشرح : مضاف أو مصحوب ... ، في الألفية : مضافا أو مصحوب ... [ينظر ص : ١٥٧] .

٤ - في الشرح : فحذف ذا وذكره سيان ، في الألفية : فذكر ذا وحذفه سيان [ينظر ص : ١٥٥] .

٥ - في الشرح : كذا أخذت وجعلت وعلق ، في الألفية : كذا جعلت وأخذت وعلق

[ينظر ص : ٢٣٦] .

٦ – في الشرح :إذا اسم قبلها قد ظهرا ، في الألفية : قد ذكرا [ينظر ص : ٢٣٩] .

٧ – في الشرح : وفي مبدى تأول بلا توقف ، في الألفية : بلا تكلف [ينظر ص : ٤٨١]

وغير ذلك من المواضع [ينظر ص : ١٣٤، ١٣٩، ١٨٧، ٣٣٠، ٤٢٨، ٤٣٢] .

٨ - التنظير للمسائل النحوية :

من الأمور المستحسنة في منهج ابن هانئ الغرناطي ، تقريبه للقضايا النحوية الصعبة و تبسيطها في ذهن القارئ ، وذلك بالتنظير لها بقاعدة أخرى أو بمثال مساعد لتوصيل المعلومة لذهن القارئ حتى يتسنى له معرفتها وفهم جوانبها، وهذه الظاهرة -أعنى ظاهرة التنظير للمسائل النحوية وغيرها – منتشرة في جميع أبواب الكتاب ، فلا يكاد يخلو باب منها. وهذه أمثلة على ذلك :

قوله : (والنبيء الأصل في لفظ النبي الهمز على الصحيح ، نص عليه سيبويه – رحمه الله تعالى – لكن كثر فيه التسهيل على القاعدة بالإبدال ، ونظيره « الذرية » من: ذرأ الله الخلق ، إلا أن الأصل في لفظ « النبي » قد قرئ بخلاف « الذرية ») [ينظر ص : ١١].

وكقوله : (فقيل : « آل » على حد : « آدم ») [ينظر ص : ١٢].

وكقوله : (الأقصى : هو البعيد ، ويحتمل أن يكون على حد « أسود » ، أعنى أن يكون بمعنى « قاصٍ ») [ينظر ص : ١٩].

وكقوله : (والكاف في « كأن » على حدها في « زيد كعمرو » أعني للتشبيه الباقي على أصله) [ينظر ص : ٢٤٤].

وكقوله : (« جئتك للتمر والعسل » فإن هذا لا يصح نصبه على أنه مفعول من أجله ، فإن جاء نصبه كان على حد : « مررت زيداً » نص على ذلك أبو علي) [ينظر ص: ٤٠٣].

وغير ذلك من المسائل الكثيرة جداً التي نَظَّرَ لها لِيُقَرِّبَ فَهْمَهَا للقارئ.

٩ - توضيحه أحيانا لمحل الشاهد :

من الأمور التي اهتم بها ابن هانئ في منهجه لشرح ألفية ابن مالك توضيحه أحيانا لمحل الشاهد في البيت الشعري أو في غيره ، وكان يفعل ذلك في بعض الشواهد ظنا منه - والله أعلم - أن محل الشاهد فيها غامض ويصعب التعرف عليه ، أو أنه يفعل ذلك زيادة منه في الإيضاح والتسهيل على القارئ، ومن شواهد ذلك قوله :

١ - في قول الشاعر :

نجوتَ ولم يَمْنُنْ عليكَ طَلَاقَةً سِوَى رَبَذَ التَّقْرِيبِ من آلِ أَعْوَجَا

على الزيادة ، التقدير : من أعوج [ينظر ص : ١٤] .

٢ - وفي قول الشاعر : إِليكَ حتى بَلَغَتْ إِيَّاكَا

قال : الأصل : حتى بلغتك [ينظر ص : ٩٧] .

٣ - وفي قول الله تعالي : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةً ﴾ ، قال : التقدير : ونحن نُرى عُصْبَةً ، أو نَكُونُ ، أو ما أشبه ذلك [ينظر ص : ١٩٧] .

٤ - وفي قوله ﷺ : « لَا تُعْمَلُ المَطِيُّ إِلَّا إلى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ » و التقدير : من المساجد إلا إلى ثلاثة مساجد [ينظر ص : ٤١٧] .

٥ - وقوله في قول الشاعر :

ومالـــي إلا آل أحمـــد شيعـة ومالي إلا مشعب الحق مشعب

الشاهد في موضعين [ينظر ص : ٤٤٦] .

وغير ذلك من المواضع التي وضح فيها الشاهد [ينظر ص : ٥٧، ١٤٥، ١٦٦، ١٨٧، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٨، ٢٥٠، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٤، ٢٩٠، ٣٠٠ - ٣٠١، ٣١٤، ٣٤٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٨٩، ٣٩٨، ٣٩٩ - ٤٠٠، ٤١٨، ٦١٥، ٦٢٣] .

١٠ - اهتمامه بالروايات في الشواهد الشعرية :

اهتم ابن هانئ كثيراً في شرحه لألفية ابن مالك بالروايات الشعرية للشواهد التي يسوقها للتدليل بها على القضايا النحوية ، فاهتم بضبطها وتخريجها وإن احتاج إلى ترجيح الرواية رجح ما يراه مطابقا لما جاء به ، ومن أمثلة ذلك :

١ - قوله :

(إني لأرجو محرزاً أن ينفعا إياي لما صـرت شيخـا قلعـا

ويروى : « قُلِعَا » ، وكلاهماعبارة عن الذي لايثبت على الخيل [ينظر ص : ٩٨] .

٢ - وقوله : (هذا رسول الله فاستقيمي

ويروى : هذا أبو القاسم فاستقيمي) [ينظر ص : ١١٣] .

٣ - وقوله :

(والخمس قد يجشمنك الأمرين قصداً إلى الكوفـة من قنسرين

وبعضهم رواه بكسر الخاء (أي : والخمس) وهو ظمء من أظماء الإبل ، وفيه بعد

من جهة المعنى) [ينظر ص : ١٥٣] .

ج - وقوله :

(خبير بنو لهب فلا تك ملغيا وصاتك لهبي إذا الطير مرت

هكذا أنشده أبو علي ، وغير أبي علي : « مقالة لهبي » ، وما أنشده أبو علي أقعد في المعنى) [ينظر ص : ١٦٥] .

وغير ذلك من الأبيات التي اهتم برواياتها وتوجيهها [ينظر ص : ١٠، ١٦، ٢٠، ٣٧، ١٣٣، ١٥٤، ١٧١ - ١٧٢، ٢١٢، ٢٥٢، ٢٥٨، ٢٦٣، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٩١، ٣١٦، ٣٣٣، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٩، ٣٩٧، ٤٠١، ٤٣٠، ٤٤١، ٤٤٦، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٦٢، ٤٧٧، ٥٠١، ٥٠٦، ٥٤٦، ٥٥٠، ٥٦٣، ٥٨٧، ٦٢٤] .

١١ - إشارته للسابق :

من السمات التي يتسم بها منهج ابن هانئ في شرحه لألفية ابن مالك إحالته على السابق، فقد أحال على الأبيات التي سبق له الاستشهاد بها، كما أنه أحال على القواعد البلاغية التي عالجها في كتابه والتي سبق له أن عالجها في موضع ما في شرحه، كما أنه ينبه علي المسائل الصرفية التي تعرض لها من قبل، وغير ذلك من القضايا التي درسها لأول مرة ثم مرت به مرة أخرى يكتفى بإيرادها دون تفصيل، وإليك الأمثلة :

١ - بعد أن ورد الأبيات التي في (ص ٢٤٣) وحديثه عنها ، عقب بقوله : « وقد تقدم إنشاد بعض هذه الأبيات » [ينظر ص : ٤ - ٥].

٢ - في باب « إن » (ص ٢٤٣) تحدث عن العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر وعن عملها، وعندما شرح عمل أفعال القلوب، بيّن أَنْ قَدْ تعرض لها ولغيرها من قبل، فقال : (وقد قدمنا الإشارة في ذلك في « باب إن »)[ينظر ص : ٢٨٥].

٣ - وكقوله : (وقد تقدم أن معنى « زُكِنَ » : عُلِمَ)[ينظر ص : ٢٩٠ ، ٢١٧].

٤ - وكقوله : (وهذا كله على من جعل « القوم » عامّاً في الرجال والنساء، وهي مسألة خلاف ، وقد تقدم التنبيه عليها)[ينظر ص : ١٤٨-١٤٩، ٥٣٠].

وغير ذلك من القضايا التي عالجها مرةً أخرى وأحال عليها في كونها قد تقدم لها ذكر.

١٢ - اهتمامه بلغات العرب :

من مميزات منهج ابن هانئ اهتمامه الكبير بجميع اللغات التي أوردها ابن مالك في ألفيته بالشرح والتوضيح ، ولم يقتصر على ما أورده ابن مالك بل تعرض لكثير من لغات العرب في ثنايا شرحه ، محتجا بها على اختلافها في القوة والضعف دون تفضيل للغة على لغة.

ومن هنا تعرض لتفريعات تميم في « كلمة » ، والعنعنة ، والكشكشة ، والو تم ، والطمطمانية ، واللغات في « لعل » ، و « سوف » ، و « سوى » ، ولغة سليم في إجراء القول مجرى الظن مطلقا ، ولغة طيئ في « ذو » ، ولغات العرب في المنقوص ، ولغة الحجاز وتميم في إعمال أو إهمال « ما » وكذا في دخول الباء على خبرها ، وكذا تعرض لحذف خبر « لا » الجنسية عند بني تميم.

وتعرض للغة كنانة في « كلا وكلتا » ، وللغة بلحارث وكنانة وخثعم ... وغيرهم في لزوم المثنى الألف ، وغير ذلك من اللغات التي أوردها في شرحه وكلها يحتج بها مع اختلافها . قال ابن جني في الخصائص : (باب اختلاف اللغات وكلها حجة)[(١)].

(ينظر فهرس لغات العرب « اللهجات »)

---

(١) ١٠/٢ .

١٣ - اهتمامه بالجانب الصرفي :

من الأمور التي اهتم بها ابن هانئ ضمن منهجه في شرح ألفية ابن مالك الجانب الصرفي سواء في شرحه لمفردات الألفية أو غيرها.

ومن هنا تعرض لوزن « رَبَّ » ، وكذا وزن « الثُنْيا » ، كما أنه تناول بالشرح إعلال « أستعين » ، و « مُضِيّ » ، و « مَحْوِيّة » ، و أن (استثناء) أصلها (استثنايٌ). وتعرض للخلاف في « آ ل » في أصلها وما حدث لها من تغيير.

كما أنه تعرض لصيغة (فَعَلَ) و (فَعَّلَ) و (افتعل) و (استفعل).

والوقف على المنصوب تعرض له عند قول ابن مالك (فلا تَحِيفَا).

كما بين أن أصل (مُوجَزٌ) (مُؤَوْجَزٌ) ووضح ما حدث لها. وتعرض للإبدال في (مُصْطَفَى) .

كما ذكر أن المقارضة تقع بين الهاء والهمزة ، والمعاقبة تقع بين الراء واللام.

وغيرها من المسائل الصرفية التي تعرض لها وشرحها.

(ينظر فهرس المسائل الصرفية).

١٤ - اهتمامه بالجانب البلاغي :

اهتم كثيراً ابن هانئ الغرناطي بالجانب البلاغي في كتابه ، فتعرض لكثير من المسائل البلاغية باختلاف أنواعها (البيان ، والمعاني ، والبديع) في أثناء شرحه لألفاظ ابن مالك ، أو لمناسبة ما في أحد الأبيات التي استشهد بها فوجد أنه لابد عليه أن يوضح ذلك بلاغياً ، وحقيقة الأمر أن ابن هانئ أرهقنا في فهم كثيرٍ من المسائل البلاغية

التي أثارها في الشرح ، وليته ما فعل ذلك واقتصر على شرح ألفية ابن مالك نحويا وصرفيا كما ألفها ناظمها ، ولو أراد ابن مالك أن يصيرها منظومة نحوية وصرفية وبلاغية لفعل ذلك وما أعجزه النظم، مع أنه قال في مقدمتها منبها ابن هانئ وغيره :

وأستعـــين الله في ألفيه مقاصد النحو بها محويه

ومع ذلك كله تجاهل ابن هانئ هذا القول وأصر علي شرحها بلاغياً، فبدأ بأول كلمة في النظم، وهي : (قال) ووضح أن ذلك (من باب وضع الماضي موضع المضارع ، وكان الأصل : « يقول » ، ثم وضع مكانه « قال ») وهو ما سماه البلاغيون بالالتفات واستشهد على ذلك بلاغياً[ينظر ص : ٣ - ٥].

كما تعرض لشرح لفظ « مصليا » وخلص من ذلك إلى أن في الكلمة احتباكاً [ينظر ص : ١٠ - ١١ ، ٢٧].

كما تعرض لشرح قول ابن مالك : (مقاصد النحو بها محويه) وأن ذلك من الجناس بالمعنى ، وتعرض استطراداً للطباق بالمعنى [ينظر ص : ١٨ - ١٩].

كما أنه تعرض في مسألة الكلام إلى أصوات الطير والحيوانات ، وبين أن ذلك من مجاز التخييل [ينظر ص : ٢٨ - ٢٩].

كما شرح كلمة (بان) من قول ابن مالك : (حيث الميم منه بانا) قال هي : بمعنى ذهب . واستعماله في الذاهب من مجاز الأعراف [ينظر ص : ٥٤].

وفي باب جمع المذكر السالم قال : (وأما « عليون » فإنه اسم للأعلاء من الجنة - جعلنا الله من ساكنيها بمنه وكرمه - وهو مما سمي فيه البعض باسم الكل ، ثم جمع بهذا الاعتبار ، فصار كل جزء ينطلق عليه اسم الكل ثم جمع) [ينظر ص : ٦٤].

وفي باب الإشارة قال : (وقد وقع في كلام المصنف الإشارة إلى متقدم ، ويسميها

كثير من أهل البيان : « الإشارة إلى المستدير » [ينظر ص : ١٦٢].

وغير ذلك من المسائل البلاغية (ينظر فهرس البلاغة).

١٥ - الاستطـــراد :

من الأمور التي أغرق فيها ابن هانئ في شرحه للألفية ظاهرة الاستطراد المنتشرة في معظم أبواب الكتاب ، حيث نجده يشرح عبارة ما من ألفية ابن مالك ، وهو في شرحه وتوضيحه لتلك العبارة نجده يعرج بنا إلى قضايا متشعبة هنا وهناك حتى إن القارئ يضطر أحيانا إلى استعادة ما كان يقرؤه أوّلاً.

وقبل الخوض في أنواع استطراده وذكر نماذج من ذلك ، يطيب لي أن أعرف الاستطراد حتى يكون القارئ على بينة من أمره ، فقد عرفه البلاغيون بقولهم : (وهو الانتقال من معنى إلى معنى آخر متصل به لم يقصد بذكر الأول التوصل إلى ذكر الثاني)[١] .

وهو ما سماه ابن المعتز : الخروج من معنى إلى معنى ، و فسره بأن قال : هو أن يكون المتكلم في معنى فيخرج منه بطريق التشبيه أو الشرط أو الإخبار أو غير ذلك إلى معنى آخر يتضمن مدحا أو قدحا أو وصفا أو غير ذلك[٢].

وبعد معرفتنا للاستطراد وما هو ؟ أقول : إن استطراد ابن هانئ من هذا النوع، وهو على قسمين : قسم يتعلق بالنحو . والآخر يتعلق بالثقافة العامة.

القسم الأول : استطراداته النحوية :

نجد ابن هانئ وهو يناقش مسألة نحوية وبعد الفراغ منها يعرج إلى أحكامها

---

(١) ينظر الإيضاح للقزويني ، ص ٤٩٥ .

(٢) ينظر : تحرير التحبير ، ص ١٣٠ .

الأخرى كاستطراده في أحكام (آل) [ينظر ص : ١٣-١٦]، وفي أحكام (هل) وفي أحكام (لم) [ينظر ص : ٣٦ - ٣٨]. وكاستطراده في أحكام « مَعاً » [ينظر ص : ٧٠] ، أو في أحكام « ما » المصدرية الظرفية [ينظر ص : ٧٢]، أو استطراده في أحكام لام الجحود ، [ينظر ص : ٧٥] أو استطراده في أن « لو » تأتي بمعنى « إذا [ينظر ص : ٥٨٨]

وغير ذلك من الأحكام التي يتناولها بالشرح في غير مظانها، وإنما يعرض لها مستطرداً إلى أحكامها لأنها وجدت أمامه فجرى قلمه بشرحها.

ومن استطراداته في هذا الجانب استطراده في الشواهد الشعرية أحيانا، وذلك بعد إيراده للشاهد الشعري الذي يخدم المسألة النحوية وتوضيحه أحيانا للشاهد في المسألة ، يطالعنا باستطراد آخر له وهو قوله : وفيه شاهد عند بعضهم على كذا ... ، أو وفيه شاهد على زيادة ... ، أو حذف ... ، أو تقديم ... ، وغير ذلك » [ينظر ص : ١٠٩، ١٢١، ١٤٤، ١٦١، ٢٣٧، ٤٢٧، ٥٩٠، ٦٢٣].

القسم الثاني : استطراده العام (الثقافة العامة) :

وهذا النوع من الاستطراد أدخله ابن هانئ الغرناطي في ثنايا شرحه هنا وهناك، ليبرهن لنا أنه واسع الاطلاع غزير العلم والمعرفة ، وهذا ما قاله عنه ابن حجر : (ولم يكن للمالكية بالشام مثله في سعة علومه) [٣] وهذه أمثلة على ذلك :

١ - تعرضه لقصة الحمامة التي كانت مع نوح (عليه السلام) في السفينة ، وأنواع هديرها [ينظر ص : ٢٤ - ٢٦].

٢ - تعرضه للفقهاء السبعة وأن منهم أبا بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام ، وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الفقيه، وخارجة بن زيد بن ثابت

---

(٣) ينظر : الدرر الكامنة ٣٨١/١ .

[ينظر ص : ١١٢، ٣٣٩، ٤٢١].

٣ – تعرضه في باب المعرف بأداة التعريف لذكر أولاد العباس بن عبد المطلب ، وأولاد عمر بن الخطاب ، وأولاد الزبير بن العوام (رضي الله عنهم) ، حيث تعرض لأسماء أبنائهم وأحوالهم وأخبارهم وغير ذلك من الثقافات العامة [ينظر ص : ١٥٧ – ١٥٩].

٤ – تعرضه لمعرفة الخُنْثَى المُشْكِل ، وأنَّ حَوَّاءَ خُلِقَتْ من ضِلْعٍ لآدم (عليهما السلام) [ينظر ص : ٣١٥].

٥ – تعرضه لطلوع الثريا في وقت الصيف والشتاء متى يكون ؟ [ينظر ص : ٤٢٠].

٦ – تعرضه لمسألة أن الليل أسبق من النهار ، وأن الحامل أسبق من المحمول ، وأن الدواهي تنسب إلى الليالي والمسرات للأيام والعكس يكون قرينة ، واستطراده في سرد الشواهد [ينظر ص : ٤٥٠ – ٤٥٣].

٧ – قصة عمرو بن هند مع تميم ، ومثله المشهور في ذلك (شقي وافد البراجم). [ينظر ص : ٤٨٠ – ٤٨١]

٨ – تفصيله للصبابة ومبالغة الشعراء فيها. [ينظر ص : ٥٨٧ – ٥٨٨]

وغير ذلك من الثقافات العامة التي استطرد ابن هانئ في ذكرها وهو يشرح ألفية ابن مالك .

ويحسن بي أن أنوه إلى جانب آخر من جوانبه الاستطرادية في هذا الشرح، هو **جانب الاستطراد الأدبي** الذي أكثر منه ابن هانئ في شرحه ، وما عمله ذلك إلا دليل منه على سعة ثقافته الأدبية في حفظ النصوص الشعرية واستحضارها، فكان (رحمه الله تعالى) يشير لنا أحيانا إلى أول القصيدة وإلى آخرها، أو أنه

يورد مقطوعة أدبية من أجل توضيح معنى من المعاني أو قضية من القضايا التي لا علاقة لها بالنحو ، ولربما أورد لنا قصيدة كاملة من أجل أنها تحمل في طياتها من الفوائد العلمية الشيء الكثير ، وسوف أكتفي هنا بالإشارة فقط إلى تلك المواضع التي وردت فيها بذكر أرقام الصفحات. [ينظر ص : ٥، ١٠٥ – ١٠٦، ١١٧، ٢٤٩–٢٥٠، ٢٩١، ٣١٨، ٤٣٠ – ٤٣٢، ٤٤٢، ٥١٤ – ٥١٥، ٥٢١، ٦٢٥، ٦٢٦ – ٦٢٧، ٦٢٨ – ٦٢٩]

❋ ❋ ❋

مذهبه النحوي

نهج ابن هانئ الغرناطي في شرحه لألفية ابن مالك منهجاً علمياً يتمثل في جمعه لآراء العلماء في المسألة التي يعرضها ، وكذا مسائل الخلاف بينهم ، إذ أنه يتقصى الحقائق فيما يقولونه أو فيما يختلفون فيه ، كل ذلك يعرضه على ميزان العقل ومرآة الفكر مع اختلاف مشاربهم وتنوع نزعاتهم ، فما وجده مع الحق ارتضاه وصوبه ومال إليه ودافع عنه بصرامة ، وما خالف الصواب وحاد عنه رفضه بشدة ورد على قائله وفند دعواه.

ومن هنا كان ميله وهواه ونزعته النحوية تميل لصالح كفة البصريين ، ومن يرى رأيهم وسلك طريقهم من النحاة المتأخرين .

وتتضح لنا بصريته بأمرين :

الأمر الأول : استشهاده كثيراً بآراء وأقوال سيبويه :

ضمن ابن هانئ الغرناطي شرحه كثيراً من آراء سيبويه وأقواله وشواهده الشعرية، ووقف مدافعا عن آراء سيبويه ومنتصراً لها ضد خصومه كالكسائي، فقد رجح مذهب سيبويه بالأدلة على مذهب الكسائي في (آل) وأن أصلها « أهل » لا « أول » [انظر ص : ١٢ – ١٣] .

❊ مثال آخر : ميله لمذهب سيبويه في جواز تقدم خبر « ليس » عليها [انظر ص : ٢٠٥ – ٢٠٦][(١)] .

---

(١) و الإنصاف ، ص ١٦٠ .

❊ مثال آخر : ميله لمذهب سيبويه في أن ياء المؤنثة المخاطبة ضمير، وليست علامة تأنيث كما ذهب لذلك الأخفش ، وانتصاره لسيبويه ورده على الأخفش [انظر ص : ٣٦، ٨٨ - ٨٩] .

❊ مثال آخر : ميله لمذهب سيبويه في أن « أشياء » منقلبة عن « شيئاء » ، وترجيحه لما ذهب إليه بقوله : (فالصحيح أنه مقلوب عن شيئاء) [انظر ص : ٢٧٧][٢]

❊ مثال آخر : ترجيحه لمذهب سيبويه وإن لم يصرح باسمه في أن الحمى الأصل فيها « الحمام »[انظر ص : ٤٦٣]

❊ مثال آخر : ترجيحه لمذهب سيبويه في أن « سوى » لا تفارق الظرفية ورده على من زعم غير ذلك ، وتفنيده للشواهد التي استشهدوا بها على خروجها [انظر ص : ٤٦٣ - ٤٦٥][٣] .

❊ وأخيراً : ميله لمذهب سيبويه في منع جواز تقديم التمييز على عامله لكونه فعلاً متصرفاً، وحمل جميع ما استشهد به المجيزون لذلك على الضرورة [انظر ص : ٦٢٣ - ٦٢٤][٤] .

وغير ذلك من الأدلة التي تدل وتبرهن على نزعته النحوية البصرية.

الأمر الثاني : ترجيحه لمذهب البصريين في مسائل الخلاف :

تصدى ابن هانئ الغرناطي بالرد على الكوفيين في أغلب المسائل التي أثارها بين الطائفتين، والتي اختلفوا فيها بترجيح مذهب البصريين والانتصار لما ذهبوا إليه، وفي

---

(٢) و الإنصاف ، ص ٨١٢ .
(٣) و الإنصاف ، ص ٢٩٤ .
(٤) و الإنصاف ، ص ٨٢٨ .

المقابل يدحض حجج الكوفيين ويفندها ويبطل دعواهم، ولم ينتصر لهم على البصريين إلا في مسائل نادرة – كما سأبينه في موقفه من مسائل الخلاف – وهذه أدلة نستعرض فيها بصريته من خلال ترجيحه لمذهب البصريين على الكوفيين في مسائل الخلاف بين الفريقين، فأقول :

١ – رجح مذهب البصريين في أن فعل الأمر مبني ، فقال : (فعل الأمر مبنى عند البصريين ، معرب عند الكوفيين ، وأصل (اضرب) عندهم : (لتضرب) حذف منه لام الاقتضاء وتاء المضارعة ، وهو ضعيف ؛ لأن توالي حذفين في حرفين كل واحد منهما قد جيء به لمعنى منفصل عن معنى الآخر ، لايثبت في كلام العرب ...) [انظر ص : ٤٣ – ٤٤][٥] .

٢ – ميله لمذهب البصريين في أن الأسماء الستة معربة بالحروف ، فقال : (وقد اختلف في الرفع الذي وقع به الإعراب على أقوال :

وعلى كل حال فإنها تكون في الرفع بواو ، وفي النصب بألف ، وفي الجر بياء) [انظر ص : ٥٢][٦] .

وما ذهب إليه هو مذهب البصريين في إعراب الأسماء الستة وأنها تعرب بالحروف.

٣ – كما ذهب إلى مذهب البصريين في أن المثنى وجمع المذكر السالم معربان بالحروف ، وأن المثنى يرفع بالألف ، وجمع المذكر بالواو ، وأن الياء تخلف الرفع فيهما في حالتي النصب والجر [انظر ص : ٦٠، ٦١][٧] .

---

(٥) و الإنصاف ، ص ٥٢٤ .

(٦) و الإنصاف ، ص ١٧ .

(٧) و الإنصاف ، ص ٣٣ .

٤ - ذهب إلى رأي البصريين في أن تشديد النون من الاسم الموصول المثنى مسموع في حالة الرفع فقط ، وأما في حالة النصب والجر فإن البصريين يمنعون من التشديد ؛ لأنه على خلاف القياس فلا يتعدى محله الواقع به ، مع أن الكوفيين يجوزون ذلك [انظر ص : ١٣١] .

٥ - رجح مذهب البصريين علي الكوفيين في عمل (كان وأخواتها) ، فقال : (كان وأخواتها ترفع الاسم وتنصب الخبر كما قال ، هذا مذهب البصريين . ومذهب الكوفيين أن عملها إنما يكون حيث يظهر لها أثر وذلك في الخبر ، وأما الاسم فباق على رفعه الأول ، هذا هو المنقول عن الكوفيين . والصحيح مذهب البصريين لوجوه : منها ...) [انظر ص : ١٩٩] .

٦ - رجح مذهب البصريين على الكوفيين في عمل (إن وأخواتها) وهو نصب الاسم ورفع الخبر، والكوفيون يذهبون إلى أن عملها في الاسم فقط وأما الخبر فباق على رفعه الأول [انظر ص : ٢٤٢، ٥٩٣][(٨)] .

٧ - رجح مذهب البصريين على الكوفيين في عدم العطف على اسم « إن » بالرفع قبل مجيء الخبر، مع أن الكوفيين أجازوا العطف بالرفع من غير اشتراط تقدم الخبر مطلقا [انظر ص : ٢٦٤][(٩)] .

٨ - ذهب لمذهب البصريين في أن الناصب للمفعول معه هو الفعل أو ما كان شبيها به، ورجحه، وأبطل مذهب الكوفيين وغيرهم، حيث ذهب الكوفيون إلى أن الناصب له الخلاف، وبعضهم قال : الواو ، فرد عليهم جميعاً [انظر ص : ٤٢٣ - ٤٢٤][(١٠)] .

---

(٨) و الإنصاف ، ص ١٧٦ .

(٩) و الإنصاف ، ص ١٨٥ .

(١٠) و الإنصاف ، ص ٢٤٨ .

٩ - الخلاف في الربط اللفظي بين البصريين والكوفيين في الخبر الواقع جملة، قال ابن هانئ : (كما في قول الفرزدق :

ولو سئلت عنا نوار ورهطها إذا أحد لم تنطق الشفتـــان

فإن الكوفيين يقولون : إن الألف واللام هي الرابطة بين المبتدأ والخبر الواقع جملة، والبصريون يمنعون من ذلك ، وهو الصحيح ...) [انظر ص : ٥٨٠ - ٥٨١] .

١٠ - اعتراضه على الكوفيين في تجويزهم وقوع التمييز معرفة بدون أن يكون هنالك مقتضٍ ، فقال : (لأن مذهبهم جواز وقوع التمييز معرفة، والبحث معهم في غير هذا الموضع.

وأما البصريون : فإن بعضهم قد جوزه حيث يكون هنالك مقتضٍ لضعف التشبيه بالمفعول به ، وهو التعدي كما قدمنا ، ...) [انظر ص : ٥٨٤] .

وخلاصة القول : تلك مقتطفات جمعتها من أقوال وآراء ابن هانئ الغرناطي لأثبت أنه بصري الهوى والنزعة، وكلامه يشهد عليه ويؤكد ما أذهب إليه من أنه يميل للبصريين من واقع الأدلة التي سردتها على سبيل التمثيل لا الحصر.

* * *

الفصل الثاني

أصول الاحتجاج عند ابن هانئ الغرناطي « أدلته »

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : السماع ، ويشمل :

* القرآن الكريم وقراءاته .
* الحديث النبوي الشريف .
* كلام العرب « شعراً ونثراً »

المبحث الثاني : القياس .

المبحث الثالث : الإجماع .

الفصل الثاني

أصول الاحتجاج عند ابن هانئ « أدلته »

اعتمد ابن هانئ الغرناطي في شرحه لألفية ابن مالك على أنواع الأدلة الثلاثة، وهي : « السماع ، والقياس ، والإجماع » ، وهذه الأدلة هي التي اعتمدها أهل النحو في كلامهم وفي مصنفاتهم .

قال السيوطي : « قال ابن جني في الخصائص : أدلة النحو ثلاثة : السماع ، والإجماع ، والقياس »(١).

المبحث الأول : السماع :

قال السيوطي : « وأعنى به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله (تعالى)، وهو القرآن، وكلام نبيه (صلى الله عليه وسلم)، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت »(٢).

وقد استشهد ابن هانئ بأنواع السماع الثلاثة وهي القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب نظماً ونثراً.

❋ القرآن الكريم وقراءاته :

قال السيوطي : « أمّا القرآن فكلُّ ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية ، سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة

---

(١) ينظر الاقتراح ٢٧ ، والإيضاح في شرح الاقتراح ٢٦.
(٢) ينظر الاقتراح ٤٨ .

في العربية ، إذا لم تخالف قياساً معروفاً بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه ... » ثم قال : « وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة ، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه »(٣).

ومن هنا كان القرآن الكريم وقراءاته المتواترة أو الشاذة ، على رأس الأدلة التي اعتمدها ابن هانئ في شرحه للألفية في جميع المسائل التي ناقشها ، ولم يكن استشهاده بالقرآن الكريم على النحو فقط بل سخره في مجال اللغة والمعنى العام والبلاغة وغيرها.

وكان ابن هانئ – وهو قارئ ومفسر – قليل العزو للقراءات ، فقد استشهد بـ (٤٠) قراءة ، منها (١٧) قراءةً شاذةً ، ولم ينسب من هذا المجموع إلا (١٣) قراءةً ، إذ كان (رحمه الله) يكتفي بقوله : وقرئ شاذاً بالرفع أو بالنصب ، أو في قراءة من قرأ بكذا ... ، أو خارجاً عن السبعة وغير ذلك ، ولا يحدد القارئ في الغالب . وقد قمت بتخريج جميع القراءات المتواتر منها والشاذ.

❋ **الحديث النبوي الشريف :**

أما الحديث النبوي الشريف فقد أكثر الاستشهاد منه كثرة فائقةً ، إذْ سخره في خدمة مسائل النحو واللغة والبلاغة والمعنى العام، وهو في عمله هذا يحذو حذو العالم الجليل ابن مالك « رحمهما الله تعالي » ، فاستعان بالأحاديث النبوية والآثار في توضيح القاعدة النحوية أو البلاغية أو غيرهما، أو في تثبيت قاعدة ، أو في الاحتجاج لقاعدة والانتصار لها.

وكان ابن هانئ من المولعين بالاستشهاد بالحديث ، ومن هنا كان عدد ما أورده من الأحاديث والآثار في هذا الجزء أكثر من خمسين حديثاً وأثرا.

(ينظر فهرس الأحاديث والاثار).

---

(٣) ينظر الاقتراح ٤٨ .

وقد عزا أغلب ما أورده من الأحاديث والآثار إلا القليل النادر. وقد قمت بتخريجها من مظانها كالصحيحين ، والموطأ ، وكتب السنن ، ومسند الإمام أحمد.

* كـلام العـرب :

قال السيوطي : « وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم »(٤).

ومن هنا استشهد ابن هانئ بكلام العرب المحتج بهم وبكلامهم في تثبيت القاعدة النحوية أو ترجيحها والانتصار لها، وقد أخذ بنوعي كلام العرب ، أعني به النثر والشعر في سبيل توضيح القاعدة أو غير ذلك ، فكثرت عنده الشواهد كثرة فائقةً ، كما أنه كثرت عنده أقوال العرب وحكمهم وأمثالهم [ينظر فهرس الأقوال والحكم والأمثال].

والمطلع على هذا الفهرس يهوله الكم الهائل الذي استشهد به في النحو وغيره.

أما الشواهد الشعرية فقد فاقت ما يُتوقع في مثل حجم الكتاب من كَثْرةٍ ، والسبب في ذلك أنه كان يستشهد للمسألة الواحدة بأكثر من شاهد ، وكان أحيانا يورد الشاهد ليس على النحو وإنما لتوضيح معنى عام وغير ذلك .

وهناك أبيات كثيرة جداً أوردها على توضيح قاعدة بلاغية لا نحوية أو صرفية ، وغير ذلك من الأبيات التي أوردها وأعني بها الأبيات التاريخية، فنتج عن ذلك كله كثرة في عدد الأبيات ، مما أرهق به كاهل الكتاب وأخرجه عن منهجه القويم إلى منهج الاستطراد والاستشهاد عليه، وهذا كله أدى إلى تضخم شديد في حجم الكتاب بسبب هذه الأبيات،وكان عدد ما أورده من الأبيات المفردة في الكتاب أو المقطوعات الشعرية، أو القصائد الكاملة، يصل إلى نحو (٩٤١) بيتاً أو مقطوعة شعرية بلا تكرار،

---

(٤) ينظر الاقتراح ٥٦ .

وهذا عدد ليس باليسير والسهل في تحقيقه وإخراجه من مظانه، مع العلم أنه لم ينسب من هذا العدد الهائل سوى (١٧٩) بيتاً تقريباً، ونسب العلماء وأصحاب كتب الشواهد أيضا حوالي (٣٤٩) بيتاً تقريباً. وقد توصلت بمن من الله وكرمه إلى تخريج عدد آخر منها يصل إلى (١٢٠) بيتاً تقريباً، وهو جهد أسأل الله الأجر فيه ، فكان عدد ما توصل إليه ، أعني من معرفة القائلين أو المظان التي هو فيها قرابة (٦٤٨) بيتاً تقريباً، وما تبقى من هذا الكم الهائل نسأل الله أن ييسر معرفة قائليها ومظانها*.

المبحث الثاني : القياس :

وهو من الأدلة المعتمدة في إثبات القواعد النحوية ، والمعول عليه في غالب مسائل النحو ، لأن كل علم بعضه مأخوذ بالسماع والنصوص ، وبعضه مأخوذ بالاستنباط والقياس.

ومن هنا لجأ إليه ابن هانئ الغرناطي واتخذه دليلاً في كثير من المسائل النحوية، ومن ذلك قوله :

١ - « فَعْل إذا كان صحيح العين لا يجمع على أفعال قياساً بخلاف المعتل ، وأزناد وأفراخ وآناف ، وما أشبه ذلك موقوف على السماع » [ينظر ص : ٦ - ٧].

٢ - وقوله : « ويشم مضارع شممت بكسر العين ، ويقال : شممت بفتح العين أشم بضمها ، أعني بضم العين ، إلا أن ضمته تنقل إلى الفاء على القياس المعروف » [ينظر ص : ٣٨].

---

* وقد ميزت ما نسبه الشارح بأن وضعت اسم الشاعر بين قوسين في فهرس الشعر، وما توصلت إليه وضعت على اسم الشاعر نجمة، والذي نسبه المفهرسون وأصحاب الكتب لم أضع عليه شيئاً ولا ميزته، وإنما أوردت الاسم فقط في فهرس الشعر.

٣ – وقوله : « هذه الألف واللام أعني التي تقع للغلبة تحذف في الإضافة وفي النداء قياساً مطردا » [انظر ص : ١٦٠].

٤ – وقوله في معنى « زعم » : « وتأتي مراداً بها السمن وضده من الهزال ، ولا أذكر لهما مصدراً إلا أن قياس زعامة أن تكون [التي] للسمن على « زعم » ، والتي للهزال على « زعام » [انظر ص : ٢٩٧].

٥ – وقوله في باب الحال :

« وتقول أنت على قياسه : لا يكن أحد شديد الحرص على الرزق ، فإن الرزق أشد طلبا له من الموت » [ينظر ص : ٤٩٩] . وغيرها من المواضع.

المبحث الثالث : الإجمـــاع :

وهو ما أجمع عليه النحاة حيث إنه لا يخالف السماع ولا القياس عليه ، قال ابن جني : (اعلم أن اجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص ، والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه ، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لايجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله : « أمتي لا تجتمع على ضلالة » وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة ، فكل من فُرق له عن علة صحيحة ، وطريقٍ نهجةٍ كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره)[٥].

وقد أخذ ابن هانئ الغرناطي بإجماع العلماء واتفاقهم ولم يخرج عليهم، وذلك كقوله :

١ – « فعلى هذا يرد على المصنف « كلا » ويلزمه أن يكون اسما ؛ لأنه مقتضٍ

---

(٥) ينظر الخصائص ١/١٨٩ – ١٩٠ ، والاقتراح ٨٨ .

للأمر وليس قابلاً للنون المتقدمة ، وهو حرف باتفاق من النحويين » [ينظر ص : ٣٩].

٢ – وقوله « وأما الفعل الماضي فإنه مبني باتفاق » [ينظر ص : ٤٤].

٣ – وقوله في الخلاف في اسمي الإشارة (ذان وتان) للمثنى : « ولا تحذف الألف في التثنية ثالثة إجماعا فكيف ثانية » [ينظر ص : ١٢٤] .

٤ – وقوله في اعتراضه على المصنف في أن « حَبَّ » ليست كـ « باع » إذا بُنِيَتْ للمجهول ، أي يجوز فيها الأوجه الثلاثة من إخلاص الكسر أو إشمام الكسر الضم أو إخلاص الضم ، فقال : (وقول المصنف يوهم ظاهره أن الأوجه الثلاثة في « حب » كالأوجه في « باع » وليس الأمر كذلك ؛ لأن « باع » الأكثر فيه إخلاص الكسر ، وهو الأقل في « حب » بإجماع ...) [ينظر ص : ٣٣٤].

***

الفصل الثالث

مصادر الكتاب

ويشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول : مصادره في النحو والصرف .

المبحث الثاني : مصادره اللغوية .

المبحث الثالث : مصادره الأدبية .

المبحث الرابع : مصادره في القراءات .

المبحث الخامس : مصادره في الحديث .

المبحث السادس : مصادره في الفقه .

المبحث السابع : مصادره في السيرة النبوية والتاريخ.

المبحث الثامن : مصادره في الرجال وأحوالهم .

المبحث التاسع : مصادره البلاغية .

المبحث العاشر : أعلام ورد ذكرهم .

مصادر الكتاب

استفاد ابن هانئ الغرناطي في شرحه لألفية ابن مالك من التراث العلمي الذي خلفه النحاة وغيرهم من العلماء في شتى المجالات العلمية، غير أن ابن هانئ لم يصرح في مقدمة كتابه بالمصادر التي اعتمدها في شرحه للألفية، وإنما كان يسرد آراء العلماء منسوبة لأهلها دون أن يحدد الكتاب الذدي أخذ عنه، ومن النادر جداً أن يذكر اسم كتاب ما في مجال النحو أو اللغة أو الفقه أو الحديث .

وبعد النظر والتدقيق تسنى لي معرفة كثير منها بفضل الله .

ولا شك أن المصادر التي يعتمد عليها الشارح في شرح كتابه تبرهن على عمق الشارح واطلاعه، واستيعابه لما خلفه سلفنا الصالح (رحمهم الله) ، وتد لُّ على قوته العقلية والعلمية في صهر القضايا،وجمعها من مظانها ووضعها في أماكنها التي يجب أن توضع فيها دون إخلال أو خروج عن المراد ، وهذا ما فعله ابن هانئ في شرحه للألفية فقد استفاد من تراث الأمة في جميع المجالات وسخر هذه المصادر في خدمة شرحه.

ومن هنا تنوعت وتعددت مصادر الشرح فمنها مصادر أصلية في النحو والصرف، ومنها مصادر في اللغة ، والأدب ، والفقه ، والحديث ، والسيرة النبوية والتاريخ ، والرجال وأحوالهم ، وأعلام ورد ذكرهم في الكتاب مستشهداً بأقوالهم ، وغير ذلك .

وسوف أذكرها حسب التخصص العلمي لها مدللا على استفادته من تلك المصادر ومحيلاً على الباقي وبالله التوفيق ، فأقول :

المبحث الأول : مصادره في النحو والصرف :

١ - الكتاب لسيبويه (١٨٠هـ) :

يعد كتاب سيبويه المصدر الأول لجميع النحاة في مصنفاتهم منذ تأليفه وإلى يومنا هذا ، ومن هنا كان الكتاب هو المصدر الأول لابن هانئ الغرناطي في شرحه للألفية ، فنجد آراء سيبويه ، وأقواله وحكاياته ، وشواهده الشعرية ، وما تضمنه الكتاب من آراء الخليل ويونس وغيرهما من شيوخ سيبويه ، نجدها كلها على امتداد أكثر أبواب الشرح ومسائله ، مما يدلل ويبرهن على إحاطة المؤلف بكتاب سيبويه ، وعلى إدراكه لقضايا الكتاب وخباياه وغوامضه.

وقد صرح ابن هانئ بذكر سيبويه في شرحه في عدة مواضع لاتقل عن ستين موضعاً. وسوف أورد نماذج منها :

- قول ابن هانئ في باب المعرف بأل (ص ١٥٠) : (وأكثر النحويين لايعزون لسيبويه هذا القول (أي التعريف بمجموع أل) ، لكن في كلام سيبويه ما يشهد لصحة ما قاله المصنف).
- وقوله في (ص ٢٠٩) : (ومن أمثلة سيبويه - رحمه الله تعالى - « كانت زيداً الحمى تأخذ ») .
- وقوله في (ص ٣١٦) في باب الفاعل : (قال سيبويه - رحمه الله تعالى - ومن كلامهم : « قال فلانة ») .
- وقوله في (ص ٤٤٩) : (وقد قال سيبويه - رحمه الله تعالى - واعلم أنهم يقدمون ماهم به أهم ولبيانه أعنى) .

وغيرها من النمـــاذج والأدلـــــة ، (ينظر أرقـــام الصفحـــات في فهـــرس الأعلام « سيبويه ») .

٢ - المـــــــبرد (٢٨٥ هـ) :

ورد ذكر المبرد في هذا الشرح في خمسة مواضع ، هي : (٢١١ ، ٢٢٠ ، ٤٤٢ ، ٤٩١ ، ٥٤٣) ولا أستطيع القول بأنه نقل عنه مباشرة من كتابه المقتضب ، أو من غيره.

لَكِنْ هناك تَقَـارُبٌ شَـدِيدٌ بين مـا أورده ابن هانىء في (ص ٢١١) وبين مـا أورده المبرد في المقتضب، وذلك في مسألة وقوع كان زائدة حيث قـال : (وحمله المبرد على التمام ، فتكون كان تامة).

٣ - الجمل للزجاجي (٣٤٠هـ) :

من المصـادر التي رجع لهـا ابن هانئ في شـرحـه للألفيـة جمل الزجـاجي ، فـقـد استفـاد من كتـاب الجمل في آرائه وتعليـلاته وخلاصـاته وكـذا شـواهده الشـعـرية ، وقد صرح ابن هانئ بذكر أبي القاسم وبكتابه الجمل في ثلاثة مواضع ، هي : (٥٤ ، ٤٠٩ ، ٥٥٤) وأغفل ذكرهما في مواضع عدة .

وإليك دليلاً على اطلاعه ، قال ابن هانئ في (ص ٤٠٩) في المفعول فيه : (وقال أبو القاسم « صاحب الجمل » : الزمان حركة الفلك والمصدر حركة الفاعلين) .

وينظر ص : (٥٠ ، ٩٣ ، ٢٦٣ ، ٤٣٧).

٤ - أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) :

حظيت آراء هذا العـالم الجليل بالنصـيب الأوفى في شـرح الألفـيـة لابن هـانئ الغرناطي ، فقد أكثر النقل عنه والانتصاد لآرائه ، والدفاع عن أقواله ، والإحالة عليه دائماً بقوله : « نص على ذلك أبو علي » ، إلا أنه لم يصرح بذكر الكتب التي استـفـاد

منها سوى كتاب (التذكرة) ، فقد أحال عليه في الشرح في خمسة مواضع ، هـــي : (١٤ ، ٧١، ١٧٦ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧) وهذا الكتاب يعد من كتب أبي علي المفقودة التي خفي أمرها على المتأخرين .

وقد ورد ذكر أبي علي في ثنايا الشرح في أكثر من خمسة وثمانين موضعاً.

مما يدلل ويبرهن على عمق اطلاع ابن هانئ على آراء أبي علي الفارسي ، وقد حاولت جاهداً تخريج معظم هذه الآراء من واقع كتبه الأخرى ، كالإيضاح وكتب المسائل كالبغداديات ، والشيرازيات ، والمسائل العسكرية ، والعضديات ، والبصريات ، والحلبيات والمنثورة ، وإيضاح الشعر ، وغيرها من كتب أبي علي المطبوعة التي تيسر لي الوقوف والاطلاع عليها بقدر استطاعتي ، وبقي الكثير منها ، لأنه نص – رحمه الله – على استفادته من كتاب (التذكرة) مما يؤكد عندي وجودها في هذا الكتاب .

ولا يمكنني القول أو القطع بكونه استفاد من غير ما ذكره مع أنني خرجت البعض منها من واقع كتبه السابقة الذكر .

وهذا دليل على كون (التذكرة) من مصادره قوله في (ص ١٤) : (وقد قرئ أيضا ﴿ **سلام على إدراسين** ﴾ حكاه أبو علي في « التذكرة » ، وحمل (آل) في قوله ...) .

دليل آخر : قال ابن هانئ في (ص ١٧٦) : (وقد نص على ذلك أبـــو علـــي فـــي « تذكرته » في مسألة : « مررت برجل معه صقر صائد به غدا ») .

وينظر فهرس الأعلام أرقام الصفحات التي ورد فيها ذكر أبو علي (الحسن بن أحمد الفارسي) .

٥ – ملحة الإعراب للحريري (٥١٦هـ) :

ورد ذكر الحريري في شرح الألفية لابن هانئ مرة واحدة في باب المفعول فيه

(ص٤١٤) وكان ذكره محل إعجاب من ابن هانئ ، إذ قال : (وقد أجاد الحريري جمعها (أي الجهات الست) في قوله :

الجهات الست فوق وورا ويمنة وعكسها بلا مرا)

٦ - المقدمة الجزولية للجزولي (٦٠٧هـ) :

ورد ذكر المقدمة الجزولية أو الكراسة مرتين في هذا الشرح في ص : (٤٧ ، ٢٦٣) في الأولى كان النقل فيها مباشرة من الكراسة ، وقد نص على ذلك ابن هانئ بقوله : (قال صاحب الكراسة : والفرق بينهما ...) . والأخرى كانت بواسطة ابن أبي الربيع.

٧ - ألفية ابن معطٍ الزواوي المغربي (٦٢٨هـ) :

وهي من المصادر التي أفاد منها حيث ضمنها ابن معطٍ كثيراً من آرائه وآراء غيره، وكذا مسائل الخلاف ؛ لأجل ذلك كان ابن هانئ يستأنس بها في مواضع من شرحه ، فقد ذكرها في خمسة مواضع هي (٥ ، ١٧٣ ، ٢٠٣ ، ٣٢١ ، ٣٧٧) وإليك الدليل : قال ابن هانئ في باب كان في منع توسط خبر مادام (ص ٢٠٣ - ٢٠٤) : (ووقع لأبي زكريا بن معطٍ - رحمه الله تعالى - منع توسط الخبر في « مادام » ، فقال :

كذاك لا يجوز تقديم الخبر على اسم مادام وجاز في الأخر)

آخر : قال ابن هانئ في باب التنازع (ص٣٧٧): (قال أبو زكريا بن معطٍ في « ألفيته »

يشهد « هاؤم اقرءوا كتابيه » لسيبويه واللغات العاليه)

٨ - الكافية لابن الحاجب (٦٤٦هـ) :

لم يصرح ابن هانئ بأنه استفاد من أي كتاب من كتب ابن الحاجب النحوية والصرفية ، ولكن بالرجوع إلى كافية ابن الحاجب وجدت جميع ما أورده ابن هانئ

فيها ، مما يؤكد صحة ما ذهبت إليه ، وقد عَوَّلَ على آراء ابن الحاجب في ست واضع هي (١٠٩، ١٨٥، ١٨٦، ٢٨٣، ٣٦٠، ٥٣٠) .

٩ - ابن أبي الربيع القرشي (٦٦٨هـ) :

من الأسماء التي لمعت في هذا الشرح اسم ابن أبي الربيع القرشي ، فقد أورده ابن هانى في ثنايا شرحه في أحد عشر موضعاً ، وهي : (٧٥، ١٩٠، ١٩٤، ٢٠٠، ٢٢٦، ٢٦٣، ٣٩٤، ٤٦٠، ٤٧١، ٤٧٥، ٥٣٣) ولكن من المؤسف جداً أن ابن هانئ لم يذكر الشرح الذي نهل منه آراء ابن أبي الربيع ، وبالرجوع لكتابي الملخص ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ، وجدت هذه الآراء فيهما ، و إن كنت أميل إلى أن الملخص هو الأقرب الذي استفاد منه في شرحه لقرب العبارات مابين الشرح والملخص. والله أعلم.

١٠ - ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي (٦٦٩هـ) :

ورد ذكر هذا العالم الجليل في ثنايا شرح ابن هانئ للألفية مما يدلل على أنه استفاد من كتبه النحوية في شرحه ، ومن آرائه التي تفرد بها، إلا أن ابن هانئ كعادته لم ينبئنا بالمصدر أو المصادر التي استفاد منها من كتب ابن عصفور.

وقد ورد ذكره في ستة مواضع هي (١٩١، ١٩٥، ٢٢٠، ٢٩٧، ٣١١، ٣٨٧).

وهذه الآراء موجودة في كتابيه المقرب ، وشرح الجمل (الشرح الكبير). ولا أستطيع الجزم بهما لأنه لم ينص على واحدٍ منهما أو عليهما.

١١ - ابن مالك الجياني الطائي الأندلسي (٦٧٢هـ) :

اعتمد ابن هانئ الأندلسي في شرحه لألفية ابن مالك على كتب ابن مالك النحوية وبخاصة التسهيل وشرحه، والكافية الشافية وشرحها، وقد صرح بها في كتابه.

وأخذ الكثير مما دونه ابن مالك في كتبه السابقة الذكر من آراء العلماء المتقدمين

كالأخفش الأوسط ومن قبله المازني وكالكسائي والفراء ، وغيرهم من النحاة المتقدمين. ولم تقتصر استفادته على نقل آراء النحويين من كتب ابن مالك فقط، بل امتدت إلى اقتباس الشواهد التي استشهد بها ابن مالك في شرحيه، أعني شرح الكافية الشافية وشرح التسهيل ، وبخاصة التي تفرد بها ابن مالك في كتابيه، نجد ابن هانئ ظفر بها وضمنها شرحه فكثرة الشواهد عند ابن هانئ كثرة فائقة بسبب استيعابه لشواهد ابن مالك.

كما أنه استفاد من تعريفات ابن مالك للقضايا النحوية فأخذها في شرحه وأكملها بالتعليلات التي كان يعلل بها ابن مالك في كتابيه.

ومن هنا نلحظ أثر ابن مالك وأثر كتبه على سائر أبواب الكتاب وسائر فصوله ومسائله. ولا غرابة في ذلك ، لأن ابن هانئ وهو يشرح ألفية ابن مالك كان لزاماً عليه أن يتابع ابن مالك من خلال مصنفاته النحوية الأخرى ، حتى يتسنى له معرفة آراء ابن مالك من واقع مصنفاته التي سبقت الألفية ليوازن بينها، وهذا ما فعله في شرحه للألفية فقد أفاد من واقع ما ذكره ابن مالك في الكافية الشافية وشرحها، والتسهيل وشرحه من آرائه وآراء الآخرين ، وكذا الشواهد الشعرية وغيرها.

وهذا ثَبَتٌ بالمصادر التي أفاد منها والدليل على ذلك :

أ ـ الكافية الشافية :

صرح ابن هانئ بهذا الكتاب في شرحه في أربعة عشر موضعاً ، بقوله : (قال المصنف في « كافيته ») ، والمواضع هي : (٣٥، ٣٦، ١١١، ١١٨، ١٧٤، ١٧٨، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٢٣، ٣٥٦، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٥، ٥٩٥).

ب - شرح الكافية الشافية :

لم يصرح ابن هانئ في شرحه على الألفية بهذا الكتاب إلا مرة واحدة في (ص٣٥) بقوله : (قال هو - أعني المصنف - في الشرح : أي سنداً ...).

وأثر الكتاب واضح في شرح ابن هانئ في الآراء والشواهد الشعرية وغيرها، وينظر هذا الأثر في الصفحات التالية : (١٢١، ١٣٣، ١٣٦، ١٨٩، ٢١٢، ٢١٣، ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٣٣، ٣٥٦، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٥، ٥٩٥، ٦٠٥). وهي على سبيل التمثيل لا الحصر.

جـ - التسهيل :

استفاد ابن هانئ منه في موضعين فقط ، هما (٦٥ ، ١٥٠).

ولا يعني ذلك أنه اقتصر عليهما فقد استفاد منه في التعريفات والتعليلات وكذا آراء العلماء الذين ذكرهم ابن مالك في كتابه .

ينظر الصفحات : (٥٠ ، ٥٩ ، ٧٨ ، ٨٦) وغيرها.

د - شرح التسهيل :

وهو كتاب جمهرة النحاة بعد ابن مالك ومعينهم في الاستفادة منه ، حيث ضمنه ابن مالك جل آراء وأقوال من سبقه من النحاة المتقدمين وغيرهم ، وجعله خلاصةً لجهود من سبقه من العلماء في أسلوب متميز ، فكان ضالة النحاة وقبلتهم التي يتجهون إليها في مسائل النحو والصرف.

ومن هنا جعله ابن هانئ منبره الذي يرقى عليه في معظم مسائل شرحه للألفية، وقد صرح بالاستفادة منه في موضعين ، هما في ص : (١٢٨ ، ٢٩١).

وحقيقة الأمر أنه استفاد منه في مواضع عدة من شرحه ، فقد أفاد منه ومن آراء

العلماء والخلافات التي دارت بينهم والتعليلات النحوية للمسائل ، وتفريعات مسائل النحو وغير ذلك مما ورد فيه .

أما الشواهد الشعرية فلا أبالغ إن قلت إن معظم الشواهد التي ذكرها ابن مالك في كتابه شرح التسهيل وبالأخص التي تفرد بذكرها ابن مالك ، أقول أوردها أوجلها ابن هانئ في شرحه للألفية .

ينظر الصفحات التالية : (٧٣، ٨١، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩٥، ٩٨ – ١٠١، ١٠٤، ١٢٨، ١٣٣، ١٣٦، ١٤٣، ١٦٨، ١٧٤، ٢٠٠، ٢٠١، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٤٩، ٢٨٢، ٢٩١، ٣٠١، ٣٣٤، ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٧١، ٤٣٥، ٥٠٧، ٥١٨، ٥٢٢، ٦١١).

هذه الصفحات التي أوردتها تدل على تأثره بشرح التسهيل ، و ليس المراد حصر الأماكن التي تأثر فيها ابن هانى بابن مالك في شرح التسهيل ، لأنها أكثر من ذلك، وإنما القصد التمثيل لا الحصر.

١٢ – أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) :

وهو من شيوخه الذين تلمذ عليهم في مصر ، ومن الأمور البدهية أنه استفاد من علم شيخه في النحو وغيره.

وقد ورد ذكر أبي حيان في الشرح في ثلاثة مواضع ، هي : (١٦٠، ٤٥٠، ٦٢٨). الأول والأخير منها كان في مجال الأحداث التاريخية وهذا لايعنيني.

أما الموضع الثاني (ص : ٤٥٠) كان في النحو وهو مرادي وما أبتغيه ، حيث قال ابن هانئ : (... ، ومقتضى هذا عدم جواز « ماقام إلا زيداً » ، وقد نقل الشيخ أثير الدين أبو حيان جوازه عن بعض النحويين ، لكنه لم يبين كون ذلك على جهة الإلزام أم هو قول مقصود). وبالرجوع لكتب أبي حيان النحوية تبين لي أن المصدر الذي استفاد

منه – والله أعلم – هو كتاب الارتشاف ، ولا أجزم بذلك ؛ لأن كتب أبي حيان النحوية كثيرة في هذا الميدان، لكن هناك أدلة أخرى من واقع الشرح تقرب ظني من كون الارتشاف هو مصدره ولا تقطع بذلك، هذه الأدلة ترجع إلى ذكر ابن هانئ في الشرح بعض العلل النحوية ، أو الأبيات الشعرية ، أو آراء بعض النحاة الذين أوردهم أبوحيان في الارتشاف، كرأي عضد الدولة، وابن الحاج النحوي، ينظر (ص ١٩٥، ١٩٦) وينظر أيضاً : (١٠٨، ١١٩، ٣٤٤، ٤٣٥، ٤٤٩).

❋ ❋ ❋

المبحث الثاني : مصادره اللغوية :

١ – ابن السكيت (٢٤٣هـ) :

ورد ذكره في الشرح في موضع واحد فقط في (ص ٢٢٠).

والكلام موجود في كتابه (إصلاح المنطق) ، كما أن هناك بيتاً في (ص ٢١٧) يدل على أن إصلاح المنطق من مصادره.

٢ – فصيح ثعلب (٢٩١ هـ) :

لم يصرح ابن هانئ بهذا الكتاب مباشرة ، وإنما أورد رأيا لثعلب في باب الاشتغال يتعلق بضبط كلمة « شُغِلَ » ، هذا الرأي موجود في كتاب (الفصيح) لثعلب ، مما يؤكد عندي أنه من مصادره اللغوية. وهناك بيت آخر استشهد به ابن هانئ على أن (زكن) بمعنى : علم في (ص٢١٧) هذا البيت في فصيح ثعلب (ص : ٢٦٣) وغير ذلك.

٣ – ابن جني (٣٩٢ هـ) :

ورد ذكر ابن جني في الشرح في خمسة مواضع ، هي : (٦، ٦٧، ٢٦٩، ٤٢٤، ٥٣٧). ولم يصرح ابن هانئ بالمصدر الذي استقى منه آراء ابن جني ، وبعد النظر في

كتب ابن جنى وجدت أن كتاب الخصائص لابن جني هو الذي استقى منه أغلب معلوماته في شرحه. والدليل على ذلك ما ورد من نصوص في (ص ٢٦٩ ، ٤٢٤، ٥٣٧) هي بنصها في كتاب الخصائص ، مما يبرهن على صحة ما أدعيه، وينظر ص (٢٩، ٩٨).

وهناك دليل آخر على أنه استفاد من كتاب سر الصناعة لابن جنى في (ص ٦٧) حيث قال: (أنشده أبو الفتح) والبيت في سر الصناعة.

٤ - الصحاح للجوهري (٣٩٨هـ):

أفاد ابن هانئ من صحاح الجوهري في شرح المفردات اللغوية وتوضيحها، وكذلك في الشواهد الشعرية التي وردت في الصحاح ، إلا أن ابن هانئ لم يذكره إلا في موضع واحد فقط هو في (ص ٢٣٩) ، والنص الذي أورده يد ل ويبرهن على اطلاعه على الصحاح فقال : (وذكر الجوهري مضارعاً لـ « طفق » ، فقال : « طفق يطفق » ، لكنه لم يذكر عليه شاهداً ولا يعرف هذا النقل إلا منه).

من هذا النص نؤكد أن الصحاح من مصادر ابن هانئ اللغوية.

٥ - المحكم والمخصص لابن سيده (٤٥٨هـ) :

صرح ابن هانئ بأنه رجع إلى كتابي المحكم والمخصص لابن سيده وأنه أفاد منهما في القضايا اللغوية والنحوية وغيرهما.

وقد ورد التصريح بابن سيده وبكتابيه في ثلاثة مواضع ، هي (٢٠، ٣٧ ، ٦٢) وهناك دليل آخر هو قصة الحمامة التي كانت مع نوح عليه السلام، هي في المحكم. ينظر ص (٢٥).

***

المبحث الثالث : مصادره الأدبية :

أفاد ابن هانئ من تراث الأمة الأدبي من شعر ونثر ، و من الكتب المؤلفة في ذلك ، والدواوين الشعريه والمجموعات الأدبية، ومن مسموعاته في هذا الميدان.

والناظر في هذا الكتاب يهوله الكم الهائل من الأبيات الشعرية والمقطوعات الأدبية، التي زج بها في غمار هذا الكتاب ليدلل على عمقه الأدبي ، وعلى سعة حفظه للأدب واطلاعه على الشعر العربي ، ولا أريد أن أذكر أدلة على حفظه لشعر أصحاب المعلقات وغيرهم من الجاهليين ، أو شعراء صدر الإسلام أو عصر بني أمية وغيرهم ، مما يؤكد عندي أنه اطلع على دواوين هؤلاء وعلى المجموعات الأدبية التي احتوت شعراً لهم ولغيرهم، وإنما سأكتفى من ذلك بقول ابن حجر عنه في الدرر (٣٨٠/١) : (وكان محفوظه من القصائد والشواهد كثيراً جداً). وهى شهادة صريحة في عمقه الأدبي وقوة اطلاعه وحفظه، إلا أني سأذكر الكتب والدواوين التي أشار إليها أو أكثر من النقل عنها، فأقول :

١ - ديوان المتنبي (٣٥٤هـ) :

ورد ذكر أبي الطيب المتنبي في هذا الكتاب في سبعة مواضع هي (٣٢٠، ٤٨٢، ٥٠٨، ٥٤٧، ٥٧١، ٥٧٨، ٥٨٠) وهناك أبيات للمتنبي لم ينسبها له وقد نسبتها، مما يؤكد أن الديوان كان من مصادره الأدبية والبلاغية لا النحوية ، لأنه أورد الأبيات في مجال الأدب والبلاغة. (ينظر فهرس الشعر للوقوف على كثرتها).

٢ - أمالي أبي علي القالي (٣٥٦هـ) :

صرح بها ابن هانئ في موضع واحد في (ص ٢٥٨) بقوله : (وحكى ذلك

أبوعلي البغدادي في « أماليه »).

وقد تتبعت الأماكن التي استفاد منها ابن هانئ من أمالي أبي علي القالي، وجدت أنها تدور حول فلك الشعر، ينظر ص : (١١٣، ٢٤٥، ٢٩٤، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٣٩، ٤٩٨، ٥٢١، ٦٠٣، ٦٢٦، ٦٢٨) وهذه على سبيل التمثيل لا الحصر والتأكيد .

٣ - المعري (أبو العلاء المعري ٤٤٩ هـ) :

صرح بذكره ابن هانئ في تسعة مواضع هي : (١٩١، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٧٩، ٣٤٣، ٤٣٧، ٥٠٧، ٥١٧، ٥١٨)

والحق أن ابن هانئ رجع إلى ديوان المعري (سقط الزند) أكثر مما ذكر وقد قمت بتخريجها من الديوان، مع العلم أن هذه الأبيات يدور معظمها حول البلاغة والأدب، (ينظر فهرس الشعر للوقوف على الكم الهائل الذي أورده ابن هانئ في الشرح).

٤ - العمدة لابن رشيق القيرواني (٤٥٠هـ) :

ورد ذكر ابن رشيق في شرح الألفية لابن هانئ في موضع واحد هو في (ص ٣٤٥) وبالرجوع لكتاب العمدة وجدت ما أورده ابن هانئ فيه. وينظر ص : (١٨٢، ٥٨٩، هامش « ٥٧ » وهامش « ٥٩ »).

***

المبحث الرابع : مصادره في القراءات :

ابن هانئ قارئ من القراء الذين حفظوا كتاب الله تعالى بقراءاته ، وقد أخذ القراءات عن شيخه القيجاطي في الأندلس (ينظر مبحث شيوخه من حياته).

١ - ومن هنا كان مصدره في القراءات القرآنية في شرحه للألفية ، هو حفظه للقراءات القرآنية عن شيخه القيجاطي مباشرة دون الاعتماد على سفر من أسفار القراءات المدونة ، فاستفاد من حفظه للقراءات في الاستشهاد بها في شرحه للألفية.

٢ - مع كونه قارئاً كان - رحمه الله - يحفظ متن الشاطبية للإمام القارئ القاسم بن فيره بن خلف الشاطبي الرعيني (٥٩٠هـ) وهي ما تسمى : بـ « حرز الأماني ووجه التهاني » وقد أفاد منها في شرحه للألفية في موضع واحدٍ في (ص ١٣).

❋❋❋

المبحث الخامس : مصادره في الحديث

ابن هانئ الغرناطي من أهل الحديث ، كان رحمه الله حافظاً للموطأ عن ظهر قلب، وكذا الصحيحين وغيرهما من كتب السنة ، والدليل على ذلك أن بعض تلامذته حدث عنه.

وشرح الألفية لابن مالك يزخر بأحاديث رسول الله ﷺ وأقوال الصحابة رضي الله عنهم، وبالرجوع لتخريج هذه الأحاديث من مظانها، ظهر لي أن ابن هانئ اعتمد في الدرجة الأولى في هذه الأحاديث على موطأ الإمام مالك إمام دار الهجرة ، ثم مافي الصحيحين . وإليك التفصيل والتوضيح :

١ - الموطأ للإمام مالك :

صرح بذكره ابن هانئ في موضع واحد فقط في (ص ٥٨٨) بقوله : (وقال مالك في « موطئه »). وحقيقة الأمر أن الموطأ للإمام مالك ظاهر أثره على ابن هانئ في شرحه للألفية ، ولا غرابة في ذلك ، لأنه كان يحفظه عن ظهر قلب ، والأحاديث التي وردت في هذا الشرح بسند الرجال هي موجودة بنصها في الموطأ.

وهذه أدلة على أن الموطأ من مصادره في الحديث ، وسوف أكتفى بذكر أرقام الصفحات فقط، وهي : (١٣٤، ١٧٢، ١٨٠، ١٩٠، ٢٣٣، ٢٤٩، ٢٦٨، ٣٨٩، ٣٩١، ٤٠٢، ٤١٦، ٤٢١، ٤٣١، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٨٥، ٥١٦، ٥٨٥، ٥٨٨).

٢ - صحيح البخاري :

من المصادر التي استفاد منها ابن هانئ في شرحه للألفية صحيح البخاري، حيث ذكر ابن هانئ بعض الأحاديث التي تفرد البخاري بروايتها في الصحيح ، ولن أتناول الأحاديث التي رواها البخاري وغيره من المحدثين.

والأحاديث التي وردت في الشرح برواية البخاري هي في ص (٥٧، ٢٦٧، ٢٨٣، ٥٩١) هذه الأحاديث وغيرها تدلنا على أن ابن هانئ كان من أهل الحديث وأن صحيح البخاري من مصادره في الشرح).

٣ - صحيح مسلم :

أيضا استفاد ابن هانئ من صحيح الإمام مسلم في شرحه على الألفية، وسوف أكتفي بالإشارة إلى الأحاديث التي وردت في الشرح برواية مسلم فقط وهي في ص (١١٤، ٤٤٤).

***

المبحث السادس : مصادره في الفقه

١ - أول المصادر التي استفاد منها في الفقه المالكي كما صرح بذكره موطأ الإمام مالك، وقد كثر التنويه بالمسائل الفقهية عند ذكره لبعض الأحاديث التي في الموطأ، ولاأستبعد أن يكون كتاب التمهيد لابن عبد البر من مصادره الفقهية في المذهب المالكي؛ لأنه استفاد من ابن عبد البر في معرفة الرجال كما سيأتي قريباً.

إذاً فلا غرابة أن يستفيد منه في مذهبه المالكي وبخاصةٍ أن ابن عبدالبر له عناية فائقة بموطأ الإمام مالك. وهو – أي ابن عبد البر – من الأعلام المشهورين بالأندلس ، وكتبه نالت حظوة عند علماء الأندلس.

٢ – من مصاده الفقهية كتاب اللخمي من المالكية :

ذكر ابن هانئ هذا العالم وهو علي أبو الحسن بن محمد الربعي في شرحه في موضع واحدٍ فقط، هو في (ص ٥١٦).

ولم أستطع الوقوف على هذا المصدر، مع العلم أن لهذا العالم تعليقاً كبيراً على المدونة، سماه التبصرة، وهو غير موجود.

ومن هنا أقول لعله أفاد منه في المسائل الفقهية التي أثارها في شرحه.

***

المبحث السابع : مصادره في السيرة النبوية والتاريخ :

أولاً : مصادره في السيرة النبوية :

قال ابن حجر في الدرر الكامنة (٣٨١/١) : « وكان يستحضر غالب سيرة ابن هشام » . ومع ذلك لم يصرح ابن هانئ بابن هشام ولا بكتابه السيرة النبوية في شرحه على الألفية ، مع أنه استفاد منها استفادة كبيرة في سرد الأحداث النبوية والأشعار التي قيلت فيها، أقول استفاد من ذلك كله في خدمة القضايا النحوية على وجه الخصوص وغيرها.

وسوف أشير إلى أرقام الصفحات التي ورد فيها الاستفادة ، وهي : (١٣، ١٠٧،

١١٣، ١٣٥، ١٥٦، ١٩٢، ٢٣٢، ٢٤٧-٢٤٨، ٢٥١، ٣١٠، ٣٤٥، ٤٧٢، ٥٤٥، ٥٦٤، ٥٩٢، ٦٢٩) وهذه أدلة على سبيل التمثيل لا الحصر، إلا أن أغلب استفادته من سيرة ابن هشام في مجال الشعر في الدرجة الأولى . (ينظر فهرس الأحداث التاريخية والسيرة النبوية).

ثانياً : مصادره في التاريخ :

حقيقة الأمر لم ينص ابن هانئ على الكتاب الذي استفاد منه في مجال سرده للأحداث التاريخيه ، وعلى وجه الخصوص تلك الأحداث الدامية المحزنة التي دارت رحاها بين أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم أجمعين ، وأخص بالذكر منها الأحداث المؤلمة التي وقعت بين علي بن أبي طالب وعائشة أم المؤمنين ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهم من أصحاب رسول الله رضوان الله عليهم .

وأقرب المصادر في ظني - والله أعلم - أنها لاتخرج عن كتابي الفتوح لابن أعثم ومروج الذهب للمسعودي للتشابه الكبير بين ما أورده ابن هانئ وبينهما ، وبالخصوص الأبيات الشعرية فأغلبها موجود فيهما.

وإليك سرد الصفحات والله أعلم : وهي (١٥، ٥٥، ٥٨، ١١٦، ١٥٩، ٢٢٥، ٢٧٣، ٣٢٦).

ثالثاً : شيخه أبو حيان الأندلسي :

من المعلوم أن أبا حيان من العلماء المهتمين بالرجال وأحوالهم وكذا بالأحداث التاريخية، ومن هنا استفاد ابن هانئ من شيخه، فقد أورد لنا قصتين تاريخيتين كان مصدره فيهما شيخه أبا حيان ، وهما في ص (١٦٠، ٦٢٨).

***

المبحث الثامن : مصادره في الرجال وأحوالهم :

لم يصرح ابن هانى الغرناطي عن المصدر الذي استقى منه معلوماته عن أصحاب رسول الله ﷺ وعن أخبارهم وسيرهم العطرة.

وقد حاولت جاهداً للوقوف على ذلك المصدر الذي استقى منه معلوماته ، وبفضل من الله توصلت إلى معرفته ، وهو كتاب الاستيعاب لابن عبد البر ، وأجزم بذلك لقوة الأدلة الصريحة التي وجدتها.

منها أن هناك أبياتا شعرية لم أجدها في غيره، ومنها قصة العباس عندما رزق بابنه العاشر تمام وإنشاده في ذلك شعراً ، ومنها قصة خوات مع رسول الله ، ومنها أبيات حكيم بن جبلة عندما قطعت رجله يوم الجمل ، ومنها بيت أبي طلحة رضي الله عنه ، ومنها أبيات قيس بن المكشوح المرادي يخاطب بها خاله عمرو بن معدي كرب رضي الله عنهما ، ومنها الأبيات التي رثي بها زيد بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ، وغيرها من الأدلة القطعية التي تبرهن وتد ل وتؤكد بأن الاستيعاب لابن عبد البر من مصادر ابن هانئ في شرحه بالنسبة لأحوال الرجال .

ينظر الصفحات التالية : (٢٧، ٥٥، ٩١، ١١٤، ١١٦، ١٣٦، ١٥٧، ١٥٨، ٢٤٨، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٦٣، ٣٧٧، ٤٩٩، ٥٤٦).

المبحث التاسع : مصادره البلاغية :

كثرت المسائل البلاغية في هذا الشرح كثرة فائقة مما يخيل للقارئ أنه يقرأ في كتاب بلاغي لا نحوي (ينظر فهرس البلاغة).

وقد حاولت جاهداً وبذلت كل ما أستطيع للوصول للمصدر أو المصادر التي استفاد منها في شرحه للقضايا البلاغية إلا أن كل جهودي باءت بالفشل ولم تكل

بالنجاح.

وإن كان ابن هانئ ألمح إلى الكتاب الذي استفاد منه في هذا الشرح بقوله في (ص٢٣٩) :

(ووقع في بعض كتب أهل البيان :

اخلولقت أن تهجرينا هند وأن يرى منها الجفا والبعد

ذكره في عطف المفصل على المجمل مع عدم الاستيعاب ...)

وقال – أيضا – في (ص٣٠٠) : (... ، فقيل : إنه على حد قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ **حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة** ﴾ أعني أن يكون التفاتا من الحضور إلى الغيبة ، وقد عد بعض أهل البيان من أنواع الالتفاتات التفات التعاقب ، واستشهد عليه بالآية الكريمة ، وذكر أيضا على ذلك شواهد).

وليت ابن هانئ جاد علينا بالتصريح بالكتاب أو الكتب التي نقل عنها وأراحنا من التخمين أو الجهل بذلك كليا.

***

المبحث العاشر : أعلام ورد ذكرهم

١ – ابن الشاهد :

صرح ابن هانئ بهذا العالم الفاضل في شرحه للألفية في تسعة وعشرين موضعاً. وقد استفاد منه ابن هانئ في مجال النحو والصرف واللغة والأدب والبلاغة والتاريخ وغيرها مما يدل على أنه كان موسوعياً. إلا أنني لا أعرف عنه شيئاً فمن باب أولى لاأستطيع الوصول إلى المصدر أو المصادر التي استفاد منها ابن هانئ من علم ابن الشاهد.

ينظر فهرس الأعلام / ابن الشاهد).

٢ - ابن مشرف :

ورد ذكر هذا العالم في الشرح في ثلاثة مواضع هي (٦٤، ٩٧، ١٢١) ، وهو كسابقه لا أعرف عنه شيئاً وقد صرح ابن هانئ بالاستفادة منه في مجال النحو والبلاغة..

٣ - ابن المستملي :

لم يكن بأحسن حظاً من سابقيه، وإن كان صرح بالاستفادة منه في موضعين هما (٢١، ٣٠) وكلاهما في مجال النحو.

٤ - الشريف المراكشي شارح الجزولية :

صرح ابن هانئ به وبكتابه في باب الفاعل في (ص ٣١١) في مسألة ﴿ **يتعاقبون فيكم ...** ﴾ ولا أعرف عنه شيئاً.

٥ - ابن مهيب :

صرح ابن هانئ به وبكتابه الذي استفاد منه في مقدمة ابن مالك عند مسألة (آل) والخلاف فيها من ناحية إطلاقها على آل رسول الله ﷺ أو على أتباعه من أمته ، فقال في (ص١٦) : « وقد ذكر الوجهين ابن مهيب ، وقد تكلم على شرح رسالة ابن أبي الطيب في قوله : وعلى آله الطيبين الطاهرين » .

ولا أعرف عنه شيئا شأنه كشأن السابقين عليه .

٦ - ابن فرقد :

ذكره ابن هانئ في (ص٣١٥) وقد استفاد منه في مجال الفرائض حيث استشهد

ببيتين من أرجوزته.

٧ - ابن الواري :

صرح ابن هانئ به في موضع واحد فقط في (ص٥٠٨) والموضع يدل على أنه استفاد منه نحويا. إلا أنني لا أعرف عنه شيئاً.

***

الباب الثالث :

مـــواقـفـــه

وفيه أربعـــة مباحث :

المبحث الأول : موقفه من عزو الآراء النحوية لأصحابها.

المبحث الثاني : موقفه من النحاة.

المبحث الثالث : موقفه من مسائل الخلاف بين النحاة.

المبحث الرابع : موقفه من ابن مالك.

مـــواقـفـــــــــه

المبحث الأول : موقفه من عزو الآراء النحوية لأصحابها .

من الأمور التي تلفت انتباه القارئ لهذا الكتاب عرض ابن هانئ لآراء العلماء في المسائل النحوية والاستشهاد بأقوالهم في القضايا التي يعالجها ، ومن هنا كثرة آراء العلماء في الشرح ؛ لأنه – رحمه الله – كان يستشهد بآراء العلماء المتقدمين منهم والمتأخرين ، فنجده استشهد بآراء الخليل وسيبويه ، والمازني ، والأخفش ، وابن السكيت، والكسائي ، والفراء ، والمبرد ، وثعلب ، والزجاج ، والزجاجي ، والفارسي أبي علي ، وابن جني ، والجوهري ، والزمخشري ، وابن سيده ، وغيرهم من النحاة واللغويين.

كما أنه استشهد بآراء كلّ من ابن معطٍ ، وابن الحاجب ، وابن أبي الربيع ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وأبي حيان الأندلسي ، وخلق كثير.

ولم يقتصر على النحويين واللغويين فقط بل ضمن كتابه آراء العلماء الفقهية فاستشهد بأقوال مالك والشافعي بكثرة ثم أبي حنيفة وأحمد بن حنبل رضي الله عنهم.

وقد تتبعت ابن هانئ الغرناطي في عزوه للآراء التي يسردها في كتابه سواء النحوية منها أو اللغوية أو الفقهية بقدر ما فتح الله به علي ، فظهر لي أنه حالفه الصواب ووفق فيما نقله من آراء النحاة من كتبهم مباشرة أو من كتب الآخرين – كما بينت ذلك في مصادره التي اعتمدها في الشرح – إلا ما ندر منها وذلك من قبيل السهو ؛ لأن لكل

جواد كبوة ولكل عالم هفوة.

وأحمد الله أني وفقت في تخريج الكثير منها ولم يبق إلا القليل جداً الذي لم أستطع الوصول إلى توثيقه من الآراء التي عزاها ابن هانئ (رحمه الله).

ومن العدل أن أقول : إن الآراء النحوية التي نقلها ابن هانئ في شرحه ومنها الآراء التي عزاها تعد سمة بارزة من سمات هذا الكتاب أولاً ، وتدلل ثانيا على عمق ابن هانئ النحوي والصرفي واللغوي وعلى قوة استيعابه لتلك الآراء وقدرته الفائقة في التعامل معها كل في موضعه ، وعلى صوغها جميعا في قالب علمي سهل واضح.

المبحث الثاني : موقفه من النحاة :

من السمات البارزة عند ابن هانئ الغرناطي في شرحه لألفية ابن مالك سمة ذكره ونقله لآراء العلماء من النحوين واللغويين وغيرهم ، حيث نجده يذكر آراء العلماء في المسألة النحوية التي يقوم بعرضها ويناقش هذه الآراء إن كانت مخالفة لمذهبه النحوي ، ويرجح ما يراه منها موافقاً له ويستدل على الرأي الذي يميل له ، وكثيراً ما يعقب على الآراء التي يذكرها في المسألة ويُقَرِّبُهَا ويرتضيها بعبارات ، كقوله : وهو أولى ، أو وهو الصحيح ، أو وهو الصحيح لوجوه منها ، أو هو الأظهر ، وهكذا من عباراته التي يقولها عند استحسان رأي عالم ما من النحويين وغيرهم.

أما إذا كان الرأي لايرتاح له ولايرتضيه ، عبر عن ذلك – غالباً – بقوله : وفيه نظر ، وأحيانا يقوم بتفنيد رأي العالم بالأدلة التي يسردها على إبطال رأيه ، وهي قليلة جداً ، وذلك مثل رده على الكسائي في « آل » وأن أصلها « أهل » لا « أول » ، ومثل رده على ابن جني في وأن « ربَّ » ، ومثل رده على الأخفش في ياء المؤنثة المخاطبة في أنها ضمير لا علامة تأنيث ، وغير ذلك من الآراء التي لم يستحسنها والتي وقف فيها ضد قائليها راداً عليهم ما يذهبون إليه.*

* ينظر التفصيل في الصفحات القادمة.

ومع ميوله لمذهب البصريين وآرائهم لم يسلموا من رده لآرائهم إذا كانت غير موافقة لما يذهب له ، ومن هنا تعقب علماء الطائفتين وغيرهم من النحاة المتأخرين ، فنجده رد على إمام النحاة وأستاذ العربية سيبويه – رحمه الله – في موضع واحد فقط، وكان رده على إمام هذه الصنعة يتسم بالتلطف والتأدب ، فقال : (و « مع » إذا سكنت فالأكثر أنها باقية على ظرفيتها ، وقد حكم سيبويه بالضرورة في قوله :

فريشي منكم وهواي معكم و إن كانت زيارتكم لاما

والضرورة من حيث هي لاتخرج الكلمة عن جنسيتها) [ينظر ص : ٤١٥].

كما أنه انتصر له في مواضع عدة منها انتصاره لمذهبه على الكسائي في (آل) ، وانتصاره له علي الأخفش في ياء المؤنثة المخاطبة، وحقيقة الأمر انتصاره لمذهب سيبويه رد عليهما فيما يذهبان إليه [ينظر ص : ١٣، ٨٨ – ٨٩].

كما أنه رد على أبي عثمان المازني في موضعين [ينظر ص : ٥٣٩، ٦٢٣] نشير إلى الثاني منها وهو قوله : « وذهب بعضهم : إلى أنه يجوز تقديم عامل التمييز إذا كان فعلا متصرفا ، وممن قال ذلك المازني ، والصحيح عموم المنع لما قدمنا .. »

كما أنه رد على خاتمة نحاة البصرة أبي العباس المبرد ، إلا أنه أغلظ عليه في الرد وشدد في نبرات العبارات التي وجهها للمبرد ، وقد رد على المبرد في موضعين [ينظر ص : ٤٤٢، ٤٩١].

كما رد على الزجاج في موضعين ، الأول منهما : ذهب الزجاج إلى أن اسم لا المفرد معرب وأن التنوين حذف لكثرة الاستعمال ، فرد عليه بقوله : « وهو ضعيف لعدم وجود النظير » [ص٢٧٧] والثاني : رده على الزجاج في أن المفعول لأجله لابد أن يكون تعليليا مع كونه مصدرا [ينظر ص : ٤٠٣].

ورد – أيضا – على أبي علي الفارسي في ثلاثة مواضع :

الأول منها قوله : « ومن التنوين الغالي قوله :

إنك إن يصرع أخوك تصرع

هكذا أنشده أبو علي ، وفيه نظر ؛ لأن التنوين الغالي زيادة على وزن البيت ينكسر به البيت كما في قوله : .. » [ينظر ص : ٣٤].

وأما الثاني فقوله : « وذهب بعضهم : إلى أن الباء لاتدخل إلا في الحجازية – أي على خبر ما الحجازية – وممن ذهب إلى ذلك الفارسي والزمخشري والصحيح خلافه كما قدمنا » [ينظر ص : ٢٢٢].

وثالث المواضع : رد عليه بقوله : (وهو غريب من قوله ، فإن مذهبه أن « ليس » حرف ...) [ينظر ص : ٥٦٧].

كما أنه رد على فيلسوف العربية وفقيه لغتها العالم ابن جني في موضعين : الأول منهما صرح بالرد عليه بقوله : (و « رب » قال أبو الفتح : وزنه « فَعْل » وقوفا مع ظاهر اللفظ ، وقد رد بجمعهم له على أرباب ...) [ينظر ص : ٦]

أما الآخر فكان ضمنا ولم ينوه باسمه [ينظر ص : ٤٠].

كما أنه رد على الزمخشري في موضع واحد فقط مع الفارسي الذي سبق ذكره وهو الموضع الثاني [ينظر ص : ٢٢٢].

ورد على ابن معط في موضع واحدٍ فقط ، وهو قوله : (ووقع لأبي زكريا بن معطٍ أنه مرتجل (أي اسم محمد) ... ، ولا يوافق عليه) [ينظر ص : ٥].

كما أنه رد علي ابن الحاجب في موضع واحدٍ فقط ، وهو أن ابن الحاجب

يـــرى كثيراً حذف خبر لا النافية للجنس ، ونص على أن بني تميم لايثبتونه ، وهـــو تابـــع للزمخشري في ذلك ، فرد عليه ابن هانى وعلى غـيره بقوله : « والصحيـــح أنهـم لايلتزمون ذلك إلا إذا كان الخبر معلوماً ، فإن كان غير معلوم كـــان الحـــذف ممتنعاً » [ينظر ص : ٢٨٣].

كما رد على ابن الشاهد مع أنه استفاد منه في معظم المعارف والفنون ومع ذلك كله لم يسلم من رد ابن هانئ عليه ، فقد رد عليه في موضعين ، الأول منهما نحوي ، والآخر بلاغي [ينظر ص : ٤٦٢، ٤٩٠].

وأخيراً أختم هذا المبحث برده لآراء ابن مالك – رحمه الله تعالى – وموقفه منها : فأقول مع تأثر ابن هانئ (رحمه الله) بمصنفات ابن مالك النحوية والصرفية – كما بينت ذلك في مصـادره–وإحاطته بما كتبه في كتبه لم يسلم من قسوة ابن هانئ الغرناطي عليه، بل تابع آراءه من واقع كتبه ودرسها جيداً ثم تتبع ما قاله في ألفيته، فأجاز منها ما وافق هواه النحوي ، واعترض ورد مالم يُسَوِّغْهُ ولم يوافق نزعته النحوية ، ومن هنا رد عليه في مواضع كثيرة ، سأذكر منها نماذج على سبيل المثال :

١ – قال ابن مالك في (التسهيل) بالنسبة للملحق بجمع المذكر السالم مما حذفت لامه وعوض منها تاء التأنيث ، قال : (وشاع هذا الاستعمال في المعوض مـــن لامه تاء التأنيث ، بسلامة فاء المكسورها وبكسر المفتوحها ، وبالوجهين في المضمومهـــا).

قال ابن هانئ راداً عليه : (وسلامة فاء المكسورها فيه نظر ، والصحيح أن كثرة الجمع ليست بكثرة المفرد ، وقد أوضحت ذلك في شرحي للتسهيل أعان الله على تمامه) [ينظر ص : ٦٥].

٢ – ذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى أن أسماء الإشارة التي للمكان نحو : « هنا»

وما تفرع منه ، و « ثم » ، ذهب إلى أنها تكون للزمان واستشهد على ذلك بآيات وأبيات .

فرد عليه ابن هانئ الغرناطي بقوله : « وجميع ما استشهد به للزمان محتمل المكان » [ينظر ص : ١٢٨ - ١٢٩].

٣ - رده على ابن مالك في قوله : واليا إذا ما ثنيا لاتثبت

بل ما تليه أوله العلامه ... ...

قال ابن هانئ في شرحه : (وأول ما تليه الياء - وهو الذال في « الذي » والتاء في « التي » - على علامة التثنية ، وهي الألف رفعا ، والياء نصبا وجرا ... ... ، لكن ذلك يمنع كون ذلك تثنية خلافا للمصنف ومن قال بقوله) [ينظر ص : ١٣١ - ١٣٢].

٤ - ذهب ابن مالك في ألفيته إلى أن حذف العائد في الضمير المنصوب في الوصف كثير ، وابن هانئ قال : (وأما حذفه منصوبا بالوصف فليس بالكثير) [ينظر ص : ١٤٤].

٥ - كما ردّ على ابن مالك في « الآن » بقوله : (فعلى هذا الحكم بالزيادة على الألف واللام في « الآن » كما ذهب إليه المصنف ليس متعينا ولا متفقاً عليه) [ينظر ص : ١٥٤].

٦ - مسألة الخلاف في تقدم الخبر على ليس ورده على ابن مالك :

قال ابن هانئ الغرناطي : (في تقديم الخبر على « ليس » خلاف ، والصحيح الجواز وهو مذهب سيبويه ، خلاف اختيار المصنف) [ينظر ص : ٢٠٥- ٢٠٦].

٧ - كما رد عليه بقوله : (وحكم المصنف على تجريد المضارع من « أن » مع « أوشك » بالقلة ، وهو خلاف المختار) [ينظر ص : ٢٣٦].

٨ - ذهب ابن مالك في شرح التسهيل وألفيته إلى جواز حذف أحد المفعولين اختصاراً، واستشهد على ذلك في شرح التسهيل بآية وبيت كما ذكر ذلك ابن هانئ ، لكن ابن هانئ ضعف ما ذهب إليه ابن مالك ، ووضح أن المصنف قد خالف النحويين بالنسبة لحذف المفعولين أو المفعول في حكمين [ينظر ص : ٣٠١].

٩ - رده على المصنف في باب التنازع في بيت كثير عزة بقوله : (فـ « غريمها » وقع فيه أيضا التنازع على الصحيح خلافا للمصنف فإنه عنده على التقديم والتأخير ، والتقدير : « غريمها ممطول معنى » ، وبنى على ذلك قاعدة اشترطها في التنازع ، والكلام معه في غير هذا الموضع) [ينظر ص : ٣٧١].

١٠ - رده على المصنف في الاستثناء المكرر لغير التوكيد بقوله : (وظاهر كلام المصنف أن المعمول لما قبل « إلا » لا يتعين أن يكون المقدم، والصحيح خلافه، وأن المعمول لما قبل « إلا » يتعين تقديمه، وفي المسألة ثلاثة أقوال : ...) [ينظر ص : ٤٥٧]

١١ - رده علي المصنف وغيره في أن « سوى » لا تخرج عن الظرفية ، وترجيحه لمذهب سيبويه ، ورده لجميع ما استشهدوا به على جواز خروجها عن الظرفية إلى غيرها [ينظر ص : ٤٦٣ - ٤٦٥].

وبعد فهذه ردود مقتطفة من هنا وهناك تقفنا على موقف ابن هانئ من آراء العلماء عامة ومن ابن مالك خاصة ، وهي في حقيقة الأمر تحتسب لابن هانئ في آرائه التي يذهب إليها وإن كان بعضها موافقا لغيره من النحاة السابقين كسيبويه على وجه الخصوص ، إلا أنها تحتسب له في آرائه ؛ لأنه لو لم يعتقد صحتها ويرى قوة ما يذهب إليه لما فَنَّد ما خالفها وردّ على المخالفين ، بل سكت عن ذلك .

المبحث الثالث : موقفه من مسائل الخلاف بين النحاة :

قبل أن أتحدث عن موقف ابن هانئ الغرناطي من مسائل الخلاف ، أود أن أبين أن الدراسات اللغوية وأخص بالحديث منها النحوية مرت في نشأتها بمدرستين نحويتين عظيمتين هما مدرسة نحاة البصرة ومدرسة نحاة الكوفة، ولكل من المدرستين أعلامها وأقطابها الذين وضعوا لها مناهجها وقواعدها التي يسيرون عليها في أحكامهم واستنباطاتهم، فكان كل واحد منهم غاية في النحو في استنباط واستخراج مسائله وتصحيح القياس فيه، ومن أشهر علماء مدرسة البصرة أبو عمرو بن العلاء ، وعبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي، ومن بعدهما عيسى بن عمر الثقفي، ويونس بن حبيب، وأبو الخطاب الأخفش الأكبر، ومن بعدهم الخليل بن أحمد، وسيبويه، وأبوزيد الأنصاري، وأبو جعفر الرؤاسي وهو إمام مدرسة الكوفة ومؤسس مبادئها النحوية ومن أشهر علمائها الكسائي والفراء، وهما تلميذا الرؤاسي، ولو رجعنا لحياة هؤلاء الثلاثة لوجدنا أنهم تلامذة عباقرة مدرسة البصرة، وأنهم استفادوا من علمهم وهذا مالا ينكره أحد، ثم حذوا حذوهم في تخريج مسائل النحو، وزادوا أموراً في هذا العلم الجليل، وأنكروا أموراً أخرى على أساتذة وعباقرة علماء مدرسة البصرة، وزاد الأمر واحتدم بين علماء المدرستين حتى إن الفراء كان زائد العصبية على إمام هذه الصنعة وواضع أول مصنف وصل إلينا عالم البصرة سيبويه ، وكتابُه تحت رأسه.

واشتد الخلاف بين الطائفتين واحتدم عندما قرَّب خلفاء بني العباس الكسائي وتلامذته واصطفوهم لتأديب أبنائهم وأغدقوا عليهم بالخيرات، عندئذ وقف الكوفيون بالمرصاد للبصريين ، لأن البصريين أسبق منهم في هذا الميدان وأعلم، ومن هنا بلغ الحماس العلمي بين الطائفتين ذروته، وقامت المناظرات بينهم على مرأى ومسمع من خلفاء بني العباس، وظهرت العصبية من العلماء لكلا المذهبين في حاضرة الخلافة العباسية بغداد، إلا أنها في النهاية مزجت في مدرسة جديدة وهي ماسميت بالمدرسة

البغدادية، وهي في حقيقة أمرها وغيرها من المدارس الأخرى كالشامية والمصرية والأندلسية مزيج من المدرستين واختيار للأقوى والأرجح من المذهبين وتأييد ذلك بالأدلة وغيرها، إلا أني أفصح عن غلبة وبقاء المذهب البصري خالداً في معظم أقوال النحاة لما اشتهر عن علماء البصرة من عمق الاستقراء ووضع التقعيد السديد والقياس الصحيح، على خلاف الكوفيين، ولا يعني أن الصواب جانب الكوفيين في آرائهم ووضع قواعدهم، بل كان لهم اجتهادات جيدة في بعض المسائل حالفهم الصواب فيها فانتصر لهم العلماء المتأخرون ورجحوها على المذهب البصري، وهي قليلة جداً إذا ما قيست بمثيلاتها في المذهب الخالد مذهب البصريين.

وبعد هذه النبذة الموجزة أخلص منها إلى أن ابن هانئ الغرناطي كان يتمثل موقفه من مسائل الخلاف بين الطائفتين في صور أربع :

الصورة الأولى : ترجيحه لمذهب البصريين على مذهب الكوفيين :

هذا هو الغالب الذي نهجه ابن هانئ الغرناطي في الخلاف الذي قام بين المدرستين وقد سبق ذكر النماذج على ذلك في مبحث مذهبه النحوي.

الصورة الثانية : ترجيحه لمذهب الكوفيين على مذهب البصريين في القليل والنادر:

رجح ابن هانئ الغرناطي مذهب الكوفيين على مذهب البصريين في مسألتين فقط :

الأولى : رجح مذهبهم على مذهب البصريين في عدم بروز الضمير مطلقا في الخبر المفرد المشتق عند أمن اللبس ، فإذا كان حذفه يوقع في اللبس التزموا بروزه ، أما البصريون فيلتزمون بروز الضمير مطلقا سواء كان يوجد بعدم بروزه لبس أم لا . فقال ابن هانئ : (ورأيهم من جهة المعنى حسن) أي رأي الكوفيين ووضح ذلك بالشرح والتمثيل [ينظر ص : ١٧٣ – ١٧٤].

الثانية : رَجَّحَ مذهبَ الكوفيين على البصريين في جواز أن يلي معمول الخبر الفعل الناقص، نحو : « كان عمراً زيد ضاربا » أصله : « كان زيد ضاربا عمراً » .

وذهب البصريون إلى منع ذلك ، وحملوا ذلك المثال وغيره على تقدير ضمير الشأن. فرد عليهم ابن هانئ بقوله : (وهذا التأويل لايحتاج إليه ؛ لأن التقديم والتأخير، ووضع الشيء في غير موضعه لا ينكر في الشعر ...) [ينظر ص : ٢٠٨ - ٢١٠].

الصورة الثالثة : سكوته عند تكافؤ الأدلة بين الطائفتين :

ويتمثل ذلك جليا في باب التنازع في العمل حيث قال : « ويجوز عند الطائفتين ، أعني البصريين والكوفيين إعمال الآخر والأول ، لكن اختلف في المختار ، فالكوفيون يختارون الأول لسبقه ، و البصريون يختارون الثاني لقربه » .

ووقف عن ترجيح أحد المذهبين لقوة أدلة كل منهما [ينظر ص : ٣٧٢ - ٣٧٣].

الصورة الرابعة : إعراضه عن الخلاف الذي لاينبني عليه فائدة :

كثيراً ما كان ابن هانئ الغرناطي يُعرض عن الخلاف بين النحاة الذي لا فائدة فيه ولا يُجني من وراءه ثمرة علمية يكتسبها طالب العلم أو القارئ لهذا الكتاب، فكان (رحمه الله) يعبر عن ذلك بقوله : (والاختلاف في مثل هذا لاينبني عليه كثير فائدة) ، كالخلاف في أصل أداة التعريف [ينظر ص : ١٥٠]، وكاختلافهم في الألف واللام الداخلة للالتماح للوصف أو غيره، والداخلة للغلبة، هل تلحق بالزائدة أو بالعهدية ؟ [ينظر ص : ١٥٥] ، وكاختلاف النحاة في الرافع للمبتدأ والخبر [ينظر ص : ١٦٨] ، وكاختلاف البصريين والكوفيين في أيهما أصل للآخر، هل الفعل فرع عن المصدر أو أن الفعل أصل للمصدر ؟ فعبر ابن هانئ في هذه المسألة بقوله : (وقد أكثر الناس من الاحتجاج لكل قول من هذه الأقوال ، وهو - أعني الاختلاف والاحتجاج - مما لا ينبني عليه كثير فائدة) [ينظر ص : ٣٨٥].

أو يعبر عنه بقوله : (والاختلاف لاينبني عليه حكم لفظي ، وإنما يقع الخلاف باعتبار ما يقتضيه القياس) ذكر هذا الكلام في حديثه عن الخلاف في مسألة إعراب الأسماء الستة [ينظر ص : ٥٢].

أو أنه لايلتفت إليه ولا يأبه به كقوله : (وأما كون المضمر يزيد تعريفه على تعريف غيره فشيء مختلف فيه ، والتعرض له في غير هذا) [ينظر ص : ٨٦].

وكقوله في الخلاف في تقديم الفاعل على فعله : (هذه المسألة الخلاف فيها معروف بين البصريين والكوفيين ، وقد احتج لكل طائفة بحجج تقريرها حيث تكون هي المقصودة) [ينظر ص : ٣٠٨].

هذه مواقف ابن هانئ الغرناطي في مسائل الخلاف بين النحاة اقتبستها من كلامه لأدلل بها على وجهة نظره ومواقفه تجاه النحاة فيما اختلفوا فيه ، وهي تؤكد وتبرهن لنا عمق علمه بالنحو ، وسعة اطلاعه على مسائله وخلافات العلماء في ذلك ، وتذكرنا بقول ابن كثير المعاصر لابن هانئ الغرناطي : (وكان أستاذا في العربية، والنحو، والتصريف، وأشعار العرب ، بارعاً في ذلك)[(١)] .

المبحث الرابع : موقفه من ابن مالك :

يتلخص موقف ابن هانئ الغرناطي من ابن مالك في موقفين :

الموقف الأول : موقفه من ابن مالك في ألفيته :

قد سبق الحديث عنه مفصلاً في منهج ابن هانئ الغرناطي في شرح الكتاب ، موضحاً ومدللاً عليه وذلك تحت الفقرة السادسة. وبينت هناك أنه كان كثيراً ما يعترض على ابن مالك في ألفيته، وينبه أنه لم يتعرض لمسألة كذا ، أو أنه كان يحسن به أن يقول

---

(١) ينظر الذيل على العبر ٢٩٢/٢

كذا ، أو أنه ترك ذلك الشيء اتكالاً على فهم المعنى ، أو أنه مثل لمسألة كذا ولم يمثل للمسألة الفلانية. وغير ذلك من المسائل التي يتناولها الشراح بالنقد لأصحاب المنظومات، ويتناسون أن النظم والوزن يحكمان هذا المجال ، كما أن هذه المتون النحوية النثرية منها والشعرية قصد منها واضعوها التعليم ، فنجدهم تارة يأتون بالقاعدة مع المثال وأحيانا يأتون بالقاعدة دون المثال ، وأحيانا العكس . وهذا ما فعله ابن مالك وغيره .

الموقف الثاني : موقفه من آراء ابن مالك :

أيضاً تعرضت له في مبحث موقفه من النحاة ، وبينت فيه أنه تتبع آراء ابن مالك من خلال كتبه بالدراسة والتدقيق ، ثم إن وجد أنها توافق ما يذهب إليه ، وأعني بذلك موافقتها لمذهبه البصري وعلى وجه الخصوص ما يذهب إليه سيبويه أخذ بها وعمل بمقتضاها، وإن كانت على خلاف ذلك أبطلها ورد عليها وهذا ما أشرت إليه في مبحث موقفه من النحاة في آخره.

وبالنسبة للخلاف بين النحاة أو بين الطائفتين يدرس أيضا موقف ابن مالك في ألفيته أولاً من هذا الخلاف ، وكذا باقي كتبه ، وما ذكرته في السابق هو بعينه في هذه المسألة ، ولم يوافق ابن هانئ ابن مالك إلا ما ندر في ترجيح مذهب الكوفيين على البصريين في مسائل معدودة ، ذكرتها مفصلة في مبحث موقفه من مسائل الخلاف بين النحاة .

هذا ما أردت التنويه عنه والتذكير به، وفي الإشارة ما يغني عن إعادة العبارة أو العبارات.

* * *

أصول الكتاب و منهج تحقيقه

وتشمل النقاط التالية :

- ❋ وصف النسختين المعتمدتين في تحقيق النص .
- ❋ منهجي في تحقيق الكتاب .
- ❋ نماذج من المخطوطتين .

أصول الكتاب

* وصف النسختين المعتمدتين في تحقيق النص :

النسخة الأولى : (أ)

وهي النسخة التي اعتمدتها في التحقيق والتي جعلتها أصلاً في إخراج هذا الكتاب ، ورمزت لها بـ « أ » ، وهي من أملاك مكتبة جامعة برنستون « مجموعة يهودا » بالولايات المتحدة الأمريكية وتحمل رقم : ١٦٠/٣٥٥٨.

وهذه النسخة تمثل الجزء الأول فقط من شرح الألفية لابن هانئ الغرناطي ، وهي تقع في (٣٠٠) ورقة ، وعدد السطور (٢٥) سطراً ، وقد كتبت بخط نسخي حسن ، ولم يوجد بآخر النسخة لا اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، إلا أن الخط أقرب إلى خطوط نساخ القرن الثامن الهجري.

ومن هذه النسخة صورة ميكروفيلم لدى مركز البحث العلمي – جامعة أم القرى – برقم (٤٥٩) فهرس النحو ، وقد نسبت سهواً للعلامة محمد بن علي بن هانئ (٧٣٣هـ).

ويطالعنا في أول ورقة من النسخة عنوان الكتاب وهو : « الجزء الأول من شرح الألفية لابن هانئ » وفي الورقة الثانية من النسخة كُتِبَ : « النصف الأول من شرح ألفية ابن مالك للشيخ الإمام العالم الفاضل البارع المحقق سري الدين ابن هانئ تلميذ الشيخ الإمام العلامة أثير الدين أبي حيان رحمهما الله تعالى » .

وعليها تمليكات عدة مما يدل على أن الكتاب كان له حظوة عند الآخرين.

وبالنسخة آثار رطوبة في أولها أثرت عليها فانطمس كثير من الكلمات ، كما أن الورقة الأولى ذهب كثير من كلماتها في أطرافها ربما كان السبب في ذلك الرطوبة أو الأرضة. وأكملت من نسخة « ب » .

وليس على النسخة أي حواشٍ أو تعليقات أو مقابلات ، ويمتاز الناسخ بالضبط والدقة في النقل وقلة الأخطاء الإملائية والنحوية ، ويندر عنده التصحيف والتحريف وكذا السقط في الكلام ، كما أنه يمتاز بجودة التنظيم وروعة التنسيق في الكتابة.

كل هذه الأمور دفعتني إلى جعلها الأصل والاعتماد عليها في النقل ، مع أنه يوجد فيها سقط في ثلاثة مواضع ، وأكمل من نسخة « ب » وهذه المواضع كالتالي :

١ – السقط الأول ، من ورقة (٩/أ) إلى نهاية (١٩/أ) ، وقد أكمل من نسخة « ب » من (١٠/ب) إلى (٢٦/أ) وهو يقع بالنسبة للكتاب أي البحث من نهاية ص ٣٥ ، إلى نهاية ص ٩٢.

٢ – السقط الثاني ، وهو من ورقة (٣٩/ب) إلى نهاية (٤٧/أ) ، وقد أكمل من نسخة « ب » من (٥٠/أ) إلى أول (٦١/أ) ، وهو يمثل من البحث من منتصف صفحة ١٧٧ إلى نهاية صفحة ٢١٥.

٣ – السقط الثالث وهو الأخير ، و هو يمثل ورقة (١٤٨) ، وقد أكمل من « ب » من واقع ورقتي (١٨٦ ، ١٨٧) وهو يقع من البحث من بداية ص ٥٩٣ إلى منتصف ص ٥٩٦.

كما أنه حدث خطأ في الترقيم بالنسبة للنسخة وهو أنه ورد بعد الورقة (٥١) الورقة (٥٦) ، وقد سرنا علي نفس الترقيم دون تعديل له ونبهنا على ذلك في ص (٢٣٥) من البحث هامش (٣٧).

وتبدأ هذه النسخة بقوله بعد البسملة ... (قال محمد هو ابن مالك ...)

وتنتهي في منتصف باب النعت . ثم وجد قوله : (اللهم وفقنا لما تحبه ، الحمد لله وحده).

النسخة الثانية : (ب)

وهي نسخة مصورة لدى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وتحمل الرقم (٤٨١٤ف) « ضمن فهرس المخطوطات المصورة في النحو والصرف واللغة والعروض »

وهذه النسخة من أملاك مكتبة تشستربتي بإيرلندا ، وهي تمثل أيضا الجزء الأول من شرح الألفية ، حيث وجد على الغلاف : (كتاب شرح الألفية في النحو لابن مالك رحمه الله تعالى ...) ولم يذكر اسم المولف للشرح ، لذا اكتنفها الجهل ، وعلى الغلاف عدة تمليكات .

وهي تقع في (٢٩٤) ورقة ، وعدد سطورها (٢٥) سطراً ، وقد كتبت بخط نسخي واضح . وقد ورد في آخرها اسم الناسخ وهو محمد بن عمر بن عبد القاهر ، وتاريخ النسخ وهو : (وكان الفراغ من نسخه نهار الثلاثاء الثالث من شهر ربيع الأول من شهور سنة سبع وستين وسبعمائه (٧٦٧هـ).

وهي تبدأ بعد البسملة بكلام ابن مالك مباشرة ، وتنتهي بآخر باب الإضافة ، فهي أقل من نسخة (أ) بعشرة أبواب ، ويوجد عليها بعض التعليقات القليلة .

ومع أن هذه النسخة كتبت قبل وفاة مؤلف الكتاب بأربع سنوات إلا أني لم اعتمدها نسخة أصلية في تحقيق الكتاب وإنما جعلتها ثانوية ، وذلك يرجع إلى كون الناسخ رجلاً اتسم بالجهل وكثرة الأخطاء الإملائية المنتشرة في الكتاب والأكثر منها

الأخطاء النحوية ، والأشد من ذلك السقط المتكرر والكثير للكلمة والكلمات والجمل والسطور مما يجعل الكلام ركيكا وغير مستقيم ، وأيضا كثرة التصحيفات والتحريفات ، هذه الأسباب وغيرها جعلتني أستغنى عنها ولا أحتاج إليها إلا عند الضرورة القصوى في إكمال النقص أو السقط في النسخة (أ) التي اعتمدتها مع مابها من نقص لجودة عمل ناسخها ودقته في النقل.

* **منهجي في تحقيق الكتاب :**

بعد أن وفقني الله عز وجل للحصول على نسختين من كتاب (شرح ألفية ابن مالك لابن هانئ الغرناطي – ٧٧١هـ) وهما اللتان اعتمدتهما في إخراج هذا الكتاب ، حاولت جاهداً وحرصت كل الحرص أن يخرج الكتاب – بعد عون الله لي – كما وضعه ابن هانئ الغرناطي ملتزماً في ذلك الدقة والأمانة العلمية في النقل ، والتحقيق الجيد ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، ولتحقيق هذا الهدف راعيت الأسس التالية :

١ – نقلت النص من النسخة المعتمدة (أ) وفق القواعد الإملائية المتبعة في عصرنا الحاضر.

٢ – أكملت السقط الموجود في نسخة (أ) من نسخة (ب) ووضعته [بين معقوفين] وأشرت إليه.

٣ – قابلت بين النسختين لمعرفة الزيادات بينهما ، فإذا وجدت في نسخة (ب) زيادة مفيدة ألحقتها في مكانها من نسخة (أ) ووضعتها [بين معقوفين] وأشرت إليها.

٤ – الكلمات المطموسة من نسخة (أ) بسبب الرطوبة وغيرها أكملتها من نسخة (ب) ووضعتها [بين معقوفين] ولم أشر إلى ذلك .

٥ – أضفت بعض العناوين في باب المعرب والمبني ووضعت العنوان [بين

معقوفين].

٦ – لم أتدخل في النص إلا إذا دعت الحاجة والضرورة لذلك حفاظاً مني على سلامة النص ، وهذا العمل نادر مني جداً، ومع ذلك وضعت ما زدته [بين معقوفين] وأشرت إليه.

٧ – خرجت جميع الآيات القرآنية التي استشهد بها وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية ، وبالنسبة للقراءات القرآنية المتواتر منها والشاذ خرجتها ووثقتها من كتب القراءات المعتمدة في هذا العلم وكذا كتب الإعراب والتفسير المعتمدة.

٨ – خرجت الأحاديث والآثار التي أوردها مع كثرتها من كتب السنة المعتمدة في هذا العلم كالصحيحين ثم الموطأ، ثم كتب السنن ثم مسند الإمام أحمد بن حنبل مكتفياً بالمتقدم عن المتأخر حين أجد الحديث فيه، ولا أعني أني أخرج الحديث منها جميعا.

٩ – خرجت المسائل الفقهية والأصولية من الكتب المعتمدة في هذا العلم في كل مذهب فقهي بقدر استطاعتي وجهدي.

١٠ – خرجت ما أورده من الأقوال والحكم والأمثال من الكتب المعتمدة في هذا الميدان مع ذكر معنى المثل ومضربه.

١١ – خرجت كثيرا جداً من الشواهد الشعرية من الدواوين ومن المختارات الشعرية وكتب الشواهد والمراجع النحوية واللغوية وكتب الأمالي والأدب ، والتاريخ وغيرها مراعيا في ذلك كله التسلسل التاريخي.

١٢ – شرحت بعض الألفاظ الغريبة التي وردت في بعض الأبيات الشعرية من المعاجم اللغوية كالصحاح وأساس البلاغة ولسان العرب وغيرها.

١٣ – وثقت اللغات التي أوردها في الشرح من الكتب التي اهتمت بدراستها، قديما وحديثاً، ووضحت المراد منها والناطقين بها .

١٤ – وثقت القضايا الصرفية من كتبها المعتمدة وعرّفت ما يحتاج إلى تعريفه مع الإحالة للمسألة في المصادر المتقدمة والمعتمدة فيها.

١٥ – وثقت الكثير من المسائل البلاغية التي أوردها ابن هانئ في الشرح ، وذلك بالشرح والتوضيح بقدر ما فتح الله به عليَّ ، وأحلت القارئ على المصادر المعتمدة في هذا العلم حيث جمعت أكثر من ثلاثين مصدراً ومرجعا بلاغيّا.

١٦ – وثقت جميع المسائل التي أوردها في العروض والقافية بالشرح والتوضيح، ثم خرجتها من مصادرها المعتمدة وكذا المراجع.

١٧ – وثقت جميع الأحداث التاريخية وكذا السيرة النبوية العطرة التي أوردها في الكتاب من واقع المصادر المعتمدة في السيرة النبوية والأحداث التاريخية.

١٨ – خرجت أقوال النحاة وآراءهم من كتبهم التي اعتمدها إن وجدت ، وإلا فمن أمهات كتب النحو إلا ما ندر وتعسر.

١٩ – خرجت المسائل النحوية وأشرت إلى مواضعها في كتب الأمهات النحوية، كما خرجت مسائل الخلاف بين النحاة مع الإحالة إلى المصادر المعتمدة في علاج الخلاف بين النحاة.

٢٠ – لم أعرف بالأعلام المشهورين الذين ورد ذكرهم في الكتاب.

٢١ – قمت في تحقيقي للباب بعمل مسلسل يبدأ من الرقم (١) وينتهي التسلسل بانتهاء الباب، خلاف ما هو المتبع في كل ورقة من وضع مسلسل خاص بها،

وهكذا كل ورقة.

٢٢ - قمت بضبط النصوص القرآنية والأحاديث والآثار، والحكم والأمثال والأقوال ، ثم ضبط ما يحتاج إلى ضبطه (إشْكال ما يُشكِل).

وأما بالنسبة للأبيات الشعرية فقد ضبطت ما يحتاج لضبطه في البيت .

٢٣ - في نهاية البحث صنعت فهارس فنية مختلفة ، بلغت سبعة عشر فهرساً ، وهي فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها ، والأحاديث النبوية الشريفة والآثار ، والمسائل الفقهية والأصولية ، والأقوال والحكم والأمثال ، والشعر ، ولغات العرب « اللهجات » ، وفقه لغه « أصواتاً ومعنى » ، والمواد اللغوية ، والمسائل الصرفية ، والعروض والقافية ، والبلاغة ، والأحداث التاريخية والسيرة النبوية ، والكتب الواردة في النص ، والأعلام ، والمصادر والمراجع المعتمدة في البحث ، وفهرس قسم الدراسة، وأخيراً فهرس الموضوعات.

وفي الختام أسأل الله الحنان المنان ذا الجلال والإكرام أن أكون قد وفقت في هذا المنهج الذي يخدم الكتاب ويخرجه بالصورة الجيدة التي يرضاها أهل هذا العلم العظيم، وأن يجعل جهدي خالصاً لوجه الكريم وأن ينفعني به يوم لاينفع مال ولابنون، هو حسبي ونعم الوكيل.

نماذج من المخطوطتين

صورة الغلاف من نسخة «أ» من مكتبة جامعة برنستون بأمريكا

النصف الاول من شرح الفية ابن مالك
للشيخ الامام العالم الفاضل البارع المحقق
سرى الدين بن هانى تلميذ الشيخ الامام
العلامة اثير الدين ابي حيان رحمهما الله تعالى

فضه
٦١

الحمد لله الذى صدر بفاتح

الحمد لله على عبده الفقير اليه سبحانه
نعم الله على عبده الفقير اليه سبحانه
محمد الامين الشهير بابن الخراط
البشاري [illegible] وذلك فى عاشر
شهر [illegible] سنة ١١٣٢

[illegible]
[illegible]
[illegible]

عنوان الكتاب في نسخة ب ا

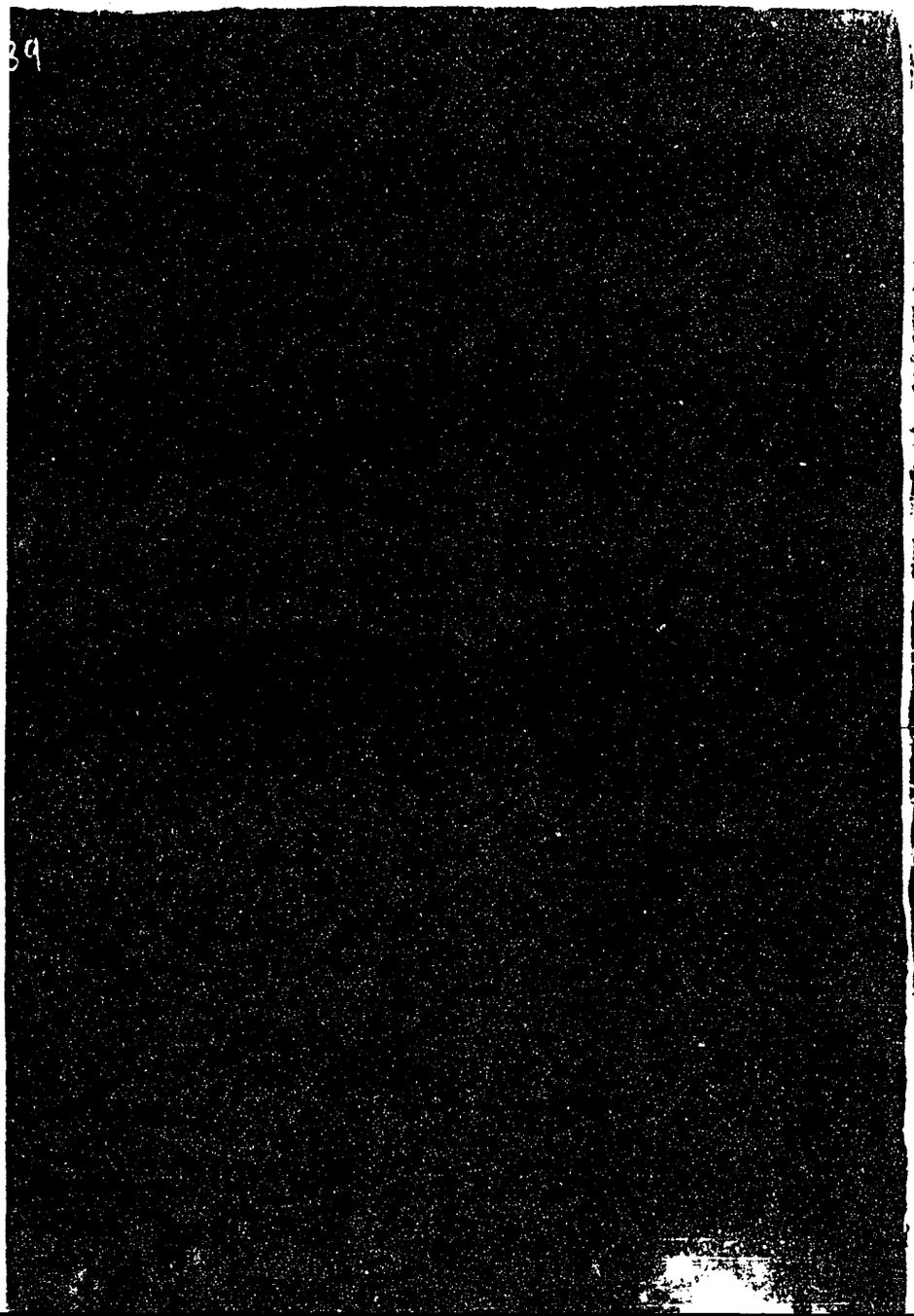

قال لكنا سنعيد اظهاره ولا يجوز حذفه ولا اضماره اما حذفه فلان احد مفعولي ظننت لا يجوز
حذفه وقد قدمنا مذهب المصنف واما اضماره فانه ايضا لا يجوز لانك ان اضمرته اما ان تجعله
من ان تضمره مفردا او مثنى او مجموعا فتقول اياه اواياها اواياهم فباطل اضماره مثنى ومجموعا
لانه يلزم ان يكون احد المفعولين مفردا والاخر مثنى او مجموعا وباطل ايضا ان يضمره مفردا
لانه ليس هنا لك ما يعود عليه الا اخوين لان الضمير طالب بالحدث فلا يعود الا على ما يقتضيه
اعني مقتضى الحدث ولا يجوز ذلك لان اخوين مثنى والضمير مفرد والمفرد لا يعود على
المثنى لان كل ضمير عاد على لفظ صح ان يوضع ذلك اللفظ موضعه وتحد الاثنان
ان لم يكن الكلام طالبا لاضمار فاذا اتضح حذفه لما قدمنا واضماره ايضا لما قدمنا
كان الاضمار لا يليق الا على احد هذه الثلاثة والثلاثة ممتنعة تعين الاظهار ولا
يصح ان يكون على حد قولك انما قاله اعني ان يكون اياه مرادا به المثل المتقدم من ان
المبتدا والخبر لا بد ان يتغايرا من نحو اللفظ وبعضه بلفظ الغيبة والمراد به الظاهر
خاف في المعايرة وجوز الكوفيون مع تجويزا الاظهار الحذف والاضمار قال
المصنف في كافيته والحذف والاضمار ليس بمتسع في المذهب الكوفي ما سمع والطمع
ومثل اظن ويظنانى اخا زيدا وعمرا اخوين قولك حسبني وحسبتها منطلقين الزيدان
منطلقا قاتلاه

المفعول المطلق

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل دائر من أن
تمثله او فعل او وصف تنصب وكونه اصلا لذين انتحب

المفعول المطلق هو المصدر ويسمى ايضا الحدث ويسمى ايضا الحدثان فاما تسميته مفعولا
مطلقا فلكونه لا يتقيد بشيء بخلاف باقي المفعولات فانها مقيدة وهو المفعولات التي تتقيد
اربعة مفعول به وقد تقدم الكلام عليه ومفعول من اجله وهو الذي يسمى مفعولا
له ويسمى ايضا ومفعول فيه وهو الظرف ويسمى ايضا ومفعول معه وهو الذي يأتي
منصوبا بعد الواو ويسمى ايضا وحلها مقيدة جائز والمصدر هو المفعول المطلق وهو
الذي لا يتقيد بشيء ويسمى مصدرا لانه يصدر عنه الفعل او يصدر هو عن مثيره ويسمى حدثا
لانه [illegible] ويسمى حدثانا لانه يحدث والمصدر والحدث والحدثان
[illegible] الذي هو آلة [illegible] من الفعلين

وقع

وقع لها ما عينه اللفظ بالمصدر فعول نابغة بني ذبيان يصف امرأة

لا وارد منها يحور لمصدر عنها ولا صدر يحور لمورد

وما وقع لها ما عينه اللفظ بالحدث قوله تزي لها على الوان جدائا تقرعينا وتزيل عاما
العاث والعيث هو الفساد والعيث والعاث وما وقع لها ما عينه اللفظ بالحدثان قوله

ان لها وان لي حدثانا تذكر منه سيرة ازمانا

وهو كما قال احد مدلولي الفعل لان الفعل يدل على زمان وعلى حدث والحدث هو احد مدلوليه
وهو المصدر كما من من قال ولا بد حد من قوله احد مدلولي الفعل اعني ان المصدر
مرجوع عن الفعل بالوجه المدلول فرجوعا عن الدليل يلزم المناقض لقوله بعد هذا او نائبا
لمذ بن انتحب لان الدال على الشيء مدلول مرجوعا عنه لا تزى ان الضرب مثلا يدل على ضارب
وهو مرجوع عنه بل هذا هو المعروف اعني ان الدال على الشيء يدل ومرجوعا عنه بخلاف السبب
ومن الدلالة بالمرجوع على الاصل قوله

بنيك بالبشر عن احسان مصطنع كالسيف دل على المأثور بالاثر

وقد رأيت لبعض المتكلمين على هذه الالفية الرامية الناقض بقوله عن المصدر احد مدلولي
الفعل وبقوله ولونه اصلا لذين انتحب وليس شيء ينتصب كما مثله اذا اطلت ضربي
ضربك الضرب الشديد وبالفعل اذا اطلت ضربت زيدا ضربا وبالوصف اذا اطلت ضاربي
ضربا ومن الاول قوله وابنك الابن المبر واجب عليك حتما اعتقده لا رب
ومن الثاني قوله مثلة مثلا وري مثل اودي به من غير ما محتمل
ومن الثالث قوله انت لعمري واصل وصل الايام تقطع حبا وزورى الحمام
ولا خلاف عند البصريين في كون الفعل مرجوعا عن المصدر والذين خالفوا في الصفات منهم من قال
انها مرجوع عن الفعل ومنهم من قال انها مرجوع عنه المصدر فساوى الفعل وقال في كافيته
مثله او فرعه ينتصب كسيري السير الحثيث يعب
وذهب الكوفيون الى ان الفعل هو المصدر والوصف هذا الناس من الاحتجاج [illegible]
من هذه الاقوال [illegible]
[illegible]
ومذهبنا [illegible] ما عليه دل [illegible]

من ابن المفعول المطلق ... نسخة (أ)

ورحا عند القتاح مكفله ومضغة باللوم مجلسه له أما ترى في الوغا ورطة له
تاريت استي العقر لا والفحله وما رأيت بثنا نفسه خر عله الطعان راح الحله
وهل علمت يا فتى التنفله ومرس المحار وساق الحله وعصر الصب وليد الكاهله
وكشة الاضبي وفع الاصله اني أتى المايه المؤبله ثم آتي مثلها مستقبله
وما اضع ما ينبغي ان افعله واطعن المايه السطلة على رشاش دهش مخله
اذا الطاس الطعن اوى للحله وصدق النيل اجار رحله افصدها ثم اخرها اعمله
واطعن الحدا ذات الرعله تردي بحر الطبيخ خله وهل علمت بيتنا الاوله
مشرية من عبر ما اراه له وهل علمت بيتا جهله معوشة اعراضهم ممطله
في هل ما آجن وسمله قامات في الاناء السمله قال بعض اهل اللسان والاعراب
لهما بين القصيدتين مطيرا في هذه الشواهد من ابيات اللسان والصواب الاصيد ملك
بن عوف النمري وهي اقدم بجاح الله يوم بكر اذا اضيع الصف يوما والدبر
ثم اخرأت وامر بعد زمر كأنت بل مهر النصر قد اطعن الجلا تعوي واسر
تهوق اجلها وحنا تنفخ وتقلب العامل منها سكر يا زيد يا بن مهر ابن نقر
قد نقد الصبر وقد طال الكرر قد علم السبق الطويلات الخمر اني في اثاها غير عسر
اذ حرج الحاص من تحت السرر وفي بيان الاستشهاد بما جرح عن العرب والاطراد
كلام المصنف ان تعديم التمييز لا تمنع لانه اهمله والاصل في الاعمال اذا لم يلبس
بتقدير يقتضي التضييق التوسعه وهل يشترط في التطير مساواة دل الاحجام
غير الدابة او تكفي الاغلب مسئله خلاف وقد ترجمنا ذلك في علم اللسان وجب
يلون هو المقصود

حرف الجر

الجر في اصل اللغة عباره عن النقل بتحليف وصل او عباره عن نقل الشيء مع مباشرته
ما استقل عليه من الارض او ما يباشرها مما استقر على الارض مباشره او غير مباشره
وسواء كان ذلك النقل بتحليف او غير تحليف وقد استشهد للاول بقول بعض العرب
وقد قال بعض من يعاني علم النحو الجر لفلسطين اي اذا نوى وقد بينا ان الجر
يقع بها وفلسطين ارض من الشام معروفه فان قلنا ان الجر يلزم عباره عن النقل
بتحليف فان معناه يلزم واصحابي مثل مررت بزيد ومحبت من عمرو وما اشبه ذلك

لي وقد ذلك من الاماكن التي وقع الخلاص منه اعني من الحجاج بالشعر ما عدها قول محمد
تاوي لي بيت لها كئيبا هموم ما سار بي حوالم ان
اذا ما ملت مدا حلين عني بني ريحانة بن علي ثاني وكان مقر منزلهن قلبي فقد اتقنه والهم اني
اليس الله يعلم ان قلبي بحبل ايها الدرق اليماني واهوي ان ارد اليك طرفي على عدواي من شغل ثاني
وما هي ما ازودت وفا بما حاست بحاوبان بحاو ستالعن اعجي على غضبين من عرف وبان
وكان البان ان بانت سليمى وفي العرفاء عرفان اليس الليل يجمع ام عمرو واياما فداك ما تدان
نعم واري الحمام اراه وبعلوها الهوادي علاني فما بين العرف عرفع بقين من المحرم اوثمان
فيا اخوي من لعيش غرير اقلا اللوم ان استعاني اذا جاوزن ما سعفات نحر واوديه اليمامة فالعثان
وقولا حدراجي رهنا بحاذر وقع مصقول عاني بحاذر صوله الحجاج خلفا وما الحجاج خلدا لحاني
الى يوم اذا سمع ابن ذي يكي نشانهم وفي العرفاء فان اهلك فرتني سلى بحاجب حصين الشان
ولم ال قد قضيت حقوق قومي ولاحى المهند والسنان فعلى ان اشعر
اعجبه وعلى سئيلة لشكره وذكر ذلك بين يدي بعضهم فقال هما من وساوس الحجاج
واشد لكنها خطرات من وساوسه يعطي ويمنع لا بخلا ولا كرما وقد سمل ان
سبب خلاصه منه غير الشعر وان الحجاج اتى بأسد في قفص حديد فاحضر بين يديه
فاتفق ان الاسد افلت من القفص فقر عن الحجاج اكثر من ان معه او جميعهم فقال له
محمد روكان قد احضره للقتل وكان محمد رلصا فطرده الحجاج فقال عند اطلاق الاسد
وفر ارمن وزعنه من اعوانه ارايت ان قتلته اتخلى سبيلي فقال الحجاج نعم فهض محمد الى
الاسد فقتله فولى له الحجاج ما وعده وخلى سبيله هذا حلى لنا شنجا اثر الدين
ابو حيان وفي قصيدته التي انشد نا شواهد كثيره لعلما العربيه من اهل النحو واللسان
حتى قال بعضهم انه لا يخلو بيت منها عن استشهاد قال ومثلها في كثرة الشواهد
للطائيين ويريد هنا اهل اللغه وقيل ايضا انه لا يخلو بيت منها عن استشهاد وقول
صحر بن عمير تهزأ مني اخت الطسيله قالت اراه مبلطا لا شئ له
وهزيت مرد ال ام مؤله قالت اراه دقيقا مدثيله مالك لا حبيت تبرح الوله
مردودة او قائدا او مثكله الستالم حصرا الا عزله وقبل ادخر على الفلا فضله
وقبلها عام ارتبغنا الحمله مثل الاتان بصفا جندله ابقى الزمان مثل نابا نهبله

منها باب التمييز وسيأتي هو في الجر ... منه لنسخة (١)

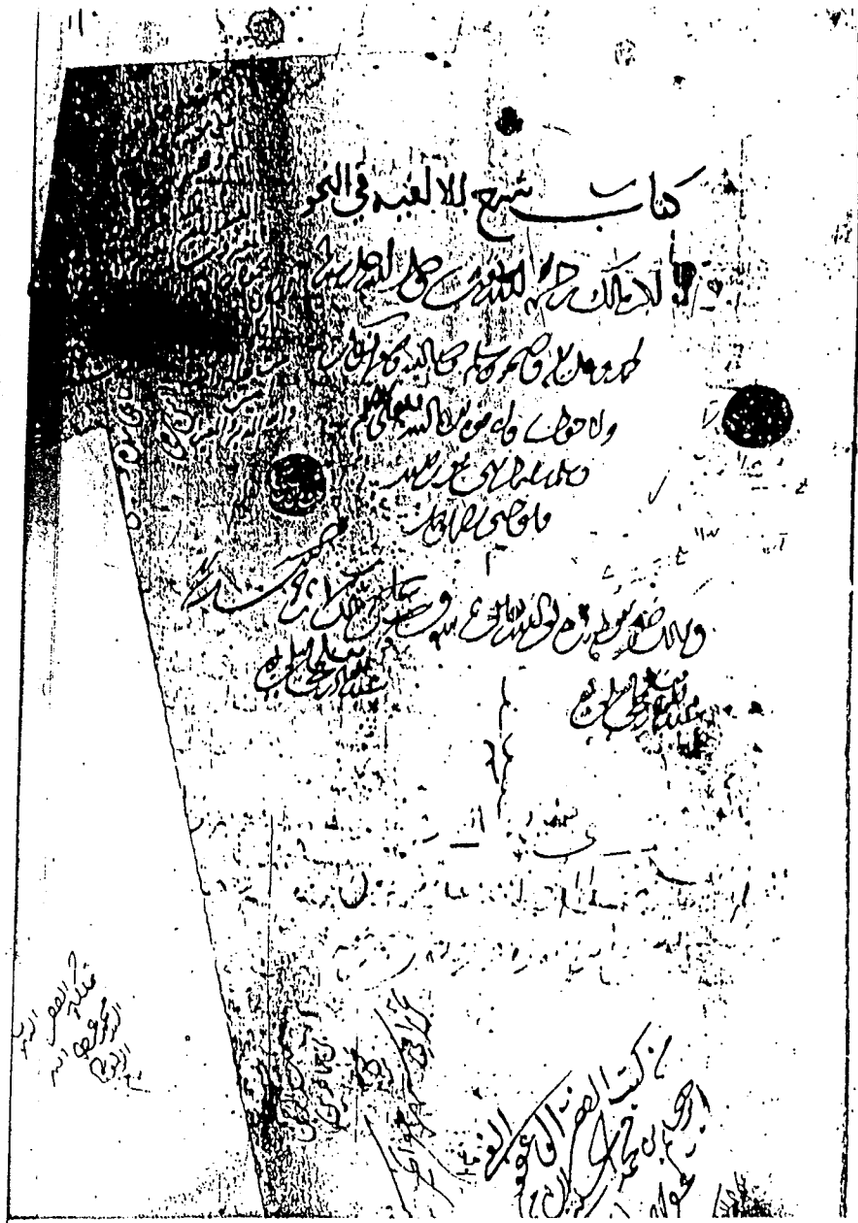

صورة الغلاف في نسخة «ب» من مكتبة تشستر بتي بإيرلندا

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأتم بالخير

قال أحمد بن الله خير مالك

قوله قال ان كان قد وضعه بعد القول فلا اشكال بانه اد
ذلك ما من لفظا ومعنى وان كان لم يضعه بعد القول فلفظه
محال لمعناه ويكون من باب وضع الماضي موضع المضارع وكان
الاصل يقول ثم وضع مكانه قال وقد قال ابو علي في قوله
قال وكنت رجلا فطينا ، هذا العمر الله استدلالا ان المعنى
يقول لكان الاشارة فانها مقتضيه للحضور والمضي ينافي ذلك
قال والمضارع في مثل هذا هو المعدوف كما في قوله يقول
وصلك وجهها بيمينها . اجعل هذا بالرجا المتقاعس وكما
في قوله يقول وقد جردتها من ثيابها كأمت ملحوك المدامع الطما
وكما في قوله يقلن اعي قلت ان وردنا اكون واني من بعير لابعر
وكما في قوله وقد طلبنا الوصل منها ناحرما المثلي من وصالك
واشار ذلك كثيرا بوضع المضارع موضع الماضي ومن ذلك قوله
لحتاني عبد العيس طعنة ثاير لها تقد لولا الشعاع اشاحها ثم
قال يهون علي ان ترز جراحها عيون الاواني احدقت
بلاليها وكما قال اذا صاح أبرد بالبذاني جعلتا حفيظ
لمنه حياذا ثم قال نفمح بالعبير لها جاحا احم كأنما ظل المراذا
وكما قال وينبذ لبانا لا لوم فيها تحب بكارا سومه القداب
بهز الجيش حولك جانبيه كما نفضت حاجبها العقاب
واشال ذلك كثير قال وقد وقع الماضي موضع المضارع
بالمراد في قولك ان قام زيد قام عمرو والمضارع موضع الماضي
لزوما في مثل قولك لم يقم زيد لانه صعه عديه الاول وامس في الثاني
ومحمد مقول من صفه وقد وقع صفة لقول رضير الدريبة اض
بياء عامة تمار النابي في السبخ يحمد في قصيدته التي اولها

عفيت ديارا بالبقيع فمحمد دوارس فدافون من ارام معبد
واخرها تزود الى يوم الممات فانه وان كرهته النفس اخر موعد
وصوابه عن لفظ محمد عباره عن الذي تحمد كثيرا ووقع لابي زكريا ان
معط انه لو جعل قال في القتيه ثم الذي في الناس منه بفرد
مرتجل مثاله محمد ولا يوافق عليه وقد قيل في الاعتذار عنه انه يمثل
للمفرد المرتجل وقيل ازمذهبه في النقل اشتراطا ان يكون المنقول
عنه كثيرا في الاستعمال ثم ينقل عنه قال وهذا اللفظ ليس كذلك
وانما سمع في بيت رضير الذي قدمناه وهذا اعتذار لهذا الاسم وصون
له من ان يقع كثير التداول بين الناس قال بن الشاهد . ولهذا
المعنى لم يقع في الخاطب بين الناس اذا اداب مراد به غير النبي صلى الله
عليه وسلم الا ممنوح الاول مع الثاني والثالث قال وانما
الله ذلك في المغرب ويزيدون ضم الحاء مع الميم وهذا اعظام لهذا الاسم
لكونه اسما للنبي صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم وقيل في الاعتذار
عنه ان معنى ان مثاله مبتدأ والخبر محذوف التقدير كثيرا وما اشبه
ذلك وقيل منادا محذوف حرف النداء ومحمد الاسم والصفة قال ابن
الشاهد وهذا في اني درجة البعد وذكروجوها البعد لنبي هذا موضع
ذكرها ومالك منقول ايضا من اسم فاعل ملك ولم ينقل دخول
الالف واللام عليه لالتباس و قد وقع لبعض المولدين . رأت الملك
ابن ابي يزيد وفي عينه ما ينبي بعديه كأنه كره العتل او الاشياع
والعضد حذف كاس المحرك من مثاله و قد اختلف اهل الرحا في
المزدوج او المنفرد فعلى الاول يكون قد عصب اي سكن ثم حذف
وعلى الثاني يكون قد حذف متحركا والصحيح ان دخول الالف واللام
لا يلتبس الصفه موقوف على السماع لا يقاس منه الا ما قاله العرب وزيد
قال ابو الفتح وزنه فعل وقع فلح ظاهر اللفظ وورد كلهم به
على اذاب وفعل اذا كان صحيح العين لم يجمع على افعال قياسا بخلاف

أول ورقة من نسخة دار الـ

لم نسمع عنهم اما على الوجه الذي قدمنا وما جاء فيه علم الاسماط والسمط
قولهم استولوا عليهم بالجذب حتى ابدلوا الواو تاء وان كان معنى السمط موجودا في
الوجهين هذا كلام الشامل وما حاصله ان عمله اعمال عسى قوله اي هو مثل
على احد الاعمال جزم به الحماني وقول لعل مرد ذلك قراءة سعيد بن جبير وان الذين
تدعون من دون الله عباد امثالكم وقد حمل على ان مخففة من الثقيلة فلا عمل
بها على هذا استشهاد وتكون في المعنى كالقراءة الاخرى ان كل نفس لما عليها
لكاد وعسى لكن لك اوفر عيني ما تزورني اكرمك كما
وكونه بدون ان بعد عسى ما تزورني اكرمك كما
تسميه هذا الباب بالمقاربة هو من باب التغليب لبعض الوارد فيه وهو كان وما دام
معنا فاما وما عنى وما دام معنا فانما ينفع للمزج واما جعل وما في معنا فانما
للشروع وقد كلف بعضهم رجوع عسى الى المقاربة فقال عنى لما قاربه الشيء جاء
وكاد لمقاربته حصول الورود باعد لوحظ فيه معنى المقاربة لم يدخل ان لان ان
موضوعه للتراخي والاستقبال ولذلك اذا قصدوا المقاربة في عسى وليس من سالم
تجريد الخبر حذفوا ان في قوله يا ابنا علك او عساكا وليزم الحذف لفصل
المقاربة كانهم كرهوا الاتيان بما يفيد المقاربة وهو ان والتجريد للعمل منها اعني
من ان بخلاف الحذف في مثل قوله واذا ما سمعت من حوارين نعب قربت
او قبل كاد فاعلى بعير علم شك بائي يا بائي ابي اعد لي عاد او يدخل بعضهم
ام الباب كاد تقضاء لمعنى الحمل واعنا فانها للشبيه خبر على المحقق لكان الخبر
وحمل الاصحاب على الزيادة او على التشبيه لعنى كما سيأتي قريبا ان شاء الله تعالى عليان
عسى فان العرب بانفسها خبر على الصحيح لاساءة زيدان يعدل دون زيد على
وانما يعمل عسى معنى رجا او ما اشبه ذلك مما يقتضيه المعنى بناسب ولذلك
لكنها ام الباب قدمها المصنف فقال لكاد وعسى وبدء وقوع خبر المقارب لمذهب
العلبين اعني كان وعنى خبر ومن النادر قوله اكثرت في اللوم عاتما دانيا
لا لمعنى ان عشيت سانيا وقوله عسى الغوير ابوسا وهو اندر من الاول
لان اسم العامل قريب من العامل لاتفاقهما في الحركات والسكنات وعدد الحروف

ومن النادر قوله فانب الي فهم وكم ابيا ولم يسمع فانب وقوله وكاد عمرو سيفه يريد بن من عيران جل بالبين ومن هذا جعل
اخطاب لعلابن لبان قوله كاد سيوفه من غير سل تعدا لي وقاهم ابطالا
تكاد فيه من غير راي تمكن في قلوبهم البطالة وردعلى بن يعمر ان قول ابن الاعلا
مشكل لكل بابا العلاد معنى البيت الثاني من قوله ولم يمثل الباب ايضا
مشكل لانه ملاف للاول في المعنى الخامس بخلاف مالو خالفه في المعنى العامل بتفصيل
في ذلك ويفرد جميع ذلك في علم الساك وحيث يكون هو المقصود وانما الكثير وقوعه
مضارعا كما قال وكونه بدون ان بعد عسى قليل جا كما قال سوف منه قوله واظنه هذبه
بن مشوم شعتوا الكعب الذي اسبت فيه يكون وراه فرج قريب فما بت
خائف وليك غاب وبا في اهله الرجل الغريب وقوله عنى الله بني
عن بلاد بن قادر بعمهم جوب الربا ستكون وقوله عساك بلقاك ماجدا
كريما وحلل الذي عين بانا حميما الخ الاصل انشد بعض اهل الساك على العلبين
صحة المسئل قال كان الاصل ان تقول كريما حميما ماجدا ابا وتطن تقول
الاخر ان الذي بقوا عاما جهاجين كان وانصارا طابوا نعوسا وكلا اراك
الاصل طابوا اذارا وكانا نعوسا لان التركيب الذي استعمالها في النفي جا في قوله
بارك وتعالى فلا تزكوا انفسكم هو اعلم من اتقى والطلب الامر كما في قوله
الشاعر الناس ينهون كل معترك والمنون معاند الحزرة وكان الحذف في جميع
هذا كراهية الالباس بمعنى الماضي لان المقصود التعجل باعتبار الحال ولا اذكر
شيا منه جا في الكلام بخلاف التجريد كما فانه قد جا في الكلام والكثير في عسى
اصحاب المعاني بان كما في قوله بارك وتعالى وعسى ان يكون قريبا وامر من
عسى وكما في قوله بارك وتعالى قل عسى ان يكون ردف لكم وقوله تعالى
وكما في قوله بارك وتعالى هل عسيتم ان كتب عليكم القتال الا تقاتلوا وكما يعبر
اهل الساك ان ما اصحبه عسى دون كاد وقوع الشرط معترضا بين اسمها وخبرها
واستشهدوا لاحد الامرين واما كاد فانما بالعكس من عسى اعني ان الكثير فيها عدم
اصحاب الخبر ان كما في قوله بارك وتعالى كادوا يكونون عليه لبدا وكما في قوله

الظرف وغيرهن ممن وقع غير قوله

وصدري لاسيما اثناء آل فهري ... ويروى بل والهوى

على الجمع ويقع بعدها الظرف كما في قوله

صاح الك منهما ولا سيما يوم بدارة جلجل ... ويروى بل

اليوم ومنعه وحين قيل انما يكون الفصل اذا وقع للمضاف ومحل

واحد مما تقدم في استثنوا والا فلا اذ هو كله محل فانه لا يلزم

من اعراب الجملة انه لا بد ان يكون لها محل واحد وهذا وقع لكن لا

في كل ما كان متعددا وقال الشيخ رحمه الله تعالى

الحال وصف فضلة منتصب مفهم في جواب كيف

وكونه مستقلا مستفادا من تعلت لكن ليس من احكامها

المذكورة فوقت فيقال الحال حسن وفعال حسنة ومن الاول

قوله لعقد لها حال القوم بعد تغيرهم على حسن والحسب يوزن

بالجذب ومن الثاني قوله وحالي غير حالك كنت بوما

عليها وهي صبورا عتراك ... واختلف في كون نائب فضلة او عمدة

فقيل هي فضلة مطلقا وقيل بالفرق بما يكون نائبا عن قد وحالات

من عمد او لا فانها حالة من عمد وهي عمدة لانها مبينة لهيئة

حال التي من تحته فيقتضي ان يكون حكمها حكم ما وقعت له

وايضا فانها صفة في المعنى والصحيح في الصفة ان حكمها حكم الموصوف

في العمدية والفضلية والصحيح انها فضلة مطلقا لانها قد صرحت

الى حكم الظرف فيه بتقدير في وقد قال ابو علي ان طي شيا

لانه يقع حالا كثيرا فاذا كان قد اجري طي مجرى الظرف لكونه

نقيض عبر ذي شك الذي من شانه ان يقع حالا من باب اللام

ان تكون الحال جارية مجرى الظرف وايضا فان الكلام يتم

بدونها وما تم الكلام بدونه كان فضلة اصل ذلك الحروف لان

الكلام

تمام الكلام ما يقوم به التركيب لا تمام قصد المتكلم فانه ممنوع

اذ قصد كلام لم يتم يفقه الا استفاء جميع ما قصد وكان

السبب في ذلك الكون ذلك التركيب ... قوله وحيث اذ ضمنت

الحال المستوفية لما ذكر معنى تقدم على الجملة ودخلها احيانا

والاشتقاق والاستقلال في الحال تقدم ان شاء الله تعالى

وليست مستقله وعليه جاء زيد ادع العشر وحده المشعر او ما

كلامهم خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها فطول حال

اشبه ذلك وهذا هو الاكثر في كلام النحويين المتقدمين ومن

وقوع الحال جامدة غير مشتقة قولهم هذا خاتمك حديدا وثوبك

خزا وما اشبه ذلك وكثير الجامد لا يكون حالا سيأتي قريبا

ان شاء الله تعالى حيث تعرض لذلك المصنف وقال بعضهم

لا بد من تقدير الاستقاق والاستقلال حتى كان ظاهرا ان

ذلك وان كان غير ظاهر فلا بد من تقديره عند قصد الحال

لان المعنى والحد يحيلان ذلك وحرف لبعضهم من الاستقلال

والاستقاق فقال الاستقاق لا نعم لا يوجد في جامد محدث

وهو لازم الحال فلا بد من الاستقاق في الحال الا ان الصفة

في المعنى وقد تكون الصفة جامدة اذا نظر الصفة دائبة

فانها لا تنفك الموصوف لا يمكن انفكاكها عنه وكذلك لم

يلزم ان يأتي بنعت المفعول اذا كان المنعوت به منصبا بها قال

ابن الناظم وشاهد لات ذكرها وحذفها قوله

موذنة بها ونار ... في قول علي رضي الله عنه

انا الذي سمتني امي حيدره ... كليث غابات كريه المنظره اضرب

بالسيف رقاب الكفره ... ان كريه المنظر ليس موجودا في

صورة صدر بداية باب الحال من نسخة «ب»

مستوفيا الشرط هذا كله نضه ولتطبع ذلك وتمرن في علم البيان

وحيث يكون هو المحذوف قاله واما قوله ثم احواعيق المنك لعنون

الارض هذا باب الارز فيحتمل التخلف ويحتمل ان يكون الخ الخ

الاحب من الارز منه البيم في البهو من والمشيد وهو احد الوجهين بها

قوله تبارك وتعالى حيث لفت اعناقهم فاسحبوها ستدرين ويحتمل العموم

الشتر يتمتع بها الاستشهاد بلد وهو ما استشهد في ويجب الله عنه في كل

يوم الجمعة منزل الليل مستحبا وقد تقدم التنبيه على ذلك وقال ايضا

به ايضا للعموم في الرواح او للتخلف قول بن هرمة اغدا من جاد را

فراحا ولم ينظر بحاجته سباحا فان المعنى على الحذف الحاجته لبلا

واما انزحاجته مقتضين مهله فضا بحق لبلة واذا كان لذلك الم

في راح ما قلنا من العموم او تخلف الشرط وابن هرمة كالمرزوق

وحين يرد ذكر الرمة يصح الاستشهاد بكلامه قال ب رحمه الله

هذا الجزء في الجزء بين من اني حتى خلا حاشا اعدا اني عن علي

سد منذ رتبة اللام في واو وتا واداف را الباء ولعل ومتى

هما اسم فعل ومعنا مخذا وتناول واختار بعض هذا لبيان لتشبيه

مخذ وادعى انه المراد دون ساول لان الماضي لا يكون الا بالمد

والاخذ يكون بالمد وبغيره فما قال ذلك مثل قول الخضري وقد

العنزلي فما ديه فقال ساولك لغة هذيل وعليه ما قاله بعض شراح

الملخان وهو ضرب من الالغاز واسمه الحاسر به الاعاجم وهو باب من

ابواب الملاعبة تجلى الكلام والاعلال بالاتيان به وهو مما احدثه الولدان

اتفاقا فانقلاب ذلك ابن لشاهد بخلافه الالغاز فانه قد وقع للعرب قال

ومنه عوذ على عوذ لاقوام اوك لوث بالترك ويجي بالدل

لغة بني الطريق والحاف بي هاك حرف خطاب على حذفها في الاعراب

وتختلف باختلاف المخاطب فتقول هاك وهاكما وهاكم وهاكن وتجرد بكاف

مع الهمز الا قضار على ما يدل على الجمع من غير خطاب فتقول هاؤم هذا

وعلى ذلك قوله تبارك وتعالى هاؤم اقرؤا كتابيه والاكثر اذا ذاك

خذ بك البيم وقد تسكن هذا كلام ابن عقيل وقال غيره ان الاصل

أم لخفف فحذف احد المضاعفين على حد التخفيف في قول

الشاعر شطرت نسدا والبيما كل بهما على من الغيب استهلا

مواطره وهو احد الوجهين في ان عسى ان يكون الاصل كما

اوانكم وقع التخفيف بحذف فاء احد المضاعفين والسين منه

ابوان فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فابدلت

الواو ياء وادغمت الياء في الياء والمشهور من مذهب الخليل ان

حرف لين والا لم يحذف من ابن لشاهد احتيار هذا القول

اعني انه يكون مما وقع فيه التضعيف في لم يحذف احد المضاعفين

فانه جاء في باب الابدال وهو الذي يسمى باب المتابع مما وقع

فيه التابع بين لانه عوامل فعلة من باب اتابك فلم اسمه ربه حبب

جاب وعيد باعلى القسر شديد فانه لا بد ان يكون ثلاثة عوامل

الا اذا جعل الاصل امد وا ضافه الحروف الى الجزء فلا بد ان تكون

اضافته ملابسة فيكون في قوله تبارك وتعالى ثم يوم يروبها اي

لم يلبثوا الا عشية او ضحاها فاضافه اليها لملابسة على حد

الملابسة ومنه قوله تبارك وتعالى وهمت كل امة برسولهم

ليأخذوه اي بالرسول الذي ينتمي اليهم وعلى ذلك حمل

ابو علي قول الشاعر فما كان قيس هلكه هلك واحد

رأى ان يرد رسولها قال ولا يصح ان يكون على ظاهره

لانه قد وصفها بانها هاجرت فتعين ان يكون الرسول منه

البهم واما قوله تبارك وتعالى كذلك زينا لكل امة عملهم فان

ابا علي حمله على هذا وجعل الاضافة اضافة ملابسة قال اي العمل

الذي وجب عليهم ان يعملوه لا ما يعملونه وهذا على قاعدته في الاعتزال

لانه هذا التأويل انما هو فرار من الله تبارك وتعالى بفضل ومذهب اهل

آخر باب التمييز وفي آخره حروف الجر منه نسخة «ب»

فيذا شاد وان كان الذي من حيث هو لا يعد احسنا لاقتضاء الخطاب
الذي جيء بالكلام لاجله ولذلك سهل الفصل به بين الصلة والموصول
كان قوله سقى وادعا عهد بني لا يحونني، لكن مثل من يا ذيب يصطحبان
واسهل منه قوله الا طرقا واني الذي يا سعد يوشك بينهما، وبوشك
بانواب الدارم والحمى لكون الموصول مخاطبا بخلافه في الاول اعني
في قوله لكن مثل من يا ذيب يصطحبان، واشد من هذا الفصل
بالجملة واشد بان الشاهد، سليل وقد فسر الجميع ابو ابي، بالياحن نابا
من تميم بن مر، السنع في الاسنان بالتاء للقاوم يريد بالقاوم ان
يكون السن ما لا الا فاضلة قال وذلك معيب فيه لان تميما انما هي
بن مر قال امرؤ القيس، تميم بن مر، واسياعها، وكندة حولي
جميعا ستبر قال ومن كلام معاوية رضي الله عنه يخاطب بعض
معاوية لجمهور من الشاميين، فانت من اهل العباب الحمر تميم بن مر بخلافها
يريد بخلاف الناب في قوله حاربه من فيهم بن ثعلبة كانها حلقه
سيف مذهبه، كريم اخوالها واد السبيه فانك لما لا تعين فيكون اصله
والسبب كما قاله بعضهم لاحتمال ان يكون جمع ناشب لكسبه الكنه قد
قد يقال ان الجملة الفاصلة حالية والحال تشبيه بالطرف لتعدد ربط
فيها فان كانت الجملة اخبارية فانه يكون للفصل بينهما بها في ابهار رحاب
السدود ولا اذكر الان عليه شاهدا ... ...

... تجز الجزء الاول بحول الله وقوته ويليه الجزء الثاني ان شاء الله
... تعالى عاجل العقبى الي عفو الله تعالى الراجي المعترف من الله بغاية
... يوم الخلاص ... محمد بن عمر عبد القاهر بن رمضان ...
وكان الفراغ من نسخه نهار الثلثا الثالث من شهر ربيع الاول من
شهور سنه سبع وستين وسبع مايه ... والحمد لله اولا واخرا
ظاهرا وباطنا ... وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

آخر ورقة من الجزء الاول من نسخة «ب»

القسم الثاني

النص المحقق

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى – مكة المكرمة
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا – فرع اللغويات

شرح ألفية ابن مالك

للشيخ الإمام العالم الفاضل البارع المحقق

سري الدين إسماعيل بن محمد بن محمد بن علي بن هانئ
اللخمي الغرناطي الأندلسي المالكي «٧٧١هـ»

رسالة مقدمة لنيل درجة « الدكتوراه »
في اللغة العربية وآدابها تخصص النحو والصرف

تحقيق ودراسة
أحمد بن محمد بن أحمد بن محجوب ذيبان القرشي

إشراف
الأستاذ الدكتور / سليمان بن إبراهيم العايد
رئيس قسم الدراسات العليا بكلية اللغة العربية

الجزء الأول

العام الجامعي
١٤١٤هـ / ١٩٩٤م

[بِسْمِ اللَّهِ] الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ وَتَمِّم بِخَيْرٍ ، إِنَّكَ على كُلِّ شَيءٍ قَدِير .

[قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ] ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ

[قولُه : « قَالَ » إنْ كَانَ وضعه] بعْد القولِ فَلا إشْكالَ بأنّه إذْ ذَاكَ ماضٍ لفظًا ومعنى ، وإنْ [كَانَ][1] لم يضعه [بعد القول فإنَّ لفظه] مخالفٌ لمعناه ، ويكون من باب وَضْعِ الماضي مَوضِعَ المضَارعِ ، وكان الأصل [« يَقُولُ » ثم وَضَعَ مكانه « قَالَ »][2]

وقد قال أبوعليّ في قوله :

قَالَتْ – وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِينَا – : [هَذَا – لَعَمْرُو اللَّهِ – إِسْرَائِينَا][3]

إِنَّ المعنى « تَقُولُ » لمكان الإشارة فإنّها مقتضيةٌ للحضورِ ، والمضيُّ يُنافي [ذلك ، قال : والمضارع] في مثل هذا هو المعروف ، كما في قوله :

تَقُولُ – وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا – : [أَبَعْلِيَ هَذَا بِالرَّحَى المُتَقَاعِسُ][4]

وَكَمَا في قَولِهِ :

---

١ – تكملة من (ب) .

٢ – هذا الأسلوبُ يُسمّيه البلاغيون الالتفات ، وهو أنواعٌ ، وهنا عبَّر ابن مالك بالماضي عن المستقبل تنبيهًا على تحقق وقوعه ، وقد تعرض له الشارح فيما بعد في ص ٣٠٠ .

ينظر : المثل السائر : ١٨١/٢ ، والإيضاح للقزويني : ١٦٤ ، والمنزع البديع ٤٤٢ .

٣ – البيتان نسبا لأعرابي أدخل قردًا لسوق الحيرة ، فقالت امرأة : مُسِخَ ، فأنشد الأبيات ، ومنها البيتان ، وقيل : صاد ضبًا وأتى به أهله ، فقالت امرأته : « هَذَا لَعَمْرو اللّهِ إِسْرَائِينَا » ويُروى : « هَذَا وَرَبِّ البَيْتِ ... » .

وهما في الأمالي ٥٠/٢ ، وإيضاح الشعر ١٦٩ ، وشرح التسهيل ٩٥/٢ ، وشفاء العليل ٤٠٤/١ ، والتصريح ٢٦٤/١ ، والهمع ١٥٧/١ ، والأشموني ٣٧/٢ .

٤ – هو لأبي مُحَلِّم نُعيم بن الحارث السعدي ، أو هذلول بن كعب العنبري .

والمتقاعس : الذي يخرج صدره ويدخل ظهره عند الطّحْنِ بِالرَّحَى .

وهو في الكامل ٣٥/١، ٣٩ ، والخصائص ٢٤٥/١ ، والمنصف ١٣٠/١ ، وحماسة أبي تمام بشرح المرزوقي ٦٩٦/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٧/١ ، وشفاء العليل ٢٥٣/١ . وقد ذكر المبرد قصة هذا البيت في الكامل ٣٥/١ .

تَقُولُ وَقَدْ جَرَّدْتُهَا مِنْ ثِيَابِهَا : كَمَا [رُمْتَ] مَكْحُولَ المَدَامِعِ أَلْمَعَا [٦]

[وكما في قوله :

يَقُلْنَ : أَأَعْمَى ؟ قُلْتُ : إِنَّ] وَرُبَّمَا أَكُونُ ، وإِنِّي مِنْ بَصِيرٍ لَأَبْصَرُ [٧]

وكما في قوله :

[تَقُولُ[٨]] - « وَقَدْ طَلَبْتُ » الوَصْلَ مِنْهَا - : تَأَخَّرَ مَا لمثْلِي مِنْ وِصَالِ [٩]

وأمثالُ ذلك كَثِيرٌ .

[كما يُوضَعُ المضارِعُ] موْضِعَ الماضِي ، ومِنْ ذلك قولُه :

طَعَنْتُ ابْنَ عَبْدِالقَيْسِ طَعْنَةَ ثَائِرٍ [لَهَا نَفَذٌ لَوْلَا] الشُّعَاعُ أَضَاءَ هَا [١٠]

ثُمّ قَالَ :

يَهُونُ عَلَيَّ أَنْ تَرُدَّ جِرَاحُهَا عُيُونَ الأَوَاسِي ؛ إِذْ حَمِدْتُ بَلَاءَ هَا

[وَكَما قَالَ :]

إِذَا صَاحَ ابْنُ دَأْيَةَ بِالتَّدَانِي جَعَلْنَا خِطْرَ لِمَّتِهِ جِسَادَا [١١]

ثُمّ قَالَ :

نُضَمِّخُ بِالعَبِيرِ لَهُ جَنَاحًا أَحَمَّ كَأَنَّمَا طُلِي المِدَادَا

وَكَمَا قَالَ :

فَبِّتَ لَيَالِيًا لَا نَوْمَ فِيهَا تَخُبُّ بِكَ المُسَوَّمَةُ العِرَابُ

---

٥ - في « أ » [رعت] .

٦ - البيت لم أقف عليه .

٧ - لحسان بن ثابت وليس في ديوانه .

وهو في البيان والتبيين ٢/٢٨٠ ، وشرح التسهيل ٢/٣٣ ، مع اختلاف في بعض ألفاظه .

٨ - تكملة مني يقتضيها السياق .

٩ - البيت لم أقف عليه .

١٠ - لقيس بن الخطيم في ديوانه ٤٦، ٤٨ .

والأول في الصحاح (شَعَعَ) ٣/١٢٣٧ ، واللسان ٨/١٨١ .

١١ - للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٢١٣ .

يَهُزُّ الجَيشُ حولكَ جَانبيْهِ كَمَا نَفَضَتْ جَنَاحَيْهَا العُقَابُ[12]

وَأَمثالُ ذلك كثيرٌ .

وَقَدْ وَقَعَ الماضي موقعَ المضارعِ باطرادٍ في قولك : « إِنْ قَامَ زيدٌ قَامَ عَمْرٌو » ، والمُضَارعُ موضعَ [الماضي] لزومًا في مثل قولك : « لَمْ يَقُمْ » بدلالة صحة « غَدٍ » في الأول ، و« أَمْسِ » في الثاني .

و « مُحَمَّدُ » منْقُولٌ [من صِفةٍ] ، وقد وقع صفةً في قول زُهيرٍ :

أَلَيْسَ بِفيّاضٍ يَدَاهُ غَمَامَةٌ ثِمَالِ اليَتَامَىٰ فِي السِّنينِ مُحَمَّدِ؟[13]

[مِنْ] قَصِيدتِهِ التي أَولُها :

غَشِيتُ دِيَارًا بِالبَقِيعِ فَثَهْمَدِ دَوَارِسَ قَدْ أَقْوينَ مِنْ أُمِّ مَعْبَدِ

وآخرها :

تَزَوَّدْ إِلى يَومِ المَماتِ فَإِنّه وَإِنْ كَرِهَتْهُ النَّفْسُ آخِرُ مَوْعِدِ

وهو-أعني لفظ « محمّد»-عبارة عن الذي يحمد كثيرًا .

ووقع لأبي زكريا بن معطٍ أنّه مرتجلٌ ، قال في [« ألفيته »] :

ثُمّ الّذِي فِي النَّاسِ مِنْهُ مُفْرَدٌ مُرْتَجَلٌ ، مِثَالُهُ : مُحَمَّدُ[14]

ولا يُوافقُ عليه .

وقد [قيل] في الاعتذار عنه : إنه تمثيل للمفرد لا للمرتجل .

وقيل : إنّ مذهبه [في النقل][15] اشتراط أن يكون المنقول [عنه] كثيرًا في الاستعمال ثم ينقل عنه ، قال : وهذا اللفظ ليس كذلك وإنما سمع في بيت زهير / الذي قدمنا ، وهذا ٣/أ
إعزاز لهذا الاسم وصون له من أن يقع كثير التداول بين الناس .

---

١٢ - لأبي الطيب المتنبي في شرح ديوانه المنسوب للعكبري ٧٦/١ .

وتخب : أي تعدو . والمسومة : المعلمة . والعراب : الخيل الذي ليس فيه عرق هجين .

١٣ - في ديوانه بشرح ثعلب : ١٦٦ ، ١٧٤ ، ١٧٥ .

وثمال اليتامى : أي غياثهم الذي يطعمهم ويسقيهم ويقوم بأمرهم في الشدة .

١٤ - ينظر : الألفية ٣٧ ، وشرحها لابن جمعة ٦٣٥/١، ٦٣٧ .

١٥ - تكملة من « ب » .

قال ابن الشاهد : ولهذا المعنى لم يقع في التخاطب بين الناس إذا كان مراداً به غير النبيّ ﷺ إلا مفتوح الأول مع الثاني والثالث ، قال : وبلغني أنه كذلك في المغرب ، ويزيدون ضم الحاء مع الميم ، وهذا إعظام لهذا الاسم ؛ لكونه اسماً للنبي ﷺ وشرف وكرم.

وقيل في الاعتذار عن ابن معطٍ : إنّ « مثالَه » مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ ، التقدير : كثير، أو ماأشبه ذلك . و« مُحَمّدُ » منادى محذوف حرف النداء، ويحتمل الاسم والصفة .

قال ابن الشاهد : وهذا في أنهى درجة البعد ، وذكر وجوهاً للبعد ليس هذا موضع ذكرها.

و« مَالِك » – أيضاً – منقول من اسم فاعل « مَلَكَ » ولم ينقل دخول الألف واللام عليه للتماح، وقد وقع لبعضِ المولّدِينَ :

رَأَيْتُ المَالِكَ بنَ أَبِي يَزِيدِ وَفِي عَيْنَيْهِ مَا يُنْبِي بِغَدْرِ[16]

كأنه كره العقْلَ أو الإشْبَاعَ .

والعقْلُ : حذْفُ الخامسِ المتحرّكِ من « مُفَاعَلَتُن » ، وقد اختلف : أهو من الزّحاف المزدوج أوالمنفرد ؟ .

فعلى الأول يكون قد عصب ، أي : سَكّنَ ثُمّ حَذَفَ[17]. وعلى الثاني يكون قد حَذَفَ متحركاً[18] .

والصحيحُ أنّ دخولَ الألف واللام لالتماحِ الصّفةِ موقوفٌ على السّمَاعِ ، لايقال منه إلا ما قالته العرب .

و« رَبَّ » : قال أبو الفتح : وزنه « فَعْلُ » وُقوفاً مع ظاهر اللفظ .

وقد رُدَّ بجمعهم له على « أَرْبَابٍ » ، و« فَعْل » إذا كان صحيح العين لايجمع على « أَفْعَال » قياساً بخلافِ المعْتَلّ .

---

١٦ – لم أقف عليه .

١٧ – أي : كحذْفِ الياء من « مَفَاعِيلن » التي أصلها « مُفَاعَلَتُن » حتى تصير « مَفَاعِلُن » .

ينظر : الإقناع في العروض ٢٤، ٨٥ ، وعروض ابن جني ٤٦ ، وعروض الورقة ٦٨ ، والوافي ١٨٨ ، والبارع ٢١٥، والقسطاس ٣٩ ، ونهاية الراغب ١١٢ – ١١٣ .

وأما الإشباع فيُقْصَدُ به – هنا – إشْبَاعُ ضَمّةِ « التاء » من « رَأَيْتُ » لتصير « رَأَيْتُو » .

١٨ – ينظر : عروض الورقة ٦٨ .

ومعنى قوله : « وعلى الثاني يكون قد حذف متحركاً » أي الحرف الخامس، وهو ما يسمى بالعَقْلِ .

و« أَزْنَادُ » و« أَفْرَاخُ » و« آنَافُ » وما أشبه ذلك موقوفٌ على السَّمَاعِ [19] .

و« آنَافُ » أسهل من « أَفْرَاخٍ » و« أَزْنَادٍ » ؛ لأن النون من حيث هي حرف غنة قريب من المعتل .

فإن قيل : فإن ذلك في « فَرْخٍ » ظاهرٌ فما بالكم تستسهلون ذلك في « أَنْفٍ » وتستصعبونه في « زَنْدٍ » والعينُ نونٌ فيهما ؟ .

قيل : [كان [20]] ذلك قضاءً لحقِّ المجاورة ، فإن النون في « أَنْفٍ » جاورت حرفَ همْسٍ [21] فَتَحَكَّمَ فيها الضَّعفُ ، وهي في « زَنْدٍ » مجاورة للدّالِ ، والدَّالُ حرف قويٌّ مجهور قريب من المستعلي [22] ، ولذلك قال سيبويه* : لَا أَشْبَهَ بِالطّاءِ مِنَ الدَّالِ ولذلك يقع الإِكْفَاءُ [23] بينهما كثيراً، كَمَا فِي قَوْلِهِ :

---

١٩ - هذه المسألة تتعلق بجمعي القلة « أَفْعُل - أَفْعَال » إذا كان المجموع على وَزْنِ « فَعْلٍ » مفتوح الفاء ساكن العين ، فإذا كان صحيح العين غير صفة جمع على « أَفْعُلٍ » وإذا كان معتلَّها يجمع على « أَفْعَالٍ » ، وما ورد على خلاف ذلك فهو شَاذٌّ ، إلّا أنّ ابن مالك في شرح الكافية ينبه بقوله : « ... على أن ما حقه « أَفْعُل قد يشترك فيه « أَفْعُل » و« أَفْعَال » ك « فَرْخٍ » و« أَفْرُخ ، وأَفْرَاخ »، و« زَنْدٍ » و « أَزْنُد ، وأَزْنَاد » ١٨١٨/٤ ، ونبه على أنّ المضعف ك « عَمّ » يكثر فيه « أَفْعَال » ١٨١٩/٤ .

ينظر : التكملة ٣٩٩ ، وشرح الشافية للرضي ٨٩/٢ - ٩١ ، والتسهيل ٢٦٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٨١٥/٤ - ١٨١٩ ، وتوضيح المقاصد ٣٧/٥ - ٣٩ ، وأوضح المسالك ٢٥٤/٣ - ٢٥٧ .

٢٠ - تكملة من « ب » .

٢١ - الهمس هو « حرف أُضْعِفَ الاعتمادُ في موضعه حتى جرى النفس معه » ، وحروفه عشرة ، جمعت في قولهم : « سَكَتَ فَحَثَّهُ شَخْصٌ » .

وضده الجهر وهو « حَرْفٌ أُشْبِعَ الاعتمادُ في موضعه ، ومنع النَّفَسَ أن يجريَ معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت » الكتاب ٤٣٤/٤ . وينظر : سر الصناعة ٦٠/١ ، وابن يعيش ١٢٨/١٠ ، والممتع ٦٧١/٢ ، والنشر ٢٠٢/١ .

٢٢ - الاستعلاء من صفات القوة وهو ارتفاع اللسان إلى الحَنَكِ الأَعْلى عند النطق بالحرف » ، وحروفه سبعة جمعت في قولهم : « خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ » وضده الاستفال . ينظر : سر الصناعة ٦٢/١ ، وشرح الشافية ٢٥٨/٣، ٢٦٢، والممتع ٦٧٥/٢ ، والنشر ٢٠٢/١ .

٢٣ - الإِكْفَاءُ من عيوب القوافي ، وهو اختلاف حرف الروي في قصيدة واحدة بحروف متقاربة المخارج . ينظر : العقد الفريد ٥٠٧/٥ ، والإقناع في العروض ٨١ ، والوافي ٢١٦ ، ونهاية الراغب ٣٦٨ ، وأهدى سبيل ٢٠٤ .

وقد تحدث البغدادي عن الإكفاء في الخزانة ٥٣٣/٤ وأكثر من الشواهد عنه ، ثم تعرض لكونه هل يقاس ؟

* ينظر الكتاب ٤٦٠/٤.

إِذَا رَكِبْتُ فَاجْعَلُونِي وَسَطَا إِنِّي كَبِيرٌ لَاأُطِيقُ العُنَّدَا [٢٤]

وَكَمَا فِي قولِهِ :

لَوْ كَانَ حَوْذَانَةُ بِالْبَلَادِ قَامَ لَهَا بِالدَّلْوِ وَالمِقَاطِ

أَيَّامَ أَدْعُو يَابِنِي زِيَادِ أَزْرَقَ بَوَّالاً عَلَى البِسَاطِ

مُنْجَحِرًا مُنْجَحَرَ الصُّدَّادِ [٢٥]

وَأُجيب بأَنَّ العربَ تُبدل كثيراً من أحدِ المضاعفين حرف علة ، فصار وإن كان صحيحاً كالمعتل *.

و – أيضاً – فإنّ الأوّلَ من المضاعفين إذا كان مدغماً ألزم السكون فصار بهذا الاعتبار شبيهاً بالألف ، لأنها لا تكون / إلا ساكنة ، و – أيضاً – فإنهما حرفان جعلا ٣/ب
كحرف واحد ، وهذا يكسب شبهاً بحرف العلة لمكان النقصان عن المنفرد ، ومما يدل على أنّ المضاعف حكمه حكم المعتل ، جَمْع (صَحِيحٍ) على (أَصِحّاءٍ) ، وكذلك بابه كـ (عَزِيزٍ) و (ذَلِيلٍ) و (شَدِيدٍ) ، جميع ذلك كله [كـ[٢٦]] جَمْعِ (غَنِيٍّ) و (وَلِيٍّ) و (صَفِيٍّ) وبابه مع عدم الإدغام ، فمن باب اللازم مراعاة شبه الاعتلال مع وجود الإدغام .

ووقع لبعض أصحاب القوافي أنّه يستحسن الصوم مع الهَمِّ دون الشَّتْمِ، وذلك لما قدمنا من أنّ الهَمَّ مضاعفٌ مدغَمٌ فهو بصدد أنْ يُبدل منه حرف علة فيساوي الصوم في الردف، على ماهو المقرر في علم القوافي (*) بخلاف الشتم .

ولا يصح أن يكونَ [وزنه[٢٧]] (فَعَلاً) مفتوح [الفاء و] العين ، إذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ ٤٧/أ

---

٢٤ – لم يعرف قائله .

وهو في المقتضب ٣٥٣/١ ، ومجاز القرآن ٢٩١/١ ، وأمالي الشجري ٤٢٢/١ ، والمغني ٧٥٩/٢ ، واللسان ٣٠٧/٣ .

والعند : جمع عاند ، وهو البعير الذي يميل ويحيد عن باقي الإبل في سيرها ورعيها .

٢٥ – نسبه صاحب اللسان لرجل من بني الهماز (حوذ) ٤٨٩/٣ .

والصداد : الوزغ .

* نحو « أمليت » و « قضّيت » في « أمللت » و « قضّضت » ، ينظر الكتاب ٤٤٤/٤ ، والتبصرة والتذكرة ٨٣٣ ، وسر الصناعة ٧٤٨ – ٧٦٤ ، وابن يعيش ٢٤/١٠.

٢٦ – تكملة مني لاستقامة الكلام .

٢٧ – تكملة من « ب » .

(*) سيأتي تفصيل المسألة في صفحة ٣٣٥ حاشية ١٦.

لكان مفككا غير مدغم كـ (طَلَلٍ) وَبَابِه ، لأنّ (فَعَلاً) إذا كان اسمًا لا يدغم فرقًا بينه وبين الفعل،على ماسيأتي في موضعه – إن شاء الله (تعالى)[٢٨] – .

ولا يصح أن يكون (فَعُلاً) بضم العين ، لأن فَعُلاً في المضاعف قليل ، لم يأت منه إلا [قولهم[٢٩]] (لَبُبْتُ) و (شَرُرْتُ) .

وقد ذهب بعضهم إلى تفكيكه مطلقا ، أعنى سواء اتصل به ضمير أو لم يتصل ، وذلك لقلته فاغتفر فيه اجتماع المثلين ، كما قيل في : (هَيُوَ) ، حيث لم يقولوا : (هَاءً) .

واختلف في (حَبَّ) من قولهم : (حَبَّذَا) فتعين إذ ذاك أن يكون (فَعِلاً) مكسور العين ، ومما يدل على ذلك قولهم في معناه : (رَابَّ) .

وَفَاعِلٌ وَفَعَلٌ يترادفان كثيراً ، كـ (بَرٍّ) و (بَارٍّ) و (عَمٍّ) و (عَامٍّ) ، كما ترادف * فَعِيلٌ و فُعَالٌ ، قالوا : (كَبِيرٌ) و (كُبَارٌ) و (خَفِيفٌ) و (خُفَافٌ) و (جَلِيلٌ) و (جُلَالٌ) .

و (خَيْرَ) يقع فيه مخالفةٌ بين التعجّبِ والتَّفْضِيلِ ، فإنْ كان تعجبا كان الأكثر فيه إثبات الهمزة ، فتقول : (مَاأَخْيَرَهُ) ، وقد يأتي محذوف الهمزة مرادًا به التعجب ، ومنه قوله :

فَمَا خَيْرَ كَعْبًا إنْ طَلَبْتَ جِوَارَهُ وَأَصْبَحْتَ فِي دَارٍ لَهُ الدَّهْرَ ثَاوِيَا[٣٠]

يريد : (مَاأَخْيَرَ كَعْبًا)

وأما في التفضيل فإن الكثير إسقاط الهمزة ، فتقول : (زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْ عَمْرٍو) ، وقد تقول : (زَيْدٌ أَخْيرُ مِنْ عَمْرٍو) ، ومنه قوله :

لَا تَتَمَارَ سَادِرًا فِي حَبْتَرٍ فَذَلكَ الخَيْرُ وَابْنُ الْأَخْيَرِ[٣١]

---

٢٨ – مسألة إدغام الاسم إذا كان على ثلاثة أحرف وأوله متحرك سواء كان على وزن من أوزان الفعل أم لا ؟ ومايترتب على ذلك من أحكام ، ينظر فيها الكتاب ٤/٤١٩ – ٤٢١ ، والمقتضب ١/٣٣٤ – ٣٣٧ ، والمنصف ٢/٣٠٠ – ٣٠٥ ، والممتع ٢/٦٤٣ – ٦٤٦ ، وشرح الشافية ٣/٢٤١ – ٢٤٣ .

٢٩ – تكملة من « ب » .

* سيأتي مزيد تفصيل له في ص ١٢٤.

٣٠ – لم أقف عليه .

٣١ – لم أقف عليه .

ونَصْبٌ (خَيْرٍ) من قوله : (خَيْرَ مَالِكِ) على البدل .

* * *

مُصَلِّيًا عَلَى [النَّبِيِّ[٣٢]] المُصْطَفَى وَ آلِهِ المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

و (الصَّلَاةُ) في أصل اللغة : الدُّعَاءُ ، قال :

أَقَامَ لَهَا وَجْهَ مُسْتَبْشِرٍ وَصَلَّى عَلَى دَنِّهَا وَارْتَسَمْ[٣٣]

ومنه قوله :

تَقُولُ بِنْتِي : وَقَدْ قَرَّبْتُ مُرْتَحَلاً يَارَبِّ جَنِّبْ أَبِي الأَوْصَابَ وَالوَجَعَا

عَلَيْكِ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيْتِ فَاغْتَمِضِي جَفْنًا فَإِنَّ لِجَنْبِ المَرْءِ مُضْطَجَعَا[٣٤]

يريد : مِثْلَ الَّذِي دَعَوْتِ .

ويروى : برفع (مِثْل) ونصبها ، فالرفع على الجزاء ، أي : دعا [لها[٣٥]] بمثل مادعت له، والنصب على الاستكثار ، أي : أكثري من الدعاء لي . والصَّلاةُ من الله (تَبارك وتَعَالى) رَحْمَةٌ، ومن الملائكة استغفارٌ ، ومنّا دُعَاءٌ، وأما قوله (تبارك وتعالى) : ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ يَاأَيُّهَا/ الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[٣٦] فإنه من ٤/أ قال : بتعميم اللفظ المشترك فلا إشكال *، وأما من منع من تعميم اللفظ المشترك فإنه يجعل من باب ماحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ، ومن الثاني ماأثبت نظيره في الأول ، فيكون التقدير : إنّ اللّه يُصلي و [إن[٣٧]] ملائكته يصلون ، فحذف (يصلي) من الأول لدلالة (يصلون) ، و (إنّ) من الثاني لدلالة (إنّ) الأولى عليه ، وهذا من أفصح

---

٣٢ – في النسختين ، « الرسول » ، وما أثبته هو ما شرحه ، وهو موافق لما في الألفية .

٣٣ – للأعشى في ديوانه ٨٥ مع اختلاف الصدر .
وهو في الصحاح (رَسَمَ) ١٩٣٣/٥ ، واللسان ٢٤٢/١٢ .
والدَّنُّ: الإِنَاءُ الكَبيرُ .وَارْتَسَمْ : أي كَبَّرَ وَتَعَوَّذَ .

٣٤ – للأعشى في ديوانه ١٥١ .
والبيت الثاني في اللسان (صلى) ٤٦٥/١٤ .

٣٥ – في « أ » [له] .

٣٦ – آية : ٥٦ من سورة الأحزاب .

* سيأتي مزيد تفصيل له في ص ١٢٤ .

٣٧ – تكملة من « ب » .

ماجاء عن العرب وأجمعه وأوجزه ، ويُسمّى في ألقابِ البَديعِ : (الاحتباك)[38] ، وبعضهم يُسميه : (التَّشْبيبُ) ، والتَّشْبيبُ في اللغة : هو التعليق فسمى هذا تشبيباً ، لأن كل واحد من اللفظين متعلق بالآخر .

و(الاحْتِبَاكُ) ظَاهِرٌ ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾[39] التقدير : وَمَثَلُ دَاعِي الذين كفروا كمَثَلِ الذي ينعق بما لا يسمع إلّا دعاءً ونداءً مدعوه .

فَحَذَفَ (دَاعِي) لدلالة (يَنْعِقُ) عليه ، و (مدعوه) لدلالة (الذين كفروا) عليه ، ومنه قول الشاعر :

وَإِنِّي لَيَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ فَتْرَةٌ كَمَا انتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ[40]

التقدير : فترةٌ وانتفاضٌ كانتفاضِ العصفورِ وفتْرتِهِ ، وهذا كثير في لسان العرب .

و (النَّبِيءُ) : الأصل في لفظ النبيِّ الهمز على الصحيح ، نص عليه سيبويه[41] (رحمه الله تعالى) لكنه كثر فيه التسهيل على القاعدة بالإبدال ، ونظيره (الذّريّة) من : ذَرَأَ اللَّهُ الخَلْقَ ، إلّا أَنَّ الأَصْلَ في لفْظِ (النَّبيِّ) قَدْ قُرِئَ[42] بِخِلَافِ (الذُّرِيَّةِ)،وهو أعني لفظ

---

٣٨ - وهو من أقسام الحذف ، وعرفه الزركشي بقوله : « هو أن يجتمع في الكلام متقابلان فَيُحذف من واحدٍ منهما مقابله لدلالة الآخر عليه » وسماه « الحذف المقابلي » البرهان ١٢٩/٣ . وينظر : اللسان (حبك) ٤٠٧/١٠ ، والإتقان ٦١/٢ - ٦٢ ، وشرح عقود الجمان ١٣٣ ، ومعترك الأقران ٣٢١/١ - ٣٢٣ ، ومعجم المصطلحات٥٥/١ - ٥٧ . وقد اكتفى البلاغيون عن أسلوبي « الاحتباك » و« التشبيب » بأسلوب إيجاز الحذف ، مع ملاحظة أن التشبيب قد أخذ معنى جديداً في النقد الحديث ، هو وثيق الصلة بالغزل العفيف ، وهو التشبب بمحاسن النساء دون إفحاش .

٣٩ - آية ١٧١ من سورة البقرة .

٤٠ - لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢ ، مع اختلاف الصدر .
وهو في أمالي القالي ١٨٧/١ ، والإنصاف ٢٥٣/١ ، و ابن يعيش ٧/٢ ، وشرح التسهيل ١٩٦/٢ ، ورصف المباني ٤٨٢ .

٤١ - الكتاب ٥٥٥/٣ ، وينظر إصلاح المنطق ١٥٨ - ١٥٩ .

٤٢ - قرأ نافع بالهمز فقط في جميع آي القرآن ، إلا في موضعين آية [٥٠ ، ٥٣] من سورة الأحزاب ، وهمزهما ورش. قال الأزهري في علل القراءات ٤٩/١: « وأَكْثَرُ العَرَبِ على تَرْكِ الهمزة في « النَّبيّ » وهو اختيارُ أَهْلِ اللغة»
ينظر : السبعة ١٥٧ ، والحجة للفارسي ٨٧/٢ ، والتذكرة ٣١٥/٢ ، وحجة القراءات ٩٨ ، والكشف ٢٤٣/١ .

(النَّبيّ) مَأخوذٌ من النَّبَأِ ، وهو الخَبَرُ ؛ لأنّ النَّبيَّ ﷺ يُخْبِرُ عن ربِّهِ (جَلَّ وَعَزَّ) .
وقيل : إنّه مأخوذٌ من « نَبَا يَنْبُو » إذا ارتفع ، فإن النبيَّ مرتفعٌ بما خصه الله به من التشريف والتكريم .

وهذا وإنْ كَانَ ظَاهِرًا في التسهيل بالإبدَالِ والإدْغَامِ ، فإنّه لا يظهر في قراءة الهمز.
وقد ذهب بعضهم إلى أن له اشتقاقين ، فمع تشديد الياء يكون من (نَبَا يَنْبُو) إذَا ارتَفَعَ، ومع الهمز يكون من (النَبَأِ) ، والأظهر الأول* ؛ لأنّا نَقْدِرُ على رجوعِ غيْرِ المهموزِ إلى المهموزِ من غيْرِ عَكْسٍ ، وبهذا – أيضا – يضعف القول الثالث ، لأن دعوى اشتقاقين لايرجع إليه إلا عند الضرورة كـ (سَنَةٍ) على من قال : (سَنَوَاتٌ) أو (سَنَهَاتٌ)،وَكَـ (فَمٍ) عند من شدد .

و(مُصْطَفَى) الطَّاءُ فيه بدلٌ من تَاءِ الافْتِعَالِ، وأصْلُه : مُصْتَفَيٌ ، فوقعتِ التَّاءُ بعْدَ صَادٍ، والتاء حرف همْسٍ ، والصَّادْ حرف استعلاء،فبينهما منافرة فأبدلتِ التَّاءُ طاءً لتوافق الصاد في الاستعلاء،[43] وهذا مطرد على ماسيأتي في موضعه – إن شاء الله (تعالى) – .

قوله (وَآلِهِ) :
اختلف في الآلِ ، فمذهبُ سيبويهِ[44] : أَنَّ الأصل فيه (أَهْلٌ) ثُمّ أُبْدلتِ الهَاءُ همزةً ، فقيل : (أَأْلٌ) فاجتمع همزتان الثانية ساكنة ، فَسُهِّلَتْ بالبَدَلِ المحْضِ ، فقيل : (آلٌ) على حد (آدَمٍ) [45] .

---

* ينظر الاشتقاق لابن دريد ٤٦٢ .

٤٣ – تنظر المسألة في الكتاب ٢٣٩/٤ ، والمقتضب ٢٠٢/١ – ٢٠٣ ، والتكملة ٥٦٦ ، والمنصف ٣٢٨/٢ ، وسر الصناعة ٢١٧/١ – ٢١٨ .

٤٤ – وهو مذهب البصريين كما نسب لهم في كتبهم ، ينظر معاني الأخفش ٢٦٤/١ – ٢٦٥ ، وسر الصناعة ١٠٠/١ – ١٠٦،وشرح الملوكي لابن يعيش ٢٧٨ – ٢٧٩ ، والممتع ٣٤٨/١ – ٣٥١ ، وشرح الشافية للرضي ٢٠٨/٣ ، وشرح الجاربردي ٣١٧/١ ، والارتشاف ١٢٩/١ ، قال أبو حيان : « ولم يذكر سيبويهِ أنّ الهَاءَ تُبْدلُ هَمْزَةً » عكس ما نسب له الشارح فليتأمل، وبينه أكثر في البحر ١٨٨/١ ، وفي التصريح نسبه لسيبويه ١١/١ ، وكذا الأشموني ١٣/١ .

٤٥ – ينظر الكتاب ٥٥٢/٣ ، والتكملة ٣٨ ، وابن يعيش ١١٦/٩ ، وشرح الشافية للرضي ٥٣/٣ .

وقد وَقَعَ بين الهَاءِ والهمْزَةِ المقَارَضَةُ في الإبدالِ ، فَأُبدِلَ كُلٌّ / وَاحِدٍ منهما من الآخر ، ٤/ب
فأُبدلَتِ الهمزة من الهاء في (آلٍ) على ماقدمنا ، وأبدلت الهاء من الهمزة في (هَرَقْتُ) الأصل (أَرَقْتُ) ، و (هَرَحْتُ) الأصل (أَرَحْتُ) [٤٦] .

وَممّا يَدلُّ على شِدّةِ الشبه بينهما ، أَنَّ الهَاءَ قد أُجريت مُجْرَى الهمزةِ فَسُهِّلَتْ بالنقل والحذْفِ ، كما في قول ابن الزبعرى :

حِينَ حَكَّتْ بِقُبَاءٍ بَرْكَهَا وَاسْتَحَرَّ القَتْلُ فِي عَبْدِ الْأَشَلْ [٤٧]

يُريدُ : بَنِي عَبْدِ الأَشْهَلِ ، وهم بَطْنٌ من الأَنْصَارِ (رضوان الله عليهم)

وَنُقِلَ عن الكسائي [٤٨] : أَنَّ الأَصْلَ فيه (أَوَلٌ) « فَعَلٌ » تحركت الواو وانفتح ماقبلها ، فأبدلت الألف منها على القاعدة المستمرة ، وهو المراد بقول الشَّاطِبيِّ (رضي الله عنه) :

فَإِبْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةٍ هَاءٌ أَصْلُهَا وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ : مِنْ وَاوٍ أَبْدِلَا [٤٩]

يريد : الكسائيَّ ، واختار الشاطبيُّ مذْهَبَ سيبويهِ ، وهو الصحيحُ لوجوهٍ [٥٠] :

منها : تصغيرُهُمْ له على (أُهَيلٍ) ، والتصغيرُ يرد الشيءَ إلى أَصْلِهِ .

ومنها : أَنَّهُ لا يُضَافُ إلا إلى ظاهر مُعَظَّمٍ ، وهذا هو المعروف فيما وقع فيه البدل ، أعني أَنّه لا يَعُمُّ عموم الأصل ، ألا ترى أنهم حيث قالوا : (أَسْنَت) فأبدلوا التَّاءَ من الواوِ ، لم يستعملوه إلا في السَّنَةِ الجَدْبَةِ ، وإنْ كَانَ معنى السَّنَةِ مَوْجُودًا فيهما معًا ، أعني في الخصْبِ والجَدْبِ .

والْتُزِمَ فيه - أيضا - الإضَافَةُ إلى الأعلامِ الموصوفَةِ بِالعِلْمِ ، فَلا يُضَافُ إلى أعْلامِ

---

٤٦ - ينظر الكتاب ٢٣٨/٤ ، والتكملة ٥٦٥ ، والممتع ٣٩٧/١ - ٣٩٩ ، والشافية مع شرح الرضي ٢٢٢/٣ - ٢٢٣ ، وشرح الجاربردي مع حاشية ابن جماعة ٣٢١/١ - ٣٢٢ .

٤٧ - في شعره ٤٢ .
وهو في السيرة لابن هشام ١٣٧/٢ ، والخصائص ٨١/١ ، والحماسة البصرية ١٠٠/١ - ١٠١ ، واللسان (شهل) ٣٧٣/١١ ، والسيرة لابن كثير ٥٩١/١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٥٠/٢ .

٤٨ - ينظر رأيه في شرح الشافية للرضي ٢٠٨/٣ ، واللسان (أول) ٣٨/١١ ، والارتشاف ١٢٩/١ ، والبحر ١٨٨/١ ، وذكر فيهما اتباع واختيار أبي الحسن ابن الباذش ٥٣٨هـ للكسائي ، وكذا شرح الشافية للجاربردي ٣١٧/١ ، والتصريح ١١/١ ، والأشموني ١٣/١ .

٤٩ - ينظر متن الشاطبية « حرز الأماني ... » ص ١١ .

٥٠ - يرجع لهذه الأوجه في المصادر والمراجع المذكورة في الهامش رقم ٤٤ السابق .

الأَمَاكِنِ ، ولا [إلى[51]] ماأشبه ذلك ، ولذلك لمَّا أَرَادُوا إضافتَهُ إلى مَكَّةَ ، قالوا : (آلُ اللَّهِ) دون (آلِ مَكَّةَ[52]) ، ومن ذلك قوله :

نَحْنُ آلُ اللَّهِ فِي بَلْدَتِنَا لَمْ نَزَلْ آلاً عَلَى عَهْدِ إِرَمْ[53]

وأَمّا قوله (تَبَارَكَ وَتَعَالَى) : ﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ ءَالِ يَاسِينَ ﴾[54] فـ (ءَالِ يَاسِينَ) بتمامِهِ اسمٌ، والذي يدلُّ على ذلك قراءة من قرأ : (إِلْيَاسِينَ)[55] ولم يُسْمَعْ في (آلِ) (إِل) ، وقد قُرِىء – أيضا – ﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ إِدْرَاسِينَ ﴾[56] حكاه أبو عليٍّ في (التذكرة) ، وحمل (آل) في قوله :

نَجَوتَ وَلَمْ يَمْنُنْ عَلَيكَ طَلَاقَةً سِوَى رَبِذِ التَّقْرِيبِ مِنْ آلِ أَعْوَجَا[57]

على الزيادة ، التقدير : مِنْ أَعْوجٍ .

---

٥١ – تكملة من « ب » .

٥٢ – هذا رأي الأخفش ، ينظر معاني القرآن للأخفش ٢٦٥/١ ، وسر الصناعة ١٠٢/١ – ١٠٣ ، والجامع للقرطبي ٢٦٠/١ ، والبحر ١٨٨/١ ، وله رأي آخر يجيز إضافتها إلى أعلام الأماكن ، ولكن الكسائيَّ يُنكرُ استعمالَهَا في الأماكن والبلدان ، ينظر : الجامع ٢٦٠/١ ، والبحر ١٨٨/١ .

٥٣ – نسب لعبدالمطلب جد رسول الله ﷺ في البحر المحيط ٣٧٢/١ مع اختلاف في بعض ألفاظه .
وهو في شرح الكافية الشافية ٩٥٥/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٤/٣ ، والبحر ١٨٨/١ ، والمساعد ٣٤٧/٢ ، والهمع ٥٠/٢ ، والدرر ٦٢/٢ .

٥٤ – آية ١٣٠ من سورة الصافات .

٥٥ – أي بكسر الهمزة وسكون اللام بغير مد مع وصلها بما بعدها كلمة واحدة ، فكأنه جمعهم على لفظ « إلياس » ثم جمعهم بالنسبة إليه ، وهي قراءة الجمهور ماعدا نافعًا وابن عامر ، ويعقوب من العشرة من طريق رويس ، فقد قرءوا بفتح الهمزة وزيادة ألف وكسر اللام ، على فصل « ءال » عن « ياسين » وإضافته له .
ينظر السبعة ٥٤٩ ، والمبسوط ٣٧٨ ، والتذكرة ٦٣٨/٢ ، والبحر ٣٧٣/٧ ، والنشر ٣٦٠/٢ ، والإتحاف ٤١٥/٢ – ٤١٦ .

٥٦ – نسبت للصحابي الجليل عبدالله بن مسعود رضى الله عنه ، كما قرأ بها يحيى بن وثاب والأعمش ، والمنهال بن عمرو ، والحكم بن عتيبة ، وقد وجهها ابن جني في المحتسب ٢٢٥/٢ بقوله : « فيجب أن يكون من تحريف العرب الكلم الأعجمي ؛ لأنّه ليس من لغتها ، فتَقِلُّ الحفل به »
ينظر معاني القرآن للفراء ٣٩١/٢ ، والشواذ ١٢٨ ، والمحتسب ٢٢٤/٢ ، والإملاء ٢٠٧/٢ ، والبحر ٣٧٣/٧ .

٥٧ – للفرزدق في ديوانه ١٣٤/١ .
وهو في الكامل ٨٨/٣ ، وسر الصناعة ١٠٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ٩٥٥/٢ ، واللسان (أهل) ٣٠/١١ .
والرَّبِذُ : خِفَّةُ القَوَائمِ في المشي . والتَّقْرِيبُ : ضَرْبٌ من العدْوِ للفَرَسِ وهو إذا عَدَا عَدْوًا دُونَ الإِشْرَاعِ .

وقد حُمِلَ أيضا عليها – أعني على الزِّيادةِ – ماجاء في الحديث : (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى[٥٨]) ، وكذلك – أيضا – (آل) في قوله (تعالى) : ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾[٥٩] لتوجه قوة المعنى على مابعد (آل) ، ومن ذلك قول الشاعر[٦٠] :

تَرَكْتُ آلَ مَعْبَدٍ مُنْجَدِلَا تَنْدُبُهُ بِنْتٌ وَأُخْتٌ وَمَلَا

قال ابن الشاهد : ومرادُهُ : مَعْبَدَ بن أَبِي مَعْبَدٍ كبشاً من كِبَاشِ اليمن ، كان في أهل الشَّامِ ، والقائلُ هو مالكُ بنُ الحارثِ ، الذي قال :

نَحْنُ قَتَلْنَا حَوْشَبَا لَمَّا غَدَا قَدْ أَعْلَمَا

وَذَا الكِلَاعِ قَبْلَهُ وَمَعْبَدًا إِذْ أَقْدَمَا[٦١]

ومع إضافته إلى أعلام ذوي العِلْمِ لا يُضَافُ منها إلى المضمر وإنّما يُضافُ إلى الظَّاهرِ، ولم تسمع إضافته إلى المضمر إلا في الشعر[٦٢] ، كما في قول أبي طَالبٍ عَمِّ النَّبيِّ ﷺ :[٦٣]

---

٥٨ – الحديث أخرجه الشيخان البخاري ١٦٩/١١ في كتاب الدعوات « ٨٠ » باب هل يصلى على غير النبي ﷺ ؟ ح ٦٣٥٩ . ومسلم بشرح النووي ١٨٤/٧ ، في كتاب الزكاة ، باب الدعاء لمن أتى بصدقته .

٥٩ – آية ٤٦ من سورة غافر .

٦٠ – قائله مالك بن الحارث المشهور بالأشتر النخعي كما صرح به في البيت اللاحق ، وهو من أشهر فرسان وقواد علي رضي الله عنه ، وقد أبلى بلاء حسنًا في معارك الفتنة بين علي وغيره (رضى الله عنهم) أجمعين .

والمنجدل : هو المصروع الساقط على الأرض .

٦١ – هما في مروج الذهب ٤٣١/٢ – ٤٣٢ ، والفتوح ١٥٨/٢ ، معل اختلاف في بعض الألفاظ .

وذو الكلاع : هو أيفع بن ناكور الحميري ، كان رئيسًا في قومه مطاعًا متبوعًا ، وهو من أنصار معاوية ، والقائم على أمره في حرب صفين ، وقتل فيها سنة ٣٧ ، وفرح معاوية وعمرو بموته فرحاً شديداً.

أما حوشب : فهو ذو ظليم بن طخية ، وهو رئيس قومه ، قتل بصفين .

ينظر الاستيعاب ٤٧١/٢ – ٤٧٤ ، وأسد الغابة ١٧٥/٢، ١٧٦ .

٦٢ – المسألة خلافية ، منع إضافته إلى المضمر الكسائي والنحاس وأبوبكر الزبيدي وزعم أنه من لحن العوام ، ووافقهم الشارح . وقال جمهرة النحاة : والصحيح جوازه ؛ لأن السماع يعضده . ينظر لحن العوام ١٤ – ١٥ ، وشرح الكافية الشافية ٩٥٤/٢ ، والجامع ٢٦٠/١ ، والبحر ١٨٨/١ ، والهمع ٥٠/٢ – ٥١ ، والأشموني ١٣/١ . ولله در ابن مالك في هذه المسألة إذ يقول في التسهيل ١٥٨/١٥٧ : « وكـ « آل » بمعنى « أهل » ولا يضاف غالبًا إلا إلى علم من يعقل » ويشرحها بقوله : « ويقل استعماله غير مضاف لفظًا ، ومضافاً إلى ضمير ، ومضافًا إلى اسم جنس ، ومضافًاإلى علم مالايعقل » شرح التسهيل ٢٤٣/٣ .

٦٣ – تشير المصادر التاريخية وغيرها بأن الأبيات لجد النبي ﷺ عبدالمطلب بن هاشم ، كما سيأتي في رقم ٦٤ .

لَاهُمَّ إِنَّ المَرْءَ يَمْـ نَعُ رَحْلَهُ فَامْنَعْ حِلَالَكْ
لَا يَغْلِبَنَّ صَلِيبُهُمْ وَمِحَالُهُمْ غَدْوًا مِحَالَكْ
وَانْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيـ بِ وَعَابِدِيهِ اليَوْمَ/ آلَكْ [٦٤] ١/٥

وَأَمَّا قولُ الشَّاعرِ :

تَرَاهُ بَيْنَ مَالِكٍ وَآلِكْ يَمْنَعُ هَذَا وَيُجِيزُ ذَلِكْ [٦٥]

وَيُرْوَى :

وَأَنْتَ بِينَ مَالِكٍ وَآلِكْ

فقد قال ابن الشاهد : إِنَّ الهمزةَ في (آلِكٍ) بدل من هَاءٍ ، وإِنَّ الألفَ ألفُ التنبيه على حدها في (ضَارِبٍ) ، وزعم أن المعنى على ذلك .

وقوله (المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا) : المراد به الذين كمل لهم اتباع النبيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، والأظهر أنّه مُفَسِّرٌ لا مقيد ، فإنّ (الآلَ) المضاف إلى النبي لا يكونون إلا كذا ، والذي يدلّ على ذلك ، ماجاء في الحديث عنه (صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّ بَنِي فُلَانٍ لَيْسُوا بِآلِي إِنَّمَا آلِي كُلُّ تَقِيٍّ) [٦٦] .

ويحتمل التقييد فيكون إذ ذاك [المقصود بالحكم] من اتصف بهذه الصفة ، والأظهر الأول .

وقد ذكر الوجهين ابنُ مهيب ، وقد [تكلم على « شرح] رِسَالَةِ ابنِ أَبِي الطَّيب » في قوله : (وَعَلَى آلِهِ الطَّيبِينَ الطَّاهِرِينَ) .

---

٦٤ - وهي في السيرة لابن هشام ٥١/١ ، وتاريخ الأمم ١٣٥/٢ ، والروض الأنف ٧٠/١ ، والسيرة لابن كثير ١٨/١ . والبيت الثالث وهو محل الاستشهاد ورد في شرح التسهيل ٢٤٤/٣ ، والجامع ٢٦٠/١ ، والبحر ١٨٨/١ ، والمساعد ٣٤٧/٢ ، والهمع ٥٠/٢ ، والأشموني ١٣/١ .
والمحال : القوة والشدة .

٦٥ - لم أقف عليه .

٦٦ - بحثت عن توثيق الحديث فلم يتيسر لي ، ولكن وقفت على حديث في صحيح مسلم بشرح النووي ٨٧/٣ ، في كتاب الإيمان ، باب موالاة المؤمنين ومقاطعة غيرهم ، ألفاظه مقاربة لألفاظ هذا الحديث من طريق عمرو بن العاص ر قال : « سمعت رسول الله ﷺ جهاراً غير سر يقول : « ألا إن آل أبي - يعني فلاناً - ليسوا لي بأولياء ، إنما وليي الله وصالح المؤمنين » والحديث أيضاً في المسند ٢٠٣/٤ .

وَيُوجَدُ في بعض النسخ [الشُّرَفَا] ، فعلى هذا يكُونُ معمُولُ [المُسْتَكْمِلِينَ[٦٧]] محذوفاً، التقدير : كُلَّ شَرَفٍ ، أو كُلَّ [مَجَادَةٍ ، أو ماأشبه ذلك]* مما يقتضيه المعنى ويناسبه ، ويكون الحذف إذ ذاك مقصوداً به العموم أي [متناولاً لمحل كل[٦٨]] مايتجه إليه من جهة المعنى ، ومنه قوله :

شَجْوُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عِدَاهُ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ، وَيَسْمَعَ وَاعِي[٦٩]

و (الشُّرَفَا) جمْعُ : شَرِيفٍ ،والرواية الأولى أظهرُ ؛ لاستيفاء العمل وعدم ارتكاب ضرورة القصر ، و – أيضا – فإن في الثانية تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه .

***

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

قَولُه : (وَأَسْتَعِينُ) ، الأصْلُ فِي [(استَعِينُ)][٧٠] اسْتَعْوِنُ ، أي : أطلبُ العونَ مِنَ اللَّهِ (تبارك وتعالى) ، وصيغةُ اسْتَفْعَل وضْعُهَا أنْ تكونَ للطلب ثم نقلت حركة الواو إلى العين ، فجاءتْ واوٌ سَاكِنَةٌ قبلها كسرة ، فقلبت الواو ياءً فقيل : أَسْتَعِينُ[٧١] .

---

٦٧ – في « أ » [الطيبين] .

٦٨ – في « أ » بياض بسبب الرطوبة ، وفي « ب » [أي : متناول المحل كل] والأولى ما أثبت لتناسق المعنى .

٦٩ – للبحتري في ديوانه ١٥١/١ ، وقد ورد صدره في النسختين :

غيظ حساده وكبت عداه

وما أثبته رواية الديوان والمصادر .

وهو في دلائل الإعجاز ١٨٧ ، والإيضاح للقزويني ١٩٦ ، وشروح التلخيص ١٢٧/٢ – ١٢٨ ، والطراز ٣٠٤/٣ ، ومعاهد التنصيص ٢٣٢/١

والشاهد البلاغي فيه أنه حذف متعلق الفعل « المفعول » للعموم مع تقديرهما : « يرى مبصر آثاره ، ويسمع واع أخباره » والمقدر كالثابت ، وبهذا يكون المتعدي قد بقي على أصله متعد .

والقزويني يرى أن الفعل بدون مفعول كناية عن نفسه متعلق بمفعول .

والفرق بينهما : أنه بناء على رأي القزويني يكون المتعدي منزلاً منزلة اللازم . والأول أدق حتى تذهب النفس فيه كل مذهب .

٧٠ – تكملة من « ب » .

٧١ – تنظر المسألة في الممتع ٤٧٩ ، والتسهيل ٣١١ ، وشرح الكافية الشافية ٢١٣٨/٤ ، وأوضح المسالك ٣٤٢/٣ .

* ينظر هذه الأوجه الإعرابيه في تمرين الطلاب لخالد الأزهري ٤ ، وابن عقيل ١١/١ الحاشية لمحمد محي الدين عبد الحميد .

و (النَّحْوُ) في اللغةِ : هو القَصْدُ ، وإذَا كَانَ كَذلكَ فَوقَعَ الجِنَاسُ باعتبار المعنى [٧٢] ؛ لأنّ المعْنَى إذْ ذَاكَ مَقَاصِدُ[القَصْدِ[٧٣]] أو مَنَاحِي [النَّحْوِ[٧٣]] ويكون بهذا الاعتبار على حد قوله:

إنْ تَسُدِ الحُوصَ لَمْ تَعُدْهُمْ وَعَامِرٌ سَادَ بِنِي عَامِرِ [٧٤]

وَهَذَا أَحْسنُ لتَغَايرِ اللفظيْنِ

والجِنَاسُ بالمعنى قد أثبته جماعةٌ مِنْ علماءِ البَيَانِ ، وجعلوا من ذلك قوله :

وَمَا أَرْوَى وَإِنْ كَرُمَتْ عَلَيْنَا بِأَدْنَى مِنْ مُوَقَّفَةٍ حَرُونِ

يَطُوفُ بِهَا الرُّمَاةُ وَيَتَّقِيهِمْ بِأَوْعَالٍ مُعَطَّفَةِ القُرُونِ [٧٥]

فإنّ (الموَقَّفَةَ) تُسمَّىٰ (أَرْوَىٰ) ، فكأنّه قال : (وَمَا أَرْوَى بِأَدْنَى مِنْ أَرْوَىٰ) ، كما أثبتوا الطباق بالمعنى [٧٦] ، ومنه قوله :

وَإِنَّكَ بِعْتَنِي طَوْعًا بِبَخْسٍ وَمَا مِثْلِي عَلَى حَالٍ يُبَاعُ [٧٧]

---

٧٢ - عرفه ابن معصوم المدني في الأنوار ٢١٧/١ - ٢١٨ « هو أن يذكر أحد ركني الجناس في اللفظ ويشار إلى الآخر بلفظ يدل عليه من صفة أو عكس ، أو تصحيف ، أو لفظ يرادفه ، أو نحو ذلك » ثم بين سبب ورود هذا النوع ، بقوله : « إنّ الشَّاعِرَ يَقْصِدُ للمجَانَسَةِ بين لفظتين ، فلا يُسَاعِدُه الوزْنُ على إبرازِهِمَا في اللفظ ، فيضمر أحدهما ويشيرإلى الثاني بما يدل عليه » .

والصفديُّ لايعجبه هذا النوع ، وعده من قبيل التعسُّفِ والتكلُّفِ ، وبرر مقولته .

وكذا البلاغيون لم يهتموا كثيراً بالجناس المعنوي ؛ لأن الجناس أساساً من أهم المحسنات اللفظية .

ينظر جنان الجناس ٧٨ - ٨٢ ، وجنى الجناس ٢٧٧ ، وأنوار الربيع ٢١٧/١ - ٢٢١ .

٧٣ - في « أ » [للقصد] ، [للنحو] .

٧٤ - للأعشى في ديوانه ١٩١ .

والشاهد فيه « عامر » قال القاضي الجرجاني : هو مجانسة ؛ لأنّ أَحَدَهُمَا رَجُلٌ والآخَرُ قَبِيلةٌ . وجعله غيره بمعنى واحد ، منهم ابن رشيق في العمدة ٣٣٠/١ ؛ لأنه قال : بني عامر فأضاف بني إليه .

٧٥ - للشماخ بن ضرار الذبياني في ديوانه ٣١٩ - ٣٢٠ .

وبيت الشاهد (الأول) في أمالي القالي ٣٥/٢ ، وجنان الجناس ٧٩ ، وأنوار الربيع ٢١٨/١ .

٧٦ - عرفه ابن معصوم في الأنوار ٣٩/٢ بقوله : « هو مقابلة الشيء بضده في المعنى لا في اللفظ كقوله تعالى : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُون ، قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيكُمْ لَمرسَلُونَ ﴾ معناه : ربنا يعلم إنا لصادقون » ا.هـ .

وهذا النوع أطلق عليه البلاغيون « طباق السلب » ، ويتحقق بالجمع بين فعلين من مادة واحدة أحدهما مثبت والآخر منفي ، أو أحدهما أمر والثاني نهي .

ينظر تحرير التحبير ١١٥ ، وعروس الأفراح ٢٨٧/٤ ، وأنوار الربيع ٣٩/٢ .

٧٧ - لم أقف عليه .

فإنّ المعْنَى : وما مِثْلِي كُرْهًا بثَمَنٍ غَالٍ يُبَاعُ ، فجعل مكان ذلك (عَلَى حَالٍ) إلا أن ذلك يختلف باعتبار ضعْفِ المتَلَقّي وقوته ، وانْفِصَالِ الراجع واتصاله ، وتقرير ذلك في علم البيان وحيثُ يكُونُ هو المقصودُ / . ٥/ب

و (مَحْوِيَّةٌ) اسمُ مَفْعُولٍ من (حَوَىٰ) ، والأصل (مَحْوُوَيَةٌ) فاجتمعت الواو والياء على وجْهٍ يقتضي قلبها ، أعني قلب الوَاوِ يَاءً ، فقلبت الواوُ ياءً وأدغمتِ الياءُ المنقلبةُ عن الواوِ في اليَاءِ الأصليةِ[٧٨] ، ولا يكون هذا الإدغام من باب إدغام المتقاربين ، لِعِلَّةٍ تأتي في موضعها – إن شاء الله (تعالى) –، ومن قال :

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ يَومُ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الرِّيحُ مَغْيُومُ[٧٩]

وَقَالَ :

حَلِيفُ عَمْرٍو لَهُ صَوْنٌ وَمُمْتَنَعٌ وَمَا حَلِيفُ أَبِي لَيْلَىٰ بِمَصْوُونِ[٨٠]

لَا يَقُولُ : هُنَا « مَحْوُوَيَة » لِتَعدّدِ المقْتَضِي[٨١] .

***

تُقَرِّبُ الْأَقْصَىٰ بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ

(الأَقْصَىٰ): هو البَعِيدُ ، ويحتمل أن يكون على حدِّ (أَسْوَدٍ) ، أعني : أنْ يَكُونَ بمعنى (قَاصٍ) .

ويحتملُ أن يكونَ على بَابِهِ من التَّفْضِيلِ ، فيكون المعنى : الأَقْصَىٰ مِنْ غَيْرِهِ ، ثُمّ حُذِفَ المفضَّلُ عليه من أجْلِ دخول الألف واللام ، ذكر أبو عليٍّ الوجهين[٨٢] في قَوْلِ النَّابِغَةِ :

---

٧٨ – ينظر الكتاب ٣٦٥/٤ ، والمنصف ١٥/٢ – ١٨ ، والممتع ٤٩٨/٢ – ٥٠٢ ، وشرح الشافية للرضي ١٣٩/٣ – ١٤٠ ، و أوضح المسالك ٣٣٠/٣ – ٣٣١ .

٧٩ – لعلقمة بن عبدة الفحل في ديوانه ٥٦ .

وهو من شواهد المفضليات رقم « ١٢٠ » ص ٣٩٩ ، والمنصف ٢٨٦/١ ، وشرح المفضليات للتبريزي ١٦١١/٣ ، وأمالي الشجري ٣٢١/١ ، والممتع ٤٦٠/٢ .

٨٠ – لم أقف عليه .

٨١ – أي اجتماع ثلاثة أحرف علة في آخر الكلمة ، منها واوان مجتمعان مع الضمة ، والعرب تكره الإتمام في الواوات وهما لوحدهما ، فكيف مع الياء ؟ فالإعلال أوجب . ينظر الكتاب ٣٤٨/٤ – ٣٤٩ .

٨٢ – ينظر البصريات ٣٥٨ – ٣٥٩ ، ٧٣٨ – ٧٣٩ ، والعسكرية ٢٢٣ ، والحلبيات ١٧٥ ، ٣٣٦ .

إِنِّي كَأَنِّيَ لَدَى النُّعْمَانِ خَبَّرَهُ بَعْضُ الْأَوَدِّ حَدِيثًا غَيْرَ مَكْذُوبِ [٨٣]

ولَم يتعرَّضْ إلى رِوَايةِ مَنْ رَوَاهُ (الأَوُدُّ) جَمْعًا [٨٤].

و (المُوجَزُ) اسمُ مفْعُولٍ ، وأصله: مُؤَوْجَزٌ [٨٥] ، ثم حُذِفَتْ الهمزةُ ، على ما سيأتي في موضعه – إن شاء الله (تعالى) – وقد جاءتْ ثَابتةً لكن قليلاً ، ومنه قول ليلى الأخيلية :

نَزَلَتْ عَلَى حُصِّ الرُّءوسِ كَأَنَّهَا كُرَاتُ غُلَامٍ مِنْ قَمِيصٍ [مُؤَرْنَبِ] [٨٦]

أنشدهُ سيبويهِ ، الشطر الأخير منه مكان الاستشهاد .

(الوَعْدُ) يشْمَلُ الخيرَ والشَّرَ وقيل : لا يكون في الشَّرِ إلّا على سبيلِ المَقَابلةِ،والوَعِيدُ يَختصُّ بالشَّرِ هذا هو الكثير [٨٧]. وقد نقل ابن سِيدَه [٨٨]: استعماله في الخيْرِ ومما ينقل من ذلك قوله :

وَإِنِّ وَعِيدِي لَا يُشَانُ [بِمَاطِلٍ [٨٩]] يُكَدِّرُهُ والمطْلُ يُسْرُ المَوَاعِدِ [٩٠]

أَنشده أَبُو عليٍّ ، وَجوَّزَ في (مَاطِلٍ) أنْ يكونَ كـ (بَاطِلٍ) أعني مصدراً ، وأنْ يكونَ اسمَ

---

٨٣ – في ديوانه ٤٩ .

وهو في مجالس ثعلب ٥٤٠/٢ ، والبصريات ٣٥٨ ، والعسكرية ٢٢٣ ، والحلبيات ١٧٥ ، ٣٣٦ .

والأود : المودة .

٨٤ – بل تعرض لها في المصادر السابقة ، ولعل هذا وقع من الشارح من قبيل السهو ، أو وقف على كتاب من كتب أبي علي لم يتعرض لرواية الجمع فيه .

٨٥ – قال صاحب الكتاب ٢٧٩/٤ : « وزعم الخليلُ أَنَّهُ كَانَ القياسُ أنْ تَثبت الهمزة في « يُفْعِل ، ويُفْعَل » وأخواتهما ... ، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب « أُفْعِل » من هذا الموضع فاطرد الحذف فيه ؛ لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفتُ لك ، وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه » وتنظر المسألة في المقتضب ٩٥/٢ ، والمنصف ١٩٢/١ .

٨٦ – في ديوانها ٥٦ .

وهو في الكتاب ٢٨٠/٤ ، والمقتضب ٩٦/٢ ، وابن السيرافي ٤٣٧/٢ ، والمنصف ١٩٢/١ ، واللسان (رنب) ٤٣٥/١ .

والشاعرة تصف قطاة نزلت وتدلت على فراخها وهي حص الرءوس لاريش عليها أشبهت كرة غلام اتخذت من جلد أرنب .

وخرج البيت على الضرورة ، حيث جاء ت كلمة « مؤرنب » على الأصل ، والوجه « مرنب » .

٨٧ – تنظر هذه المعاني في الصحاح « وعد » ٥٥١/٢ ، واللسان ٤٦٣/٣ – ٤٦٤ .

٨٨ – المحكم ٢٣٧/٢ ، حكاه عن ابن الأعرابي ، وقال : وهو نادر .

٨٩ – في « أ » [بباطل] .

٩٠ – لم أقف عليه .

فَاعِلٍ ، قال : ويريد به نَفْسَه ، أي : بشَخْصٍ مَاطِلٍ ، أو بِكَلَامٍ مَاطِلٍ ، وقال : وكثيراً ماتنفي العرب المطل عن نفسها في المواعدِ ، وتجْعله لأهل البُخْلِ ، وأنشد :

يَارَبَّةَ الحَيِّ الكَثيرِ شِيَاتُه ... مَاذَا تَرَي فِي مُدْنِفٍ مُتَثَاقِلِ

لَا قَاكِ فِي العَامِ الَّذِي وَلّىٰ فَلَمْ ... يَسْأَلكِ إلّا قُبْلَةً فِي قَابِلِ

إِنَّ البَخِيلَ إِذَا يُمَدُّ لَهُ المَدَىٰ ... فِي الجُودِ هَانَ عَلَيْهِ وَعْدُ السَّائِلِ [٩١]

قال : وتجْعلُه تكملةً للوعْدِ ، كَمَا فِي قولِهِ :

وَيُعْدَمُ عِنْدَهُ [فِي الجُودِ] مَطْلٌ ... وَمَعْدُومٌ مَعَ العِتْقِ الحِرَانُ [٩٢]

و(الإنْجَازُ) هو الإعْجَالُ وَعَدَمُ التَّراخِي ، ومِنْ كَلامِهِمْ : « أَنْجَزَ حَرٌّ مَاوَعَدَ » [٩٣] .

* * *

وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ ... فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ

قوله : (وَتَقْتَضِي) اقتضاءُ الشيءِ هو الذي يكون سبباً في وجودِهِ ، ووضْعُ (افْتَعَلَ) من حيث هو أن يكون واقعاً غيرَ مسبوقٍ ، وقد أوضح ذلك المعنى بعضُهم حيث قال :

لَيْسَ جُوداً عَطِيَّةٌ بِسُؤَالِ ... قَدْ يَهِزُّ السُّؤَالُ غَيْرَ الجَوَادِ / ٦/أ

إِنَّمَا الجُودُ مَا أَتَاكَ ابْتِدَاءً ... لَمْ تَذُقْ فِيهِ ذِلَّةَ التَّرْدَادِ [٩٤]

ولم يقل : بدءاً ، قال ابنُ المُسْتَمْلِي : وعلى هذا قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَاكَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [٩٥] [قَالَ] : فهو على هذا المعنى ، كقولِهِ (تبارك وتعالى) : ﴿ مَاأَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَاأَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾ [٩٦] وكَقولِهِ (تبارك وتعالى) : ﴿ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ، وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ وَإِذَا

---

٩١ – للمعري في ديوانه (سقط الزند) ١٢٧ .

٩٢ – للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٧٠ .

٩٣ – هذا المثل يضرب في إنجاز الوعد والوفاء به .
ينظر الأمثال ٧١ ، والفاخر ٦١ ، وجمهرة الأمثال ٣١/١ ، وفصل المقال ٨٥ ، ومجمع الأمثال ٣٧١/٣ – ٣٧٢ ، والمستقصى ٣٨٤/١ .

٩٤ – لم أقف عليه .

٩٥ – آية ٢٨٦ من سورة البقرة .

٩٦ – آية ٧٩ من سورة النساء .

مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ،[وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ ﴾] [٩٧].

و (الرِّضَا) و (السَّخَطُ) مصدرانِ منقُولانِ عن العَربِ لا يُقَاسُ عليهما ، وقياسُ كلِّ [واحدٍ منْهُما] (فَعَلٌ) ،وهو آتٍ في (سَخَطٍ) دُونَ (رِضًا) [٩٨].

و (الفَائِقُ) هو الغَالِبُ ،يُقَالُ : فَاقَ هَذَا هَذَا إِذَا غَلَبَهُ ، وأكثرُ استعمَالِهِ في المعاني ، ويوجد في بعض النُّسَخِ قَافيةً ، والأولُ أظهرُ وأثبتُ [وهو] الذي يدل عليه سياق اللفظ ، وهو قوله :

وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلَا

على ماسيأتي . [وهذا ليس] منْ بَابِ الافتخارِ وإنما هو من باب الإخبارِ .

وأمّا ابنُ مُعطٍ فهو زينُ الدّينِ أبو زكريا يحيى بنُ مُعْطٍ المغربيُّ الجزائريُّ[٩٩] ، من جزائرِ مُزْغَنَّه ، مدينة بين بجَاية وتلمسان،وهي مدينةٌ حَسَنَةٌ كثيرةُ الخَصْبِ ، وأبو زكريا ابنُ مُعْطٍ كان إليه رِيَاسَةُ الأَدَبِ بِالشَّامِ ، وقد نُقل عنه أنّه نَظَمَ صِحَاحَ الجوهريِّ ، وأنّه نظمَ أرجوزَةً في النحو تأتي على عشرةِ آلافِ بيتٍ ، وألفيتُه في النَّحْوِ كثيرةُ الفَوائِدِ ، ولا أذكُرُ أنّ أَحَدًا رواها عنه إلّا أنّها تُلقيتْ بالقبُولِ وأقرَّ بفضْلِهَا العلماءُ ، ومن نظْمِ الشيخ الإمامِ جمالِ الدين الشريشيِّ[١٠٠] يذكر فضْلَهَا ويترحَّمُ على ناظمها ، قوله :

الدُّرَّةُ المنظُومَةُ الألفيَّهْ أَجَلُّ مَافِي الكُتبِ النَّحْوِيَّهْ

لِكونِهَا فِي حَجْمِهَا صَغِيرَهْ عَظِيمةٌ فِي قَدْرِهَا كَبِيرَهْ

نَظَمَهَا الشَّيخُ الإِمَامُ يَحْيَىٰ فَذِكْرُهُ يَبْقَى بِهَا وَيَحْيَا

---

٩٧ – الآيات ٧٨، ٧٩، ٨٠ ، ٨١ من سورة الشعراء .

٩٨ – الفعل الثلاثي الذي على وزن « فَعِلٍ » أي : مكسورُ العين ، سواء أكان صحيحَ الآخِرِ ، أم معتلاً ، إما أن يكون متعديًا ، كـ « فَهِمَ ، وخَافَ » فالمصدر قياسه « فَعْل » بسكون العين ، أو يكون لازمًا ، كـ « سَخِطَ ، ورَضِيَ » فالمصدر قياسه « فَعَل » بفتح العين .

ينظر الكتاب ٤/٥، ٩ ، ٤٦ ومابعدها ، وشرح الشافية للرضي ١/١٦٠ ، وتصريف الأسماء ٥١ .

٩٩ – ينظر في ترجمته إنباه الرواة ٤/٤٤ – ٤٥ ، والبغية ٢/٣٤٤ ، والدراسة التي قام بها أستاذنا الفاضل الدكتور محمود الطناحي لكتاب « الفصول الخمسون » توفي ابن معط ٦٢٨هـ .

١٠٠ – هو محمد بن أحمد بن محمد توفي ٦٨٥هـ بدمشق ، له شرح جليل على ألفية ابن معط سماه : « التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية » ، بغية الوعاة ١/٤٤ – ٤٥ .

والأبيات في ص ٣ من نسخة دار الكتب ٥١٧ نحو .

عَلَى مَمَرِّ[101] الدَّهْرِ وَالْأَعْصَارِ وَحَيثُ مَا حَلَّتْ مِنَ الأَمْصَارِ
فَرَحْمَةُ اللَّهِ مَعَ السَّلَامِ عَلَيْهِ مِنْ عَلَّامَةٍ إِمَامِ

***

وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلَا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلَا

فضيلةُ السَّبقِ مقررةٌ ، وقد جَاءتْ فِي كِتَابِ الله (تبارك وتعالى) في قوله (عزّ وجلّ)[101] : ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ﴾[102] وفي قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ سَابِقُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾[103] وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ، أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴾[104] .

وقد جَاءَ في الحديث في أماكن متعددة ، كما في حديث أبي هريرة : (مَنِ اغْتَسَلَ يَومَ الجُمُعَةِ غُسْلَ الجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الأُولَىٰ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً،وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً ، [وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعةِ الثَّالثَةِ فَكَأَنَّما .....)] [105] الحديث ، وكما في قوله (صلى الله عليه وسلم) : وَقَدْ قَالَ لَهُ بعضُ الصَّحَابةِ (رضي الله عنهم) : بَعْدَ أَنْ قَالَ [لِعُكَّاشَةَ] بنِ مُحْصِن : (اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُم) لسؤالِهِ ذلك منْهُ : (يَارَسُولَ [اللَّهِ]

---

١٠١ - في « أ » ممار .

في « أ » [جل وعز] .

١٠٢ - آية ١٠٠ من سورة التوبة .

١٠٣ - آية ٢١ من سورة الحديد .

١٠٤ - آية ١٠ ، ١١ من سورة الواقعة .

١٠٥ - مابين المعقوفين تكملة من « ب » .

والحديث رواه الشيخان ، البخاري في كتاب الجمعة ، باب فضل الجمعة ، ينظر الفتح ٣٦٦/٢ « ح ٨٨١ » كما رواه مسلم في كتاب الجمعة ، باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال ، ينظر شرح النووي ١٣٥/٦-١٣٦ .

وأخرجه مالك في الموطأ في كتاب الجمعة ، باب العمل في غسل يوم الجمعة ١٠١/١ « ح ١ » .

٦/ب

أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجعَلَنِي مِنْهُم : سَبَقَكَ بِهَا عُكَاشَةُ[١٠٦] ./

ولم يزل السَّبقُ إلى الفضائل [زيادةَ فَضِيلةٍ ، وقال] بعْضُ العارفين :

أَنَامُ عَلَى سَهْوٍ وَتَبْكِي الحَمَائِمُ ... [وَلَيسَ لَهَا جُرْمٌ] وَمِنِّي الجَرَائِمُ

كَذَبْتُ وَبَيْتِ اللّهِ لَوْ كُنْتُ صَادِقًا ... لَمَا سَبَقَتْنِي [بِالبُكَاءِ الحَمَائِمُ][١٠٧]

وقال عَديُّ بنُ الرِّقَاعِ :

وَمِمَّا شَجَانِي أَنَّنِي كُنْتُ نَائِمًا ... أُعَلَّلُ مِنْ بَرْدِ الكَرَىٰ بِالتَّنَسُّمِ

إِلَى أَنْ [دَعَتْ وَرقَاءُ] فِي غُصْنِ أَيكَةٍ ... [تُرَدِّدُ] مَبْكَاهَا بِحسْنِ التَّرنُّمِ

فَلَو قَبْلَ مَبْكَاهَا بَكيْتُ صَبَابَةً ... بِسُعْدَى شَفيْتُ النَّفْسَ قَبلَ التَّندُّمِ

وَلكِنْ بَكَتْ قَبْلِي فَهَيَّجَ لِي البُكَا ... بُكَاهَا ، فَقُلْتُ : الفَضْلُ لِلمُتَقَدِّمِ[١٠٨]

[وهذا إنّما هو] عَلَى مَنْ يجعلُ هديرَ الحَمَامةِ بكاءً ، وأمّا مَنْ يجعله غِنَاءً فلا يَجِيء فيه فَضِيلةُ سَبْقٍ ، هكذا [قال ابنُ] الشَّاهِدِ ، وذكر أنَّ العَرَبَ في ذلك عَلَى ثَلاثِ حَالَاتٍ : حَالةٌ منْ يجْعلُهُ بكاءً كَمَا قدمنا ، قَالَ [وَهُوَ الكَثِيرُ] ، قَالَ وَمنْهُ قولُهُ :

لِمَنْ وَرْقَاءُ بِالوَادِي المرِيعِ ... تَشبُّ بِهَا تَبَارِيحُ الضُّلُوعِ

عَلَى فِينَانةٍ خَضْرَاءَ تَهْفُو ... عَلَى أَعْطَافِهَا وَشْيُ الرَّبِيعِ

تُرَدِّدُ صَوتَ بَاكيةٍ عَليْهَا ... رَمَاهَا الدَّهْرُ فِي الأَهْلِ الجَمِيعِ

فَشَتَّتَ شَمْلَهَا وَأَنَالَ مِنْهَا ... غَرَامًا غَابَ فِي قَلْبٍ صَدِيعِ[١٠٩]

وَقَالَ : وَقَدْ زِيدَ فِيهَا :

---

١٠٦ – الحديث متفق عليه ، أخرجه البخاري بشرح ابن حجر ٤٠٦/١١ ، في كتاب الرقاق ، باب يدخل الجنة سبعون ألفًا بغير حساب « ح ٦٥٤٢ » .

كما أخرجه مسلم بشرح النووي ٨٨/٣ – ٨٩ ، في كتاب الإيمان ، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب .

١٠٧ – لمجنون ليلى والثاني في ديوانه ١٨٦ .

والثاني منسوب لقيس بن الملوح أو نصيب في الحماسة البصرية ١٥٢/٢ .

١٠٨ – في ديوانه ٧٧ – ٧٨ .

وهي في الكامل ١٢٥/٣ ، والحماسة البصرية ١٤٢/٢ ، والأخير في إنباه الرواة ١٤٦/٣ .

١٠٩ – لم أقف عليه .

أَتبكِي تِلْكَ أَمْ فَقَدَتْ أَنِيسَا؟ فَتشْرَبُ مِنْه بِالكَأسِ الفَظِيعِ
وَهَاأَنَا لَم أَبْكِ ذَهَابَ عُمرِي وَتَضْيِيعِي الحَيَاةَ مَعَ المُضِيعِ
أَلَا يَاصَاحِبِ الشَّكْوَىٰ ضُرُوبُ وَذِكْرُ الموتِ يَذْهبُ بِالهُجُوعِ
لَعَلَّكَ أَنْ تُعِيرَأَخَاكَ دَمْعاً فَمَا فِي مُقْلتيْهِ مِنْ دُمُوعِ

قال : والأنيسُ إنّه يُقَالُ : إنّها فَقَدَتِ الحمامةُ التي كانت في سفينة نوحٍ (عليه السلام) فَرْخاً من أفراخها ، قال : فالحمامُ تبكيه إلى آخرِ الدهرِ[110] ، قَالَ : وقال بعضُهُم :

إِيهِ لِلَّهِ دَرُّكُنَّ فَأَنْتُنَ الـ ـلوَاتِي تُحْسِنّ حِفْظَ الوِدَادِ
[مَانَسِيتُنّ] هَالِكاً فِي اللَيَالِي الـ ـغِرّ أَوْدَىٰ مِنْ قَبْلِ هُلْكِ إِيَادِ[111]

ومنه قوله :

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَاقَدْ مَضَىٰ ثَلاثُون [لِلهَجْرِ] حَولاً كَمِيلَا
يُذَكِّرُنِيكِ حَنِينُ العُجُولِ وَنَوحُ الحَمَامةِ تَدْعُو هَدِيلَا[112]

وأماكونه ذا غناء فإنه – أيضا – قد جاء في كلامهم ، وهي الحالة الثانية ، ومنه قوله :

عَجِبتُ لَهَاأَنَّىٰ يَكُونُ غِنَاؤُهَا فَصِيحاً وَلَمْ تَفْغَرْ بِمنْطِقِهَا فَمَا ؟[113]

وقوله :

وَغَنَّتْ لَنَا فِي دَارِ سَابُورَ قَينَةٌ مِنَ الوُرقِ مِطْرَابُ الأَصَائِلِ مِيهَالُ
رَأَتْ زَهَراً غَضّاً فَهَاجَتْ بِمِزْهَرٍ مَثَانِيهِ أَحْشَاءٌ لُطِفْنَ وَأَوْصَالُ
فَقلتُ : تَغَنَّيْ كَيْفَ شِئْتِ فَإِنَّمَا غِنَاؤُكِ عِنْدِي يَاحَمَامَةُ إِعْوَالُ[114]

---

١١٠ – تنظر القصة في مادة (هَدَلَ) من تهذيب اللغة ١٩٩/٦ ، والمحكم ١٨٤/٤ – ١٨٥ ، واللسان ٦٩١/١١ .

١١١ – للمعري في (سقط الزند) ٨ .

١١٢ – للعباس بن مرداس في ديوانه ١٣٦ .

وهما في الكتاب ١٥٨/٢ ، ومجالس ثعلب ٤٢٤ ، والإيضاح ٢٤٢ ، والإنصاف ٣٠٨/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٧٠٦/٤ ، والأول في المقتضب ٥٥/٣ ، وابن يعيش ١٣٠/٤ .

١١٣ – لحُميد بن ثور الهلالي في ديوانه ٢٧ .

وهو في معاني القرآن ٢٨٩/٢ ، والكامل ١٢٤/٣ ، والتكملة ٢٨٣ ، والوحشيات ١٩٣ .

١١٤ – لم أقف عليه .

وأمّا كونُه محتملا وهي الحالة الثالثة ، فإنه قد جاء – أيضا – عنهم ، كما في قوله :

أبكَتْ تلكُمُ الحَمَامةُ أَمْ غَـ ـنَّتْ على فرْعِ غصْنِها / المِيَّادِ ؟ ٧/أ

وَشَبيهُ صوتُ النَّعِيّ] إِذَا قِيـ ـسَ [بصوْتِ] البَشِيرِ [فِي كُلِّ نَادِ][١١٥]

و [قد[١١٦]] قيل : إنّ هذا المعنى أراد القائل :

[مَتَى نُصْبح] وقدْ فُتْنَا الأَعَادِي نَقُم حَتّى تقولَ [الشَّمسُ رُوحَا]

بأرضٍ للحَمَامةِ أنْ تُغنِّي بِهَا وَلمَنْ تَأسَفُ أَنْ يَنُوحَا[١١٧]

أنْ يجعلَه بكاءً .

ومتعلقُ [تَفضِيلَا] محذوفٌ ، التقدير : عَلَيَّ ، والحذف في مثل هذا كراهة التلقي ، وإيقاع الحكم عليه على سبيل التعيين ، وقد عده بعضُهم من ألقابِ البديعِ ، [وجعل له مراتبَ] يفوقُ بعضُها بعضًا على حسب موقع الكَراهةِ وقصْدِ البرَاءةِ ، وتقريرُ جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود[١١٨] .

و(الثَّنَاءُ) بتقديم الثاء المثلثة مختصٌّ بالمدْحِ ، و[ذهب بعضُهم] إلى التعميم إلا أنّ الغالبَ المدح[١١٩] .

و(النَّثَاءُ) بتقديم النون للذمِّ ، وقال بعضُهم [بالتعميم[١٢٠] ، وأنشد لعبد]الرحمن بن حسّان بن ثابت رضي الله عنه :

---

١١٥ – لأبي العلاء المعري في ديوانه(سقط الزند)٧ .

١١٦ – تكملة من « ب » .

١١٧ – للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٧٥ .

١١٨ – تنظر المسألة في « باب متعلقات الفعل – حذف المعمول » :

دلائل الإعجاز ١٨٥ فمابعدها ، وإيضاح القزويني ٢٠١/١ ، والطراز ٣٠٣/٣ ، وشروح التلخيص ١٤٠/٢ ، وبغية الإيضاح ٢٢٢/١ .

وجُعل منه عند بعضهم قوله (تعالى) : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ { الضحى : ٣ }.

ومعنى كراهية التلقي : هو وقوعُ الفعل مباشرةً على المعمول ، وهذا نوع من الأدب رفيع ، يقوم على مراعاة الشعور واحترام الآخرين ؛ لأنّ ابن مالك لم يرد أن يوقع التفضيل عليه مباشرة فحذف ، والحذف نوع من الإيجاز ، وهو أحد فنون علم المعاني .

١١٩ – ينظر مادة (ثَنَى) في اللسان ١٢٤/١٤ .

١٢٠ – ينظر مادة (نَثَأ) في الصحاح ٢٥٠١/٦ ، وأساس البلاغة ٤٢١/٢ ، واللسان ٣٠٤/١٥ .

أَلاَ أَبلِغْ مُعَاوِيَةَ بنَ صَخْرٍ أَمِيرَ [المؤمنِينَ نَثَا كَلَامِي]
فَإِنّا صَابِرُونَ ومُنْظِرُوكُم إِلى يَومِ التَّغَابُنِ وَالخِصَامِ [121]

وقوله :

وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَهْ

(الهِبَاتُ) جمع هِبَةٍ ، وأصلُها « وِهْبَةٌ » ثم حذفت الواو على القاعدة المعروفة [122] . وهي أعني الهبة : عبارةٌ عن العطيَّةِ مَا هِيَ قَلّت أو كَثُرت . وقيل : لاتكون الهبة إلا للعطاء الجزيل، قال : والحُذْيَا تَعمُّ بخلاف الهِبَةِ ، قال ابن الشاهد : والصحيحُ التعميمُ [123] لقوله :

هِبَةٌ لايُرِيدُ مِثْلِي حَذَاهَا إِنَّ تَرْكَ القَلِيلِ مِنّي شِيمَهْ [124]

و(الدَّرجَاتُ) عبارةٌ عن المَنازِلِ والرُّتَبِ ، وأصل الدرجات : التي يُرْقَىٰ عليها ، ومن ذلك درجات المنابر .

و(الآخِرَةُ) هي المعَادُ ، وكثر إطلاقها مع الدنيا كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [125] .

قال ابنُ الشَّاهِدِ : وهو مماوقع فيه دلالة المطَابَقِ على مطَابِقِهِ ويرجع إلى معنى الاحتباك، [126] فالآخرةُ العليا حَذَفَ ودَلَّ عليه بالدنيا ، والدُّنيا الأولى حَذَفَ ودل عليه [بالآخرة] ، [127] وقد جَاءا مَعًا في قوله (تبارك وتعالى):﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ،وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ﴾ [128] .

وتقْريرُ جَميعِ ذلك وَبَسْطُهُ في علمِ البَيانِ وحيثُ يكونُ هُوَ المقْصُودُ .

---

١٢١ – في ديوانه ٥٤ . وينظر الاستيعاب ٣٨٢/٣ .

١٢٢ – وهي أن الواو تحذف إذا وقعت بين عدوتيها الياء والكسرة كما في « يعد » أصله « يوعد » والمصدر « عدة » محمول في إعلاله على فعله ، فكذا « هبة » .
تنظر المسألة في الكتاب ٥٢/٤ ، والأصول ٢٧٦/٣ ، والتكملة ٢٤٦ ، والمنصف ١٨٤ وشرح الملوكي ٣٣٣ ، وابن يعيش ٩٥/١٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢١٦٣ .

١٢٣ – ينظر مادة (وهب) في اللسان ٨٠٣/١ و(حذا) منه ١٧١/١٤ .

١٢٤ – لم أقف عليه .

١٢٥ – آية ١٤ من سورة النور .

١٢٦ – سبق الحديث عنه في الهامش رقم ٣٨ ص ١١.

١٢٧ – في « أ » [بالأولى] .

١٢٨ – آية ١٢، ١٣ من سورة الليل .

الكَلَامُ وَمَا [يَأْتَلِفُ][1] مِنْهُ

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ، كَـ «اسْتَقِمْ» وَاسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ حَرْفُ الكَلِمْ
وَاحِدُهُ «كَلِمَةٌ» ، وَالْقَوْلُ عَمّْ. وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّْ

[قولُه « كَلَامُنَا »][2] : يعني كلام النحويين ؛ لأنّهم يشترطون أن يكون ملفوظًا به مفيدًا . والمرادُ بـ (اللَّفظِ) : ما يلفظ به اللسان والشفتان . والمرادُ بـ (المُفِيدِ) : ماأفاد السامع علم شيء لم يكن يعلمه . وزاد بعضهم : / (فَائدَةً يَحسُنُ السكُوتُ عَليْهَا) ، وأنكره ٧/ب بعضهم ، وقال : إن لم يحسن السكوت عليها [فـ]* لا تسمى فائدة . وهذا مبني على أن اللفظ عند التعريف والتقييد هل يحمل على أنهى درجاته في التناول أم لا ؟ خلاف . وتفصيل وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود[3] .

وغير النحويين لايشترطون في الكلام ذلك ، بل يطلقه على ما وقع به الإفهام ، سواء وجد اللفظ والإفادة أم لا ؟[4] ، ومن فقدان اللفظ وإطلاق الكلام قوله :

قَالتْ لَهُ الطَّيرُ تقدَّمْ رَاشِدًا إِنَّكَ لاترجعُ إِلّا حَامِدَا[5]

وقوله :

---

١ – في « ب » يتألف .

٢ – تكملة من « ب » .

٣ – يراجع تفصيل هذا الكلام في تعريف المسند إليه باللام ، وهو من بحوث علم المعاني . والمسند إليه يعرف بالمعارف الستة المعروفة في النحو . والمراد بأنهى درجاته : أي أنهاه في الاستغراق .
ينظر مفتاح العلوم ١٨٦، ٢١٤ – ٢١٧ ، والإشارات ٣٩ – ٤١ ، والإيضاح ١٢٢ ، والطراز ١٩/٢ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٢٠٨ .

٤ – أي : أهل اللغة ، كما في الصحاح فقد أطلق الكلام على الكلمة الواحدة (٢٠٢٣/٥) وصاحب اللسان في (قَولَ) ٥٧٢/١١ ، أطلق الكلام على القول وما كان مكتفيًا بنفسه .
وانظر المسألة مفصلة في التبيين ١١٣ ، ومابعدها ، وابن يعيش ١٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٥/١ – ٨٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٥/١ – ٧ ، والارتشاف ٤١١/١ – ٤١٢ ، وتوضيح المقاصد ١٤/١ – ١٨ ، والتصريح ١٨/١ – ٢٢ ، والهمع ١٠/١ – ١١ .

٥ – لأبي النّجم العجلي في ديوانه ٩٤ .
وهو في الخصائص ٢٢/١ ، وشرح التسهيل ٥/١ ، واللسان (قول) ٥٧٢/١١ .

* تكملة مني .

بَيْنَمَا نحْنُ مُرتِعُونَ بِفَلْجٍ قَالَتِ الدُّلَّحُ الرِّوَاءُ : إِنِيهِ ![6]

فهذا قد أطلق عليه قولاً ، والقولُ كلامٌ . وكذلك أيضًا قوله :

شَكَىٰ إليّ جملي طُولَ السُّرىٰ صَبرًا جَميلاً فكِلَانا مُبتلَى[7]

وقال بعضُهم[8] : إنّ هذا كلّه من مجاز التخييل[9] ، وإنّ المعنى : لو [كان له] كلامٌ لقال هكذا ، قال : وقد أوضح ذلك عنترةُ ، بقوله :

لو كَانَ يدْري مَا المُحَاورةُ اشتكى ولكان – لو عَرَفَ الكلامَ – مُكلِّمي[10]

فهذا أطلق الكلامَ على ما يُعرَف من حال الشيء ، ومنه قول بعض المتأخرين ، وهو أبو الحكم مالك بن المرَحِّل[11] ، وهو من شيوخ شيخنا أبي

---

٦ – لم أقف على قائله .

وهو في الخصائص ٢٣/١ ، واللسان (قول) ٥٧٢/١١ .

ومعنى « إنيهِ » : صوتُ رزمة السحاب وحنين الرعد .

٧ – البيت نسبه ابن السيرافي في شرح الأبيات ٣١٧/١ للشاعر الملبد بن حرملة الشيباني .

ويروى « صبرٌ جميلٌ » وهو في الكتاب ٣٢١/١ ، ومعاني الفراء ٥٤/١، ١٥٦ ، ومجاز القرآن ٢٠٣/١ ، وشرح التسهيل ٢٨٨/١ .

٨ – ممن قال بذلك ابن جني في الخصائص ٢٣/١ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٨٦/١ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٦/١ ، وأبوحيان في الارتشاف ٤١١/١ .

٩ – لعل المصنف يقصد بقوله : « مجاز التخييل » الاستعارة التخييلية ، وهي قرينة المكنية التي يحذف فيها المشبه به ويرمز إليه بشيء من لوازمه منسوبًا إلى المشبه .

وتكون المكنية مع قرينتها التخييلية في مواضع كثيرة : منها ما نحن فيه ، وهي نسبة لوازم المشبه به « العقلاء » إلى غيرهم كالحيوانات والطير والجمادات ، نحو : شكا جملي ، الخيل تشكونا ، قالت الطير ، ... الخ .

ينظر مفتاح العلوم ٣٧٦ ، والمثل السائر ٧٠/٢ ، والإيضاح ٤٤٤ ، والطراز ٢٣٠/١ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٥٨١ ، والمنزع البديع ٢٣٥ .

١٠ – في ديوانه ٢١٨ . مع اختلاف العجز ، وهذه الرواية في جمهرة أشعار العرب ٤٩٢/١ .

وهو في الخصائص ٢٤/١ ، وشرح التسهيل ٦/١ ، واللسان (قول) ٥٧٣/١١ .

١١ – المتوفى سنة ٦٩٩هـ في سبتة ، تلقى علومه على الشلوبيني ، وابن الدباج ، تولى القضاء في أماكن متعددة في الأندلس بعضها في نواحي غرناطة ، كان مشاركًا في عدد من العلوم كالفقه واللغة والنحو ، وله مؤلفات ، وله مواقف مع ابن أبي الربيع ، ينظر نفح الطيب ١٤٥/٤ ، ٤٥٣/٧–٤٥٩ ، وأزهار الرياض ٣٢/١ ، والبغية ٢٧١/١ ومن تلامذته أبو حيان .

بكر بن شِبرين[١٢] ، في قصيدته التي قالها على لسان ملك الغَرْب يُخَاطِبُ بها ملك الأندلس :

والخيلُ تشكونا ولا ذنبَ سِوى ... أنّا نـرُوح بها وأنّا نغْـتَدي

لـو أنّها علمتْ بما في قصْدِنا ... كانتْ تطيرُ بنا ولم تتبلَّدِ

اللـهُ يعْلـم أنّنا لم نعتقدْ ... إلّا الجهادَ ونصرَ دينِ مُحمّدِ

وعلى هذا المعنى يخاطبون [الخيل[١٣]]على معنى أنّها لو كانت ممن يفهم الخطاب لكان هذا خطابها ، كما قال [في هذه القصيدة[١٣]] :

ياخيلُ إنّ وراءَهُ مـــاءً رُوىً ... و [مَغَانياً[١٤]] ومَـزَارعـًا لـم تُحصَدِ

وأحبَّةً بـين العِـــدَى قد أصبَحُـوا ... يتوقعون الموتَ إنْ لـم تُنْجَـــدِ

وهذا كثير في كلامهم .

ويطلقون الكلام – أيضًا – على غير المفيد وإن وقع به اللفظ ، كما في قوله :

كَلامٌ لم يُفدْني غيرَ عِلْمي ... لِعلْمِي أنّه أهلُ الإِجَارَهْ[١٥]

فلو فُقدا معًا ، أعني : اللفظ والإفادة ، كما لو كانت الإشارة إلى غير مفيدٍ ، أو إلى شيءٍ غيرِ مفهومٍ ، فهل يُطلق عليه كلامٌ أم لا ؟

قال ابن المُسْتمْلي : فيه نظرٌ ، والأظهرُ عندي إطلاقُ الكلام عليه[١٦] .

وَمَثَّل [المصنفُ[١٧]] بـ « اسْتَقِمْ » وهوأقلُّ مايكون منه الكلام ، أعني : أنّ الكلامَ لا يكون

---

١٢ – هو محمد بن أحمد بن محمد الجذامي ٧٤٧هـ من أهل الدين والفضل أخذ علومه عن جده لأمه أبي بكر بن عبيدة الإشبيلي ، وكذا الأستاذ أبو إسحاق الغافقي ، تولى قضاء غرناطة . وتفصيل ترجمته في قسم الدراسة .
ينظر الإحاطة ١/١٠٤، ٤٥١ – ٤٥٢ ، ٢/١٧٤ – ١٨٢ ، والكتيبة الكامنة ١٦٦ – ١٧٢ ، ونفح الطيب ١/١٧٧، ٥/٥٤١، ٦/٢٥١ .

١٣ – تكملة من « ب » .

١٤ – في « ب » [ومغانمًا] .

١٥ – لم أقف عليه .

١٦ – ماذهب له ابن المستملي مخالف لمذهب جمهرة النحاة ؛ لأنهم اشترطوا في الكلام اللفظَ والإفادةَ ، والإشارةُ وإنْ أفادت لاتسمى كلامًا لفقدان اللفظ ، فمن باب أولى عند فقدهما معًا .
تنظر المسألة في مصادر هامش « ٤ » السابق .

١٧ – تكملة من « ب » .

إلّا من اثنين فصاعداً ، لكن قد يكون أحدُ الاثنين مقدراً ، كما في (اُسْتَقِمْ) .

❋❋❋

وَاسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ

التقديرُ : الكلمُ : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ ؛ لأنّ التفصيلَ من حيثُ هو ثانٍ عن الإجمال ، وتقديمُ مثل هذا حَسَنٌ ، لأنّه المقصودُ ، أعني : بيانَ الاسمِ والفعلِ[قال ابن الشاهد[17] :] ومن ذلك ، أعني من تقديم ماكان متأخراً لكونه/ المقصود ، قول الفرزدقِ في ابن هبيرةَ : ٨/أ

تَفيْهَقَ بالعِراقِ أبو المثنّىٰ وعلّمَ أهلَهُ أكْلَ الخَبيصِ

أأطعمتَ العِراقَ وَرَافِدَيْهِ فَزَارِيًّا أَحَذَّ يدَ القميصِ[18]

فإنّ (التَّفيْهُقَ) متأخرٌ على الإطْعامِ لكنّه المقصود ، لأنّ مقصودَه التشنيعُ على ابن هبيرة والتسبب في انحرافِ الخليفة عنه ، [[19]قال : ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَومِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأمرُكُمْ أَنْ تَذبَحُوا بَقَرَةً ﴾[20] ، مع قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَإِذْ قَتلتُمْ نَفْسًا فَادّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ ماكنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾[21] فإنّ ذبْحَ البقرة متأخرٌ عن قَتْلِ النَّفْسِ[19]] .

ويحتملُ أنْ يكون (اسمٌ) مبتدأ ، وجوّز الابتداء بالنكرة العطف عليه ، أو التفصيل ؛ لأنّ كُلّاً منهما مسوغ الابتداء بالنكرة . ويُحتمل أنْ يكون خبراً و (الكَلِمْ) هو المبتدأ .

قوله (وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ):الكلم : جنْسٌ واحده كلمةٌ ، والجنس كالجمع أقلّ أفراده ثلاثة . وفي (كَلِمَة) [لغاتٌ[22]] : الأصل ، والتخفيف منه [لأنّه[23]] كـ (كَتِفٍ) بتقدير التجريد وإتباع الفاء للعين ، والتخفيف [منه لأنّه[23]] كـ (إِبِلٍ) باعتبار التجريد .

---

١٨ – في ديوانه ٢/١٠ .

وهما في الكامل ٣/٨٣ ، والمحكم (حذّ) ٢/٣٥٩ والثاني في الشعر والشعراء ١/٨٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٤٥ ، وشرح التسهيل ٣/٩٢ ، والهمع ١/٥٠ .

١٩ – مابين المعقوفين تكملة من « ب » .

٢٠ – آية ٦٧ من سورة البقرة .

٢١ – آية ٧٢ من سورة البقرة .

٢٢ – ينظر الصحاح (كلم) ٥/٢٠٢٣ .

٢٣ – تكملة من « ب » .

قولُه (والقَولُ عَمّ):يريد أنّ القول يُطلَقُ على الكلام والكَلِمِ [والكلمة إلّا] أنّ الأصل فيه استعماله في المفرد .

و(عَمّ) يَحتمل الفعلية ، ويَحتمل الاسمية ، فيكون على [هذا كـ (رَجُلٍ)] بَرّ)[٢٤] .

قوله :

وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّ

يعني : أنّه قد تُطْلق الكلمةُ ويكون المراد بها الكلام ، ومن ذلك قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ قُلْ يَاأَهْلَ الكِتَابِ تَعَالَوا إلى كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنا وَبَيْنَكُمْ أَلّا نَعْبدَ إلّا اللَّهَ ولا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا ولا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾[٢٥] [فـ « أَلّا نَعْبُدَ إلّا اللَّهَ ...»][٢٣] وماعُطِفَ عليه تفسيرٌ للكلمةِ ، فالكلمةُ إذ ذاك كـــلامٌ ؛ لأنّ المفسِّرَ نفسُ المفَسَّرِ ، والمفسَّرُ كلام ، [فالمفسَّرُ كلام] ومنه : ماجاء في الحديث[٢٦] عنه ﷺ « أَصْدَقُ كَلِمةٍ قالتْها العربُ كَلِمَةُ لبيدٍ :

أَلا كُلُّ شيْءٍ مَا[خَلَا اللَّهَ بَاطِلُ] »[٢٧] .

ومنه قول زهيرٍ :

ولولا أنْ يَنالَ أبَا طَرِيفٍ يَسَارٌ من مليكٍ أو لِحاءُ

لقد زَارتْ بُيُوتَ بني [عُلَيمٍ] من الكَلِماتِ آنيةٌ مِلَاءُ[٢٨]

يعني بـ (الكَلماتِ):قَصَائدَ الهجْوِ . ومعنى (يُؤَمّ) : يُقْصَدُ .

***

---

٢٤ – مراده من ذلك أن تكون « عَمّ ، بَرّ » فعل ماض ، والجملة الفعلية حينئذ خبر للمبتدأ (القَولُ ، رَجُلٌ) أو تكون « عَمّ ، بَرّ » أصلهما : « أَعمّ ، أَبرّ » أي : اسم تفضيل ، وحذفت الهمزة كما في « خَيْرٍ ، وشَرٍّ » ، وهما الخبر ، فالجملة حينئذ اسمية .

٢٥ – آية ٦٤ من سورة آل عمران .

٢٦ – الحديث أخرجه الشيخان ، البخاري في الصحيح بشرح ابن حجر ١٤٩/٧ ، في كتاب مناقب الأنصار ، باب أيام الجاهلية (ح ٣٨٤١) .

ومسلم في الصحيح بشرح النووي ١٢/١٥ – ١٣ ، في كتاب الشعر .

٢٧ – في ديوانه ١٣٢ ، وعجزه :

وَكُلُّ نعيمٍ لامحالةَ زَائِلُ

٢٨ – في ديوانه ٨٤ من قصيدته التي مطلعها :

عَفَا مِنْ آلِ فاطمةَ الجَوَاءُ فَيُمْنٌ ، فَالقَوَادِمُ ، فَالحَسَاءُ

بِالجَرِّ، وَالتَّنْوِينِ، وَالنِّدَا، وَأَلْ، وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ، نَمْيِيزٌ حَصَلْ
بِتَافَعَلْتَ، وَأَتَتْ، وَيَافْعَلِي، وَنُونِ أَقْبِلَنَّ، فِعْلٌ يَنْجَلِي

« الجَرُّ » من خصائصِ الأسماءِ ، فإنّ جاء ماظاهرُهُ وجودُهُ في غيره حُمل على التأويل وإرادةِ غيرِ الفعل ، كما في قوله :

رَعَاكِ ضَمَانُ اللَّهِ يَاأُمَّ مَالِكٍ وَلَلَّهُ عَنْ يُشْقِيْكِ أَغْنَىٰ وَأَوْسَعُ[29]

قيل : « عَنْ » على بابها ، وحُذفت (أَنْ) من : (يُشْقِيْكِ) فارتفع الفعل ، فعلى هذا إنّما دخل حرف الجر على أنْ والفعل ، وأنْ والفعل في تقدير المصدر .

وقيل : إنّ العين بدلٌ من الهمزة ، وأنّ الأصل : (أَنْ يُشْقِيَكِ) ، وهي لغةٌ معروفةٌ لبعض العرب[30]، ويكون (يُشْقِيْكِ) على حدِّ :

مَهْلاً بَنِي عَمِّنا مَهْلاً مَوَالِينَا[31]

أو أنّه لما غير اللفظ بطل عمله ، ذكر الوجهين أبو عليّ،وأما قوله :

فَلسْتُ بمدْرِكٍ ماكان مِنِّي بليْتَ ولا بِلَهَفٍ ولا لَوَ أَنِّي[32] / ٨/ب

فإن (ليتَ) اسمٌ والمراد اللفظ ، إلا أنّه حَكَىٰ حالةَ حرفيتها، ولو لم يَحكِ لقال : بـ « لَيْتٍ » ، وكِلَا الوجهين جائز ، [[33]وقد جاء من عدم الحكاية قوله [34]:

---

(٢٩) لمجنون ليلي في ديوانه ١٤٩، أو لأعرابي من هذيل في شرح الحماسة للمرزوقي ١٣١٦. وهو في البيان والتبيين ٣/٣٣٠، والحماسة البصرية ٢/٢٢٢.

٣٠ – تلقب بعنعنة تميم وقيس وأسد ، ومن جاورهم .
ينظر الخصائص ٢/١١ ، وسر الصناعة ١/٢٢٩ ، ٢٣٥ ، والصاحبي ٣٥ ، واللسان (عنن) ١٣/٢٩٥ ، والمزهر ١/٢٠٩، ٢٢١ ، والبلغة في أصول اللغة ١٦٣ ، واللهجات للجندى ٣٦٥ – ٣٧٠ .

٣١ – للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب من أبيات يخاطب بها بني أمية ، وعجزه :
لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا
وهو في الأضداد للأنباري ٤٨ ، وحماسة أبي تمام بشرح المرزوقي ١/٢٢٤ .

٣٢ – لم يعرف قائله .
وهو في العسكرية ٢٠٥ ، والخصائص ٣/١٣٥ ، وسر الصناعة ٥٢١، ٧٢٨ ، ورصف المباني ٣٥٨ ، والإنصاف ١/٣٩٠ ، والمقرب ١/١٨١ ، وأوضح المسالك ٤/٣٧ .

٣٣ – مابين المعقوفين تكملة من « ب » .

٣٤ – لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٥٧٨ (إسلاميون) .
وهو في الكتاب ٣/٢٦١ ، والمقتضب ١/٢٣٥، ٤/٣٢ ، والمنصف ٢/١٥٣ ، وابن يعيش ٦/٣٠ ، ١٠/٥٧ .

لَيْتَ شِعْري وأينَ منّيَ لَيْتٌ إنّ ليتًا وإنّ لَوًّا عَنَاءُ] [٣٣]

و « التنوينُ » من خصائص الأسماء ، وجميع أقسامه لا تدخل في غير الاسم إلّا التنوين الغالي،وتنوين الترنّم ، فإنّهما لا يختصان بالاسم ، إلا أنّهما مختصان بالقوافي فليس وجودهما إلا في الشعر ، فلذلك لم يتعرض لهما المصنّف ، ومن تنوين الترنُّم قوله :

أَقِلّي اللّومَ ويحَكِ والعِتَابَنْ وقُولي إنْ أَصَبْتُ فقَدْ أَصَابَنْ[٣٥]

ومن التنوين الغالي قوله :

إنّكَ – إنْ يُصْرَعْ أخوك – تُصْرَعُ[٣٦]

هكذا أنشده أبو عليٍّ ، وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ التنوين الغاليَ زيادةٌ على وزن البيت ينكسر به البيت ، كما في قوله :

وَقَاتِمِ الأعْماقِ خَاوِي المخْتَرَقْنْ مشتَبِهِ الأعْلَامِ لمّاعِ الخَفَقْنْ[٣٧]

إلّا أنْ يكون الإنشاد بالتنوين بعد الواو [فيكون[٣٨]] إذ ذاك نونًا ، لأنّ التنوين إنّما يكونُ مع حَركةٍ، [فإطلاقُ[٣٩]] التنوين عليه باعتبار أصله، وهو أنه كان أصله أن يقع بعد الحركة و « النِّداءُ » – أيضًا – من خواصّ الأسماء ، وينبغي أن يُمثّل فيه بغير (يَا) ، لأنَّ (يَا) قد باشرتْ الفعلَ ، كما في قوله :

أَلا يَا قَاتَلَ الرّحمنُ قَومًا لَهُمْ في الغدْرِ آثَارٌ قِبَاحُ[٤٠]

---

٣٥ – لجرير في ديوانه ٨١٣/٢ .

وهو في الكتاب ٢٠٥/٤، والأصول ٣٨٦/٢ ، والمنصف ٢٢٤/١ ، والخصائص ٩٦/٢ ، والإنصاف ٦٥٥ ، وأوضح المسالك ١٦/١ .

٣٦ – نسب البيت تارة لجرير بن عبداله البجلي في الكتاب ٦٧/٣ ، وله ولعمرو بن خثارم البجلي في شواهد المغني للسيوطي ٨٩٧/٢ ، وشطره الأول :

يَاأَقْرَعَ بنِ حَابسٍ يَاأَقْرَعُ

وهما في المقتضب ٧٢/٢ ، والأصول ١٩٢/٢ ، والإنصاف ٦٢٣/٢ ، والمغني ٥٥٣/٢ .

٣٧ – لرؤبة في ديوانه ١٠٤ .

وهما في الكتاب ٢١٠/٤ ، والإيضاح ٢٦٧ ، والخصائص ٢٢٨/٢ ، وابن يعيش ١١٨/٢ ، وشرح التسهيل ١١/١ ، ورصف المباني ٤١٨ ، والمغني ٣٤٢ .

٣٨ – تكملة من « ب » .

٣٩ – في « أ » [بإطلاق] .

٤٠ – لم أقف عليه .

والحرف ، كما في قوله :

ياليتني كنت يوم الطَّفِّ مُدَّرِعا وأحضرُ الرَّوعَ بالشَّقراءِ مَتْبُوعا [41]

و« أَلْ » مـخـتـصـة – أيضًا – بالاسم ، وإنما جـاء منهـا مـادخل على الفـعل بتـقـدير الموصولية، ومع هذا فإنه خاص بالشعر ، كما في قوله :

وذو المال يُؤتي مالَه دون عِرْضِهِ لِمَا نابه والطَّارقُ الْيَتَعَمَّدُ [42]

وقال (أَلْ) : ولم يقل : والألف واللام ، لأن المعرف عنده الألف واللام معًا ، فهي إذ ذاك في اقـتـضـاء مـجـمـوع الحـرفين للمـعنى كـ (قـد) مـثـلاً ، فكمـالا تقـول : القـاف والدال ، لاتقول: الألف واللامْ .

ومن قال : الألف واللام ، فإن المقتضي عنده للتعريف إنما هو واحد والآخر تابع .

وقـوله (وَمُسْنَدٍ):قـيـل : إن مـسـنداً اسم مـصـدر ، والمراد : وإسناد للاسم ، لأن مـازاد على الثلاثة يكون فيه اسم المصدر والزمان والمكان بلفظ المفعول .

وقيل : ومسند ، المعنى : بلفظ مسند ، أي : مـجعول سنداً ، وهو الذي يسند إليه ، فيكون كما قال في « كافيته » :

وَاسْمًا ، بِصَرْفٍ سِمْ ، وَجَرٍّ، وَنِدَا وَجَعْلِـهِ مُعَرَّفًـا، أَوْ مُسْنَدَا [43]

قال هو – أعني المصنف – في الشرح[44] : أي : « سَنَدًا » ، ولا يصح أن يكون « وَمُسْنَدٍ » على ظاهره ، لأن الإسناد لا يخص الاسم ، فعلى الوجه الأول : يكون « للاسم » من صلة « مُسْنَدٍ » ، وعلى الثاني : يكون من صلة (حَصَلْ) .

وقـوله (بِتَـا فَـعَلْتَ):يشـمل جـمـيـع أنواع المخـاطب ، فـيـدخل فـيـهـا : فـعلتَ ، وفـعلتِ ، وفعلتما ، وفعلتم ، وفعلتن ؛ لأن الجميع ضمائر للخطاب .

(وَأَتَتْ) يدخل فيـهـا : « أتتـا » ، لأن المجـموع للدلالة على تأنيث الفـاعل / [45]ولو قـال : ٩/أ

---

٤١ – لم أقف عليه .

٤٢ – هو في الخزانة ١٤/١ ، ولم يعز إلى قائل . مع اختلاف القافية إلى « اليتعمل » .

٤٣ – شرح الكافية الشافية ١٦١/١ .

٤٤ – المصدر السابق ١٦٥/١ .

٤٥ – مـلاحظة : من هنا يبدأ السـقط في النسـخة الأصلية « أ » ويتـمثل من نهاية لوحة ٩/أ إلى نـهاية لوحـة ١٩/أ ، وأكملته من نسخة « ب » الإيرلندية ، ويبدأ الإكمال للسقط من لوحة ١٠ / ب ، ب .

عوض [عن]* « بِتَا فَعلْتَ » « تَاءُ الضَّمِيرِ » ، لكان أحسن ، لأنه كان داخلاً فيه تاء المتكلم وهي مقصودة في الموضع ، واختصاص تاء الضمير المخاطب [يُوهم] إخراجها ، وهي مقصودة في المحل ، وقد أدخلها في « كافيته » فإنه قال :

لِلْفِعْلِ تَا الفَاعِلِ إِيَّاهُ عَلَمْ [٤٦]

وتاء الفاعل : تشمل تاء المتكلم ، وتاء المخاطب .

وقوله : (وَيَا افْعِلِي) يريد : الياء في مثل : (قومي) و (تقومين) .

وقال : « وَيَا » ، ولم يقل : وضمير ، ليشمل المذهبين [٤٧] ، أعني مذهب سيبويه حيث يجعلها ضميراً ، ومذهب [أبي] الحسن حيث يجعلها علامة تأنيث .

وقوله : (ونُونِ أَقْبِلَنَّ) يريد النون الموضوعة للتأكيد ، وأضافها إلى (أَقْبِلَنَّ) ليخرج مثل :

أقائلُنَّ أَحْضِرُوا الشُهودا [٤٨]

فإن ذلك ليس بكثير ، بخلاف النون في مثل : « أَقْبِلَنَّ » فكأنه قال : والنون التي يُؤكَّد بها على جهة الكثرة لا على جهة الندور .

وقوله (يَنْجَلِي) معناه : يظهر .

***

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ : كَـ«هَلْ»، وَ «فِي» ، وَ «لَمْ»

فِعْلٌ مُضَارِعُ يَلِي « لَمْ » ، كَـ « يَشَمْ »

وَمَاضِيَ الْأَفْعَالِ بِـ «التَّا» مِزْ، وَسِمْ بِـ «النُّونِ » فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمْرُ فُهِمْ

لَمَّا بَيَّنَ الاسمَ وبيَّنَ الفعلَ ، وقد قدم أنَّ الكَلِمَ ثَلَاثٌ لا زيادة عليها تعين أنَّ ماعدا الاثنين – اللذين قُدِّمَا وهما الاسم والفعل – الثالث وهو الحرف ، ومثل له بـ « هَلْ » وهي حرف

---

٤٦ – شرح الكافية الشافية ١٦٦/١ والذي في الشرح :

لِلفعْلِ تَا الفَاعِلِ أَوْ يَاهُ عَلَمْ

٤٧ – فصل المؤلف المسألة في باب المعرفة والنكرة ص ٨٨ – ٨٩ .

٤٨ – لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٧٣ .

وهو في الخصائص ١٣٦/١ ، وسر الصناعة ٤٤٧/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤٠٤/٢ ، والجنى الداني ١٤١ ، ومغني اللبيب ٣٣٦/١ ، والتصريح ٤٢/١ .

* تكملة مني .

استفهام ، وكَثُر مجيئها فيه مصحوبا بالترغيب ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿قَالَ يَاآدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ / لا يَبْلَىٰ ﴾[٤٩] ، وكما في قول الشاعر : ١٠/ب

قد قلتُ : للشيخ لمَّا طال مَحْبِسُهُ ... ياصاحِ هل لك في فتوى ابن عباسِ ؟

هل لك في رُخْصة الأطراف مائسة ... تكون مثواك حتى مرجعِ النّاسِ ؟[٥٠]

وكما في قوله :

هل لك في أجود ماقاد العربْ ؟ ... هل لك في الخالص غير المُؤْتَشَبْ ؟[٥١]

ومن غريبها إبدال هائها همزة ، فيكون إذ ذاك كلفظ أداة التعريف ، وقد أُنْشِد هذا البيت:

فَأَلْ أبصرتَ في جُشَمَ بن بكرٍ ... بنقْلٍ في الخُطوب الأَوَّلِينَا ؟[٥٢]

يريد : « فَهَلْ » ، وهذا البيت :

صَاحِ أَلْ رَيْتَ أو سمعتَ براعٍ ... ردّ في الضَّرْعِ ماجرى في الحِلَابِ ؟[٥٣]

يريد : « هَلْ رَيْتَ » ، وأصل « رَيْتَ »:رَأَيْتَ

ومن غريبها معنىً مجيء « لَدَىٰ » بمعناها ، كما في قوله :

لدى من شبابٍ يُشترى بمَشِيبِ ؟ ... وكيف شبابُ المرء بعد دَبِيبِ ؟[٥٤]

أنشده ابن سيده في محكمه على ذلك[٥٥] ، أعني على وقوع (لَدَىٰ) بمعناها .

---

٤٩ – آية ١٢٠ من سورة طه .

٥٠ – لم أقف عليه .

٥١ – لم أقف عليه .

وهو في اللسان (جذل) ١٠٧/١١ .

٥٢ – لعمرو بن كلثوم مع اختلاف في بعض ألفاظه ، وهو في ديوانه ٨٠ من معلقته ، وجمهرة أشعار العرب ٤٠٤/١ .

وأوله : « فهل » ، و« حدثت » بدل « أبصرت » و« بنقص بدل « بنقل » .

٥٣ – نسبه الجوهري في الصحاح (رأى) ٢٣٤٨/٦ لإسماعيل بن بشار .

ولعل « بشار » محرف عن يسار النسائي كما هو في شرح شواهد الشافية ٣١٦ .

وهو في شرح الشافية للرضي ٣٨/٣ ، واللسان (رأى) ٢٩٢/١٤ ، وشواهد الشافية ٣١٦ ، وخزانة الأدب ١٧٢/٩

ويروى : في العلاب

٥٤ – لم أقف عليه .

وقد ذكر صاحب اللسان في مادة (لدن) ٣٨٣/١٣ – ٣٨٤ مانصه : « ووقع في تذكرة أبي علي « لـدى » في معنى « هل » عن المفضل ، وأنشد : لدى من شباب ... » البيت .

٥٥ – ينظر اللسان (لدن) ٣٨٣/١٣ .

وبـ (فِي) ومعناها الوعاء ، وقد يخرج عنه إلى غيره ، كما سيأتي في موضعه إن شاء الله (تعالى) .

و« لَمْ » ومعناها النفي ، وهي من أدوات الجزم ، وقد تجري مجرى « ما » فلا تجزم ، ومنه قوله :

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسرتُها يوم الصُّليفاءِ لم يُوفون بالجارِ[٥٦]

ويليها مضارع كما قال ، إلا أنه إذا فصل بينه ، أعني بين الفعل و« لم » ضرورة ، وقع بعد الفصل الفعلان ، أعني المضارع والماضي ، ومن وقوع المضارع قوله :

ولم يومًا أبوءُ بعيبِ ذُلٍّ إذا ذُلَّ الأبيُّ أخو الفخارِ[٥٧]

ومن وقوع الماضي قوله :

ولم كعباً أتيتُ لنيل رِفْدٍ وقد جاءتْ لنيل الرِّفْدِ لَخْمُ[٥٨]

و(يَشَمْ) مضارع (شَمِمْتُ) بكسر العين ، ويقال : (شَمَمْتُ) بفتح العين (أَشُمُّ) بضمها – أعني بضم العين – إلا أن ضمته تنقل إلى الفاء على القياس المعروف[٥٩] .

وقوله (وَمَاضِيَ الْأَفْعَالِ بِـ « التَّا » مِزْ): التاء المتقدمة ، أعني تاء الضمير وتاء التأنيث لا تتصل إلا بالفعل الماضي ، أما تاء الضمير فإنها منسوغة من غيره ، أعني من غير الماضي . وأما تاء التأنيث الساكنة فإنها تلحق المضارع من أوله مصحوبا بالدلالة على المضارعة ، وتتحرك لتعذر الابتداء بالساكن ، على هذا محقق النحويين ./ ١١/أ

وأما فعل الأمر فإنه يُميَّز بنون التأكيد ، وهو معنى قوله :(سِمْ بِـ « النُّونِ ») المتقدمة ، وهي النون التي للتأكيد ، وقيده بإفهام الأمر ليخرج المضارع ، فإنها تدخله لكن لا يُفْهَمُ منه الأمر ، ولا يحتاج هنا إلى الاحتراز عن مثل :

---

٥٦ – لم يعرف قائله .

وهو في سر الصناعة ٤٤٨/٢ ، وابن يعيش ٨/٧ ، وشرح عمدة الحافظ ٣٧٦ ، والجنى الداني ٢٦٦ ، والمغني ٣٠٧ ، ٣٧٥ ، والهمع ٥٦/٢ ، والأشموني ٦/٤ . وفي النسخة : السليفاء .

٥٧ – لم أقف عليه .

وفي النسخة : بمعيب ، وما أثبته الصواب .

٥٨ – لم أقف عليه .

٥٩ – قال الجوهري : شَمِمْتُ الشَّيءَ أَشَمُّهُ شَمًّا وشَمِيمًا ، وشَمَمْتُ – بالفتح – أَشُمُّ لغة » الصحاح ١٩٦١/٥ .

أقائلُنَّ أَحْضِروا الشُهودا [٦٠]

فإنه ليس مُفهمًا أمرًا ، فعلى هذا يجيء العهد إلى متخلف الغيبة ، وفي جواز ذلك وعدمه خلاف ، وتفصيل وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هوالمقصود [٦١] .

قوله :

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّْ فِيهِ هُوَ اسْمٌ، نَحْوُ: «صَهْ» وَ «حَيَّهَلْ»

ماقتضى من الألفاظ أمرًا وليس يقبل النون المذكورة فإنه ليس بفعل أمر ، إنما هو اسم يدل على الأمر ، كـ (صَهْ) و (مَهْ) ، ومأأشبه ذلك .

والدليل على اسميته التنوين ، فصار الاعتبار كالمصدر في قولك : (ضَرْبًا زيداً) اسم دال على الأمر ، فإن كان اللفظ يدل على الأمر ولا يقبل النونَ المذكورة ولا سمع فيه التنوين كان حرفا ، ولهذا يحكم بحرفية (كَلَّا) ، وإن كان معناها (ازْدَجِرْ) أو (ارْتَدِعْ) لعدم سماع تنوينها ، فعلى هذا يَرِدُ على المصنف (كَلَّا) ويلزمه أن يكون اسمًا ؛ لأنه مقتض للأمر وليس قابلاً للنون المتقدمة ، وهو حرف باتفاق من النحويين [٦٢] .

---

٦٠ - سبق تخريجه ص : ٣٦ ، هامش ٤٨ .

٦١ - لعله يريد بالعهد إلى متخلف الغيبة ، العهد الذهني ، وما يتعلق بالعهد وغيره يراجع فيه مبحث التعريف باللام في المسند إليه . وقد سبق التنويه عنه ص ٢٨ ، تنظر المسألة في المصادر نفسها .

٦٢ - ينظر في المسألة مقالة « كلا » لابن فارس ، والصاحبي ٢٥٠ ، ورسالة « كلا » لأبي جعفر الطبري ، وكتاب شرح كلا وبلى ونعم لمكي القيسي من ١٩ - ٧٠ ، ورصف المباني ٢٨٧ ، والجنى الداني ٥٧٧ ، ومغني اللبيب ٢٠٥ ، وجواهر الأدب ٤١٢ .

المُعْرَبُ وَالْمَبْنِي [1]

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِـي لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

الاسم منحصر في هذين ، أعني الإعراب والبناء ؛ لأنه لايخلو أن يتغير آخره أو لا ، فإن تغير آخره فهو المعرب ، وإن لم يتغير فهو المبني .

فعلى هذا يلزم أن يُقدَّر لـ « مَبْنِي » في قول المصنف : « مِنْهُ » ، فيكون التقدير : منه معـرب ومنه مـبني ، ولايصح الاكـتـفـاء بـ « مِنْ » الأولى ؛ لأنه يلزم إثبـات شيء من الأسـمـاء يكون غـير مـوصـوف بالإعـراب والبناء ؛ لأنه يكون المعرب والمبني بعض الاسم ، فيلزم ثالث يقع فيه التكميل ، وليس الأمر كذلك .

وأمـا من قـال في مـثل : « قـام غُـلامِي » إنه لايوصف بإعـراب ولابناء [2] ، فـإنه قـول ضـعيف وليس للمصنف بمذهب ، فيلزم إذ ذاك تقدير / ماقدمنا ، ويكون تبعيض الأول ١١/ب
باعتبار ماخرج منه الثاني ، وتبعيض الثاني باعتبار ماخرج منه من الأول .

وقوله « لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي » : علة للبناء ، أي سبب البناء في الاسم شَبَهٌ فيه بالحروف يدنيه منها ، ثم شرع في بيان الشبه ، فقال :

كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ: فِي أَسْمَيْ «جِئْتَنَا» وَالْمَعْنَوِيِّ: فِي «مَتَى» وَفِي «هُنَا»

اسما « جِئْتَنا » هما التَاءُ [وَنَا [3]] ، وكل واحد منهما شبيه بالحرف من جهة الوضع ؛ لأن « التَـاءَ » في « جِـئْتُ » على حـرف واحـد ، و« نَا » على حـرفين ، وذلك هو وضع الحروف ، أعني أن تكون على حرف أو حرفين ؛ لأن معانيها في غيرها ، فنقصت عما

---

١ – أدخل الناسخ – رحمه الله – أول الباب بآخر الباب السابق « باب الكلام » ، وقد فصلت بينهما .

٢ – هذا رأي ابن جني ، حيث قال في الخصائص ٣٥٦/٢ : « وذلك نحو كسرة ماقبل ياء المتكلم ، في نحو : « غلامي » و« صاحبي » ، فهذه الحركة لإعراب ولابناء . »
وينظر : التبيين ١٥٠ ، وابن يعيش ٣٢/٣ ، وشرح التسهيل ٢٧٨/٣ – ٢٨١ ، وابن الناظم ٤١٣ – ٤١٤ .

٣ – تكملة يقتضيها السياق .

هو معناه في نفسه . – وأيضًا – فإنها كالجزء مما معناه فيه ، فلو وَفُرَتْ بحق الوضع لزم النقل . والمعنويُّ في « مَتَى » أنّه متضمن معنى حرف الشرط إن كان للشرط ، أو الاستفهام إن كان للاستفهام .

وأمّا « هُنَا » فإنّ مذهب المصنف أنه بُني لتضمنه معنى حرف الإشارة وإنْ لم يُلفظ به ؛ لأن الموضع يقتضيه ؛ لأن الإشارة معنىً من المعاني الإضافيات ، كالشَّرطِ ، والاستفهامِ ، والنفي ، والإيجابِ ، والنداءِ ، وما أشبه ذلك .

وما كان من المعاني الإضافيات فحقّه أن يكون له حرفٌ موضوعٌ له .

***

وَكَنِيابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا

من مقتضيات البناء في الاسم أن يكون الاسم نائبًا عن الفعل ، ويكون غير متأثر بالعوامل ، وذلك : كـ « نَزَالِ » ، و« صَهْ » ، و« هَيْهَاتَ » ، وجميع الباب ، فإنه نائب عن الفعل ولا يتأثر بالعوامل ، فلا يقع شيء منها فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا مضافًا إليه ، وهذا على أحد الوجهين [٤] ، وهو اختيار المصنف ، وهي متحملات للضمائر باعتبار كونها دالة على الأحداث ، و – أيضًا – فإنّ منها المشتق ، والمشتق من حيث هو إذا لم يرفع ظاهرًا تحمل الضمائر ، وإذا كان الأمر على ذلك صارت – أعني جميع أسماء الأفعال – عاملة غير معمولة ، فأشبهت « إنّ وأخواتها » من الحروف في كونها عاملةً غيرَ معمولةٍ .

فإنْ تأثر ماناب عن الفعل بالعوامل كان مُعْرَبًا ، كـ « المصادر » ، فإنها نائبة عن / « أَنّ » والفِعْلِ . ١٢/أ

---

٤ – أي أنها لاتتأثر بالعوامل لافظًا ولا محلاً ، وهو مذهب الأخفش ومن وافقه ، كما أنه نسب للجمهور ، وهو أحد قولي سيبويه والفارسي .

والوجه الآخر أنها لها محل من الإعراب ، فذهب سيبويه والمازني ووافقهم الفارسي أنها في محل نصب مفعول مطلق بأفعال محذوفة وجوبًا موافقة لها في المعنى .

وذهب بعض النحاة إلى أنها مبتدأ ، ومرفوعها أغنى عن الخبر كما أغنى الظاهر ، في « أقائم الزيدان ؟ » .

ينظر : الارتشاف ٤١٤/٣ ، وتوضيح المقاصد ٥٣/١ ، ٧٥/٤ ، وابن عقيل ٣٣/١ ، والأشموني ٥٣/١ – ٥٤ ، ١٩٦/٣ ، وحاشية الصبان ٥٤/١ ، وحاشية الخضري ٢٨/١ .

ومنها ماهو واقع موقع الفعل ، كـ « ضَرْبًا زيدًا » ، و :

... صَبْرًا في مجال الموت صَبْرًا [٥] ....

وما أشبه ذلك ، وهذا أرسخ في النيابة عن الفعل ، والجميع مُعْرَبٌ ؛ لأنّ المصدر من حيث هو يتأثر بالعوامل .

ومن مقتضيات البناء أن يكون الاسم مفتقراً على جهة الأصالة ، كـ « الموصولاتِ » فإنَّها مفتقرةٌ إلى الصلات على جهة الأصالة ، فإنها لايتبين معناها إلا بالصلة .

و – أيضًا – فإن منها ما لايتبين له معنى أصلاً ، كـ « مَنْ » و « مَا » ، بخلاف « الَّذِي » و « الَّتِي » ، وما أشبه ذلك ، فإنّه يدل على معنىً ، فـ « الَّذِي » لمفرد مذكر ، و « الَّتِي » لمفرد مؤنث ، إلا أن ذلك المعنى لايصح الاكتفاء به إلا بالصلة .

ويدخل – أيضًا – في الافتقار على جهة الأصالة « كُلٌّ » و « بَعْضٌ » وما أشبههما، مِمَّا وُضِعَ لازمًا للإتباع بمكمِّلٍ يُبيِّنُ حقيقة ما وضع اللفظ [له[٦]] ، إلّا أنَّ هذا الافتقارَ معارِض للزوم الإضافة ، كما سيأتي إن شاء الله (تعالى) .

والاحتراز بـ « أَصْلٍ » عن افتقار المبتدأ للخبر ، والخبر للمبتدأ ، والصفة للموصوف ، وماأشبه ذلك .

وقد يقال : إنّ الاحتراز به عن مثل : « كُلٍّ » و « بَعْضٍ » فإن افتقارَهما إلى التابع ليس على جهة الأصالة ؛ لأن « كُلاًّ » من غير إضافة تدل على عموم ، و « بَعْضًا » من غير إضافة تدل على تجزؤ ، وتحتاج على هذا أن تقول في « الَّذِي » و « الَّتِي » : إنّه بُني بالحمل على « مَنْ » و « مَا » من الموصولات .

قوله :

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ : مَاقَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ ، كَـ«أَرْضٍ» وَ «سَمَا»

---

٥ – جزء من بيت لقطري بن الفجاءة ، في شعر الخوارج ٤٣ ، والبيت بتمامه :

فصبرًا في مجال الموت صبرًا فما نيل الخلود بمستطاع

وهو في تخليص الشواهد ٢٩٨ ، وأوضح المسالك ٣٩/٢ ، والتصريح ٣٣١/١ ، والأشموني ١١٧/٢ .

٦ – تكملة لأجل المعنى .

إذا سَلِمَ الاسمُ من شبـه الحرف مطلقًا كان مُعرَبًا ؛ لأنه لم يعرض له مـا يخرجه عن أصله ، وهو الإعراب ، فإن كان مع ذلك قد سلم من مقتضٍ لاشتراك في غير دليل عمدة ، كان مستوفيًا جميعَ وجوه الإعراب ، على ما سيأتي قريبًا إن شاء الله (تعالى) .

ومثّل بـ « أَرْضٍ » وهو مثال من الصحيح السالم من شبه ، ومن مقتضٍ لاشتراك في غير دليل العمدة ، فهو مستوف جميع وجوه الإعراب : من رفع ، ونصب ، وجر .

و « سُمَا » وهو كـ « أَرْضٍ » إلا أنه معتل ، وهو أعني « سُمَا » لغة في الاسم ، كما في قوله :

واللَّهُ أَسْمَاكَ سُمًا مُبَارَكَا آثرَكَ اللَّـهُ بـه إِيثَـارَكَا [٧]

ودلائل الإعراب / فيه مقدرة ؛ لكون الألف قد وقعت آخره ، وتحريكها متعذر . ١٢/ب

وقـيل : لا يتـعين في « سُـمًا » في البـيت أن يكون مُـوقَّـرًا ، لاحـتـمـال أن يكون منقـوصًا مضموم الأول ، وهي لغة ثابتة ، إلا أنه يتعين في قوله :

وسما مه في وجهه وفي اسْمِهِ قد رَاقَنِي منه المُحَيَّا والسُّمَا [٨]

أنشده ابن الشاهد ، والأظهرأنه للعرب .

***

وَفِعْـلُ أَمْـرٍ وَمُضِيٍّ بُنِـيَـا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا

فـعل الأمـر مـبنى عند البـصـريين ، مـعـرب عند الكوفـيين [٩] ، وأصل « اضـرب » عندهم « لتـضـرب»

---

٧ – لأبي خالد القناني

وهو في إصلاح المنطق ١٣٤ ، والصحاح « سما » ٢٣٨٣/٦ ، وأمالى ابن الشجري ٢٨١/٢ ، وأسرار العربية ٩ ، والإنصاف ١ /١٥ ، وابن يعيش ٢٤/١ .

٨ – لم أعرف قائله

والشاهد في « وسمًا » يقصد أن الكلمة من حرفين السين والميم ، مثل : يد ، ودم، وصدر البيت وزنه غير مستقيم كما في الأصل

٩ – تنظر المسألة في المقتضب ٢ / ١٣٠ ، ومجالس ثعلب ٤٥٦ ، والأصول ٢ / ١٤٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٥٤ – ٣٥٥، والإنصاف ٥٢٤ ، وأسرار العربية ٣١٧ – ٣٢١ ، والتبيين ١٧٦ ، وابن يعيش ٧ / ٦١ – ٦٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٦٨/٢ ، وائتلاف النصرة ١٢٥ .

حذف منه لام الاقتضاء ، وتاء المضارعة ، وهو ضعيف ؛ لأن توالي حذفين في حرفين كل واحد منهما قد جيء به لمعنىً منفصل عن معنى الآخر، لا يثبت في كلام العرب .

وأما حذف لام الاقتضاء في مثل قوله :

على مِثْلِ أصحابِ البَعوضةِ فَاخْمُشِي – لَكِ الويلُ – حُرَّ الوجْهِ أوَيَبْكِ مَنْ بَكَى[10]

فإنه ضعيف لم يوجد إلا في الشعر ، ومع هذا فإنه لا يتعين حذف اللام ، لاحتمال أن يكون على حد قولهم : « لا أَدْرِ مَافَعَلْتَ » ، أعنى أن تكون الياء قد حُذِفَتْ ، واكْتُفِي عنها بالكسرة ، وأما حذف حرف المضارعة فإنه لم ينقل في شيء من كلامهم .

وبناؤه على مايجزم به مضارعه ، فإن كان مضارعه يجزم بالسكون ، بني هو على السكون ، وإن كان مضارعه يجزم بحذف ، بني هوعلى حذف .

وأما الفعل الماضي فإنه مبني باتفاق ، فإن كان مجردًا عن الضمائر المرفوعة البارزة بُني على فتحة ظاهرة إن كان صحيحًا ، أو مقدرةٍ إن كان معتلاً ، فإن اتصل به ضمير رفع بارز فإنه يُبنى على السكون مطلقًا ، إلا [إنْ[11]] عَرَضَ له مُخْرِج عنه عَدَلَ إلى مُناسبٍ ، كالضمة في « قَامُوا » و « سَعَوا[12] » ، والفتحةِ في « قَامَا » و « سَعَيَا » ، فعلى [هذا[13]] ليست الفتحة في « قَامَا » الفتحة في « قَامَ » ، وإنما هي مُجتلَبة من أجل الألف؛ لأنَّ الألف تطلب أن يقع ماقبلها مفتوحًا ، وكذلك تُقعَّدُ في مثل « سَعَى » وتُوجَدُ في مثل « سَعَيَا » .

---

١٠ – لمتمم بن نويرة في ديوانه ٨٤ .

والشاهد « أويبك » حيث جزم الفعل بلام الأمر المحذوفة ، و هو ضرورة كما قال سيبويه ، أو عطف بالجزم على معنى « اخمشي » لأن معناها الجزم .

و « البعوضة » موضع ماء لبنى أسد ، قتل فيه مالك بن نويرة .

وهو في الكتاب ٣ / ٩ ، والمقتضب ٢ / ١٣٠ ، وابن السيرا في ٢ / ٩٨ ، وسر الصناعة ٣٩١/١ ، وابن يعيش ٦٠/٧ ، ورصف المباني ٣٢٨ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٥٩٩ .

١١ – في النسخة [أنه] .

١٢ – الضمة في « سعوا » مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين .

١٣ – تكملة يقتضيها السياق .

وأمّا المضارع فإنه معرب بشرط أنْ يَعْرَىٰ عن نون التأكيد الشديدة والخفيفة ، ونون جماعة الإناث ، كما سيأتي قريباً إن شاء الله (تعالى) .

وقد تبين لك بهذا أنه ليس في الأفعال / مايُبنى على ضمٍّ ولا كسر ؛ لأن الأفعال ١٣/أ
ثلاثة : إمّا مضارع وهو معرَب ، وإمّا ماضٍ وهو مبنى على الفتح ، أو على السكون ، وإمّا أمر وهو مبني على السكون ، أو ماقام مقامه ، ولم يبق[١٤] فعل آخر يجب بناؤه فيُبنى على ضمٍ أو كسرٍ .

قال المصنف (رحمه الله تعالى) :

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ نُونِ إِنَاثٍ ،كَـ«يَرُعْنَ مَنْ فُنِنْ»

والمضارع [يُعرب[١٥]] إذا عري من [نون[١٦]] توكيد شديدة كانت أو خفيفة ، فالشديدة ، كقولك : « هَلْ تَضْرِبَنَّ ؟ » ، والخفيفة ، كقولك : « هَلْ تَضْرِبَنْ ؟ » ، أو نونِ جماعة إناث ، وقد مثل المصنف بـ « يَرُعْنَ » ، وهو منقطع من تركيب مستقل لمكان الضمير ، فالتقدير : « الهِنْداتُ يَرُعْنَ » أوما أشبه ذلك ، ولم يمثل للشديدة ولا للخفيفة ، ومثالهما ماقدمناه .

فإن لم يَعْرَ من هذه النونات كان مبنياً ، لأنه يكون إذ ذاك منزلاً منزلة المركب ، والتركيب قد يوجب البناء فيما أصله الإعراب كـ « خَمْسَةَ عَشَرَ » و « بَعْلَبَكَّ » في بعض اللغات[١٧] ، ولا تكون نون جماعة الإناث إلّا مباشرةً للفعل لفظًا وتقديراً .

وأما نون التوكيد فإنها تكون غيرَمباشرةٍ في التقدير ، كما إذا قلت :«هَلْ تَضْرِبُنَّ ؟» ، وفي اللفظ ، كما إذا قلت : هَلْ تَضْرِبَانِّ ؟ و« هَلْ تَضْرِبْنَانِّ ؟ »فأما إذا باشرت لفظًا وتقديراً ، كـ « هَلْ تَضْرِبَنَّ يَازَيْدُ ؟ » فلا خلاف في البناء ، وأما إذا لم تباشر في اللفظ كما قدمنا من « هَلْ تَضْرِبُنَّ ؟ » و « هَلْ تَضْرِبَانِّ ؟ » فقد اختلف في الإعراب والبناء .

---

١٤ – زيدت « في » والمعنى بدونها يستقيم .

١٥ – في النسخة « يبنى » والصواب ما أثبته .

١٦ – تكملة يقتضيها السياق .

١٧ – ينظر الكتاب ٣ / ٢٩٦ – ٢٩٩ ، والمقتضب ٤ / ٢٠ – ٣١ ، والتبصرة والتذكرة ٤٨٥ ، ٤٨٧ ، ٥٧٣ – ٥٧٦ ، والمفصل ١٧٦ ، وابن يعيش ٤ / ١١١، وشرح التسهيل ٢ / ٤٠٢ ، ١ / ١٧٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٨٤ – ٨٩ .

واختار المصنف الإعراب[18] ، لأنَّ المقتضيَ للبناء منفصلٌ لفظًا ونيةً ، أو لفظاً ، والأكثر على البناء[19] ، لأن ماوقع به الفصل كالجزء من الفعل ، ولا أثر لنون التأكيد في البناء في قولك : « هَلْ تَضْـرِبْنَانِّ ؟ » لأنّ مقتضيَ البناء هو ثَباتُ [نُونِ[20]] جماعة الإناث ، وهو متصل لزوما كما قدمنا .

***

وَكُلُّ حَـرْفٍ مُسْتَحِـقٌّ لِلْبِنَـا وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

الحروف كلُّها مبنيةٌ بحق الأصالة ؛ لأنّ الإعراب إنّما جيء به لبيان الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة . والحروف لايكون فيها شيء من ذلك فانتفى عنها / مقتضِى الإعراب ، فزال ١٣/ب
المقتضَى وهو الإعراب . وأمّا المضارع فإنّما دخله الإعراب لشبهه للاسم .

وكان حقُّه أنْ يقول : وكلُّ حرف مبنيٌّ باستحقاقٍ ، إلّا أنَّه قَدَّمَ وأخَّرَ مسامحةً واتكالاً على فهم المعنى ، وإلا فإنَّ المستحِقَّ للشيء قد يَعْرِض له مايمنعه من نيله ما استحق ، ألا ترى أن الاسم مستحِق للإعراب وقد يَعْرِض له مايمنعه منه .

والأصل في المبني أن يكون ساكنًا ؛ لأن البناء ثبوت على حالة واحدة ، وما كان ثابتًا على حالة واحدة فإن السكون أولى به لخفته ، فإن السكون أخف من الحركة ؛ إذ الحركة زيادة على التصوير ، وهو أمر آخر بخلاف السكون ، فإنه ليس فيه زيادة على التصوير ، فإذًا فالمتحركُ من قبيل المتعدّدِ ، والساكنُ من قبيل المتّحدِ ، فإذًا فالبناءُ ثُبوتٌ ، والإعرابُ انتقالٌ .

---

١٨ – وينظر – أيضًا – التسهيل ٧ ، وشرحه ١ / ٣٦ حيث قال : « وهذا مذهب المحققين » .

١٩ – تنظر المسألة في شرح الألفية لابن الناظم ٣١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٢٨/٢ – ٢٢٩ ، وتوضيح المقاصد ٥٩/١ – ٦٠ ، والهمع ١/ ١٨ ، والأشموني ٦٢/١ . وممن ذهب لبنائه الأخفش .

٢٠ – تكملة يستدعيها المقام .

قال صاحبُ الكُرّاسَةِ[٢١] : « والفرقُ بيْنهما انتقالُ الإعْرابِ ولزومُ البِنَاءِ » فإذًا فوصْفُ الإعرابِ ضِدٌّ وصْفِ البِنَاءِ ؛ لأنَّ البناءَ ضدُّ الإعرابِ ، ووصْفُ ضِدِّ الشيءِ ضِدٌّ لوصْفِ ضِدِّهِ .

***

وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ ، وَذُو كَسْرٍ ، وَضَمّْ
كَـ «أَيْنَ» «أَمْسِ» «حَيْثُ» ، وَالسَّاكِنُ «كَمْ»

ويوجد في المبني : الفتحُ ، والكسرُ ، والضمُ . والفتح أقرب إلى السكون من غيره لخفته ، بدليل ظهوره في المعتل ، في مثل : « لَنْ يَرمِيَ » و « لَنْ يَغْزُوَ » .

ويليه [الكسر[٢٢]] ، لأنّ [الكسرَ[٢٢]] قريبٌ من الفتح، ولذلك ينوب كل واحد منهما عن صاحبه.

ويليه الضم لبعده عن الفتح ؛ لأن الفتح دليل الفضلات ، والرفع دليلُ العُمَدِ ، والضم قريب من الكسر ، لأن الكسر قد يكون في العُمَدِ ، في مثل : « أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عَمْرًا »، و « مَاقَامَ مِنْ أَحَدٍ » ولقرب الفتح من السكون كان البناء عليه في الثلاثة ، أعني الاسم ، والفعل ، والحرف كثيراً ، ولقرب الكسر منه كان في الاسم كثيراً ، وتعدّد في الحرف .

وأما امتناعه من الفعل فلعدم وجود المحل ، كما قدمنا .

وأما الضم فلبعده عن الفتح لم يكثر في الاسم كثرة الفتح ، ولم يتعدَّدْ في [الحرف[٢٣]] ، ولا استولى فيه على محل ؛ لأن محله إنما يكون على / أحد الوجهين ، ألا ترى أنه إنما ١٤/أ يكون في [مُنْذُ][٢٤] ، وهي تكون اسمًا وحرفًا .

وقد مثل بـ « أَيْنَ » ، وهو مثال لِمَا بُنِي على الفتح من الأسماء ، وفيه ثلاث سؤالات :

أحدها : لِمَ بُني وقد كان حقه أن يكون معربًا ؟

[وجوابه : أنه[٢٤]] بني لتضمنه معنى الحرف ؛ لأنه يكون شرطا واستفهاماً ، فإن كان

---

٢١ - ينظر ص ٨ .

٢٢ - في النسخة [الكسرة] (ب) .

٢٣ - في النسخة [الحذف] (ب) .

٢٤ - تكملة يستدعيها المقام .

شرطًا فيتضمن معنى « إِنْ »، وإن كان استفهامًا فيتضمن معنى همزة الاستفهام .

وثانيها : لِمَ بُني على حركة ، وقد كان الأصل السكون لما قدمنا ؟

وجوابه : أنه بُني على حركة لئلا يلتقي [ساكنان [٢٥]] .

وثالثها : لِمَ كانت الحركة فتحة دون غيرها من الحركات ؟

وجوابه : أنه لما تعذر السكون انتقل الحكم إلى مايليه ؛ لأن الشيء إذا فقد محلَّه صار أقربُ المحَالِّ إليه محلاً .

قال ابن الشاهد : هذا هو التحقيق في هذا الجواب ، وأما من قال : إنّ الجواب لكونها أخفَّ الحركات ، فعلى جهة التقريب والاكتفاء [بالسبب] عن المسبب .

وبـ « أَمْسِ » وهو مثال للمبني على الكسر من الأسماء ، وفيه [الثلاثة] السؤالات التي قدمنا:

وجواب الأول : أنه بُني لتضمنه معنى الألف واللام ؛ لأنه يدل على زمان معين وليس بعلم ، وما كان كذلك فحقه أن يكون بالألف واللام .

وجواب الثاني : لئلا يلتقي ساكنان كما قدمنا في « أَيْنَ » .

وجواب الثالث : أنه بُني على الكسر على الأصل في التقاء الساكنين .

وبـ « حَيْثُ » وهو مثال للمبني من الأسماء على الضم ، وفيه [ثلاثة [٢٦]] سؤالات :

وجواب الأول : أنّه بُني لشبهه بالموصول في اقتضاء الجملة ؛ لأنه لا يضاف غالبًا إلا إلى جملة .

وجواب الثاني : لئلا يلتقى ساكنان ، كما قدمنا في « أَيْنَ » و « أَمْسِ » .

وجواب الثالث : أنه بُني على الضم تشبيهًا له بـ « قَبْلُ » و « بَعْدُ » ، ووجه الشبه:أنّ «قَبْلُ » و « بَعْدُ » مقطوع عن الإضافة ، وهذا قد قطع عن نوع منها ، وهي الإضافة إلى مفرد كما قدمنا .

وبُني « قَبْلُ » و « بَعْدُ » على الضمة ؛ لأنّ حركةً لا تكون له حالة الإعراب ؛ لأنه إذا

---

٢٥ - في النسخة [ساكنًا] (ب).

٢٦ - في النسخة [الثلاث] (ب).

كان معربًا كان إعرابه على النصب وعلى الجر ، كما إذا قلت : « جئتُ قبْلَكَ ، ومن قبلِك ، وبعدَكَ ، ومن بعدِكَ » ولا يدخله / رفع فيُبنى على الضم عند وجود مقتضي البناء ، ليقع ١٤/ب الفرق بين حالتي الإعراب والبناء .

وبـ « كَمْ » وهومثالٌ لما بُني من الأسماء على السكون ، وفيه سؤال :

وهو الأول ، وجوابه : أنه بني في الاستفهام لتضمنه معنى همزة الاستفهام ، وفي الخبر لتضمنه معنى « رُبَّ » ، إن قلنا : إن « رُبَّ » للتكثير ، أو لكونها أعنى « كَمْ » [نقيضة [٢٧]] « رُبَّ » ، إن قلنا : إنها للتقليل ، وعلى ماقال المصنف : يكون بناؤها في الحالتين ؛ لأن [وضعها[٢٨]] وضع الحرف .

قولـــه :

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ ٱجْعَلَنْ إِعْـرَابَا ... لِإسْمٍ وَفِعْلٍ، نَحْوُ : «لَنْ أَهَابَـا»

وَٱلْإِسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ ، كَمَا ... قَدْ خُصِّصَ ٱلْفِعْـلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَـا

فَٱرْفَعْ بِضَمٍّ، وَٱنْصِبَنْ فَتْحًا، وَجُرّْ ... كَسْرًا ، كَـ «ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرّْ»

وَٱجْزِمْ بِتَسْكِينٍ ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ ... يَنُوبُ ،نَحْوُ:«جَـــا أَخُو بَنِي نَمِرْ»

ألقـاب الإعـراب أربعـة : رفـع ، ونصب ، وجـر ، وجـزم . وهذه الألقـاب الأربعـة بالنظر إلى الاشتراك والاختصاص ، تنقسم ثلاثة أقسام :

منها : مايكون في الاسم خاصة ، وهو الجر ، ومثاله « مررتُ بزيدٍ » .

ومنها : مايكون [في [٢٩]] الفعل خاصة ، وهو الجزم ، ومثاله « لَمْ يَقُمْ » .

ومنها : مـايكون مشتركًا بين الاسم والفعل، وهو الرفع والنصب ، فالرفع يكون في الفعل، ومثاله « يَقُومُ » ، وفي الاسم ، ومثاله « قَامَ زَيدٌ » ، ويجمعهما تركيب « يَقُومُ زَيدٌ ».

والنصب يكون في الفعل ، [و [٢٩]] مـثاله « لَنْ يَقُومَ » ، وفي الاسم ومـثاله : « ضَـرَبْتَ زَيداً » ، ويجمعهما تركيب « لَنْ أَضْرِبَ زيداً » .

---

٢٧ – في النسخة [نقضية] (ب) .

٢٨ – في النسخة [وضع] ولعل الصواب ماأثبته .

٢٩ – تكملة استحسنتها .

وقد عُلِّلَ اختصاصُ الاسمِ بالجر ، واختصاصُ الفعلِ بالجزم بتعاليل كثيرة ، ومن أقربها ماعَلَّلَ به المصنف في غير هذا الكتاب [٣٠] ، وهوأنْ يُقال : اختص الجر بالاسم ؛ لكون عامله لا يستقل ؛ لأنّه إنْ كان بحرف جر ، فحروف الجر من حيث هي تقتضي ماتتعلق به، وإن كان بإضافة ، فإنْ [كان [٣١]] بحرف [جر [٣٢]] مقدر فمن القسم الأول ، وإن كان بالمضاف فإن المضاف لا بد أن يكون معمولاً لغيره ، فصار بهذا الاعتبار عامل الجر بأسره غير مستقل ، وإذا كان غيرَ مستقل فإنه ضعيف من أجل عدم استقلاله ونقصانه ؛ إذ تمامه بما يتعلق به ، أو يعمل / فيه ، وإذا كان كذلك فلا يحمل عليه جر في الفعل ؛ لأن ١٥/أ
الحمل على الشيء يقتضي قوة لذلك الشيء ، والنقص وعدم الاستقلال يأبيان ذلك .

وأما عامل الرفع وعامل النصب فإنهما يكونان مستقلين فقويا بذلك ، فصح أَنْ يُحملَ عليهما الرفع والنصب في الفعل .

وأما الجزم وإن كان عامله مستقلاً فإنه جعل في الفعل عوضًا عن الجر في الاسم ، فحكم للعوض بحكم ماجعل عوضًا عنه من عدم الحمل .

وقيل : [إنّما [٣٣]] لم تُجزم الأسماءُ ؛ لأنّها متمكنة يلزمها حركة وتنوين ، فلو جُزِمَتْ لذهب منها حركة وتنوين فكانت تختل .

وإنّما لم تُخفض الأفعالُ ؛ لأنَّ الخفض لايكون إلا بالإضافة للأفعال ؛ لأن الإضافة إما إضافة ملك ، أو إضافة استحقاق ، والأفعال لا تملك شيئًا ولا تستحقُه [٣٤] .

وقيل [٣٥] : إنّما امتنع الخفض من الأفعال ، لأنّ الخفْضَ - كما قدمنا - لايكون إلا للإضافة ، والمضاف إليه قد حل من المضاف محل تنوينه ، وهو واحد ضعيف ؛ إذ لا يكونُ إلَّا تَبَعَ حَرَكَةٍ، والفعل لا يستغني عن الفاعل ، فلم يُقِرَّ التنوين لضعفه أن يحل محلَّه اثنان.

---

٣٠ - ينظر التسهيل ٨ ، وشرح التسهيل ٣٩/١ - ٤٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٧٧/١ .

٣١ - تكملة استحسنتها .

٣٢ - في النسخة [الجر] «ب» .

٣٣ - في النسخة كتبت هكذا [إن لم] «ب» .

٣٤ - هذا تعليل الزجاجي في كتاب الجمل ص ٢ .

٣٥ - ينظر الكتاب ١/ ١٤ ، وينظر في القضية الغرة المخفية ٩٣/١ - ٩٤ ، وتوضيح المقاصد ٦٧/١ .

وامتنع الجزم من الاسم ، لأنّ الاسمَ خفيفٌ ، والجزمُ لا يكون إلا بإذهاب شيءٍ ، وهو تخْفيفُ الخفيفِ ، وتخفيفُ الخفيفِ مُخلٌّ .

والأصل في الإعـراب هذه الأربعـة : أعني الرفْعَ ، والنصْبَ ، والجرَّ ، والجـزْمَ ، كمـا قـــال :

فَارْفَعْ بِضَمٍّ ، وَانْصِبَنْ فَتْحًا ، وَجُرّْ كَسْرًا ، كَـ «ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرّْ»

فإنْ جاء إعرابٌ بغيرها فإنّما يكونُ على جهة النّيابةِ كما قال ، فـ « الوَاوُ » في « أَخُو » ـ من قوله : « أَخُو بَنِي نَمِرْ » ـ [نائبةٌ[٣٦] عن الضَّمةِ ، و« اليَاءُ » في « بَنِي » نائبةٌ عن الكسرة . و « نَمِرْ » ليس مقصوداً بالتمثيل .

---

٣٦ – تكملة يقتضيها السياق .

[بَابُ الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ]

قوله :

وَارْفَعْ بِـ «وَاوٍ»، وَانْصِبَنَّ بِـ «الأَلِفْ» وَاجْرُرْ بِـ « يَاءٍ » مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ

مِنْ ذَاكَ «ذُو» إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَ« الْفَمُ » حَيْثُ « الْمِيمُ » مِنْهُ بَانَا

هذه الأسماء الستة ، وهي « أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك ، وفوك ، وذو مال » تُرفع كلها – كما قال – بالواو ، وتُنصب بالألف ، وتُخفض بالياء .

وقد اختُلِف في الرفع [الذي] وقع به الإعراب ، على أقوالٍ[1] .

وعلى كلِّ حالٍ فإنَّها تكون في الرفع بـ « وَاوٍ » ، وفي النصب بـ « أَلِفٍ » ، وفي الجر بـ « يَاءٍ » ، والاختلافُ لا يَنبني عليه حكمٌ / لفظي ، وإنما يقع الخلاف باعتبار مايقتضيه ١٥/ب القياس .

وقد قدم المصنِّفُ « ذُو » والظاهر أن التقديم له ليس بمقصود ، وقد يحتمل أنه قدمه لعدم لزومه الحكم ؛ لأنه يكون على نوعين :

أحدهما : أن يكون بمعنى « صَاحِبٍ » وهو المقصود في هذا الموضع .

والآخر : أن يكون بمعنى « الَّذِي » ، وذلك في لغة طيِّىء ، فلا يكون مقصوداً في الباب على الأكثر عندهم ، وبعضهم يُجريه مُجراه بمعنى « صَاحِب » فعلى هذا يكون اللفظ على النوعين مقصوداً في الباب ، وعلى هذا حمل قوله :

وإِمَّا كِرامٌ مُوسِرُونَ أتيتُهُمْ فحسبِيَ من ذي عندهُمْ ماكفانيا[2]

---

١ – تنظر الأقوال في الكتاب ٣ / ٣٦٠ ، ٤١٢ ، والمقتضب ١ / ٣٧٤ – ٣٧٥ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٨٤ ، والإنصاف ١٧، وأسرار العربية ٤٣ ، والتبيين ١٩٣ ، وابن يعيش ١ / ٥٢ ، وشرح التسهيل ٤٣/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٦/١-٢٧ ، والارتشاف ١ / ٤١٥ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٦٨ ، والهمع ١ / ٣٨ – ٣٩ .

والمصنف مال لمذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين ، وهشام من الكوفيين ، وهو الإعراب بالحروف وأنها نائبة عن الحركات . قال عنه ابن مالك في شرح التسهيل ٤٣/١ : « وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف » .

٢ – لمنظور بن سحيم الفقعسي

وهو في ابن يعيش ٣/ ١٤٨ ، والمقرب ٥٩/١ ، وابن الناظم ٣٦، ٨٩ ، وأوضح المسالك ٣٠/١ ، وابن عقيل ٤٥/١ ، والتصريح ٦٣/١ ، والهمع ١/ ٨٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٣٠/٢ ، والأشموني ١٥٧/١ ، ١٥٨ .

وقد خُرِّجَ على أن تكون « ذِي » اسم اشارة ، أي : من ذي الخصلة ، أو القضية ، فعلى هذا لا تكون « ذُو » بمعنى « الَّذِي » إلا مبنيًا ، وهو القياس ، لأنَّ الموصولاتِ جميعَها مبنيةٌ إلَّا « أي » ، كما سيأتي في موضعه ، إن شاء الله (تعالى) .

وأتى عقبه بـ « فَمٍ » ؛ لأن الفَمَ - أيضا - له حالتان ، كما أن لـ « ذُو » حالتين :

إحداهما : أن تكون بـ « ميمٍ » ، فتخرج عن هذا الباب ، ويكون رفعه بالضمة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة .

والآخر : أن يكون بغير ميمٍ ، فيرفع بالواوِ ، وينصب بـ « الألفِ » ، ويخفض بـ « الياءِ» ويكون داخلاً في الباب .

والأصل في « فَمٍ » : « فُوهٌ » أو « فَاهٌ » أو « فِيهٌ » ، وقد رُوِيَ بالثلاثة قوله :

فُوهُ كَشَقِّ العصا لَأْيًا تَبَيَّنُهُ [أَسَكُّ] مايَسمعُ الأَصْوَاتَ مَصْلُومُ [٣]

ويجمع في الجميع على « أَفْواهٍ » فإن كان المفرد « فُوهٌ » فكـ « رُوحٍ » حيث جمع على « أَرْواحٍ » ، وإن كان المفرد « فِيه » فكـ « رِيحٍ » حيث جمع على « أَرْواحٍ » ، وإن كان المفرد « فَاهًا » فكـ « بَابٍ » حيث جمع على « أَبْوابٍ » .

وهو أعني « فوه » واوي ، لقولهم : « رَجُلٌ مُفَوَّهٌ » ، إذا كان قادرًا على الكلام البليغ، و « أَفْوهُ » إذا كان عظيمَ الفمِّ [٤] .

فلما حُذِفتْ لامُه عوضوا من عينه جِلْدًا يقوى على تحمل الحركات ، وكان العوض « ميمًا » لمناسبتها الواو ؛ [إذْ] كُلٌّ منهما شفهيٌّ .

وذهب بعضهم [٥] : إلى أنّ « فَمْ » كـ « رَبْ » مخففًا ، أعني أن يكون من باب تخفيف التضعيف ، فيكون الأصل : « فَمّ » ثم خففت منه ، كما خفف « رَبّ » ، حيث قالوا : « رَبْ » ، والأكثر على ماقدمنا ، لأنّ « فَمًّا » و« أَفْمَامًا » ليس بالكثير فيفرع عليه « فَمّ ».

---

٣ - لعلقمة بن عبدة .

وهو في المفضليات ٣٩٩ ، وفي النسخة [أصك] (ب) .

٤ - تنظر هذه المعاني اللغوية في الصحاح « فوه » ٦ / ٢٢٤٤ ، واللسان ١٣ / ٥٢٥ .

٥ - ينظر شرح التسهيل ١ / ٤٧ - ٤٨ ، وتوضح المقاصد ١ / ٧١ .

و« بَانَ » من قــوله : « حَــيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا » بمعنى : ذهب ، وأصْل : « بَانَ » أن يكون للبعد / يقال : بَانَ عَنِّي بَيْنًا ، أي : بَعُدَ . ١٦/أ

واستعماله في الذاهب من مجاز الأعراف ، وشرط استعماله مراعاة تسلط الحكم على الآخذ بطرف الردِّ ، وهو مقصود في كلام المصنف ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود[٦] .

قال المصنف (رحمه الله تعالى) :

«أَبُ» «أَخُ» «حَمُ» كَذَاكَ ، وَ«هَنُ» وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

وَفِي «أَبٍ» وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقصِهِنَّ أَشْهَرُ

وَشَرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ : أَنْ يُضَفْنَ لَا لِلْيَا ، كَـ«جَاأَخُو أَبِيكَ ذَاأَعْتِلَا»

ثم جاء بـ « أَبٍ ، وأَخٍ ، و حَمٍ » والثلاثة - أيضًا - تُرفع بـ « الوَاوِ » وتُنصب بـ « الأَلفِ » ، وتُخفض بـ « اليَاءِ ».

وأمّا « هَنٌ » فإن الأكثرَ فيه أنْ يكون إعرابه بالحركات ، ولذلك لم يذكره جماعة من النحويين ، كأبي القاسم الزجاجيّ[٧] وغيره .

ويأتي « أَبٌ » بمعنى « صَاحِبٍ » ، وأكثر مايكون ذلك عند قصد التلطف والإرفاق ، كما في قوله :

أنت أبو الفقيرِ والمسكينِ والفاقدِ المصابِ والمَغْبُونِ[٨]

وكما في قوله :

---

٦ - لعله يقصد بمجاز الأعراف ، المجاز العرفي الخاص ، أي في عرف البلاغيين أو النحويين ، والمجاز العرفي الخاص ليس مستويًا في الأهمية مع المجاز اللغوي ، فالثاني أهم .

والاستعارة والمجاز المرسل نوعا المجاز اللغوي .

ينظر المفتاح ٣٥٩ - ٣٦٨ ، والإشارات ٢٠٢ - ٢٠٦ ، ٢٣٠ ، والإيضاح ٣٩٢ - ٣٩٧ ، والطراز ٦٣/١ - ٦٩ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٥٤٥ - ٥٤٧ .

٧ - ينظر الجمل ٣ - ٥ ، وممن أنكرها الفراء ينظر الارتشاف ٤١٥/١ .

٨ - لم أقف عليه .

أنا أبو مَثْواك في اللَّأواءِ والسَّنةِ الكَالِحةِ الشَّهْبَاءِ[9]

وقد ذهب بعضهم : إلى أن « أبًا » في الكنى ، إذا كان مضافًا إلى غير ولد ، كـ « أبي الفضل » و« أبي المحاسن » إنه بمعنى « صاحب » ، ويكثر ذلك ، أعني الاستعمال بمعنى « صاحب » ، في « أخٍ » ، كما في قوله :

أخو الحرب إنْ عضَّتْ له الحرب عضَّها وإنْ شمَّرتْ يومًا له الحرب شمَّرا

كليثٍ هزبرٍ كان يحمي ذِمَاره رمتْه المنايا [قَصْدَها] فَتَقطَّرا[10]

و« الحَمُو » يكون من قِبَلِ الزوج فتُخاطب به المرأة ، هذا هوالكثير ، وقد يكون من قِبَلِ المرأة فيُخاطب به الرجل ، وهو عبارة عن أقرباء الزوج ماكانوا .

وقيل : هو عبارة عن الأداني[11] .

وأمَّا « هَنٌ » فإنه كنايةٌ عن شيءٍ ، والمراد به الفرْجُ من الرجل ، ومن كلام علي رضي الله عنه : « مَنْ يَطُلْ هَنُ أَبِيهِ يَنْتَطِقْ بِهِ[12] » ، أي : يتقوَّ بإخوته ، وهو كقول الشاعر :

فلو شاء ربِّي كان أَيْرُ أبيكُمُ طويلاً ، كأيْرِ الحارثِ بنِ سَدُوسِ[13]

وكان له من الولد الذكور ستة عشر رجلاً .

وقد يكون كناية عن فرْج المرأة ، ومنه قول [سُحيمٍ]* : / ١٦/ب

---

٩ - لم أقف عليه .

١٠ - لحاتم الطائي في ديوانه الأول منهما ٢٥٦ ، كما نسب لزيد الخيل في ديوانه ١٠٨ .
والأول في الشعر الشعراء ١/ ٢٤٧ ، والحماسة البصرية ٧٨/١ . وفي النسخة : [قصده] ولم أقف عليهما معًا إلا في كتب التاريخ ، حيث تمثل بهما معاوية عند مقتل عبد الله بن بديل الخزاعي في صفين وهو من فرسان وقواد علي ، فأراد معاوية أن يمثل به ، فحال دونه عبد الله بن عامر وهو من جند معاوية فوهبه له .
ينظر الفتوح ٣١/٢-٣٢ ، ومروج الذهب ٤٣٠/٢ ، والاستيعاب ٨٧٣/٣ ، والبداية ٢٦٥/٧ ، وديوانه [إسلاميون] ١٧٥ .

١١ - تنظر هذه المعاني في اللسان « حما » ١٤ / ١٩٧ .

١٢ - ينظر هذا الأثر الذي صار مثلاً في جمهرة الأمثال ٢ / ٢٠٦ ، ومجمع الأمثال ٣ / ٣١١ ، والمستقصى ٢ / ٣٦٣ ، واللسان « نطق » ١٠ / ٣٥٥ .

١٣ - نسب للنابغة الذبياني في ملحق ديوانه ٢٣١ .
وهو في مجمع الأمثال ٣ / ٣١١ ، واللسان « أير » ٣٦/٤ .

* في النسخة « ب » : السحمي .

ألاَ ليتَ شِعري ، هل أَبيتنَّ ليلةً وهَنِّيَ جَانٍ بين لِهْزِمَتَيْ هَنِ [١٤]

والأكثرُ فيه ، أعني في « هَنٍ » ، الإعرابُ بالحركات ، كما في قول علي (رضي الله عنه) .

وقد يعرب بالحروف ، كما في قوله :

ياليت شِعري هل بدا هَنُوكِ من كِبَرٍ ؟ وهل نَأَىٰ أَخُوكِ ؟ [١٥]

وقد يكون – أيضا – كناية عن الرجل فيلزم إفراده ، ومن ذلك قوله :

أخوكَ فَاعْلَمْ في اللِّمَامِ الأَرْعَنِ

أشجعَ فيـــه من هَنٍ ومن هَنِ

ومن هَنٍ ومن هَنٍ ومن هَنِ [١٦]

يريد : أولادَ عبدِ الملك الخمسةَ ، منهم الأربعةُ الخلفاءِ ، ومَسْلَمةُ [١٧] .

وزعم بعضهم : أنّ هذا على حدِّ :

وأنَّني حيثُ مايُدْنِي الهوى بصري من حيثُ ماسلكوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ [١٨]

ويقلّ في الثلاثة ، أعني : في « أَخٍ ، وأَبٍ ، وحَمٍ » ، ماكثر في « هَنٍ » من الإعراب بالحركات ، ومن شواهد ذلك في « أَبٍ » ، قوله :

بأَبِهِ اقتدى عديٌّ في الكرمْ ومن يُشَابِهْ أَبَهُ فما ظَلَمْ [١٩]

ومن شواهد ذلك في « أَخٍ » ، قوله :

---

١٤ – وهو في شرح التسهيل ١/٤٥ ، واللسان « هنا » ١٥/ ٣٦٧ ، وشفاء العليل ١/ ١١٩ ، والهمع ١ / ٣٩ .

١٥ – لم أقف عليه .

١٦ – لم أقف عليه .

١٧ – والخلفاء هم : الوليد ، وسليمان ، ويزيد ، وهشام .

ينظر نسب قريش ١٦١ – ١٦٣ .

١٨ – لابن هرمة في ملحق ديوانه ٢٣٩ .

والشاهد قوله « انظور » ، حيث نتجت الواو عن إشباع حركة ضم الظاء ؛ إذ أصلها « أنظر »

وهو في الخاطريات ٣٥ ، وسر الصناعة ١/٢٦ ، والصاحبي ٣٠ ، وأمالي ابن الشجري ١/٣٣٧ ، والإنصاف ١/٢٤ ، وأسرار العربية ٤٥ .

١٩ – لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٢ .

وهو في شرح التسهيل ١/٤٦ ، وأوضح المسالك ١/٣٢ ، وابن عقيل ١/٥٠ ، والتصريح ١/٦٤ ، والهمع ١/٣٩ ، والأشموني ١/٧٠ .

بِأَخِكَ الغضبانِ نِلْتَ الفضلا وَصِرْتَ أنْ تُدعى كريمًا أَهْلا

فانظر عُميرَ ما الذي قد أَوْلَا [٢٠]

ومن شواهد ذلك في « حَمٍ » ، قوله :

عَنْ حَمِ صَدْقٍ لا تحيدي هندُ ولا يَغُرَّنْكِ لئيمٌ وَغْدُ [٢١]

وذهب بعضهم إلى أن هذا على حد قوله :

عن غابةٍ فيها لُيوثٌ ونُمُرْ [٢٢]

أعني أنه مما حذف فيها حروف العلة ، واكتفي عنه بالحركة المناسبة له قبله .

والقصر في الثلاثة : أعني في « أَبٍ ، وأَخٍ ، وحَمٍ » أكثر من النقص ، ومن شواهد القصر في « أَبٍ » :

إنَّ أباها وأبا أباها قد بَلَغَا في المجد غايتاها [٢٣]

و [الشاهد [٢٤]] في قوله : « أبا » الثالث ، وإن كانت « إنَّ » بمعنى « نَعَمْ » كان الشاهد في الثلاثة .

ومن كلام ابنِ مسعودٍ « رضي الله عنه » يُخاطِبُ أبا جَهْلٍ ، وقد وجده صريعًا يوم بَدْرٍ : « أَنْتَ أَبَا جَهْلٍ [٢٥] » .

---

٢٠ – لم أف عليه .

٢١ – لم أقف عليه .

٢٢ – لم أقف عليه في المصادر التي بين يدي ، إلا أنه يوجد بيت لحكيم بن معية قريب منه ، وهو :

فيها عيائيل أسود ونمر

والشاهد فيه « ونمر » إذ أصله « ونمور » ثم حذف حرف العلة الواو .

وهو في الكتاب ٣/ ٥٧٤ ، والمقتضب ٢/ ٢٠٣ ، والأصول ٢/ ٤٣١ ، وابن السيرا في ٢/ ٣٩٧ ، وابن يعيش ٥/ ١٨ ، ١٠/ ٩٢ ، والتصريح ٢/ ٣١٠ ، ٣٧٠ .

٢٣ – لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨ ، كما نسب لأبي النجم العجلي في ديوانه ٢٢٧ .

وهو في الإنصاف ١/ ١٨ ، وابن يعيش ١/ ٥٣ ، وشرح التسهيل ١/ ٤٥ ، وأوضح المسالك ١/ ٣٣ ، وشرح شذور الذهب ٤٨ ، وابن عقيل ١/ ٥١ ، والتصريح ١/ ٦٥ ، والأشموني ١/ ٧٠ .

٢٤ – في النسخة : الشواهد .

٢٥ – ينظر صحيح البخاري بشرح ابن حجر ٧/ ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٧٣ في كتاب المغازي ، باب قتل أبي جهل .

ومن شواهد ذلك في « أَخٍ » ، قوله :

أخاك الذي إن تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ يُجِبْكَ بما تَبْغِي ويكفيك مَنْ يَبْغِي[٢٦]

ومن كلامِ عمرو بن العاص (رضي الله عنه) في قضيةٍ « مُكْرَهٌ أَخَاكَ لَا بَطَلٌ[٢٧] » .

ومن شواهده في « حَمٍ » ، قوله :

وعشيَّةٍ شَوْهَاءَ تَرْقُبُنِي وَحَمًا يَهِرُّ كَمَنْبَذِ الحِلْسِ[٢٨]

وشرْطُ ذا الإعراب كما قال : أن تكون مضافة / إلى غير « يَاءِ المتكلِّمِ » فلو كانت ١٧/أ
مضافة إلى « يَاءِ المتكلِّمِ » التُزِم كَسْرُ ماقبلها ، وتَغيَّرَ إعرابُها .

وذهب بعضهم إلى أنّه يكون إعرابها بالحروف مقدرة .

ولو قُطِعَتْ عن الإضافة كان إعرابها بالحركات ، وكلها يقع فيها الحكمان : أعني الإفراد ، والإضافة إلى « يَاءِ المتكلِّمِ » ، إلا « ذُو » فإنه لا يُفردُ ، ولا يُضَافُ إلى ضميرٍ مُتكلِّمٍ .

وأمّا « فُو » فإنّ « الميمَ » تَرْجِعُ إليه في الإفرادِ والإضافةِ إلى ضمير المتكلِّمِ ، أو التَّوفِيَةِ .

---

٢٦ – لم يعرف قائله

وهو في شرح التسهيل ٤٥/١ ، وشرح شذور الذهب ٢٢٣ ، وتخليص الشواهد ٦٢ ، والاقتراح ٧٦ .

٢٧ – ورد المثل في كتب الأمثال برفع « أخوك » .

والمثل يضرب في الرجل الذي يحمل على شيء ليس من شأنه بالإكراه .

ينظر جمهرة الأمثال ١٩٨/٢ ، ومجمع الأمثال ٣٤١/٣ – ٣٤٢ ، والمستقصى ٣٤٧/٢ .

والقضية التي تمثل فيها عمرو ، هي قصته مع علي (رضي الله عنهما) في صفين ، عندما التقيا وجهًا لوجه ؛ لأن معاوية أقسم عليه ليبرز إلى علي ، فلم يجد عمرو من ذلك بدًا ، فبرز كرها ، فشال علي السيف ليضربه به ، فكشف عن عورته وتمثل بالمثل ، فحول علي وجهه عنه ، وقال : قبحت . ورجع عمرو إلى مصافه .

ينظر مروج الذهب ٤٢٩/٢ .

٢٨ – لم أقف عليه .

وهو من شواهد اللسان « شوه » ٥٠٩/١٣ ، و « حما » ١٩٧/١٤ .

[بَابُ المُثَنَّى]

قال المصنف (رحمه الله تعالى) :

بِـ «الْأَلِفِ » ارْفَعِ الْمُثَنَّى وَ «كِلَا»
إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَا
«كِلْتَا» كَذَاكَ . «اثْنَانِ ، وَاثْنَتَانِ »
كَـ «ابْنَيْنِ ، وَابْنَتَيْنِ» يَجْرِيَانِ
وَتَخْلُفُ «الْيَا » فِي جَمِيعِهَا « الْأَلِفْ »
جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

المثنى حقيقتُهُ : هو مالحقه الزيادتان أعني « الأَلِفَ واليَاءَ » وصلح للتجريد ، وعطفِ مثله عليه .

وإذا كان كذلك تبين لك أنّ « كِلَا » و « كِلْتَا » و « اثْنَانِ » و « اثْنَتَانِ » ليس بمثنىً حقيقةً ، وإنّما هو ملحق بالمثنى ، لعدمِ صحةِ التجريدِ ، وعطْفِ مثلِهِ عليه .

لكن « كِلَا » لا تجري مجرى المثنى إلا بشرط الإضافة إلى مضمر كما قال : فإنْ كان مضافا إلى ظاهر فحكمه حكم المقصور ، تكون الألف فيه ثابتة في جميع أحواله ، وإنّما كان كذلك ، لأنّ إضافته إلى مثنى واجبة ، فإنْ كان ظاهرًا أدى ذلك إلى اجتماع تثنيتين، وفيه من الثقل مالا يخفى .

وأمّا المضمر فإنّه وإنْ كان عبارة عن مثنى ، في مثل قولك : « قَامَ الزَّيدَانِ كِلَاهُمَا » فإنه ليس بمثنى لفظًا ، ألاَ ترى أنه لا يدخله علامتا التثنية .

ونظير ذلك امتناعهم من الإضمار في المصدر ، لأنّ المصدر يُثنى ويُجمع ، والفاعل يُثنى ويُجمع ، ولو أضمروا فيه أدى ذلك إلى اجتماع تثنيتين وجمعين ، فهو بهذا الاعتبار أدخل في المنع من « كِلَا » و « كِلْتَا » ؛ لفوات الجمعية في « كِلَا » .

وكذلك أجرته كنانة مُجْرَى المثنى مطلقًا [1]، بخلاف الإضمار في المصدر ، فإنه لم ينقل فيما بلغني عن أحد جواز الإضمار فيه .

وبعض العرب يُجري « كِلَا » مُجرى المقصور مطلقًا، وقيل : ذلك لا يختص بـ « كِلَا » بل هو [عامٌّ [2]] في جميع المثنى [3] .

وحكم « كِلْتَا » حكم « كِلَا » ، فلذلك قال : « كِلْتَا / كَذَاكَ » . ١٧/ب

و « اثْنَانِ » و « اثْنَتَانِ » جارٍ مَجرى المثنى ، وليس بمثنىً حقيقةً لما قدمنا ، و« ابْنَانِ » و « ابْنَتَانِ » مثنى .

و « التَاءُ » في « اثْنَتَانِ » و « ابْنَتَانِ » للتأنيث ، بخلافها في « كِلْتَا » ؛ لسكون ماقبلها، وإنّما الدّالُّ على التأنيث الصيغة فقط [4] .

واختلف في « اثْنَتَانِ » دون « ابْنَتَانِ » لمكان « بِنْتٍ » ، فعلى هذا يكون الفتح في « ابْنَتَانِ » من تغيير التثنيه ؛ لأنه قد جاء التغيير فيها في أماكن .

وتخلف « اليَاءُ » « الأَلِفَ » في الجميع في حالة النصب والجر كما قال ، ويُفتح ماقبلها ، أعني ماقبل « اليَاءِ » في النصب والجر ، ولا يقع لها استيلاءٌ على ماقبلها ، بخلافها في الجمع الذي على حدها ، فإنّها تستولي فيه على ماقبلها ، كما سيأتي قريبًا إنْ شاء الله (تعالى) .

---

١ – هذه اللغة حكاها الكسائي والفراء في معاني القرآن ٢/ ١٨٤ ، وينظر شرح الكافية الشافية ١٨٧/١ ، والتسهيل ١٢ ، وشرح التسهيل ٦٧/١ ، والارتشاف ٢٥٧/١ ، وتوضيح المقاصد ٨٦/١ ، وشرح اللمحة ٢٢٠/١ ، والمساعد ٤٢/١ ، والتصريح ٦٨/١ ، والهمع ٤١/١ .

٢ – في النسخة : عامل .

٣ – نسب هذا الوجه لقبائل الحارث بن كعب ، وكنانة ، وبني العنبر ، وبني الهجيم ، وبطون من ربيعة ، وبكر بن وائل ، وزبيد ، وخثعم ، وهمدان ، وعذرة ، وغيرهم .

ينظر المصادر السابقة .

٤ – أي الألف هي الدالة على التأنيث ، والتاء بدل عن لام الكلمة ، وإنما قلبت تاء لتأكيد التأنيث .

وذهب الجرمي إلى أن التاء للتأنيث ، وتقدمت على اللام .

ينظر سر الصناعة ١ / ١٥١ ، وابن يعيش ١ / ٥٥ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٢ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٨٨ ، والهمع ١ / ٤١ .

[بَابُ جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ]

وَارْفَعْ بِـ«وَاوٍ» ، وَبِـ «يَا» اجْرُرْ وَانْصِبِ
سَالِمَ جَمْعِ « عَامِرٍ» ، وَ« مُذْنِبِ »
وَشِبْهِ ذَيْنِ ، وَبِهِ « عِشْرُونَا »
وَبَابُهُ أُلْحِقَ ، وَ«الْأَهْلُونَا»

جمع المذكر السالم كما قال : يُرفعُ بـ « الوَاوِ » ، ويُنصبُ ويُخفضُ بـ « اليَاءِ » .

فيقع الاشتراك في دليل الفضلة ، دون دليل العمدة ، لأنّ العمدةَ من حيثُ هي أصلٌ للتركيب ، والأصلية من حيث هي مقتضيةٌ قوّةً ، والقوّةُ من حيث هي طالبة بالانفراد ، بخلاف الفضلة فإن التركيب ليس مبنيًا عليها ، فليست أصلا في التركيب ، وعدم الأصالة مؤذن بعدم القوة من حيث هو غير أصل ، وعدمُ القوّة مؤذنٌ بعدم المَنَعَةِ ، وعدمُ المَنَعَةِ من حيث هو مؤذن بالاشتراك ، فـ « الواوُ » متعينةٌ للرفع ، و « اليَاءُ » يشتركُ فيها النصبُ والجرُّ ، والأصلُ فيها إنّما هو للجرّ ؛ لأنَّ القاعدةَ أنّ الشيءَ إذا فات رَجَعَ إلى أقرب الأشياء ، فالجرّ قد فات فيرجع إلى « الياءِ » ؛ لأنَّ « الياءَ » أصلٌ للجرّ ، والنصب مشارك في الجر ، لأنه طالب بالمحل لوروده فيه ، فلم يقو على مشاركة الرفع لما قدَّمنا ، ولم يقو الجر على دفعه لما قدمنا .

و -أيضا - فإن النصب كالجر في كون كل واحد منهما يقع فضلة ، والرفع ليس كالجر لما قدمنا ، فتعين حمل النصب على واحد منهما ، فكان الجر أنسب ؛ لاتحاد الجنسية باعتبار الفضلة .

ومتى دارَ الأمرُ بين أنْ يُحملَ الشيءُ على جنْسِهِ أو / على غير جنْسِهِ ، كان الحمْلُ ٨
على جنْسِهِ أَوْلَى .

وجمعُ المذكرِ السالمُ من حيث هو يكون على نوعين : جمع اسم ، وجمع صفة .

فـ « عَامِرٌ » مثال من الاسم ، و « مُذْنِبٌ » مثال من الصفة ، وما أشبه كل واحد منهما . فيدخل في ذلك اللقب والكنية ، والغالب في الشيء دون غيره ، وَمَا لُحِظَ فيه معنى الصفة كـ « أَهْلِين » . ودخول المماثلين كـ « زَيدٍ » و « قَائمٍ » لا يقع فيه كثير فائدة .

وأما « عِشْرُون » فإنّه ملحق بجمع المذكر السالم وليس به ؛ لأنّ الجمْعَ من حيث هو يلزم أنْ يكون أقلُّ ماينطلق عليه ثلاثة أمثال المفرد ، وإنّما « عِشْرُون » تثنيةٌ جاءت بلفظ الجمع ، قال صَاحِبُ «المُحْكَمِ » : لِعِلَّةٍ ذكرناها في كتاب « المُخَصَّصِ » . ولم أقف على تلك العِلَّةِ التي أَحَالَ عليها ، وقد تعرّضتُ للعِلَّةِ المقتضية لذلك في شرحي لكتاب «التَّسْهِيل » أعان الله على تمامه .

فلو جُعِلَ « عِشْرُون » جَمْعَ « عَشَرَةٍ » لزم أن يكون العِشْرُون ثَلَاثُون .

وكذلك أقول في باقي الباب أعني « ثَلاثِين » إلى « تِسْعِين » إلّا أنّه يقع الاختلاف في الجواز والوجوب .

وأمّا « الأَهْلُونَ » فإنّه ملحق به ؛ لأنه خارج عن النوعين ، أعني العلمَ والصفةَ ، وهو أقربُ إلى الصفات منه إلى الأعلام .

والأظْهرُ من كلام المصنف خروجه عن الصفة لتخصيصه إياه بالذكر ، وهل يكون التخصيص بالذكر مُخْرِجٌ ؟

خِلَافٌ ، وتفْصِيلُ وتَقريرُ ذلك في علم البيان وحيثُ يكونُ هو المقصود[1] .

وعلى هذا يُبنى الخِلَافُ في « النِّسَاءِ » هلْ يَدْخُلْنَ في لفْظِ « القَوْمِ » أمْ لا ؟

❋❋❋

---

١ - يراجع كلام البلاغيين في مفهوم كل من الصفة والموصوف في باب القصر من علم المعاني . ينظر الإشارات ٨٩ ، والإيضاح ٢١٣ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٣٢١ .

أما مسألة النساء هل يدخلن في لفظ القوم أم لا ؟ فالجواب : أنه لا يدخلن بدليل القرآن ، والشعر ، ومنه بيت زهير . فإن وجد غير ذلك فهو من باب التغليب ، وهو ماذهب له في صفحة ١٤٩ .

ينظر الصاحبي ٣٠٥ ، والصحاح « قوم » ٥ / ٢٠١٦ ، واللسان ١٢ / ٥٠٥ .

« أُولُو » ، وَ « عَالَمُونَ » ، « عِلِّيُّونَا »
وَ « أَرَضُونَ » شَذَّ وَ « السِّنُونَا »
وَبَابُهُ ، وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ
ذَا الْبَابُ ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

وأمّا « أُولُو » فإنه – أيضا – ملحق بجمع المذكر السالم وليس به ؛ لأنّ حقيقةَ جمع المذكر السالم أنْ يصلُح للتجريد وعطْفِ المثلين أو الأمْثَالِ عليه ، و« أُولُو » ليس كذلك .

و – أيضا – فإن جمع المذكر السالم حقه أن يكون له مفرد من لفظه ، وهذا أعني « أُولُو » مفرده من معناه ؛ لأنَّ معنى « أُولُو » « ذَوُو » ، فـ « ذُو » مفردٌ لـ « أُولُو » من معناه ، وهو أعني « أُولُو » لازمَ الإضافة ، فلذلك التُزِمَ حذْفُ « نُونِهِ » .

فإنْ سُمِّيَ به فإن « النُّونَ » تثبت فيه ، فتقول : « قَامَ أُولُونَ » / ، و « رَأيتُ أُولِينَ » ١٨/ب
و « مَررتُ بِأُولِينَ » هذا هو الأحسنُ . ويجوز اعتبار الاقتطاع ، فلا يؤتى إذ ذاك بـ « نُون » .

وقد تبين لك بهذا أنه كان الأحسن في قول المصنف أنْ يأتيَ بـ « النُّونِ » ، لكنه اعتبر حالة الاقتطاع ، وكان الرفع أولى ؛ لأنه أول حالات الاسم .

وأمّا « عَالَمُونَ » فإنّه – أيضا – ملحق بجمع المذكر السالم وليس به ؛ لأنّ حقيقة جمع المذكرالسالم ، والجمع من حيث هو أن يكون أقله ثلاثة أمثال المفرد ، فيكون إذ ذاك مُكَثِّرًا للمفرد مُقَلِّلاً له و « العَالَمُونَ » ليس كذلك ؛ لأنّ العَالَمَ ينطلِقُ على كل مخلوق ، و« العَالَمُونَ» يختص منه بالموصوف بالعقل ، وهم ثلاثه أصناف : وهم الجِنُّ ، [و[٢]] الإنْسُ ، والملآئِكَةُ .

و « العَالَمُونَ » في التصحيح نظيرُ « الأَعْرَابِ » في التكسير ، أعني أنّ كلَّ واحد من الجمعين أقلُّ دلالة من المفرد .

أمّا « العَالَمُونَ » فقد قدمناه . وأمّا « الأَعْرَابُ » فلأنه جَمْعُ « عَرَبٍ » والعَرَبُ ينطلِقُ

---

٢ – تكملة لإقامة الكلام .

على الجِيل بجمْيعِهِ ، و « الأَعْرَابُ » جمْعُهُ ، وهو مختصٌ بسكّانِ البوادي منه ، قال ابن مُشرف : وكذلك « الأَحْزَابُ » الفِرْقَةُ مَا كَانَتْ ، والأَحْزَابُ لا يأتي في ذَوِي الخيْرِ ، ومنه قوله :

لا تحسِبُنَّ اللَّهَ خاذلَ جُندِهِ ونبيِّهِ يا معشرَ الأَحْزَابِ [٣]

فإن كان في اللفظ ما يقتضي المفرد كان بحسبه .

وأمّا « عِلِّيُّونَ » فإنّه اسمٌ للإعْلَاءِ من الجَنّة – جعلنا الله من ساكنيها بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ – وهو ممّا سُمِيَ فيه البعضُ باسم الكلِّ ، ثُمَّ جُمع بهذا الاعتبار ، فصار كلُّ جزءٍ ينطلق عليه اسمُ الكلِّ ثُمّ جُمع [٤] .

وهو بهذا الاعتبار مخالف لجمع المذكر السالم من حيث هو ؛ إذ جمعه ليس مفرده جزءاً منه وإنما هو مغاير له ، هذا قول أبي علي .

قال الفَرّاءُ : أُجري مُجْرَى العاقل إعْظاماً له ؛ لأنَّ شَرَفَ المخلوقات عندهم العاقل ، كما قالوا : « الوَابِلُونَ » في الأمطار إعْظَاماً لها باعتبار ماجعل الله (تبارك وتعالى) فيها من المنافع ، وكلا القولين وجه .

وأمّا « أَرَضُونَ » و « سِنُونَ » فإنّ كُلَّ واحدٍ منهما جَمْعُ تكسيرٍ أُجري مُجْرى جمْعِ التصحيح ، فكان في الرفع بـ « الوَاوِ » ، وفي النَّصْبِ والجرِّ بـ « اليَاءِ » . ألا ترى / أنّ ١٩/أ
كلَّ واحد منهما مُغَيَّرٌ عنْ أصْلِهِ .

لكنّ التَّغيُّرَ في « أَرْضٍ » أَسْهَلُ ؛ لأنّه بما يقع في تصحيحه الأصلي .

---

٣ – لعلي بن أبي طالب (رضي الله عنه) في ديوانه ١٩
وهو في السيرة لابن هشام ٢ / ٢٢٥ ، والسيرة النبوية لابن كثير ١ / ٦٤١ .

٤ – تسمية البعض باسم الكل هذا عند البلاغيين من المجاز المرسل ، الذي علاقته الكلية ، كما في قوله تعالى ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم﴾ أطلقت الأصابع وأريد بها الأنامل .
وبعكس هذا الاستعمال تصير العلاقة جزئيه ، كإطلاق العين على الجاسوس .
ينظر الإشارات ٢٣١ ، والإيضاح ٣٩٩ ، والطراز ١ / ٧١ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٥٤٩ – ٥٥٠ .

٥ – ينظر معاني القرآن ٣ / ٢٤٧ ، بما هو معناه .
وينظر شرح التسهيل ١ / ٨٢ ، واللسان « علا » ١٥ / ٩٣ .

وفيه أعني في كلِّ واحدٍ منهما شذوذٌ مركَّبٌ على شذوذٍ ، أحد الشذوذين : أنّه مؤنثٌ جُمِعَ جمْعَ الذكور .

والآخر : أنّه لو كان مذكرًا لم يجمع – أيضا – هذا الجمع ؛ لفقدان العلمية والعقل.

وأمّا قولُهُ : « وَبَابُهُ » فإنَّ المرادَ به ماحُذفت لامُه وعُوِّضَ منها تَاءُ التَّأنيثِ .

قال في « تسْهِيلِهِ[٦] » : « وشَاعَ هَذا الاستِعْمَالُ في المعوَّضِ منْ لامِهِ تَاءُ التَّأنيثِ ؛ بِسَلامَةِ فَاءِ المكْسُورِهَا ، وبكسْرِ المفتُوحِهَا ، وبالوجْهَينِ في المضْمُومِهَا » وسَلامَةُ فَاءِ المكسُورِهَا فِيه نَظَرٌ .

والصَّحيحُ أنَّ كثرةَ الجمْعِ ليست بكثرة المفْردِ ، وقَدْ أوضحت ذلك في « شَرْحِي للتَّسْهِيلِ » أعان الله على تمامه .

وقولُهُ « وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ » : يعني أنَّ بعْضَ العَربِ[٧] يلتزم فيه « اليَاءَ » ويجعلُ الإعراب في « النُّونِ » ، فلا تسقط إذ ذاك في الإضافة ، وعلى ذلك قوله :

دَعَانيَ من نجْدٍ فإنَّ سِنينَهُ لَعِبْنَ بِنا شِيباً وشَيَّبْنَنَا مُرْدَا[٨]

وقولُهُ : « وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ » يعني أنَّ بعْضَ العَرَبِ يجعلُ ذلك الحكْمَ في المحذوف ، وإنْ لَمْ يُعَوَّضْ منه تَاءُ التَّأنيثِ ، وعلى هذا قوله :

وَكَان لنَا أبُو حَسَنٍ عَليٌّ أبًا برًّا ونحْنُ لَهُ بَنِينُ[٩]

قال بعضُ أهْلِ البيان : وهو في « بَنِينَ » أقيسُ منه في « سِنِينَ » لأنّ في « سِنِينَ » قد عُوِّضَ من المحذوف فليس منتظراً ، بخلافه في « ابْنٍ » فإنّ التعويضَ ليس ثابتاً في كلِّ

---

٦ – ص ١٤ ، وينظر شرح التسهيل ١ / ٨٣ .

٧ – أي بعض بني تميم وبنى عامر ، وأسد. ينظر معاني القرآن ٢ / ٩٢ ، وشرح التسهيل ١ / ٨٥ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٩٤ ، والارتشاف ١ / ٢٦٨، والتصريح ١ / ٧٦ ، والهمع ١ / ٤٧ .

٨ – للصمة بن عبد الله القشيري في ديوانه ٦٠

وهو في معاني القرآن للفراء ٢ / ٩٢ ، ومجالس ثعلب ١٧٧ ، ٣٢٠ ، والتكملة ٥٠٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٦١ ، وابن يعيش ٥ / ١١ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٩٤ ، وتخليص الشواهد ٧١ ، والتصريح ١ / ٧٧ .

٩ – نسب لسعيد بن قيس الهمداني في الخزانة ٧٥/٨ ، كما نسب لأحد أولاد علي (رضي الله عنه) في التصريح ١ / ٧٧.

وهو في شرح التسهيل ١ / ٨٥ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٩٥ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٩ .

حال ، فصار المحذوف كأنه منتظر .

***

وَ «نُونَ» مَجْمُوعٍ وَمَابِهِ ٱلْتَحَقْ فَٱفْتَحْ ، وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ
وَ «نُونُ» مَاثُنِّيَ وَٱلْمُلْحَقِ بِهْ بِعَكْسِ ذَاكَ ٱسْتَعْمَلُوهُ، فَٱنْتَبِهْ

« نُون » الجمع الأكثرُ فيها الفتح ، وقد تأتي مكسورةً ، واشترط بعضهم في كسرها أن لا تكون بعد « الواو » لما يلزم في ذلك مما هو كالخروج من ضم إلى كسر ، هذا إذا لم يكن مسمًى به ، فإن كان مُسمّىً به فإن ذلك لا يُسمع ؛ لأن « الواو » إذ ذاك لا تكون نائبة عن ضمة [10] ، كما في قوله :

وأرى الموتَ قد تدلّى من الحضْـ ـرِ على رُبَّ أهلِهِ السَّاطِرونِ [11] / ١٩/ب

وكما في قوله :

ولها بالمَـاطِرُونِ إذا أكل النَّمـلُ الـذي جمعا
خِلْفةٌ حتى إذا ارتفعت [ذَكَرَتْ [12]] من جِلَّقٍ بِيَعَا [13]

ومما جاء [في [14]] كسرها مع الياء ، قول ذِي الإِصْبَعِ :

إِنّي لعمرُكَ ، ما [بَابِي [12]] بذي غَلَـقٍ على الصَّديـــق ولاخيري [بِمَمْنُونِ] [14]
إِنّي أَبِيٌّ ، أَبِيٌّ ذو مُحافظـــةٍ وابنُ أَبِيٍّ ، أَبِـــيٍّ ، مِنْ أَبِيِّـــينِ [15]

---

١٠ - ينظر شرح التسهيل ١/٨٥ - ٨٧ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٩٨ - ٢٠٠ ، والتصريح ١/٧٨ - ٧٩ ، والهمع١/٤٨-٥٠.

١١ - لأبي دُوَاد الإيادي ، وهو في السيرة النبوية لابن هشام ١/٧١ ، و اللسان « سطر » ٤ / ٣٦٤ .

١٢ - سقطت من النسخة

١٣ - نسبا ليزيد بن معاوية في ديوانه ٢٢ ، كما نسبا لأبي دهبل الجمحي في ديوانه ٨٥ ، وكذا نسبا للأحوص الأنصاري في ديوانه ٢٧٥ .

وبيت الشاهد في مجاز القرآن ٢ / ٧٩ ، والكامل ١ / ٣٨٤ ، وسر الصناعة ٢ / ٦٢٦ ، والممتع ١ / ١٥٨ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٩٧ ، والتصريح ١ / ٧٦ .

١٤ - في النسخة : [فيه] ، و [بمنون] .

١٥ - في المفضليات ١٦٣ ، و بيت الشاهد « الثاني » في المقتضب ٣/٣٣٣ ، ومجالس ثعلب ١/١٧٧ ، وسر الصناعة ٢/٦٢٨ ، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي ٢/٧٥٢، ٧٥٧ ، وابن يعيش ٥/١٣ ، وشرح التسهيل ١/٨٦ .

وقولِهِ :

عَرينٌ من عُرَيْنَةَ ليس منّا بَرِئْتُ إلى عُرينةَ من عَرينِ

عرفنا جعفرًا وأبي عُبيدٍ وأنكرْنا زَعانِفَ آخرينِ[16]

وقولِهِ :

وماذا يَطْلِبُ الشُّعراءُ منّي وقد جَاوزتُ حدَّ الأَرْبَعينِ[17]

وأمَّا « نون » التثنيه فإنّها بالعكس من « نُونِ » الجمْعِ ، الأكْثَرُ فيها الكسْرُ ، والفتْحُ [لُغَةٌ[18]] ، ومنه قولُهُ :

يارُبَّ خَالٍ لك من جُهينهْ أصبح حَسْفًا رَمِدَ العَيْنينَهْ

فَعْلَتُهُ لا تنْقَضِي شَهْرَيْنَهْ شَهْرَيْ ربيعٍ وجُمادَيَيْنَهْ[19]

وقولُهُ ، أنشده أَبُو الفَتْحِ[20] :

على أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ بسَحْرةٍ فما هي إلّا لَمْحَةٌ وتَغِيبُ[21]

وقولُهُ :

---

١٦ – لجرير في ديوانه ٤٢٩ .

وبيت الشاهد « الثاني » في الموشح ١٨١ ، وشرح التسهيل ١ / ٨٥ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٠٠ ، وتذكرة النحاة ٤٨٠ ، وأوضح المسالك ١ / ٤٩ ، وابن عقيل ١ / ٦٧ ، وشفاء العليل ١ / ١٤٢ .

١٧ – لسحيم بن وثيل الرياحي في الأصمعيات ١٩

وهو في إصلاح المنطق ١٥٦ ، والمقتضب ٣٣٢/٣ ، وسر الصناعة ٦٢٧/٢ ، وحماسة البحتري ١٣ ، وابن يعيش ١١/٥ ، وشرح التسهيل ٨٦/١ ، وأوضح المسالك ٤٤/١ ، وابن عقيل ١ / ٦٨ ، والتصريح ٧٧/١ ، والأشموني ٨٩/١ .

١٨ – تكملة يتطلبها السياق .

١٩ – لامرأة من فقعس .

وهي في سر الصناعة ٢ / ٤٨٩ ، والإنصاف ٢ / ٧٥٥ ، وابن يعيش ٤ / ١٤٢ ، والمقرب ٢ / ٤٥ – ٤٦ ، والممتع ٦٠٩/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٠ .

٢٠ – سر الصناعة ٢ / ٤٨٨

٢١ – لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه ٥٥

وهو في معاني القرآن ٢ / ٤٢٣ ، وابن يعيش ١٤١/٤ ، والمقرب ٣ / ١٣٦ ، وشرح التسهيل ١ / ٦٢ ، وأوضح المسالك ١ / ٤٦ ، وتخليص الشواهد ٧٩ ، وجواهر الأدب ١٥٤ ، والتصريح ١ / ٧٨ .

والأَحْوَذِيَّين : تثنية أحوذي وهو السريع ، والمراد بهما هنا جناحا القطاة ، واستقلّت : أي ارتفعت .

فلو كان البكاءُ يُفِيدُ شيئًا بكيتُ على بُجيرٍ أو عِفَاقِ
على المرْأَينَ إذْ هلكا جميعًا لِشَأْنِهِمَا بِشَجْوٍ وَٱصْطِفَاقِ [٢٢]

أنشده أَبُو عَليٍّ [٢٣] .

---

٢٢ – لمتمم بن نويرة في ديوانه ١٢٤

وهما في الأزهية ١١٦ ، واللسان « عفق » ١٠ / ٢٥٤ ، و خزانة الأدب ١٣١/٧ .

٢٣ – ينظر المسائل المنثورة ٢٤٧ .

[بَابُ جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ]

وَمَا بِـ «تَا» وَ «أَلِفٍ» قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا
كَذَا «أُولَاتُ» وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ
كَـ « أَذْرِعَاتٍ » فِيهِ ذَا -أَيْضًا- قُبِلْ

المجموعُ بـ « الأَلِفِ » و « التَّاءِ » هو جمْعُ المؤَنَّثِ السَّالم ، [يُكْسَرُ][1] كما قال في الجرّ والنصب ، وأمّا رفعُهُ فبالضمَّةِ ، ولم يذكر المصنفُ الرفْعَ اتكالاً على فهم المعنى ، وأنّه من جنْسِ مايُعرب بالحركات ، ولم تحصل مخالفةُ الأَصْلِ إلا في الكسرة حيث وقع فيها الاشتراك فبقي الرفع على أصله من الاختصاص .

وقد كان حقُّهُ أنْ يكون نصبه بالفتحة ؛ إذ لا مانع من ذلك ، إلّا أنّه لما كان فرعًا عن جمع المذكر بـ « الوَاوِ » و « النُّونِ » ـ المؤَنَّثُ من حيث هو فرع على الذكور ، وهذا قد سَلِمَ مفرده ، كما أنّ ذاك سَلِمَ مفرده .

وقد وقع في الأصل – أعني جمع المذكر السالم – حَمْلُ النصب على الجر [فكانا[1]] بعلامة واحدة كما قدمنا ، حمل هنا النصب على الجر فكانا معًا بعلامة / واحدة، فإذًا ٢٠/أ فَجَمْعُ المذكر السالم أصليُّ الذّاتِ فرعيُّ الإِعْرابِ ؛ لكون إعرابه بالحروف ، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات . وجمع المؤنث السالم فرعي الذات أصلي الإعراب ،

ولا يكون الجَمْعُ فيه ، « أَلِفُ » و « تَاءُ » جَمْعَ مؤنث سالم إلا بشرط زيادة «الأَلِفِ» و « التَّاءِ » معًا ، كـ « هِنْدَاتٍ » وَبَابِهِ .

فلو كانت «التَّاءُ» أصليَّةً و «الأَلِفُ» زائدَةً ، أو بالعكس كان جَمْعَ تكسيرٍ ، فالأول : كـ « أَصْوَاتٍ » ، والثاني : كـ « قُضَاةٍ » ألفُهُ بدلٌ من لام الكلمة ، فعلى هذا فينبغي أنْ

---

١ – في النسخة : [لم يكسر] ، [فكان] (ب) .

تكون « التَّاءُ » في قوله : « بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا » للمُصَاحَبَةِ أي : وجودُهُما مُصَاحِبَةٌ للجمعيّةِ ، فلو زالتِ الجمعيّةُ زالا . ولهذا حقيقة المَصَاحَبَةِ أعني أنّه إذَا زَالَ المُصَاحِبُ زَالَ الصَّاحِبُ .

والأصْلُ في « مَعًا » أنْ تكونَ [لاثنين[٢]] كما في قول المصنِّفِ ، وقد تأتي للجَمَاعَةِ ، كما في قَولِ مُتَمِّمِ بنِ نُوَيْرَةَ :

فما وَجْدُ أَظْآرٍ ثَلاثٍ رَوَائمٍ وَجَدْنَ مجرًّا من حُوارٍ ومَصْرَعَا
يُذكِّرنَ ذَا البَثِّ الحَزِينِ ببثِّهِ إذا حَنَّتِ الأُولَىٰ سَجَعْنَ لها مَعَا[٣]

ومِنْهُ بيْتُ العَرُوضِ :

سِيرُوا مَعًا [إنَّما[٤]] ميعادُكُمْ يومَ الثُّلاثَاءِ بَطْنَ الوَادِيْ[٥]

وأمّـا « أُولَاتُ » فنظيـرُهَا في المذكـر « أُولُو » ، لأنّ مـعنى « أُولَاتٍ » : ذَوَاتٌ ، ومفردُهَا من معناها لا من لفظها .

والّذي سُمِيَ به من هذا الباب ، أعني جمْعَ المؤنّثِ السّالمَ فإنّه على حكمه مُسَمّىً بـه ، وإلى هذا الإشارةُ بقولهِ :

... ... ، وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ
كَـ « أَذْرِعَاتٍ » فِيْهِ ذَا -أَيْضًا- قُبِلْ

وقد يُترك تنوينُه عند التّسميَةِ ؛ لأنّ هذا الذي فيه إنّما كان في « النُّونِ » الّذي في جمع المذكر السالم ، وإنّما كان مُقَابِلاً له حالةَ كونه جمعًا لا حالَةَ كونِهِ مُسَمّىً به .

---

٢ – في النسخة : الاثنين (ب) .

٣ – في ديوانه ١١٦ – ١١٧ ، والمفضليات ٢٧٠ .
وبيت الشاهد « الثاني » في الشعر والشعراء ١ / ٣٣٨ ، والكامل ٤ / ٧٢ والمحتسب ١ / ١٥١ ، وشرح المفضليات للتبريزي ٣ / ١١٨٧ ، ومغنى اللبيب ٣٧١ ، وجواهر الأدب ٧٤ – ٧٥ ، والتصريح ٢ / ٤٨ .

٤ – سقطت من النسخة .

٥ – لم يعرف قائله
وهو في العقد ٥ / ٤٨٠ ، والإقناع ١٨ ، وعروض الورقة ٦٥ ، والوافي ٥٧ ، والبارع ١١٣ ، والقسطاس ٨١ ، ونهاية الراغب ١٧٢ .

وقــد سُــمِعَ في « أَذْرِعَــاتٍ » التنوينُ ، وجــاء – أيضًا – دون تنْوينٍ ، ومن المرويِّ بالتَّنوينِ ، قوله :

مُشَعْشاً من أَذْرعاتٍ كُمَيْتاً لونُها كَدَمِ الرِّعَافِ[٦]

ومن المرويِّ بغيرِ تَنْوينٍ ، قولُ امْرِئِ القَيْسِ :

[تنوَّرتُها] من أَذْرِعَاتٍ وأهلُها بيثْرِبَ أَدْنَىٰ دَارِها نَظَرٌ عالي[٧]

والتنوينُ في « عَـرَفَـاتٍ » أقـيسُ منه في « أَذْرِعَـاتٍ / للنطق بـ « عَـرَفَـةَ » دون « أَذْرِعَـةَ » ، ٢٠/ب أنشد أَبُو عَلِيٍّ في « تَذْكِرَتِهِ » :

اِصْطَبِحْ ياصاحِ يومَ عرفَـهْ من كُميتٍ جاوزتْ حدَّ الصَّفَهْ

إنّما الصومُ لِمَنْ حَلَّ مِنَىٰ ولِمَنْ أَصْبَحَ في مُزْدَلِفَهْ[٨]

وقد يُجْعلُ المُسَمَّى به من هذا البـاب كـ « أَرْطَاةَ[٩] » مُسـمّىً به ، فيُرفع بالضَّمّةِ ، ويُنْصبُ ويُخْفضُ بالفتحةِ ، على المعروف في « بَابِ مَالَا يَنْصَرِفُ » .

---

٦ – لم أقف عليه . وصدر البيت وزنه غير مستقيم كما في الأصل

٧ – في ديوانه ٣١

وهو في الكتاب ٣ / ٢٣٣ ، والمقتضب ٣ / ٣٣٣ ، والأصول ٢ / ٨٩ ، وسر الصناعة ٢ / ٤٩٧ ، وابن يعيش ١ / ٤٧ ، ورصف المباني ٣٤٥ ، والتصريح ١ / ٨٣ وفي النسخة : تنورها .

٨ – لم أقف عليه .

٩ – في النسخة : أرطالة (ب) .

[إعراب الممنوع من الصرف]

وَجُرَّ بِـ «الْفَتْحَةِ» مَالَا يَنْصَرِفْ مَالَمْ يُضَفْ ، أَوْيَكُ بَعْدَ «أَلْ» رَدِفْ

معرفةُ غيرِ المنْصرفِ من المنْصرفِ يأتي بعد هذا – إن شاء الله (تعالى) – في الباب الذي جعله المصنف كذلك .

والمراد هنا الإعلام بأنّ جره كنصبه كل منهما بالفتحة ، بهذا الاعتبار نظير جمع المؤنث السالم فيكون جره محمولاً على نصبه عكسه ، فيكون نظيراً له من وجه ، وعكساً له من وجه .

وقد كان الأصل أن يكون مثله في حمل النصب على الجر ؛ إذ الجر أقوى باعتبار كونه للعمدة بخلاف النصب ، ولذلك أي : لقوته لم يصل الفعل القاصر إليه إلا بواسطة . لكن عارض معارض وهو كون ماوقع شبيهاً به وهوالفعل لا يدخله أعني الجر ، فحُمِلَ الحمل على الأضعف قضاء لحق وجوده فيما أشبهه وهو الفعل ، وإلا فإن الحمل على الأقوى هو المعروف ؛ [إذ [1]] المحمول تابع ، والمحمول عليه متبوع .

و « مَا » في قولِهِ : « مَالَمْ يُضَفْ » ظرفيّةٌ مصدريةٌ ، أي : مدة عدم إضافته ، وقد وُصِلَتْ بأحد النوعين* الذي تُوصَلُ بهما ، وهو المضارعُ المنفيُّ بـ « لَمْ » ، فيكون ذلك الحكم، أعني حمل الجر على النصب لغير المنصرف مادام غيرَ مُضَافٍ ، أو فَاقِدَ « الألفِ » و « اللّامِ » .

فإنْ صحب أحدهما ، أعني الإضافةَ أو « الألفَ » و « اللّامَ » زال عنه الحمل ، وأخذ كلُّ محلٍّ مايطلبه ، فيُجرّ إذْ ذاك بـ « الكسرة » ، ولم يذكر ذلك المصنف اتكالاً على فهم المعنى ؛ لأنّ الأصل كان أنْ يأخذ كلُّ محلٍّ مايطلبه ، وأخرج من ذلك الأصل إخراجاً

---

١ – في النسخة : إذا (ب).

* والنوع الثاني الذي توصل به لفعل الماضي، ولا توصل بالأمر وفي وصلها بالجملة الأسمية خلاف وبندر وصلها بالفعل الجامد كليس ، ينظر الجنى الداني ٣٣١ ، ٣٣٢ ، والمغني ٣٣٩.

مُقيَّدًا بعدم الإضافة مصاحبة « الألف » و« اللام » ، فإذا زال القيد زال الإخراج فأخذ كل محل مايطلبه كما قدمنا .

وكذلك الحكمُ – أيضاً – إذا وقع مصاحبًا لِـ « لْأَلِفِ » و« الميمِ » عند من يَرىٰ التعريف بهما[٢] ، كما في قوله : / ٢١/أ

أَإِنْ شِمْتَ من نَجْدٍ بُرَيْقًا تألَّقا ظَلَلْتَ لِجَفْنٍ أَمْأَرْمدِ اعْتَادَ أَوْ لَقَا [٣]

ولم يذكرها المصنِّف إمّا لقلّتِها ، أو أنّ الميمَ عنده بدلٌ من اللّامِ كما ذهب إليه بعضُهم[٤] .

والأصل في « الرِّدْفِ » أن يكون متأخرًا ، وقد يأتي متقدمًا ، ومنه قوله :

وَكَانَ منَ الرِّدْفِ أمرًا صَعْبَا أتى بُعَيْدَهُ فِرَارٌ نَحْبَا[٥]

على أحد الوجهين . اختار ابن الشاهد أنّ « الرِّدْفَ » هو ما تُقَدِّمُه من العَلَاماتِ والإِشْعَارِ .

قال : والمعنى في الوجهين [الإسراع[٦]] ، فإنْ كان الأول فقد [أسرع[٦]] الثاني في اللحاق ، [وإنْ[٧]] كان الثاني فقد [أسرع[٦]] – أيضا – في إلحاق الأول .

---

٢ – ينظر شرح التسهيل ١ / ٤٢ ، ٢٥٧ ، والمغني ٤٨ – ٤٩ ، والتصريح ١ / ١٤٩ ، والهمع ١ / ٢٤ ، ٧٩ .

٣ – لم يعرف قائله ، وقال العيني في هامش الأشموني ١ / ٩٦ : « قاله بعض الطائيين » .

وهو في شرح التسهيل ١ / ٤٢ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٠٨ ، وشفاء العليل ١ / ١١٦ ، والهمع ١ / ٢٤ ، والأشموني ١/ ٩٦ .

وفي النسخة : بريق . ومعنى قوله : تألقا : إذا لمع ، وقوله : أولقا : أى جنونا .

٤ – ينظر سر الصناعة ١ / ٤٢٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٤٢ ، ٢٥٧ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٠٨ .

٥ – لم أقف عليه .

٦ – في النسخة : الإصراع ، أصرع (ب) .

٧ – في النسخة : فإن (ب) .

[بَابُ إِعْرَابِ الأَمْثِلَةِ الخَمْسَةِ]

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ : «يَفْعَلَانِ» «النُّونَا»
رَفْعًا ، وَ « تَدْعِينَ» ، وَ «تَسْأَلُونَا»
وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ
كَـ «لَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلِمَهْ»

هذه الأمثلة الخمسة : « يَفْعَلَانِ » و « تَفْعَلانِ » و « يَفْعلُونَ » و « تَفْعلُونَ » و « تَفْعِلِينَ » ترفع كما قال : بثبوتِ النُّونِ ، وتُنصب وتُجزم بحذْفِها .

فعلى [هذا[1]] وقع الإعراب فيها بـ «النُّونِ» فقط حذفًا وثبوتًا ، والثبوت مختص بالرفع على ماقدمنا ، والحذفُ مشتركٌ بين النصب والجزم .

وإنما كان كذلك لأنّ « يَفْعلَانِ » مختصٌّ الاسم المثنى ، و « يَفْعلُونَ » مختصٌّ الاسم المجموع ، وقد ثبت في المثنى والمجموع حَمْلُ النصب على الجر ، فحُمِلَ في المختص النصب على نظير الجر ، وهو الجزم ؛ لأنّ الجزم في الأفعال نظيرٌ للجرّ في الأسماء كما قدمنا .

وأمّا « تَفْعِلِينَ » فمحمولٌ على الأربعة ، أعني « يَفْعلَانِ » و« تَفْعلَانِ » و « يَفْعلُونَ » و « تَفْعلُونَ » .

وقال لنحو « يَفْعلَانِ » : ليدخل في ذلك « يَقُومَانِ » و « يُكْرِمَانِ » و « يَسْتَخْرِجَانِ » و « يُضَارِبَانِ » و « يَنْتَظِرَانِ » وما أشبه ذلك . وعلى هذا النسق يأتي « يَفْعلُونَ » و « تَفْعِلِينَ » .

وقد كان الأصل أن تكونَ ستةً ، لكنه فات « يَفْعِلِينَ » الغَيْبَةُ ؛ للزومه حالة الخطاب .

---

١ - تكملة يقتضيها السياق

و« لَمْ تَكُونِي » في قوله مثال للمجزوم و « لِتَرُومِي » مثال للمنصوب ، ونصبه بـ«أَنْ » مضمرةً بعد «اللَّامِ» ، وهذه «اللّامُ» تُسمَّى « لَامَ الجُحُودِ » ، وهي التي يَتَقدَّمُها كون يُنْفَى ، ولم يشترطوا .

ومنهم [اشترط [٢]] تَقَدُّمَ الكونِ في التسمية بـ « لَامِ / الجُحُودِ » ، وهو الأنْسبُ ٢١/ب
للجَحْد ؛ لأنّ الجَحْد من حيث هو النفي ، سواء إن كان مصحوبا بكون أولا[٣] ؟

فعلى هذا [لا[٤]] تُسمَّى اللّامُ ، في قولك : « مَاجِئْتُكَ لِأَسْأَلَ » لامَ الجُحُودِ ، نَصَّ على [ذلك [٥]] أَبُوالحُسينِ بنُ أَبِي الرَّبِيعِ [٦] (رحمه الله تعالى) .

فَصْلٌ :

وقد تبين لك بما ذكرنا أنّ جميع علامات الإعراب أربعَ عشرةَ علامةً ، مابين نائب وأصل .

للرفع منها أربع : الضمة ، والواو ، والألف ، وثبوت النون ، فالضمة هي الأصل ، وماعداها نائب .

وللنصب خمس علامات : الفتحة ، والألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النون ، الفتحة هي الأصل ، وماعداها نائب .

وللجر ثلاث علامات : الكسرة ، والياء ، والفتحة ، الكسرة هي الأصل ، وماعداها نائب .

وللجزم علامتان : السكون ، والحذف . السكون هو الأصل ، والحذف نائب .

وبعضهم قال : حذف حرف العلة ، وحذف النون ، فتكون بهذا الاعتبار خَمْسَ عَشْرَةَ

---

٢ – تكملة يقتضيها السياق .

٣ – تنظر المسألة في اللامات للزجاجي ٦٨ ، ومعاني الحروف للرماني ٥٦ ، وشرح التسهيل ٤ / ٢٢ – ٢٣ ، ورصف المباني ٣٠٠ ، والجنى الداني ١١٦ – ١٢٠ ، ومغنى اللبيب ١ / ٢٣٢ .

٤ – في النسخة : اللام ، والصواب ما أثبته .

٥ – تكملة يقتضيها السياق .

٦ – الملخص ١٣١ ، والبسيط ١ / ٢٣٢

علامة.

وأمّا باعتبار المَحَالِّ فالضمة يرفع بها ثلاثة أنواع : الاسم المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم .

و«الألفُ» يرفع بها نوع واحد : و [هو[٧]] المثنى .

و«الواوُ» يرفع بها نوعان : الأسماء الستة « أَخُوك » وأخواتُه، وجمعُ المذكرِ السالمُ .

و«النُّونُ» تَرفع الخمسةَ الأمثلة : «يَفْعلَانِ ،وتَفْعلَانِ ،ويَفْعلُونَ، و تَفْعلُونَ، وتَفْعلِينَ» .

و«الفتحةُ» يُنصب بها من الاسم نوعان : الاسم المفرد ، وجمع التكسير .

ومن الفعل نوع واحد ، وهو الفعل المضارع السالم من «النُّونَاتِ» ، وتكون ظاهرةً ومقدرةً على حسْبِ التحمل .

و«الألفُ» ينصب بها الأسماء الستة و«الياءُ» ينصب بها نوعان : المثنى ، وجمع المذكر السالم . و« الكسرةُ » ينصب بها نوع واحد و [هـــــو[٧]] جمع المؤنث السالم . و «حَذْفُ » النُّون يُنصب به الأمثلة الخمسة .

و«الكسرةُ » يُخفض بها نوعان : الاسم المفرد المنصرف ، وجمع التكسير المنصرف.

و«اليـاءُ» يُخـفض بهـا ثلاثة أنواع : الأسـمـاء السـتـة ، والمثنى ، وجـمـع المذكـر السالم .

و «الفتحةُ» يُخفض بها نوع واحد ، وهو الاسم الذي لا ينصرف .

و «السكونُ» يُجزم به كلُّ مضارع خالٍ عن «النُّونَاتِ » صحيح الآخر ، [إذا[٨]] دخل عليه أو على متبوعه جازم .

و « الحَذْفُ » يُجزم به الأمثلة الخمسة ، وكلُّ مُضَارعٍ خَالٍ عن / « النُّونَاتِ » معتل [الآخر[٩]] دخل عليه أو على متبوعه جازم . ٢٢/أ

وباعتبارهما معًا ، أعني علامات الإعراب والمحَالِّ ، نقول : الأسماء في باب معرفة

---

٧ – في النسخة : هي .(ب).

٨ – في النسخة : إلى .(ب) .

٩ – تكملة يقتضيها السياق .

علامات الإعراب على خمسة أقسامٍ :

القِسْمُ الأوّل : الاسمُ المفردُ ، وجمعُ التكسيرِ ، يرفعان بـ «الضمّةِ» ، وينصبان بـ «الفتحة» ، ويخفضان بـ «الكسرة »، إنْ كانا منصرفين ، وبالفتحة إنْ كانا غيرَ منصرفين .

القِسْمُ الثّاني : الأسماءُ الستة ، وهي « أَخُوكَ » وأخواتُه ، يُرفع بـ «الواوِ» ، ويُنصب بـ «الألفِ» ، ويُخفض بـ «اليَاءِ» .

القِسْمُ الثّالث : المثنى ، يُرفع بـ «الألفِ» ، ويُنصب ويُخفض بـ «الياءِ» .

القِسْمُ الرّابع : جمْعُ المذكر السالم ، يرفع بـ «الواوِ» ، وينصب ويخفض بـ « اليَاءِ » .

القِسْمُ الخَامس : جمع المؤنث ، يرفع بـ « الضمة » ، وينصب ويخفض بـ « الكسرة » .

والأفعال علي قسمين :

قِسْمٌ يُرفع بـ «الضمّة» ظاهرةً [أو [١٠]] مقدرةً ، ويُنصب بـ «الفتحة » ظاهرةً أو مقدرةً ، ويُجزم بـ «السكون» ، أو بـ « حذْفِ حرْفِ العِلّةِ » ، وهو الفعل المضارع السالم عن « النُّونَاتِ » المقتضياتِ للبناء .

وقِسْمٌ يُرفع بثبوت « النُّونِ » ، ويُنصب ويُجزم بحذفها ، وهي « تَفْعلُونَ » وأَخَواتُهُ .

---

١٠ - تكملة استحسنتها

[إِعْرَابُ الْمُعْتَلِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ]

وَسَمِّ مُعْتَلّاً مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا
كَـ «الْمُصْطَفَى ، وَ«الْمُرْتَقِي»مَكَارِمَا
فَالْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا
جَمِيعُهُ ، وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَ[نَصْبُهُ[1]] ظَهَرْ
وَرَفْعُهُ يُنْوَى ، كَذَا -أَيْضًا- يُجَرّْ

المعتلُّ من الأسماء نَوعانِ :

المقْصُورُ : وهو كلُّ اسم وقعتِ « الألفُ » في آخره ، وكانت ثابتة غير مستقلة في الإعراب فكان الاسم متمكنا . والمراد بالتمكن أن يكون معربًا .

فإن كانت « الألفُ » غيرَ ثابتةٍ في الإعراب لم يكن مقصوراً ، كما إذا قلت : « رَأيْتُ أَخَا زَيدٍ » .

والاحتـــراز بقولنا : « فِي الْإِعرَابِ » عن «ألف» « كَذَا » فإنها تنقلب مع المضمر « يَـاءً » ؛ لكنْ انقلابُها ليس للإعراب .

وإن كان الاسمُ غيرَ متمكنٍ لم يكن مقصوراً ، وإِنْ كانت « الألف » ثابتة كألف « ذَا » وقد مثّل له المصنّف : بـ « المُصْطَفَىٰ » و « الطَاءُ » فيه بدل من « تَاءٍ » على ماقدمنا .

والثاني من قسمي معتل الأسماء : المنْقُوصُ : وهو كلُّ اسم آخره « ياء » ثابتة قبلها كسرة ، وكان – أيضا – متمكنًا .

والاحترازُ بالثُّبوتِ عن مثْل « مَرَرتُ بِأَخِي زَيدٍ » .

---

١ – سقطت من النسخة .

والاحتراز بالتمكن عَنِ « الَّذي » و « الَّتي » و « ذِي » ومأشبهه .

وقد مثّل له المصنّف : بـ « المُرْتَقِي » .

و « مَكَارِمَا » يُوجَدُ / في بعض النسخ مفتوحَ «الميمِ» على أنْ يكونَ جمْعَ « مَكْرُمَةٍ » . ٢٢/ب

وفي بعض النسخ بضمّ «الميمِ» على أنْ يكون اسمَ فَاعلٍ من « كَارَمَ » .

والأول : وهو المقصور يُقدر فيه جميع الحركات ، كما قال : تعذرًا ؛ لأنَّ « الألفَ » لاتقبل حركة ، ومتى حُرِّكت انقلبت إلى غيرها ، وكذلك صارت همزةً في « الضَّـأَلِّينَ[٢] » و « دَأبَّةٍ[٣] » لمّا حُرِّكت لأجل الساكنين ، لا أنّها هُمِزتْ على الصحيح .

وأمّـا الثّـاني : وهو المنقوصُ فـإنّ الأكثـر فـيـه أنْ تظهر الفتـحـة ، وتُقدر الضـمّـةُ والكسرةُ ، كما قال .

وبعضُ العربِ يُقدر الجميعَ . وبعضهم يُظهر الجميعَ ، و [منه[٤]] قراءةُ مَـنْ قرأ ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَاتُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ ﴾[٥] بسكونِ «اليَاءِ» ، وقال الشاعر :

رَدَّتْ عليه أَقَاصِيْهِ ولَبَّدَهُ ضَرْبُ الوليدِ بالمِسْحَاةِ في الثَّأَدِ[٦]

ومن ظُهورِ الجميع ، قوله :

---

٢ – آية ٧ من سورة الفاتحة

وهذه القراءة منسوبة لأيوب السختياني ، وقد سئل عنها فقال : هي بدل من المدة لالتقاء الساكنين . وقال ابن جني : « والألف إذا حركت همزت على ماذكرنا في « الضألين » .

ينظر المحتسب ١ / ٤٦ – ٤٨ ، والبحر المحيط ١ / ٣٠ .

٣ – آية ١٦٤ من سورة البقرة

وينظر المحتسب ١ / ٤٧ ، والبحر ١ / ٣٠

٤ – في النسخة : « من » ، والضمير في « منه » يعود على الإعراب بحركات مقدرة عند بعض العرب .

٥ – آية ٨٩ من سورة المائدة .

والقراءة منسوبة لجعفر بن محمد الصادق ، حيث أسكن الياء من « أهاليكم » وهي في موضع نصب تشبيهًا لها بالألف ، وذلك للتخفيف .

ينظر المحتسب ٢١٧/١ ، والكشاف ٣٦١/١ ، والبحر المحيط ١٠/٤ .

٦ – للنابغة الذبياني في ديوانه ١٥ .

وهو في المقتضب ٤ / ٢١ ، وخزانة الأدب ٤ / ٥ .

وخرج على الضرورة .

فَيومًا يُجارِينَ الهَوىٰ غيرَ مَاضِيٍ وَيومًا تَرىٰ [مِنْهُنَّ[٧]] غُولاً تَغوَّلُ[٨]

وقوله :

وَغَيْثٌ سَارِيٌ قد بَاتَ يَعْدُو فُرُوعَ الأُقْحُوانِ بذِي أُثَالِ[٩]

[إِعْرَابُ الْمُعْتَلِّ مِنَ الْأَفْعَالِ]

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرُ مِنْهُ «أَلِفْ» ،
أَوْ «وَاوٌ» ، أَوْ «يَاءٌ» فَمُعْتَلّاً عُرِفْ
فَـ «الْأَلِفَ» آنٍ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ
وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَـ« يَدْعُو » «يَرْمِي»
وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ ، وَاحْذِفْ جَازِمَا
ثَلَاثَهُنَّ ، تَقْضِ حُكْمًا لَازِمَا

يكون الفعل معتلّاً بـ « الألِفِ » من نحو اللفظ ، وأما من نحو الأصل فإنما يكون معتلاً بـ «واوٍ» أو «ياءٍ » ، و « الألفُ » تكونُ منقلبةً عن واحدٍ منهما ، أعني من « الوَاوِ » و « اليَاءِ » ؛ لأنَّ « الألفَ » لا تكون أصلاً في اسمٍ متمكنٍ، ولا في فعلٍ مطلقًا، و « الواو » و «الياءُ» يكونان أصلين في الأسماء والأفعال .

فإنْ كان آخره ، أعني آخر الفعل «ألفًا» قُدِّر فيه غيرُ الجزْمِ ، وهو الضمُّ ، والفتحُ ،

---

٧ – في النسخة : منهما .(ب) .

٨ – لجرير في ديوانه ١٤٠ .
وهو في الكتاب ٣ /٣١٤ ، والمقتضب ١/١٤٤ ، والأصول ٣/٤٤٣ ، والخصائص ٣/١٥٩ ، والمنصف ٢/١١٤ ، وأمالي ابن الشجري ١/١٢٨ ، وابن يعيش ١٠ /١٠١ .

٩ – لم أقف عليه .

نحو : « يَخْشَىْ » وتُحذف « الألف » في الجزم ، هذا هو الكثير ، وقد لا تحذف في حالة الجزم ، وعليه قوله :

إذَا العجُوزُ غَضِبتْ فَطَلِّقِ وَلا تَرضَّاهَا ولا تَمَلَّقِ [10]

وقوله :

ولمْ تَخْشَىْ أبا لَهَبٍ وَقَيْسَا وقد حَسِبتَهُمَا لَحْمٌ وَكَلْبُ [11]

ويظهر نَصْبُ ماوقع آخره «واوٌ » أو «ياءٌ»، ويُقدر رفعه ، ويُحذف فيه [حرف[12]] العلة للجزم و« يَدْعُـو » مِـثَـالٌ لما وقع آخـره [[12]من الفـعل «واوًا» ، و« يَرْمِي » مِـثَـالٌ لما وقع آخره[12]] من الفعل «ياءً» ، فهما [مرفوعانِ[13]] كما في مثال المصنف .

و [منصُوبانِ[13]] ، كما إذا قلت : لَنْ [يَدْعُوَ[14]] ، و« لَنْ يَرمِيَ » . و [مجزومان[13]] كما إذا قلت : « لَمْ يَدعُ » ، و« لَمْ يَرمِ » ، وهذا هو الكثير .

وقد يظهر الرفع فيهما ، ومثال ذلك في «الواوِ» / ، قولك : « يَغْزُوُ زَيدٌ » ، ومنه قولُ الشَّاعرِ :[15] ٢٣/أ

إذَا قُلتُ علَّ القلبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ هَواجِسُ لا تَنْفَكُّ تُغْرِيه [بالوجْدِ[16]]

ومثال ذلك في الياء :

يُنمّيُ كَعْبًا لِلعُلا أَجْدادُ مَعَاولٌ حَضَارِمٌ أَمْجَادُ[17]

---

١٠ - لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٩

وهو في الخصائص ١ / ٣٠٧ ، وسر الصناعة ٧٨ ، والمنصف ٢ / ٧٨ ، وأمالي ابن الشجري ١٢٩/١ ، والإنصاف ١ / ٢٦ ، والممتع ٢ / ٥٣٨ ، وشرح التسهيل ١ / ٥٦ ، وشرح الشافية للرضي ٣ /١٨٥ .

١١ - لم أقف عليه .

١٢ - مابين المعقوفين تكملة يتطلبها السياق ولا يتم إلا بها .

١٣ - في النسخة : مرفوعين ، ومنصوبين ، ومجزومين .(ب) .

١٤ - تكملة لإقامة الكلام

١٥ - لم يعرف قائله ، وقال ابن مالك : لرجل من طيىء .

وهو في شرح التسهيل ١ / ٥٧ ، والهمع ١ / ٥٣ .

١٦ - سقطت من النسخة .

١٧ - لم أقف على قائله .

وقد لا تُحذف «الواوُ» و«الياءُ» في الجزم ، فتقول : « لَمْ يَغزُو » و « لَمْ يَرْمِي » ، ومما جاء في ذلك في «الواو» ، قوله :

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثمّ جئتَ مُعتذراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ [18]

ومما جاء من ذلك في «الياء» ، قوله :

أَنَا شَماطِيطُ الّذي حُدِّثتَ بهْ مَتَى أُنَبَّهْ لِلعَشَاءِ أَنتَبِهْ

ثُمَّ أُنَزِّي حَوْلَهُ وأَحْتَبِهْ حتَّى يُقالُ سيّدٌ ، ولَسْتُ بِهْ [19]

ولا يصح أن يكون « أُنَزِّي » مقطوعًا؛ لإتباع «أَحْتَبِهْ» والإتباعُ لا يقع بعد القطع ، وقوله :

أَلَمْ يَأتيكَ والأَخْبارُ تَنْمِي بما لَاقَتْ لَبُون [بَنِي] زِيَادِ [20]

وقد يُقدّر نصْبُ «الواوِ» و «الياءِ »، وممّا جاء في «الوَاوِ» ، قول الشاعر :

ولَنْ يَغدُوْ أبو كَعْبٍ سَليماً وقد وَتَرَ الكريمَ أَبُو حُبابِ [21]

وَقُرِئَ شَاذًا ﴿ أَوْ يَعفُوْ الَّذِي بِيدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ [22]

---

١٨ – نسب لأبي عمرو بن العلاء في نزهة الألباء ٣١ .

وهو في سر الصناعة ٢ / ٦٣٠ ، والمنصف ٢ / ١١٥ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ١٢٨ ، والإنصاف ٢٤/١ ، وابن يعيش ١٠ / ١٠٤ ، والممتع ٢ / ٥٣٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٥٦ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ١٨٤ .

١٩ – لم أقف عليه

وهو في اللسان « شمط » ٧ / ٣٣٦ ، و« نبه » ١٣ / ٥٤٦ . والرواية فيه : « أنز » بحذف الياء ، وعلى ذلك لا شاهد فيها .

٢٠ – لقيس بن زهير العبسي

وهو في الكتاب ٣ / ٣١٦ ، ومعاني القرآن ٢ / ١٨٨ ، والأصول ٣ / ٤٤٣ ، والخصائص ١ / ٣٣٣ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ١٢٦ ، وأسرار العربية ١٠٣ ، وابن يعيش ٨ / ٢٤ ، والمقرب ١ / ٥٠ ، وشرح التسهيل ١ / ٥٦ ، و[بني] سقطت من النسخة .

٢١ – لم أقف على قائله

٢٢ – آية ٢٣٧ من سورة البقرة

وهذه القراءة منسوبة لأبي سعيد الحسن بن يسار البصري .

قال أبوالفتح : « سكون الواو من المضارع في موضع النصب قليل ، وسكون الياء فيه أكثر ، وأصل السكون في هذا إنما هو للألف ؛ لأنها لا تحرك أبدا » . المحتسب ١ / ١٢٥ .

وينظر الشواذ ٢٢ ، والمحتسب ١ / ١٢٥ – ١٢٧ ، والبحر المحيط ٢ / ٢٣٦ – ٢٣٧ .

وممّا جاء في ذلك في «اليَاءِ »، قول الشاعر :

إنْ تَبْتَغِيْ الحقَّ أَحقُّ أنْ تُرىٰ في كُلِّ حَالٍ ماجداً سَامِي الذُّرَا[٢٣]

وقد تبيّن لك بهذا أنَّ « الألفَ » و «الواوَ» [و «اليَاءَ» [٢٤]] تشترك في حكمين ، وتفترق في حكمٍ ، فتشترك في الرفع فإنّه يُقدّر في الثلاثة ، وفي الجزم فإنّه يُحذَفُ فيه الثلاثة . وتفترقُ في النّصب فيظهرُ في «الواوِ» و «اليَاءِ» ، ويُقدّر في « الألف » . وهذا الاشتراك والافتراق إنّما يكونُ على الكثير ، كما قدمنا .

وقولُهُ : « تَقْضِ حُكْمًا لَازِمًا » لذلك – أيضاً – إنّما يكونُ على الكثيرِ ، كما قدّمنا .

---

٢٣ – لم أعرف قائله .

٢٤ – تكملة يقتضيها السياق .

المَعْرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ

نَكِرَةٌ قَابِلُ « أَلْ » مُؤَثِّرَا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَاقَدْ ذُكِرَا

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ : كَـ «هُمْ» ، وَ « ذِي »

وَ «هِنْدَ» ، وَابْنِي ، وَ «الْغُلَامِ» ، وَ «الَّذِي»

الأحسن في المعرفة والنكرة أن تُعرف بالعدِّ دون الحدِّ ؛ لأنّ المعارف أنواعها منحصرة ، وماكان منحصراً كان العد فيه أولى من الحد ، فتُعدّ أنواع المعارف وماعداها يكون نكرة. وأما أنواع النكرات فغير محصورة .

وبعضهم حدَّ المعارف بعد إخراج النكرات ، فقال : اللفظ لا يخلو أنْ يُعيّن مدلوله أو لا ، فإن لم يُعيّن فهو نكرة ، وإن عيّن فلا يخلو أن يعينه بقيد أو دون قيد ، وإنْ عَيَّنه / ٢٣/ب دون قيد فهو العَلَمُ ، وإنَ عيّنه بقيد فلا يخلو من أن يكون القيد لفظيًا أو معنويًا ، فإن كان لفظيًا فلا يخلو أن يكون نائبًا ، أو غير نائب ، فإن كان نائبًا فهو «المنادى» ، كما إذا قلت : « يَارَجُلُ » تعريفه بـ « يا » وهي نائبة عن « أَدْعُو » .

وإن كان غير نائب فلا يخلو أن يكون من أوله أو آخره ، فإن كان من أوله فهو «المعرَّفُ»[1] بـ «الألفِ» و «اللّامِ» ، كـ « الرَّجُلِ » ويُسمّى المحلَّى .

وإنْ كان من آخره فلا يخلو أن يكون لازمًا للمعرِّف أولا ، فإن كان لازمًا للمعرِّف فهو «الموصولُ» ، وإن كان غير لازم فهو «المضافُ» .

وإنْ كان القيد معنويًا فلا يخلو أن تختلف حالاته باعتبار التكلم ، والخطاب ، والغيبة ، أو لا ، فإن لم يختلف فهو «اسم الإشارة» ، وإن اختلفت فهو «المضمر» ، ولا يخلو إذ ذاك من أنْ تنفصل دلالته عن مُثيرِه أولا ، فإنْ لم تنفصل دلالته عن مثيره فهو

---

١ – في النسخة : المعرب (ب) .

«ضميرُ المتكلِّمِ» كان ، وإن انفصلت دلالته عن مثيره ، [فلا [٢]] يخلو أنْ تنفصل إلى متعلِّقٍ أو لا ، فإن انفصلت إلى متعلِّقٍ فهو «المخاطبُ» ، وإنْ لم تنفصل إلى متعلِّقٍ فهو «الغائب ». وسلك المصنّف طريق العد [٣] ، وهو الأنسب لما قدمنا .

وبدأ بالنكرة ؛ لأنها الأصل ، لأن التعريف إنما يكون بأمر زائد على وجود مدلول اللفظ ، والزيادةُ فرعٌ ، الأصلُ عدمُهَا .

وقد عَرَّفَ المصنف النكرة بأنها تقبل «الألِفَ» و «اللّامَ» بشرط أن يكون قد أثرت فيه التعريف .

والاحتراز بتأثير التعريف عن مثل : « حَارِثٍ » و « حَسَنٍ » و « ضَحَّاكٍ » وما أشبه ذلك ، فإنه يقبل «الألف» و «اللام» إلا أنّها لا تؤثر فيه تعريفا .

وحذف متعلق « مُؤَثِّرًا » وهو التعريف ، كراهية تصريح الدور ، فإنه لو قال : مؤثرة التعريف ، ولم يعلم التعريف إلا بعد معرفة المعرفة ماهي ؟

ولم تعرف المعرفة إلا بعد معرفة الأثر الصادر عن «الألف» و «اللام» ، وهو التعريف.

ومعرفة ذلك شرط في معرفة النكرة ؛ لأن المصنف قد جعل الامتياز فيهما بمغايرة ، ولا بد من تمييز المغاير من معرفة ماغايره .

وكذلك جعل التميز بالمغاير ناقصًا عن التمييز بالحكم المعلق بالمميز استقلالاً ، على ماهو المقرر في علم البيان [٤] .

وقولُهُ : « أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَاقَدْ ذُكِرَا »

يشير به إلى مثل « ذِي » بمعنى « صَاحِبٍ » فإنه لا يقبل « الألفَ » / و « اللّامَ » ، وهو ٢٤/أ

---

٢ – تكملة لاستقامة الكلام .

٣ – وهو ماسلكه في التسهيل ٢١ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٢٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٧

٤ – التغاير عند أهل البيان مفهومه يخالف ماهو عند النحويين ، فقد عرفه ابن رشيق بقوله : « وهو أن يتضاد المذهبان في المعنى حتى يتقاوما ، ثم يصحا جميعا » . وقد وضحه صاحب التحرير بشكل أوسع .
ينظر العمدة ٢ / ١٠٠ ، والتحرير ٢٧٧ ، وشرح الكافية البديعية ١٢٠ ، والخزانة لابن حجة ١ / ٢٢٧ ، وأنوار الربيع ٢ / ٣٧١ .
فعلى ذلك التغاير عند النحويين يتخصص بالقرائن .

نكرة ، إلا أنه واقع موقع مايقبلها وهو « صَاحِبٌ » .

وكذلك – أيضا – أدواتُ الشرطِ والاستفهامِ فإنّها نكراتٌ ، ولا تقبل «الألف» و «اللام» إلاأنّها واقعةٌ موقِعَ مايقبله ، ولم يخالف في تنكيرها من النحويين غيرَابنِ كَيْسَانَ ، فإنه ذهب إلى تعريف « مَنْ » و « مَا » الاستفهاميتين ، والبحثُ معه في غير هذا .

و « هُمْ » مِثَالٌ من المُضْمَرِ ، و « ذِي » مِثَالٌ من اسم الإشارة ، و « هِنْدُ » مِثَالٌ من العَلَمِ ، و « ابْنِي » مِثَالٌ من المضاف ، و« الغُلَامُ » مثالٌ ممّا فيه «الألف» و «اللام» ، و « الَّذِي » مِثَالٌ من الموصول ، وسيأتي الجميع مبينًا قريبًا إن شاء الله (تعالى) .

ولم يتعرض – هنا – المصنف للتعريف بالنِّدَاءِ ؛ إمّا لأنّ التعريف عنده لوقوعه موقع المضمر ، فيكون بهذا الاعتبار من قسم المضمر . وإما لأن التعريف فيه ، أعني في المنادى إذا كان بالنداء ليس أصليًا ، وإنما هو طَارٍ .

***

فَمَالِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ كَـ«أَنْتَ» وَ «هُوَ» ، سَمِّ بِالضَّمِيرِ
وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ : مَالَا يُبْتَدَا وَلَا يَلِي « إِلَّا » اخْتِيَارًا أَبَدَا

وبدأ بـ [المضمر[٦]] لأنّه أكثر المعارف تفريعًا وعددًا باعتبار صيغه . و – أيضًا – فإنّه يكون كنايةً عن باقي المعارف فهو أكثرها عمومًا .

وأمّا كونُ المضمَرِ يزيد تعريفه على تعريف غيره فشيءٌ مُختَلَفٌ فيه[٧] ، والتعرُّضُ له في غير هذا .

---

٥ – ينظر التسهيل ٢١ ، وشرح التسهيل ١ / ١١٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٢٥ .

٦ – في النسخة : بمضمر .

٧ – تنظر المسألة في الإنصاف مسألة ١٠١ ، والتسهيل ٢١ ، وشرح التسهيل ١ / ١١٦ – ١١٧ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣١٢ ، والتصريح ١ / ٩٥ ، والهمع ١ / ٥٥ ، والأشموني ١ / ١٠٧ .

وقولُهُ : « فَمَالِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ » يلتفت إلى [ما [٨]] قدمنا في التعريف بالحدِّ .

والحضورُ يشمل التكلّمَ والخطابَ ؛ لأنّ كُلَّ واحدٍ منهما لازمه الحضور ، فإذاً فأحد القسمين متنوعٌ ، والآخر مُستَمْسِكٌ ، وفي جعل المتَنوّعِ معًا دالاً بالمستمسك خلافٌ وتفصيلٌ ، وتقريرُه في علم البيان وحيث يكون هوالمقصود[٩] .

ثم هو أعني الضمير على نوعين : متصلٌ ومنفصلٌ .

فالمتّصلُ : مالا يبتدأ به بل إنّما يكون مع غيره كما قال ، ولا يقع [بعد[٨]] « إلّا » إلّا في الضرورة ، كما في قوله :

وما عَلَيْنا إذَا ماكُنتِ جَارتَنَا أَلّا يُجَاوِرَنَا إلّاكِ دَيّارُ[١٠]

وكما في قول بعض المولدين يخاطب الدنيا :

فَرْضٌ عَلَيْنا بِرُّنَا أُمّاتِنا وَعُقُوقُهُنَّ مُحرَّمٌ إلّاكِ[١١]

***

كَـ«الْيَاءِ» وَ«الْكَافِ» مِنِ «ابْنِي أَكْرَمَكْ»
وَ«الْيَاءِ» وَ«الْهَا» مِنْ «سَلِيْهِ مَامَلَكْ»

ومثّل للمتصل بـ « اليَاءِ » في « ابْنِي » وهو ضمير جر مفرد متكلّمٍ . و« الكَافِ » في : « أَكْرَمَكْ » وهي ضمير / نصب مفرد ، ويحتمل التذكير والتأنيث ؛ لمكان الوقف . ٢٤/ب

والأظهرُ فيهما أعني في « ابنِي » و« أَكْرَمَك » التركيبُ ، ويحتمل عدم التركيبِ ، ويكون من بابِ عطْفِ الجُمَلِ بعضها على بعض ، والمراد بالجملة ضد المفرد ، لا ضد

---

٨ – تكملة استحسنتها .

٩ – أقول لعل القضية تتعلق صلتها بعلوم البلاغة من جهة اللفظ ، حيث إن لفظ الحضور يشمل معنيين التكلم والخطاب ، فيصير المعنى أشمل وأوسع من اللفظ ، وهذا مايعرف بإيجاز القصر ، وهو من مباحث علم المعاني . ينظر النكت في إعجاز القرآن ٧٦ ؛ والعمدة ٢٥٠ ؛ ومفتاح العلوم ٢٧٦ ؛ والمثل السائر ٢ / ٢٦٤ ؛ وتحرير التحبير ٤٥٩ ؛ والإشارات ١٤٥ ؛ والإيضاح ٢٨٧ ؛ والطراز ٢ / ٨٨ ؛ ١١٩ ؛ ١٢٦ .

١٠ – لم يعرف قائله .

وهو في الخصائص ١ /٣٠٧ ، والمفصل ١٢٩ ، وشرح التسهيل ١ / ١٥٢ ، وابن الناظم ٥٧ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٢٨ ، وتخليص الشواهد ١٠٠ ، والمغني ٤٤١ ، وابن عقيل ١ / ٩٠ .

١١ – لم أقف عليه .

المركب .

ومن أثبت التنسيق جعله تنسيقاً [١٢] ، وهو قولٌ يُعزى إلى الكوفيين ، واختاره ابن الشَّاهدِ ، وحمل عليه قوله :

كُرَةٌ طُرِحَتْ بصَوَالِجَةٍ فَتلقَّفَها رَجُلٌ رَجُلُ [١٣]

قال : ولا يلزم الترتيب بل قد يكون في الحَالِّ والمتقدم ، يريد بالحَالِّ : الذي يحلُّ محلَّ الأول ، قال : ومن ذلك :

مَالِي لا أَبكِي على عِلَّاتِي صَبَائِحي غَبائِقِي قَيْلَاتِي [١٤]

قال : وحكمه حكم ماقبله في الإعراب ، وليس بعطفٍ .

و بـ « اليَاءِ » و « الهَاءِ » في « سَلِيهِ » ، و « اليَاءُ » ضميرُ مؤنَّثٍ مُخَاطَبٍ ، هذا هو الصحيح ، وهو مذهبُ سيبويهِ . وقال [أبو[١٥]] الحَسَنِ : هيَ* علامةُ تأنيثٍ ، والفاعلُ مستترٌ [١٦] .

---

١٢ – يقصد من عطف الجمل بعضها على بعض أي : عطف جملة « أكرمك » على ماقبلها بحرف عطف محذوف ، ويكون تقدير الكلام : « كالياء والكاف من ابني وأكرمك » فيصير من عطف الجمل ، وهذا العطف وسع البلاغيون القول فيه في باب الفصل والوصل وهو من بحوث علم المعاني .

ينظر دلائل الإعجاز ٢٤٠ ، ونهاية الإيجاز ٣٢١ ، ٣٣٠ ، ومفتاح العلوم ٢٤٨ ، والإشارات ١٢١ ، والإيضاح ٢٤٦ ، والطراز ٢ / ٣٢ – ٣٣ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٣٧١ .

(١٣) لم يعرف قائله ، وهو في البارع في علم العروض ٢١٠ ، والعيون الغامزة للدماميني ٥٩ .

وفي النسخة (ب) لصوالجة والصولج : العود المعوج .

١٤ – لم يعرف قائله .

وهو في الخصائص ١ / ٢٩٠ ، ورصف المباني ٤٧٧ ، واللسان « صبح » ٢ / ٥٠٣ ، و « غبق » ١٠ / ٢٨٢ ، و « قيل » ١١ / ٥٧٩ .

والشاهد حذف حرف العطف من عجز البيت ، وخرج على الضرورة .

والعِلَّات : مايُتعلَّلُ به ، والغَبائِقُ جمع غَبوقٍ وهو الوقت الذي بعد المغرب .

وفي النسخة : علات ، قيلات .

١٥ – سقط من النسخة (ب) .

١٦ – تنظر المسألة في شرح الجمل ٢ / ٢٠ ، وشرح التسهيل ١ / ١٢٤ ، ورصف المباني ٥٠٦ – ٥٠٧ ، والجنى الداني ١٨١ ، والمغني ٤١٣ . ورأي سيبويه في الكتاب ١/٢٠.

* في النسخة « ب » : هو .

والصحيحُ مذهب سيبويهِ لوجوهٍ :

منها : أنّه لو كان علامة تأنيث كتبت في حالة التثنية ، كما إذا قلت : « يَاهِنْدانِ قُومَا » إذ علامة التأنيث تأنيث في حالة التثنية ، كما إذا قلت : « الهِنْدانِ قَامَتَا » .

ومنها : أنّ الأمر حكمه حكم المضارع ، والمضارع إنما يلحقه علامة التأنيث من أوله منضمًا إليها دلالة المضارعة ، فإنْ جُعِل «الياء» في « قُومِي » علامة تأنيث خرج عن النوعين ، فإنّه يكون متأخرًا إليه مايدل على المضارعة .

و « مَامَلَكْ » تتمة للتركيب ، والبيتُ غير مقصودٍ في التمثيل .

***

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ وَلَفْظُ مَاجُرَّ كَلَفْظِ مَانُصِبْ

المضمرات من حيث هي مبنية ، واختلف في علة بنائها[17] :

فقيل : إنّها بُنيت لاستغنائها باختلاف الصيغ عن اختلاف الأواخر .

وقيل : إنّها بُنيت لشبهها بالحرف جمودًا وافتقارًا .

وقيل : إنّما بُنيت لعدم تأتي محل الإعراب ؛ لأنّها قد زيد عليها في كثير من ألفاظها ولايصح أن يكون الزائد حرف إعراب ، كما هو في مثل : « بَعْلَبَكَ » ؛ لعدم قبوله قبل التركيب .

وقيل : إنّما بُنيت إشعارًا بنزولها عن الظاهر ؛ لأنّها مختصرة منه ومفتقرة إليه ، فلو أُعربت ساوته ، وهو ممنوع ؛ لأنّ المعروفَ من كلامهم نزول الفروع عن الأصل ، لا سيما وهو يطلبه في كثير من الألفاظ .

وقيل : إنّما بُنيت لازدحام الدلالة على التأنيث ، والدلالةِ على التذكير ، كل منهما على جهة التعيين ، فلو أعرب زال التعيين ، وهو مقصود .

ولفظ المجرور هو لفظ /المنصوب بعينه كما قال، إلا أنّ العوامل تعين[18] أحدهما من الآخر. ٢٥/أ

---

١٧ - ينظر علة البناء في شرح التسهيل ١ / ١٦٦ - ١٦٧ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٣١ - ١٣٢ .

١٨ - في النسخة : تعيين ، و : أبو . **(ب)** .

***

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ «نَا» صَلَحْ كَـ «اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ»

« نَا » تصلح للرفع والنصب والجر كما قال . فتقع للرفع ، كما إذا قلت : « قُمْنَا » . وللنصب ، كما إذا قلت : « أَكْرَمَنَا » . وللجر ، كما إذا قلت : « مَرَّ بِنَا » . وهذا لا يقع فيه خلاف ، و « نَا » في جميع حالاته مدلوله واحد .

ويقع – أيضا – للثلاثة ،أعني الرفع والنصب والجر ، لكن باختلاف المدلول ، والخلاف – أيضا – في كونه ضميراً أو لا ، وهو « اليَاءُ » ، فيقع للنصب ، كما إذا قلت : « أَكْرَمَنِي » و [للجر كما إذا قلت :[19]] « مَرَّ بِي » دلالة على التكلم ، وهي في « قُومِي » دالة على خطاب المؤنث . والصحيح أنها ضمير فتقع إذ ذاك للثلاثة ، لكن باختلاف المدلول ومذهب [أبي] الحَسَنِ أنّها علامة تأنيث ، فتخرج إذ ذاك عن الضمائر .

ويقع – أيضاً – للثلاثة أعني الرفع والنصب والجر ، لكن في بعض اللغات « الكَافُ » فوقوعها للجر والنصب كثير ، كما إذا قلت : « أَكْرَمَكَ » و « مَرَّ بِكَ » .

ووقعت – أيضا – للرفع ، في قوله :

يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا إليكا [20]

و « بِنَا » – في قول المصنف – مثال للمجرور . و « إِنَّنَا » مثال للمنصوب . و « نِلْنَا » مثال للمرفوع .

لكنه جاء بالمنصوب مسبباً عن المجرور ، والأصل بهذا الاعتبار تقديم السبب ، وبالمرفوع من تتمة المنصوب ، والأصل بهذا الاعتبار تأخير التتمة ، لأنها مؤذنة بعدم الافتقار والاستقلال .

و « المِنَحُ » جمْعُ مِنْحَةٍ ، وهي العَطِيَّةُ .

---

١٩ – تكملة لإقامة الكلام .

٢٠ – نسب لراجز من حمير .

وهو في النوادر ١٠٥ ، والعسكرية ١٥٨ ، و سر الصناعة ١ / ٢٨٠ ، والممتع ١ / ٤١٤ ، والمقرب ٢ / ١٨٣ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ٢٠٢،والجنى الداني ٤٦٨ ، والمغني ١ / ١٥٣ ، وشرح شواهد الشافية ٤٢٥ .

والشاهد في « عصيكا » أصلها « عصيتا » فأبدل التاء كافاً.

***

وَ «أَلِفٌ» وَ «الْوَاوُ» وَ «النُّونُ» لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَـ«قَامَا» وَ «اعْلَمَا»

«الألِفُ» و «الواوُ» و «النُّونُ» ، كما قال : تكون للغائب وغيره ، ويدخل في المغايرة : المتكلم والمخاطب ، ولا غنى عن تخصيص الغيرية بالوقوع في الباب ؛ لأن منها الظاهر ولا يقع له شيء من ذلك .

و « الألفُ » وقوعها للغائب « قَامَا » . و للمخاطب « قُومَا » .

و « الواوُ » وقوعها للغائب « يَقُومُونَ » . وللمخاطب « تَقُومُونَ » .

و « النّونُ » وقوعها للغائب « الهِنْدَاتُ قُمْنَ » . وللمخاطب « يَاهِنْدَاتُ هَلْ تَقُمْنَ ؟ » .

وقد تبين لك بهذا الاعتبار أنه لا غنى عن تخصيص – أيضًا – في الوارد في الباب ؛ لعدم دلالة واحد منها على التكلم ، وتخصيص المغايرة بما يكون وارداً من نحو القرائن ليس بالقوي ، وقد عد من تخصيص التنقيب ، وهو من أضعف وجوه التخصيص ، على ماهو المقرر في علم البيان[٢١] .

وقد كثر / في الضمائر من حيث هي وقوع المتكلم مكان غيره ، والمخاطب مكان غيره ٢٥/ب
– أيضا – ، والغائب مكان غيره – أيضًا – .

فيقع التكلم مكان الخطاب في التجريد[٢٢] ، كما في قوله[٢٣] :

يَانَفْسُ لا تُرَاعِي رَعَاكِ خَيْرُ رَاعِي

---

٢١ – سبق الحديث عن المغايرة في ص : ٨٥

٢٢ – عرف البلاغيون التجريد بقولهم : « أن ينتزع من أمر متصف أمر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه ، حتى كأنه بلغ من الاتصاف بها مبلغًا يصح أن ينتزع منه أمر آخر موصوف بتلك الصفة » .
ثم قسمه ابن معصوم المدني في أنوار الربيع إلى أقسام سبعة ، والمراد منها هو النوع السابع : « وهوأن يكون بطريق خطاب المرء لنفسه » .
وبيان التجريد فيه أن ينتزع من نفسه شخصاً آخر مثله في الصفة التي سبق لها الكلام ، ثم يخاطبه » ٦ / ١٥٦
ينظر المثل السائر ٢ / ١٥٩ ، والإشارات ٢٧٨ ، والإيضاح ٥١٢ ، والطراز ٣ / ٧٢ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٦٣٩ ، وشروح التلخيص ٣ / ٣٤٨ ، وخزانة الأدب للحموي ٢ / ٤٣٨ ، وأنوار الربيع ٦ / ١٥٣ – ١٥٨ .

٢٣ – قائلها حكيم بن جبلة يوم الجمل عندما قطعت رجله
ينظر الاستيعاب ١ / ٣٦٧ . وهناك أبيات قريبة منها في البداية والنهاية ٧ / ٢٣٤ .

إنْ فُقِدَتْ كُراعِي [فَهذِه [٢٤]] ذِرَاعِي

وهل يقع التجريد للغائب ؟ فيه خلافٌ وتفصيلٌ .

واختار ابن الشاهد أن أحسنه ماوقع بين المسير والتلقي ، كما في قول قَطَرِيِّ بنِ الفُجَاءَةِ

أقولُ لَها : وقد طَارتْ شَعاعًا منَ الأبطالِ ويْحَكِ لا تُرَاعِي [٢٥]

قال : وقد جاء مجردًا ، في قوله :

قالَ لَها : إنَّ العدُوَّ قد دَنَا فما التَّرَاخِي في اللِّحَاقِ والوَنَى [٢٦]

قال : وهو كلام محمول على معناه؛ لأن الإنكار يقتضي طلبًا بضده ؛ فإذًا فالمعنى : ألحق ، والماضي إذا صحب محكيًا منه أن يكون بلفظ الحال ، فإذًا فالمعنى : أقول ، فرجع إلى ماتقدم .

وأما المخاطب فوقوعه موقع المتكلم كما تقدم ، وأما وقوعه موقع الغائب فكثير ، وقد فاق في المكاتبات ، وفي قصد الإبلاغ ، فمن الأول قوله [٢٧] :

أَحِنُّ إلى عِتابَكِ غير أَنّي أُجِلُّكِ عن عِتابٍ في كِتابِ

وأَخْلُو فيكِ بالأفكارِ حَتَّى يُخيَّلَ لي بأنّكِ في ثِيابِي

ولو أَنِّي قَدِرْتُ هوىً وشوقًا إليكِ لكُنْتُ سَطْرًا في كِتابِ

ويجري مجراه ماوضع [في [٢٨]] المكاتبة ، وإن لم يكن مكاتبة ، كما في قوله [٢٩] :

وَألمحُ صفحتَهُ صَفْحتِي فأقرأُ بِهَا سطْرينِ من دمعٍ بها مُتحدِّرِي

كَتَبتْهُمَا خَوْفَ الوُشَاةِ يدَ الضَّنَا تحْتَ الظَّلامِ بِأَحْمَرٍ في أَصْفَرِ] [٣٠] =/ ٢٦/أ

---

٢٤ – في النسخة : وهذه (ب) .

٢٥ – وهو في شعر الخوارج ٤٣

وهو في تخليص الشواهد ٢٩٨ .

٢٦ – لم أقف عليه

٢٧ – لم أقف عليه .

٢٨ – تكملة استحسنتها .

٢٩ – لم أقف عليه . وصدر البيت الأول وزنه غير مستقيم كما في الأصل

٣٠ – إلى هنا ينتهي السقط الموجود في النسخة الأصلية « أ » والذي بدأ من نهاية صفحة ٣٥ .

/ ويجري مجراه ماحضر ولم يكن أهلاً للخطاب سواء كان حيوانًا غير إنسان [بداية ١٩/ب]

كما في قوله :

حَيَّتْكَ عَزَّةُ بعد الهَجْرِ وانصرفَتْ فَحَيِّ وَيْحكَ مَنْ حيَّاكَ يَا جَمَلُ[٣١]

أو كان غيرحيوان ، كما في قوله :

أَلَا يابيتُ بِالعَلْياءِ بَيْتُ ولولا حُبُّ أَهْلِكِ ماأَتَيْتُ[٣٢]

يريد : لي بيت بالعلياء .

فإن كان في ذلك الوقت يصح منه التلقي للخطاب باعتبار [أمر يوجده] الله فيه كان من الأول ، كما في قول بعض الجيش الذين كانوا مع سَعْدِ بنِ أبي وَقَّاصٍ « رضي الله [عنه[٣٣]] و « عنهم » جميعهم عند اقتحامه دجلة[٣٤] لطلب العدو :

يَادجْلَ إنّ اللّهَ قد أَجْرَاكِ هَذِي جنُودُ اللّهِ في ذُرَاكِ

فَلتشْكُرِي الَّذي بِنَا حَبَاكِ ولا تَضُرّي مسلمًا وَافَاكِ[٣٥]

أنشده ابن الشاهد على المعنى الذي قلنا . – قال : ومثله خطاب عمر بن الخطاب أمير المؤمنين (رضي الله عنه) لنيل مصر : « أَمّا بعد : فإنْ كُنتَ إنّما تَجْرِي بحولِكَ وقُوتِكَ فَلا حَاجَةَ لنا فِيكَ ، وإنْ كُنتَ إنّما تَجرِي بحولِ اللّهِ وقوّتهِ فَاجْرِ ، فَجَرَىٰ[٣٦] » . – ولم تضر دجلة أحدًا من المسلمين في ذلك الاقتحام ولا ضاع لأحد منهم شيء إلارجل منهم فقد قَعْبًا[٣٧] ، فقال :

---

٣١ – لكثير عزة في ديوانه ٤٥٣ . وهو في الجمل ١٥٣ .

٣٢ – لعمرو بن قنعاس المرادي .

وهو في الكتاب ٢ / ٢٠١ ، والتكملة ١٢٨ ، وابن السيرافي ١ / ٥٢٦ ، والمحتسب ١ / ٢٥٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ٣٧٠ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١ / ٢١٥ .

٣٣ – تكملة من « ب » .

٣٤ – كان ذلك في أحداث سنة ١٦ هـ لفتح المدائن التي فيها إيوان كسرى

ينظر تاريخ الأمم ٤ / ٨ ، والفتوح ١ / ١٦٨ ، والكامل لابن الأثير٢/ ٣٥٦ ، والبداية والنهاية ٧ / ٦٤ .

٣٥ – لم أقف عليه .

٣٦ – ينظر البداية و النهاية ٧ / ١٠٠ .

٣٧ – اسمه مالك بن عامر العنبري

ينظر تاريخ الأمم ٤ / ١٢ ، والكامل لابن الأثير ٢ / ٣٥٧ ، والبداية والنهاية ٧ / ٦٥ .

« يَاربِّ لا تفضحني من بَيْنِ إخواني » ، يرى أن ماضاع منه لعدم خلوص نيته ، فبينا هو كذلك ، إذا رجل يُنادي من ضاع له قَعْبٌ في عَبُولةٍ[٣٨] فليأتني ، فها هو في يدي .

وخطاب عمرَ (رضي الله عنه) للنيل إنما هو على جهة الإلزام . لأن معلوماً أنه لا يجري بحوله وقوته. والخطاب على جهة الإلزام يقتضي وفور إدراك من المخاطب، هذا كلام ابن الشاهد

وأمّا مجيئه حالة الإبلاغ ، أعني المخاطب مكان الغائب فكثير ، [كما في قوله : [٣٩]]

معاويَ إلّا تُسرعِ السَّيرَ نحونا نُبايعْ علياً أو يزيدَ اليمانيا

وكما في قول كعب بن جعيل شاعر العراق[٤٠] :

دَعَاً يا مُعاويَ مالم يكونا فقد حقَّق اللَّهُ ماتَحْذَرُونَا

أتاكم عليٌّ بأهلِ الحجازِ وأهلِ العراقِ فما تَصْنعُونَا !؟

وقد يقع بالأصل والإخراج في الكلام الواحد ، كما في قول زُهيرٍ[٤١] :

ولولا عَسْبُهُ لرددتُموهُ وشرُّ مَنيحةٍ عَسْبُ مُعارُ

إذا جَمَحَتْ نِسَاؤُكمُ [إليه] أشظَّ كأنَّهُ مَسَدٌ مُغارُ

فَأَبلغْ إنْ عرَضْتَ لَهُمْ رسولاً [بني] الصَّيداءِ إنْ نفع الجِوارُ

بأنّ الشِّعْرَ ليس لَهُ مَرَدٌّ إذا [وَرَدَالمِياهَ بِه] التِّجارُ

وأما وقوع الغائب موقع المخاطب أو المتكلم ، [فما قدمنا يستلزمه ،] وبسط هذا واستيفاؤه في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

❋❋❋

---

٣٨ – القعب : قيل هو القدح الضخم ، الغليظ ، الجافي . وقيل : قدح من خشب مقعر .

وقيل : هو قدح إلى الصغر ، وهو يروي الرجل .

ينظر مادة « قعب » في الصحاح ١ / ٢٠٤ ، واللسان ١ / ٦٨٣ .

والعبولة : الشيء الضخم ، اللسان « عبل » ١١ / ٤٢٠ .

٣٩ – لم أقف عليه .

٤٠ – في الكامل للمبرد ١ / ٣٣١ ، وقد نسبه للنجاشي أحد بني الحارث بن كعب وكذا في الفتوح لابن أعثم ١ / ٥٥٣

٤١ – ينظر ديوانه بشرح ثعلب : ٢١٩ ، ٢٢١ .

ومعنى عسبه : نكاحه ، ومنيحة : عارية ، وعسب : أير ، وأشظ : أنعظ ، ومسد مغار : أي حبل مفتول .

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَـ«افْعَلْ، أُوَافِقْ، نَغْتَبِطْ، إِذْ تُشْكَرُ»

الضمير في « افعل » وكذا ماكان نحوه لازم الاستتار ، فإن برز فإنما يكون تأكيداً ، كما في قوله / (تبارك وتعالى) ﴿وَيَاآدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوجُكَ الجَنَّةَ[42]﴾ تقديره : أنت . ١٩/ب

وذهب بعض النحويين إلى أن الفاعل هنا لا يصح تقديره ؛ لأن التقدير إنما يكون بلفظ الانفصال ، والمنفصل لا يصح استتاره ؛ لأن حكم المنفصل حكم الظاهر ، والصحيح التقدير ، فلا يلزم أن يكون المقدر على لفظ الملفوظ به ، كما إذا قدر الضم أوالفتح أوالكسر في « عصا » وبابه ، فإنه لا غنى إذ ذاك عن تغيير «الألف» إلى حرف يمكن فيه ظهور الحركات .

فإن كان « افعل » وماجرى مجراه لغير مفرد مذكر برز الفاعل ، كما إذا قلت : « قُومِي ، قُومَا ، قُومُوا ، قُمْنَ » وخالف الأخفش في« قُومِي » كما قدمنا [43] فجعلها علامة تأنيث ، وخالف المازني في الأربعة [44]، أعني ماخالف فيه الأخفش ، وزاد «الألف» و «الواو» و «النون» ، فجعل الجميع علامات للفاعل ، فـ «الياء» في « قومي » كما قدمنا ، و «الألف» في « قوما » عنده علامة تثنية والفاعل مستتر ، و «الواو» عنده في « قوموا » علامة جمع ذكور ، والفاعل مستتر ، و «النون» في « قمن » عنده علامة جمع إناث ، والفاعل مستتر .

و « أُوافِقُ » وماجرى مجراه ، الفاعل - أيضًا - مستتر ، فإن برز فإنما يكون تأكيداً ، كما في قوله :

أَبِيعُ أنا ، وأنت تُرِيدُ بَخْسًا لَعمْرِي ماٱبْتِياعِي بِالسَّدَادِ[45]

والكلام فيه ، أعني في تقديره أو عدم تقديره كالكلام في « افعل » ، إلاأن الاستتار في التكلم مطلقًا ، بخلاف الأمر فإنّ فيه ماقدّمنا .

---

٤٢ - آية ١٩ من سورة الأعراف .

٤٣ - سبق تخريجه في ص ٨٨ ، هامش ١٦ .

٤٤ - ينظر شرح التسهيل ١ / ١٢٣ ، والجنى الداني ١٧٣ ، ١٨١ ، والمغني ٣٧٩ ، ٤٠٤ ، ٤١٣ .

٤٥ - لم أقف عليه .

و« نَغتَبِطُ » وماجرى مجراه ، حكمه حكم « أُوافِقُ » ؛ لأن الاستتار في التكلم كما قدمنا مطلقًا .

و« تُشْكَرُ » حكمه حكم « افعل » ؛ لأن صيغة الاقتضاء حكمها حكم مضارع مخاطب ، فإن كان الاقتضاء لغير مخاطب جيء بـ «اللام» ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ[٤٦]﴾ ومجيء «اللام» مع الخطاب ليس بالكثير ، كما في قول الشاعر :

لِتَقُمْ أنت يا ابنَ خَيْرِ قُرَيشٍ لِتُقَضِّيَ حَوَائِجَ المُسْلِمِينَا[٤٧]

***

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ: «أَنَا»، «هُوْ»، وَ «أَنْتَ»، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

الضمائر المرفوعة المنفصلة اثنا عشر ضميرًا : اثنان للمتكلم ، وهما : « أنا ، ونحن » وخمسة للمخاطب ، وهي : « أَنْتَ ، أَنْتِ ، أنتما ، أنتمْ ، أنتُنّ »

وخمسة للغائب ، وهي : « هو ، هي ، هما ، هُمْ ، هُنّ » فإذًا فهو أعني : الضمير المرفوع المنفصل ثلاثة أقسام : متكلم ، ومخاطب ، وغائب .

فذكرمن كل نوع واحدًا، وأحال على الباقي لكونه لا يشتبه ، أي هو معلوم ؛ إذ المعنى يعينه.

***

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا: «إِيَّايَ»، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا

والضمائر المنصوبة المنفصلة اثنا عشر – أيضًا – :اثنان للمتكلم ، وهما « إِيَّايَ ، وإِيَّانَا » وخمسة / للمخاطب ، وهي : « إِيَّاكَ ، إِيَّاكِ ، إِيَّاكُما ، إِيَّاكُمْ ، إِيَّاكُنَّ » وخمسة للغائب ، ٢٠/أ
وهي : « إِيَّاهُ ، إِيَّاهَا ، إِيَّاهما ، إِيَّاهُم ، إِيَّاهُنّ » .

فإذًا فهو – أيضًا – ثلاثة أقسام ، ولم يذكر إلا واحدًا بخلاف ضمائر الرفع المنفصلة ؛ لأن جميع ضمائر النصب المنفصلة كلها تفرع على اللفظ الواحد الذي ذكر ، و هو « إِيَّايَ»، بخلاف ضمائر الرفع المنفصلة ، فإن كل نوع يتفرع على أوله .

---

٤٦ – آية ٧ من سورة الطلاق .

٤٧ – لم يعرف قائله . وهو في الإنصاف ٥٢٥ ، وتذكرة النحاة ٦٦٦ ، والمغني ٢٥١ ، ٦٠٩ ، والتصريح ٥٥/١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٦٠٢ .

وأما « نحن » ففي تفريعه على « أنا » خلاف ، والصحيح عدم تفريعه ، فعلى هذا الدلالة عليه بـ « أنا » في كلام المصنف لا يتجه ، لكن تكون الدلالة باعتبار المعنى فقط ، فعلى هذا ينزل عن دلالة « أنت ، وهو » ؛ لأن الدلالة فيهما باللفظ والمعنى . وفي تقديم النازل ليعرف ، أو تأخره لمكان النزول خلاف بين أهل البيان ، وقد اختار ابن مشرف الأول ، وفيه تفصيلٌ وخلافٌ في تحقيق مناط الخلاف ، وتقرير الجميع في علم البيان وحيث يكون هو المقصود [٤٨] .

***

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ [الْمُنْفَصِلْ[٤٩]] إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ [الْمُتَّصِلْ]

إذا أمكن الإتيان بالمتصل لم يجز أن يؤتى بالمنفصل ؛ لأن المتصلَ أقلُّ حروفًا من المنفصل ، فهو أنسبُ بالاختصار ، وأصلٌ فيه ؛ لأن ماكان معنى الباب أقعد فيه كان أصلا فيه ، أعني في الباب ، فإن جاء الانفصال مع إمكان الاتصال كان شاذًا ، أو ضرورة بحيث إنه إن كان في كلام عُدَّ شاذًا ، وقد رُوي : « جِئتُ إِيَّاكَ » والمعروف « جِئتُكَ » ، وقد خرجه بعضهم على إيراده الحصر ، وأن يكون المعنى « مَاجِئتُ إلّا إيَّاكَ »، والمعروف في هذا التقديم فتقول : « إيَّاكَ جِئتُ » ، والتقديم أحد المسوغات لانفصال الضمير ، كما سننبه عليه قريبًا إن شاء الله (تعالى) .

وإن كان في نظم عد ضرورة ، كما في قول حُميدٍ الأرقط ، أنشده سيبويه [٥٠] :

إليكَ حتَّى بَلَغَتْ إيَّاكَا[٥١]

الأصل : حتى بَلَغَتْكَ ، وكما في قوله :

---

٤٨ – لعله يريد من كلامه الإيجاز ، وهو أنه إذا أراد بـ « أنت » بقية ضمائر الخطاب فقد ذكر بعضها ولم يذكر الأخريات، وكذا الغائب، وأما بحوث الدلالة فقد دخل أكثر مباحثها في علم المنطق، وقصده بـ« النازل » أي: أن «أنا» أقل من « نحن » أو « نحن » للمعظم نفسه أو معه غيره، على خلاف الخطاب والغائب فالدلالة فيهما متساوية

٤٩ – في « أ » المتصل ، المنفصل .

٥٠ – الكتاب ٢ / ٣٦٢ .

٥١ – وهو في الكتاب ٢ / ٣٦٢ ، والأصول ٢ / ١٢٠ ، والخصائص ١ / ٣٠٧ ، واللمع ١٦٢ ، والمفصل ١٢٧ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٥٨ ، وأسرار العربية ١٦٩ ، وشرح التسهيل ١ / ١٤٩ .

بالوَارثِ البَاعثِ الأَمْواتِ قد ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأرضُ في دَهْرِ الدَّهَارِيرِ[٥٢]

وأما قوله :

إنّي لأرجو مُحْرِزاً أَنْ يَنْفَعَا إِيَّايَ لمّا صِرْتُ شيخًا قَلِعَا[٥٣]

ويُروى : « قُلِعَا » ، وكلاهما عبارةٌ عن الذي لا يثبت على الخيل[٥٤] ، فإن الضمير فيه وهو « إِيَّايَ » قد وقع بعد روي مطلق ، فامتنع اتصاله بالعامل لوجود حرف الإطلاق بينهما ، وهو «الألف» ، وقوله :

كَأَنَّا يومَ قُرَّىٰ إنَّ مَا نَقْتُلُ إِيَّانَا[٥٥]

أنشده سيبويه ، فقد قيل : إنه ليس من هذا القبيل ، وإنما هو من باب وضع المضمر موضع الظاهر ، والأصل : إنّما نَقتلُ أنفسَنا ، ووضع المضمر موضع الظاهر في مثل هذا شاذٌ ، ولا يصح أن يكون من وضع المنفصل موضع المتصل ؛ لأنه يكون الأصل بهذا الاعتبار « نَقْتُلُنَا » [فيلزم[٥٦]] منه أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحدٍ في/ غير « باب ظننت » وهو ممنوعٌ ، والصحيح أنّه من هذا الباب . ٢٠/ب

وأما المسوغ لوقوع الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد فيه التشبيه ، فإن الحقيقة على غير ماوقع فيه التشبيه ، فإذاً فلا يكون فيها الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد ، فإذاً فالمعنى : نقتل قوماً كأنهم نحن .

فإن تعذر الاتصال تعين الانفصال ، وتعذر الاتصال يكون بالتقدم على عامله ، كما

---

٥٢ – البيت نسب لأمية بن أبي الصلت في ملحق ديوانه ٣٣٩ ، وللفرزدق في ديوانه ١ / ٢٣٧ .
وهو في اللمع ١٦٣ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٥٨ ، والإنصاف ٦٩٨ ، وتذكرة النحاة ٤٣ ، وأوضح المسالك ١ / ٦٦ ، وتخليص الشواهد ٨٧ ، وابن عقيل ١ / ١٠١
وهذه الرواية هي بنصها في المصادر الثلاثة الأولى .

٥٣ – لم يعرف قائله . وهو في شواهد التوضيح ٢٦، واللسان « قلع » ٢٩١/٨.

٥٤ – اللسان « قلع » ٨ / ٢٩١ .

٥٥ – نسب لذي الإصبع العدواني ، ولغيره
وهو في الكتاب ٢ / ١١١ ، ٣٦٢ ، وابن السيرافي ٢ / ١٧٩ ، والخصائص ٢ / ١٩٤ ، والمفصل ١٢٨ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٥٧ ، والإنصاف ٢ / ٦٩٩ ، وابن يعيش ٣ / ١٠١ ، وشرح التسهيل ١ / ١٤٨ .

٥٦ – في « آ » فليلزم

إذا قلت : « إيَّاكَ جِئْتُ » ، ومن كلامهم : « إِيَّاكِ أَعنِي واسْمَعِي ياجَارَه[٥٧] » ، وبالحصر بـ « إنّما » ، كما إذا قلت : « إنّما أَتَاكَ أنا » ، ومنه قوله :

أنا الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمارِ ، وإنّما يُدافِعُ عن أَحْسَابِكم أنا أو مِثْلِي[٥٨]

أو يكون قد رُفِعَ بمصدرٍ مُضَافٍ إلى المنصوب ، كما في قوله :

لِنَصْرِكُمْ نحن صِرْتُمْ ظَافِرينَ ، وَقَدْ أَغْرَى العِدَا بكم استِسْلامُكُمْ فَشَلَا[٥٩]

وبأن يكون العامل حرف نفي ، كما إذا قلت : « مَاأنتَ مُنطلِقًا » ، ومنه قوله :

وما أنت مَذْعُورًا ، وقد جئتَ ذَاعِرًا بني شَيبةَ ، والذُّعْرُ يُدْفَعُ بالذِّعرِ[٦٠]

وقوله :

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا على أحدٍ إلّا على حِزْبِهِ المجَانِينِ[٦١]

وبأن يكون قد فصل الضمير من العامل معطوف عليه الضمير، سواء كان بـ « الواو » كما في قوله :

مُبَرَّأً مِنْ عُيوبِ النَّاسِ كُلِّهِمِ فاللَّهُ يَرْعَىٰ أباحَرْبٍ وَإِيَّانَا[٦٢]

---

٥٧ – يضرب المثل لمن يتكلم بكلام ويريد به شيئا غيره

ويقال أول من قاله سهل بن مالك الفزاري في أخت حارثة بن لأم ، سيد حي من أحياء طيىء ، وقصته مشهورة في كتب الأمثال .

ينظر : الأمثال ٦٥ ، والفاخر ٥٨ ، وجمهرة الأمثال ١ / ٣٠ ، وفصل المقال ٧٦ – ٧٧ ، ومجمع الأمثال ١ / ٨٠، والمستقصى ١ / ٤٥٠

٥٨ – للفرزدق في ديوانه ٢ / ٢٠٧ ، كما نسب لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٨

وهو في المحتسب ٢ / ١٩٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٤٨ ، وتذكرة النحاة ٤٥ ، والجنى الداني ٣٩٧ ، ومغني اللبيب ٣٤٢ ، و أوضح المسالك ١ / ٦٨ ،ومعاهد التنصيص ١ / ٢٦٠ .

٥٩ – لم يعرف قائله

وهو في شرح التسهيل ١ / ١٤٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٣٩ ، وشفاء العليل ١ / ١٩٣ ، والتصريح ١/ ١٠٥ ، والهمع ١ / ٦٣ .

٦٠ – لم أقف على قائله .

٦١ – لم يعرف قائله

وهو في الأزهية ٤٦ ، والمقرب ١ / ١٠٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٥٠ ، ورصف المباني ١٠٨ ، والجنى الداني ٢٠٩ ، وتخليص الشواهد ٣٠٦ ، وشرح شذور الذهب ٢٧٨ ، والتصريح ١ / ٢٠١ ، والهمع ١ / ١٢٥ .

٦٢ – لم يعرف قائله

وهو في الكتاب ٢/ ٣٥٦ ، وابن يعيش ٣/ ٧٥ ، وشرح التسهيل ١/ ١٥٠ ، وتذكرة النحاة ٧٢٥ ، والهمع ١/٦٣ .

أو بغير«الواو» ، كما في قوله :

لَعَمْرُكَ ماخَشِيتُ على عَدِيٍّ سيوفَ بني مُقيِّدةِ الحِمَارِ
ولكِنّي خَشِيتُ على عديٍّ سيوفَ القومِ ، أو إيَّاكَ حَارِ [٦٣]

أو يكون الضمير قد ولي «واو» الغيبة ، كما في قوله :

فأليتُ لا أَنفكُّ أَحْذُو قصيدةً تكونُ وإيَّاها بِها مثلاً بعدي [٦٤]

أو يكون قد وقع الضمير بعد « إلّا » ، كما إذا قلت : « ماأكرمتُ إلّا إيَّاكَ »

أو بعـــد « إمّا » ، كما إذا قلت : « لِيَقُمْ لِنَصْرِه إمّا أنتَ ، وإمّا أنَا » ، ومنه قوله :

بِكَ أو بِي استعانَ فَلْيَلِ إمّا أنا أو أنتَ مَا ٱبْتغىٰ المُسْتَعِينُ [٦٥]

أو يكون الضمير قد وقع بعد «اللام» الفارقة بين « إنْ » النافية ، والمخففة من الثقيلة ، كما في قوله :

فَلَمَّا أَنْ تَوَلَّيتُمْ هَجَرْتُمْ وَإِنْ كُنّا لإيَّاكُمْ إخَاءُ [٦٦]

أو يكون قد نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ، وهما غير مختلفي الرتبة ، كما إذا قلت : « ظننتُه إيّاه » ، أو يكون قد جره مماثل ، كما إذا قلت : « لَسْتُ كَـأنْتَ ، ولَا أنت كَـأنَا » ، وهو مسموعٌ من كلامهم ، وهذا يمنع إطلاق ماقاله النحويون : من أن الضمير المجرور لا يكون إلا متصلاً ، وقد قال بعضهم فيما يُروى عن علي (رضي الله عنه) عندما راجعه ابن عباس (رضي الله عنهما) في تولية معاوية وإقراره على عمله بالشام : « لَسْتُ كَأَنْتَ

---

٦٣ – لفاختة بنت عدي .

وهما في الكتاب ٣٥٧/٢ ، وابن السيرافي ٢/ ١٩٨ ، ومجالس ثعلب ٥٧٤/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٣٠٣/٢ ، والجمل المنسوب للخليل ٩١ ، والثاني في الخاطريات ١٦٣ وفي النسختين : حاري .

٦٤ – لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١ / ٢١٩

وهو في الإيضاح ٢١٦ ، وشواهد التوضيح ٢٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٥٠ ، وتذكرة النحاة ٤٤ ، والتصريح ١٠٥/١ ، والهمع ١ / ٦٣ .

٦٥ – لم يعرف قائله

وهو في شرح التسهيل ١ / ١٥٠ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٤٢ ، وشفاء العليل ١ / ١٩٤ .

و إعراب « فليل » : الفاء للتعليل ، والفعل للأمر وفاعله أنا وأما تخييرية .

٦٦ – لم أقف عليه .

يا ابن عباسٍ ، إذا عصيتُكَ فَأَطِعْنِي [٦٧] » ، إنّه كلام محمول على معناه ، وإنّ المعنى : «لَسْتُ مِثْلَكَ » وقد رُوِيَ كذلك ، وقال بعض أهل البيان : وربما جاء الانفصال دالاً على الاشمئزاز وعدم القبول ، كما في قولهم : « لَسْتُ كأنتَ ولا أنتَ كَأنَا » . لا يوجد في كلامهم : « أنَا كأنتَ وأنتَ كأنَا » حيث / يندفع الاشمئزاز وعدم القبول ، وهذا كله ٢١/أ
يتعين فيه الاتصال في المتصل ، والانفصال في المنفصل .

وأما مايجوز فيه الأمران ، أعني الاتصال والانفصال ، فقد أشار إليه بقوله :

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ «هَاءَ» «سَلْنِيهِ»، وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي «كُنْتُهُ» الْخُلْفُ انْتَمَىٰ
كَذَاكَ « خِلْتَنِيهِ » ، وَاتِّصَالاَ أَخْتَارُ ، غَيْرِي اخْتَارَ الِانْفِصَالاَ
وَقَدِّمِ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَاشِئْتَ فِي انْفِصَالِ
وَفِي انِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاَ وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاَ

ضابط مايجوز فيه الاتصال والانفصال [٦٨] ، أن يقال : إذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعًا ، وكان أحدهما أعرف من الآخر ، وقدمت الأعرف ، فلك الخيار في الثاني ، إن شئت فصلت ، وإن شئت وصلت ، كما إذا قلت : « إِكْرامِيكَ حَسَنٌ » و « أعطيتُكَهُ » ، فيجوز « إِكْرامِي إِيَّاكَ » و « أعطيتُكَ إِيَّاهُ » .

وقد اختُلِف في التسوية أو ترجيح الاتصال ، فإن كان أحدهما مرفوعًا تعين الاتصال إن لم يكن أصل الثاني الرفع ، وإن كان في رتبة واحدة ، أو تكون قد قدمت الأقل تعريفا فإنه يتعين الانفصال في الأعرف .

وفي تمثيل المصنف « سَلْنِيهِ » ضميران ، ليس أحدهما مرفوعًا ، وأحدهما أعرف من الآخر ؛ لأنّ أحدهما متكلم ، والآخر غائب ، والمتكلم أعرف من الغائب . وقد قدمت المتكلم وهو الأعرف ، فلك الخيار في الثاني كما قدمنا .

فإن شئت جئت به أعني بالثاني متصلاً ، كما جاء به المصنف ، وإن شئت فصلت ، فقلت :

---

٦٧ - هناك نص قريب منه في مروج الذهب ٢ / ٣٩٣

٦٨ - ينظر شرح الجمل ٢ / ١٦ - ١٩ ، وشرح التسهيل ١ / ١٥٢ - ١٥٥ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٤٣ - ١٥١ ، وتخليص الشواهد ٨٩ - ٩٣

« سَلْنِي إيَّاهُ » .

وأمّا « كُنْتُهُ » فإن أحد الضميرين مرفوع ، وكان الأصل وجوب الاتصال ، كما يجب في « جِئتُهُ » و « أكرمتُهُ » إلا أنه عارض معارض ، وهو أن الثاني أصله الرفع ؛ لأنّه في أصله خبر مبتدأ ، وكونه خبر مبتدأ يوجب له الانفصال ، إلا أنه قد جاء في أسلوب مايتعين فيه الاتصال ، فمن اعتبر الأصل اختار الانفصال ، وعليه أعني : على الانفصال أكثر النحويين ، ومن اعتبر اللفظ اختار الاتصال ، وهو مذهب المصنف .

وممّا جاء على اختيار الجمهور ، قوله أنشده سيبويه :

ليْتَ هذااليومَ شَهْرٌ لا نَرَىٰ فيه غَرِيبَا

ليس إيَّايَ وإيَّا كَ ولا نَخْشَى رَقِيبَا[٦٩]

ومما جاء فيه الاتصال ، وهو اختيار [المصنف ، قول أبي الأسود] وأنشده – أيضًا – سيبويه :

دَعِ الخمرَ يَشْرَبْهَا الغُوَاةُ فَإِنَّنِي رأيتُ أخاها مُغْنِيًا بِمَكَانِها

فإنْ لايَكُنْها أو تَكُنْهُ فإنَّهُ أخُوها غَذَتْهُ أُمُّهَا بِلِبَانِهَا [٧٠]

وأمّا « خِلْتَنِيهِ » وإن كان مثل « كُنْتُهُ » باعتبار كون الثاني مرفوع الأصل فإنه أبعد في / ٢١/ب اختيار الاتصال ؛ لأنه لم يأت في أسلوب يجب فيه الاتصال ، ألا ترى أنه كـ « أعطيتُكَهُ » في اجتماع ضميرين ليس أحدهما مرفوعًا ، ولذلك جاء به المصنف لاحقًا ، إذِ اللحوق من حيثُ هو مُؤذِنٌ بعدم السَّورة والاستيلاء إن لم يكن آخذًا بطرف الرد على ماهو المقرر في

---

٦٩ – لابن أبي ربيعة في ديوانه ٦٧ ، كما نسبا للعرجي في الخزانة ٥ / ٣٢٢ .

وهما في الكتاب ٢ / ٣٥٨ ، والمقتضب ٣ / ٩٨ ، والأصول ٢ / ١١٨ ، ٢٨٩ ، وشرح الأبيات للنحاس ١٥٢ ، والمنصف ٣ / ٦٢ ، وابن يعيش ٣ / ٧٥ – ٧٦ ، وشرح الجمل ٢/ ١٨ والثاني في المفصل ١٣٢ .

٧٠ – في ديوانه ١٦٢ .

وبيت الشاهد « الثاني » في الكتاب ١ / ٤٦ ، وإصلاح المنطق ٢٩٧ والمقتضب ٣ / ٩٨ ، والأصول ١ / ٩١ ، ٢/ ٢٩٠ ، والإنصاف ٨٢٣ ، والرد على النحاة ٩٢ ، وابن يعيش ٣ / ١٠٧ ، والمقرب ١ / ٩٦ ، وشواهد التوضيح ٢٨ ، والأشموني ١ / ١١٨ .

علم البيان [٧١] ، وقد قدمنا أنه لا يجوز الاتصال والانفصال في الضميرين [اللذين [٧٢]] ليس أحدهما مرفوعًا إلا بشرط أن يكون أحدهما أعرف ، ويقدم أعني الأعرف .

وقد قدمنا أنه متى كانا غير مختلفي الرتبة ، أو اختلفا ولم يقدم الأعرف أنه يجب الانفصال ، فيلزم من هذا ضرورة أنه متى اتصلا تعين تقديم الأعرف ، وإنه [إن [٧٣]] لم يتصل فأنت بالخيار ، إن شئت قدمت الأقل تعريفًا ، أو الأكثر تعريفًا ؛ لأن اتصال هذا النوع لايكون واجبًا بحال إذا اتحدا رتبة ، أعني مايجوز فيه لو لم يتحد الانفصال والاتصال تعين [الانفصال [٧٣]] مطلقًا ، إن كان الاتحاد في التكلم والخطاب ، فيتعين أن تقول : « ملكتني إياي » و« ملكتك إياك » دون « ملكتكك » وهو في « ملكتكك » أقبح منه في « ملكتنيني » ؛ لعدم الفصل بين المثلين .

فإن كان الاتحاد في الغيبة فالمعروف الانفصال ، وقد يأتي متصلاً ؛ لأن الضمير الغائب حكمه حكم الظاهر في اقتضاء توجه حكم على غير لازم الحضور ، بخلاف المتكلم والمخاطب ، وأيضًا فإنه يستلزم الفصل مكان الإشباع ، وبهذا يتبين لك أن « ملكتنيني » أسهل من « ملكتكك » .

فإن اختلفا بحال ما حسن الاتصال ، كما إذا قلت : « أعطيتهوها » أو « أعطيتهاه» فإنه في الحسن أدخل من« أعطيتهوه » و « أعطيتهاها [٧٤] » ، ومما جاء منه قوله :

وقد جَعلتْ نفْسِي تَطيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العظْمَ نَابُهَا [٧٥]

---

٧١ – المقرر في علم البيان في مثل هذه القضايا تقديم الأهم فالأهم ، أو الأعرف ، أو الذي رتبته التقديم ، أو لعلل بلاغية عديدة . وهذه القضايا مقررة في باب التقديم والتأخير .

ينظر دلائل الاعجاز ١٤٢ وما بعدها ، وشرح التلخيص للبابرتي ٢٣١ .

٧٢ – في « آ » الذي ، الاتصال

٧٣ – تكملة من « ب » .

٧٤ – ينظر شرح التسهيل ١ / ١٥١ .

٧٥ – نسب لمغلس بن لقيط ، أو للقيط بن مرة

وهو في الكتاب ٢ / ٣٦٥ ، والإيضاح ٧٨ ، والمفصل ١٣٠ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ١٣٤ ، ٢ / ٤٩٤ ، وشرح الجمل ٢ / ١٩ ، وشرح التسهيل ١ / ١٥١ ، والأشموني ١ / ١٢١ .

والضغمة : العضة وهي كناية عن الشدة والمصيبة . والوجه في الشاهد « لضغمهما إياها » .

«الياءُ» من حيث هي تطلب أن يكون ماقبلها مكسوراً ؛ لمكان المناسبة ؛ لأنّ «الياءَ» أصل للكسرة ، كما أنّ «الواوَ» أصل للضمة ، و – أيضا – فإنها طالبة بالاستيلاء ليكون ذلك باعتبار المد جابراً لها ، لما فاتها من عدم اللين ، فإذا اتصلت أعني «الياء » بمالا يكسر جيىء بحرف يكسر ؛ ليسلم من الكسر ماحقه أن لا ينكسر ، وتعطى «الياء» حقها من الكسر . فإن كان ماقبلها لا يدخله الكسر بوجه كان دخول «النون» على جهة اللزوم ، وإن كان ماقبلها قد يكسر كان دخولها على جهة الجواز ، والصحيح أنّها غيرُ مفرَّعَةٍ ؛ لأنها اجتُلِبتْ للتحريك فلو جعل الأصل حرف علة كما يذهب إليه القائل بالتفريع ؛ لكان المجتلب منافياً للغرض من التحريك ؛ لأن حرف العلة تحريكه بالكسر متعذر أو مستثقل .

وقد قيل : بالتفريع على حروف العلة ؛ لأنها الأصل في الزيادة .

وسُمّيت وقاية ؛ لأنها تقي ماقبلها من الكسر ، فإن دخلت بين آخر ماض وبين «ياء» متكلم لزمت ؛ لأن الماضي لا يكسر .

وقد قدمنا أنه ليس شيء من الفعل مبنياً على الكسر ؛ لأن الأفعال ثلاثة : ماض ، وأمر ، ومضارع ؛ فالمضارع معرب ، والماضي مبني على الفتح ، والأمر مبني على السكون ، فلم يبق فعل ثالث يجب بناؤه فيبنى على كسرٍ ، أو ضَمٍّ .

لكن قد يَعْرِضُ للماضي مايقتضي التوسعة في ترك الإتيان بـ «نون» الوقاية ، كما إذا اتصل به «نُونُ» جماعة الإناث ، أو كان آخره مماثلاً للنون ، أو كان غير متصرف، فإن في جميع ذلك قد سمع التجريد من «النُّونِ» ، فمن الأول قوله :

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكًا يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إذا فَلَيْنِي [٧٩]

ومن الثاني ، قولهم : « مَاأَحْسَنِي وقد أَطْعْتُ اللَّهَ » ، نقله ابن الشاهد عن العرب ، قال : وقد وقع لبعض المولّدين [٨٠] :

---

٧٩ – لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ١٨٠

وهو في الكتاب ٣ / ٥٢٠ ، ومعاني القرآن ٢ / ٩٠ ، ومجاز القرآن ٢ / ٩٠ ، والمنصف ٢ / ٣٣٧ ، وابن يعيش ٣ / ٩١ ، والمغني ٢ / ٦٨٥ ، والهمع ١ / ٦٥ . والشاهد (فليني) حيث حذف نون الوقاية للضرورة ، وأبقى نون الضمير

٨٠ – لم أقف عليه .

ومعنى : ففوق السهم : الفوق مشق رأس السهم حيث يقع الوتر ، وحرفاه زنمتاه .

وقوله :

أَنْكَحْتُهَاهُ والخُطُوبُ جَمَّه فلم يَكُنْ إلَّا حُلولُ النِّقْمَه[٧٦]

ويوجد في بعض النسخ الإشارة إلى ذلك ببيت ، وهو :

مَعَ ٱخْتِلَافٍ مَا، وَنَحْوَ : «ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأَرْضُ» الضَّرُورَةُ ٱقْتَضَتْ*[٧٧]

قيل : ولايكون هذا البيت زيادة في العدد ؛ لأن البيت الذي أنشده في المفعول من أجله ، وهو :

لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عنِ الْهَيْجَاءِ ولو تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْداءِ[٧٨]

ليس له وإنّما هو للعرب استشهد به ، فإخراجُهما معًا مخلٌّ بالعدد ، وكذا إدخالهما ، فتعيّن إدخالُ واحدٍ .

***

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ
«نُونُ» وِقَايَةٍ ، وَ « لَيْسِي » قَدْ نُظِمْ
وَ «لَيْتَنِي» فَشَا ، وَ «لَيْتِي» نَدَرَا
وَمَعْ «لَعَلَّ» اعْكِسْ، وَكُنْ مُخَيَّرَا
فِي الْبَاقِيَاتِ . وَاضْطِرَاراً خَفَّفَا
«مِنِّي» وَ «عَنِّي» بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
وَفِي « لَدُنِّي » « لَدُنِي » قَلَّ ، وَفِي
«قَدْنِي»وَ«قَطْنِي» الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي/ ٢٢/أ

---

٧٦ – لم أقف على قائله .

٧٧ – سبق تخريجه في ص : ٩٨ ، هامش ٥٢ .

٧٨ – لم يعرف قائله .

وهو في شرح التسهيل ٢ / ١٩٨ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٨٨ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٨٨ ، وأوضح المسالك ٤٦/٢ ، وابن عقيل ٢ / ١٨٧ ، وشفاء العليل ١ / ٤٦٣ ، والتصريح ١ / ٣٣٦ ، والهمع١ / ١٩٥ ، والأشموني ١٢٥/٢

* ينظر البيت في شرح الكافية الشافية ٢٢٩/١ « في الحاشية » ، وابن عقيل ١٠٨/١.

يـاحُسْـنـًا مـالـكِ لـم تُـحْـسِـنِ إلى نُفوسٍ بالهوى مُتْعَبَهْ
رَقَمْتِ بالـوردِّ وبـالسَّـوسَـنِـي صفحةَ خدٍّ بالسَّنَا مُذَهَّبَهْ
لـم أَنسَهُ إذ قال : ماأَحَسَنِي ! فيالِذَاكَ اللفظُ ماأَعْذَبَهْ !
قـلـتُ لـه : ذلك عـنـدي سـني وكلُّ ألـفاظِـكِ مُستَـعْـذَبـهْ
ففـوَّقَ السَّـهـمَ فـلـم يُـخْـطِـنـي وإذْ رآني مَـيِّـتـًا أَعْجَـبَـهْ
وقال : كَمْ عَاشَ ؟ وكَمْ حَبَّنِي ؟ وحُبُّهُ إيَّايَ كَـمْ أَتْـعَـبَـهْ ؟
يَرْحَمُهُ اللَّهُ على أنَّـنـي مُـبْـتَـلَـى وَلَـمْ أَدْرِ مـا أَوْجَـبَـــهْ

[ومن الثا] لث—وهو الذي ذكره المصنف—* قوله :

إذْ عَرَّدَ الأَقْوامُ طُرًّا لَيْسِي وَفَرَّ [لَخْمٌ ولِهَامُ قَيْسِ[81]]

والكثير « لَيْسَنِي » ، [وكما قال] :

إذْ ذَهَبَ القومُ الكِرامُ لَيْسِي[82]

والأول أدخل في القياس لمكان المماثلة [والزيادة] ، والثاني أدخل في القياس من الثالث لمكان المثلية مع وجود منع التصرف ، وإن كان منع التصرف طارئًا ، [و – أيضًا – فإن] عدم التصرف / إنما يقتضي الشبه بالحرف ، وليس الحروف كلها مما تكسر . ٢٢/ب

وأمّا « لَيْتَ » وباقي أخواتها فإن فيها شبهًا بالفعل الماضي ، وذلك يقتضي وقوع «النون» حاجزة بين آخرها وبين «ياء المتكلم» ، إلا أنها حروف ، والحروف من حيث هي لا يمتنع كسر أواخرها ، فجاز فيها التجريد والإصحاب عملاً بالمقتضيين ، وعرض لبعضها ما اقتضى ترجيح أحد المقتضيين ، وهي الخفة في « لَيْتَ » والثقل في « لَعَلَّ » ، فكثر

---

٨١ – لم أقف عليه .

وعرد الرجل تعريداً أي فر ، والتعريد : سرعة الذهاب في الهزيمة . وطرًا : أي جميعًا .

٨٢ – لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٧٥ وصدره :

عَدَدْتُ قَومِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ

وهو في سر الصناعة ٢ / ٣٢ ، والمفصل ١٣٢ ، وابن يعيش ٣ / ١٠٨ ، وشرح التسهيل ١ / ١٥٥ ، والجنى الداني ١٥٠ ، وتخليص الشواهد ٩٩ ، والمغني ١ / ١٨٥ ، ٣٨٠

والطيس العدد الكثير ، وقيل : الكثير من كل شيء .

* أي قول ابن مالك في الألفية : « وليسي قد نظم » .

إصحاب « لَيْتَ» ، وتجريد « لَعَلَّ » .

وأمّا « كَأَنَّ » فإنّ الداخل له معنى في نفسه مماثل لمعناه مصاحبًا لـ « إنّ » ، بخلاف الداخل في « لَعَلَّ » .

وممّا جاء فيه تجريد « لَيْتَ » ، قوله – وهو وَرَقَةُ بنُ نَوفلٍ يُخاطب خديجةَ أمَّ المؤمنين (رضي الله عنها [٨٣]) – :

لَجِجْتُ وكُنتُ في الذِّكْرى لَجُوجَا ... لِخطْبٍ طَالَ مَابَعَثَ النَّشِيجَا

وَوَعْدٍ من خديجةَ بعْدَ وعْدٍ ... فقد طَال انتِظَاري ياخديجَا

فيالَيْتِي إذَا ماكان ذَاكُمُ ... شَهِدْتُ فَكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وُلُوجَا

وقول الشاعر – وهو زيد الخيل [٨٤] – :

تَمنَّى مَزْيَدٌ زيدًا فَلاقَى ... أخاثِقَةٍ إذا اختلفَ المَوَالِي

كمُنْيةِ جَابرٍ إذْ قال : لَيْتِي ... أُصَادِفُهُ ويَذهبُ بَعْضُ مَالِي

ومن إصحاب « لَعَلَّ » ، قوله :

لَعلَّنِي مِنْكِ على ٱرْتِحَالِ ... فَلَا تَرُوْعِي الصَبَّ بالمَلَالِ [٨٥]

وقوله :

فقلتُ : أَعِيرِيني القَدُومَ لَعلَّنِي ... أَخُطُّ به قبرًا لأبيضَ مَاجِدِ [٨٦]

وحذْف «نُونِ» الوقاية مع « مِنْ » و « عَنْ » ضرورة كما قال ، وقد جمعهما أعني الحذف

---

٨٣ – وبيت الشاهد « الثالث » في السيرة لابن هشام ١ / ١٩١ ، وأوضح المسالك ١ / ٨٠ ، وتخليص الشواهد ١٠٠ ، ١٠٢ ، والتصريح ١ / ١١١ .

٨٤ – في ديوانه ١٣٧ .

وبيت الشاهد « الثاني » في الكتاب ٢ / ٣٧٠ ، والمقتضب ١ / ٢٥٠ ، ومجالس ثعلب ١٢٩ ، وسر الصناعة ٢/٥٥٠ ، وابن يعيش ٣ / ١٢٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٨ ، ورصف المباني ٣٠٠ .

٨٥ – لم أقف عليه .

٨٦ – لمدرك بن حصن الأسدي .

وهو في شرح التسهيل ١٣٧/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٩ ، وتخليص الشواهد ١٠٥ ، وابن عقيل ١١٣/١ ، والهمع ١ / ٦٤ ، والأشموني ١ / ١٢٤ .

من « مِنْ » و « عَنْ » ، قوله :

أَيُّها السَّائِلُ عَنْهَا وعَنِي لَسْتُ من قَيْسٍ ولا قَيْسُ مِنِي [87]

وانفردت « مِنْ » في قوله :

مِنِي صَبْرٌ ومِنْكَ على اصْطِبَارِي ضُرُوبُ التَّيْهِ تُولَعُ بالنَّهَارِ [88]

وانفردت « عَنْ » في قوله :

عَنِي بَلِّغْ إِذَا ماجِئْتَ ليلى تَحِيَّةَ مُدْنِفٍ حَمَّ الغَرَامُ [89]

وقد حُذِفت مع « مِنْ » نُونُ « نَـا » إجراءً لها مُجراها مع « ياء المتكلم » ، فتحركت نون « مِنْ » بالفتح من أجل «الألف» ، وعلى ذلك حمل بعضهم ، قوله :

بَذَلْنا مَارِنَ الخَطِّيِّ فيهِمْ [وكلَّ مُهنَّدٍ] ذَكَرٍ حُسَامِ

مِنَا أَنْ ذَرَّ قَرْنُ الشَّمسِ حتَّى [أَغَاثَ شَرِيدَهُمْ فَنَنُ الظَّلامِ [90]]

قال : يريد مِنَّا ، والمصدر الذي وقع أن والفعل موقعه ، [على حد قولهم : « جِئْتُكَ خَفُوقَ النَّجْمِ [91] »] وفرق بينه وبين قولك : « زَيدٌ أَنَّ بعْدَكَ » بأنّ الظرفَ ليس [كالخبر ، لأنّ الظرفَ هو] نوعٌ من المصادر ، قال سيبويه (رحمه الله تعالى [92]) : «الزَّمَانُ مُضِيُّ الليلِ والنَّهارِ »

وأمّا « لَدُنِّي » و « لَدُنِي » فإنّه لا يُوصف واحدٌ منهما بالقلة ، وقد نص جماعة [من النحويين] على التخيير في « لَدُنْ » عند وقوعِ «ياءِ المتكلمِ» بعدها بين الإتيانِ بـ «النُّونِ»/ ٢٣/أ

---

٨٧ - لم يعرف قائله .

وهو في شرح المفصل ٣ / ١٢٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٣٨ ، ورصف المباني ٣٦١ ، والجنى الداني ١٥١ ، وتخليص الشواهد ١٠٦ ، والتصريح ١ / ١١٢ ، والهمع ١ / ٦٤ ، والأشموني ١ / ١٢٤ .

٨٨ - لم أقف على قائله

٨٩ - لم أقف على قائله

٩٠ - نسبا لبعض قضاعة

وهما في اللسان « منن » ١٣ / ٤٢٣ ، والبحر المحيط ١ /٣٨ ، والهمع ٢ / ٣٤ .

والثاني في الارتشاف ١ / ١٨٣ ، ٣/٢٧٣ .

٩١ - الكتاب ١ / ٢٢٢

٩٢ - الكتاب ١ / ٣٧ .

وعدمِه منهم أبو عمرو بن الحاجب [٩٣]. والقراءتان في السبع [٩٤]، فقرأ نافعٌ بضم الدال وتخفيفِ النون ؛ وقرأ أبو بكرٍ [بإسكان [٩٥]] الدال وإشمامِها الضَمِّ وتخفيفِ النُّون ؛ والباقون بضم الدال وتشديد النون [٩٦].

وأما « قَدْنِي » فإنه قد سُوِّي فيه - أيضا - بين الحذف والإثبات ، وقد جمعهما أعنى حذف «نون» الوقاية وإثباتها ، قوله :

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي [٩٧]

وفيه عند بعضهم شاهدٌ على التغليب* ، قال : كان المرادَ حمزةُ وخُبيبٌ ابنا عبد الله بن الزبير، وكان قد أخذ من الحَجَّاجِ أمانًا عند محاصرته أباهما عبد الله بن الزبير « رضي الله عنهما [٩٨]) .

---

٩٣ - الكافية : ١٤٧ ، وشرح الوافية ٢٨١ ، وينظر ابن يعيش ٣ / ١٢٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٢ .

٩٤ - يعني قراءة آية « ٧٦ » من سورة الكهف ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ .

٩٥ - في « آ » بكسر .

٩٦ - ينظر السبعة ٣٩٦ ، والحجة لابن خالويه ٢٢٨ ، والتذكرة ٢ / ٥١٣ ، والتبصرة ٢٥٠ ، والتيسير ١٤٥ .

٩٧ - نسب لحميد بن مالك الأرقط ، ولحميد بن ثور ، ولأبي بجدلة . وعجزه :

ليس الإمامُ بالشَّحيحِ المُلْحِدِ

وهو في الكتاب ٢ / ٣٧١ ، ومجاز القرآن ٢ / ١٧٣ ، ونوادر أبي زيد ٢٠٥ ، والأصول ٢ / ١٢٢ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٠ ، ٢ / ٣٩٧ ، والإنصاف ١ / ١٣١ ، وابن يعيش ٣ / ١٢٤ ، وشرح التسهيل ١/ ٧١ ، وتخليص الشواهد ١٠٨ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٧ .

* التغليب هو : عبارة عن جعل الشيء تابعا لغيره في أمر مختص به . ينظر شرح التلخيص للبابرتي : ٢٨٥ . والتغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة، ينظر مفتاح العلوم للسكاكي ٢٤٢، والإيضاح للقزويني ١٨١، وشرح التلخيص للبابرتي ٢٨٤، والمزهر ٢/١٨٥، ١٩٩، ٢٠٤.

٩٨ - كان ذلك في السنة التي استشهد فيها ابن الزبير وهي سنة ثلاث وسبعين ، وكان استشهاده في ليلة الثلاثاء السابع عشر من جمادى الأولى من هذه السنة .

ينظر تاريخ الأمم ٦ / ١٨٨ ، والبداية والنهاية ٨ / ٣٣٠ .

وقد ذُكر في كتب النحاة مصعب بدل حمزة ينظر ابن يعيش ٣ / ١٢٤ ، وتخليص الشواهد ١٠٨ ، وشواهد المغني للسيوطي ١ / ٤٨٧ وعلى هذا يكون الشاعر أراد بالخبيبين عبد الله بن الزبير - أبا خبيب - وأخاه مصعبًا ، وتقاعس عبد الملك بن مروان عن نصرتهما .

وقيل : المرادُ أصحابُ خُبيبٍ بن يَسَاف (رضي الله عنه[٩٩]) ، فعلى هذا يكون على حد ، قوله :

يَمانُونَ أَحْيانًا [و] شَامُونَ تَارةً يُعالُونَ عن غَوْرِ العِرَاقِ لِينْحَطُّوا [١٠٠]

وأمّا « قَطْنِي » فإنّه هو الكثيرُ ، أعني الإتيانَ فيه بـ «نُونِ» الوقاية ، ومنه قوله :

امتلأَ الحوضُ وقال : قَطْنِي مَهْلاً ، رُوَيْدًا ، قد مَلأْتَ بَطْنِي [١٠١]

وأمّا « قَطِي » فلا أذكرُ عليه شاهدًا للنحويين ، ولا أصحابِ اللُّغةِ[١٠٢] ، إلّا أنَّ بعضَ أهلِ البيان أنشد في وقوع القَسَمِ مُعترِضًا بين المبتدأ والخبر ، والخبرُ مُوطِّئٌ لماجِيءَ بالكلام لأجله :

فَقَطِي واللَّهِ حُزْنٌ فَادِحٌ صَيَّرَ القلبَ جُذَاذًا شَجَنَا[١٠٣]

---

٩٩ – ويقال : إساف بن عنبة الأنصاري الخزرجي ينظر الاستيعاب ٢ / ٤٤٣ .

وليس المراد هو وإنما الذي استشهد يوم الرجيع وأصحابه هو خبيب بن عدي الأنصاري ، وكان يوم الرجيع في شهر صفر من السنة الرابعة للهجرة ولعل ذلك وقع من المؤلف سهواً ونسياناً .

ينظر المغازي ١ / ٣٥٤ ، والسيرة لابن هشام ٢ / ١٦٩ ، وتاريخ الأمم ٢ / ٥٣٨ ، والاستيعاب ٢ / ٤٤٠ ، والكامل لابن الأثير ٢ / ١١٥ ، والسيرة لابن كثير ١ / ٥٩٨ .

١٠٠ – لم أقف عليه ، وما بين المعقوفين تكملة لإقامة الوزن .

١٠١ – لم يعرف قائله

وهو في إصلاح المنطق ٥٧ ، ٣٤٢ ، ومجالس ثعلب ١٨٩ ، والخصائص ١ / ٢٣ ، و أمالي ابن الشجري ٢/٥١ ، ٣٩٤ ، والإنصاف ١ / ١٣٠ ، وابن يعيش ١ / ٨٢ ، ٢ / ١٣١ ، وشرح التسهيل ١ / ١٣٧ .

١٠٢ – والحقيقة مع سعة اطلاعه وقع ذلك منه سهواً ، وقد ورد عليه شاهد من الشعر والحديث .

ينظر شرح التسهيل ١ / ١٣٧ « الحديث » ، وتخليص الشواهد ١١٢ – ١١٣ « البيت والحديث » .

١٠٣ – لم أقف عليه .

والجذاذ : التكسير والتقطيع ، والشجن : الهم والحزن .

فصل :

الْعَلَمُ

اِسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ : كَـ « جَعْفَرٍ » وَ «خِرْنِقَا»
وَ «قَرَنٍ» ، وَ «عَدَنٍ» ، وَ «لَاحِقٍ» وَ «شَدْقَمٍ» ، وَ «هَيْلَةٍ» ، وَ «وَاشِقِ»

قد تقدم أن العلم يعين مدلوله من غير قيد ، بخلاف باقي المعارف . وقال في «كافيته» :

مَاعَيَّنَ الْمَعْنَى بِلَا قَيْدٍ عَلَمْ نَحْو :« سَعِيدٍ » وَ « عِمَادٍ » وَ « حَكَمْ »[1]

ويكون للمؤنث والمذكر ، وقد مثل للمذكر بـ « جعفر » ، وللمؤنث بـ « خرنق » ، وهو اسم امرأة معروفة ، قال ابن الشاهد : خرنق بنت هفان من قيس ، وأنشد لها سيبويه[2] :

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذين هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النـازلين بكلِّ مُعتَرَكٍ والطيبون مَعَاقِدَ الأُزْرِ

وكما يقع للأناسي يقع لغيرها ، قال في «كافيته» :

وَلَمْ يَخُصُّوا بِالأَنَاسِيِّ الْعَلَمْ بَلْ وَضْعُهُ لِكُلِّ مَأْلُوفٍ أَهَمّْ[3]

فجاء في القبائل ، ومنه [« قَرَنٌ » وهي قبيلةٌ باليمن] ، وإليها يُنْسَبُ أُوَيْسٌ القَرَنيُّ ، وليس « قَرْنُ المَنَازِلِ » مُهَلَّ أهل نَجْدٍ ذلك لسكون [الراء] . [وأمّا « عَـــدَنٌ » بلد] معروف – أيضا – باليمن .

وأمّا « لَاحِقٌ » فإنّه اسم فرس . وأمّا « شَدْقَمٌ » فإنّه اسم جمل . وأمّا [« هَيْلَةٌ » فإنّه

---

١ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٦ .

٢ – الكتاب ١ / ٢٠٢ ، وهما في ديوانها ٤٣ .

٣ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٥٠ .

اسم] شاة . وأمّا [« وَاشِقٌ » فإنّه اسم كلب] . قال النابغة[٤] :

لمّا رأى وَاشِقٌ إقعاصَ [صاحبِه] ولا سبيلَ إلى عَقْلٍ [ولا قَوَدِ]

قالت له النَّفْسُ : إنّي لا أرى طَمَعًا وإنَّ مولاكَ لم [يَسْلَمْ ولم يَصِدِ]

وقد جاء – أيضا – في غير الحيوانات والأرضين ، من السلاح ، كـ « وَلْوَلٍ » اسم [سيف عبد الرحمن بن الحارث] / بن هشام ، أبي أبي بكر ، الفقيه ، أحد الفقهاء السبعة[٥] ، ٢٣/ب وشهد به الجمل مع عائشة أم المؤمنين (رضي الله عنها[٦]) ، وقال :

أنا ابنُ حارثٍ وسيفي وَلْوَلْ والمـوتُ دون الجَمَـلِ المُجَلَّلْ[٧]

***

وَاسْمًا أَتَى، وَكُنْيَةً ،وَلَقَبَا. وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

يأتي كل واحد من علم المؤنث والمذكر اسمًا وكنية ، ويأتي كل واحد من الاسمين مضاف وغير مضاف ، فغير المضاف ، كـ « زيد » ، والمضاف كـ « عبد الله » ، وكلاهما للذكور ، ويجيء المؤنث غيرمضاف ، كـ « هند » ومضاف ، كـ « أمة الله » .

---

٤ – في ديوانه : ٢٠ .

٥ – ينظر نسب قريش ٣٠٣ – ٣٠٤ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٤١٦ ، والإصابة ٣ / ٦٦

والفقيه أبو بكر بن عبد الرحمن من كبار التابعين ، واسمه كنيته ، وكان الفقيه يلقب براهب قريش لكثرة صلاته وصومه ، وكان مكفوفا ، وليس لأبيه صحبة .

٦ – موقعة الجمل كانت سنة ٣٦هـ بين علي من جهة وعائشة وطلحة والزبير من جهة أخرى رضي الله عنهم وقد شارك فيها عبد الرحمن بن الحارث كما في أسد الغابة ٣ / ٤٣٢ ، ولعله تمثل بالبيت ، لأن الذي كان له صولة في هذا اليوم هو عبد الرحمن بن عتاب ، وكان يلعب بسيفه ويقول شعرًا بين يدي عائشة فقتله الأشتر ، وقد نسب له كما وضحته في الهامش اللاحق .

ينظر الفتوح ١ / ٤٨٦ ، وتاريخ الأمم ٤ / ٥١٦ ، ٥١٩ ، وأسد الغابة ٣ / ٤٧٢ .

٧ – ينظر اللسان « ولول » ١١ / ٧٣٦ .

وفيه : « ولول : اسم سيف عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد ، وافتخر يوم الجمل ؛ وفي التهذيب : سيف كان لعتاب بن أسيد ، وابنه القائل يوم الجمل :

أنا ابن عتاب وسيفي ولول..... البيت

وقيل : سمي بذلك لأنه كان يقتل به الرجال فتولول نساؤهم عليهم » .

والكنية في الذكور : كل اسم مفتتح بـ « أب » مضاف إلى مابعده ، ولم يسم به مكبراً ، وإنما سمي به مصغر ، ومنه أبي بن خلف الجمحي ، الذي قتله رسول الله ﷺ مبارزة يوم أحد [٨] ، وقضيته مشهورة ، وإياه أراد حسان بن ثابت ، بقوله :

لقد وَرِثَ الضَّلالَةَ عن أبيهِ أُبَيٌّ يومَ بَارَزَهُ الرَّسُولُ[٩]

وبقوله :

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عنّي أُبَيًّا فقد أُلقيتَ في دَرْكِ السَّعيرِ[١٠]

والكنية في المؤنث : كل اسم مفتتح بـ « أم » ، ولم يسم به إلا مصغراً ، قالوا : « أميمة »، قال النابغة :

ودِّعْ أُميمةَ والتَّوديعُ تَعْذِيرُ وماوَدَاعُكَ مَنْ قَفَّتْ به العِيرُ[١١]

وأما اللقب فإنه يكون متضمناً مدحاً أو ذماً ، وكلاهما يقع في المؤنث والمذكر .

فوقوع اللقب في المذكر مقتضياً مدحاً « ذو النورين » و« ذو البجادين » لقب عبد الله المزني ، صاحب رسول الله ﷺ ، وهو القائل يخاطب ناقة ، كان رسول الله ﷺ قد ركبها، وعبد الله آخذ بزمامها يقودها :

تعرَّضِي مَدارجاً وسُومِي تَعرُّضَ الجوزاءِ للنُّجُومِ

هذا رسولُ اللَّهِ فاسْتَقِيمِي[١٢]

ويروى: هذا أبو القاسمِ فاسْتَقِيمِي

وأما وقوعه في المذكر ، أعني اللقب مقتضياً ذماً ، فكما في قولهم : « أَنْفُ النَّاقَةِ » و « عَائِدُ الكَلْبِ » و« الحُزُقَّةُ » لقب خالد الذي عاب امرؤ القيس جواره ، وقال :

---

٨ – ينظر السيرة لابن هشام ٢ / ٨٤ – ٨٥ و ١٢٩ ، وتاريخ الأمم ٢ / ٥١٨ – ٥٢٠ ، والسيرة لابن كثير ١ / ٥٥٨ .

٩ – ديوانه : ٣٩٣ ، وينظر السيرة لابن هشام ٢ / ٨٤

١٠ – ديوانه : ٣٨٩ ، وينظر السيرة لابن هشام ٢ / ٨٥ .

١١ – ديوانه : ١٥٧

١٢ – ذكر ابن هشام في السيرة ٢ / ٥٢٧ – ٥٢٨ ، سبب تسميته بذي البجادين ، وكذا الاستيعاب ٣ / ١٠٠٣ . والأبيات في أمالي القالي ١ / ١٥٥ ، واللسان « درج » ٢ / ٢٦٦ .

تلعَّـــب بَاعِثٌ بذمَّـةِ خـالـــدٍ وأَوْدَى عِصامٌ في الخُطوبِ الأَوائلِ

وأعجبني مشْيُ الحُزُقَّةِ خـالـدٍ كمشْـــي أَتَـــانٍ حُلِّئَتْ بالمَنَاهِلِ[١٣]

وأما وقوعه في المؤنث مقتضيا مدحًا فكـ« ذات النطاقين » [لقب أسماء] بنت أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) ، أم عبد الله بن الزبير[١٤] ، وقضيتها مع الحَجَّاجِ مشهـورة [حِينَ قَالتْ لَهُ: بَلَغَنِي] أَنَّكَ تُعيِّرُهُ ، تُريدُ : ابنها عبد الله ، بأَنَّك تَقولُ له : « يا ابن ذَاتِ النِّطَاقَينِ[١٥] » .

وأمّا وقوعه في المؤنث ، أعني اللقب مقتضيًا ذمًا فكـ« ذَاتِ النِّحْيَينِ » امرأةٌ من هُذيلٍ لها قصـة مشـهـورة مع خَوَّاتِ بنِ جُبَيْرٍ في الجاهليه[١٦] ، وهو القائل لرسول الله ﷺ عند التعريض له بالقضية : « قَدْ كَانَ ذلك يارسولَ اللَّهِ ، ونَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الحَوْرِ بعد الكَوْرِ[١٧] ».

وإذا/اجتمع اللقب مع غيره أخر اللقب، لأنه جار مجرى الصفة ، والصفات حقها التأخير. ٢٤/أ

وقد تعرَّض ابن الشاهد لتقديمه في مثل : « عضد الدولة » و« شمس الخلافة » و« بدرالدين » فإنهم يقولون : « عضد الدوله فلان » ، وكذلك : شمس الخلافة ، وبدر الدين ، وماجرى مجراه فإنهم إنما قدموه حرصًا على المبالغة جاءوا به في محل العَلَمِ ، قال : وهو قريب في المغزى من عكس التشبيه ، قال : ولو أخروه لكان أَنْسَبَ بالمبالغة ؛

---

١٣ – ديوانه : ٩٥ ، وهو في اللسان « حزق » ١٠ / ٤٧ .

والحزقة : الرجل القصير الذي يقارب الخطو .

١٤ – ينظر في سبب تسميتها بذات النطاقين ، الصحيحين ، البخاري بشرح ابن حجر ٧ / ٢٧١ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ١٦ / ٩٨ ، والسيرة لابن هشام ١ / ٨٤٦ .

١٥ – هذه القصة جزء من حديث – وإن كان الشارح لم يذكر ذلك – في صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ / ٩٨ ، في كتاب فضائل الصحابة ، باب ذكر كذاب ثقيف ومبيرها ، من طريق الأسود بن شيبان .

١٦ – هذه القصة مشهورة في كتب الأمثال ، حيث قالت العرب : « أنكح من خوات » و« أغلم من خوات » و« أشغل من ذات النحيين » و« أشح من ذات النحيين » .

والنحي : الزق الذي يجعل فيه السمن خاصة .

ينظر إصلاح المنطق ٣٢٣ – ٣٢٤ ، وجمهرة الأمثال ٢ / ٢٥٥ ، ومجمع الأمثال ٢ / ١٨٤ – ١٨٥ .

١٧– قاله خوات في غزوة بدر ، ينظر إصلاح المنطق ٣٢٤ ، والاستيعاب ٢/٤٥٦ .

والمعنى : النقصان بعد الزيادة .

لأن العلم يكون كثيراً مجرداً عما وضع له من الدلالة على الحدث ، بخلاف اللقب فإنه لا يكاد يخرج من جعل له عن المعنى المستفاد من اللقب . قال : وقد أوضح ذلك القائل بقوله :

وقَلَّما أَبْصَرَتْ عيناك من رجل إلّا ومعناه إنْ فكَّرت في لَقَبِهْ[18]

وإن كانا مفردين فالإضافة متعينة ، كما قال ، كـ « سعيد كُرْزٍ » وما أشبهه . وإن كانا مضافين ، أو أحدهما ، أو مركبين ، أو أحدهما امتنعت فيه الإضافة ، ولزم الإتباع. والكوفيون يجيزون الإتباع عند إفرادهما .

ولم يتعرض المصنف لاجتماع العلم مع الكنية أَيُّهما يُقدَّمُ ؟

وقد أكثر في ذلك أصحاب البيان ، وأكثروا التقاسيم والتفاصيل ، وتعداد المراتب[19] .

ومما يتعين فيه تقديم الاسم وتأخير الكنية ، أن يكون الموضع مقصوداً به التعظيم والافتخار ، كما في قوله :

عمرٌو أبو قابوسَ سوَّاقُ العَرَبْ و [مُطعِمُ] الغُرَّافِ في اليومِ السَّغَبْ[20]

وكما في قوله :

نَصْرٌ أبو الزَّبَّانِ وهَّابُ الجزيلْ ومُكْسِبُ المعدومِ في الحَوْلِ المَحِيلْ[21]

وربما تأخر والمقصود التكثير والتعظيم أحدهما عن الآخر ، لكن يقع الفصل بينهما بالأعلام بلفظ التكني ، أو التسمي على حسب القصد ، ولا يتأخر الاسم إلا إن كانت الكنية أشهر.

ومن تقدم الاسم وتأخر الكنية والفصل بينهما بلفظ التكني ، قول جرير [رضي الله عنه[22]]

---

١٨ - لم أقف على القائل .

١٩ - المقرر في علم البيان في مثل هذا أن الذي حقه التقديم هو الأشهر والأعرف عند المخاطب ، لا عند المتكلم ؛ لأن البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، أي : حال المخاطب ، وقد سبق التنويه عنه في ص ١٠٣ .

٢٠ - لم أقف على القائل .

والسغب : الجوع ، وقيل : الجوع مع التعب . وفي « آ » ومعظم

٢١ - لم أقف على القائل .

٢٢ - تكملة من « ب »

أنا جريرٌ، كُنيتي أبو عِمْرو أرجو إلـهي وأنـا منـه حَذِرْ

قد نصر الله وسعد بالقَصِرْ[٢٣]

ومما جاء منه قد تقدمت فيه الكنية على الاسم لكونها أشهر ، وقد فصل بينهما بصريح اللفظ بالاسم ، قول أبي طلحة (رضي الله عنه) :

أنا أبو طلحةَ [واسمي زيدُ] وفي حِبَالي كلَّ يوم صَيْدُ[٢٤]

فإن كان الإتيان بهما على سبيل [المعارضة تعين] تقديم الكنية ، وربما اقتصر بعدها على ذكر الاسم غير مصحوب بها [اعتماداً على الشهرة] ، وكون الإعلام بوجه التفصيل قد علم ، ومنه قول سعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه)[٢٥]

قال ابن الشاهد : وكان معاوية (رضي الله عنه) قد كتب إلى سعدٍ [يحرضه على] القيام معه للطلب بدم عثمان (رضي الله عنه) ، وعن جميع أصحاب رسول الله ﷺ ، فكتب إليه سعد[٢٦] – : / ٢٤/ب

مُعاويَ داؤُك الدَّاءُ العَياءُ وليس لما تجيء به دواءُ

ويأتيني أبو حَسَنٍ عليٌّ فلم أَرْدُدْ عليه بما يَشَاءُ

ويومٌ منه خيرٌ منك حيًّا وميتًا أنت مِنْ ذاك الفِدَاءُ

أتطمعُ في الذي أَعْيَاعليًّا؟ علىٰ ماقد طمعتْ به العفاءُ

فأَمَّاأَمْرُ عثمانٍ فَدَعْهُ فإنَّ الأَمْرَأهدره البَلَاءُ

وربما يكون ذلك والقصيدة مبنية على عدم المعارضة .

وإن وقعت المعارضة في أثنائها فإن ذلك لا يؤذن بالبناء على المعارضة ، قالوا :

---

٢٣ – ينظر تاريخ الأمم ٣ / ٥٧٧ ، وإعراب ثلاثين سورة ١٧٤ ، والإنصاف ٢ /٧٣٣ ، والغرة المخفية ١١٩ ، وشرح اللمحة ٢ / ٣٨٢ مع اختلاف في بعضها ، وفيها شاهد آخر على النقل في الوقف .

٢٤ – ينظر البيت والترجمة في الاستيعاب ٢ / ٥٥٣ – ٥٥٥ ، وأسد الغابة ٢٨٩/٢ .

٢٥ – هنا كلمات مطموسة في « أ » لم أستطع قراءتها ، وهي ساقطة من « ب » . والكلام مستقيم

٢٦ – الأبيات في الفتوح ١ / ٥٤٦ ، والاستيعاب ٢ / ٦٠٩ – ٦١٠

والاعتماد في ذلك على براعة الاستهلال ، إلاأن الأكثر في ذلك تجريد الكنية ثانياً ، ومن ذلك قوله يرثي يسارًا أبا ليلى أبا عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه[٢٧] :

بنا مجداً أبو ليلى يَسَـــارُ بصفّينَ وحُقَّ له الفَخَارُ
أبا ليلى لقد شيَّدْتَ فخـــرًا لأهلك لا يُقاومه فَخَارُ
وَفَيْتَ لأحمدٍ وبنيـــه لمّا وَفَّىٰ لأُمَيَّة فَجَرٌ شِرَارُ
تبعت خزيمةً وابنيْ حُذيـــفٍ ومَنْحَبَ ياسرٍ وهم الخيارُ
أولئك حزبُ ربِّ العرش فوزًا تحفُّهمُ السكينةُ والوَقَارُ
فلو مالت قوافٍ من زُهـــيرٍ لِنَحْوك كلّهاكَلِمٌ بـرارُ
لقالت :إنَّ خيرالنَّاسِ جـــيء يُنادِي في شعارهم يَسَارُ

فإن لم تقع معارضة اكتفى بالإصحاب ، كما في قوله :

أقسم باللّهِ أبو حفصٍ عُمَرْ مامسَّها من نَقَبٍ ولا حَفَرْ[٢٨]

ويؤتى في ذلك بما تيسر الإتيان به منهما ، أعني من الكنية أو الاسم ، كما في قوله يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب « رضوان الله عليه » ، وقيل : عمر بن عبد العزيز :

ياعمرَ الخيرِ جُزِيتَ الجَنَّهْ اُكْسُ بُنيَّاتي وَأُمَّهُنَّهْ
أو ياأبا حَفْصٍ لَأَذْهَبَنَّهْ[٢٩]

❋❋❋

---

٢٧ – هو يسار بن نمير الأنصاري كان هو وابنه عبد الرحمن من أنصار علي في الفتنة ، وقتل بصفين .
ينظر الاستيعاب ٤ / ١٥٨١ ، ١٧٤٤وأسد الغابة ٥ / ٥١٤ ، ٦ / ٢٦٩
والأبيات لم أقف عليها في المصادر التي اطلعت عليها .

٢٨ – لعبد الله بن كيسبة في الخزانة ٥ / ١٥٤
وهو في ابن يعيش ٣ / ٧١ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١١٩١ ، وأوضح المسالك ٩١/١ ، وابن عقيل ٢١٩/٣ ، والتصريح ١ / ١٢١ ، والأشموني ١ / ١٢٩ .

٢٩ – نسبت لأعرابي في أسد الغابة ١٦٥/٤ ، وما أعظم قصته مع ابن الخطاب رضي الله عنه.
وهي في اللسان « أوس » ١٨/٦وفي نسب قريش ٣٣ ، نسبت لأعرابي قالها في قثم بن عباس عندما كان عاملا على اليمامة ، ولكن برواية : ياقثم الخير .... ومع اختلاف الثالث كليًا .

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ: كَـ«فَضْلٍ» وَ«أَسَدْ» وَذُو ارْتِجَالٍ: كَـ «سُعَادَ» وَ«أُدَدْ»
[وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَـــزْجٍ رُكِّبَا ذَاإِنْ بِغَـــيْرِ«وَيْهِ»تَمَّ أُعْرِبَا [٣٠]]

اختلف في إثبات المنقول في الأسماء ، فذهب الأكثرون إلى إثباته . وذهبت طائفة إلى عدم إثباته . محتجين بأن اللفظ لا يخلو أن ينقل خاليًا من المعنى أو [مصحوبا[٣١]] به . الأول : باطل ؛ لأنه يلزم منه وجود لفظ لا يدل على شيء . والثاني : باطل ؛ لاختلاف الدلالتين . والرد عليهم في غير هذا .

والمراد بالمنقول : أن يكون قد سبق له استعمال قبل العلمية

والمراد بالمرتجل : مالم يسبقه استعمال قبل العلمية .

قال في «كافيته» :

فَإِنْ خَلَا مِنْ سَابِقِ اسْتِعْمَالِ كَـ «مَذْحَجٍ» فَانْسُبْهُ لِلْارْتِجَالِ[٣٢]

إلا أن المرتجل على نوعين :

أحدهما : أن تكون المادة من حيث هي لم تستعمل إلا في العلمية .

والآخر : أن يكون الذي لم يستعمل في العلمية هو الصيغة فقط .

و « أدد » من الأول ، و « سعاد » من الثاني .

والمنقول الأغلب فيه أن يكون منقولاً من جنس عيني ، ، كـ « أسد » ، أو من جنس معنوي، كـ « فضل » .

وقد كثر – أيضا – النقل من اسم الفاعل ، كـ « حارث » ومن المثال ، كـ « ضَحَّاكٍ»

ومن أقسام العلم المنقول : أن يكون نقله عن جملة[٣٣] ، ويتعين أن لا تكون اسمية ؛ لأن الأصل في الألفاظ أن تكون باعتبار الاتحاد والتعداد مطابقة لمدلولاتها ، فيتعدد حيث يتعدد المدلول ، وتتحد حيث يتحد .

---

٣٠ – سقط من النسختين ، وقد شرحه المؤلف .

٣١ – تكملة من « ب »

٣٢ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٧

٣٣ – في « ب » من .

فقد كان الأصل بهذا الاعتبار أن لا يسمى بالجملة لاتحاد المدلول ، وتعداد الدليل ، فاغتفر المخالفة في الجملة الفعلية ؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد / بخلاف الجملة ٢٥/أ
الاسمية ، فإنه لا يخلو أن يكون العجز اسمًا ، أو فعلاً . فإن كان فعلا فإن الفعل لا يستغني عن الفاعل ، فيكثر التعداد .

وإن كان اسمًا غير جار على الفعل فإنه ليس مع ماقبله كالشيء الواحد ؛ إذ الوضع للمباينة ، وإنما ضمهما الإسناد .

وإن كان جاريًا على الفعل فإن اعتبرنا التحمل كان كالفعل ، وإن اعتبرنا الإعراب كان كالاسم غيرالجاري على الفعل ؛ لأن الجمل لا تؤثر فيهما العوامل .

ومن المنقول – أيضًا – المركب تركيب امتزاج واختلاط ، كـ « بعلبك » ، و« رام هرمز » وما أشبه ذلك .

و هذا إن كان مختومًا بـ « ويه » فإنه مبني في الأعرف[٣٤] ، كـ « سيبويه » و« ذانويه » ، وما أشبه ذلك ، ونقل أبو عمر الجرمي إعرابه[٣٥] . و إن كان غير مختوم بـ « ويه » فإن فيه للعرب ثلاثة استعمالات :

أحدها : وهو الأكثر بناء الأول على الفتح ظاهراً ، كـ « بعلبك » أو مقدراً ، كـ «معدي كرب » ، وخالف هذا باب « القاضي » لكونه وقع حشواً ، فالحركة غير منتقلة فأشبهت لثقلها بعدم الانتقال الضمة والكسرة . وإعراب الثاني إعراب مالا ينصرف .

والاستعمال الثاني : بناؤهما – معًا – على الفتح ، وقد أنشد بالوجهين قول امرئ القيس :

لقد أَنْكَرَتْنِي بَعْلَبَكُّ وأهلُها ولا ابنُ جُرَيْجٍ في قُرى حِمْصَ أَنكَرا[٣٦]

والاستعمال الثالث : أن يكون استعماله على حد [استعمال[٣٧]] المضاف والمضاف

---

٣٤ – في « ب » يبنى في الإعراب .

٣٥ – ينظر الارتشاف ١ / ٤٩٧ ، والتصريح ١ / ١١٨

٣٦ – في ديوانه : ٦٨ . وهو في المقتضب ٤ / ٢٣ ، والتبصرة و التذكرة ٥٧٣ .

٣٧ – تكملة من « ب »

إليه ، فيلتزم جر الثاني ، ويتعاقب على الأول الثلاثة .

❋❋❋

وَشَاعَ فِي ٱلْأَعْلَامِ ذُو ٱلْإِضَافَهْ كَـ «عَبْدِ شَمْسٍ » وَ« أَبِي قُحَافَهْ »

العلم يكون مضافًا وغيرمضاف ، والمضاف يكون كنية وغير كنية ، وكل من الثلاثة :أعني العلم المجرد[٣٨] ، والمضاف ، والكنية يقع في المؤنث والمذكر ، كـ « زيد » و« أبي بكر » [و« عبد الله[٣٩] »] ، و« فاطمة » و« أم كلثوم » و« أمة الله » .

وقد تقدم التنبيه على ذلك .

و« عبد شمس » مثال من المضاف غير الكنية ، وعبد شمس بن عبد مناف ، أبو أمية وربيعة .

و« أبو قحافة » مثال من العلم المضاف الكنية ، وهو اسم أبي أبي بكر الصديق الأكبر (رضوان الله عليهما) .

❋❋❋

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ ٱلْأَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ ٱلْأَشْخَاصِ لَفْظًا ، وَهْوَ عَمّْ
مِنْ ذَاكَ «أُمُّ عِرْيَطٍ» لِلْعَقْرَبِ وَهٰكَذَا « ثُعَالَةٌ » لِلثَّعْلَبِ

هذا هو العلم الجنسي ، والفرق بينه وبين النكرة [من نحو] المعنى مشكل وقد أكثر الناس من التفرقة بينهما ، ومن أقربها أن يقال : لحظ في العلم [الجنسي المعنى] المقتضي للتسمية ، وهو واحد ، وفي النكرة الأشخاص ، وهي متعددة ، وكِلَا الأمرين مُحْتَمِلٌ لِلْخُلْفِ ، إلَّا أنَّا وجدنا في العلم الجنسي/أحكام المعارف من نحو اللفظ ، دون النكرة . ٢٥/ب

فيمتنع من الصرف إذا انضاف إلى علة التعريف علة أخرى يقوم بهما منع الصرف كـ «أُسَامَةَ » .

---

٣٨ – في الأصل : العلم والمجرد ، ... ... ، والصواب ماأثبت .

٣٩ – تكملة من « ب » .

ويمتنع دخول «الألف» و«اللام» عليه ، ووصفه بالنكرات ، ويقع الحال منه مجرداً دون « أسد » ، فإن جميع ذلك منتف عنه ، ويقع فيه الأعلام والكنى كما تقع المعارف ، فـ « أم عريط » في تمثيل المصنف مثال من الكنية ، وهو للعقرب كما قال ، والاسم « شبوة » ، و « ثعالة » اسم للثعلب ، قال [٤٠] :

أيُّها العائبُ سَلْمَىٰ ... أنت عندي كثُعَالَهْ

رَامَ عُنقُوداً فلمَّا ... أبصر العُنقودَ طَالَهْ

قال : هذا حامضٌ حِـ ... ـينَ رأى أنْ لا يَنَالَهْ

قال ابن مشرف : وربما كنوه بـ « أبي الحصين » ، قال :

إنَّ أبا الحُصَيْنِ بالصَّحراءِ ... لا يشتكي داءً من الأَدْوَاءِ [٤١]

وربما تعدد الاسم في المحل الواحد ، قالوا : « ذؤاله » للذئب ، وسموه – أيضاً – « أَوْسًا » ، قال :

لِيَ كُلَّ يومٍ من ذُؤَالَهْ ... ضِغْثٌ يَزيدُ على إِبَالَهْ

فَلأَحْشَأَنَّكَ مِشْقَصًا ... أَوْسًا ، أُوَيْسُ من الهَبَالَهْ [٤٢]

استشهد به الكوفيون على جواز « جئتك زيداً » ، وقال :

لَمَّا رأيتُ بالفَلاَةِ أَوْسَا ... لم أَدْعُ إلَّا أَسْهُمًا وقَوْسَا

ولو دَعَوْتُ عَامِرًا وَعَبْسَا ... أَصَبْتُ فيهمْ نَجْدَةً وأُنْسَا [٤٣]

استشهد به ابن مشرف على أن الجزم في « لم يك » بحذف «النون» إجراءً لها مُجْرَى حرف العلة ، قال : ألا ترى إلى [قولهم [٤٤]] : « إِنْجَانَه » في « إِجَّانَه » ، وإلى الردف به

---

٤٠ – لم أقف على قائله .

٤١ – لم أقف على قائله .

٤٢ – لأسماء بن خارجة

وهما في اللسان « أبل » ١١ / ٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٥.

٤٣ – لم أقف على قائله .

وهي في اللسان « أوس » ٦ / ١٧

٤٤ – في « أ » قوام

مع الواو في قوله :

لما رأيت بالفلاة ..... الأبيات

***

وَمِثْلُهُ « بَرَّةُ » لِلْمَبَرَّهْ كَذَا « فَجَارِ » عَلَمٌ لِلْفَجَرَهْ

جعلوا – أيضا – للجنس الدال على الحدث اسمًا علما ، كماجعلوه للجنس الدال على العين .

فإن انضاف إلى التعريف علة أخرى يقوم بها منع الصرف امتنع الصرف ، كـ « برة » في قول المصنف ، وقيده بكونه علمًا للمبرة ، ليحترز عن « برة » اسم امرأة ، فإنه خارج عن الباب .

و« فجار » كما قال » علم للفجور ، ولا أذكر « فجار » ورد لغير ذلك ، وقد وقعا – معًا – في قول النابغة الذبياني :

إنَّا اقتسمنا خُطَّتَيْنا بيننا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحتملْتَ فَجَارِ[٤٥]

ومثله قوله :

فقلْتُ : أَمْكُثِي حتَّى يَسارِ لعلَّنا نَحُجُّ – معًا – قالت : أَعَامًا وقَابِلَهْ[٤٦]

وأما « فجرة » فإنه قد ذكره بعض النحويين في العلم الجنسي الدال على الحدث – أيضا– لكن في قول المصنف يتعين أن يكون مصدرًا ؛ لأن العلم لا يكون دالاً على علم لوضعه مكافئًا ، وما وضع مكافئًا تعذر أن يكون تابعًا . ومن جعله علمًا كان كـ « ذؤالة » و « أوس » .

---

٤٥ – في ديوانه ٥٥ .

وهو في الكتاب ٣ / ٢٧٤ ، وإصلاح المنطق ٣٣٦ ، ومجالس ثعلب ٢ / ٤٦٤ ، والخصائص ٢ / ١٩٨ ، وابن يعيش ١ / ٣٨ ، ٤ / ٥٣ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٢١ .

٤٦ – لحميد بن ثور في ديوانه ١١٧

وهو في الكتاب ٣ / ٢٧٤ ، وابن السيرا في ٢ / ٣١٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٥٦ ، وابن يعيش ٤ / ٥٥ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٢١ ، والتصريح ١ / ١٢٥ .

اَسْمُ ٱلْإِشَارَةِ

بِـ « ذَا » لِمُـفْـرَدٍ مُـذَكَّـرٍ أَشِـرْ
وَ « ذِي » وَ « ذِهْ » « تِي » « تَا » عَلَى ٱلْأُنْثَى ٱقْتَصِرْ

الإشارة للمفرد المذكر بـ « ذَا » كما قال لم يقع له مرادف ، وأما المؤنث فقد وقع فيه الترادف ، فيشار إليه بـ « ذِي » و « ذِهِ » و « تِي » و « تَا » ، وتختلس[1] الهاء في « ذِهِ » وتمد ، ويقال – أيضا – : « ذِهْ » و « تِهْ » / وحكم الهاء في « تِهِ » حكمها في « ذِهِ » . ٢٦/أ

ويقال – أيضا –: في الإشارة إلى المفرد المؤنث « ذَاتِ » مبنيًا على الكسر .

قال بعض أهل البيان : ووقع الترادف في المؤنث دون المذكر ؛ لكثرة وقوعه حيث يؤتى بالإشارة ، وذلك أنهم كانوا يجعلون لأمور المهنة ، ومايكثر وقوعه الأناث ، ومالايكثر وقوعه ، ومالا يقع فيه مهنة الذكور ، كالحروب ، وغير ذلك من الأمور المهمة ، قال زهير :

رَدَّ الإماءِ جِمَالَ الحيِّ فاحتملوا إلى الظَّهيرةِ أَمْرٌ بينَهُمْ لَبِكُ[2]

وقال غيره :

أَشَجَاكَ الرَّبْعُ أم قِدَمُهْ أم رَمَادٌ دَارِسٌ حُمَمُهْ ؟

لَائِحٌ في برد قدمته كَالإِمَاءِ أَشْرَفَتْ حُزَمُهْ[3]

قال : و – أيضًا – فإن الإشارة من باب الكنايات* ، وكانوا يكنون كثيرًا عن أسماء

---

١ – في هامش النسخة « ب » ٣٤/ب مانصه قوله : « وتختلس الهاء » أي : تختلس كسرتها بأن توخذ بالعجلة ، بدليل قوله : « وتمد » ؛ لأنها في الأصل كذلك ، ولهذا يفرق بين السرقة في عرف حملة الشرع وبينها بأنها أخذ الشيئ عيانا والسرقة أخذ الشيئ خفية . فيتأمل » .

٢ – ديوانه بشرح ثعلب : ١٣٧ ، واللسان « لبك » ١٠ / ٤٨٢ .

واللبك : الخلط والالتباس ، أي : ملتبس لا يستقيم رأيهم على شيء واحد .

٣ – لطرفة بن العبد في ديوانه ٨٤ ، ٨٥

و الأول في اللسان « حمم » ١٢ / ١٥٧ وفي « ب » : كالإباء .

* ينظر تفصيلها في مفتاح العلوم ٤٠٣ ، ٤١١ ، والإيضاح للقزويني ٤٦٦ .

الإناث بخلاف الذكور .

***

وَ «ذَانِ» «تَانِ» لِلْمُثَنَّى ٱلْمُرْتَفِعْ وَفِي سِوَاهُ «ذَيْنِ» «تَيْنِ» ٱذْكُرْ تُطِعْ

يقال : إذا أريد المثنى من المذكر « ذان » ، وإذا أريد المثنى من المؤنث « تان » في حالة الرفع ، وأما فيما سواه فإن «الياء» تأتي فيه ، فيقال : « ذين » و « تين » نصباً وجراً .

وجمهور النحويين على أن هذه ألفاظ وضعت للمثنى ، وليست بتثنية لمفارقتها حكم التثنية ، وفراق الحكم من حيث هو مؤذن لفراق الجنس ، لا سيما والفراق تام ؛ لأنه قد وقع بالزيادة والنقص ، والفراق التام بالزيادة والنقص آكد في فراق الجنس ، على ماهو المقرر في علم البيان .

أما فراقه بالنقص فإن «الألف» قد حذفت فيه ؛ إذ كان القياس لو كان تثنية « ذيان » و« تيان » أو« ذوان » و« توان » ، ولا تحذف «الألف» في التثنية ثالثة إجماعاً ، فكيف ثانية .

وأما الفراق بالزيادة فإنه قد شددوا «النون» ، وقالوا : « ذَانِّ » ، ومنه قراءة من قرأ ﴿ فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ ﴾ .[٤]

***

وَ بِـ«أُولَى» أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا ، وَٱلْمَدَّ أَوْلَى ، وَلَدَى ٱلْبُعْدِ ٱنْطِقَا

ويشار بـ « أولى » إلى الجمعين ، أعني إلى جمع المذكر ، وإلى جمع الإناث .

فيقع في الباب على الجملة الترادف والاشتراك ، وهما متضادان ؛ لأن الترادف ألفاظ على معنى ، والاشتراك لفظ على معانٍ[٥] .

---

٤ – آية ٣٢ من سورة القصص .

هذه القراءة منسوبة لابن كثير وأبي عمرو ، وباقي القراء من السبعة وتتمتهم من العشرة قرءوا بتخفيف النون من « فَذَانِكَ »

ينظر السبعة ٤٩٣ ، والمبسوط ٣٤٠ ، والتذكرة ٢/٥٩٤ ، والتيسير ١٧١ ، والعنوان ١٤٧ ، والنشر ٢/ ٢٤٨ ، ٣٤١.

٥ – ينظر الصاحبي ١١٤ ، والمزهر ١ / ٣٦٩ ، ٤٠٢ .

والمد أكثر من القصر ، كما قال . وهذا كله في حالة القرب ، وأما في حالة البعد فإنك تنطق فيه ، كما قال :

بِـ« ٱلْكَافِ » حَرْفًا دُونَ «لَامٍ»، أَوْ مَعَهْ وَ «ٱللَّامُ » إِنْ قَدَّمْتَ « هَا » مُمْتَنِعَهْ

يؤتى في حالة البعد بـ « الكاف » حرف خطاب مصحوبة بـ « اللام » أو معه ، وإن جئت بحرف التنبيه وهو « ها » امتنع الإتيان بـ « اللام » ، فلا يقال : « هذا لك » ، وأما قوله :

وَهٰذَا لِكَ الحربُ الذي تعرفُونَهُ تكون به الأَبْطالُ غيرَ حَوَاسِرِ[٦] / ٢٦/ب

فقد قال أبو علي : إنه على حد قوله :

فقلتُ : لعبدِ اللَّهِ لمَّا سِقَاؤُنَا ونحن بوادي عبدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ[٧]

يريد : أن « وهى » فعل ماض بمعنى « ضعف » .

وأما «كاف الخطاب» فإنها تأتي مع «هاء التنبيه» ، إلا أنه ليس بالكثير ، ومنه قوله:

رأيتُ بني غبراءَ لا يُنكِرُونَنِي ولا أهلُ هذاك الطِّرافِ المُمَدَّدِ[٨]

وقد تبين لك بهذا أن «الكاف» ليس مقصوداً بها المقصود باسم الإشارة ، بل الإشارة باعتبار شيء ، و«الكاف» باعتبار شيء آخر ، وقد يتفقان ، كما إذا قلت : « قام ذاك » كلُ[٩] واحد من المدلولين مفرد مذكر .

وقد يختلفان ، كما إذا قلت : « ذاكن » مدلول الإشارة مفرد مذكر ، ومدلول الخطاب جمع مؤنث .

---

٦ – لم أقف على قائله .

٧ – لم يعرف قائله

وهو في المغني ٣١١ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٦٨٢ ، والأشموني ٤ / ٧ .

و الشاهد فيه « وَهَىٰ » بمعنى سقط ، و « شِمْ » فعل أمر بمعنى : انظر ، والمعنى : لما سقط سقاؤنا قلت لعبدالله شمه .

٨ – لطرفة بن العبد في ديوانه ٣١ .

وهو في شرح التسهيل ١ / ٢٤٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٩٥ ، والجنى الداني ٣٤٧ ، وابن عقيل ١ / ١٣٤ ، والهمع ١ / ٧٦ ، والأشموني ١ / ١٤٤ .

٩ – في « أ » دل .

وقد عقد النحويون لهذا الباب أعني « باب المخاطبة » بابًا .

وتقريب مسائله أن يقال : أسماء الإشارة : مفرد ، أو مثنى ، أو مجموع . وكل من الثلاثة : مؤنث أو مذكر.

والمخاطب كذلك : مفرد ، أو مثنى ، أو مجموع ، وكل من الثلاثة : [مؤنث [١٠]] أو مذكر .

فصار كل واحد من البابين ، أعني من الإشارة والخطاب ستة من ضرب اثنين في ثلاثة ، وكل واحد من ألفاظ الخطاب تأتي معه الستة ، فتكون المسائل بهذا الاعتبار ستًا وثلاثين ، من ضرب ست في ست[١١] .

وكان كل واحد من البابين ستة ، والأصل باعتبار الاستعمال أن يكون خمسة ؛ لأن الاشتراك في الخطاب يقع بين المؤنث والمذكر في التثنية ، وفي أسماء الإشارة في الجمع ، إلا أن الاشتراك يرتفع في النوعين بالتابع ، فتقول : « كيف ذلكما الرجل يا رجلان ؟ » و « كيف ذلكما الرجل يا امرأتان ؟ » و « كيف أولئك الرجال يارجل ؟ » و « كيف أولئك النساء يارجل ؟ » .

ومن لم يعتبر الكشف بالتابع جعل الجميع خمسًا وعشرين ، من ضرب خمس في خمس ، وسردها أن تجعل المخاطب مفردًا مذكرًا ، وتأتي معه بالستة ، فتقول : « كيف ذالك الرجل يارجل ؟ » و « كيف ذانك الرجلان يارجل ؟ » و « كيف أولئك الرجال يارجل ؟ » و « كيف تلك المرأة يارجل ؟ » و « كيف تانك المرأتان يارجل ؟ » و « كيف أولئك النساء يارجل ؟ » .

ثم تجعل المخاطب مثنى مذكرًا وتأتي معه بالستة على ماتقدم ، وكذلك حتى تنتهي إلى أن تجعل المخاطب جمع إناث وتأتي معه بالستة على ماتقدم ، فيكون المجموع ستًا وثلاثين كما قدمنا .

---

١٠ – في « أ » : مفرد ، و في « ب » ساقطه ، والصواب ماأثبته .

١١ – ينظر تفصيل هذه المسألة في الجدول الموجود في شرح الأشموني ١ / ١٤٣ .

ومن جعل المراتب ثلاثة واعتبرها حالة الخطاب ، انتهت المراتب إلى مئة وثمان ، من ضرب ثلاثة في ستة وثلاثين .

وتنتهي على عدم اعتبار التابع إلى خمس وسبعين ، من ضرب ثلاثة في خمس وعشرين .

***

وَبِـ « هُنَـا » أَوْ «هَهُنَا» أَشِرْ إِلَـى دَانِـي الْمَكَانِ، وَبِهِ «الْكَـافَ» صِلَا
فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِـ«ثَمَّ» فُهْ، أَوْ « هَنَّا » أَوْ بِـ«هُنَـالِكَ» انْطِقَنْ، أَوْ «هِنَّا» / ٢٧/أ

« هُنَا » و « هَـٰهُنَا » للقريب من المكان ، فإن اتصلت بها « الكاف » مجردة عن « اللام » أو معها « اللام » كانت للبعيد .

ومن جعل للمتوسط رتبة جعل اتصال « الكاف » مجردة عن « اللام » للمتوسط ، ومصحوبة بـ « اللام » للبعيد ، وكذا البواقي .

وأمَّا « ثَمَّ » فإنها للبعيد مطلقًا ، ولا يتصل بها «الكاف» . وقد نقل بعضهم : أنها يتصل بها «كاف الخطاب »، وأنشد :

فَثَمَّكَ إِذْ رأيتَ أبا يزيدٍ رجعت القَهْقَرى ورأيتَ ذُلَّا[١٢]

قال : وكذلك « هَنَّا » في الوجهين ، يعني في الفتح والكسر ، وهما أعني « هَنَّا » و « هِنَّا» للمكان البعيد ، ولم يأت هذا القائل بـ« هَنَّاك » ولا بـ« هِنَّاك » بشاهد ، وإنما جاء به لـ « ثَمَّ ».

فإن قاله بالقياس فليس موضع القياس للقلة ، ووجود الدافع له .

و – أيضا – فإنه يحتمل أن تكون « الكاف » زائدة على حدها في « النَّجَاءَكْ[١٣] » فإنها فيه زائدة على الصحيح ، خلافًا لمن قال : إنها للخطاب ، لثبوتها على حالة واحدة ، مع[١٤] اختلاف أحوال المخاطب . وقد أبعد من قال : إنها باقية من « بنفسك » ؛ لعدم

---

١٢ – لم أقف على قائله .

١٣ – ينظر شرح التسهيل ١ / ٢٤٦ – ٢٤٨ .

١٤ – في « أ » على .

الحاجة إلى هذا التقدير .

والمعروف في « هَنَّا » وماتفرع منه ، و « ثَمَّ » أنها للمكان .

وقد ذهب بعضهم : إلى أنها تكون للزمان ، نقله المصنف ، واختاره في « شرحه للتسهيل[١٥] » .

ومن وقوع « هُنَالِكَ » للمكان ، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالاً شَدِيداً ﴾[١٦] الإشارة – والله أعلم – إلى ماتقدم من قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ إِذْ جَاءُوكُمْ مِّنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾[١٧] ، ومن ذلك قول زهير :

إذا السَّنةُ الشَّهباءُ بالنّاس أَجْحَفَتْ ونال كرامَ النَّاسِ في الحجرة الأَكْلُ

رأيتُ ذوي الحاجات عند بيوتهمْ قَطِينًا بها حتى إذا أنبتَ البَقْلُ

هُنَالِك إنْ يُستخبلوا المالَ يُخبلوا وإنْ يُسألُوا يُعطُوا ، وإنْ يُوسِرُوا يُغلُوا[١٨]

ومن وقوع « ثَمَّ » للمكان . قوله :

فَثَمَّ أَقِلْ واصـــبر فللنَّفس نفرةٌ عن الموت يأباها الكرام ذوو القُدْمِ[١٩]

ومن وقوع « هَنَّا » للمكان » ، قوله :

حنَّتْ نـــوارُ ولات هَنَّا حنَّـــتِ وبدى الـــذي كانتْ نوارُ أَكَنَّتِ[٢٠]

وجميعُ ما استشهد به للزَّمَانِ مُحْتَمِلٌ المكَانَ ، ومما استشهد به للزمان ، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَّا كَانُوا

---

١٥ – ١ / ٢٥٠ – ٢٥١ .

١٦ – آية ١١ من سورة الأحزاب

١٧ – آية ١٠ من سورة الأحزاب .

١٨ – في ديوانه بشرح ثعلب : ١٠٥ ، ١٠٦

١٩ – لم أقف على قائله .

٢٠ – نسب لشبيب بن جعيل ، كما نسب لحجل بن نضلة

وهو في الشعر والشعراء ١ / ٩٦ ، و شرح التسهيل ١ / ٢٥١ ، وتذكرة النحاة ٧٣٤ ، و توضيح المقاصد ١ / ٢٠٠ ، والجنى الداني ٤٨٩ ، وتخليص الشواهد ١٣٠ ، والمغني ٦٥٥ .

﴿ يَفْتَرُونَ ﴾[٢١] والمكان فيه محتمل .

واستشهد له – أيضا – ، بقول الشاعر :

ألم يَبْلُغْكُمُو يومُ النَّسَارِ ووَقْعُ السُمْرِ في اليَلَبِ المَدَارِ

هُنالك صَدَّ أهلَ العجز عَجْزٌ عن الشِّيمِ الحَمِيدةِ والفَخَارِ[٢٢]

والمكان محتمل .

وقد استشهد لزمان « ثَمَّ » ، بقوله :

ويومَ بُزَاخَةَ أنتمْ خَزَايا وكان الفَضْلُ فيه لآل قَيْلَهْ / ٢٧/ب

فَثَمَّ لَبِسْتُمُ للقومِ ثوبًا يجرُّ عليكمُ لِلفَضْلِ ذَيْلَهْ[٢٣]

[والمكان محتمل][٢٤] .

ومما استشهد به لزمان « هَنَّا » ، قوله :

لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أَوْ مَنْ جاء منها بِطَائِفِ الأَهْوَالِ[٢٥]

والمكان محتمل .

---

٢١ – آية ٣٠ من سورة يونس .

٢٢ – لم أقف على القائل .

٢٣ – لم أقف على القائل .

٢٤ – تكملة من « ب » استحسنتها .

٢٥ – للأعشى في ديوانه ٥٣

وهو في الخصائص ٢ / ٤٧٤ ، وابن يعيش ٣ / ١٧ ، والمقرب ١ / ١٠٥ ، ورصف المباني ١٧٠ ، والتصريح ١/ ٢٠٠ ، والهمع ١ / ١٢٦ .

الْمَوْصُولُ

مَوْصُولُ الْاَسْمَاءِ «الَّذِي» الْأُنْثَى «الَّتِي» وَ « الْيَـــا » إِذَا مَا ثُنِّيَـا لَاتُثْبِتِ
بَـلْ مَـاتَـلِيْـهِ أَوْلِـهِ الْـعَلَامَـهْ وَ«النُّـونُ» إِنْ تُشْدَدْ فَـلَا مَـلَامَهْ
وَ«النُّونُ» مِنْ « ذَيْنِ» وَ« تَيْنِ» شُدِّدَا - أَيْضًا - وَتَعْوِيـــضُ بِذَا كَ قُصِدَا

سمي هذا النوع موصولاً ؛ لأنه لا بد له من شيء يتصل به

قال أبو علي[1] : وهو على حد اصطلاحهم في « المفعول له » ، المعنى فيه مفعول له الفعل المتقدم ، فحذف ماتعلق بالمفعول . وهذا معناه موصول به مابعده ، فحذف – أيضا – ماتعلق بالموصول . وهو أعني الموصول على نوعين :

موصول اسمي ، وهو هذا ، وموصول حرفي وهو : « أَنْ » و« أَنَّ » و« ما » و« كي » في بعض ماتستعمل فيه .

والفرق بين الموصول الاسمي والموصول الحرفي :

أن الموصول الحرفي يسبك منه ومما بعده مفرد ، بخلاف الاسمي .

و – أيضًا – فإن الاسمي يستدعي ذكرًا يعود له ، بخلاف الحرفي .

و – أيضًا – فإن الاسمي يصح استعماله دون مابعده في بعض الحالات بخلاف الحرفي.

وكأن المصنف لما لم يتعرض لذكر الحرفي ، احترز منه بإضافة الموصول للأسماء ، فقال : « موصول الاسماء » .

و« الذي » للمفرد المذكر ، و« التي » للمفرد المؤنث ، علم بتعيين « التي » للأنثى [تعيين[2]] « الذي » للذكر ؛ لأنه قد جيء معه في نسق ، فلما أخرج أحد المتناسقين

---

١ – الإيضاح : ٩٧ ، ٢١٨ قريب منه

٢ – تكملة من « ب »

بحكم ، علم أن للمتناسق الآخر المقابل[٣] له على التمام ، على ماهو المقرر في علم البيان[٤] .

وإذا أريد المثنى في الضربين : قيل : « اللذان » في الأول رفعًا ، و « اللذين » نصبًا وجرًا ، و « اللتان » للثاني رفعًا ، و « اللتين » نصبًا وجرًا .

وجمهور النحويين : على أن هذا ليس بتثنية حقيقة ، وإنما هي صيغ موضوعة للمثنى ، لما تقرر من أن فراق الشكل مؤذن بفراق الجنس ، لا سيما والفراق تام منسحب على النوعين ، أعني الزيادة والنقصان .

بيان الزيادة أن «النون» قد شددت ، وذلك زيادة ؛ لأنها مشفعة بأخرى ، لما تقرر أن الحرف المشدد من حرفين .

والتشديد مسموع في الرفع ، وأما في حالة النصب والجر فإن البصريين يمنعون من التشديد ؛ لأنه على خلاف القياس ، فلا يتعدى محله الواقع به .

والكوفيون يجوزون ذلك ، وتبعهم المصنف ، ورأى أن التشديد المقصود به التعويض، وذلك المعنى من التشديد موجود / في حالة النصب والجر ، كما هو في حالة ٢٨/أ
الرفع .

ولقائل أن يقول بالتفرقة ؛ لأنه في حالة النصب والجر يلاقي المثل ، وملاقاة المثل من حيث هي مقتضية للحذف ، بخلاف حالة الرفع .

وما كان من الحذف له مقتض لم يقع فيه تعويض ، بخلاف غير المقتضي . ألا ترى إلى التعويض في « عدة » ، وعدمه في « يعد » .

وأما الفراق من نحو النقص فإن « الذي » كـ « الشجي » ، و « الشجي » إذا ثني لم تحذف منه «الياء» ، فتقول : « الشجيان » رفعًا ، و « الشجيين » نصبًا وجرًا .

فكان القياس – أيضًا – أن يقال : « اللذيان » رفعًا ، و « اللذيين » نصبًا وجرًا ، فحذفت «الياء» في اللفظين ، أعني في « الذي » و « التي » .

---

٣ – في النسختين : لمقابل .

٤ – هذا النوع يسميه البيانيون الإيجاز بالحذف ، حيث حذف الجار والمجرور ، وتقدير الكلام : موصول الأسماء « الذي » للمذكر .....

وأُوْلِى ماتليه «الياء» – وهو « الذال » في « الذي » و « التاء » في « التي » – على علامة التثنية، وهي الألف رفعًا ، والياء نصبًا وجرًا، وإلى جميع ذلك الإشارة في الثلاثة الأبيات.

لكن ذلك يمنع كون ذلك تثنية ، خلافًا للمصنف ومن قال بقوله .

***

جَمْعُ «الَّذِي» «الأُلَى» «الَّذِينَ» مُطْلَقَا وَبَعْضُهُمْ بِـ «الْوَاوِ» رَفْعاً نَطَقَا

أما « الذي » فإن « الذين » لا يكون جمعًا له للزومه حالة واحدة في الرفع والنصب والجر

وأما من قال : « اللذون » في حالة الرفع ، كما في قوله [٥] :

إذا مارُمْتَ في أسدٍ فُجورا بدا أهلُ الحَفَائظِ واللَّذُونَا

عليهم سَابِغاتٌ مُحكَمَاتٌ وَإِنْ قالوا : نَزَالِ فَنَازِلُونَا

وكما في قوله :

نحن اللَّذُونَ صَبَّحوا الصَّباحا يومَ النُّخَيْلِ غَارةً مِلْحَاحَا [٦]

فيقرب أن يقال : بالجمعية لزوال المفارقة في الضربين ؛ إذ «النون» لم يسمع لها في الجمع تشديد ، وأما «الياء» فإنها تحذف في الجمع قياسًا مطردًا . ألا ترى أن « الذي » كما قدمنا، كـ « الشجي » ، ولو جمعت « الشجي » بـ « الواو » و « النون » لقلت : « الشجون » بحذف الياء ، واستيلاء «الواو» على ماقبلها .

وأما مع «الياء» ، فهل كسر ماقبلها للاستيلاء ، أو للكسر الأصلي ؟ خلاف .

وتأتي « الألى » بمعنى « الذين » ، قال أبو علي : وذلك في الشعر ، كما في قوله :

رأيتُ بني عمِّي الأُلَى يَخْذِلُونَنِي على حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ [٧]

---

٥ – لم أقف على القائل .

٦ – لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٢ ، كما نسب لليلى الأخيليه في ديوانها ٦١ ، أو لأبي حرب الأعلم .
وهو في الأزهية ٢٩٨ ، وابن الناظم ٨٣ ، وأوضح المسالك ١ / ١٠٢ ، وتخليص الشواهد ١٣٥ ، وابن عقيل ١٤٤/١ ، والتصريح ١ / ١٣٣ ، والهمع ١ / ٢٦٠ ، والأشموني ١ / ١٤٩ .

٧ – لعمرو بن أسد الفقعسي .
وهو في الحماسة البصرية ٧٥/١ ، والمساعد ١٤٣/١ ، والتصريح ١٣٢/١ ، والهمع ٨٣/١ .

وكما في قوله :

يا ابنَ الأُلَى غيرَ زَجْرِ الخَيلِ ماعَرَفُوا إذْ تَعْرِفُ العُرْبُ زَجْرَ الشَّاءِ والعَكَرِ[8]

ومن غريب ماقيل فيه : إنه « أولاء » الواقع في اسم الإشارة ، ألزم القصر ، وصحبته «الألف» و «اللام» ؛ لأن الإشارة والموصول متفقان في الإبهام ، ولهذا وقع الاتفاق بينهما في أحكام كثيرة .

ولما كان « أولاء » في الإشارة واقعًا على الجمعين ، أعني جمع الإناث ، وجمع الذكور كما تقدم ، [وقع] – أيضا – « الألى » للجمعين ، أعني جمعي الإناث والذكور .

فأما جمع الذكور فكما قَدَّمْنا ، وأما جمع الإناث فكما في قوله : / ٢٨/ب

وأَمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامةٍ فَكُلُّ فتاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَفْصَمَا[9]

ووقعت – أيضا – لغير العاقل ، أعني « الألى » ، في قوله[10] :

فَتِلْكَ خُطُوبٌ قد تَمَلَّتْ شبابَنَا قديمًا فَتُبلِينَا المَنُونُ وما نُبْلِي

وَتُفْنِي الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ على الأُلَى تَرَاهُنَّ خَلْفَ القَوْمِ كَالْحِدَإِ القُبْلِ

كما وقعت « أولاء » [أيضا[11]] على غير العاقل ، في قوله :

ذُمَّ المنازلَ بعدَ منزلةِ اللِّوَى والعيشَ بعد أُولئك الأَيامِ[12]

وقد قيل : إن الرواية : « أولئك الأقوام » .

---

٨ – للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٥٨ .

٩ – في اللسان « فصم » ١٢ / ٤٥٣ منسوب لعمارة بن راشد .

وهو في شرح التسهيل ١ /١٩٣ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٧٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٨٤ ، وشرح ابن عقيل ١/١٤٥ .

١٠ – لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعارالهذليين ١ / ٩١ ، ٩٢ .

وبيت الشاهد في شرح التسهيل ١ / ١٩٣ ، وشرح الكافيه الشافية ١ / ٢٧١ ، وشرح الألفيه لابن الناظم ٨٥ ، وتخليص الشواهد ١٣٩ ، وابن عقيل ١ / ١٤٢ ، والتصريح ٢ / ٢٩ .

١١ – تكملة من « ب » .

١٢ – لجرير في ديوانه ٩٩٠ ، وفيه « الأقوام » بدل « الأيام » .

وهو في المقتضب ١ / ١٨٥ ، وابن يعيش ٩ / ١٢٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧ ، وأوضح المسالك ١ / ٩٦ ، وابن عقيل ١ / ١٣٢ .

لكنه قد ثبتت الإشارة بـ « أولاء » لغير الأناسي ، وماجرى مجراهم ، ومنه حديث يزيد بن زياد ، عن محمد بن كعب القُرظيّ ، قال : قال : معاويةُ بن أبي سفيان ، وهو على المنبر: « أَيُّها النَّاسُ ، إِنَّهُ لا مَانِعَ لما أَعْطَى اللَّهُ ، ولا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعَ اللَّهُ ، ولا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْهُ الجَدُّ ، مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ في الدِّينِ » ثُمَّ قال : « سَمِعْتُ هَؤُلاءِ الكَلِمَاتِ مِنْ رُسولِ اللَّهِ ﷺ على هَذِهِ الأَعْوَادِ[١٣] ».

***

بِـ«اللَّاتِ» وَ«اللَّاءِ[١٤]»«الَّتِي» قَدْ جُمِعَا وَ« اللَّاءِ » كَـ« الَّذِينَ » نَزْرًا وَقَعَا

« التي » جُمِعَ بـ « اللَّاتِي » و « اللَّائِي » ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ[١٥]﴾ ، وكما في قوله (عز وجل) : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ[١٦]﴾ .

ويجمع – أيضا – على « اللَّواتِي » و « اللَّاءِ » و « اللَّوَاءِ » ، قال الشاعر :

من اللَّوَاتِي واللَّوَا واللَّاتِي زَعَمْنَ أَنْ قَدْ كَبِرَتْ لِدَاتِي[١٧]

وقال آخر :

وكَانَتْ من اللَّا لا تُعَيِّرُ بِابْنِهَا إذا ماالغُلامُ الأَحْمَقُ الأُمَّ عَيَّرا[١٨]

---

١٣ – هذه الرواية وردت في الموطأ ، في كتاب القدر ، باب جامع ماجاء في أهل القدر ٢/٩٠٠ ، ح ٨ . كما رواه الشيخان ، ولكن مع اختلاف يسير ، فالبخاري بشرح ابن حجر ٦/٢١٧ ، في كتاب فرض الخمس ح ٣١١٦ .
ومسلم بشرح النووي ١٣ / ٦٧ ، في كتاب الإمارة ، باب قوله ﴿ﷺ﴾ لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين ....الخ .

١٤ – في النسختين : بـ « اللاء » و « اللات » التي .....

١٥ – آية ٤ من سورة الطلاق .

١٦ – آية ٥٠ من سورة الأحزاب .

١٧ – لم يعرف القائل .
وهو في مجاز القرآن ١/١١٩ ، والشعر والشعراء ١/٨٨ ، وإيضاح الشعر ٤٦٣ ، وأمالي ابن الشجري ١/٣٤ ، وشرح الجمل ١/٩٣ ، ١٨٧ .

١٨ – للكميت في ديوانه ١ / ٣١٧
وهو في إيضاح الشعر ٤٦٤ ، والأزهية ٣٠٥ ، وأمالي ابن الشجري ٣ / ٦١ ، وشرح التسهيل ١/١٩٥ ، والمساعد ١ / ١٤٤ .

والمعروف في « اللاء » وقوعه بمعنى « اللاتي » كما قدمنا ، وقد تقع بمعنى « الذين » قليلاً كما قال ، ومنه قوله :

من اللَّاءِ إذا ماكُنْتَ فيهمْ رأيتَهُمُ ذوي ثِقَةٍ وحَزْمِ
يُوَالُون الضَّعيفَ ولا تَراهُمْ يُنَاوُونَ الفقير لِفَرْطِ عَدْمِ [19]

وقوله :

على اللَّاءِ رُمُوا بقليبِ بَدْرٍ هَوَامَّ ثُمَّ بَعْثٌ للجحيمِ
هُنَالِكَ شَيْبَةٌ وابنا نَبِيهٍ وعُتْبَةُ والجَهُولُ أبو حَكِيمِ [20]

وهذا البيت هكذا وقع : « وابنا نبيه » ، ويحتمل أن يكون الأصل : « ابنا أبي نبيه » فحذف المضاف وأُقيم المُضَافُ إليه مُقَامَه ؛ لأنَّ المقتولَين « يوم بدر » هما : نبيه ، ومنبه ابنا الحجاج ، قتلا في جملة من قتل من المشركين [21].

***

وَ «مَنْ» وَ «مَا» وَ «أَلْ» تُسَاوِي مَاذُكِرْ
وَهَكَذَا « ذُو » عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ
وَكَـ « الَّتِي » - أَيْضًا - لَدَيْهِمْ « ذَاتُ »
وَمَوْضِعَ «اللَّاتِي» أَتَى «ذَوَاتُ [22]»

« من » و « ما » تساوي جميع ماذكر باتفاق من العرب ، فتقع « من » على « الذي » و «التي» و « اللذان » و « اللتان » و « اللاتي » و « الذين » و كذلك « ما » ، إلا في « الذين» فإنها لاتقع عليه اتفاقًا ، بل عند بعض النحويين دون بعض .

فقولنا : أولاً اتفاقًا ، باعتبار المجموع ، أي : يوجد ذلك / في مجموعهما [اتفاقًا]. ٢٩/أ

ومن وقوع « ما » على « الذين » [قول قيس بن المكشوح يخاطب خاله عمرو] بن معديكرب

---

١٩ – لم أقف على القائل .

٢٠ – لم أقف على القائل .

٢١ – ينظر السيرة لابن هشام ١ / ٧١٢ – ٧١٣ ، والدرر في اختصار المغازي والسير ٧٤ – ٧٥ .

٢٢ – سقط من النسختين مع أنه شرحه .

فلـو لاقيتني لاقيت قِرْنًا ووَدَّعتَ الحبائبَ [بالسَّلامِ]

لعلَّك مُوعدي ببني زبيدٍ وماجمَّعْتَ من قومٍ لِئَامِ [٢٣]

وقول أم خالد بن الوليد ، في جنازة ابنها خالد[٢٤] :

أنت خيرٌ من عامرٍ وابن وقَّـــا صٍ وماجمَّعوا ليومِ القِتَالِ

أشجاعٌ؟ فأنت أشْجَعُ من لَيْـ ـثٍ هُموسِ السُّرَىٰ أبي أشبالِ

أجـوادٌ ؟ فأنت أجودُ من صَـوْ بٍ غَمَـامٍ مُجَلْجِلٍ هَطَّـالِ

ملـكٌ ماجدٌ تقوم له النَّـا سُ جميعًا قيامَهُمْ للهِلَالِ

ومنع بعضهم وقوع « ما » على « الذين » إلا إذا كان مختلطًا بغيره ، أعني أن تكون واقعة على العاقل وغيره ، والصحيح الجواز .

و « أل » كذلك – أيضا – إلا أن « أل » تتعين بما دخلت عليه مايقع عليه ، فتقول : « القائم » و « القائمة » و « القائمان » و « القائمتان » و « القائمون » و « القائمات » .

وأما « ذو » فإنها لا تكون موصولة إلا عند طيئ ، وأكثرهم يجعلها ، كـ « مَنْ » أعني أنه يوقعها على جميع ماتقع عليه « مَنْ » .

وبعضهم يوقع على المفرد المؤنث « ذَاتُ »، وعلى جمعه « ذَواتُ » ، ومن المنقول عنهم : « بِالْفَضْلِ ذُو فَضَّلَكُمُ اللَّهُ بِهِ ، وَالكَرَامَةِ ذَاتُ فَضَّلَكُمْ اللَّهُ بَهْ [٢٥] » يريد : بِهَا ، فنقل إلى المتحرك وأسكن الهاء ، فزالت الصلة ، أعني «الألف» ، وقوله :

جلبتُها من أَيْنُقٍ سَوَابِقِ ذَواتُ ينهضْنَ بغير سَائِقِ [٢٦]

---

٢٣ – هما في الاستيعاب ٣/١٣٠٠ ، وهامش الإصابة ٣/٢٤٦ ، والأول في أسد الغابة ٤/٤٤٧ .
وفي « ب » اللمسوح ، والصواب ماأثبت .

٢٤ – توفي خالد في خلافة عمر رضي الله عنهما سنة ٢١ هـ في المدينة ، وقيل في حمص ، وبعض هذه الأبيات مع اختلاف في بعض ألفاظها في البداية والنهاية ٧/١١٦ – ١١٧ ، ولما سمعها عمر قال : صدقت والله إن كان لكذلك .

٢٥ – هذا القول نسب للفراء ، ينظر شرح الكافية الشافية ١ / ٢٧٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٩٥ .

٢٦ – لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٠ .
وهو في الأزهية ٢٩٥ ، وأمالي ابن الشجري ٣ / ٥٥ ، والمقرب ١ / ٥٨ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٧٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٩٦ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٨٩ .

***

وَمِثْلُ «مَا»«ذَا» بَعْدَ «مَا» اسْتِفْهَامِ أَوْ « مَنْ » إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

تقع « ذا » موصولة بعد « ما » و« من » الاستفهاميتين ، بشرط أن لا تقع أعني « ذا » ملغاة .

ومعنى ملغاة : أن تكون تكملة لـ « أي » مقدرة بشيء ، فإذا كان كذلك لم تكن «ذا» موصولة ، بل تكون هي والاستفهام شيئًا واحدًا ، وتقع على مايقتضيه الحال ، ويتبين أحد القصدين من الآخر في الجواب في بعض الصور .

فإذا قلت : « ماذا صنعت ؟ » احتمل الوجهين :

فتحتمل أن تكون « ذا » مقدرة بشيء تكملة لـ « أي » في التقدير ، فيكون : « ماذا » بكماله مفعولاً لـ « صنعت » مقدمًا عليه ، وجواب هذا نصب ، فتقول : « خيرًا » أو ماأشبه ذلك .

ويحتمل أن تكون « ذا » بمعنى « الذي » ، فتكون « ما » مبتدأ ، و« ذا[27] » خبره ، وجواب هذا رفع ، فتقول : « خَيْرٌ » ، وعلى الوجهين القراءتان في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾[28] . قراءة الستة بنصب « العَفْوَ » على أن تكون « مَاذَا » مفعولاً مقدمًا لـ « يُنفِقُونَ » .

وقرأ أبو عمرو وحده « قُلِ الْعَفْوُ » بالرفع / على أن يكون التقدير : ماالذي ينفقون . ٢٩/ب

فلو قلت : « ماذا أصابك » أو« ماذا ردك عني » وماأشبه ذلك مما يكون العائد مرفوعًا ، لم يتبين أحد القصدين من الآخر في الجواب وحده إلا بأمر آخر ينضم إليه .

والكلام في « من » كالكلام في « ما» . ومما وقعت فيه « ذا » بعد « ما[29] » موصولةً ، قوله:

---

٢٧ - في « أ » الذي .

٢٨ - آية ٢١٩ من سورة البقرة .

وينظر السبعة ١٨٢ ، والمبسوط ١٤٦ ، والتذكرة ٣٣٣/٢ ، والتبصرة ١٦٠ ، والتيسير ٨٠ ، والإقناع ٦٠٨/٢ ، والنشر ٢٢٧/٢ .

٢٩ - في « أ » ما بعد ذا .

أَلَا تَسْأَلانِ المرءَ ماذا يُحاولُ أَنَحْبٌ فيُقْضَى أم ضَلالٌ وبَاطِلُ[30] ؟

فإنه لو كان المعنى : أي شيء ، لقال : « أنحبًا » .

ومما وقعت فيه « ذا » موصولة بعد « من » ، قوله :

وَمَنْ ذَا يُبتلى بأبي أُنيسٍ فيرجعُ والأمورُ لـها سَدَادُ

أعامرُكُمْ أمِ الجعديُّ كَعْبٌ أمِ المرهوبُ عمرو أمْ زِيَادُ[31] ؟

وقوله :

مَنْ ذَا أصبتَ أَزُهيرٌ أم زُفَرْ ؟ مالي عليهما إذًا مِنْ مُصْطَبَرْ[32]

وهذا كله إنما هو على الاختيار والأكثر ، وإلا فقد يجاب المرفوع بالمنصوب ، وبالعكس .

وممَّا يعد من الملغى على قوله أن تتعين للإشارة ، وذلك بوقوع « الذي » بعدها ، كما إذا قلت : « ماذا الذي صنعت » و « من ذا الذي قام » ، فإن « ذا » في مثل هذا ملغاة عن أن تكون موصولة ؛ إذ الموصول لا يدخل على الموصول ، وأنشد أبو علي لذلك :

وَمَنْ ذَا الَّذي لَاقَى كمثْلِ لِقَائِنَا وأصبحَ ذَالُبٍّ يقولُ ويَسْمَعُ[33]

لكن إطلاق الإلغاء على مثل هذا فيه بُعْدٌ ، والذي ينبغي أن يقال : بشرط أن لا يقع بعدها موصول ، أو تتعين للإشارة .

***

وَكُلُّهَا يَلْزَمْ بَعْدَهُ صِلَهْ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

الجميع يستلزم وقوع صلة بعده ، ولذا سمي موصولاً ، وسيأتي قريبًا التعريف بالصلة ،

---

٣٠ – للبيد في ديوانه ١٣١ .
وهو في معاني القرآن ١ / ١٣٩ ، ومجالس ثعلب ٤٦٢ ، والأصول ٢ / ٢٦٤ ، والجمل ٣٤٩ ، وأمالي ابن الشجري ٣ / ٥٤ ، وابن يعيش ٣ / ١٤٩ ، و شرح التسهيل ١ / ١٩٧ .

٣١ – لم أقف على القائل .

٣٢ – لم أقف على القائل .

٣٣ – لم أقف على القائل .

ولاغنى[٣٤] من ضمير عائد على الموصول لائق بالمحل من إفراد أو تثنية أو جمع أو تذكير أوتأنيث ، وسيأتي التعريف به قريباً إن شاء الله تعالى .

❋❋❋

وَجُمْلَةٌ أَوْ[٣٥] شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ بِهِ، كَـ«مَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ»

الصلة كما قال : جملة أو شبيه بها ، والجملة على ضربين :

اسمية : وهي المصدرة باسم ، سواء كان الجزء الثاني اسماً ، كما إذا قلت : « جاءني الذي أبوه منطلق » ، أو فعلاً ، كما إذا قلت : « جاءني الذي أبوه ينطلق » .

والضرب الثاني : **فعلية** : وهي المصدرة بفعل ، ولا بد إذ ذاك من أن يكون الجزء الثاني اسماً ؛ لأنه لا يكون كلام من فعلين ، كما إذا قلت: « جاءني الذي قام أبوه » .

والشبيه بها على ضربين :

أحدهما : أن يكون ظرفاً ، كما إذا قلت : « جاءني الذي عندك » .

والضرب **الثاني** : أن يكون مجروراً ، كما إذا قلت : « جاءني الذي في الدار » .

وقد مثل المصنف للظرف ، بقوله : « مَنْ عِنْدِي » وللجملة الاسمية والجزء الثاني فعل ، بقوله : « «الَّذِي ٱبْنُهُ كُفِلْ » . والجميع جملة واحدة ، وهو مما وقع فيه الإخبار بالموصول عن الموصول ، وهو في المتغاير/ اللفظي ، كما في كلام المصنف ، متفق عليه . ٣٠/أ

والصحيح – أيضا – [جوازه في المتعلق] اللفظي ، بشرط تغاير الصلة بوجه ما ، كما إذا قلت : « جاءني الذي جاءك » .

ولا التفات إلى من منع اعتماداً على أن الصلة قد تحذف ، فيلزم من ذلك اتحاد المبتدأ والخبر لفظاً ومعنى ؛ إذ الحذف هنا ممتنع .

و – أيضا – فإنما يكون الحذف عند فهم المعنى ، وإذا فهم المعنى وجد التغاير .

❋❋❋

---

٣٤ – في « ب » عن .

٣٥ – في النسختين : وشبهها .

وَصِفَةٌ[٣٦] صَرِيحَةٌ صِلَةُ «أَلْ» وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلّْ

صلة « أل » صفة صريحة كما قال ، فيدخل في ذلك اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل ، واسم التفضيل ، وما اقتضى من الصفات امتلاء ، أوعكسه ، كـ « ريان » و « ملآن » و « ظمآن » و « عطشان» وما أشبه ذلك .

واقتصر جماعة من النحويين على اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وجعلها فيما عدا ذلك للتعريف .

والاحتراز بقوله : « صريحة » عن مثل : «الحارث» ، و«القاسم» ، وما أشبه ذلك مما خرج عن الصفة إلى الاسم . وعن مثل : «الأجرع» و«الأبطح» ، وماأشبه ذلك مما غلب فيه إقامته مقام الموصوف . ومجيئها بالمضارع قليل كما قال ، ومنه قوله :

وذو المال يُؤْتِى مالَه دون عِرضه لِمَا نابه والطَّارقُ اليَتَعَمَّدُ[٣٧]

وكقوله :

يقول الخَنا وأبغضُ العُجْمِ ناطقًا إلى ربه صوتُ الحِمار اليُجَدَّعُ[٣٨]

وكقوله :

ماأنت بالحكمِ التُّرْضَىٰ حكومَتُهُ ولاالأصيلِ ولا ذِي الرأيِ والجَدَلِ[٣٩]

وكقوله :

---

٣٦ – في « أ » وصلة .

٣٧ – سبق الاستشهاد به في ص ٣٥ ، هامش ٤٢ .

٣٨ – لذي الخرق الطهوي

وهو في النوادر ٦٧ ، والمسائل العسكرية ١٥٤ ، وسر الصناعة ١ / ٣٦٨ ، والإنصاف ١ / ١٥١ ، وابن يعيش ١٤٤/٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٠١ ، ورصف المباني ١٦٣ .

٣٩ – للفرزدق وليس في ديوانه .

وهو في الإنصاف ٢ / ٥٢١ ، والمقرب ١ / ٦٠ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٠١ ، والجنى الداني ٢٠٢ ، وتخليص الشواهد ١٥٤ ، والتصريح ١ / ٣٨ .

فيُسْتَخْرَجُ اليربُوعُ من نَافِقَائِهِ ومن جُحْرِه بالشِّيحَةِ اليُتَقَصَّعُ[٤٠]

وأقل منه مجيء الصلة جملة اسمية ؛ لأن المضارع من حيث هو شبيه باسم الفاعل ، ولذلك تتفق فيهما ، أعني في اسم الفاعل والمضارع الحركات والسكنات وعدد الحروف ، ومما جاء فيه وصل « أل » بجملة اسمية ، قوله :

مِنَ القومِ الرَّسولُ اللَّهِ منهمْ لهُمْ دانَتْ رِقَابُ بني مَعَدِّ[٤١]

***

«أَيٌّ» كَـ«مَا» وَأُعْرِبَتْ مَالَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

« أي » كـ « ما » كما قال ، فتقع على « الذي » و « التي » وتثنيتهما وجمعهما ، هذا هو الكثير .

وقد تلحقها «التاء» للتأنيث ، فتقول : « جاءتني أية قامت » بمعنى : « جاءتني التي قامت » .

واستحسن بعضهم – هنا – حذف «التاء» من الفعل ، بخلاف « جاءتني التي » ؛ لأن اللفظ في « أية » صالح [لإسقاط][٤٢] « التاء » مع بقاء الدلالة على التأنيث .

ولها في استعمالها أربع حالات :

أحدها : استعمالها موفرة من الجانبين ، أعني من الإضافة ، وتمام الصلة ، كما إذا قلت: « جاءني أيهم هو منطلق » .

الثاني : عكسها ، وهو استعمالها محذوفة صدر الصلة ، مقطوعة عن الإضافة ، كما إذا

---

٤٠ – لذي الخرق الطهوي .

وهو في نوادر أبي زيد ٦٧ ، وسر الصناعة ١ / ٣٦٨ ، والإنصاف ١ / ١٥٢ ، وابن يعيش ١/٢٥ ، ٣/١٤٣ ، ورصف المباني ١٦٢ ، وتخليص الشواهد ١٥٤ .

٤١ – لم يعرف قائله

وهو في اللامات ٥٤ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٠٢ ، ورصف المباني ١٦٢ ، والجنى الداني ٢٠١ ، والمغني ١/٤٩ ، وابن عقيل ١ / ١٥٨ ، والأشموني ١ / ١٦٥ .

٤٢ – في « أ » للاسقاط .

٣٠/ب

قلت : / « جاءني [أي منطلق » .

الثالثة :] توفيرها باعتبار تمام الصلة وقطعها عن الإضافة ، كما إذا قلت : « جاءني أي هو منطلق » .

الرابعة : العكس ، وهي توفيرها باعتبار الإضافة وحذف صدر الصلة ، كما إذا قلت : « جاءني أيهم منطلق » .

والثلاث المتقدمات هي فيها معربة على جهة الوجوب ، وهذه الحالة الرابعة بعضهم أعرب فيها ، فيكون لها الإعراب مطلقًا كما قال ، وبعضهم : بنى فيها ، والبناء هو الكثير ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا[٤٣]﴾ قراءة السبعة بالضم على البناء ، وقرئ شاذًا بالنصب على الإعراب[٤٤] ، ويروى هذا البيت:

إذا ما مررتَ على مالكٍ فسلِّمْ على أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[٤٥]

بضم « أي » على البناء ، وجرها على الإعراب .

وإلى الحالات الثلاث التي يتعين فيها الإعراب الإشارة بقوله :

... وَأُعْرِبَتْ مَالَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرُ انْحَذَفْ

فإن « ما » ظرفية مصدرية ، التقدير : مدة عدم وقوعها مضافة ، وصدر وصلها محذوف . فيدخل فيما قبل التوقيت الحالات الثلاث كما تقدم ، وفيما [بعد[٤٦]] التوقيت الحالة الرابعة .

فإن قيل : فإن الإضافة من حيث هي مقتضية للإعراب ، فكيف وقعت هنا مقتضية للبناء ؟ قيل : عدم الإضافة هنا آكد في اعتبارها ، أعني في اعتبار الإضافة ؛ لأنَّه جُعِلَ فيها

---

٤٣ – آية ٦٩ من سورة مريم .

٤٤ – قراءة الشذوذ نسبت لمعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء ، وطلحة بن مصرف ، وزائدة عن الأعمش . ينظر الشواذ ٨٨ – ٨٩ ، والكشاف ٢ / ٤١٩ ، والبيان ٢ / ١٣٣ ، والإملاء ٢ / ١١٥ – ١١٦ ، والبحر ٢٠٩/٦ .

٤٥ – لغسان بن وعلة .
وهو في الإنصاف ٧١٥ ، وابن يعيش ٣ / ١٤٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٠٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٩٤ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٢٤٤ ، وابن عقيل ١ / ١٦٢ ، والتصريح ١ / ١٣٥ ، والهمع ١/ ٨٤ .

٤٦ – في « أ » قبل .

اللفظ مشعراً بذاته بالإضافة ، وأُجْرِى مُجْرَى « كُلٍّ » و « بَعْضٍ » في اقتضاء ذات اللفظ للإضـافـة ، وليس هذا الحـذف ، أعني حـذف صـدر الصلة خـاصاً بـ « أي » ، بل يكون – أيضا – في غيرها ، كما قال :

... ... وفي ذا الحذف أيًا غير « أي » يقتفـــي

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا، وَفِي ذَاالْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ «أَيٍّ» يَقْتَفِي

إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ ، وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

إِنْ صَلُحَ الْبَاقِي لِوَصْـلٍ مُكْمِلِ وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيْرٌ مُنْجَلِي

فِي عَـائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ اوْ وَصْفٍ، كَـ «مَنْ نَرْجُو يَهَبْ»

حذف صدر الصلة في غير « أي » مشروط بطول الصلة ، ومن أمثلة سيبويه (رحمه الله) في ذلك : « مَاأَنا بالَّذِي قَائِلٌ لك سُوءاً[47] » .

فإن لم يوجد طول فإنه يكون الحذف شاذًّا ، كما في قوله :

مَنْ يُعْنَ بالحمد لا يَنْطِقْ بِمَاسَفَهٌ ولا يَجِـدْ عن سبيل المجْدِ والكَرَمِ[48]

وقرئ شاذًا : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِـي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَابَعُوضَـةٌ ﴾[49] بالرفـع ، وقـرئ – أيضًا – شاذًا ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ[50] ﴾ بالرفع .*

---

٤٧ – الكتاب ٢ / ١٠٨ .

٤٨ – لم يعرف قائله .

وأوضح هو في شرح التسهيل ١ / ٢٠٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٩٥ ، وأوضـح المسالـك ١ / ١١٩ ، وتخليص الشواهد ١٦٠ ، والتصريح ١ / ١٤٤ ، والهمع ١ / ٩٠ ، والأشموني ١ / ١٦٩ .

٤٩ – آية ٢٦ من سورة البقرة . وهذه القراءة نسبت لرؤبة بن العجاج ، ولغيره كالضحاك . كما نسبت على أنها لغة لأناس من بني تميم . ينظر معاني الفراء ٢٢/١ ، ومعاني الأخفش ٢١٥/١ ، والشواذ ١٢ ، والمحتسب ٦٤/١ ، والبيان ٦٦/١ ، والإملاء ٢٦/١ ، والبحر ١٢٣/١ .

٥٠ – آية ١٥٤ من سورة الأنعام .

و نسبت هذه القراءة ليحيى بن يعمر ، وابن أبي اسحاق ؛ كما نسبت للحسن والأعمش .

وقرأ عبد الله وابن محيصن « على الذي أحسنوا » وهي كسابقتها .

ينظر معـاني الفـراء ٣٦٥/١ ، والشـواذ ٤٧ ، والمحتسب ١ / ٦٤ ، ٢٣٤ – ٢٣٥ ، والكشـاف ٢ / ٤٩ ، والبيان ٣٥٠/١ ، والإملاء ٢٦٦/١ ، والبحر ٢٥٥/٤ ، والإتحاف ٣٨/٢ .

* الحذف في البيت والآيتين ليس شاذاً ، وإنما هو قليل كما قال ابن مالك ، وأجازه الكوفيون قياساً.

وهو في « أحسن » أقرب إلى القياس ؛ لأن « أحسن » اسم تفضيل مجرد عن «الألف » و «اللام» والإضافة ، فلا غنى عن تقدير : «من» .

٣١/أ فإن صلح الباقي بعد الحذف للصلة / امتنع الحذف ، كما إذا قلت : « جاءني الذي هو عندك » أو « جاءني الذي هو في الدار » ؛ لأن الظرف والمجرور كل واحد منهما يقع صلة من غير حاجة إلى شيء فيبقى المحذوف بلا دلالة عليه، وإلى مثل : « جاءني الذي هو عندك » و « جاءني الذي هو في الدار » ، الإشارة بقوله :

... ... ، وَأَبَـوْا أَنْ يُخْـتَزَلْ

إِنْ صَلُـحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ

قولـــه :

... ... وَالْحَـذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِـي

فِي عَائِدٍ مُتَّصِـلٍ إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ اوْ وَصْفٍ ، كَـ« مَنْ نَرْجُو يَهَبْ »

يكثر الحذف في الضمير المنصوب بفعل كما قال ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ [٥١] ﴾ على قراءة شعبة ، وغيره من القراء قرأ بإثبات الهاء .

ومن الحذف في الضمير المنصوب بفعل ، قول الشاعر :

وما جَمَّعَتْ أبناءُ تيمِ بنِ مُرَّةٍ ليومِ نِزَالٍ قد أتاكَ ابنَ حَنْظَلِ [٥٢]

وفيه شاهد على الترخيم في غير النداء ، واستسهله بعضهم ؛ لكونه مضافًا إليه المنادى وأما حذفه منصوبًا بالوصف فليس بالكثير ، فعلى هذا يتخلف أحد النوعين عن الحكم ، ومثاله قولك : « الضارب زيد مستحق للضرب » ، ومنه قوله :

ألقاتلَ المرتضى عمرٌو أخو سَفَهٍ والبَغْيُ مَرْتَعُهُ سُقْمٌ لمن رَتَعَهْ [٥٣]

---

٥١ – آية ٣٥ من سورة يس .

وقرأ بقراءة شعبة بن عياش – أحد راويي عاصم – وحمزة والكسائي ، وخلف من العشرة .

ينظر السبعة ٥٤٠ ، والمبسوط ٣٧٠ ، والتذكرة ٢ / ٦٣٠ ، والتبصرة ٣٠٧ ، والتيسير ١٨٤ ، والنشر ٢ / ٣٥٣ .

٥٢ – لم أقف على قائله .

٥٣ – لم أقف على قائله .

ولم يمثل المصنف للمنصوب بوصف ، وقد مثل للمنصوب بفعل ، بقوله : « من نرجو يهب » والتقدير : من نرجوه .

ولا بد من شرط الاتصال ؛ لأنه إذا حذف المنفصل لم يبق هنا مايدل عليه ؛ لأن الأصل في الضمير أن يكون متصلاً ، فإذا قلت : « جاءني الذي إياه أكرمت » ، وحذفت « إياه » كان التقدير : جاءني الذي أكرمته ؛ لعدم مقتضى الانفصال ، فيصير بهذا الاعتبار كحذف المبتدأ مع الظرف والمجرور .

وبعضهم : فرق بين أن يكون تقدير الانفصال مطلوبًا لمعنى يختص به أولا . فإن كان لمعنى يختص به امتنع حذفه ، وإن لم يكن لمعنى يختص [به [٥٤]] بل كان التقديم هو المقتضى للانفصال أو التوسعة عند من جعلها مقتضية للانفصال جاز الحذف ؛ لأنه لايفوت بتقدير الاتصال معنى .

***

كَذَاكَ حَذْفُ مَابِوَصْفٍ خُفِضَا كَـ«أَنْتَ قَاضٍ» بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ « قَضَى»

يجوز – أيضًا – حذف الضمير المجرور بوصف ؛ لأنه إذا كان كذلك لم يكن كالجزء من المضاف إليه لأن الإضافة إذ ذاك تكون من رفع أو نصب ، فلم تتمحض للإضافة ؛ إذ التقدير مزاحم لها طالب بالمنافي ، وما صحبه مزاحم طالب بالمنافي امتنع معه الرسوخ ، على ماهو المقرر في علم البيان .

ومما جاء فيه محذوفًا لكونه مجرورًا بإضافة صفة إليه ، قوله (تبارك وتعالى) :

﴿ قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَاجَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ[٥٥] ﴾

التقدير : فاقض ما أنت قاضيه ، وقال الشاعر :

لقد جاء عمرٌو بالجموعِ كماتَرى لِيَفْعَلْ أخو الإِقْدامِ ماهو فَاعِلُ[٥٦] / ٣١/ب

---

٥٤ – تكملة من « ب » .

٥٥ – آية ٧٢ من سورة طه .

٥٦ – لم أقف على قائله .

التقدير : الذي هو فاعله . وقال آخر :

ويَصْغُرُ في عيني تِلَادِي إذا ٱنْثَنَتْ يميني بإدراكِ الذي كُنْتُ طَالِبا[٥٧]

وبعضهم اشترط في هذه الصفة أن لا تكون رافعة ، اعتماداً على أن الأصل مانع من الحذف ، والصحيح التعميم .

ومما جاء فيه الضمير مثبتًا وهو مجرور بالصفة ، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ[٥٨] ﴾ .

وإلى قوله (تبارك وتعالى) : ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ ، الإشارة بقوله :

كَـ«أَنْتَ قَاضٍ» بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ «قَضَىٰ»

ولقد أجاد حيث لم يضمن النظم شيئًا من القرآن ، وهذا هو المختار في الاقتباس أن يكون إشارة من غير أن يضمن شيئًا من لفظ القرآن .

وقد فعل ذلك أبو إسحاق الألبيري الأندلسي (رضى الله عنه) صاحب المقامات والكرامات في غير ما موضع ، كما في قوله[٥٩] :

جعلت المالَ فوق العلم جهلاً لعمرك في القضية ماعَدَلْتَا

وبينهما بنصِّ الوحي بَوْنٌ سَتَعْلَمُهُ إذا « طه » قرأتا

يريد : قولّ (تبارك وتعالى) : ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا[٦٠]﴾ وكما في قوله من قصيدة أخرى[٦١] :

ماإنْ سمعتُ بعائلٍ تُكْوَى غداً في النَّار جَبْهَتُهُ على الإقْلالِ

وإذاأردتَ صحيحَ مَنْ يُكْوَى بها فاقرأْ عُقَيبَةَ « سُورَةِ الأَنْفَالِ »

---

٥٧ – لسعد بن ناشب .

وهو في الشعر والشعراء ٢ / ٦٩٦ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٠٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٩٧ ، وتخليص الشواهد ١٦٣ ، والأشموني ١ / ١٧٢ ، والتلاد : المال القديم .

٥٨ – آية ٣٧ من سورة الأحزاب .

٥٩ – في ديوانه : ٢٢ – ٢٣ .

٦٠ – آية ١١٤ من سورة طه .

٦١ – في ديوانه : ٤٠ .

يريد : قوله (تبارك وتعالى) : ﴿يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَاكَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَاكُنتُمْ تَكْنِزُونَ[٦٢]﴾ .

وَمَنْ جَوَّزَه ، قال : بشرط أن لا يكون ذلك اللفظ على أنه من القرآن ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود[٦٣] .

❋❋❋

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرّْ كَـ«مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّْ»

يجوز – أيضا – حذف الضمير العائد على الموصول ، إذا كان مجروراً ، بشرط أن يكون الموصول قد جر بما جر به الضمير جنساً ولفظاً ، فلا يجوز ذلك مع جر الموصول بالإضافة ، ولا يجوز ذلك مع اختلاف لفظ الجار .

والجمهور : على اشتراط أن يكون المتعلق لهما – أعني للموصول والضمير واحداً – كما إذا قلت : « مررت بالذي مررت به » ، وكما في مثال المصنف .

وبعضهم : لم يشترط ذلك فجوز أن تقول : « مررت بالذي دخلت » ، يريد : بالذي دخلت به ، و« ذهبت بالذي جئت » .

وبعضهم – أعني : بعض القائلين بالمنع – منع الأول ؛ لأن التقدير غير متعين ، وجوز الثاني ؛ لأن التقدير فيه عنده متعين .

وفيه نظر ؛ لأنه كما يحتمل أن يكون التقدير : دخلت إليه ، يحتمل أن يكون التقدير – أيضا – : جئت إليه .

فإن قال : إن الحذف يعين المماثل . قيل : فالحذف – أيضا – في الأول يعين المماثل .

وهذه التفرقة وقعت لأبي علي ، وهي مشكلة ، وفيها ماقدّمنا .

---

٦٢ – آية ٣٥ من سورة التوبة .

٦٣ – عرف البلاغيون الاقتباس بقولهم : « أن يضمن الكلام شيئا من القرآن أوالحديث ، لا على أنه منه » الإيضاح : ٥٧٥ . أي : بأن لا يقال فيه : قال الله أو نحوه ، فإن ذلك حينئذ لا يكون اقتباساً .

ينظر : تحرير التحبير ١٤٠ – ١٤٢ ، والإيضاح ٥٧٥ – ٥٧٩ ، وخزانة الأدب للحموى ٢/٤٥٥ – ٤٧٧ ، وأنوار الربيع ٢/٢١٧ – ٢٩٨ .

ومما يستشهد به لمن لا يشترط اتحاد المتعلق ، قوله : / ٣٢/أ

وإنَّ لساني شُهْدَةً يُشْتَفَى بها وَهُوَّ على مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلْقَمُ[٦٤]

فإن « على مَنْ صَبَّه » متعلق بما في « عَلْقَم » من معنى الفعل ، و « عليه » متعلـــق بـ « صَبَّه » لكن هذا في الشعر ، والشعر من حيث هو محل للضرورات .

وأما قوله (تبارك وتعالى) : ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ[٦٥]﴾ فإن « ما » مصدرية ، والتقدير – [والله أعلم – : فاصدع[٦٦]] بأمرنا ، أو : بالأمر الذي تؤمر ، أو ما أشبه ذلك ممايقتضيه المعنى ويناسبه .

فعلى هذا لا يكون في الآية الكريمة حجة لمن جوز اختلاف المتعلق .

والجرفي كلام المصنف مختص بمثل : « مررت بالذي مررت به » كمامثل ، فيجعل المثال قيداً على جهة المسامحة ، وإلا فإن وضع المثال ينافي كونه مقيداً ؛ إذ المثال ثان عن التقرر ، والقيد شرط في التقرر .

ويحتمل أن يكون الاختصاص بإخراج المشارك بخاص اسمه ، وهو قوله :

كَذَاكَ حَذْفُ مَابِوَصْفٍ خُفِضَا

وفي الاختصاص بإخراج المشارك باسمه الخاص خلاف ، وقد جعل منه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ[٦٧] ﴾ بناء على أن « القوم » يعم الذكور والإناث ، وقال زهير:

---

٦٤ – لرجل من همدان .

وهو في ابن يعيش ٣ / ٩٦ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٠٧ ، والجنى الداني ٤٧٤ ، والمغني ٤٨٥ ، وأوضح المسالك ١٢٥/١ ، وتخلص الشواهد ١٦٥ ، والهمع ١ / ٦١ ، والأشموني ١ / ١٧٤ .

٦٥ – آية ٩٤ من سورة الحجر .

٦٦ – تكملة من « ب » .

٦٧ – آية ١١ من سورة الحجرات .

وما أَدْرِي وسوف إِخَالُ أدري أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ ؟

فإنْ قالوا : النِّساءُ مُخَبَّـاتٍ فَحُقَّ لكُلِّ مُحْصَنَةٍ هِدَاءُ[٦٨]

وله مراتب ، وفيه تفصيل ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث يكون هو المقصود[٦٩] .

والأصح في « قوم » اختصاصه بالذكور ، وأما إطلاقه عليه مع النساء في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ[٧٠] ﴾ وما أشبه ذلك ، فإن ذلك من باب التغليب* ، وكون أحكام الذكور منسحبة على الإناث .

---

٦٨ – في ديوانه ٨١ .

وبيت الشاهد « الأول » في الاشتقاق ٤٦ ، والصاحبي ١٨٩ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٤٠٦ ، ٣/١٠٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٥٦ ، ٢ / ٨٧ ، ٣٧٧ ، والمغني ٤٠ ، ١٤٨ ، والهمع ١/١٥٣ ، ٢٤٨ ، ٢/٧٢ .

٦٩ – سبق الحديث عن هذه القضية في ص : ٦٢ ، هامش ١

٧٠ – آية ١٠٥ من سورة الشعراء .

* سبق الحديث عنه في ص : ١٠٩ .

الْمُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

«أَلْ» حَرْفُ تَعْرِيفٍ ، أَوِ «اللَّامُ» فَقَطْ فَـ«نَمَطًا»* عَرَّفْتَ ، قُلْ فِيهِ : «النَّمَطْ»

اختلف في التعريف بالأداة ، فقيل : المعرف مجموع الأداة ، وهذا القول ينسب للخليل[1] (رحمه الله) ، وقد نسب للفراء .

وقيل : إن المعرف «اللام» وحدها ، وإن «الألف» إنما هي للوصل ، وهو مذهب سيبويه[2] .

وقد نسب المصنف لسيبويه في كتابه المسمى بـ « التسهيل[3] » مذهبًا ثالثًا ، وهو موافقة الخليل ، وجعل «الهمزة» زائدة .

وأكثر النحويين : لا يعزون لسيبويه هذا القول ، لكن في كلام سيبويه مايشهد لصحة ماقاله المصنف[4] .

وقد احتج لكل واحد من المذهبين بما يخرج عن الغرض ، والاختلاف في مثل هذا لايبنى عليه كثير فائدة[5] .

وقياس من جعل التعريف لهما – معًا – ، أن يقول : « أل » كما يقول في : « قد » التي هي حرف تحقيق ، وقع / التحقيق بـ « قد » ، ولا يقول : بالقاف والدال ، فكذلك ٣٢/ب
لايقول : وقع التعريف بـ «الألف» و «اللام» .

***

---

١ – الكتاب ٣ / ٣٢٤ – ٣٢٥

٢ – المصدر السابق ٤ / ١٤٧

٣ – ينظر ص : ٤٢ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٥٣ .

٤ – الكتاب ٢/٩٧ ، ٩٩ حيث قال : « فإن أخرجت الألف واللام صار الاسم نكرة » ، وقال في ٤ / ٢٢٦ : « و« أل » تعرف الاسم في قولك : القوم ، والرجل » .

٥ – تنظر المسألة في معاني الحروف للرماني ٦٩ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٥٣ ، ورصف المباني ١٥٨ ، والارتشاف ١/٥١٣ ، والجنى الداني ١٩٢ ، وجوهر الأدب ٣٠١ – ٣٠٥ .

* المشهور « نمط » على أنه مبتدأ وما بعده الخبر ورواية « نمطاً » على أنها منصوبة بفعل يفسره « قل فيه » على تضمينه معنى اذكر والتقدير : اذكر نمطاً قل فيه النمط ، ينظر تمرين الطلاب للأزهري ٢٢.

وَقَدْ تُزَادُ لَازِمًا ،كَـ«اللَّاتِ» وَ «الْآنَ» وَ «الَّذِيـنَ» ثُمَّ « الـلَّاتِ »
وَلِاضْطِرَارٍ، كَـ«بَنَاتِ الْأَوْبَرِ» كَذَا «وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ السَّرِي[6]»

«الألف» و «اللام» تجيء زائدةً ، وغيرَ زائدةٍ ، والزائدُ على نوعين :

أحدهما : زائد على جهة اللزوم . **والآخر** : زائد لا على جهة اللزوم[7] .

وقـد مـثل المصنف لما يزاد [لازمًا[8]] بـ « اللات » ، وهو اسم صنم كان في الجاهلية ، وبـ « الآن » وهـو اسم لوقت حـاضـر ، وذهب بعـضـهم إلى أنه منقـول من فـعل مـاض . وبـ « الذين » و « اللاتي » جمع « التي » . و « ثم » في كلامه لترتيب الإخبار لا لترتيب الوقوع.

وزيادتها في « الذين » وباقي ألفاظ الموصولات مما دخلت فيه «الألف» و «اللام» ، إنما هو بناء على أن التعريف بالصلة ، ومن قال : إن التعريف بـ «اللام» فليست زائدة .

وأما زيادتها للضرورة فإنها تكون في أعلام العاقلين ، وفي أعلام غير العاقلين ، وهو أقيس ، أعني زيادتها في أعلام غير العاقلين ؛ لقربها من الأجناس ، إلا أنه قد كثر زيادتها في أعلام العاقلين ، كما في قوله :

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ من أسيرِها حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصُورِها[9]

وكما في قوله[10] :

إنَّ اليزيدَ من بنـي أُمَيَّهْ نَجْلُ مُعاوٍ أظلـمُ البريَّهْ
حَسَّبَ أنَّ الدهر حَرْجُوجِيَّهْ بَيْنَاه يسعى لِابْتِغَا أُمنِيَّهْ
إذْ أقبلتْ داهيةٌ دَهْوِيَّهْ فمنحتْهُ عاجلاً مَنِيَّهْ

---

٦ – سقط من النسختين .

٧ – ينظر تفصيل المسألة في الجنى الداني ١٩٧ ، والمغني ٥٢ .

٨ – تكملة من « ب » .

٩ – لأبي النجم العجلي في ديوانه ١١٠ .
وهو في المقتضب ٤٩/٤ ، والمنصف ١٣٤/٣ ، وسر الصناعة ٣٦٦/١ ، والإنصاف ٣١٧ ، وابن يعيش ٤٤/١ ، ١٣٢ ، والجنى الداني ١٩٨ ، والمغني ٥٢ ، والهمع ٨٠/١ .

١٠ – لم أقف عليه .

و« أظلم » بالرفع ، وكذا ذكره بعض أهل البيان من أهل المغرب ، وإن كان قد أنشده بعض أهل البيان على تخلل تعريف المضاف إليه بين أجزاء تعريف المضاف لكن اللفظ لايتعين له

و – أيضا – فإن ماذكر من الفصل ليس بالكثير ، والأنسب من جهة اللفظ والمعنى الرفع.

ومعاوية (رضي الله عنه) من أكابر الصحابة ، والصحابة جميعهم يجب أن لا يذكر واحد منهم إلابأحسن الذكر ، والإمساك عما [شجر]* بينهم .

وأما زيادتها في أعلام غير العاقلين ، فكما في قوله :

ولقد منحْتُكَ أَكْمُؤًا وعَسَاقِلَا ولقد نهيتُكَ عن بناتِ الأَوْبَرِ[11]

و« بنات أوبر » ضرب من الكمأة ، فعلى هذا يكون «أكمؤًا» مختصًا بغيرها ، لخروجها بالذكر . و« العساقل » كذلك – أيضا – ضرب من الكمأة ، وكلاهما أعني بنات أوبر وعساقل، قالوا فيهما : إنهما من أردأ ضروب الكمأة ، وأنه قد يكون بمشيئة الله (تعالى) سببًا للهلاك ، قال[12]:

إنَّ أُحَيْحًا مات من غير مرضْ وَوُجْدَ في مَرْمَضِهِ حيث ارتمضْ

عَسَاقِلٌ وَجَبَأٌ فيها قَضَضْ

وقد جاءت – أيضا – زائدة في التمييز ، ومنه البيت الذي أشار إليه المصنف ، وهو قول الشاعر :

رأيتُكَ لَمَّا أنْ عرفتَ وجوهَنا صددتَ وطِبْتَ النَّفْسَ ياقيسُ عن عمرِو[13]

---

١١ – لم يعرف قائله

وهو في المقتضب ٤ / ١٤٨ ، ومجالس ثعلب ٥٥٦ ، والمنصف ٣ / ١٣٤ ، والخصائص ٣ / ٥٨ ، وسر الصناعة٣٦٦ ، والإنصاف ٣١٩ ، ورصف المباني ١٦٤ ، والتصريح ١ / ١٥١ ، والأشموني ١ / ١٨٢ .

١٢ – لم أقف على قائله

وهي في اللسان « رمض » ٧ / ١٦١ ، و« عسقل » ١١ / ٤٤٨ .

١٣– لراشد بن شهاب اليشكري في المفضليات ٣١٠

وهو في شرح اختيارات المفضل ١٣٢٥ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٦٠ ، وابن الناظم ١٠٢ ، والجنى الداني ١٩٨ ، وابن عقيل ١ / ١٨٢ ، والتصريح ١ / ١٥١ ، والهمع ١ / ٨٠ ، والأشموني ١ / ١٨٢ .

* في « أ » : يشجر .

ولم يتعرض المصنف للجنسية ، ولا للعهدية [١٤] .

وقد ذهب بعض النحويين إلى أن «الألف» و «اللام» / لا تخلو عن هذين النوعين : ٣٣/أ
الجنس والعهد ، فإن كان المحل للعموم فهي الجنسية حقيقة أو مجازًا ، وإن كان المحل لغير العموم فهي العهدية ، ويكون العهد إلى ملفوظ به ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ [١٥] ﴾ ، وإلى غير ملفوظ به إلا أنه معلوم عند السامع ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ [١٦] ﴾ .

ومن غريب العهد مانقل بعضهم : أن يكون العهد إلى مابعضه ملفوظ به وبعضه محال عليه ، لتقرره في الذهن ، قالوا ذلك : في قول زيد بن عتاهية [١٧] :

إنَّ أبَاك لم يقم بصفـينْ ... لمَّا رأى عَكًّا والأشْعريِّـينْ
وقيسَ عَيْلانَ الهوازنيـينْ ... وابنَ نُصيرٍ في سَرَاةِ الكِنْدِّينْ
قال لنفس السُوءِ هل تَفِرِّينْ ؟ ... لا خَمْسَ إلّاجَنْدَلُ الإحَرِّيـنْ
والخَمْسُ قد يُجْشِمْنَكِ الأمرِّينْ ... قَصْداً إلى الكوفةِ من قِنَّسْرِينْ

قالوا : وذلك أنَّ عليًّا (رضي الله عنه) لما توجه إلى الشام ، أعطى كل واحد من أصحابه خمسمائة ، قال : وكَنَسَ بيتَ المال وصلَّى فيه ركعتين ، فلما اشتد البلاء بصفين ، انهزم زيدُ بنُ عتاهيةَ ، وترك الخمسمائة ، فلما قدم على أهله ، قالت له ابنته : أين الخمسمائةُ [التي] * أعطى أميرُ المؤمنين أصحابَهُ ، فقال الأبيات التي قدمنا .

فـ « خمس » معرب محذوف تنوينه للإضافة لا للتركيب ، والتقدير: لا خمسمائة معي ، و«الألف» و «اللام» في « والخمس » عهد لخمسمائة ، التي بعضها ملفوظ وبعضها معلوم في الذهن ، هذا كله على من رواه بفتح الخاء ، وهي الرواية الصحيحة .

وبعضهم : رواه بكسر الخاء ، وهو ظِمْءٌ من أظماء الإبل [١٨] ، وفيه بعد من جهة المعنى .

---

١٤ – ينظر تفصيل المسألة في الجنى الداني ١٩٣ – ١٩٤ ، والمغني ٥٠ .

١٥ – آية ١٥ – ١٦ من سورة المزمل .

١٦ – آية ٤٠ من سورة التوبة .

١٧ – تنظر القصة مع الأبيات في الاشتقاق ١٣٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢٦٥/٢ ، والأخير في ابن يعيش ٥/٥ .

١٨ – اللسان « خمس » ٦ / ٦٧ ، قال : « وهو أن ترد الإبل الماء اليوم الخامس » .

* في « أ » : الذي .

وقد يعرض للجنسية العهد ، قالوا : وذلك في خمسة أماكن[١٩] :

أحدها : أن تكون قد تقدم على مصحوبها الوصف المقتضي للتخصيص مضافًا ، كما في قوله :

مستقبلين شمالَ الشأمِ تَحْصِبُهُمْ بحاصبٍ كَنَدَيفِ القُطْنِ مَنْثُورِ[٢٠]

والثاني : أن تكون بعد « إذا » التي للمفاجأة ، كما إذا قلت : « خرجت فإذا السبع » .

والثالث : أن تكون بعد « أي » الواقعة في النداء ، كما إذا قلت : « ياأيها الرجل » .

والرابع : أن تكون بعد اسم الإشارة ، كما إذا قلت : « مررت بهذاالرجل » .

والخامس : أن تكون داخلة على حاضر وقت ، كـ « الآن » و « الساعة » ومافي معناهما،

فعلى هذا الحكم بالزيادة على «الألف» و «اللام» في « الآن » كما ذهب إليه المصنف ليس متعينًا ولا متفقًا عليه .

قالوا : فإن جاء العهد في الجنسية في غير هذه الأمكنة فإنما يكون قليلاً ، ومنه قول الشاعر :

فأنت طلاقٌ والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ ، ومن يخرُق أعقُّ وأظلمُ[٢١]

على من رواه برفع « عزيمة » و « ثلاث » فإن جنس الطلاق من حيث هو ليس هكذا .

وهذا البيت من بيتين بعث بهما الكسائي إلى محمد بن الحسن الفقيه ، يسأله عن الواقع من الطلاق ، في قوله :

...أنت / طلاق ..... البيـــت الـــذي قدمنـــا ٣٣/ب

***

وَبَعْضُ ٱلْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلَمْحِ مَاقَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا

---

١٩ – ينظر جواهر الأدب ٣٠٦ – ٣٠٧ .

٢٠ – للفرزدق في ديوانه ٢٣٦/١ .

وهو في اللسان « زحف » ٩ / ١٣٠ .

٢١ – وقيل بعث بها الرشيد للقاضي أبي يوسف الفقيه .

والشاهد في ابن يعيش ١٢/١ ، والمغني ٥٤ ، وشرح شواهد المغني ١٦٨/١ ، والأشباه والنظائر ١١٤/٣ – ١١٥

اختلف في «الألف» و «اللام» الداخلةِ للالتماحِ للوصفِ أو غيرِهِ ، والداخلةِ للغلبةِ ،

هل تلحق بالزائدة أو بالعهدية [٢٢] ؟

والأكثر على لحاقها بالعهدية ، وظَاهِرُ كَلامِ المصنف إلحا قُها بالزائدة لذكره إياها

عقبها .

وقد احتج لكل قول بما يقويه . وهذا – أيضا – من الخلاف الذي لا ينبني عليه كبير

فائدة .

واختلف – أيضا – في دخولها مقصودًا بها التماح الأصل ، هل يكون ذلك مقيسا

أوموقوفا على السماع [٢٣] ؟

والصحيح أنه موقوف على السماع ؛ لبعد إرادة الوصف ، أو الجنسية عند إرادة

العلم ؛ لأن العلم يدل على ذات مجردة عن الوصف ، والوصف يدل على معنى قائم بذات ،

والعلم – أيضا – يدل على ممنوع من الشركة فيه ، والجنس يدل على لفظ مشترك فيه ،

وقلما يكون النقل إلا عن هذين .

***

كَـ«الْفَضْلِ» وَ«الْحَارِثِ»وَ«النُّعْمَانِ» فَحَذْفُ ذَا وَذِكْرُهُ سِيَّانِ *

« الفَضْلُ » منقول عن مصدر ، يُقال : فَضَلَ يَفْضُلُ فَضْلاً ، وإعماله قليل ، إما لكثرة

التسمي به ، وإما لأنه معتبر فيه معنى الزيادة .

والفعل من حيث هو لا يقتضى زيادة إلا بأمر زائد عليه ، وقد وقع معملاً ، في قوله :

وجدنا نَهْشَلاً فَضَلَتْ فُقَيْمًا كَفَضْلِ ابنِ المَخَاضِ على الفَصِيلِ [٢٤]

وغير معمل في قوله :

له فَضْلٌ على الأقوامِ يُلْفَى إذا ماحَلَّ عُدْمٌ وَارْتِيَاعُ [٢٥]

---

٢٢ – ينظر الجنى الداني ١٩٦ ، وجواهرالأدب ٣١٥ .

٢٣ – وهو ماذهب له ابن هشام في المغني ٥٢ .

٢٤ – للفرزدق في ديوانه ٢ / ١٤٩ .

وهو في الكتاب ٢ / ٩٨ ، والمقتضب ٤ / ٤٦ ، ٣٢٠ ، وابن السيرا في ١ / ٥١٣ ، وابن يعيش ١ / ٣٥ .

٢٥ – لم أقف على قائله .

* في الألفية : فذكر ذا وحذفه سيان .

ووقع مسمى به كثيرًا ، كـ « الفضل بن العباس » وبه كان العباس يكنى ، وأمه أم الفضل بنت الحارث[٢٦] .

و« الحارث » منقول عن صفة مقصود بها التفاؤل باعتبار أنه يعيش فيكون له حرث .

و « النعمان » منقول عن جنس غير مصدر ، قيل : إنه الدم ، فيكون على هذا – أيضا – مقصودًا به التفاؤل ، كتسميتهم « جراحًا » و « قتالاً » وما أشبه ذلك .

وقيل : إنه نبات له نور شديد الحمرة ، قيل : إنه الشقيق ، وقيل : إنه الأرجوان ، ويرجع المعنى إلى الأول . وكان النعمان بن المنذر يسمى النعمان بن الشقيقة[٢٧] .

ولا يكاد هذا النوع يتجرد عن «الألف» و «اللام» في غير النداء والإضافة ؛ لحرصهم على معنى التفاؤل ، فإن تجرد فإنما يكون ذلك قليلاً ، وأكثر مايكون في الشعر [كما في قوله[٢٨]] وأظنه كعب بن مالك الأنصاري (رضي الله عنه) :

ونُعمانُ أَوْفَى بميثَاقِهِ وحنْظَلةُ الخَيْرِ لم يُحْنَجِ[٢٩]

وقوله : « فذكر ذا وحذفه سيان »

يريد : من جهة العلمية فقط ، أي : إسقاطهما لا يخل بالتعريف ، وإثباتهما لا يمنع من اعتبار العلمية ، لكن إثباتهما يقتضي أن يكون ماوُجِدا فيه محكومًا له بحكم الصفة ، فلذلك يجمع جمع الصفة ، قالوا في : « الأَحْوَصِ » « حُوْصٌ » فجمعوه جَمْعَ « أَحْمَرَ » ، ولم يجمعوه على « أَفَاعِلَ » / إلَّا عند قصد الذوات ، قال : ٣٤/أ

---

٢٦ – ينظر نسب قريش ٢٥ – ٢٧ ، والاستيعاب ٢ / ٨١٠ ، ٣ / ١٢٦٩ .
كان رديف رسول الله حتى رمى جمرة العقبة ، وشهد غسل رسول الله ، مات بطاعون عمواس سنة ١٨ هـ .

٢٧ – تنظر هذه المعاني وغيرها في اللسان « نعم » ١٢ / ٥٨٨ .

٢٨ – تكملة من « ب » .

٢٩ – في ديوانه : ١٨٨ .
وهو في السيرة لابن هشام ٢ / ١٣٩ ، والسيرة لابن كثير ١ / ٥٩٣ .
وهذا البيت من ضمن أبيات قالها كعب في شهداء أحد ، ومنهم المذكوران في البيت نعمان بن مالك بن ثعلبة الخزرجي ، وحنظلة بن أبي عامر غسيل الملائكة
ومعنى لم يحنج : أي لم يصرف عن وجهه الذي أراده من الحق .

أَتَانِي وَعِيدُ الحُوْصِ من آلِ جعفرٍ فياعبدَ قيسٍ لونَهَيْتَ الأَحَاوِصَا[30]

فجمعه على « حُوْصٍ » حيث كان المحل للمعنى ، وجمعه على « أَحَاوِصَ » حيث كان المحلُّ للذوات .

قال أبو علي[31] : وقياس من قال : « الحارث » أن لا يجمعه على « حَوَارِثَ » ، وإنما يجمعه على « حُرَّاثٍ » أو على « حُرُثٍ » إلا إن تجرد من مقتضى اعتبار الوصف وذلك حيث يكون المقصود الذات المجردة .

***

وَقَدْ يَصِيْرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَهْ مُضَافًا اوْ مَصْحُوبَ* «أَلْ» كَـ«الْعَقَبَهْ»

قد يرتقي المعرف بالإضافة ، أو بـ «الألف» و «اللام» إلى رتبة في التعريف أعلى من التعريف بهما أعني بالإضافة ، أو بـ «الألف» و «اللام» ، وذلك بالغلبة ، فيصير إذ ذاك حكمه حكم الأعلام .

ومما وقع فيه الغلبة في المضاف « ابن عباس » و « ابن عمر » و « ابن الزبير » غلب في كل واحد منها على « عبد الله » ، فـ « العباس » كان له بنون غير عبد الله ، يقال : كانوا عشرة، ويروى عنه أنه قال عند تمام العشرة ، وكان تمامهم بابنه « تمام » ، وكان هذا شديد البأس ، وولاه عليّ الطائف[32] :

تَمُّوا بـ « تَمَّامٍ » فصاروا عَشَرَهْ ياربِّ فَاجْعَلْهُمْ كِرامًا بَرَرَهْ

وَطَيِّبِ الأَصْلَ وَأَنْمِ الثَّمَرَهْ[33]

---

٣٠ – للأعشى في ديوانه ١٩٩ .

وهو في إصلاح المنطق ٤٠١ ، والاشتقاق ٢٩٦ ، وابن يعيش ٥ / ٦٣ ، وتذكرة النحاة ٦٣١ ، وشرح شواهد الشافية ١٤٤

٣١ – ينظر المسائل الحلبيات ٢٨٥

٣٢ – ذكرت كتب التراجم في ترجمة تمام أن عليًا ولاه المدينة لا الطائف ، وعزله عنها .

ينظر نسب قريش ٢٧ ، والاستيعاب ١ / ١٩٥ ، وأسد الغابة ١ / ٢٥٣ ، والإصابة ١ / ١٨٦ .

٣٣ – الأبيات في الاستيعاب ١ / ١٩٦ ، وأسد الغابة ١ / ٢٥٤ ، والبداية والنهاية ٨ / ٣٠٦ .

* الرواية المشهورة « مضاف أو مصحوب » على أنها اسم يصير متأخراً ورواية النصب على أنها حال ، واسم يصير محذوف والتقدير يصير العلم علماً.

لكن إذا قيل : ابن عباس ، لم ينطلق إلا على عبد الله ، كما في قوله : وأظنه أبا الأسود الدؤلي[٣٤] :

ذكرتُ ابنَ عبَّاسٍ بباب ابنِ عامرٍ ... وما مرَّ من يومي ذكرتُ وماغَبَرْ

و« ابن عمر » غلب على عبد الله ، وكان لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) بنون عدة منهم : «عبيدالله » وهو قاتل الهرمزان[٣٥] ، و« عاصم » وهو جد عمر بن عبد العزيز ، أمه أم عاصم بنت عاصم ابن عمر بن الخطاب ، وهو – أيضا – في عمود نسب عبيد الله الإمام المحدث[٣٦] الذي قيل عنه لأحمد بن حنبل (رضي الله عنه) : من أثبت في نافع أمالك أم عبيد الله ؟ ففضل عبيد الله .

وسئل عنهما ، أعني عن مالك وعن عبيد الله يحيى بن معين ، فقال : كلاهما ، يعني حجة ، ولم يفضل[٣٧] .

وزيد بن عمر بن الخطاب ، أمه أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب ، وأمها فاطمة بنت رسول الله ﷺ وكان سيداً شريفًا ، وخرج ليصلح بين طائفتين وقع بينهما تفاتن فأصابه سهم فمات مكانه ، ورثاه جماعة ، منهم القائل[٣٨] :

أَلَا ياليتَ أُمِّي لم تلدني ... ولم أكُ في الغُواةِ لدى البقيعِ

ولم أَرَ مصرعَ ابنِ الخيرِ زيدٍ ... وَهَدَّتَهُ هُنَالِكَ من صريعِ

لكنه إذا قيل : ابن عمر ، فإنما يراد به عبدالله ، كما في قوله[٣٩] :

---

٣٤ – لم أجده في ديوانه .

٣٥ – ينظر نسب قريش ٣٥٥ ، والاستيعاب ٣ / ١٠١٠ – ١٠١١ ، وأسد الغابة ٣ / ٥٢٧ – ٥٢٨ .

٣٦ – هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر (رضي الله عنهم)، قيل توفي سنة ١٤٧هـ ، وقيل ١٤٥هـ .
ينظر سير أعلام النبلاء ٦ / ٣٠٤ .

٣٧ – المصدر السابق ٦ / ٣٠٥ .

٣٨ – قتل « رحمه الله » في الحرب التي دارت بين بني عدي وبني جهم والتي جناها عبد الله بن مطيع ، حيث أصيب بسهم تحت الليل ، وفي نفس الليلة ماتت أمه أم كلثوم بنت علي ، وانقرض ولده .
ينظر نسب قريش ٣٥٢ ، والاستيعاب ١ / ١٢٤ .
والبيتان من أبيات ذكرها ابن عبد البر في الاستيعاب ١ / ١٢٤ ، منسوبة لمحمد بن إياس بن البكير .

٣٩ – لم أعرف القائل .

ماكان فيهمْ من يُرى كابنِ عُمَرْ لكنَّهُ أَخَّره عنهمْ حَذَرْ
فُرْقَةِ أهلِ الدينِ والقومُ زُمَرْ

يريد وقت التحكيم ، وقضيته مشهورة .

والزُّبير (رضي الله عنه) كان له بنون عدة[٤٠] : مُصعب / بن الزُّبير ، وهو الذي كان ٣٤/ب أميرًا على العراقيين لأخيه عبد الله[٤١] .

و« عروة » الفقيه ، و« المنذر » وهو الذي زوجته عائشة أم المؤمنين ، حفصة بنت أخيها عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق[٤٢] ، وهو غائبٌ بالشَّام ، فلمَّا قدم ، قال : «وَمِثْلِي يُصْنَعُ بِهِ هٰذَا ، وَمِثْلِي يُفْتَاتُ عَلَيْهِ» ، فكلمت عائشة المنذر بن الزُّبير ، فقال المنذر : فإن ذلك بيد عبد الرحمن ، فقال عبد الرحمن : «مَاكُنْتُ لَأَرُدَّ أَمْرًا قَضَيْتِيْهِ» ، فَقَرَّتْ حَفْصَةُ عند المنذر، ولم يكن ذلك طلاقًا * .

لكنه إذا قيل ابن الزُّبيرِ : فإنّما يُراد به عبد الله ، كما في قوله[٤٣] :

يا ابنَ الزُّبيرِ أنت مِنْ خيرِ نَفَرْ يحميك بيتُ اللَّهِ والرُّكْنُ الحَجَرْ

وكان عبد الله بن الزبير (رضي الله عنه) قد عَاذَ بالبيت والحِجْرِ ، وَسَمَّىٰ نفسَه عائذًا[٤٤] ، وذلك الذي أراد ابنُ عَبدون ، بقوله في قصيدته :

ولم تُراقبْ مكانَ ابنِ الزُّبيرِ ولا رَعَتْ عِيَاذَتَهُ بالبيتِ وَالْحَجَرِ[٤٥]

وإياه أراد كثير ، بقوله[٤٦] :

---

٤٠ - ينظر نسب قريش ٢٣٦ .

٤١ - ينظر البداية والنهاية ٨ / ٣١٤ - ٣٢٢ ، حيث سأل الله مصعب عند الكعبة أن يعطيه إمرة العراقين ، وأن يزوجه سكينة بنت الحسين ، وعائشة بنت طلحة ، فأعطاه الله ماسأله .
وقتل سنة ٧١هـ حيث سار عبد الملك بن مروان في جنود هائلة من الشام إلى مصعب في العراق .

٤٢ - ينظر نسب قريش ٢٤٤ .

٤٣ - لم أقف على قائله .

٤٤ - ينظر لقبه وحياته في نسب قريش ٢٣٧ - ٢٣٩ ومابعدها ، والبداية والنهاية ٨ / ٢٣٨ .

٤٥ - في ديوانه ١٤٥.

٤٦ - في ديوانه ٢٢٤ ، ٢٢٥ .
و تنظر القصة والبيتان في الكامل ٢٠٤/٣ ، و مروج الذهب ٩٢/٣ ، والكامل لابن الأثير ٣٧٤/٣ .

* هذا من باب الخلع ، ينظر أحكامه في بداية المجتهد ٧٨/٢ - ٨٣ ، ونيل الأوطار ٢٤٦/٦.

تُخَبِّرُ مَنْ لاقيتَ أنَّك عـائِذٌ بَلِ العائذُ المظلومُ في سِجْنِ عَارِمِ
وَصِيُّ النَّبيِّ المصطفى وابنُ عمِّهِ وفَكَّاكُ أَغْلالٍ ، وقاضي مَغَارِمِ

يريد محمد بن علي بن أبي طالب ، أمه الحنفية ، وقضيته مشهورة .

وأماماصار علمًا بالغلبة مما دخلت عليه «الألف» و«اللام» فكـ « المدينة » غلب على مدينة النبي ﷺ وسماها رسول الله ﷺ بـ « المدينة » ، في حديث يحيى بنِ سَعيدٍ ، أنّه قال : سَمِعْتُ أبا الحُبَابِ سَعيدَ بنَ يَسَارٍ ، يقولُ : سَمِعْتُ أبا هُريرةَ ، يقولُ : قَالَ رسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أُمِرْتُ بِقَريَةٍ تَأْكُلُ القُرَىٰ ، يَقُولُونَ : يَثْرِبُ ، وَهِيَ المَدِينَةُ ، تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الكِيرُ خَبَثَ الحَدِيدِ[47] » .

ومنه : « العقبة » غلب على العقبة التي بايعت فيها الأنصار للنبي ﷺ[48] ، وقال شيخنا أبو بكر بن شبرين ، في توشيح له يمدح بعض ملوك الأندلس[49] :

وَرِثَ المجدَ عن المولى الأَبِيْ وعن الجدِّ الكريمِ النَّسبِ
وهمُ من قبلُ أنصارُ النبيْ كم لهمْ من موقفٍ وموثقِ
وَلْتَسَلْ بدرًا بهمْ والعقَبهْ

وملوك الأندلس[50] من ذرية سعيد بن سعد بن عبادة بن دليم ، سيد الخزرج ، أخبرني بذلك شيخنا الشيخ أثير الدين (رحمه الله تعالى) .

***

---

٤٧ – الحديث رواه الشيخان : البخاري بشرح ابن حجر ٤ / ٨٧ ، في كتاب فضائل المدينة ، باب فضل المدينة وأنها تنفى الناس ، ح ١٨٧١ . ومسلم بشرح النووي ٩ / ١٥٤ ، في كتاب الحج ، باب المدينة تنفى خبثها وتسمى طابة وطيبة ، كما رواه مالك في الموطأ ٢/٨٨٧ ، في كتاب الجامع ، باب ماجاء في سكنى المدينة والخروج منها .

٤٨ – ينظر السيرة لابن هشام ١ / ٤٣١ ، ٤٣٨ .

٤٩ – لم أقف عليها في المصادر التي اطلعت عليها .

٥٠ – يعني بهم ملوك غرناطة أو دولة بني نصر ، وهي آخر مملكة إسلامية بالأندلس ، أسسها الغالب بالله أبو عبد الله محمد بن يوسف سنة ٦٣٥ هـ وجعل عاصمة ملكه غرناطة ، وسقطت على يد أبي عبد الله الصغير سنة ٨٩٧هـ عندما سلم مفاتيح المدينة لملكي أسبانيا ، وبهذا انتهت دولة الإسلام بالأندلس .
ينظر الإحاطة لابن الخطيب ، واللمحة البدرية له ، ونهاية الأندلس لمحمد عنان ٢٧ ، والتاريخ الأندلسي للحجي ٥١١ ، وتاريخ الأدب العربي لفروخ ٦ / ٢٥ ، ٥٢

وَحَذْفَ « أَلْ » ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

هذه «الألف» و «اللام» ، أعنى التي تقع للغلبة تحذف في الإضافة ، وفي النداء قياساً مطرداً ، وحذفها في الإضافة آكد منه في النداء ؛ لأن النداء قد دخل على مافيه «الألف» و «اللام» بخلاف الإضافة ، فإنه لا تكون الألف واللام في الأول دون الثاني بوجه ، ولا فيهما إلا / في أماكن محفوظة ليس هذا منها . ٣٥/أ

ومن حذفها للإضافة ، كما إذا قلت :«هذه مدينة النبي ﷺ» و «هذه عقبة الأنصار» [ومأأشبه ذلك [٥١]] .

ومن حذفها بالنداء ، كما إذا قلت : « يامدينة ما أسعد من صبرعلى لأوائك وشدتك فإنه ينال بذلك الشفاعة من النبي ﷺ يوم القيامة» و «ياعقبة ماأزكى من بايع فيك النبي ﷺ»

فإن جاء في غير النداء والإضافة كان شاذاً ، ومنه ماأنشده أبو علي :

تنظَّرتُ نَسْرًا والسِّمَاكَينِ أَيْهُمَا عليّ من الغيم استهلَّتْ مَوَاطِرُهْ [٥٢]

وفيه شاهد على حذف إحدى ياءي « أيّ » ، وقد اختلف هل المحذوف الأولى لسكونها ثم سكنت الثانية لحلولها محلها ، أو الثانيه لكونها طرفًا ؟

وأنشد بعض أهل البيان في ورود التنكير مراداً به أقلُّ مايتوجه عليه الاسم :

طلع نجْمٌ ياحُميدُ عُشْوَهْ فابغِ لمن تعولُهُنّ كُسْوَهْ [٥٣]

وقال : يريد « النجم » وحذف «الألف» و «اللام» المقتضية للغلبة ، كما حذفت في « نسر »

وأنشد البيت الذي قدمناه ، قال : وهو على حد قوله :

إذا الثُّرَيّا طلعتْ عِشَاءَ فَبِعْ لراعي غَنَمٍ كِسَاءَ [٥٤]

---

٥١ – تكملة من « ب » استحسنتها .

٥٢ – للفرزدق في ديوانه ١ / ٣١١ ، وهو في المحتسب ١ / ٤١ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٢٨ ، وشرح التسهيل ١٧٦/١ ، ٢٢٢ ، والجنى الداني ٢٣٤ ، والمغني ٨١ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢٣٦ .

وفي بعض رواياته « نصرًا » والسِّماكَانِ : كوكبان ، الأعزلُ ، والرامحُ ، وهما من منازل القمر .

٥٣ – لم أقف على قائله .

٥٤ – لم أقف على قائله .

وهو في اللسان « بيع » ٨ / ٢٥ .

لأن « النجم » غلب على الثريا .

وقد وقع في كلام المصنف الإشارة إلى متقدم ، ويسميها كثير من أهل البيان : «الإِشَارَةُ إلى المُسْتَدِيرِ» .

وهذه عبارةُ مَنْ يمنع مطلقًا ، بخلاف من يقول بالإشارة إلى مُتَقَدِّمٍ ، وفيه ثلاثة مذاهب :

المنع مطلقًا ، الجواز مطلقًا ، الفرق بين الذوات والمعاني ، فيجوز فيها دون الذوات وبسط ذلك وتقريره في علم البيان وحيث يكون هو المقصود [٥٥].

---

٥٥ – عرف البيانيون الإشارة بقولهم : « هوأن يكون اللفظ القليل مشتملا على المعنى الكثير بإيماء أو لمحة تدل عليه » أو كما قيل : « أن يشير المتكلم إلى معانٍ كثيرة بكلام قليل »

وقد جعلها بعضهم من الإيجاز بالقصر . وقد ذكروا لها أنواعًا كالتفخيم ، والإيماء ، والتعريض ، والرمز ، والتلويح، وغير ذلك ، ولم أقف على النوع الذي ذكره وهو الإشارة إلى مستدير أو إلى متقدم ، ومعناها : أن المتكلم بعد أن فرغ من الأحكام السابقة استدار باسم الإشارة إلى ماتقدم من أحكام .

ينظر نقد الشعر ٥٥ ، والصناعتين ٣٨٣ ، والعمدة ١ / ٣٠٢ ، والبديع في البديع ١٤٨ ، وتحرير التحبير ٢٠٠ ، وشرح الكافية البديعية ١٦٠ ، والخزانة للحموي ٢ / ٢٥٨ ، وأنوار الربيع ٥ / ٣٠١ .

الابْتِدَاءُ

مَبْتَدَأٌ «زَيدٌ» وَ«عَاذِرٌ» خَبَرْ إِنْ قُلْتَ : «زَيدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ»

عدل المصنف عن حد المبتدأ إلى التعريف له بالإتيان به على الوجه المقتضى له التسمية الاصطلاحية ، وقد فعل ذلك سيبويه في تعريف الاسم ، فإنه قال : « فالاسم : رجل ، وفرس[1] » .

وقد جاء المبتدأ بحدود كثيرة ، وأكثرها لا يسلم من الاعتراض .

و« زيد عاذر » أحد قسمي المبتدأ ، وهو أن يكون ذاتًا مخبرًا عنها بحدث يتعلق بها على وجه .

والقسم الآخر : أشار إليه بقوله :

وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ اغْنَىٰ فِي «أَسَارٍ ذَانِ؟»

هذا هو النوع الآخر من المبتدأ ، وهو أن يكون وصفًا استغنى بمرفوعه عن الخبر ، كما إذا قلت : « أقائم الزيدان ؟ » أو « ماقائم الزيدان » ، ومنه قوله :

أغادرٌ أبناء فَهْمٍ أم وَفَوْا ؟ وخالفُوا من قومهم من قد غَووا[2]

ولا بد أن يكون هذا المرفوع مما يقع به الغنية / فإن لم يقع به الغنية ، كما لو قلت : ٣٥/ب
« أقائم أبواه زيد ؟ » فإنه لا يصح أن يكون « أبواه » فاعلاً ؛ لأنه لا يغني ؛ لاحتياجه إلى مايعود الضمير المتصل به عليه ، فيكون « زيد » مبتدأ مؤخرًا ، و« قائم » خبره ، و «أبواه » فاعل بـ « قائم » في أسهل الوجهين ، فيكون التقدير : زيد قائم أبواه ، ولا فرق في

---

١ - الكتاب ١٢/١ .

٢ - لم أقف على قائله .

هذا عند البصريين بين أن يكون ظاهراً أو مضمراً ، بشرط انفصال الضمير[٣] ، كما إذا قلت : « أقائمان أنتما ؟ » ، ومنه قول الشاعر :

خليليَّ ماوافٍ بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على مَنْ أُقَاطِعُ[٤]

والكوفيون يلتزمون الإظهار، فلا يجيزون « أقائم أنتما ؟ » ، وقد جعلوا البيت على التقديم والتأخير ، وإن التقدير : أنتما خليلي ماواف بعهدي إذا لم تكونا لي على من أقاطع . فيكون : «ماواف» ، على معنى : مايفي ، ويكون الفاعل عائداً على مايفهم من سياق الكلام أو يكون مما حذف فيه أحد جزأي الجملة ، وكلا التخريجين للكوفيين .

ولكون المبتدأ على هذين النوعين لم يتعرض المصنف لتعريف يجمعهما ، بل أفرد كل نوع على حياله .

وقد جمعهما في التعريف جماعة من النحويين ، فمنهم من قال في تعريفهما : « هو الاسم الذي يكون منه ومن مرفوع به جملة » .

فهذا يشمل مثل : « زيد قائم » و« أقائم الزيدان ؟ » ويخرج بقوله : « جملة » « قائم » على حياله فإن المرفوع به ليس مع رافعه جملة .

ومنهم من قال المبتدأ : « هو الذي يعادل بما ارتفع معه الجملة الفعلية » .

وهذا قريب من الأول ؛ إلا أنه أجمع منه ؛ لكونه يتجه على جميع الأقوال في الرافع للخبر ماهو .

ومنهم من قال في تعريفهما : « إنه من الجمل مالزم تقديمه لفظًا أو تقديراً » .

ومعناه قريب مما تقدم .

***

---

٣ - تنظر المسألة في شرح التسهيل ٢٦٨/١ - ٢٦٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣٣١/١ ، والمساعد ٢٠٤/١ ، والتصريح ١٥٧/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والأشموني ١٩٠/١ .

٤ - لم يعرف قائله . وهو في شرح التسهيل ٢٦٩/١ ، وشرح الألفيه لابن الناظم ١٠٦ ، والمغني ٦١٥/٢ ، وأوضح المسالك ١٣٣/١ ، وتخليص الشواهد ١٨١ ، وشفاء العليل ٢٧١/١ ، والتصريح ١٥٧/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والأشموني ١٩١/١ .

وَقِسْ، وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: «فَائِزٌ أُولُوالرَّشَدْ»

يقاس على : « أسار ذان ؟ » « أقائم أخواك ؟ » و « أمنطلق إخوتك ؟ » وما أشبه ذلك .

والنفي حكمه حكم الاستفهام [في]٥ تسويغ أن يكون فاعل الصفة الواقعة بعده على الوجه المذكور مغنيًا عن الخبر .

فإن عَرِي الوصف عن الاستفهام والنفي لم يجز أن يقع المرفوع به مغنيًا عن الخبر، نص سيبويه على قبحه[٦] .

وكثيرًا مايطلق سيبويه القبيح* على الممنوع ، وعلى هذا حمل محققو هذا الفن كلام سيبويه[٧] .

وأجاز الأخفش ذلك فيجوز عنده « قائم أخواك » و « إخوتك » وما أشبه ذلك[٨]، ومما استشهد به قوله :

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تَكُ مُلغيًا وَصَاتَكَ لِهْبِيٍّ إذا الطَّيرُ مَرَّتِ[٩]

هكذا أنشده أبو علي ، وغير أبي علي : « مقالة لهبي » . وما أنشده أبو علي : أقعد في المعنى .

وقد يحمل على أنه من قسم : « زيد قائم » لا من قسم : « قائم أخواك » ، والتقدير : بنو لهب خبير . و « فعيل » / يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع ، قال : ٣٦/أ

---

٥ – في « أ » أن .

٦ – الكتاب ١٢٧/٢ ، ٣٦/٢ .

٧ – ما ذهب له الشارح مخالف لما ذهب له ابن مالك في هذه المسألة ، ينظر شرح التسهيل ٢٧٣/١ .

٨ – مذهب الأخفش في هذه المسألة هو مذهب الكوفيين .
ينظر التسهيل ٤٤ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/١ – ٢٧٤ ، وشرح الكافية الشافيه ٣٣٣/١ ، وشرح الكافية للرضي ٨٧/١ ، وأوضح المسالك ١٣٥/١ والمساعد ٢٠٧/١ ، وابن عقيل ١٩٢/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والأشموني ١٩٢/١

٩ – نسب لبعض الطائيين .
وهو في شرح عمدة الحافظ ٦٥ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/١ ، وأوضح المسالك ١٣٦/١ ، وتخليص الشواهد ١٨٢ ، وابن عقيل ١٩٥/١ ، والتصريح ١٥٧/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والأشموني ١٩٢/١ .

* انظر أمثلة على ذلك في الكتاب ٢٧٧/١ ، ١٢٢/٢ ، ١٢٤ وغيرها.

هُنَّ صديقٌ للذي لم يَشِبِ وهُنَّ أعداءٌ لذي التَّشَيُّبِ [10]

واستشهد له – أيضا – بقوله :

فَخَيرٌ نحن عند النَّاسِ منكمْ إذا الدَّاعِي المُثَوِّبُ ، قال : يَالَا [11]

قالوا : وهذا أقعد في الاستشهاد ؛ لأنه لا يقدر على أن يقال : إن التقدير : [نحن خير منكم] عند الناس ؛ لأنه يلزم منه الفصل بين اسم التفضيل و« من » بما هو من غير تمام اسم التفضيل حقيقة ، أو حكمًا ؛ إذ الخبر مغاير للمبتدأ ، لا من تمامه .

وأجيب : بأنه يحتمل أن تكون « من » على حدها في قوله :

جاريةٌ في دِرْعِها الفَضْفَاضِ أبيضُ من أُخْتِ بني إِبَاضِ [12]

الجامع بينهما أن « من » في البيتين لبيان الجنس ، وليست المتصلة باسم التفضيل .

والمراد بـ « الناس » هنا المنصفون* ، أي : المنصفون منكم يجعلوننا خيراً ، و« من » المتصلة باسم التفضيل محذوفة لبيان المعنى .

و« الناس » يطلق كثيراً ويراد به ذو الشيم المحمودة ، كما في قوله :

النَّاسُ آلُ مَعْمرٍ من قاسا غيرُهُمُ بهمْ فقد تَنَاسَا

قَوْلٌ أَلَمْ نَجِدْ وغَالَ النَّاسَا [13]

وإلى قول أبي الحسن الأخفش أشار بقوله : « وقد يجوز نحو : فائز أولو الرشد »

***

---

١٠ – لم أقف على قائله .

١١ – لزهير بن مسعود الضبي ، ونسب للفرزدق في اللسان ، وليس في ديوانه

وهو في نوادر أبي زيد ٢١ ، والخصائص ٢٧٦/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/١ ، ورصف المباني ١٢١ ، واللسان « لوم » ٥٦٣/١٢ ، والمغني ٢٤١ ، والمساعد ٢٠٧/١ ، وشفاء العليل ٣٧٣/١ ، والهمع ١٨١/١ .

والمثوب : الذي يدعو الناس ويردد دعاءه ونداءه ، وهنا يدعوهم للحرب ويستنصرهم .

١٢ – لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٦ .

وهو في الإنصاف ١٤٩/١ – ١٥٠ ، وابن يعيش ٩٣/٦ ، ١٤٧/٧ ، وشرح الكافية الشافية ١١٢٥ ، واللسان « بيض » ١٢٢/٧ ، والارتشاف ٤٦/٣ .

١٣ – لم أقف على القائل .

* في « أ » : المنصفين .

وَالثَّانِ مُبْتَدأ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرّْ

إذا وقعت مطابقة في غير المفرد بين الصفة وما يكون متجهًا عليه أن يكون فاعلاً سد مسد الخبر ، فإنه يحمل عند الجمهور على أن يكون الوصف خبراً مقدمًا ومابعده مما الوصف له مبتدأ ، كما إذا قلت : « أقائمان الزيدان ؟ » و « أقائمون الزيدون ؟ ».

وعلى هذا يحمل ماجاء في الحديث عن النبي ﷺ : « أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ[14] » فيكون « مُخْرِجِيَّ» خبراً قد تقدم على المبتدأ ، و « هُمْ » مبتدأ ، وقد تأخر عن الخبر .

وتقديم الخبر هنا ليسرع الحكم من التعجب الوارد في أسلوب الاستفهام إليه ، هكذا ذكره ابن الشاهد .

ونقل عن بعض نحاة المغرب إنكار منع تثنيته وجمعه مستدلاً بالحديث ، وحمله على ماقدمنا ، قال : « وهذا النوع مقتض لتقديم الصفة ؛ من حيث هو سواء كان الاستفهام على حاله أو مشربًا غير حاله ؟ . فتقول : « العاقل زيد » لمن قال : « زيد العاقل » على المعاني الثلاثة : على الاستفهام المجرد ، وعلى المصحوب معنى الإنكار ، وعلى المصحوب معنى التعجب » انتهى كلامه .

فإن كان الطباق قد وقع في مفرد جاز الأمران ، أعنى أن يكون المرفوع بعد الوصف فاعلاً[15] سد مسد الخبر ، وأن يكون مبتدأ ، وقد تأخر عن خبره ، ويستوى في ذلك الحكمان؛ لأن جعله أعنى المرفوع مبتدأ هو الأصل ؛ لكونه ذاتًا ، وماتقدمه من الحكم صادراً / عنها صدوراً مقتضيًا للتبعية ، فكان الأصل تأخيره ، فهذا يقوى حكم الابتداء ٣٦/ب والخبر ، وتوجه الاستفهام ، أو ماقام مقامه على الحدث الذي وضعه أن يتجه عليه دون

---

١٤ – أخرجه الشيخان : البخاري في الصحيح بشرح ابن حجر ٢٢/١ ، في كتاب بدء الوحي ، باب « حديث عائشة أنها قالت : أول مابدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة » ح ٣

كما أخرجه مسلم في الصحيح بشرح النووي ١٩٧/٢ – ٢٠٤ ، في كتاب الإيمان ، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ .

١٥ – في « أ » فاعل .

فاصل هو الأصل، فإذاً فلكل وجه منهما مقو ومضعف فاستويا ، ومقتضى الضعف في أحدهما هو بعينه مقتضى القوة في الآخر ، وكذلك العكس ، لما تقرر من أن كل حكم دار بين اثنين على جهة التفاضل صحبه النقيض .

وقد حصل من كلامه ، أعني من كلام المصنف أن هذا الوصف باعتبار مرفوعه له ثلاث حالات :

إحداها : التعيين بأن يكون المرفوع فاعلاً سد مسد الخبر ، وذلك عند عدم المطابقة ، كما إذا قلت : « أقائم أخواك ؟ » أو « إخوتك ؟ » .

والثانية : التعيين للابتداء والخبر ، وجعل الصفة خبراً مقدماً ، وذلك إذا وقعت المطابقة في غير المفرد ، كما إذا قلت : « أقائمان الزيدان ؟ » و « أقائمون الزيدون ؟ » فلا يجوز في هذا أن يكون فاعلاً سد مسد الخبر ، إلا على لغة من يلحق الفعل علامة التثنية والجمع والحالة **الثالثة** : جواز الوجهين ، وذلك إذا طابقت مفرداً، كما إذا قلت : « أقائم زيد ؟ ».

❋❋❋

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالِابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

هذه المسألة فيها بين النحويين اختلاف كثير[١٦] ، وهو من الخلاف الذي لا ينبنى عليه كثير فائدة ، وقد تقدم له نظائر .

واختار المصنف ، وهو ظاهر كلام سيبويه[١٧] أن الرافع للمبتدأ الابتداء ، وهو معنى، عبر عنه بعضهم بأنه «جعلك الاسم أول كلامك لتسند إليه الخبر» ، لكن لا غنى في صحة الرفع لهذا المعنى من التجريد عن النواسخ ، فعلى هذا الابتداء هوالعامل ، والتجريد شرط في صحة العمل .

والخبر مرفوع بالمبتدأ ؛ لأنه مطلوب له ، والطلب أصل في العمل ، ولم يقو الابتداء على

---

١٦ - ينظر الخلاف في رافع المبتدأ والخبر : أسرار العربية ٦٦ - ٦٨ ، والإنصاف ٤٤/١ ، وكشف المشكل ٣١٢/١ ، والتبيين ٢٢٤، ٢٢٩ ، وابن يعيش ٨٣/١ ، وشرح التسهيل ٢٦٩/١ - ٢٧٢ ، وشرح الكافية للرضي ٨٧/١ ، وائتلاف النصرة ٣٠ رقم « ٥ » ، والتصريح ١٥٨/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والأشموني ١٩٣/١ .

١٧ - ينظر الكتاب ١٢٦/٢ - ١٢٧ ، وشرح التسهيل ٢٦٩/١ .

العمل فيهما عند من لا يرى ذلك ؛ لضعفه بعدم بروزه[18] .

***

وَالْخَبَرُ : الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ كَـ «اللَّهُ بَرٌّ» وَ « اَلْأَيَادِي شَاهِدَهْ »

خبر المبتدأ هو الذي يحصل به الفائدة ، فإن لم تحصل تعين العدول عنه إلى ماتحصل به الفائدة .

فعلى هذا إذا قلت : « زيد العاقل » وحصلت بـ « العاقل » الفائدة كان هو الخبر ، فإن لم تحصل به الفائدة ، وكان الإتيان به على جهة البيان ورفع الاشتراك الطارئ على العلم تعين الإتيان بما تحصل به الفائدة ، فتقول : « زيد العاقل الذاهب » .

فإن كان الإتيان بـ « الذاهب » كالإتيان بـ « العاقل » تعين العدول عنه ، فتقول : « الكاتب » ، أو ماأشبه ذلك ، وعلى هذا النمط . ويستحب في مثل هذا تنكير الخبر ؛ ليعلم أول وهلة أنه الخبر .

فإن انفرد حمل ضرورة على أنه / الخبر طلبًا لصحة التركيب ، وصونا للقائل عن ٣٧/أ
العبث في كلامه ، كما إذا قلت : « زيد العاقل » أو « عاقل » أو ماأشبه ذلك .

ولا يصحب التنكير هنا استحباب على الصحيح لتعين المعرَّف لماتعين له المنكر .

فإن لم تقع الفائدة إما بعدم صحة الإسناد ، كما إذا قلت : « زيد عمرو » [غير][19] قاصد مايصح إسناده وذلك بالتشبيه ، أو ماجرى مجراه . وإما بعدم [الفائدة] ، كما إذا قلت : « زيد[19] إنسان » غير قاصد ماتحصل به الاستفاده ، كما إذا قلت : « زيد إنسان » وأنت تريد : أنه يموت ، أو مقهور بأحكام القدرة الإلهية ، أو ماأشبه ذلك مما يقتضي استفادة[20] .

---

١٨ – هذا الرأي نسب للمبرد في المقتضب ٤٩/٢ ، ١٢/٤ ، ١٢٦ ، وابن السراج في الأصول ٥٨/١ ، وغيرهما ، وينظر شرح التسهيل ٢٧٠/١ – ٢٧١ ، والمساعد ٢٠٦/١ .

١٩ – تكملة من « ب » .

٢٠ – في « ب » إسناده .

وقد حمل على مثل : « زيد إنسان » قول عمرو بن معدي كرب[21] في بعض أيام القادسية ، يخاطب بني زبيد ، ويهون أمر فارس : « اضْرِبُوهُمْ ضَرْبَ غُلامٍ مَجنُونٍ يا آلَ زَبيدٍ [إنَّهُمْ]* يَمُوتُونَ ، فَفَارِسُ يَمُوتُونَ » ، كما لو قلت : « زيد إنسان » امتنعت المسألة .

واللفظ المعظم مبتدأ ، و« بر » خبره ، و« الأيادي » مبتدأ ، و« شاهدة » خبره ، وقد حصلت الفائدة بالخبرين . ومتعلق » شاهدة » محذوف ، التقدير : شاهدة على أنه بر؛ لأن المصنف جاء بالجملة الثانية شاهدة على مضمون الجملة الأولى .

وقد عد هذا النوع من ألقاب البديع[22] ، واستحسن بعضهم : الإتيان فيها بـ «الفاء»، ومنع بعضهم : أن يحذف منها شيء ؛ لأن المحل للكثرة ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان، وحيث يكون هو المقصود .

❋❋❋

وَمُفْرَداً يَأْتِي ، وَيَأْتِي جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيْقَتْ لَهْ

الخبر يأتي مفرداً وهوالأصل ، ولا ضمير فيه عند البصريين ؛ لأن المقصود في الضمير أحد وجهين :

إما أن يعلم بأن الثاني غير مقصود لنفسه ، وذلك المعنى حاصل بانفراده .

وإما أن يعلم بأن الأول هو الثاني ، وذلك حاصل باتفاق مدلوليهما حقيقة :

كـ « زيد قائم » ، أو مجازاً : كـ « زيد زهير » .

---

٢١ – ويكنى أبا ثور ، قدم على الرسول ﷺ سنة تسع وقيل : عشر في وفد زبيد فأسلم ، قتل يوم القادسية وقيل : مات عطشًا ، وقيل : بل مات سنة ٢١ بعد أن شهد وقعة نهاوند متأثرًا بجراحات أصابته يومئذ .

ينظر الاستيعاب ٣ / ١٢٠١ ، وأسد الغابة ٤/٢٧٣ .

٢٢ – أطلق البلاغيون عليه التذييل ، وهو :أن يذيل المتكلم كلامه بجملة يتحقق فيها ماقبلها من الكلام ، وتلك الجملة على قسمين :

قسم لا يزيد على المعنى الأول ، وإنما يؤتى به للتوكيد والتحقيق . وقسم يخرجه المتكلم مخرج المثل السائر ليحقق به ماقبله ، كقوله تعالى : ﴿وَقُلْ جَاءَ الحقُّ وَزَهَقَ البَاطِلُ إنَّ البَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ .

ينظر البديع في البديع ١٨٤ ، وتحرير التحبير ٣٨٧ ، والإيضاح ٣٠٧ ، والطراز ٣/١١١ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٤٤٨ ، وخزانة الأدب للحموي ١/٢٤٢ .

* في « أ » : إنه .

والتزم بعضهم في هذا النوع التمييز ، فتقول : « زيد زهير شعراً » .

والصحيح عدوم اللزوم ، والتعويل على القرينة ، لكن يتحمله ، أعنى الضمير من جهة الاشتقاق ، لا من جهة الربط .

فإن كان جامداً لم يتحمله ، وبعض البصريين حمله الضمير إذا كان في معنى المشتق ، كـ « زيد أسد » .

والكوفيون استلزموا الضمير في المفرد مطلقًا ؛ لأنه إن كان جامداً ، كما إذا قلت : « هذا أسد » تريد : الحيوان المفترس ، فإنه في معنى هذا مخبر عنه بأنه أسد [٢٣] .

وإن كان جملة تعين الإتيان بالضمير للحاجة إلى الوجهين المفقودين في المفرد ، فإما ليعلم به أن الأول هو الثاني ، وإما ليعلم بالضمير عدم استقلالها ؛ لكونها خالية عنه مستقلة بنفسها ، والمطلوب انضمامها إلى المبتدأ / . ٣٧/ب

***

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى بِهَا ، كَـ«نُطْقِيْ اللَّهُ حَسْبِيْ وَكَفَى»

الجملة تستغنى عن الضمير في أربعة أماكن :

أحدها : أن تكون قد تكرر فيها المبتدأ بلفظه ، كما إذا قلت : « زيد مازيد » ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ الْحَآقَّةُ مَا الْحَآقَّةُ [٢٤] ﴾ و ﴿ القَارِعَةُ مَاالقَارِعَةُ [٢٥] ﴾

ولا يشترط أن يكون قد وقع لفظ المبتدأ أحد جزأي الجملة ، لكنه الأكثر كما قدمنا ، وقد يكون غير جزأي الجملة ، إلا أنه من تمامها ومتعلق بها ، وينشد هذا البيت :

سَيِّدُكُمْ ماهو من سيِّدٍ مُوطَّأَ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعِ [٢٦]

---

٢٣ - ينظر تفصيل المسألة في شرح التسهيل ٣٠٣/١ - ٣٠٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١١٠ .

٢٤ - آية ١ - ٢ من سورة الحاقة .

٢٥ - آية ١ - ٢ من سورة القارعة .

٢٦ - للسفاح بن بكير اليربوعي في المفضليات ٣٢٢ مع اختلاف الصدر ، وعلى رواياته المختلفة هو في الإيضاح ٢٣٤، وشرح شواهد الإيضاح ١٩٥ ، والمقرب ١٦٥/١ ، وشرح التسهيل ٣٢/٣ ، ٣٩٧ ، وشرح شذور الذهب ٢٥٨، والتصريح ٣٩٩/١ ، والهمع ١٧٣/١ ، ٩٠/٢ .

وينشد : « سيدنا » ، وأنشده أبوعلي[٢٧] :

يَاسَيِّدًا ماأنت مِنْ سَيِّدٍ

فيخرج عن هذا . فعلى «سيدنا» أو «سيدكم» ، لو قال : بدل هو مازيد من سيد ، جاز ، وكانت الجملة خالية عن الضمير . وينشد :

سَيِّدُنا ما النَّضْرُ مِنْ سَيِّدٍ

فيخلو إذ ذاك عن الضمير .

الثاني : أن يكون لم يتكرر المبتدأ باللفظ ، لكنه تكرر بالمعنى ، كما إذا قلت : « كلامي زيد قائم » ، ومنه قوله :

وقولي في حَوادثِ كُلِّ أَمْرٍ على عمرٍو وصاحبِهِ العَفَاءُ[٢٨]

ومن هذا ماجاء في حديث زِيَادِ بنِ أبي زِيَادٍ ، عن طلحةَ بنِ عُبيد اللَّهِ بنِ كَرِيزٍ ، أنّ رسُولَ اللَّهِ ﷺ قال : « أَفْضَلُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يومَ عَرَفَةَ ، وَأَفْضَلُ مَاقُلْتُ أنا والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبلِي : لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ[٢٩] » .

ويلزم في هذا تقديم المبتدأ ، ومنه - أيضا - قوله (تبارك وتعالى) : ﴿دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ[٣٠]﴾ .

والثالث : أن يكون قد وقع المبتدأ في الجملة اسم إشارة ، كما إذا قلت : « زيد ذلك الأمير» أو ما أشبه ذلك، ومنه قراءة من قرأ : ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ[٣١]﴾ برفع « لباس»

---

٢٧ - ينظر الإيضاح ٢٣٤ .

٢٨ - لم أقف على قائله .

٢٩ - رواه مالك في الموطأ ، في كتاب القرآن ، باب ماجاء في الدعاء ح٣٢ ، ١/٢١٤ - ٢١٥ .
كما أخرجه في كتاب الحج ، باب جامع الحج ح٢٤٦ ، ١/٤٢٢ - ٤٢٣ .

٣٠ - آية ١٠ من سورة يونس .

٣١ - آية ٢٦ من سورة الأعراف .
قراءة الرفع قرأ بها ابن كثير وعاصم وأبوعمرو وحمزة ؛ وباقي السبعة ومعهم أبو جعفر قرءوا بنصب « لباس »
ينظر السبعة ٢٨٠ ، والمبسوط ٢٠٨ ، والتذكرة ٢/٤١٧ - ٤١٨ ، والتبصرة ٢٠٢ ، والتيسير ١٠٩ ، والإقناع ٢/٦٤٦ ، والنشر ٢/٢٦٨ .

الرابع : أن يكون المبتدأ في الجملة الثانية قد دخل عليه «الألف» و«اللام» الجنسية ، كما إذا قلت : « نعم الرجل زيد » في أحد الوجهين ، و« زيد نعم الرجل » عند من يجيزه ، فإن الجملة التي وقعت خبراً خالية عن الضمير ، وهذا كله إنما وقع فيه الغنية عن الضمير؛ لأنه قد علم في جميعها انضمامها إلى المبتدأ .

أما الثلاثة الأقسام فظاهر فيها ذلك ؛ لأن الأول عاد فيها المبتدأ باللفظ ، وفي الثاني بالمعنى ، وفي الثالث وقعت الإشارة إليه من جملة الخبر . وأما الرابع فلأنه – أعنى المبتدأ– داخل فيما اقتضت «الألف» و«اللام» عمومه ، قال أبو زكريا بن معط: وقد ذكر في «نعم الرجل زيد » أن يكون « زيد » مبتدأ والجملة التي قبله خبره :

وَفِي عُمُومِ اللَّامِ مَايُغْنِيكَا عَنْ رَاجِعٍ لِلْمُبْتَدَا يَأْتِيكَا[٣٢]

وإذا تأملت قول المصنف : « وإن تكن إياه معنى » وجدته يشمل الأقسام الأربعة .

قال :

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنّْ/ ٣٨/أ

هذا البيت قد تقدم الكلام عليه ،* وما في ذلك من خلاف ، والحاصل أنه إن كان جامداً محضاً فإنه لم يقع للبصريين خلاف في عدم تحمله للضمير . وإن كان مشتقاً محضاً فلم يقع خلاف في تحمله للضمير ، وإن كان مشتقاً من نحو المعنى ، جامداً من نحو اللفظ ، كـ « زيد حجر » المعنى : بخيل ، أو « أسد » المعنى : شجاع ، وقع فيه خلاف ، فمنهم من اعتبر اللفظ ، فمنع الضمير ، ومنهم من اعتبر المعنى فحمل الضمير . والكوفيون عمموا في تحمل الضمير .

***

وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَالَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا

هذه المسألة فيها خلاف عند نحاة البصرة ونحاة الكوفة[٣٣] :

---

٣٢ – ينظر الألفية ٦٠ ، وينظر شرحها لابن جمعه ٩٧١/٢ .

٣٣ – ينظر الإنصاف ٥٧/١ ، وشرح التسهيل ٣٠٧/١ – ٣٠٨ .

* انظر تفصيل الكلام وتخريج المسألة في ص : ١٧٠–١٧١ السابقتين.

فالبصريون يستلزمون بروز الضمير مطلقًا كما قال ، والمراد بالإطلاق : أن يكون ذلك ملتزمًا ، سواء كان يوجد بعدم وروده لبس أم لا ؟ .

وأما الكوفيون فإنهم راعوا في ذلك اللبس ، فحيث كان حذف الضمير يوقع في لبس التزموا [بروزه[٣٤]] ، وحيث كان حذفه لا يوقع في لبس لم يلتزموا بروزه ، ورأيهم من جهة المعنى حسن ، قال المصنف في « **كافيته** »[٣٥] :

لَا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ ، وَرَأْيُهُمْ حَسَنْ فِي مَذْهَبِ الْكُوفِيِّ شَرْطُ ذَاكَ أَنْ

ويؤمن اللبس في الاختلاف في التذكير والتأنيث ، كما إذا قلت : « زيد هند ضاربته هي » أو « هند زيد ضاربها هو » .

فعند الكوفيين يجوز – هنا – إخفاء الضمير ؛ لأن اللبس مأمون ، وهو صورتان .

وأما حيث يقع اللبس فعند اتفاق التذكير والتأنيث ، كما إذا قلت : « زيد عمرو ضاربه هو » أو « هند دعد ضاربتها هي » فإنه لو سقط الضمير لم يعلم صرف الحكم عن الذي يليه إلى ما قبله ، وهو صورتان .

فإذًا جملة هذه المسألة أربعة أقسام : قسمان متفقان ، وفيهما الاتفاق على لزوم بروز الضمير ، وقسمان مختلفان : وفيهما الخلاف في وجوب بروز الضمير ، فيقع الاتفاق في الاتفاق .

وقوله : « ماليس معناه له محصلا » هو بعينه ، واسمه مايقوله النحويون :من أن يكون الخبر جاريًا على غير من هو له ، فإنه إذا لم يكن المعنى له لم يكن محصلاً له .

و مما جاء فيه بارزًا في محل الخلاف ، وذلك [في محل[٣٦]] الاختلاف : [قوله] :

غَيلانُ مَيَّةَ مَشْغوفٌ بها هُوَ مُذْ بَدَتْ له فَحِجَاهُ بَانَ أَوْ سُلِبَا[٣٧]

---

٣٤ – في « أ » حذفه .

٣٥ – ينظر شرح الكافية الشافية ٣٣٨/١ .

٣٦ – في « ب » عنه .

٣٧ – لذي الرمة في ملحق ديوانه ٦٦١ (كارليل) .
وهو في شرح التسهيل ١٤٩/١ ، وشفاء العليل ١٩٣ ، والهمع ٦٣/١ .

ومما جاء فيه غير بارز من نحو الظاهر ، فيكون حجة للكوفيين ، قوله :

قومي ذُرا المجْدِ بانُوها وقد عَلِمَتْ بكُنْهِ ذلك قحطانٌ وعَدْنانُ[38]

وقوله[39] :

وإنَّ امرأً أسرى إليكِ ودونَهُ من الأرض مَوْمَاةٌ ويَهْمَاءُ خَيْفَقُ

لمحقُوقَةٌ أنْ تَسْتَجِيبِي لحُكْمِهِ وأنْ تَعْلَمِي أنَّ المُعَانَ [مُوَفَّقُ[40]] / ٣٨/ب

قال البصريون : التقدير في الأول : « هم بانوها » ، وفي الثاني : [لخلة محقوقة .

قال] :

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ ، أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ نَاوِينَ مَعْنَىٰ «كَائِنٍ» أَوِ «اسْتَقَرّْ»

يقع الخبر بالظرف ، وبحرف الجر ، والمجرور اسم واحد ، والظرف قسمان :

ظرف زمان ، وظرف مكان ، [فمثال المجرور] : زيد في الدار » ، ومثال ظرف الزمان :

« السير يوم السبت » ، ومثال ظرف المكان : « زيد عندك » .

ولا بد في الجميع من اشتراط الفائدة ، فلا تقول : « زيد في الأرض » ، ولا :

« السير في وقت » ، ولا : « زيد مكانًا » ، إلا إنِ التُمِحَّتْ في جميع ذلك فائدة .

وأما المتعلق فللنحويين فيه اختلاف وتفصيل :

فمنهم من قال : إنه يتعلق باسم فاعل مطلقًا[41] ؛ لأن اسم الفاعل من قسم المفرد ، فحذفه أسهل من حذف الفعل ؛ لأن الفعل لا يستغني عن فاعل ، فهو إذ ذاك من باب

---

٣٨ – لم يعرف قائله

وهو في شرح التسهيل ١/٣٠٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١١١ ، وأوضح المسالك ١/١٣٨ ، وتخليص الشواهد ١٨٦ ، وابن عقيل ١/٢٠٨ ، والتصريح ١/١٦٢ ، والهمع ١/٩٦ ، والأشموني ١/١٩٩ .

٣٩ – للأعشى في ديوانه ٢٧٣

وبيت الشاهد « الثاني » في مجاز القرآن ١/٢٤٤ ، والبصريات ١/٥٢٦ ، والصاحبي ٣٥٨ – ٣٥٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٥ – ٥٦ ، والإنصاف ٥٨ ، وتخليص الشواهد ١٨٨ .

٤٠ – في « أ » الموفق .

٤١ – نسب لسيبويه في الكتاب ١/٥٥ ، وللأخفش ورجحه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/٣٤٩ – ٣٥٠ .

وينظر شرح التسهيل ١/٣١٣ ، والمساعد ١/٢٣٥ – ٢٣٦ .

الجملة .

فإن قيل : فإن اسم الفاعل لا غنى فيه عن ضمير فيكون بهذا الاعتبار من باب الجملة .

قيل : تحمله للضمير ليس لأجل التركيب فيكون جملة ، وإنما هو من باب الاشتقاق ، فهو من قسم المفرد .

والدليل على ذلك : تأثره بالعوامل ، ولو كان جملة لم يتأثر بالعوامل ؛ لأن الجمل لاتؤثر فيها العوامل .

فإذًا فحذفه حذف واحد ، وحذف الفعل حذف اثنين ، وحذف واحد أسهل من حذف اثنين .

ومنهم من قال : إن المحذوف فعل[٤٢] ؛ لأن الفعل أصل في العمل ، وقد أمكن ادعاؤه فلا يعدل عنه .

وقياس قول هؤلاء :أن يجعلوا « زيد » في قولك : « في الدار » فاعلاً لا مبتدأ ؛ لأن « في الدار » في معنى : « استقر » ، وإذا كان كذلك لم يجز أن ينوى به غير موضعه من التأخير ، وهذا القول يعزى لأبي الحسن الأخفش ، وقد عزي له الجواز دون الوجوب .

ومنهم : من فرق بين أن يكون الموضع للفعل فيقدر ، كما إذا وقع معتمدًا على ماقبله ، أو تقدمته أداة نفي ، أو أداة استفهام ، كما إذا قلت : « زيد في الدار أخوه » و « زيد عنده عمرو » .

وقياس قول هؤلاء : أن يلتزموا رفع ما بعد الظرف والمجرور إذا وقعا معتمدين ، ولايجيزون الرفع للابتداء ، وقد نص على ذلك أبو علي في « تذكرته » في مسألة : « مررتُ برجُلٍ معه صقرٌ صَائِدٌ به غداً[٤٣] » .

---

٤٢ – ذهب له الفارسي في الإيضاح ٢٦٥ ، والزمخشري في المفصل ٢٤ ، وابن الحاجب في شرح الوافيه ١٧٧ ، ونسبه ابن مالك للأخفش في شرح الكافية الشافية ٣٥٠/١ .

٤٣ – ينظر رأيه في البصريات ٥٠٩/١ ، والمسائل المنثورة ٥٢ .

وإن كان الموضع للاسم كما إذا وقع بعد « إذا » التي للمفاجأة ، أو « أما » ، كما إذا قلت : « خرجت فإذا في الدار زيد » و « أما في المنزل فعمرو » ، فإنه يكون التقدير في هذا النوع ، وماجرى مجراه اسم فاعل لافعل ؛ لأن الموضع للاسم .

***

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا عَنْ جُثَّةٍ ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

اسم المكان يخبر به عن الجثث ، وعن المصادر، فتقول : « زيد عندك » و «الإقامة عند عمرو» و « النزول عند خالد » وما أشبه ذلك .

وأما ظرف الزمان فإنه لا يخبر به عن الجثث إلا إذا وقعت في الإخبار به فائدة .

وإنما كان ذلك لأن الخبر من حيث هو حقه أن يكون نفس[٤٤] / المخبر [عنه]* من نحو المعنى، فجاز في ظرف المكان أن يخبر به عن الجثة ؛ لقربه منه ، إذ الزمان من قسم المصادر ، والمصادر مغايرة للجثة ؛ لقربها منه ، وصحة اختصاصه به . ٣٩/أ

وأما ظرف الزمان فإنه بعيد منه إذ الزمان من قسم المصادر ، والمصادر مغايرة للجثة و – أيضا – فإنه لا يصح من حيث هو ظرف زمان اختصاصه به ، إذ وضعه وضع مايقتضى العموم ، فإن وقعت فائدة وذلك بتنزيله منزلة المختص صح الإخبار به ، وذلك كما إذا قلت : « العنب في الصيف » و « الجَوْزُ في الشتاء » و« الرطب في تَمُّوزٍ » و « الورد في أَيَّارٍ » وما أشبه ذلك .

ومن ذلك – أيضا – قولهم : « زيدٌ حِينٌ وَشِمٌ[٤٥] » و « حِينٌ طُرَّ شَارِبُهُ » ، و « الهِلالُ اللَّيلَةُ » ، وماأشبه ذلك .

أو أن يكون المعنى على الإخبار عن المصدر ، كما إذا قلت : « أَكُلَّ يومٍ ثوبٌ تَلْبَسُهُ ؟ » و « أَكُلَّ ساعةٍ [رجلٌ]** تَشْتُمُهُ ؟ » وماأشبه ذلك ، ومن هذا قوله :

---

٤٤ – هنا يوجد سقط في النسخة الأصلية « أ » من بداية ٣٩/ب وحتى ٤٧/أ ، وقد أكمل من النسخة الثانية « ب » من منتصف ٥٠/أ .

٤٥ – وَشِمٌ : أي كُثُرَ فيه الشَّيبُ وانتشر ، وطُرَّ شَارِبُهُ : أي طَلَعَ ونَبَتَ .

* تكملة مني .

** في النسخة « ب » : رجلاً .

أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ ؟ يُلْقِحُهُ قومٌ وتَنْتِجُونَهُ[٤٦]

وأما ماجاء في الحديث : « إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفًا[٤٧] » فقد حمل على أن « قَعْرَ » مصدر : قعرت الشيء أقعره ، إذا انتهيت إلى قعره .

***

وَلَا يَجُوزُ الِابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَالَمْ تُفِدْ ، كَـ « عِنْدَ زَيدٍ نَمِرَهْ »

وَ «هَلْ فَتًى فِيكُمْ؟» فَـ «مَاخِلٌّ لَنَا» وَ «رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا» / ٥٠/أ

وَ «رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ» وَ «عَمَلْ بِرٍّ يَزِينُ» ، وَلْيُقَسْ مَالَمْ يُقَلْ

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ؛ لأنه محكوم عليه ، والمحكوم عليه حقه أن يكون معرفة ؛ ليتوجه الحكم إلى معين ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون ذاتًا ، أو حدثًا ، كـ[٤٨] « زيد القائم » و « القائم زيد » خلافًا لبعض أهل البيان فإنه منع في مثل : « القائم زيد » أن يكون مبتدأ و التزم فيه أن يكون خبرًا ؛ لكونه حدثًا ، والأحداث هي الأصل في الخبر .

ويجوز الابتداء بالنكرات بشرط وجود الفائدة ، وهكذا قال سيبويه[٤٩] ، ولم يزد على ذلك ، وبعضهم عدد مكان الفائدة ، فمن مكثر ، ومن مقلل .

والصحيح عدم الحصر ، وأنه قد تكون الفائدة باعتبار حالة حاضرة لا يمكن جعلها ضابطًا ، وقد مثل في « كافيته » فقال :

وَقَدْ يُفِيدُ الْمُبْتَدَا مُنَكَّرَا مُجَرَّدًا مِنْ كُلِّ مَا [قَدْ ٥٠] ذُكِرَا

---

٤٦ – نسب لقيس بن حصين في ابن السيرا في ١١٩/١ ، ولغيره، وهو في الكتاب ١٢٩/١ ، واللمع ٧٦ ، والإنصاف ٦٢/١ ، والرد على النحاة ١١٣ ، وشرح التسهيل ٣١٩/١ ، وشواهد التوضيح ٩٥ ، وتخليص الشواهد ١٩١ .

٤٧ – الحديث أخرجه مسلم في الصحيح بشرح النووي ٧٠/٣ – ٧٢ ، في كتاب الإيمان ، باب الشفاعة .
وراوي الحديث أبو هريرة ، قال في خاتمته : « والذي نفس أبي هريرة بيده إن قعر جهنم لسبعون خريفا » .
وقد علق النووي على الرواية بقوله : « هكذا هو في بعض الأصول « لسبعون » بالواو ... ، ووقع في معظم الأصول والروايات « لسبعين » بالياء ، وهو صحيح أيضا » شرح النووي ٧٢/٣ .

٤٨ – في النسخة : فـ ، ومأأثبته الصواب .

٤٩ – الكتاب ٣٢٩/١ .

٥٠ – سقطت من النسخة .

[نَحْوُ : « اَمْرُؤٌ أَنْفَعُ لِي مِنَ اَمْرَأَه»[٥١] وَ « سَيْفٌ اوْقَىٰ لِلْفَتَى مِنْ مِنْسَأَه[٥١] »

وحصولها غالب بما ذكر المصنف ، وقد ذكر لذلك ستة أماكن ، وأحال الباقي على القياس عليها :

أحدها : تقديم الخبر ظرفا أو مجروراً ، كما إذا قلت : « عندك رجل » و « في الدار رجل» وكان ذلك ؛ لأن الخبر هو المخبر عنه في المعنى ، فإن معنى قولك : « في الدار رجل » : الدار معمورة برجل ، ومعنى : « عندك رجل » : المكان الذي لديك معمور برجل .

والثاني : أن تكون النكرة معتمدة على أداة استفهام ، كما إذا قلت : « هل رجل في الدار ؟ » وجاز ذلك ؛ لأن الاستفهام يكسبه ضرباً من التعريف باقتضائه الطلب .

وثالثها: [أن تكون[٥٢]] النكرة معتمدة على أداة نفى ، كما إذا قلت : « مارجل [قائم]* » وجاز ذلك ؛ لأن توجه النفي عليه يكسبه ضربا من التعريف ؛ لأن الأغلب فيه توجهه على الإثبات ، وإذا كان كذلك فقد حصل له ضرب من التعريف باعتبار تقدمه مثبتًا .

ورابعها : الوصف ، كما إذا قلت : « رجل من تميم لقيته » وظاهر كون الوصف يكسبه ضربا من التعريف .

وخامسها : أن تكون النكرة عاملة ، كما إذا قلت : « أمر بمعروف يعجبني ، ونهى عن منكر أسر به » . وتقديره بالمعمول يكسبه – أيضا – ضربا من التعريف .

وسادسها : الإضافة ، كما إذا قلت : « غلام امرأة لقيته » و « صاحب فرس مررت به »، [وظاهر]* كون الإضافة إلى النكرة يكسبه ضربا من التعريف .

وقد مثل لتقدم الخبر الظرف بقوله : / « عند زيد نمره » ، وللمعتمد* على أداة ٥٠/ب استفهام بـ « هل فتى فيكم ؟ » ، وللمعتمد على أداة نفي ، بـ « ماخل لنا » ، وللموصوفة، بـ « رجل من الكرام عندنا » ، وللمعاملة ، بـ « رغبة في الخير » ، وللمضافة ، بـ « عمل بر » ، [ثم][٥٢] قال : « وليقس مالم يقل » .

---

٥١ – ينظر شرح الكافية الشافية ٣٦٤/١ ، وهو في النسخة سقيم جداً .

٥٢ – تكملة استحسنتها .

* في النسخة « ب » : قائماً ، وظاهره ، ولمعتمد .

فمما يقاس على ذلك ، أن يكون في النكرة معنى الأمر ، كما في قوله (تعالى):

﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ [٥٣] ﴾

وأن يكون في النكرة معنى الدعاء ، كما إذا قلت : « سلام عليكم » و « ويل لزيد ».

وأن يكون فيها معنى الحصر ، كما إذا قلت : « شيء [ما] جاء بك [٥٤] » فإن المعنى : ماجاء بك إلا شيء ، ومن كلامهم : « شَرٌّ أَهَرَّ ذَانَابٍ [٥٥] » .

ومنها: أن يكون فيها معنى التعجب ، وهو المختار في قولك : « ما أحسن زيداً !»

ومنها : أن تكون تالية «واو» حال ، كما إذا قلت : « وسائل بالباب » ، قال :

أتيتُ وواقفٌ بالرَّبْعِ يَبْغِي ... قِرَى من ذاتِ قلبٍ مُسْتَجْيشِ [٥٦]

ومنها : وجود التفصيل ، كما إذا قلت : « رجل في الدار ورجل في المنزل » ومنه قوله

فأقبلتُ زَحْفًا على الرُّكبَتَينِ ... فَثَوْبٌ نسيتُ وثوبٌ أَجُرُّ [٥٧]

ومثله :

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ... ويومٌ نُسَاءُ ويومٌ نُسَرّْ [٥٨]

ومنها : أن يكون الكلام قد جاء مثلاً ، كما إذا قلت : « تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ » ، وأكثر مايكون بـ «اللام» ، كما في قَولِ عُمرَ (رضي الله عنه) عندما قال لِكَعْبِ الأَحْبَارِ : تَعَالَ حَتَّى نَحْكُمَ ، فقال كَعْبٌ : لِدِرْهَمٌ ، فقال عُمرُ : إِنَّكَ لَتَجِدُ الدَّرَاهِمَ ، « لَتَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ » ،

---

٥٣ – آية ٢٨٠ من سورة البقرة .

٥٤ – هذا المثال والمثل في الكتاب ٣٢٩/١ ، ومابين المعقوفين تكملة من الكتاب .

٥٥ – المثل يضرب عند ظهور أمارات الشر ، وتبين مخايله .

وقد ورد في مجمع الأمثال ١٧٢/٢ ، والمستقصى ١٣٠/٢ ، وزهر الأكم ٢٢٩/٣ .

٥٦ – لم أعرف قائله .

٥٧ – لامرئ القيس في ديوانه ١٥٩ مع اختلاف الصدر .

وهو في الكتاب ٨٦/١ ، وابن السيرا في ٣٧/١ ، وأمالي ابن الشجري ١٤٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٤٦/١ ، والمغني ٥٢٤ ، وابن عقيل ٢١٩/١ .

٥٨ – للنمر بن تولب في ديوانه ٣٤٧ (إسلاميون).

وهو في الكتاب ٨٦/١ ، وشرح الأبيات للنحاس ٤٨ ، وابن السيرا في ٣٧/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٤٦/١ ، وشرح التسهيل ٢٩٣/١ ، ٣١٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١١٣ .

والحَكُومَةُ كانتْ فِي جَرَادةٍ .

والأَثَرُ عن يحيى بنِ سَعيدٍ الأنصاريِّ : « أَنَّ رَجُلاً جَاءَ إلى عُمرَ بنِ الخَطَّابِ فَسَأَلَهُ عَنْ جَرَادَةٍ قَتَلَهَا وهو مُحْرِمٌ ، فَقالَ عُمَرُ لِكَعْبٍ : تَعَالَ حَتَّىٰ نَحْكُمَ ..... » الأَثَرُ[٥٩] » .

***

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ عُرْفًا وَ نُكْرًا عَادِمَيْ بَيَانِ

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

أَوْ كَانَ مُسْنَداً لِذِي «لَامِ» ابْتِدَا أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ، كَـ«مَنْ لِي مُنْجِدَا؟»

الأصل في الخبر أن يكون متأخرا عن المبتدأ ؛ لأنه حكم عليه ، والحكم على الشيء ثان عن وجوده . و – أيضا – فإنه وصف في المعنى ، والوصف حقه أن يكون متأخرا عن الموصوف، لكنه يجوز في أماكن تقديم الخبر ، والمسوغ لتجويزه عدم خوف الإلباس بالمبتدأ ، ولهذا أشار المصنف بقوله : « إذ لا ضررا » أي : مسوغه / – أعني مسوغ التقديم – عدم الضرر . ٥١/أ

و « إِذْ » في قوله : « إِذْ لَا ضَرَرَا » سببية ، والسببية من أقسام « إذا » ، كما في قول النابغة :

فَعَدِّ عمَّا تَرى إذْ لا ارتِجَاعَ له وَانْمِ القُتُودَ على عَيْرانَةٍ أُجُدِ[٦٠]

فإن خيف اللبس امتنع التقديم . فيمتنع إذا استوى المبتدأ والخبر في التعريف ، كما إذا قلت: « زيد العالم » فأيهما تقدم كان مبتدأ ، وأيهما تأخر كان خبراً ، خلافًا لمن التزم في مقتضى الحدث [الخبرية]* تقدم أو تأخر ، وفي مقتضى الذات الابتدائية تقدم أو تأخر .

فإن كانت هنالك قرينة تجوز المعنى ، وتعين المراد جاز تقديم الخبر مع كونه معرفة ؛ لأنه إذ ذاك لا يلتبس بالمبتدأ ، وذلك إذا قلت : « زهير زيد شعرا » و« أبو حنيفة

---

٥٩ – رواه مالك في الموطأ ٤١٦/١ ، في كتاب الحج ، باب فدية من أصاب شيئا من الجراد وهو محرم ح ٢٣٦ .

٦٠ – في ديوانه ١٦ .

* في النسخة « ب » : للخبرية .

أبو يوسف » ، ومن هذا قوله :

بنُونا بنو أبنائِنا ، وبناتُنا بنوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأَباعِدِ[٦١]

لأن على تشبيه بنى البنين بالبنين ، لا على تشبيه البنين ، فإذًا فالتقدير : بنو أبنائنا بنونا ، أي : مثل بنينا[٦٢] ، ومن ذلك قول بعض الشاميين عندما عهد معاوية (رضي الله عنه) لابنه يزيد[٦٣] :

مُعاويةُ الخليفةُ لا سِواه فإنْ يَهْلِكْ فسائِسُنا يزيدُ

فَمَنْ غلب الشَّقاءُ عليه جهلاً تحكَّم في مَفارقهِ الحديدُ

معاويةٌ يزيدُ فَمَنْ يُرِدْهُ بما لا يرتضي قُطِعَ الوريدُ

لا يريد أن يشبه معاوية (رضي الله عنه) بـ « يزيد » ، ولكن قصده تشبيه يزيد بمعاوية ، فإذًا فالمعنى : يزيد معاوية ، أي : مثل معاوية .

وأنشد بعض أهل البيان في لزوم إظهار السبب المقتضي للحكم إذا كان خفيا ، ولم يكن الموضع يعينه :

يُدِيرُونِي سِفَاهًا عن بُجيرٍ وماجاءوا به فيه ضَلالَهْ

عِبَادٌ وَيْحَكُمْ منِّيْ بُجيرٌ فَنَجْلُ النَّجْلِ نَجْلٌ لا مَحَالَهْ[٦٤]

يريد : بجير ، وهو ابن ابنه ، مثل عباد ، وهوابنه . ولما كان سبب هذا التشبيه البنوة ، ولم يكن في الموضع ما يعينها تعين إظهار مايدل عليها ، وهي السبب المقتضى للحكم وهو التشبيه ، فقال : فنجل النجل نجل ، والنجل : الابن ، فصار بهذا الاعتبار ، كما إذا قلت : « زيد أسد بخرًا » لا يجوز « زيد أسد » فقط ؛ لخفاء الدلالة على البخر ، بخلاف مالو

---

٦١ – نسب للفرزدق وليس في ديوانه ، كما نسب لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) .
وهو في الإنصاف ٦٦ ، وابن يعيش ٩٩/١ ، ١٣٢/٩ ، وشرح التسهيل ٢٩٧/١، وأوضح المسالك ١٤٥/١ ، والتصريح ١٧٣/١ ، والهمع ١٠٢/١ ، والأشموني ٢١٠/١ .

٦٢ – في النسخة : بنونا .

٦٣ – قائلها رجل من ذي الكلاع عندما أقام معاوية الخطباء لبيعة يزيد ، فقال مشيراً إلى معاوية هذا أمير المؤمنين ، فإن مات فهذا وأشار ليزيد ، فمن أَبَى فهذا وأشار إلى السيف ، وأنشد الأبيات .
وهي في العمدة ٣١٠/١ ، ماعدا الأخير .

٦٤ – لم أقف على القائل .

قلت : « زيد الأسد شجاعة » .

ولذلك – أيضا – يمتنع التقديم إذا كانا معا متساويين في التنكير ، كما إذا قلت : « أفضل منك أفضل منى » ، فأيهما تقدم كان مبتدأ ، وأيهما تأخر كان خبراً .

فلو كان قرينة تقتضى أن هذا المتقدم متأخر جاز ، كما إذا قلت : « أشجع منك / ٥١/ب أشجع من عنترة » و« أسمح كفًا منك أسمح كفًا من حاتم » و« أحلم منك أحلم من أحنف » المعنى : أشجع من عنترة [أشجع منك [٦٥]] ، وأسمح كفا من حاتم أسمح كفا منك، وأحلم من أحنف أحلم منك ؛ لأن هؤلاء الثلاثة متفق على أنه بهم يضرب المثل في هذه المعاني ، فمن كان أكثر منهم في هذا المعنى كان أكثر من [مخاطبك]* ، ولا سبيل إلى دعوى المبالغة للإصحاب بالمانع وهو وجود النزول عن [المفضل]* .

ومما تعين فيه تقديم المبتدأ وتأخير الخبر . أن يكون الخبر فعلاً له ، أي : للمبتدأ ، كما إذا قلت : « زيد قائم » فإنك لو قدمت الخبر صار المبتدأ فاعلاً ، ولا بد من تعيينه بأن يكون للمبتدأ .

فأما إن كان لغير المبتدأ فإنه يجوز التقديم ، كما إذا قلت : « زيد قام أخوه » فإنه يجوز أن تقول : « قام أخوه زيد » ، لا مانع من ذلك عند أحد .

فلو كان مع كون الفعل للمبتدأ مايعين كونه ، أعنى الفعل متأخراً في المعنى جاز التقديم ، كما إذا قلت : « قاموا إخوتك » عند من لا يلحق الفعل علامة تثنية ولا جمع .

وكذلك – أيضا – لو قصد استعماله منحصراً فإنه يتعين تقديم المحصور ، وتأخير المحصور فيه ، كما إذا قلت : « مازيد إلا كاتب » فإن المعنى حصر زيد في الكتابة ، لاحصر الكتابة في زيد ، فلو أخرت زيداً ، وقدمت انعكس المعنى فصار المحصور « كاتب» و « زيد » هو المحصور فيه .

فإن كان هنالك قرينة تدل على المعنى جاز ، كما لو قدمته بـ « إلا » ، فقلت : « ما إلا كاتب زيد » فعلى هذا يمتنع من « إنما زيد كاتب » رأسًا ؛ لفقدان القرينة .

---

٦٥ – تكملة استحسنتها لإتمام الكلام .

* في النسخة « ب » : مخاطبتك ، المتفضل .

ومن الأماكن التي يتعين فيها تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، أن يكون الخبر مسنداً لمبتدأ دخلت عليه «لام» الابتداء ، كما إذا قلت : « لزيد قائم » ، ومنه قوله :

ولأنت أَشْجَعُ من أُسامـةَ إذْ دُعِيَتْ نَزالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ[٦٦]

وقوله :

فلأنت أَشْجَعُ حِينَ تتَّجِهُ الـ أَبْطالُ من لَيثٍ أَبِي أَجْرِ[٦٧]

ومن الأماكن التي يتعين فيها تأخير الخبر ، أن يكون الخبر مسنداً لمبتدأ لازم التصدير ، كما إذا قلت : « من زيد ؟ » ، وكما في قوله :

فَمَنْ أَبُوكَ ؟ أو أبي في المعركهْ لا تَجْعَلَنْ فَجْرَ القتيلِ مَوْرِكَهْ[٦٨]

ومثله :

فَمَنْ أَبُوكَ ؟ إن بَقُوا في المأْزَقِ صاحبُ نَبْلٍ أو حِصَانٍ أَبْلَقِ[٦٩]

***

وَنَحْوُ: «عِنْـدِي دِرْهَمٌ» وَ«لِي وَطَرْ» مُلْتَزَمٌ فِيـهِ تَـقَـدُّمُ الْخَبَـرْ/ ٥٢/أ

كَـذَا إِذَا عَـادَ عَـلَيْـهِ مُـضْـمَـرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيْناً يُخْبَـرُ

هذا القسم عكس القسم المتقدم ، أعنى أنه يلتزم فيه تأخر المبتدأ ، وتقدم الخبر .

فمن ذلك : أن يكون المصحح للمبتدأ بالنكرة لازم التقديم على المبتدأ ، وذلك لا يكون من المصححات إلا في الظرف ، وما جرى مجراه وهو المجرور ، وماعداها من المصححات متأخر أو مصاحب .

فمن الظرف ، قولك : « عندي رجل » و « في الدار رجل » ، وقول المصنف : « عندي

---

٦٦ – لزهير في ديوانه ٩٣ مع اختلاف الصدر .

وهو في الكتاب ٢٧١/٣ ، وإصلاح المنطق ٣٣٦ ، والمقتضب ٣٧٠/٣ ، وأمالي ابن الشجري ٣٥٤/٢ ، والإنصاف ٥٣٥ ، وابن يعيش ٢٦/٤ ، ٥٠ ، ٥٢ .

٦٧ – لزهير في ديوانه ٩٦ .

٦٨ – لم أقف على قائله .

٦٩ – لم أقف على قائله .

درهم ، ولي وطر »

وقد قدمنا أن الظرف والمجرور في هذين وأشباههما هوالمخبر عنه في المعنى .

ومن ذلك : أن يعود على الخبر ضمير متصل بالمبتدأ ، كما إذا [قلت [٧٠]] : « على التمرة مثلها زبداً » فيتعين هنا تقدم الخبر من أجل عودة الضمير ؛ لأنك لو أخرته لقلت : « مثلها على التمرة زبدا » فكان الضمير في « مثلها » يعود إلى « التمرة » وهو متأخر لفظا ورتبة، أما لفظا فإنه ملفوظ به بعده ، وأما الرتبة فإن رتبته أن يكون متأخراً عن المبتدأ .

وفي كلام بعض أهل البيان مايقتضى جواز « رجل في الدار » و « رجل عنـــدك » [و] « مِثْلُها على التَّمرةِ [زُبْداً] » أحاله على المتعارف ؛ لأن هذا النوع قد عرف فيه التقديم فصار تأخيره لا يضر ، وينزل منزلة مايكون تأخيره لفظًا لا رتبة ، ومثل : « على التمرة مثلها زبدا » ، قول الشاعر :

أَهَابُكِ إِجْلالاً وما بِكِ قُدْرَةٌ عليَّ ، ولكن مِلْءُ عينٍ حَبِيبُهَا [٧١]

و « مبيناً » حال من « عليه » تبيين لما يعود عليه الضمير ، وكأنه يشير إلى أن هذا الضمير يعود إلى ماظهر من الخبر ، وهو متعلقه في قولك : « على التَّمْرةِ مِثْلُها زُبْداً » فإن الخبر إنما هو كائن أو مستقر ، فيكون بهذا الاعتبار على حد قول أبي عمرو بن الحاجب ، عندما عدد الأماكن التي يجب فيها تقديم الخبر : « أو لمتعلقه ضمير في المبتدأ » ، وقال : « نحو : على التمرة مثلها زبدا[٧٢] » . قال :

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيْرَا كَـ « أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيْرَا »؟

وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَـــدِّمْ أَبَـدَا كَـ « مَالَنَا إِلَّا اتِّبَـاعُ أَحْمَدَا »

ومن الأماكن التي يتعين أن يكون الخبر فيها متقدماً ، أن يكون – أعنى : الخبر – لازم

---

٧٠ – تكملة يتطبها السياق .

٧١ – للمجنون في ديوانه ٥٨ ، كما نسب لنصيب في ديوانه ٦٨ .

وهو في شرح التسهيل ٣٠٢/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١١٧،والارتشاف ٤٤/٢ ، وتخليص الشواهد ٢٠١،وابن عقيل ٢٤١/١ ، والتصريح ١٧٦/١ ، والأشموني ٢١٣/١ . .

٧٢ – الكافية : ٧٨ .

[الصدارة]* كما إذا قلت : « كيف زيد ؟ » و« أين عمرو ؟ » وماأشبه ذلك وقد استغنى بهذا كثير من أهل علم البيان عن ذكر لزوم تقدم المبتدأ إذا كان من ذوات [الصدارة][٧٣] / لأنه إذا ألزم تقديمه مع كون وضعه مقتضيا للتأخير فمن باب اللازم أن يستلزم التقديم إذا كان وضعه للتقديم ، ولا يلتزم تقديم الخبر ، وإن كان من أدوات الصدور إلا بشرط الإفراد، فإن كان جملة فإنه يجوز تأخيره ، فتقول : « زيد من أبوه ؟ » ولكونه على ذلك الحكم قيد المصنف المقصود بالمثال ، وهو قوله : « أين من علمته نصيرا ؟ » ، و« من » موصول بمعنى « الذي » . ٥٢/ب

ولقائل أن يقول : إن الخبر لم يقع في الجملة اسم استفهام ؛ لأن الخبر إنما هو المجموع لا اسم الاستفهام فقط .

وقد صرح غير واحد بأن المعنى في قولك : « زيد أخوه قائم » وما أشبه ذلك ، أن التقدير : زيد متلبس أخوه بالقيام .

فإذا كان الأمر كذلك كان التقدير – أيضا – في « زيد من أبوه ؟ » : زيد متلبس بالسؤال عن أبيه ، أو ما أشبه ذلك .

وإذا كان كذلك خرج الخبر عن الصدرية في مثل : « زيد [من[٧٣]] أبوه ؟ » مطلقًا ، ويبقى الإشكال على من قيده بالمفرد كأبي عمرو بن الحاجب (رحمه الله تعالى[٧٤]) .

ومن الأماكن التي يتعين فيها تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ، أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ ، كما إذا قلت : « ماكاتب إلا زيد » ، فإن [المعنى]* على حصر الكتابة في زيد، فلو أخرت انعكس فصار « زيد » هو المحصور والخبر هو المحصور فيه ، ومن هذا ، أي : مما يتعين فيه تأخير المبتدأ وتقديم الخبر ، قولنا : « مالنا إلا اتباع أحمد ﷺ » .

ومراده بالمحصور : أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ . فعلى هذا المعنى : وخبر المحصور فيه الخبر ، ثم حذفه لفهم المعنى ، والاكتفاء عنه بقوله في المبتدأ : « أو قصد

---

٧٣ – تكملة استحسنتها .

٧٤ – الكافية : ٧٨ .

* تكملة مني يتطلبها السياق .

استعماله منحصرا » فإن هنالك هو الذي يكون منحصراً في الخبر ، فعلى هذا المنحصر فيه يكون متأخراً مطلقًا

قال (رحمه الله تعالى) :

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ ، كَمَا تَقُولُ : «زَيدٌ» بَعْدَ «مَنْ عِنْدَكُمَا؟»
وَفِي جَوَابِ «كَيْفَ زَيدٌ؟» قُلْ:«دَنِفْ» فَـ « زَيدٌ» اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِنْ عُرِفْ [٧٥]

يجوز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر، وبالعكس إذا علم المقصود، وذلك إما بقرينة لفظية أو معنوية.

فمثال ماحذف منه المبتدأ وأبقى الخبر لقرينة لفظية ، قولك : « دنف » في جواب من قال : « كيف زيد ؟ » فإن التقدير إذا قلت : دنف « زيد دنف » ، و استغنى عن إظهار « زيد » لتقدمه في السؤال ، ومثله :

قال لي : كيف أنت ؟ قلتُ عليلُ سَهَرٌ دَائِمٌ ، وحُزْنٌ طويلُ [٧٦]

ولا يلزم وقوع الدال في السؤال ، ولا المدلول / عليه المحذوف في الجواب ، وقد يكونان في غيرهما ، كما في قوله : ٥٣/أ

إذا ذُقْتَ فاها ، قلت : طَعْمُ مُدَامةٍ مُعَتَّقَةٍ مِمَّا يَجيءُ به التُّجُرْ [٧٧]

وكما في قول عبد الله بن الزبير(رضي الله عنه) يصف غريماً له قد ألح عليه في الطلب ، وأسف إذ طلب منه الانتظار :

تَثَاءَبَ حتَّى قلتُ : دَاسِعُ نَفْسِهِ وأَبْرَزَ أَنْيَابًا له كالمَعَاوِلِ [٧٨]

أي : هو داسع نفسه .

---

٧٥ – في متن الألفية : إذ .

٧٦ – لم يعرف قائله . وهو في الإيضاح للقزويني ١٠٩/١ ، ومعاهد التنصيص ١٠٠/١ .

٧٧ – لامرئ القيس في ديوانه ١١٠ ، وهو في اللسان « تجر » ٨٩/٤ ، والمساعد ٢١٤/١ ، والهمع ١٥٧/١ .

٧٨ – هو لعبد الله بن الزِّبير الأسدي – بفتح الزاي – في ديوانه ١١٤ ، وليس كما قال للصحابي المشهور ، ولعله سهو منه ، والبيت في دلائل الإعجاز ١٨٣ .

ومثال ماحذف [منه [٧٩]] الخبر وترك المبتدأ لقيام قرينة لفظية ، قولك : « زيد » في جواب من قال : « من عندكما ؟ » و « من الصائم ؟ » وماأشبه ذلك ، ومنه :

قال لي : مَنْ دَنَا ؟ فقلتُ لَهُ : هَامٌ ليس تُرْوَى سُيوفُهُ مِنْ نَجِيعِ [٨٠]

ولا يلزم – أيضا – هذا النوع السؤال والجواب ، وقد يكونان في غيرهما ، ومنه قوله :

نحن بما عِنْدَنَا وأنت بما عِنْـــدَكَ راضٍ والرَّأْيُ [مُخْتَلِفُ] [٨١]

ومنه قول عمرو بن كلثوم :

وإنَّ غداً وإنَّ اليوم زَهْـرٌ وبعد غَدٍ بمـــــــا لا تَعْلَمِينَا [٨٢]

وأما حذف المبتدأ لقرينة معنوية ، فكما إذا قال المستهل : « الهلال » أي : هذا الهلال .

وأما حذف الخبر ، فكما إذا قلت : « خرجت فإذا السبع » وأكثر مايكون هذا النوع ظاهراً ؛ لضعف القرينة المعنوية ، بخلاف اللفظية .

وأكثر وقوع الخبر بعد « إذا » المفاجأة ظاهر ، كما في قوله (تبارك و تعالى) : ﴿ فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ [٨٣] ﴾ وكما في قوله : ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ [٨٤] ﴾ وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ) [٨٥] .

وقد التزم بعضهم في خبر ما وقع بعد « إذا » المفاجأة أن يكون وجود مقيداً فعلى هذا يتعين إظهاره ؛ لأن الوجود المقيد إذا حذف لم يكن عليه دليل من مجرد المعنى .

وللحذف في الوجهين : أعنى في الخبر والمبتدأ مراتب ومقتضيات أحوال ، تقريرها

---

٧٩ – تكملة استحسنتها .

٨٠ – لم أقف على قائله .

٨١ – نسب لقيس بن الخطيم في ديوانه ٢٣٩ ، والصواب لعمرو بن امرئ القيس كما في جمهرة أشعار العرب ٦٧٥ . وهو في الكتاب ٧٥/١ ، ومجاز القرآن ٣٩/١ ، والمقتضب ١١٢/٣ ، وابن السيرافي ٢٧٩/١ ، والصاحبي ٣٦٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٠/٢ ، والإنصاف ٩٥ ، وشرح التسهيل ٦١/١ ، ٥٠/٢ ، وفي النسخة : يختلف .

٨٢ – في ديوانه ٦٧ من معلقته ، وفيها « رهن » بدل « زهر » .

٨٣ – آية ٢٠ من سورة طه .

٨٤ – آية ١٠٨ من سورة الأعراف .

٨٥ – آية ١١٧ من سورة الأعراف .

في علم البيان ، وحيث يكون ذلك هو المقصود[٨٦] .

ولم يتعرض المصنف هنا – إلى الأماكن التي يكون فيها حذف المبتدأ واجبًا* ، وقد تعرض للأماكن التي يكون فيها حذف الخبر واجبًا ، وهو قوله :

وَبَعْدَ « لَوْلَا » غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَاالْسْتَقَرْ

وَبَعْدَ «وَاوٍ» عَيَّنَتْ مَفْهُومَ «مَعْ» كَمِثْلِ : « كُلُّ صَانِعٍ وَمَاصَنَعْ»

فمن ذلك: أن يكون خبرًا عن الاسم الواقع بعد « لولا » ، كما إذا قلت : « لولا زيد لأكرمتك»

وقوله : « غالبًا » احتراز مما جاء فيه ظاهرًا ، كما جاء في الحديث عن النبيِّ ﷺ:

« لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ لَهَدَمْتُ الكَعْبَةَ ، وَجَعلْتُ / لَهَا بَابَيْنِ[٨٧] » . ٥٣/ب

وكما جاء من قول الزبير(رضى الله عنه) :

ولولا بنُوها حَوْلَها لَخَبطْتُها[٨٨]

وقد جعل من ذلك قوله (تعالى) :﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ[٨٩]﴾

وأما من نحو النظر فإنه إن كان وجوده مقيداً ، فإنه إن حذف لم يكن عليه دلالة ،

---

٨٦ – سمى البلاغيون المبتدأ « مسنداً إليه » ، والخبر « مسنداً » ، وذكروا لحذفهما أغراضًا بلاغية مطرده ومقررة في كتبهم ، وبعض البلاغيين جعل حذفهما من الإيجاز بالحذف للمفرد .

ينظر دلائل الإعجاز ١٧٩ ، ونهاية الإيجاز ٣٤٤ ، والمفتاح ١٧٦ ، ٢٠٦ ، والإشارات ٣٣ ، ٦١ ، والإيضاح ١٠٩ ، ١٦٩ ، والتبيان ٥٤ ، ٨٨ ، والطراز ١١٧/٢ ، وشرح التلخيص للبابرتي ١٩٣ ، ٢٦٥ .

٨٧ – هذا الحديث برواياته المتعددة والمختلف في ألفاظه قد خرجها الشيخان وغيرهما .

ينظر صحيح البخاري بشرح ابن حجر ٤٣٩/٣ ، في كتاب الحج ، باب فضل مكة وبنيانها ..... الخ الأحاديث ١٥٨٣ ، ١٥٨٤ ، ١٥٨٥ ، ١٥٨٦ .

وصحيح مسلم بشرح النووي ٨٨/٩ – ٩١ ، في كتاب الحج ، باب نقض الكعبة وبنائها .

كما رواها النسائي في السنن ١٦٩/٥ – ١٧٠ ، في كتاب مناسك الحج ، باب بناء الكعبة .

٨٨ – وعجزه :

كَخَبْطَةِ عُصفُورٍ ولم أَتلعْثَمِ

وفي النسخة : لخطبتها . قال السيوطي : هذه الرواية محرفة ، ينظر شرح شواهد المغني ٨٤١/٢ .

وهو في شرح الكافية الشافية ٣٥٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١٢٢ ، ومغني اللبيب ٤٨٢ ، وتخليص الشواهد ٢٠٨ ، وشرح شواهد المغني ٨٤١/٢ . كما نسب لكعب بن مالك الأنصاري(رضى الله عنه) وهو في ديوانه ٢٧٣

٨٩ – آية ٦٨ من سورة الأنفال .

* يحذف المبتدأ في أربعة مواضع وجوباً ، ينظر شرح التسهيل ٢٨٦/١ – ٢٨٩ ، وشرح الكافية للرضي ١٠٣/١ ، أوضح المسالك ١٥٣/١ ، وابن عقيل ٢٥٤/١ ، والتصريح ١٧٦/١ ، والأشموني ٢٢٠/١ .

كما إذا قلت : « لولا زيد مسافر أو مقيم » أو ماأشبه ذلك ،

قالوا : والذي على جوازه ظهور السماع كما قدمنا ، والنظر – أيضا – كما قدمنا ، وأكثر النحويين على لزوم حذف الخبر مطلقًا .

قال الأستاذ أبوالحسين ابن أبي الربيع [٩٠]: ولا يثبت ظهوره بالسماع ، وأما ماجاء مما ظاهره ذلك فإنه محمول على تأويل ، كما في الحديث الذي قدمنا ، وتأويله عند المانع من الظهور أن ظهوره محمول على تداخل الروايات ، فإن الحديث فيه روايات متعددة،منها ماروى ابنُ شِهَابٍ عنْ سَالِمِ بنِ عبد الله أَنَّ عبدَ اللَّهِ بنَ مُحمّدِ بنِ أَبي بَكرٍ الصِّدّيقِ ، أَخْبرَ عبدَ اللَّهِ بنَ عُمَرَ ، عن عَائِشَةَ رضي الله عنها زوجِ النَّبيّ ﷺ: أَنَّ رسُولَ اللَّهِ ﷺ قال لِعَائشَةَ: « أَلَمْ تَرَيْ أَنَّ قَوْمَكِ حِينَ بَنَوُا البَيْتَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَواعِدِ إِبْراهِيمَ ؟ قَالَتْ : فَقُلتُ : يارسُولَ اللَّهِ أَفَلَا تَرُدُّهَا على قَوَاعِدِ إِبْراهِيمَ ؟ فقالَ رسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْلَا حِدْثَانُ عَهْدِ قَوْمِكِ بِالْكُفْرِ ....[٩١] » ويُروى : « لَوْلَا حَدَاثَةُ ..... » ويُروى : « لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُو عَهْدٍ .... » وإذا كان كذلك حمل على تداخل الروايات .

ومعنى تداخل الروايات : أنه أخذ « حديثو » الواقع خبرًا عن « أن » [فجعل]* خبرًا عن « قومك » فجعل خبر مادخل عليه الناسخ خبرًا عما لم يدخل عليه .

وأمّا « سَبَقَ » في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ .....مِنَ اللَّهِ سَبَقَ ﴾ فمحمول على الصفة .

وأما « بنوها » في قول الزبير فحمل على أنه فاعل بفعل مضمر دل عليه المعنى ، تقديره : قام بنوها ، و ما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ويناسبه .

ولا يثبت كما قلنا مثل : « لولا زيد مسافر لأقمت » وماأشبه ذلك مما يكون فيه وجود الخبر وجودًا مقيدًا .

ومتى احتيج إلى ذلك سُبِك من الخبر مصدرٌ وأُضِيفَ إلى الاسم الذي كان بعد

---

٩٠ – ينظر البسيط في شرح الجمل ٥٩٤/١ – ٥٩٥ ، والملخص ١٧٧ .

٩١ – سند هذه الرواية في الموطأ ٣٦٣/١ ، في كتاب الحج ، باب ماجاء في بناء الكعبة ، ح ١٠٤ .

* في النسخة « ب » : فحمل .

«لولا» وجعل الخبر وجوداً مطلقا ، والتزم حذفه ، فتقول في « لولا زيد مسافر لأقمت » : لولاسفر زيد لأقمت .

قالوا : ولا يكون خبر الاسم الواقع بعد « لولا » إلا ذا وجود مطلق ، وأما قوله :

يُذِيبُ الرُّعْبُ منه كُلَّ عَضْبٍ فلولا الغِمْدُ / يُمْسِكُهُ لَسَالَا[92] ٥٤/أ

فهذا البيت هو للمعري ، ولا حجة فيه ولا تأنيس

وقد صرح أبو الحسن بن عصفور[93] بتلحينه ، قال : « ولذلك لحن المعري في قوله :

يذيب الرعب ..... » البيت .

والذي كان ينبغي فيه على ماقدمنا أن يقول : فلولا إمساك الغمد له ، لكن الوزن حمله على أن قال : فلولا الغمد يمسكه .

وكان شيخنا أبو عبد الله بن الفخار البيري (رحمة الله عليه) يوجهه على أن يكون على حد قولهم : « تَسْمَعُ بِالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ[94] »

فيكون التقدير : أن يمسكه ، كما كان التقدير : أَنْ تَسْمَعَ بِالمُعَيْدِيِّ ، ثم حذفت « أَنْ » وارتفع الفعل على المختار ، فيكون إذ ذاك « يمسكه » في معنى : إمساكه ، بدل اشتمال.

ومن الأماكن التي يتعين [فيها[95]] حذف الخبر ، أن يكون المبتدأ نصا في اليمين ، وذلك في « ايمن [الله] » و « لعمرالله » و « يمين الله » ومأأشبه ذلك ، ومن الأول ، قوله:

وقال فريقُ القومِ لمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ ، وفريقٌ لَيْمُنُ اللَّهِ مانَدْرِي[96]

---

٩٢ – في ديوانه « سقط الزند » ٥٤

وهو في المقرب ٨٤/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٦/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٥٦/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١٢٢ ، والارتشاف ٣١/٢ ، وأوضح المسالك ١٥٦/١ ، والمغني ٣٠٢ ، وابن عقيل ٢٥١/١ ، وشفاء العليل ٢٧٥ .

٩٣ – المقرب ٨٤/١ ، وشرح الجمل ٣٥١/١ ، وفي النسخة : أبو الحسين ، والصواب مأأثبته .

٩٤ – قال الميداني : يضرب لمن خبره خير من مرآه . وهو في الأمثال ٩٧ – ٩٨ ، وجمهرة الأمثال ٢١٥/١ – ٢١٦ ، وفصل المقال ١٣٥ ، ومجمع الأمثال ٢٢٧/١ – ٢٣٠ ، والمستقصى ٣٧٠/١ .

٩٥ – تكملة استحسنتها .

٩٦ – لنصيب في ديوانه ٩٤ .

وهو في الكتاب ٥٠٣/٣ ، والمقتضب ٢٢٨/١ ، والأصول ٤٣٤/١ ، وسر الصناعة ١٠٦/١ ، واللمع ٢٩٣ ، والمنصف ٥٨/١ ، والإنصاف ٤٠٧ ، وشرح التسهيل ٢٠٤/٣ .

ومن الثاني ، قوله :

لَعَمْرُكَ ما إنْ ضَرَّنِي وَسْطَ حِمْيرٍ وأَقْيالِها إلّا المَخِيلَةُ والفَخْرُ[97]

ومن الثالث ، قوله :

فقالتْ: يَمينُ اللَّهِ مَالَكَ حِيلةٌ ولا إنْ أرى عَنْكَ العَمَايَةَ تَنْجَلِي[98]

فإن لم يكن نصا في اليمين ، كـ « عهدالله » و « أمانة الله » جاز إثباته وحذفه ، فتقول : « عليَّ عهد الله ليؤمن زيد » و « عهد الله ليقومن زيد » وكذلك ما أشبهه .

ومما يتعين – أيضا – فيه حذف الخبر ، أن يكون واقعا بعد « واو » معينة للمعية ، كما إذا قلت : « أنت ورأيك » و « زيد وفرسه » و « كلُّ رجل وضيعته » ، وكما في قول المصنف : « كلُّ صانع وماصنع » ، ومنه قول عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح (رضى الله عنه)[99] :

أبو سُليمانَ وريشُ المُقْعَدِ وَضَالَةٌ مثل الجحيمِ المُوقَدِ

ومُجْنأٌ من ظَهْرِ ثورٍ أَجْرَدِ ومُؤْمِنٌ بما على مُحَمَّدِ

أي : بمانزل على محمد ﷺ .

ومما جاء كذلك بعد دخول الناسخ ، قول عنترة[100] :

فَمَنْ يَكُ سائلاً عنّي فَإنّي وجِرْوةُ لا تَرودُ ولا تُعارُ

مُقرَّبَةُ الشِّتَاءِ ولا تَراها وراءَ الحيِّ يَتْبَعُهَا المِهَارُ

---

٩٧ – لامرئ القيس في ديوانه ١١١

وفي النسخة : وأقوالها . والقافية في الديوان : والسكر .

٩٨ – لامرئ القيس في ديوانه ١٤ من معلقته . وينظر جمهرة أشعار العرب ٢٥٥/١

٩٩ – استشهد يوم الرجيع وكان أميراً على النفر الذين بعثهم الرسول مع عضل والقارة ، وقيل غيره ، فغدروا بهم مع بني لحيان من هذيل ، وحمته الدبر من المشركين أن يجزوا رأسه ، وفي المساء بعث الله الوادي فاحتمله للعهد الذي قطعه على نفسه .

ينظر السيرة لابن هشام ١٦٩/٢ – ١٧٠ ، وفيها الأبيات ، والاستيعاب ٧٧٩/٢ ، وأسد الغابة ١١١/٣ ، وفي النسخة : ومجنباه من ظهر .

١٠٠ – في ديوانه ٣٠٩ ، كما نسبا لزيد الخيل في ملحق ديوانه ١٠٤ ، كما نسبت لوالد عنترة شداد وبيت الشاهد الأول في الكتاب ٣٠٢/١ ، ومجاز القرآن ٢٤٣/١ ، وابن السيرا في ٣٥٧/١ ، والصاحبي ٣٥٨ ، والملخص ١٧٤ ، وشرح التسهيل ٢٥٤/٢ .

« جروة » اسم فرسه ، والإضافة إلى الشتاء على تقدير « في » .

ومعنى مقربة : أنها لا ينئيها عنه مخافة حدوث قتال .

وقد أنكر* بعضهم أن يكون تقريب الفرس في غير حالة القتال ، قال : وإنما يكون ذلك في القتال ، كما في قوله[١٠١] :

٥٤/ب

قَرِّبَا مَرْبِطَ النَّعَامَةِ مِنِّي ... إنَّ قَتْلَ الكريمِ بالشِّسْعِ/ غَالِ

قربا مربط النعامة منـي ... لَقِحَتْ حَرْبُ وائلٍ عن حِيَالِ

قربا مربط النعامة منـي ... جَدَّ أَمْرٌ مِنْ مُضْعِفَاتِ الوِعَالِ

قربـا مربط [النعـامة] مني ... لِهَلاكِ الكُهُولِ والأَطْفَالِ

قربا مربط النعامة منـي ... لِحَنِينِ النِّسَاءِ وَالْإِعْوَالِ

و « مقربة الشتاء » حجة عليه ، وواقعة حال لا يمتنع واقعة حال أخرى ، على ماهو المقرر في علم البيان[١٠٢] .

وعلى هذا حمل أبو عليٍّ الشَّلُوبين قراءة من قرأ : ﴿سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ[١٠٣]﴾ أعني قراءة من قرأ « سَوَاءً » بالنصب .

حكى لنا شيخنا أبوعبد الله البيري المتقدم ذكره قريبًا ، أن بعض أصحاب أبي* علي

---

١٠١ - الأبيات للحارث بن عباد ، سيد بني بكر بن وائل وحكيمها ، قالها في يوم قضة أو يوم التحاليق من أيام بكر وتغلب وكانت النصرة فيه لبكر ، وقال فيه الحارث قصيدة عدد أبياتها مائة بيت منها هذه ، ينظر بعضها في أخبار المراقسة ٢٨٧ ، وأيام العرب ١٦١ ، وفي النسخة : مربطة .

١٠٢ - الوصل هو عطف جملة على جملة بالواو خاصة ، فخرج أمران :

لا وصل بين المفردات ، و لا وصل بغير الواو . ومن هنا دخلت الجملة الحاليه بسبب واو الحال ، من حيث إنها تجري بالواو تارة ، وبدونها أخرى ، فألحقها البلاغيون بباب الوصل في آخره ، ولها أحكام خاصة بها .

ينظر نهاية الإيجاز ٣٣٣ ، والمفتاح ٢٧٢ - ٢٧٣ ، والإشارات ١٣٣ ، والإيضاح ٢٦٦ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٤٠٦ .

١٠٣ - آية ٢١ من سورة الجاثية .

وقراءة النصب نسبت لحمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص من السبعة ، وقرأ بها من العشرة خلف ويعقوب من طريق روح الهذلي . وقرأ الباقون برفع « سواء » .

ينظر السبعة ٥٩٥ ، والمبسوط ٤٠٤ ، والتذكرة ٦٧٦/٢ ، والتيسير ١٩٨ ، والإقناع ٧٦٤/٢ ، والنشر ٣٧٢/٢ .

* في النسخة « ب » : نكر ، أبو علي .

الشلوبين ، قال : انصرفنا عن مجلس لأبي علي أنّ « مَحْيَاهُمْ » فاعل بـ « سَوَاءً » على من قرأ بنصب « سَوَاءً » ، فلما كان في هَزِيعٍ من الليل أتاني أبو علي ، فقرع علي الباب فخرجت إليه ، فقال لي : ظهر لي في تلك المسألة وجه ، وخفت أن يَفْجَأَنِي موتٌ فلا يُؤخذ عني « مَحْيَاهُمْ » مبتدأ سد المعطوف عليه مسد الخبر .

ولا يحمل على الرفع بـ « سَوَاءٍ » ؛ لأن الرفع بـ « سَوَاءٍ » قليل ، وحمل ذلك كله الأستاذ أبو الحسين بن [أبي] الربيع [١٠٤] على أنه مما حذف فيه من الثاني ما أثبت نظيره في الأول ، ومن الأول ماأثبت نظيره في الثاني ، فعلى هذا يكون التقدير في : « كل رجل وصنعته » : كل رجل مع صنعته معه ، أي : مع الرجل فحذف « مع صنعته » لدلالة « وصنعته » ، وحذف « مع الرجل » أو « معه » لدلالة « كل رجل » .

ولا فرق بين أن يكون هذا النوع منفيًا أو مثبتًا ، خلافًا لمن منع « ماكل رجل وصنعته» مستندًا إلى أن المعية هي المقتضية لحذف الخبر وقد انتفت ، وفي الحديث عن يحيى بنِ سَعيدٍ الأنصاري ، عَنْ عَمرةَ بنتِ عبد الرَّحمنِ بنِ سَعدِ بنِ زُرَارَةَ ، أَنَّها أَخْبرتْهُ عن حبيبةَ بنتِ سَهْلٍ الأنصاريّ ، أَنَّها كَانَتْ تَحْتَ ثَابتِ بنِ قَيْسِ بنِ شَمَّاسٍ ، وَأَنَّ رسُولَ اللَّهِ ﷺ خرج إلى الصُّبْحِ . فَوَجَدَ حبيبةَ بنتِ سَهْلٍ عِنْدَ بَابِهِ في الغَلَسِ ، فقال : مَنْ هَذِهِ ؟ فقالت : أنا حبيبةُ بنتُ سَهْلٍ ، يارسُولَ اللَّهِ ، قال : مَا شَأْنُكِ ؟ قالت : لَا أَنَا وَلَا ثَابِتُ بنُ قيسٍ ، لِزَوْجِهَا ، فَلَمَّاجَاءَ زَوجُهَا ثَابِتُ بنُ قَيسٍ ، قال لَهُ رسُولُ اللَّهِ ﷺ : هذه حَبِيبةُ بنتُ سَهْلٍ قَدْ ذَكَرَتْ مَاشَاءَ اللَّهُ أَنْ تَذْكُرَهُ ، فَقَالتْ : يارسُولَ اللَّهِ ، كُلُّ مَاأَعْطَانِي عِنْدِي ، فَقَالَ رسُولُ / اللَّهِ ﷺ : لِثَابِتِ بنِ قَيْسٍ ، خُذْ مِنْهَا ، فَأَخَذَ مِنْهَا ، وَجَلَسَتْ فِي أَهْلِهَا[١٠٥] » . ٥٥/أ

وحمله الأستاذ أبو الحسين بن أ بي الربيع [١٠٦] على أن التقدير : لا أنا مع ثابت ،

---

١٠٤ – ينظر الملخص ١٧٣ – ١٧٤ ، والبسيط في شرح الجمل ٥٥٤/١ – ٥٥٥ ، ٥٩٦ .

١٠٥ – الحديث أخرجه مالك في الموطأ ٥٦٤/٢ ، في كتاب الطلاق ، باب ماجاء في الخلع ، ح ٣١
كما أخرجه أبو داود في السنن ٦٦٧/٢ – ٦٦٩ ، في كتاب الطلاق ، باب في الخلع ، ح ٢٢٢٧ .
وأخرجه النسائي في السنن ١٣٨/٦ ، في كتاب الطلاق ، باب ماجاء في الخلع .

١٠٦ – ينظر الملخص ١٧٤ .

ولاثابت معي ، على عادته في جميع هذا الباب ، أعني بجعله مما حذف من الثاني ما أثبت نظيره من الأول ، ومن الأول ماحذف نظيره من الثاني .

قال :

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

كَـ«ضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئًا» وَ«أَتَمَّ تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحِكَمْ»

ومن الأماكن التي يحذف فيها الخبر وجوبا : أن تكون الحال سدت مسد الخبر ، بشرط أن تلك الحال لا تصح أن تكون خبرا عن المبتدأ المذكور ، فإنه إن كان الأمر كذلك ارتفع على أنه خبر عن المبتدأ ، كما إذا قلت : « ضربي زيداً شديد » .

فإن لم يكن يصح وقوعها خبراً عن المبتدأ ، كما إذا قلت : « ضربي زيداً قائماً » فهي المسألة .

وقد اختلف في وجوب حذف هذا الخبر ، ووقع كثيراً للنحويين وجوبه .

وقال أبو عبدالله بن الحاج في نقد له[١٠٧] على ابن عصفور[١٠٨] : عده « ضربي زيدا قائما » فيما يجب حذفه من الأخبار خطأ ، فلا يمنع أحد : ضربي زيدا قائماً حسن » .

وقد اختلف – أيضا – في كون « ضربي » في هذه المسألة ، وما أشبهه مرفوعاً بالفاعلية ، أو بالابتداء ، فالجمهور على ماذكره المصنف ، من أنه مرفوع بالابتداء .

وقد قيل : إنه مرفوع بالفاعلية ، وإن التقدير : وقع ضربي ، أي : يقع ، بناء على الماضي والاستقبال ، كما يقع التقدير عند من يقول : إنه مبتدأ ، حاصل إذا كان قائما ، أو : إذ كان قائما ، بناء – أيضا – على الماضي والاستقبال .

وقد قيل : إن الخبر قائم بنفسه ؛ لأنه على حد: « زيد عندك » لاشتراكهما في معنى « في» .

وقد اختلف في تقدير هذا الخبر[١٠٩] :

---

١٠٧ – ينظر رأيه في الارتشاف ٣٤/٢ ، وابن الحاج النحوي ٥٩ – ٦٠ .

١٠٨ – ينظر رأيه في المقرب ٨٥/١ ، وشرح الجمل ٣٥٢/١ .

١٠٩ – تنظر المسألة في شرح التسهيل ٢٧٨/١ – ٢٨٣ ، والارتشاف ٣٤/٢ ، والهمع ١٠٥/١ – ١٠٧ ، والأشباه والنظائر ٣٣٧/٤ .

فالجمهور على أن التقدير : ضربي زيداً حاصل إذاكان[110] أو : إذ كان قائماً على ماقدمنا .

وذهب الأخفش ،وتبعه عضدالدولة[111] ، صاحب أبي علي الفارسي ، وله صنف « الإيضاح » و « التكملة » ، واختاره المصنف[112] أن التقدير : ضربي زيداً ضربه قائماً .

وأكثر مايكون هذا النوع والمبتدأ مصدر ، كما مثل من : « ضربي العبد مسيئًا » ، أو اسم تفضيل ، كما مثل من : « أتم تبيينى الحق منوطًا بالحكم » .

فإن جاء في غيرهما كان شاذًا ، ومنه ماسُمِعَ من / قولهم : « حُكْمُكَ مُسَمَّطًا[113] » ، ٥٥/ب التقدير : لك ، أو يرى ، أوماأشبه ذلك .

ومنه المسألة التي وقعت بين سيبويهِ (رحمه الله) وبين أبي زكريا الفراء[114] : « كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الزُّنْبُورَ أَشَدُّ لَسْعَةً مِنَ الْعَقْرَبِ فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا » أي : يساويها ، هكذا النقل عن الفراء ، وعن سيبويه « فَإِذَا هُوَ هِيَ » .

وقد قيل بالعكس ، إن سيبويهِ هو الذي قال : « فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا » ، والفراء قال : « فَإِذَا هُوَ هِيَ » اختلف في النقل .

وقد صنف في هذه المسألة أبومحمد بن السيد البطليوسي كراسة سماها : «المسألة الزنبوريه المعروفة بالشهادة الزوريه » لقصة جرت فيها ، ومن ذلك – أيضا – قوله :

---

١١٠ – في النسخة : « ضربي زيداً ضربه زيداً حاصل إذا كان » والصواب ماأثبته ، وينظر شرح التسهيل ٢٨٠/١ .

١١١ – ينظر رأي الأخفش في شرح التسهيل ٢٨٠/١ ، ومعه عضد الدولة في الارتشاف ٣٤/٢ .

١١٢ – رأي ابن مالك في شرح التسهيل ٢٨٠/١ .

١١٣ – أي : احتكم وخذ حكمك مرسلاً سهلاً نافذًا لا يرد ولا يعقب .

ينظر جمهرة الأمثال ٣٠٢/١ ، ومجمع الأمثال ٣٧٦/١ .

١١٤ – ذكرت كتب التراجم أن المناظرة وقعت بين سيبويه والكسائي لا الفراء في بغداد أيام الخليفة هارون الرشيد ، بحضرة يحيى البرمكي ، وحضرها سيبويه لوحده ، وقيل : معه الأخفش الأوسط ، وفي الجانب الآخر حضرها الكسائي وصاحباه الفراء والأحمر ، وغيرهما .

ينظر طبقات النحويين ٦٨ ، ونزهة الألباء ٥٧ وفيه « وناظر الكسائي وأصحابه » ، والإنصاف ٧٠٢/٢ ، وإنباه الرواة ٣٤٨/٢ ، وإشارة التعيين ٢٤٣ ، والبغية ٢٣٠/٢ ، والأشباه ٨٧/٣ .

رأيتُ على صخرةٍ عَقْربَا وقد جعلتْ ضَرْبَها دَيْدَنَا
فقلتُ لها : هٰكذا فِعْلُكِ وطَبْعُكِ من طَبْعِهَا أَلْيَنَا
فقالت : علمتُ ولكنَّني أُريد أُعرِّفُها مَنْ أَنَا

وقد حمله بعضهم : على أن « من طبعها » هو الخبر ، وأيد ذلك بأن تقديم « من » التي في التفضيل في الخبر قليل ، قال : ويكون الإنكار باعتبار وجود المنافرة مع اتفاق الطبع ، والأول أظهر من نحو المعنى ، وأسهل من هذا حيث وقع المعمول مصدراً ؛ لأن المصدر من حيث هو طالب الفعل ، ومنه قول بعضهم : « إِنَّمَا العَامِرِيُّ عِمَّتَهُ[115] » و من رَوىٰ : « عِمَامَتَهُ » فكالأول .

ومما عد من ذلك ، أعني مما حذف فيه الخبر وسدت الحال مسده ، وليس المبتدأ مصدراً ، ولا اسمَ تفضيلٍ ، قراءة من قرأ : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةً ﴾[116] التقدير : ونحن نُرى عُصْبةً ، أو نَكُونُ ، وما أشبه ذلك .

وقد تكلف بعضهم تأويلاً لهذه القراءة ، فجعل «الألف» و «اللام» لعموم الجنسية باعتبار المعنى ، والخبر عن محذوف لفهم المعنى ، التقدير : موجودون ، أو حاضرون ، وفي هذا من التكلف مايخفى .

قال (رحمه الله تعالى) :

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ ، كَـ «هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا»

ويجوز تعدد الخبر كما قال ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون مثبتًا أو منفيًا ، ظاهراً أو مقدراً ، وقد جمع الإثبات والنفي والظهور والتقدير قوله :

عَمْرٌو كَرِيمٌ ماجِدٌ فَقِيهٌ [مصدق لا مينَ في الأليه][117]

---

١١٥ - أي : يتعمم عمته ، أو يتعهد . وهو في الشواذ ٦٧ ، والكشاف ٢٤٤/٢ ، والبحر المحيط ٢٨٣/٥ .

١١٦ - آية ١٤ من سورة يوسف .

وهي قراءة شاذة ، منسوبة لعلي بن أبي طالب (رضي الله عنه) ينظر الشواذ ٦٧ ، والكشاف ٢٤٤/٢ ، والإملاء ٥٠/٢ ، والبحر المحيط ٢٨٣/٥ .

١١٧ - لم أقف على قائله ، والشطر الثاني من البيت صَعُبَ عليَّ قراءتُهُ . وبهذه الصورة لا يستقيم وزنه ولا معناه.

وقد منع بعضهم النفي والتقدير ، والبيت حجة عليه .

ومماجاء فيه التقدير فقط ، [قوله[118]] :

أبوك يَأْبَىٰ الضَّيْمَ يَحْمِى الجَارا يَرى الَّذِي يَأْتِي بَنُوكَ عَارا[119]

٥٦/أ

ومما جاء فيه الإثبات والظهور فقط ، قوله :[120] /

مَنْ كان ذَابَتِّ فهذا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

تَخِذْتُهُ مِنْ جُرُدَاتٍ سِتِّ

فإن كل واحد من الأخبار قائم بالمعنى محرر له ، كان مابعده مشاركًا له مقدرًا حلوله محله، وإن لم يكن كذلك كان المجموع هوالخبر وقدر اسم يجمع الجميع ، كما إذا قلت : « زيد قائم قاعد مقيم راحل » التقدير : مضطرب ، أو ماأشبه ذلك ، وفيه يكون الضمير العائد .

وقد اختلف في عودة هذا الضمير ، هل هو من باب الاشتقاق أو من باب الربط ؟ والأول مذهب الجمهور ، والثاني مذهب أبي علي[121] ؛ لأن المتعدد من اللفظ من حيث هو مبني على الاستقلال .

وقد سُئِلَ عن الضمير في قوله (تعالى) : ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴾[122] فقال : الضمير في « جامعة » .

وسُئِلَ عن الضمير في « هذا حُلْوٌ حَامِضٌ » ، [فقال][118] : في « مِزٌّ »[123] .

---

١١٨ – تكملة استحسنتها .

١١٩ – لم أقف على قائله .

١٢٠ – لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٩ .

ينظر الكتاب ٨٤/٢ ، ومعاني القرآن ١٧/٣ ، ومجاز القرآن ٢٤٧/٢ ، والأصول ١٥٤/١ ، وابن السيرافي ٣٣/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٥٨٦/٢ ، والإنصاف ٧٢٥ ، وابن يعيش ٩٩/١ ، وشرح التسهيل ٣٢٦/١ ، وتخليص الشواهد ٢١٤ ، والجرد من الثياب الخَلَقُ ، وقيل : هو الذي بين الجديد والخَلَق .

١٢١ – المسائل المنثورة ٣٢ .

١٢٢ – آية ١٥ – ١٦ من سورة المعارج .

١٢٣ – ينظر رأي أبي علي في هذه المسألة المسائل المنثورة ٣٢ .

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

قال (رحمه الله تعالى) :

تَرْفَعُ « كَانَ » الْمُبْتَدَا اسْمًا ، وَالْخَبَرْ تَنْصِبُهُ ، كَـ «كَانَ سَيِّدًا عُمَرْ»
كَـ«كَانَ» «ظَلَّ ، بَاتَ، أَضْحَىٰ، أَصْبَحَا أَمْسَى»وَ «صَارَ ، لَيْسَ ، زَالَ ، بَرِحَا
فَتِئَ » وَ « انْفَكَّ » ، وَهَٰذِي الْأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ ، أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ
وَمِثْلُ « كَانَ» « دَامَ » مَسْبُوقًا بِـ«مَا» كَـ « أَعْطِ مَادُمْتَ مُصِيْبًا دِرْهَمَا »

كان وأخواتها ترفع الاسم وتنصب الخبر كما قال . هذا مذهب البصريين .

ومذهب الكوفيين أن عملها إنما يكون حيث يظهر لها أثر ، وذلك في الخبر ، وأما الاسم [فـ]* باق على رفعه الأول ، هذا هو المنقول عن الكوفيين[1] .

والصحيح مذهب البصريين لوجوه :

منها : أن الجزأين متفقان في النسخ والبقاء على الحالة الأولى ، لأنهما جعلا أولاً كالشيء الواحد باعتبار التبعية في الإعراب ، فعلى هذا يقع التغيير فيهما معًا ، ولا يجوز أن يقع في أحدهما ؛ لأنه إذ ذاك تكون الحالة حالة تأثير للعمل في بعض ، كما سيأتي في « باب ظننت » . وأما التعليق فليس فيه إهمالٌ للعامل على ماسيأتي إن شاء الله (تعالى).

وهذا الوجه من الترجيح والذي اختاره أبو علي[2] .

ومنها : أن الضمير قد اتصل بها في « كنت » و « أصبحت » وماأشبه ذلك ، وهو الاسم ، والضمير لا يتصل إلا بعامله .

ومنها : أن العامل لا يتخطى العمدة إلى الفضلة ، فلا يوجد عامل ينصب ولا يرفع .

---

١ - ينظر الخلاف في أسرار العربية ١٣٨ ، وكشف المشكل ٣٢٦/١ ، وشرح الجمل ٣٧٦/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٧/١ ، والارتشاف ٧٢/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٩٥/١ ، والتصريح ١٨٤/١ ، والهمع ١١٠/١ - ١١١ ، والأشموني ٢٢٥/١ - ٢٢٦ .

٢ - الإيضاح ١٣٤ - ١٣٥ ، ١٦٦ .

* تكملة مني .

ومنهـا : أنه قـد نسب إلى « كـان » ومـرفـوعـهـا في / « رجل كنتي » إذا كـان يقـول : « كنت كنت » وماذاك إلا لكونها كالشيء الواحد ، ولا يتصور ذلك والضمير غير مرفوع بها . ٥٦/ب

ومثل « كان » جميع أخواتها ، فـ « كان » هي أم الباب ، ولذلك تحذف ويبقى خبرها ويحذف – أيضا – مما دخلت عليه من اسم وخبر إذا دل عليه دليل ، وعليه حمل قوله :

قد كان أمرًا فَزِعًا مَرعُوبا فَلْتَنْتَعِمْ وَاصِلاً حبيبا[٣]

قالوا التقدير : وكان أمرا غير مفزع ولا مرعب ، فحذفت بجميع مادخلت عليه .

وكذلك – أيضا – تزاد على ماسيأتي إن شاء الله (تعالى) .

وتخـرج عن هذا البـاب بالكليـة فتـأتي بمعنى « غـزل » فتـقـول : « كُنْتُ الصـوف » ، وبمـعنى « كفل » ، تقول : « كانت هند الغلام » ، أي : كفلته[٤] .

وأما الخروج بالتمام فليس خروجًا عن الباب بالكلية ، لأنه كثيرًا يصحب الحال ، وهو صالح للخبر ، ويكتفي بالمرفوع ، ويمكن معه تقديرالخبر ، ولا يشاركها في شيء من ذلك غيرها من أخواتها .

وأما : « [مَا] أصْبحَ أَبْرَدَهَا » و « مـاأَمْسَى أَدْفَأَهَا » فقد قال الأستاذ أبوالحسين ابن أبي الربيع إن النحويين قد طعنوا في إثبات هذا عن العرب[٦] .

ويلزم « زال ، وبَرَحَ ، وفَتِيء ، وانفكَّ » النفي كما قال ، فقد يكون بـ « ما » وبغيرها ، كما في قوله :

لن يزالَ قومُنـا صالحينَ طَيِّبينَ ماأنْفقُوا واسْتَقامُوا[٧]

وكما في قوله :

---

٣ – لم أقف على القائل .

٤ – ينظر شرح التسهيل ٣٤١/١ .

٥ – سقطت من النسخة .

٦ – ينظر الملخص ٢٢٤ .

٧ – لم أقف على القائل .

ليس ينفكُّ ذا غِنىً واعتزازٍ كلُّ ذي عِفَّةٍ مُقِلٍّ قَنُوعِ[8]

وقد يحذف النافي إذا علم ، كما في قوله :

تنفكُّ تسمعُ ماحَييـ ـتَ بِهَالكٍ حتَّى تَكُونَهْ[9]

وأما قوله :

فقلتُ : يَمينُ اللهِ أَبْرَحُ قاعِداً ولو قَطَّعُوا رَأْسِي إليكِ وأَوْصَالِي[10]

فإنه على حد قوله :

فقالت : يَمينَ اللهِ أَفْعَلُ إِنَّنِي رأيتُكَ مَسْحُوراً يَمِينُكَ فَاجِرَهْ[11]

أعني أن الحذف فيه لكونه ليس من هذا الباب ، وإنما لمعنى آخر يجيء في « باب القسم » إن شاء الله (تعالى) .

ويدخل في شبه النفي النهي ، كما في قوله :

صَاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذَاكِرَ المو تِ فَنِسْيانُهُ ضَلالٌ مُبينُ[12]

وكذلك – أيضا – « قلما » ، كما إذا قلت : « قلما ينفك زيد قائما » ، ومنه قوله :

وَقَلَّمَا يَزالُ عمرٌو سَاخِطَا إِذَا رأى على الغِنَاءِ سَاقِطَا

منَ الصُّفوفِ يَبْتَغِي الخَلَابِطَا[13]

---

٨ – لم يعرف قائله . وهو في شرح التسهيل ٣٣٤/١ ، وابن الناظم ١٣٠ ، وتخليص الشواهد ٢٣٠ ، والتصريح ١٨٥/١ ، والأشموني ٢٢٧/١ .

٩ – لخليفة بن براز .

وهو في الإنصاف ٨٢٤/٢ ، وابن يعيش ١٠٩/٧ ، وشرح التسهيل ٣٣٥/١ ، وابن الناظم ١٣٠ ، وتخليص الشواهد ٢٣٣ ، والهمع ١١١/١ .

١٠ – لامرئ القيس في ديوانه ٣٢

وهو في الكتاب ٥٠٤/٣ ، والمقتضب٣٢٥/٢ ، والأصول ٤٣٤/١ ، والجمل ٧٣ ، والخصائص ٢٨٤/٢ ، واللمع ٢٤٤ ، وابن يعيش ١١٠/٧ ، ٣٧/٨ ، وشرح التسهيل ٢٠٠/٣ .

١١ – للنابغة الذبياني في ديوانه ١٥٦ .

١٢ – لم يعرف قائله

وهو في شرح التسهيل ٣٣٤/١ ، وابن الناظم ١٣١ ، وأوضح المسالك ١٦٥/١ ، وتخليص الشواهد ٢٣٠ ، وابن عقيل ٢٦٥/١ ، والتصريح ١٨٥/١ ، والهمع ١١١/١ ، والأشموني ٢٢٨/١ .

١٣ – لم أقف على القائل .

الخلابط ، قيل : هـي العَجْوةُ بالسَّمْنِ ، الواحد « خَلْبَطَةٌ » .

ويدخل – أيضـا – فيـه « غير » ، كمـا إذا قلت : « غـير منفك أخـوك منطلقـا » . ويلزم إذ ذاك [صوغ*] الاسم قضاء لحق « غير » من الإضافة .

ويلزم / في « دام » إذاكانت من هذا الباب أن تكون تالية لـ « ما » الظرفية المصدرية ، كما قـال ، كمـا إذا قلت : « لا أكلمك مادمت قائما » ، ولكونهـا لازمـة للظرف افـتـقرت إلى كـلام متقدم ، بخلاف البواقي[١٤] . ٥٧/أ

قال :

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَـدْ عَمِـلَا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

حكم غـير الماضي في جـميـع الأحكام حكم الماضي إذا وجد ، فـيـدخل في [ذلك[١٥]]المضـارع ، كما في قوله :

تكونُ نَعامةً طَورًا وطَورًا هُوِيَّ الرِّيحِ تَنْسِجُ كلَّ فَنِّ[١٦]

[و[١٥]] اسم الفاعل ، كما في قوله :

وماكُلُّ [مَنْ[١٥]] يُبْدِي البَشَاشَةَ كائنًا أَخَاكَ ، إذا لم تُلْفِهِ لك مُنْجِدًا[١٧]

[وقوله[١٥]] :

قَضَى اللَّهُ يا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا مُحِبَّكِ حتى يُغْمِضَ الجِفْنَ مُغْمِضُ[١٨]

والمصدر – أيضا – على رأي ، كما في قوله :

---

١٤ – ينظر الجنى الداني ٣٣٠ ، والمغني ٣٣٦ .

١٥ – تكملة استحسنتها .

١٦ – للنابغة الذبياني في ديوانه ١٢٧ .

١٧ – لم يعرف قائله

وهو في شرح الكافية الشافية ٣٨٧ ، وشرح التسهيل ٣٤٠/١ ، وابن الناظم ١٣٢ ، وأوضح المسالك ١٦٨/١ وتخليص الشواهد ٢٣٤ ، وابن عقيل ٢٦٩/١ ، والتصريح ١٨٧/١ ، والهمع ١١٤/١ ، والأشموني ٢٣١/١ .

وفي النسخه « ما » بدل « من » .

١٨ – لحسين بن مطير في ديوانه ٦٠

وهو في مجالس ثعلب ٢٢٠/١ ، وشرح الكافيةالشافية ٣٨٧ ، وشرح التسهيل ٣٤٠/١ ، وابن الناظم ١٣٢ ، وأوضح المسالك ١٦٩/١ ، وتخليص الشواهد ٢٣٤ ، والتصريح ١٨٧/١ ، والهمع ١١٤/١ ، والأشموني ٢٣١/١ .

* في النسخة « ب » : سوغ .

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سادَ في قومِهِ الفَتَى وكونُكَ إيَّاهُ عليكَ [يَسِيرُ[19]]

وقيل في تأويله إن « كونًا » [المجعول] * للتامة جرى عليه حكم المجعول للناقصة لو وجد فرفع الاسم ونصب الخبر .

وقيل : إنه للتامة ، ولم يجر مجرى ماكان للناقصة لعدم وجوده ، و « إياه[20] » حال ، وإضافته غير محضة ؛ لأنه في معنى « مثله » .

والذي لا يوجد منه إلا الماضي فقط ، هما فعلان ، أحدهما : « ليس » ، والثاني : « دام » المصحوب بـ « ما » التوقيتية المصدرية .

فإن لم تكن « دام » كذلك تصرفت ، كما في قوله :

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ على [طُولِ[21]] الصُّدُودِ يَدُومُ[22]

***

وَفِي جَمِيْعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ « دَامَ » حَظَرْ

يجوز في جميع هذه الأفعال توسط الخبر إن لم يمنع مانع من الموانع المتقدمة فيهما ، أعني في المبتدأ والخبر مجردين عن النواسخ ، ولا فرق في ذلك بين « مادام » وغيرها .

ووقع لأبي زكريا بن معط (رحمه الله تعالى) منع توسط الخبر في « مادام » ، فقال[23] :

---

١٩ - لم يعرف قائله

وهو في شرح التسهيل ٣٣٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٨٧ ، وابن الناظم ١٣٢ ، وتوضيح المقاصد ٣٠٣/١ ، وتخليص الشواهد ٢٣٣ ، وابن عقيل ٢٧٠/١ ، والتصريح ١٨٧/١ ، والهمع ١١٤/١ ، والأشموني ٢٣١/١ .

وفي النسخة « عسير » بدل « يسير » .

٢٠ - في النسخة « إياك » والصواب ماأثبته .

٢١ - ساقطة .

٢٢ - نسب لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه ، كما نسب للمرار الفقعسي في ديوانه ٤٨٠ .

وهو في الكتاب ٣١/١ ، ١١٥/٣ ، والمقتضب ٨٤/١ ، والأصول ٢٣٤/٢ ، والمنصف ١٩١/١ ، والخصائص ١٤٣/١ ، وأمالي ابن الشجري ٣٩٢/٢ ، والإنصاف ١٤٤/١ ، وابن يعيش ١١٦/٧ ، والممتع ٤٨٢/٢ ، وشرح التسهيل ١٠٩/٢ .

٢٣ - أي في الألفية ٥٣ ، وروايته فيها هكذا :

ولا يجوزُ أَنْ تُقَدِّمَ الخبرْ على اسم « مادامَ » وَجَازَ في الأُخَرْ

وينظر شرحها لابن جمعه ٨٦٠/٢ ، ٨٦٢ .

* تكملة مني .

كلام المصنف[٢٨]، وقد رجح هذا القول بكون « ما » هي الأصل في النفي ، فلم يتقدم عليها ما في خبرها قضاء لإحرازها الأصالة في الباب .

ويوجد في بعض النسخ : « فجئ مايتلوه » والضمير عائد على « ما » فلا فرق بين اللفظين ، إلا أن الأكثر في النسخ « ما » وهو أجود من جهة المعنى لاقتضائه التصريح في مكان الإناطة على جهة التعيين ، وهو أحد المقتضيات لوقوع الظاهر موضع الضمير ، على ماهو المقرر في علم البيان[٢٩] .

وقد عد من الشاذ قوله[٣٠] :

وَثِقْتُ له بالنَّصر إذ قيل قد غـزتْ ... كتـائبُ من غسَّانَ غيرُ أَشَـائـبِ

بنو عـمِّـه دِنْيَـا وعمرُو بنُ عـامرٍ ... أولئـك قوم بأسُـهم غيرُ كـاذبِ

إذا ماغزوا بالجـيش حلَّق فوقهم ... عصائبُ طيرٍ تهتدي بعصـائـبِ

يُصاحِبْنَهُم حتى يُغِرْن مُغارَهُم ... من الضَّاريـاتِ بالدمـاء الدَّوَارِبِ

لهُنَّ عليهم عادةٌ قد عَرَفْنَهَا ... إذا ماالتقى الجمعان أوَّلُ غَالـبِ

وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

و « سبق » مصدر مضاف إلى الفاعل وهو خبر منصوب به المفعول ، وهو « ما »

والتقدير : كذلك ، أي : يسبق خبر « ما » .

***

---

٢٨ - ينظر شرح التسهيل ١/٣٥١ .

٢٩ - وهو مايسميه البلاغيون في باب المسند إليه ، خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر .

ويعني بالتصريح - هنا - التصريح بما النافية من غير لبس . وقصده بالتعيين : تعيين « ما » النافية بعود الضمير إليها .

والرواية الأخرى مخلة بذلك وملبسة ، وليس فيها تصريح ولا تعيين ، فضلا عن ركاكتها ورداءة نسجها ؛ لأنها محتملة لجميع أنواع « ما » .

ينظر المفتاح ١٩٧ - ١٩٨ ، والإشارات ٥٤ - ٥٥ ، والإيضاح ١٥٤ - ١٥٥ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٢٥٠ - ٢٥١ .

٣٠ - للنابغة الذبياني في ديوانه ٤٢ - ٤٣ .

والبيت الأخير ملفق من بيتين ، ينظر الديوان .

[كَذَاكَ] لا يجوزُ تَقْدِيمُ الخَبَرْ [على] اسْمِ « مَادامَ » وجَازَ فِي الْأُخَرْ[٢٤]

ويحكى أنه رجع عن ذلك .

وأما تقديم الخبر على نفس الفعل فإنه ممنوع في « مادام » باتفاق ؛ لأنها ظرفية مصدرية ، وإذا كانت مصدرية [فهي]* موصولة وما بعدها صلة لها ، والصلة لا تتقدم على الموصول .

ومعنى « حظر » : منع ، سمى الحظر لحصن كان لبعض الملوك ؛ لأنه كان ساكنه قد اتخذه مانعًا ممن يريده ، قال :

وأَرى الموتَ قد تَدَلَّى من الحَظْـ ـرِ على رَبِّ أهلِهِ السَّاطِرُونِ[٢٥]

ومنه قوله / (تبارك وتعالى) : ﴿وَمَاكَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا[٢٦] ﴾ ٥٧/ب

قال :

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ «مَا» النَّافِيَهْ فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ

هذا التشبيه فيه نظر فإن تقديم الخبر في « مـاانفك » وباقي أخواتها ، فيماهو منفي بـ « ما » ليس متفقا على منع تقديمه ، فإن ابن كيسان[٢٧] ومن تبعه يجيز تقديمه ، وهذه المسألة فيها ثلاثة أقوال :

المنع مطلقا، وهو الذي عليه جمهور البصريين . والجواز مطلقا، وهو المنسوب لابن كيسان . والتفرقة بين أن يكون النافي «ما» أو غيره من أدوات النفي ، أو يكون قد خلف النفي مما يشبهه مما قدمنا، فإن كان النفي بـ «ما» امتنع التقديم، وإن كان النافي من غيره من أدوات النفي، أو كان قد خلف النفي مما يشبهه،فإنه يجوز التقديم، وهذا القول هو ظاهر

---

٢٤ – البيت ورد في النسخة هكذا [كذلك] ، وبدون [على] ، فأصلحته .

٢٥ – سبق تخريجه في ص : ٦٦

وتنظر القصة في السيرة النبوية لابن هشام ٧١/١ ، و اللسان « سطر » ٣٦٤/٤ .

٢٦ – آية ٢٠ من سورة الإسراء .

٢٧ – ينظر رأيه والمسألة في التبصرة والتذكرة ١٨٧ ، والإنصاف ١٥٥ ، وأسرار العربية ١٣٩ ، والتبيين ٣٠٢ ، وابن يعيش ١٢٤/٢ ، والمقرب ٩٥/١ ، وشرح الجمل ٣٨٨/١ ، وشرح التسهيل ٣٤٨/١ ، ٣٥١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٩٧/٢ ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٨٦٠/٢ – ٨٦١ ، والارتشاف ٨٧/٢ ، وأوضح المسالك ١٧٢/١ ، والتصريح ١٨٩/١ ، والأشموني ٢٣٣/١ .

* تكملة مني .

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ«لَيْسَ»اصْطُفِي وَذُو نَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

في تقديم الخبر على « ليس » خلاف . والصحيح الجواز ، وهو مذهب سيبويه ، خلاف اختيار المصنف[٣١] .

وقد احتج للمانع بأن « ليس » لا تتصرف في نفسها ، ولا يتصرف في معمولها .

وأجيب بأن عدم التصرف لم يعترف به إخراج إلى الإنشاء ، فكان عدم التصرف غير معتبر

وكذلك اتصلت بها الضمائر في « ليست » و« لست » / وما أشبه ذلك . ٥٨/أ

و – أيضا – فإن التخفيف قام فيها مقام التصرف ، والتخفيف هو ضرب من التصرف ، لأن كل واحد منهما يقطع به إخراج اللفظ عن أصله .

وكان الأصل في « لَيْسَ » « لَيِسَ » وزان « عَلِمَ » خُفِّفَتْ تخفيفَ « كَتِفٍ » ، فقيل : « لَيْسَ[٣٢] » ولا يجوز أن يكون الأصل « لَيَسَ » وزان « ضَرَبَ » ؛ لأنه لو كان كذلك لقيل فيه : « لَاسَ » ؛ إذ لا تخفيف فيه لسبق الإعلال بالقلب .

ولا يقال : إن الأصل « لَيُسَ » وزان « ظَرُفَ » سبق فيه الإعلال بالتخفيف بالتسكين ، الإعلال بالقلب ؛ لأن « فَعُلَ » لم يجئ في ذوات الياء [هنا إلا]* فيما نقل .

وكذلك لم يعتل بتخفيف ولا بقلب استحقوه لقلته ، فعلى هذا « ليس » [كباب][٣٣] فعل يائيّ العين سبق فيه الإعلال بالتسكين ، الإعلال بالقلب ؛ لأن الإعلال بالتسكين لا يزيل هيئة الحرف كما قدمنا والتصرف حقه أن يكون منفيًا لهيئة الحرف،كما قدمنا .

وأما مثل « استعان يستعين » وماأشبه ذلك فإن القلب لأمر آخر ، كما سيأتي في موضعه، إن شاء الله (تعالى) .

فإذًا فلم يمنعه عدم التصرف عن تقدم [الخبر[٣٣]] عليه ، ومن الشواهد على تقديم خبر « ليس » عليها ، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ[٣٤] ﴾

---

٣١ – ينظر شرح التسهيل ٣٥١/١ .

٣٢ – ينظر هذا الوجه في الكتاب ١٠٩/٤ ، والحلبيات ٢٢٤ ، ٢٨١ ، والتبصرة والتذكرة ١٨٨/١ ، والارتشاف ٧٢/٢ .

٣٣ – تكملة استحسنتها .

٣٤ – آية ٨ من سورة هود .

* في النسخة « ب » : إلا هنا .

فـ « يوم » متعلق بـ « مصروف » و « مصروف » خبر ليس ، وقد تعلق به « يوم » فهو معمول له ، وتقدم « يوم » على « ليس » وتقديم العامل مؤذن بتقديم المؤذن بتقديم المعمول .

وذو تمام مـايكتفي بالمرفـوع ، كمـا قـال[٣٥] . وإذا كـانت « كـان » بمعنى « كـفل » أو « غـزل » أو « ثبت » فإنها تكون تامة مكتفية بالمرفوع ، فتخرج عن الباب بالكلية كما قدمنا[٣٦] .

وإذا كانت بمعنى [ثبت ، وثبوت] كل شيء بحسبه[٣٧] فإنها مكتفية بالمرفوع ، إلا أنها لاتفارق الباب بالكلية كما قدمنا .

وكذلك يجوز في مثل : « كان زيد قائما » تقدير التمام والنقص .

ومماوقعت فيه تامة ، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَإِنْ [كَانَ[٣٨]] ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ[٣٩]﴾

قدرها قوم بـ « ثبت » ، وقدرها قوم بـ « حضر » والمعنيان متقاربان .

ومما وقعت فيه – أيضا – « كان » تامة ، قول الربيع بن [ضبع] الفزاري :

إذا كان الشِّتاءُ فأدْفِئُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتاءُ[٤٠]

قدرها قوم بـ « وقع » ، وقدرها قوم بـ « ثبت » ، والمعنيان متقاربان .

قال أبوعلي : ولا ينفك مع التمام على الثبات ، وأما قوله :

وكان تَنَادِينَا وعَقْدُ عِذَارِهِ/ فقال صِحَابي : قد يَشُؤنَكَ ، فَاطْلُبِ[٤١] ٥٨/ب

فقد قيل : إنه على حد : إذا كان الشتاء . وقد قيل : إنه على حد :

---

٣٥ – في النسخة : كما إذا قال .

٣٦ – ينظر شرح الجمل ٤١٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٤١/١ – ٣٤٢ .

٣٧ – العبارة هنا غير مستقيمة ، وهي قريبة جداً من عبارة شرح التسهيل ٣٤٢/١ ، وهو من مصادره فأصلحتها منه

٣٨ – سقطت .

٣٩ – آية ٢٨٠ من سورة البقرة .

٤٠ – وهو في حماسة البحتري ٢٠٢ ، وأسرار العربية ١٣٥ ، وشرح التسهيل ٣٤٢/١ ، وتخليص الشواهد ٢٤٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٤ ، والهمع ١١٦/١ وفي النسخة [مضيع] .

٤١ – لامرئ القيس في ديوانه ٥٠

وهو في اللسان « صحب » ٥١٩/١ . ومعنى يَشُؤنَكَ : يَسْبِقُنَكَ .

وَمَنْ يكُ سائلاً عنّى فإنّي وَجِرْوَةُ لا تَرودُ ولا تُعارُ[٤٢]

أعني مما يسد فيه المعطوف مسد الخبر .

وجميع أفعال هذا الباب تصلح للتمام والنقص ، إلا ماأشار إليه بقوله :

وَمَاسِوَاهُ نَاقِصٌ ، وَالنَّقْصُ فِي «فَتِئَ» «لَيْسَ» «زَالَ» دَائِمًا قُفِي

ماسوى التام ناقص ، وقد اختلف في هذا النقص ماهو ؟

فقيل : النقص إنما هو باعتبار أنها غير مكتفية بالمرفوع .

وقيل : النقص باعتبار كونها لا تدل على الحدث ، وقد يكون النقص باعتبار الأمرين .

والنقص مستلزم في « مافَتِئَ » و « مازال » ، والمراد بـ « زال » ماضي « يَزَالُ » ، فإنَّ « زال » ماضي [يَزَالُ] هي الواقعة في هذا الباب . وأما « زال » ماضي « يَزُولُ » فليست داخلة في هذا الباب .

و « ليس » – أيضا – لازمة النقص فلا يجوز استعمالها تامة .

وكأن المصنف ترك ذلك اتكالاً على فهم مايلزم وضعها ؛ لأنها موضوعة للنفي ، والنفي لايظهر معناه إلا في الأحداث ، وهي الموضوعة للإخبار[٤٣] .

***

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّْ

وَمُضْمَرَ الشَّانِ اسْمًا آنْوِ إِنْ وَقَعْ مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

لا يجوز عند البصريين أن يلي معمول الخبر الفعل الناقص في هذا الباب ، فلا يجوز أن تقول:

« كان عمرًا زيد ضاربًا » تريد : « كان زيد ضاربًا عمرًا »

واختلف في تعليل ذلك على وجهين :

أحدهما : أنه إنما امتنع ذلك لأنك إن قدمت معمول الخبر ، كنت قد أوليت « كان » ماليس باسم لها ولا خبر ، وذلك خلاف الوضع .

---

٤٢ – سبق تخريجه في ص : ١٩٢

٤٣ – تنظر المسألة في شرح الجمل ١/٤١١ ، ٤١٤ – ٤١٨ ، وشرح التسهيل ١/٣٣٨ – ٣٤٣ ، وابن الناظم ١٣٦ ، وأوضح المسالك ١/١٧٨ ، والتصريح ١/١٩٠ ، والهمع ١/١١٥ ، والأشموني ١/٢٣٥ – ٢٣٧ .

وقيل**: إنه إنما امتنع ذلك ؛ لأنك إن فعلت ذلك أوقعت المعمول ، أعني معمول الخبر بين أجنبيين ، وينبني على هذين الفعلين فرع ، وهو أنك لو قدمت الخبر ومعموله ، وجعلت المعمول يلي « كان » ، فقلت : « كان طعامَكَ آكلاً زيدٌ » .

فمن علل المنع بأنه يلزم منه أن يلي « كان » ماليس باسم لها ولا خبر منع ؛ لأنك في هذه المسألة أوليتها ماليس باسم لها ولا خبر .

ومن علل المنع بوقوع المعمول بين أجنبيين جوز ؛ لأن المعمول بعده « آكل » وهو العامل فيه فليس بأجنبي فيه ،

[ولو] * قلت : « كان طعامَكَ زيدٌ آكلاً » امتنع على المذهبين .

ومن أمثلة سيبويه « رحمه الله تعالى » : « كَانَتْ زَيداً / الحُمَّى تَأْخُذُ[٤٤] » ، الأصل : « كانت الحُمَّى تأخذُ زيداً » وهو الممتنع على المذهبين ، وأجاز ذلك مطلقا من غير تقييد الكوفيون ، قال في « كافيته » : ٥٩/أ

وَمُطْلَقـــاً أَجَازَ أهلُ الكُوفَه [ذَاكَ] لِشُبْهةٍ لَهُمْ مَعرُوفَه[٤٥] :

والشبهة التي قال عنها في هذا الكتاب : « ومضمر الشأن ... البيت » والشبهة هي قوله :

قَنافِذُ هَدَّا جُونَ حولَ بُيُوتِهِمْ بما كان إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدا[٤٦]

فـ « إيّاهم » عندهم معمول « عَوَّدَ » وهو خبر كان . كَأَنَّ الأصل : عَوَّدهُم ، فلما تقدم انفصل، لأن الضمير ينفصل بتقدمه على عامله وعلى الماجُود يكون عند البصريين من الممتنع على التعليلين [اللذين[٤٧]] قدمنا .

وحمل البصريون ذلك على تقدير ضمير الشأن كما قال ، وإن التقدير : بما كان هو

---

٤٤ - الكتاب ١/٧٠ .

٤٥ - شرح الكافية الشافية ١/٤٠٢ الهامش . وفي النسخة : ذلك .

٤٦ - للفرزدق في ديوانه ١/١٩٩ .

وهو في المقتضب ٤/١٠١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٠٣ ، وشرح التسهيل ١/٣٦٧ ، وابن الناظم ١٣٨ ، وأوضح المسالك ١/١٧٥ ، وتخليص الشواهد ٢٤٥ ، وشفاء العليل ٣٢٧ ، والتصريح ١/١٩٠ ، والهمع ١/١١٨ ، والأشموني ١/٢٣٧ .

٤٧ - في النسخة : اللتين .

** هذا هو الوجه الثاني .

* تكملة يتم بها النص .

إياهم عطية عود . فلا يقع بعد « كان » إلا اسمها ، وهذا التأويل لا يحتاج إليه ؛ لأن التقديم والتأخير ووضع الشيء في غير موضعه لا ينكر في الشعر ، ألا ترى إلى قوله :

ومامِثْلُهُ في النَّاسِ إلّا مُمَلَّكًا أبو أُمِّهِ حَيٌّ أبوه يُقَارِبُهْ[٤٨]

وإلى قوله :

فأصبحتْ بعد خَطِّ بَهْجَتِهَا كأنَّ قَفْرًا رُسُومَها قَلَمَا[٤٩]

وإلى قوله :

فقلتُ : لعبدِ اللَّهِ لمّاسِقَاؤُنَا ونحن بوادي عبدِ شَمْسٍ وهَاشِمِ[٥٠]

وإلى قوله :

لمّارأيتُ أبا يزيدَ مُقَاتِلاً أَدَعَ القِتَالَ وأَشْهدَ الهَيْجَاءَ[٥١]

وأمثال ذلك كثير . قال (رحمه الله تعالى) :

وَقَدْ تُزَادُ «كَانَ» فِي حَشْوٍ ، كَـ «مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا »

« كان » كما قال تزاد حشوا ، وقولنا : « كان » تزاد حشوا يتضمن قيدين :

أحدهما : أن تكون بلفظ الماضي ، فإنه إذ ذاك أقرب إلى الزيادة ؛ لشبهه بالحروف التي تكثر الزيادة فيها ، والشبه بينهما من جهة البناء بخلاف المضارع فإن بإعرابه صار شبيها بالاسم الذي لم تثبت فيه الزيادة ، وما أوهم فيه الزيادة حمل على تأويل .

وأما كونه حشوا فإنه – أيضا – شرط في الزيادة ؛ لأنه ماوقع في طرف الابتداء

---

٤٨ – للفرزدق وليس في ديوانه .

وهو في الكامل ٢٨/١ ، والأصول ٤٦٧/٣ ، والبصريات ٤٤١، ٥٤٦ ، والخصائص ١٤٦/١ ، ٣٢٩، والموشح ١٣٣ ، والإيضاح للقزويني ٧٦ ، ومعاهد التنصيص ٤٣/١ .

٤٩ – لم يعرف قائله

وهو في الخصائص ٣٣٠/١ ، والإنصاف ٤٣١ ، واللسان « خطط » ٢٨٧/٧ .

أراد : فأصبحت بعد بهجتها قفرا ، كأن قلما خط رسومها .

٥٠ – سبق تخريجه في ص : ١٢٥ ، هامش : ٧

٥١ – لم يعرف قائله

وهو في الخصائص ٤١١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٢/٤ ، ومغنى اللبيب ٣١٣ ، والأشموني ٢٨٤/٣ .

والانتهاء كان كالكلام معقودا عليه فلا تناسبه الزيادة .

وقد يحتمل قيداً آخر وهوالتجرد عن الضمائر ، إلى هذا ذهب المبرد[٥٢] ، فإنه قال :إن الزائد لا يتصل به ضمير

ومذهب سيبويه : أنه يجوز[٥٣] ذلك ، وقد حكم بالزيادة على قول الشاعر :

فكيف إذا مررتُ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا / كَانُوا كِرَامِ[٥٤] ٥٩/ب

وحمله المبرد على التمام[٥٢] ، فتكون « كان » تامة . فإن كان التجريد عند المصنف قيداً فيكون قد اختار مذهب المبرد .

ومما وقعت فيه « كان » زائدة باتفاق ، قوله :

ما -كان- أَسْعَدَ مَنْ أَجابَكَ آخِذاً بِهُداكَ مُجتَنِباً هَوَىً وعِنَادا[٥٥]

ومثله قول المصنف : « ماكان أصح علم من تقدما » ووقعت -أيضا- زائدة باتفاق في قوله :

سَراةُ [بني] أبي بكرٍ تَسَامُوا على - كان - المسوَّمَةِ العِرَابِ[٥٦]

وشذ زيادة المضارع من « كان » ، ومنه قوله :

أنت - تكونُ - ماجدٌ نَبِيلُ حِينَ تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ[٥٧]

وقد ادعى بعض النحويين أن « كان » في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وكَانَ اللَّهُ غَفُوراً

---

٥٢ - المقتضب ١١٦/٤ ، ومابعدها . والمبرد يرى أنها ناقصة وأن خبرها « لنا » وهو خلاف ما نسبه له الشارح.

٥٣ - الكتاب ١٥٣/٢ .

٥٤ - للفرزدق في ديوانه ٣٥٩/٢

وهو في الكتاب ١٥٣/٢ ، ومجاز القرآن ٧/١ ، والمقتضب ١١٦/٤ ، والصاحبي ٢٤٧ ، والأزهية ١٨٨ ، وأسرار العربية ١٣٦ ، وشرح التسهيل ٣٦١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤١٢ .

٥٥ - لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه ، وليس في ديوانه .

وهو في شرح التسهيل ٣٦٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٩ ، وشفاء العليل ٣٢١ ، والأشموني ٢٥/٣ .

٥٦ - لم يعرف قائله

وهو في اللمع ٨٩ ، وأسرار العربية ١٣٦ ، والأزهية ١٨٧ ، وابن يعيش ٩٨/٧ ، وشرح التسهيل ٣٦١/١ ، وابن الناظم ١٤٠ ، ورصف المباني ٢١٨ ، وتخليص الشواهد ٢٥٢ ، والتصريح ١٩٢/١ ، والأشموني ٢٤١/١ .

و « بني » ساقطة من النسخة .

٥٧ - نسب لفاطمة بنت أسد ترقص ابنها عقيل بن أبي طالب .

وهو في شرح التسهيل ٣٦٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤١٣ ، وتوضيح المقاصد ٣٠٦/١ ، وشفاء العليل ٣٢٢ .

رَحِيمًا ﴿٥٨﴾ وماكان من هذا النوع زائدة للتأكيد .

ولم يثبت زيادة غير « كان » ، وأما مانقل من قولهم : « مَاأَصْبَحَ أَبْرَدَهَا » و « مَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا » فإن أكثر النحويين طعنوا في نسبة هذا إلى العرب[٥٩] .

وأما قول حسان رضى الله عنه :

كَأَنَّ سَبِيئَةً من [بيت] رأْسٍ يكونُ مِزَاجَها عسلٌ ومَاءُ[٦٠]

فإن الأكثر على رواية « مزاجها بالنصب ، وإذا كان كذلك خرجت « يكون » عن الزيادة .

***

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ وَبَعْدَ «إِنْ» وَ«لَوْ» كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ

تحذف « كان » ويبقى خبرها كما قال ، ومنه قوله :

أَمْرَعَتِ ٱلْأَرْضُ لَوَ ٱنَّ مَالَا لَوْ أَنَّ نُوقًا لكَ أو جِمَالَا

أَوْ ثُلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّالَا[٦١]

قال في « كافيته » :

وَ « كَانَ » وَاسْمُهَا نَوَىٰ مَنْ قَالَا « أَمْرَعَتِ الأَرْضُ لَوَ ٱنَّ مَالَا[٦٢] »

وذكر الأبيات ، وهذا من القليل ، وإن كان بعد « إن » لأن الخبر لم يثبت بتمامه ، وإنما ثبت مايدل عليه ، وله فيه أثر معنى .

---

٥٨ – آية ٩٦ من سورة النساء .

٥٩ – سبق تخريجه في ص ٢٠٠ ، هامش ٦

وينظر شرح الجمل ٤١٥/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤١٣/١ .

٦٠ – في ديوانه ٧١

وهو في الكتاب ٤٩/١ ، ومعاني القرآن ٢١٥/٣ ، والمقتضب ٩٢/٤ ، وابن السيرا في ٥٠/١ ، وابن يعيش ٩٣/٧ ، وشرح التسهيل ٣٥٦/١ ، ومغنى البيب ٥٠٥ ، والهمع ١١٩/١ .

ومابين المعقوفين سقط من النسخة .

٦١ – لم يعرف قائلها .

و هي في شرح التسهيل ٣٦٦/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤١٥ ، ٤١٩ ، وشواهد التوضيح ١٧٧ ، وتخليص الشواهد ٣٨١ ، والهمع ١٢٢/١ ، والأشموني ٢٤٥/١ .

٦٢ – ينظر شرح الكافية الشافية ٤١٥/١ .

والتقدير : إن كنت لا تجد غيره ؛ فحذف « كان » واسمها ، وعوض « ما » والخبر ، وترك « لا » من جملة الخبر .

ومن القليل – أيضا – حذفها ولم يتقدمها « إن » ولا « لو » ، ومنه قوله :

عينا فلتكن مِمَّنْ يُواسِي أخي الإثراء إنْ أَضْحَى فَقِيرا[٦٣]

التقدير : كنت .

وإنما الكثير حذفها بعد « إن » و« لو » وإبقاء الخبر تامًا ، ومنه قولهم : « المرءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ إنْ سَيْفًا فَسَيفٌ ، وَإنْ خِنْجَرًا فَخِنْجَرٌ[٦٤] » . ومنه : « النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إنْ خَيرًا فَخَيرٌ ، وَإنْ شَرًّا فَشَرٌّ »[٦٤].

ويجوز فيه أربعة أوجه : نصبهما ، ورفعهما ، ونصب الأول ورفع الثاني ، وعكسه .

وأجودها نصب ، يليه رفع ، والعكس واه ، لا عدال المنع .

ومما وقع / فيه « كان » محذوفة بعد « إن » من غير المسألتين ، قول النابغة : ٦٠/أ

حَدِبَتْ عليَّ بُطُونُ ضِنَّةَ كُلُّها إنْ ظالمًا فيهمْ وإنْ مَظْلُومَا[٦٥]

ومن وقوعها محذوفة بعد [لو[٦٦]] ، قوله :

علمتُكَ منَّاناً فلستُ بقاصدٍ نَدَاكَ ولو غَرْثَانَ ظمآنَ عَارِيَا[٦٧]

وقوله :

---

٦٣ – لم أقف على قائله . وصدر البيت وزنه غير مستقيم كما في الأصل

٦٤ – أول من استشهد بهما سيبويه في الكتاب ٢٥٨/١ ، ثم ذاعا في كتب النحاة من بعده ، ولم ينص أحد منهم على كونهما من قوله ﷺ أو من كلام غيره .

وذكر ابن مالك في شرح الكافيةالشافية ٤١٨/١ ، وشواهد التوضيح ٧١ ، أن قوله : « الناس مجزيون...» إنه من كلام رسول الله فقط . ينظر السير الحثيث ٢٧٧/١ – ٢٨٣ .

٦٥ – في ديوانه ١٠٣

وهو في الكتاب ٢٦٢/١ ، وابن السيرا في ٣٦/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٣/١ ، وابن الناظم ١٤١ ، وأوضح المسالك ١٨٣/١ ، والهمع ١٢١/١ ، والأشموني ٢٤٢/١ .

٦٦ – تكملة لإقامة الكلام .

٦٧ – لم يعرف قائله .

وهو في شرح التسهيل ٣٦٣/١ ، والغرثان : الجائع .

لا يأمنِ [الدَّهْرَ] ذو غَدْرٍ ولو مَلِكا جنودُهُ ضَاقَ عنها السَّهْلُ والجَبَلُ[٦٨]

❋❋❋

وَبَعْدَ «أَنْ» تَعْوِيضُ «مَا» عَنْهَا ارْتُكِبْ كَمِثْلِ : « أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ »

تحذف « كان » بعد « أن » وتعوض منها كما قال ، فيجيء في الكلام بهذا الاعتبار خمس تغييرات : وذلك أنك إذا قلت : « أَمّا أنت مُنطَلِقًا انطلقتُ مَعَكَ » .

فإن الأصل : « لأن كنت منطلقًا » فحذفت حرف الجر وهذا تغيير ، ثم حذفت « كان » وهذا تغيير ، ثم انفصل الضمير وهذا تغيير ، ثم عوضت « ما » وهذا تغيير ، ثم أدغمت وهذا [تغيير][٧٠] ، فتلك إذًا خمس تغييرات .

ومثله : أي ومثل « أما أنت منطلقًا » ، قوله :

أبا خُرَاشَةَ أَمَّا أنت ذانَفَرٍ فإنّ قومِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[٦٩]

أي : لأن كنت ، ثم فعل فيه ماقدمنا . ومنه قول المصنف : « أمّا أنت برًّا فَاقْتَرِبْ » ، أي : لأن كنت .

[و[٧٠]] ما أسندت إليه غير ضمير مخاطب امتنع الحذف والتعويض ، كما إذا قلت: «إنْ كان زيدٌ منطلقًا انطلقت » .

وهل يلزم الإفراد والتذكير كما مثلنا أو يجيء في المثنى والمجموع والمؤنث ؟ خلاف ، واختار أبو علي لزوم الإفراد والتذكير ؛ لأنه الذي ورد عليه السماع فلا يقاس عليه غيره ؛ لمجيئه على خلاف الأصل ، وكثرة مافيه من التغيير .

---

٦٨ – لم يعرف قائله

وهو في شرح التسهيل ٣٦٣/١ ، وابن الناظم ١٤١ ، وتوضيح المقاصد ٣٠٨/١ ، وأوضح المسالك ١٨٥/١ ، وتخليص الشواهد ٢٦٠ ، ومغنى اللبيب ٢٩٧ ، والتصريح ١٩٣/١ ، والأشموني ٢٤٢/١ .

و « الدهر » ساقطة من النسخة .

٦٩ – للعباس بن مرداس في ديوانه ١٢٨ ، كما نسب لجرير في ديوانه ٣٤٩/١ .

وهو في الكتاب ٢٩٣/١ ، والتكملة ٣٨١ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، والمنصف ١١٦/٣ ، والأزهية ١٤٧ ، وأمالي ابن الشجري ٤٩/١ ، والإنصاف ٧١ ، وشرح الجمل ٣٨١/٢ ، وشرح التسهيل ٣٦٥/١ ،وشرح الكافية الشافية ٤١٨/١

٧٠ – تكملة مني .

قال :

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِـ « كَانَ » مُنْجَزِمْ نُحْذَفُ [نُونٌ[٧١]] ، وَهْوَ حَذْفٌ مَالْتُزِمْ

وإذا جـزم مـضـارع « كـان » فـإنه يجـوز فـيـه حـذف «النون» ، وهو على خـلاف الأصل ؛ لأن «النون» حرف صحة ، وما كان آخره صحيحًا من الأفعال فإن جزمه إنما يكون بالسكون .

وقد اختلف في توجيه الحذف[٧٢] :

فـذهب بعـضـهم : إلى أن ذلك إنما هو [تشـبـيـه*] للنون بحـرف العلة ؛ لأن النون حـرف أغن ، والغنة من حيث [هي[٧٣]] مقتضية ضعفًا .

قـال : والذي يدل على ذلك إبدالـهـا من أحـد المضـاعـفين ، كـمـا أبدل حـرف العلة من أحـد المضـاعـفين ، قـالوا في : « خَـرُّوبٍ » « خَـرْنُوب » ، وفي « إِجَّـانَه » « إِنْجَـانَه » ، وفي / « إِجَّاص » « إِنْجَاص » . ٦٠/ب

وقيل : إنه على حد : « لَمْ أَبْلُ » أعني أنه جُزم جزمان :

أحـدهمـا : بسكون النون . والآخـر : بحـذفـهـا ، إلا أن الجـزمين في « لَمْ أَبْلُ » توجـهـا على محلين مختلفين ، وفي « لَمْ يَكُ » توجها على محل واحد .

وقيل ، واختاره أبو علي : إن الحذف إنما هو لكثرة الاستعمال[٧٤] .

ولا فـرق بين الحـذف والإثبـات في المعنى ، وذكـر بعض أهل البـيـان أن الحـذف في قـولـه (تبـارك وتعـالى) : ﴿وَلَا تَحْـزَنْ عَلَيْـهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَـيْـقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ في سـورة النَّحْـلِ[٧٥] ؛ [أن*] الموضع للتخصيص ؛ إذ الآية نزلت في قضـيـة حمزة بن عبد المطلب أسد الله ، وأسـد رسوله (رضى الله عنه) ، قال : وكان المشركون قد مثلوا به بعد قتلـه (رضوان الله عليه) ، فقال رسول الله ﷺ[٧٦] / « لَئِنْ أَمْكَنَنِي اللَّهُ منهم لَأُمَثِّلَنَّ منهم بِسَبْعِينَ رَجُلاً » فنزلت[بداية ٤٧/ب]

---

٧١ – ساقطة من النسخة .

٧٢ – ينظر الخلاف في المسائل العسكرية ٢٧٢ – ٢٧٩ ، وشرح الكافية الشافية ٤٢٢/١ .

٧٣ – تكملة استحسنتها .

٧٤ – ينظر رأيه في المسائل العسكرية ٢٧٢ ، ٢٧٧ – ٢٧٨ ، والعضديات ١٢٣ – ١٢٥ .

٧٥ – آية ١٢٧ .

٧٦ – هنا ينتهي السقط الموجود في النسخة الأصلية « أ » والذي بدأ من ص : ١٧٧

* في النسخة « ب » : تشبيهاً ، لأن .

قوله (تبارك وتعالى) :﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَاعُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ، وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ [٧٧] ﴾ .

قال : فالموضع خاص ، والخاص من حيث هو تقليل ، والحذف تقليل فناسب التقليل التقليل ، بخلاف مافي « سورة النَّمْلِ » من قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ [٧٨] ﴾ ، فإن الموضع للتعميم لا يخص طائفة من الكفار دون طائفة ، والتعميم كثرة ، وتكثير الحروف كثرة ، فناسبت الكثرة الكثرة .

فإن وقع بعد هذه «النون» ساكن قويت بالحركة ، ولم تحذف ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ وَالمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ البَيِّنَةُ [٧٩] ﴾ .

قال أبوعليّ : وقد حذف نابغة بني ذبيان حيث لم يكن ساكن ، وامتنع من الحذف حيث الساكن من قرب مابينهما ، في قوله[٨٠] :

فإنْ يَكُ عامرٌ قد قال جَهْلاً ... فإنَّ مَظِنَّةَ الجَهْلِ الشَّبَابُ

فَكُنْ كأبيك أو كأبي بَرَاءٍ ... تُوافِقْكَ الحُكُومَةُ والصَّوَابُ

فإنْ تَكُنِ الفَوارِسُ يوم حِسْيٍ ... أَصَابُوا مِنْ لِقَائِكَ ماأَصَابُوا

فإن جاءت محذوفة مع الساكن كان شاذًا ، كما في قوله :

فإنْ لم تَكُ المِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً ... فقد أَبْدَتِ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ [٨١]

---

٧٧ – آية ١٢٦ – ١٢٧ من سورة النحل .

وتنظر القصة وسبب نزول الآيات في السيرة لابن هشام ٢/٩٥ – ٩٦ ، والجامع للقرطبي ١٠ / ١٣٢ .

٧٨ – آية ٧٠ .

٧٩ – آية ١ من سورة البينة .

٨٠ – في ديوانه ١٠٩ – ١١٠ .

٨١ – نسب لخنجر بن صخر الأسدي

وهو في سر الصناعة ٥٤٢ ، وشواهد التوضيح ١٧٦ ، وشرح التسهيل ١/٣٦٧ ، وابن الناظم ١٤٤ ، وتوضيح المقاصد ١/٣١١ ، وأوضح المسالك ١/١٩١ ، وتخليص الشواهد ٢٦٨ ، والتصريح ١/١٩٦ ، والهمع ١/١٢٢ ، والأشموني ١/٢٤٥ .

ولم يخالف في ذلك إلا يونس ، فقد أجاز الحذف مع الساكن ، ووافقه ابن مالك ، ولم يجعله ضرورة ولاشاذًا .

ينظر شرح الكافية الشافية ١/٤٢٢ – ٤٢٣ ، وشرح التسهيل ١/٣٦٦ – ٣٦٧ .

« مَـا » وَ « لَا » وَ « لَاتَ » وَ « إِنْ » المُشَبَّهَاتِ بِـ « لَيْسَ »

إِعْمَالَ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ «مَا» دُونَ «إِنْ» مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

تعمل « مـا » إعمال « ليس » فترفع الاسم وتنصب الخبر ، وهي لغة أهل الحجاز ، لكن بالشروط التي قال ، وهي ثلاثة :[1]

أحدها : عدم وقوع « إن » بعد « ما » .

والثاني : استمرار النفي .

والثالث : وجود الترتيب المقتضيه الوضْعُ ، وهو تقديم الاسم ، وتأخير الخبر ؛ لأن الخبر حدث يقع عن الذات ، وهي الاسم ، والحدث من حيث هو ثان عن الذات التي وقع منها ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : « وتَرْتِيبٍ زُكِنْ » أي : عُلِمْ .

يقال : زَكِنَ بمعنى « عَلِمَ » ، قال :

ولن يُراجِعَ قلبي حُبَّهُم أبدًا زَكِنْتُ من بُغْضِهمْ مَثْلَ الَّذي زَكِنُوا[2]

أي : علمت من بغضهم مثل الذي علموا .

ومن إعمالها إعمال « ليس » بتوفر الشروط ، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ مَاهَٰذَا بَشَرًا[3] ﴾ قال سيبويهِ (رحمه الله تعالى[4]) : التميميون يقرؤون : ﴿ مَاهَٰذَا بَشَرٌ[5] ﴾ إلا من

---

١ – المسألة فيها خلاف بين الحجازيين والتميميين تفصيلها في : الكتاب ٥٧/١ ، والمقتضب ١٨٨/٤ ، والإيضاح ١٤٥، والخصائص ١٢٥/١ ، ١٦٧ ، و ٢٦٠/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٥٥٥/٢ – ٥٥٦ ، وأسرار العربية ١٤٣ ، والإنصاف ١٦٥ ، والمقرب ١٠٢/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٨/١ ، والجنى الداني ٣٢٢ .

٢– لقعنب بن أم صاحب .

وهو في إصلاح المنطق ٢٥٤ ، وفصيح ثعلب ٢٦٣ ، وابن يعيش ١١٢/٨ ، واللسان « زكن » ١٩٨/١٣ .

٣– آية ٣١ من سورة يوسف .

٤– الكتاب ٥٩/١ و « تعالى » زيادة من « ب » .

٥ – قال الزمخشري عن هذه القراءة : « ومن قرأ على سليقته من بني تميم قرأ « بشر » بالرفع ، وهي قراءة ابن مسعود » . ينظر الكشاف ٢٥٤/٢ ، والبحر المحيط ٣٠٤/٥ ، والنهر ٣٠٢/٥ .

علم كـيف هي في المصـحف ؟ فـيرجع إذ ذاك إلى اللغـة / الحـجازية ؛ لأن القـرآن إنما نزل ٤٧/ب بلغة قريش .

فإن فقد شرط من الشروط الثلاثة ارتفع الاسمان بعدها ، وامتنع العمل .

فمن امتناع عملها لعدم توفر الشروط ، قولك : « ماإن زيد قائم » ، فههنا امتنع إعمالها لوجدان « إن » بعدها ، ومنه قوله :

وما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكن منَايَانَا ودَوْلَةُ آخَرِينا[٦]

فإن وقع الخبر ظرفًا أو مجروراً قدر رفعه ؛ لعدم صحة العمل ، كما في قوله :

لَعَمْرُكَ ماإنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ ولا بِضَعيفٍ قُوَاهُ[٧]

وكذلك – أيضا – إذا انتقض النفى فإن الإعمال إذ ذاك يبطل ، كما إذا قلت : « مازيد إلا قائم » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَمَامُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ[٨] ﴾ .

فإن جاء إعمالها مع انتقاض النفي حمل على تأويل ، كما في قوله :

وما الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بأَهْلِهِ وما صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبا[٩]

قالوا في التوجيه : إنه على حد « ماأنت إلا سيراً » وهو باب مطرد معروف ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فيكون التقدير على هذا : وما الدهر إلا دوران منجنون ثم حذف « دوران » وأقيم المضاف إليه وهو « المنجنون » مقامه .

وأصل : وماالدهر إلا دوران منجنون ، « يدور دوران منجنون » فحذف الخبر وهو « يدور »

---

٦ – لفروة بن مسيك المرادي في الوحشيات ٢٨ .

وهو في الكتاب ١٥٣/٣ ، والمقتضب ٣٦١/٢ ، والأصول ٢٣٦/١ ، والصاحبي ١٧٦ ، والخصائص ١٠٨/٣ ، وابن يعيش ١٢٠/٥ ، وشرح التسهيل ٣٧١/١ ، والجنى الداني ٣٢٧ ، ومغني اللبيب ٢١ .

٧ – للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٧٦/٣

وهو في الشعر والشعراء ٦٦٠/٢ ، وابن يعيش ٤٣/٧ ، وشرح التسهيل ٣٨٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٣٧ ، والارتشاف ١١٥/٢ ، والهمع ٢٢٧/١ ، والأشموني ٢٥٢/١ .

٨ – آية ١٤٤ من سورة آل عمران .

٩ – لم يعرف قائله

وهو في ابن يعيش ٧٥/٨ ، وشرح التسهيل ٣٧٤/١ ، وابن الناظم ١٤٦ ، ورصف المباني ٣٧٨ ، والجنى الداني ٣٢٥ ، والمغني ٧٦ ، والتصريح ١٩٧/١ ، والهمع ١٢٣/١ ، والأشموني ٢٤٨/١ .

ثم حذف المصدر وهو« دوران »وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ لإشعاره بالمحذوف لاستلزامه الدوران ، و« المنجنون » هو الدولاب .

ولا ينكر في مثل هذا حذفان لتعينهما في مثل : « ماأنت إلا سير البريدَ » ، وهو مسموع .

وأما « معذب » فإنه اسم المصدر ، والمعنى : وما صاحب الحاجات إلا تعذيبًا فيرجع إلى : «ماأنت إلا سيرًا» ، أعني أنه يكون خبرًا لمبتدأ قد حذف ، واكتفى عنه بذكر معموله المصدر ، وكذلك – أيضا – قوله :

وماحَقُّ الذي يَعْثُو نَهَارا وَيَسْرِقُ ليلَهُ إلَّا نَكَالا [10]

التقدير : ينكل نكالاً .

وإسناده إلى « حق » على حد قولهم : « نهاره صائم » و« ليله قائم » .

وكذلك – أيضا – لو قدم الخبر على الاسم فإنه – أيضا – يلزم رفعهما ، كما إذا قلت : « ماقائم زيد » ، ومنه قوله :

وما رَاجِعٌ كعبٌ بحاجةِ نَفْسِهِ ولكن بحاجاتِ الَّذي هُوَ قاصِدُهْ[11]

فإن جاء الإعمال مع تقديم الخبر كان محمولاً على تأويل ، ومنه قول أبي فراسٍ هَمَّام بن غالب الفرزدق يمدح هشام بن عبد الملك :

فَأَصْبَحُوا قد أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيشٌ وإِذْ مَامِثْلَهُمْ بَشَرُ[12]

ومن تأويلاته : أن يكون « مثلهم » صفة لـ « بشر » ، وهو نكرة فتقدم وانتصب على الحال ؛ لأن صفة النكرة متى تقدمت انتصبت على الحال .

---

١٠ – لمغلس بن لقيط الأسدي .

وهو في شرح التسهيل ٣٧٤/١ ، وابن الناظم ١٤٦ ، والجنى الداني ٣٢٥ ، وتخليص الشواهد ٢٨٢ ، والهمع١٢٣/١ .

١١ – لم أقف على القائل .

١٢ – في ديوانه ٢٠٤/١

وهو في الكتاب ٦٠/١ ، والمقتضب ١٩١/٤ ، وأسرار العربية ١٤٦ ، والمقرب ١٠٢/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٣/١ ، والارتشاف ٢٣٥/٢ ، والجنى الداني ٣٢٤ ، والمغني ٨٧ ، والتصريح ١٩٨/١ .

وقال ابن عصفور[١٣] : وهو مرفوع يريد « مثلهم » إلاأنه أضيف للمبني فبُني ، وهو ضعيف ؛ لاستلزامه « قام غلامك » بفتح « الميم » / من « غلام » . ٤٨/أ

وقال المبرد[١٤] : لحن ، وسبب لحنه أنه تميمي ، وليس في لغته إعمال « ما » فمدح حجازيًا ، في لغته إعمال « ما » لكن بالشروط المتقدمة ، فقصد أن يمدحه بلغته فظن أن لغته إعمال « ما » مطلقًا ، فنصب مع التقديم فلحن .

وقيل : إن القياس يقتضي النصب مع التقدم ، إلا أنه قياس متروك . ولذلك نَظَّرَ البيتَ سيبويهِ بقولهم : « مِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ[١٥] » .

ووجه التنظير : أن القياس في « مثلهم بشر » النصب ، إلا أنه قياس متروك ، والقياس في « مِلْحفةٌ جَديدٌ » إثبات « التاء » ؛ لأن « جديد » بمعنى « فاعل » لأنه ضد البالي ، وإذا كان كذلك كان القياس إلحاق « التاء » ، كما تقول : « امرأة كريمة » إلا أنه قياس متروك في الأكثر، لأن « مِلْحفةٌ جَديدَةٌ » قليل .

وهذا إنما يكون إذا كان « جديد » بمعنى « فاعل » ، فأما إن كان بمعنى « مفعول » أي : مَجْدُودٌ كما قطعها الحائك ، كما يقوله ابن السكيت[١٦] فيكون إذ ذاك على حد قوله :

أَبَى حُبِّي سُلَيْمَى أَنْ يَبِيدَا وَأَمْسَى حَبْلُهَا خَلَقًا جَدِيدا[١٧]

[أي : مقطوعاً][١٨] : فإن القياس إذ ذاك حذف « التاء » ، و « جَديدَةٌ » مُحْوِجٌ إلى التأويل .

***

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ اوْظَرْفٍ ،كَـ«مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا » أَجَازَ الْعُلَمَا

---

١٣ – المقرب ١٠٢/١ ، وشرح الجمل ٥٩٤/١ .

١٤ – ينظر رأيه في المقتضب ١٩١/٤. كما ينظر أسرار العربية ١٤٧ ، وشرح الجمل ٥٩٣/١ ، والتصريح ١٩٨/١ دون نسبته للمبرد.

١٥ – الكتاب ٦٠/١ .

١٦ – ينظر إصلاح المنطق ٣٤٣ ، واللسان « جدد » ١١١/٣ .

١٧ – لم أقف على القائل .

وهو في اللسان « جدد » ١١١/٣ .

١٨ – تكملة من « ب » .

يمتنع تقديم معمول الخبر كما يمتنع تقديم الخبر ؛ لأن [تقديم]* المعمول مؤذن بتقديم العامل فلايجوز أن تقول : « ماعمرًا زيد ضاربًا » ، ولو كان ظرفًا ، كما إذا قلت : «ماعندك زيد قائمًا » ، أو جارًا ومجرورًا ، كـ « مافي الدار زيد قائمًا » .

وقوله : « مَابِي أَنْتَ مَعْنِيًّا » فإنه يجوز ، لأن الظروف والمجرورات يتسع فيها مالايتسع في غيرها .

فإن كان التقديم على الخبر دون الاسم ، كما إذا قلت : « مازيد عمرًا ضاربًا » جاز ، وهذا كله إنما يكون على اللغة الحجازية .

فأما التميميون فإن « ما » عندهم غير معملة مطلقًا[19] ، قالوا : وهوالقياس ؛ لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصًا ، و« ما » لا تختص ؛ لأنها تدخل على الأسماء ، والأفعال الماضية والمضارعة قياسًا مطردًا .

***

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِـ«لَكِنْ» أَوْ بِـ«بَلْ» مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ«مَا» الْزَمْ حَيْثُ حَلّْ

إذا عطف على خبر « ما » بما يقتضي إيجابا وهو « لكن » و« بل » – لكن « بل » لا تلزم النفي بخلاف « لكن » فإنها تلزم النفي – تعين الرفع وامتنع النصب ؛ لأن النصب إنما يكون بتقدير جعله خبرًا عن « ما » ، لأن المعطوف على الخبر خبر ، ولا يصح ما وقع بعد « ما » معطوفًا بـ » لكن » أو « بل » أن يكون خبرًا ؛ لأنه موجب ؛ إذ استدراك النفي والإضراب عنه إيجاب . فإن جاء شيء من ذلك كان محمولاً على تأويل ، كما في قوله :

وَمَازِيادٌ ناصرًا بل خَاذِلَا فَلْتَأتِ قِرْمًا مَاجِدًا مُحَلَاحِلَا[20] / ٤٨/ب

التقدير : بل تلفيه ، أو تجده ، أو ماأشبه ذلك .

والمرفوع بعد « لكن » أو « بل » خبر ابتداء مضمر ، التقدير : بل هو قاعد ، أو : لكن هو قاعد . وذهب بعضهم : إلى أنه معطوف على موضع المنصوب ؛ لأن أصله الرفع ، لكونه خبر

---

١٩ – ينظر رأيهم في مصادر هامش « ا » السابق .

٢٠ – لم أقف على قائله .

* تكملة من « ب » .

مبتدأ في الأصل ، وهو ضعيف ، لأن هذا الاعتبار يقتضي تقدير سقوط « ما » ، وسقوطها لايجوز ، لأنه – أعنى إسقاطها – مخل بالمعنى .

❋❋❋

وَبَعْدَ « مَا » وَ«لَيْسَ» جَرَّ «الْبَا» الْخَبَرْ وَبَعْدَ «لَا» وَنَفْيِ «كَانَ» قَدْ يُجَرّْ[٢١]

يُجرُّ خبر « ما » و« ليس » بـ «الباء» الزائدة ، فتقول : « مازيد بقائم » و« ليس زيد بقائم» ولايتعين في قولك : « مازيد بقائم » النصب ، بل يحتمل الرفع ؛ لأن «الباء» تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد « ما » في لغة التميميين ، نص على ذلك سيبويهِ (رحمه الله تعالى) ، قال : في قولك : « مَازَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلّا شَيْءٌ لا يُعْبَأُ بِهِ » أن « بشيء » في موضع رفع في اللغة التميمية[٢٢] . وقد وقع ذلك في أشعار التميميين كثيراً ، كما في قوله :

لَعَمْرُكَ مامَعْنٌ بتاركِ حَقِّهِ ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ[٢٣]

وذهب بعضهم : إلى أنّ «البَاءَ» لا تدخل إلا في الحجازية ، وممن ذهب إلى ذلك الفارسيُّ[٢٤] والزمخشريُّ[٢٥] . والصحيح خلافه ، كما قدمنا .

وقد يُجرُّ المنصوب في « كان » مع نفيها ، كما في قوله :

حَذَارًا وصَبْرًا وانتظارًا بِهِمْ غدا فما كُنْتُ بالوَانِي ولا الضَّلَعِ الغُمْرِ[٢٦]

وقوله :

ولم أَكُنْ بذي شَطُوبٍ نائيا بل كنتُ عَصْباً في الرِّقَاعِ مَاضِيا[٢٧]

وقد يُجرُّ – أيضا – خبر « لا » التي لنفي الجنس بـ «الباء» زائدة ، وقد جُعِلَ منه : « لَا خَيْرَ

---

٢١ – هذا البيت من الألفية ساقط من « أ » ، وهو في نسخة « ب » .

٢٢ – الكتاب ٣١٦/٢ .

٢٣ – للفرزدق في ديوانه ٣٤١/١ .

وهو في الكتاب ٦٣/١ ، وابن السيرا في ١٩٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٨٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٣٦/١ ، وشفاء العليل ٣٣٦ ، والهمع ١٢٨/١ .

٢٤ – الإيضاح ١٤٦ .

٢٥ – المفصل ٨٢ .

٢٦ – لم أقف على القائل .

٢٧ – لم أقف على القائل .

بِخيرٍ بعْدَهُ النَّارُ ، وَلَا شَرَّ بِشَرٍّ بعْدَهُ الجَنَّةُ »[٢٨] .

التقدير على هذا الوجه : لا خيرَ خيرٌ بعده النّارُ ، ولا شرَّ شرٌّ بعده الجَنَّةُ .

وقد قيل : إنّ « الباء » ظرفية فيخرج عن هذا .

***

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ ، كَـ«لَيْسَ» «لَا» وَقَدْ تَلِي «لَاتَ» وَ«إِنْ» ذَا الْعَمَلَا

وَمَا لِـ « لَاتَ » فِي سِوَىٰ حِينٍ عَمَلْ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا ، وَالْعَكْسُ قَلّْ

أعملت « لا » إعمال « ليس » في النكرات كما قال ، فتقول : « لا رجل قائمًا عندنا » و « لا غلام خادمًا لنا » ، وماأشبه ذلك ، ومنه قوله :

تعزَّ فلا شَيْءٌ على الأرضِ بَاقِيا ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيا[٢٩]

فإن جاء إعمالها والاسم معرفة فإنما يكون شاذًا ، كما في قوله :

وَحَلَّتْ سَوادَ العينِ لا أنا بَاغِياً سِوَاهَا ولا في حُبِّها مُتَرَاخِيا[٣٠]

وقد خرجه بعضهم : على أن يكون « أنا » مفعولاً* لما لم يسم فاعله ، والتقدير : ولا أُرَىٰ ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، لأنه أحد الأماكن التي يقع فيها انفصال الضمير ، ويكون « باغيا » حالاً ، وإلى ذلك أشار في « كافيته » بقوله :

وَ « لَا أَنا بَاغِيًا » آتٍ عَنْ ثِقَهْ وَفِيهِ بَحْثٌ بَارِعٌ مَنْ حَقَّقَهْ[٣١]

وقد يحذف خبرها ، كما في قوله :

---

٢٨ – ينظر شرح التسهيل ٣٨٣/١ ، وابن الناظم ١٤٨ .

٢٩ – لم يعرف قائله

وهو في شرح التسهيل ٣٧٦/١ ، وابن الناظم ١٥٠ ، والارتشاف ١١٠/٢ ، والجنى الداني ٢٩٢ ، ومغني اللبيب ٢٦٤ ، وأوضح المسالك ٢٠٤/١ ، وابن عقيل ٣١٣/١ ، والتصريح ١٩٩/١ ، والهمع ١٢٥/١ ، والأشموني ٢٥٣/١ .

٣٠ – للنابغة الجعدي في ديوانه ١٧١ ، كما نسب لذي الرمة في ملحق ديوانه ١٩٢٤/٣ .

وهو في أمالي ابن الشجري ٤٣٢/١ ، وشرح التسهيل ٣٢٥/١ ، والارتشاف ١١٠/٢ ، والجنى الداني ٢٩٣ ، وتوضيح المقاصد ٣١٩/١ ، وتخليص الشواهد ٢٩٤ ، ومغني اللبيب ٢٦٥ ، وابن عقيل ٣١٥/١ ، والتصريح ١٩٩/١ ، والهمع ١٢٥/١ ، والأشموني ٢٥٣/١ .

٣١ – ينظر شرح الكافية الشافية ٤٣٩/١ ، وفي النسختين زِيْدَ في البيت « نحو » وبها ينكسر الوزن .

* في النسختين : مفعول .

٤٩/أ

يابُـؤسَ للحـــرب الَّتي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاستَراحُـوا /

منْ صـــدَّ عن نِيرانِـها فأنـــا ابنُ قيسٍ لا بَـــرَاحُ[٣٢]

وقد يقع هذا العمل لـ « لات » و « إن » النافيتين .

فأما « لات » فإنها لا تعمل في الأعرف إلا في الحين الرفع والنصب ، ويكون المحذوف هو المرفوع ، والثابت هو المنصوب .

ويلزم إضافة الثابت سواء كان مرفوعًا أو منصوبًا في الأعرف . والأكثر كون المحذوف هو المرفوع كما قال ، وقد يقع المرفوع هو الثابت والمحذوف هو المنصوب ، وقد قرئ شاذًا : ﴿ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ[٣٣] ﴾، التقدير : ولاتَ الحينُ حينَ مناصٍ ، والقراءة المشهورة : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ بحذف المرفوع وإبقاء المنصوب ، والظاهر مضاف في الوجهين كما ترى[٣٤] .

ومن مجيئه غير مضاف ، قول الشاعر :

ذكرتُ زمانَ ليلى لَاتَ حِينًا وأَمْسَى الشَّيبُ قد قَطَعَ القَرِينَا[٣٥]

قال بعض أهل البيان : حذف كراهية لتتابع الإضافات ؛ لأنه لو أضاف ، لقال : لات حين ذكر زمان ليلى ، وهم يكرهون في مثل هذا تتابع الإضافات .

وكذلك عد مما جاء على الوجه المكروه :

---

٣٢ – لسعد بن مالك القيسي

والثاني في الكتاب ٥٨/١ ، والمقتضب ٣٦٠/٤ ، والأصول ٩٦/١ ، واللامات ١٠٥ ، والإنصاف ٣٦٧ ، وابن يعيش ١٠٩/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٦/١ ، ومغني اللبيب ٢٦٤ .

٣٣ – آية ٣ من سورة ص

هذه القراءة نسبت لعيسى بن عمر ، وقرأ أبو السمال برفعها مع رفع تاء « لات » .

ينظر معاني الأخفش ٦٧٠/٢ ، والشواذ ١٣٠ ، والبيان ٣١٢/٢ ، والإملاء ٢٠٨/٢ – ٢٠٩ ، والبحر المحيط ٣٨٣/٧-٣٨٤ .

٣٤ – ينظر الكتاب ٥٨/١ ، ومعاني القرآن ٣٩٧/٢ ، وشرح التسهيل ٣٧٧/١ ، والجنى الداني ٤٨٥ .

٣٥ – لعمرو بن شأس

وهو في شرح التسهيل ٣٧٨/١ ، وتذكرة النحاة ٧٣٤ ، والهمع ١٢٦/١ .

حَمَامَةَ جَرْعَا حَوْمَةِ الْجَنْدَلِ اسْجَعِي فَأَنتِ بِمَرْأَى مِنْ فُؤَادِي وَمَسْمَعِي[٣٦]

وربما أُعيد النافي مصحوبًا بالمضاف إليه ، ويلزم إذ ذاك ترك التنوين في « حِين » لقوة اقتضاء الإضافة ، ومنه قولُ هاشمِ بنِ عتبةَ بنِ أبي وقاصٍ المِرْقَالِ ، ابنِ أخي سَعدٍ (رضي الله عنه) ، وكان من أصحاب عليّ(رضي الله عنه) ورثاه عليّ بقصيدة أولها :

جَزَى اللّهُ عنّا عُصْبةً أسْلميَّةً صِبَاحُ الوجوهِ صُرِّعُوا حَوْلَ هَاشِمِ[٣٧]

وَرُدَّ بذلك على مَنْ قال : إنه لم يُعرف أنّ خليفةً رثى سُوقَهُ إلا المنصورُ العباسيُّ ، فإنه رثى عمرو بنَ عُبيدٍ[٣٨] ، بقوله :

صلَّى الإلهُ عليك من مُتوسِّدٍ قبراً مررتُ به على مَرَّانِ

قبراً تَضَمَّنَ مُؤمناً مُتَحنِّفاً صَدَقَ الإلهَ وَدَانَ بِالْعِرْفَانِ

لو أنّ هذا الدَّهْرَ أَبْقَىٰ صَالحًا أَبقَىٰ لنا عَمْرًا أبا عُثْمَانِ

وقول هاشم :

ولات حينَ لا ولا مَنَاصَا مثْل الفَنِيقِ لَابِسًا دِلَاصَا

لَاقَوَدًا يَخْشَىٰ ولا قِصَاصَا[٣٩]

---

٣٦ – لابن بابك . وهوفي الإيضاح للقزويني ٧٨ ، ومعاهد التنصيص ٥٩/١ .

٣٧ – في ديوانه ١٧٧ ، وينظر شعر الخلفاء ٦٩

وهذا بيت من أبيات قالها علي ، عندما وقف على مصرع هاشم وأصحابه يوم صفين ، فدعا لهم وترحم عليهم .

تنظر الأبيات مع اختلاف في بعض ألفاظها في موقعة صفين ٣٥٦ ، والفتوح ١٢٠/٢ ، ومروج الذهب ٤٢٥/٢ .

٣٨ – قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٠٤/٦ – ١٠٦ : « الزاهد ،العابد ، القدري ، كبير المعتزلة ، وأولهم ، أبو عثمان البصري »

ثم قال : « أول من تكلم في الاعتزال واصل الغزال ، فدخل معه عمرو بن عبيد ، فأعجب به وزوجه أخته » .

وقال :« وكان المنصور يعظم ابن عبيد ..... ، قلت : اغتر بزهده وإخلاصه ، وأغفل بدعته ..... مات بطريق مكة سنة ثلاث ، وقيل سنة أربع وأربعين ومئة » .

ثم قال : « وقد رثاه المنصور » ولم يذكر الأبيات .

وينظر مروج الذهب ٣٦٩/٣ – ٣٧١ ، والبداية والنهاية ٧٨/١٠ – ٨٠ .

٣٩ – هذه الأبيات من أبيات ارتجز بها هاشم يوم صفين عندما أعطاه علي الراية ، وأمره بالتقدم ، وهي في الفتوح ١١٧/٢ مع اختلاف في ألفاظها .

فـإن لم يقع إعـادة للنافي على الوجـه المذكور جاز تـرك التنوين والإتيـان به ، ويحتـمل قـوله : لات حين – في البيت المتقدم – أن تكون «الألف» للإطلاق ، فيكون إذ ذاك التنوين متروكا ، ويحتمل أن تكون «الألف» بدلاً من التنوين ، فيكون إذ ذاك التنوين غير متروك.

وقد يقع عوض الحين مافي معناه من « سَاعَةٍ » وما أشبهه ، ومنه قوله :

نَدِمَ البُغَاةُ ولاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ[٤٠]

وقد يكتفى بـ «التاء» فقط ويقع بعدها « لا » عوضًا عن « لا » المحذوفة ، ومنه قوله :

العَاطِفُونَ تَحِينَ لا مِنْ عَاطِفٍ والمُنْعِمُونَ يدًا إذَا مَا أَنْعَمُوا[٤١] / ٤٩/ب

وذهب بعضـهم : إلى أنه على التـقديم والتـأخير ، وأن « لا » الواقعة بعـد « حين » هي التي توصل بالتاء .

واخـتُلِفَ في « لَاتَ » مـاأصلهـا[٤٢] ؟ فـذهب الأسـتـاذ أبوالحسين بن أبي الربيع[٤٣] : إلى أن الأصل : « لَيْسَ » ثم أبدلت السين تاء ، على حدها في قوله :

ياقَاتَلَ اللَّهُ بني السِّعْلَاتِ عَمْرَو بنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ

لَيْسُوا بأَخْيارٍ ولا أَكْيَاتِ[٤٤]

يريد : الناس ، وأكياس

---

٤٠ – نسب لمحمد بن عيسى بن طلحة ، كمانسب لمهلهل بن مالك الكناني .

وهو في شرح التسهيل ٣٧٧/١ ، وابن الناظم ١٥١ ، وشرح شذور الذهب ٢٠٠ ، وتخليص الشواهد ٢٩٤ ، وابن عقيل ٣٢٠/١ ، والهمع ١٢٦/١ ، والأشموني ٢٥٥/١ .

٤١ – لأبي وجزة السعدي

وهو في مـجالس ثعلب ٣٧٤ ، وحـروف المعاني للزجـاجي ٧٠ ، وسـر الصناعـة ١٦٣/١ ، والأزهـية ٢٦٤ ، والإنصاف ١٠٨ ، والممتع ٢٧٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٨/١ ، واللسان « حين » ١٣٤/١٣ ، والجنى الداني ٤٨٧ ، وشفاء العليل ٣٣٣ .

٤٢ – ينظر الجنى الداني ٤٨٥ ، ومغني اللبيب ٢٨٠ – ٢٨١ .

٤٣ – ينظر الملخص ٢٧٣ .

٤٤ – لعلباء بن أرقم

وهي في نوادر أبي زيد ١٠٤ ، والصاحبي ١٣٩ ، والخصائص ٢٦/٣ ، وسر الصناعة ١٥٥/١ ، والإنصاف ١١٩ ، وابن يعيش ٣٦/١٠ ، ٤١ ، والممتع ٣٨٩/١ ، وشرح شواهد الشافية ٤٦٩ .

فبقيت إذ ذاك «ليت» فأبدلت «الياء» ألفًا ؛ ليقع الفرق بينها وبين «ليت » التي هي حرف تمن وقيل : هي « لا » ضُمَّتْ إليها « التاء ».

وبعضهم : يسميها الكَاسِعَةَ[٤٥] ، والكَسْعُ في اللغة : هو عبارة عن الضَرْبِ على الأَعْجَازِ ، ومنه قولهم :«أَتَتْ الخَيْلُ يَكْسَعُ بَعْضُهَا بَعْضًا».

والضم في الثاني ، والتغيير في الأول مقتض لعدم الانبساط والسعة ، فلذلك لم تعمل عمومًا، إنما عملت على الوجه الذي قدمنا .

ومما جاء فيه عدم الانبساط والسعة « أَسْنَتُوا » خصوها بالجدبة ، حين أبدلوا « الواو » تاء، وإن كان معنى السنة موجوداً في الوجهين . هذا كلام ابن الشاهد .

ومما جاءت فيه « إِنْ » معملة إعمال « ليس » ، قوله :

إِنْ هُوَ مُسْتَولياً على أحدٍ إلّا على حِزْبِهِ المجَانِينِ[٤٦]

وقد جعل من ذلك قراءة سَعيدِ بنِ جُبَيْرٍ :﴿إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ[٤٧]﴾ وقد حُمِلَتْ على أَنَّ « إِنْ » مخففة من الثقيلة ، فلايقع بها على هذا استشهاد ، وتكون في المعنى كالقراءة الأخرى .*

---

٤٥ – ممن قال بذلك الزمخشري في المفصل ٨٢ .

وينظر معنى « الكسع » في اللسان ٣٠٩/٨ .

٤٦ – سبق تخريجه في ص : ٩٩

٤٧ – آية ١٩٤ من سورة الأعراف .

وينظر الشواذ ٥٣ ، والمحتسب ٢٧٠/١ ، والبيان ٣٨١/١ ، والإملاء ٢٩٠/١ – ٢٩١ ، والبحر المحيط ٤٤٤/٤ .

* أي هذه القراءة حملت على لغة من ينصب بإنّ الجزئين مثل قول الشاعر « إنّ حراسّنا أسدا » فلا يقع بها استشهاد ، وتكون في المعنى كالقراءة الأخرى لتواق القراءتين إثباتا .

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

كَـ«كَانَ» «كَادَ» وَ«عَسَى» ، لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

وَكَوْنُهُ بِدُونِ « أَنْ » بَعْدَ « عَسَى » نَزْرٌ ، وَ « كَادَ » الْأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

تسمية هذا الباب بالمقاربة هو من باب التغليب* لبعض الوارد فيه ، وهو « كاد » وما كان بمعناها .

وأما « عسى » وماكان بمعناها فإنما تقع للترجي . وأما [1] « جعل » وما في معناها فإنما تقع للشروع .

وقد تكلف بعضهم رجوع « عسى » إلى المقاربة ، فقال : « عسى » لمقاربة الشيء رجاء ، و « كاد » لمقاربته حصولاً .

ورد : بأنه لو لحظ فيه معنى المقاربة لم تدخل « أن » لأن « أن » موضوعة للتراخي والاستقبال ، ولذلك إذا قصدوا المقاربة في « عسى » وليس من شأنهم تجريد الخبر حذفوه، كما في قوله :

يا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا [2]

ويلتزم الحذف ؛ لقصد المقاربة ، كأنهم كرهوا الإتيان بما يضاد المقاربة وهو « أَنْ » ، والتجريد للفعل منها أعني من « أَنْ » بخلاف الحذف في مثل قوله :

وإذا ما سَمعتِ من نَحْوِ أرضٍ بمُحِبٍّ قَدْمَاتَ أو قِيل : كَادَا

---

١ – في « أ » وإنما .

٢ – لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨١

وهو في الكتاب ٢/٣٧٥ ، والمقتضب ٣/٧١ ، والأصول ٢/٣٨٧ ، واللامات ١٣٥ ، والخصائص ٢/٩٦ ، وسر الصناعة ١/٤٠٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٩٦ ، والإنصاف ١/٢٢٢ ، وابن يعيش ٢/١٢ ، ٩٠ ، والجنى الداني ٤٦٦ ، ٤٧٠ ، والمغني ١٦٢ .

* سبق الحديث عنه في ص : ١٠٩ .

فاعلمي غيرَ علْمِ شكٍّ بأنّي ذاكَ وابكي لِمُقْصَدٍ لن يُقادَا[٣]

وقد جعل بعضهم أم الباب « كاد » قضاء لمقتضى الحمل . و - أيضا - فإنها المقتضية خبراً على التحقيق لمكان التجريد ، وحمل الإصحاب على الزيادة ، أو على التشبيه بـ «عسى » ، كما سيأتي قريباً إن شاء الله (تعالى) .

بخلاف « عسى » فإن المقرون بـ « أَنْ » ليس خبراً على الصحيح ؛ لامتناع : « [زيد[٤]] أن يعدلَ » ، دون « زيد عدْلٌ » / . ٥٠/أ

وإنما تضمن « عسى » معنى رجاء أو ماأشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ويناسبه .

ولذلك أي : لكونها أم الباب قدمها المصنف فقال : « كـ « كان » « كاد » و « عسى » ... »

ويندر وقوع غير [المضارعْ] لهذين الفعلين ، أعنى « كاد » و « عسى » خبراً ، ومن النادر [في « عسى[٦] »] ، قوله :

أَكْثَرْتَ في العذْلِ مُلِحّاً دائِما لا تُكْثِرَنْ إِنّي عَسَيْتُ صَائِما[٧]

وقوله : « عَسَىٰ الغُوَيْرُ أَبْؤُسَا[٨] » هذا أندر من الأول ؛ لأن اسم الفاعل قريب من المضارع لاتفاقهما في الحركات والسكنات وعدد الحروف .

ومن النادر في « كاد » قوله :

---

٣ - للمرقش الأكبر في المفضليات ٤٣٢

وهما في شرح الكافية الشافية ٤٦٢/١ ، وشرح التسهيل ٣٩٥/١ .

٤ - تكملة من « ب » .

٥ - في « أ » الماضي .

٦ - تكملة لإقامة الكلام .

٧ - لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٥

وهو في الخصائص ٨٣/١ ، وابن يعيش ١٤/٧ ، والمقرب ١٠٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٩٣/١ ، والجنى الداني ٤٦٣ ، وتوضيح المقاصد ٣٢٤/١ ، ومغني اللبيب ١٦٤ ، والمساعد ٢٩٧/١ .

٨ - المثل يضرب للرجل يخبر بالشر فيتهم به ، ويقال له : لعل الشرجاء من قبلك .

ينظر الأمثال ٣٠٠ ، وجمهرة الأمثال ٤٥/٢ ، وفصل المقال ٤٢٤ ، ومجمع الأمثال ٣٤١/٢ ، والمستقصى ١٦١/٢ .

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيبًا وكم مِثْلِها فارقْتُها وهي تَصْفِرُ[9]

وقوله :

وكَادَ عَمْرٌو سَيْفُهُ يُرْدِيني من غيرِأنْ يُحلَّ باليمينِ[10]

ومن هذا جعل أخذ أبي العلاء بن سليمان قوله :

تكادُ سُيوفُهُ من غَيْرِ سَلٍّ تُجِدُّ إلى رِقَابِهِمُ انْسِلاَلا

تكادُ قِسِيُّـهُ من غيرِ رَامٍ تُمَكِّنُ في قُلُوبِهِمُ النِّبَالاَ[11]

ورد على من زعم أن قول أبي العلاء مبتكر ، لكن أبا العلاء زاده على معنى البيت الثاني من قوله ، ولا يعد الثاني – أيضًا – مبتكرًا ؛ لأنه ملاق للأول في المعنى الخاص ، بخلاف مالو لاقاه في المعنى العام ، على تفصيل في ذلك ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث يكون هو المقصود[12] .

وإنما الكثير وقوعه مضارعًا كما قال .

وكونه بدون « أن » بعد « عسى » قليل ، ومنه قوله : وأظنه هدبة بن خشرم :

عسى الكَرْبُ الذي أَمْسَيتَ فيه يكونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

فَيَأْمَنَ خَائِفٌ ويُفَكَّ عَانٍ ويَأْتِيَ أَهْلَهُ الرَّجُلُ الغَرِيبُ[13]

---

٩ – لتأبط شرا في ديوانه ٩١

وهو في الخصائص ٣٩١/١ ، والإنصاف ٥٥٤/٢ ، وابن يعيش ١٣/٧ ، وشرح التسهيل ٣٩٣/١ ، وابن الناظم ١٥٤ ، ورصف المباني ٢٦٧ ، والتصريح ٢٠٣/١ .

١٠ – لم أقف على القائل .

١١ – في ديوانه (سقط الزند) ٤٨ .

١٢ – هذا النوع سماه بعض البلاغيين بـ « حسن الإتباع » ، وهو أن يأتي المتكلم إلى معنى اخترعه غيره فيحسن اتباعه فيه ، بحيث يستحقه بوجه من وجوه الزيادات التي وجب للمتأخر استحقاق معنى المتقدم ، إما باختصار لفظه.....،أو تتميم لنقصه ، أو تكميل لتمامه..... « .

ينظر تحرير التحبير ٤٧٥ ، وشرح الكافية البديعية ٢٢١ ، والخزانة للحموي ٣٧٣/٢ ، وأنوار الربيع ٥/٦ .

وبعض البلاغيين يعد هذا النوع من السرقات الشعرية ، وجعلوا لها أنواعاً .

ينظر الصناعتين ٢١٧ ، والعمدة ٢٨٠/٢ ، والإيضاح ٥٥٧ ، والطراز ١٨٨/٣ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٦٨٧ .

١٣ – بيت الشاهد (الأول) في الكتاب ١٥٩/٣ ، والمقتضب ٧٠/٣ ، والجمل ٢٠٠ ، واللمع ٢٠٥ ، وأسرار العربية ١٢٨ ، وابن يعيش ١١٧/٧ ، والمقرب ٩٨/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٥٥ ، وهما مع أبيات آخر في الأمالي ١٠١/١.

وقوله :

عسى اللَّهُ يُغْنِى عن بِلادِ ابنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ[١٤]

وقوله :

عَسَاكَ تَلْقَى مَاجِداً كَرِيما رَحْبَ الذِّراعَينِ أَبِيًّا خِيمَا[١٥]

الخِيمُ : الأَصْلُ ، أنشده بعض أهل البيان على القلب مع صحة التأصيل[١٦] .

قال : كان الأصل أن يكون كريمًا خيمًا ماجدًا أبيًا ، ونظره بقول الآخر[١٧] :

إنَّ الَّذين تَبِعُوا عَمَّارا مُهاجِرينَ كان أو أَنْصَارا

طَابُوا نُفُوسًا وَزُكُوا إِزَارا

الأصل : طابوا إزارًا وزكوا نفوسًا ، لأن التزكية أكثر استعمالها في النفس ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰ[١٨] ﴾ .

والطيب للإزار ، كما في قول الشاعر :

النَّازِلينَ بكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ[١٩]

وكان الحذف في جميع هذا كراهية الإتيان بمقتضى التأخير ؛ لأن المقصود التعجيل باعتبار الحال ، ولا أذكر شيئًا منه جاء في الكلام ، بخلاف تجريد « كاد » فإنه قد جاء في الكلام .

---

١٤ – لهدبة بن خشرم العذري ، كما نسب لسماعة بن أشول النعامي

وهو في الكتاب ١٥٩/٣ ، والمقتضب ٤٨/٣ ، والأصول ١٦٨/٣ ، والتكملة ٥٣٧ ، واللمع ٣١٥ ، وابن يعيش ١١٧/٧ ، والتصريح ٣٥١/٢ ، والأشموني ٢٢٩/٤ .

١٥ – لم أقف على القائل .

١٦ – ذكر البلاغيون للقلب أنواعًا منها مايكون في الكلمة من قلب بعضها أو كلها ، ومنها مايكون في الكلمات من عكس نظامها وترتيبها وهو ماسماه العلوي بـ « التبديل » ، ومنه مايكون في المعنى .

قال العلوي : « وهو من جملة أفانين البلاغة ، وفيه دلالة على الاقتدار في الكلام ، والإغراق فيه » .

ينظر نهاية الإيجاز ١٤٠ ، والإيضاح ١٦٥ ، والطراز ٩٤/٣ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٦٨٢ .

١٧ – لم أقف على القائل .

١٨ – آية ٣٢ من سورة النجم .

١٩ – للخرنق بنت هفان في ديوانها ٤٣ .

والكثير في « عسى » إصحاب المضارع بـ « أن » ، كما في قوله (تبارك وتعالى) :
﴿ فَعَسَى اللَّهُ / أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ[20] ﴾ ، وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ٥٠/ب
﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ[21] ﴾ ، وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا[22] ﴾ .

وذكر بعض أهل البيان : أن مما اختصت به « عسى » دون « كاد » وقوع الشرط معترضًا بين اسمها وخبرها ، واستشهدوا بالآيتين الكريمتين .

وأما « كاد » فإنها بالعكس من « عسى » أعني أن الكثير فيها عدم إصحاب الخبر بـ « أن » ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا[23] ﴾ ، وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ[24] ﴾ وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ[25] ﴾ .

وأما إصحابها فإنه قد وقع في الشعر كثيرًا ، ومنه قول كعب بن مالك « رضي الله عنه » في إجابته ضرار بن الخطاب بن مرداس[26] :

فإمَّا تقتلوا سعدًا سفاهًا ... فإنَّ اللَّهَ خيرُ القادرينا
سيُدخله جِنانًا طيّباتٍ ... تكون مقامةً للصالحينا
كما قد ردَّكم فَلًّا شريداً ... بغيظكُمُ خَزَايا خائبينا
خزايا لم تنالوا قطُّ خيرًا ... وكِدْتُم أَنْ تكونوا دامِرينا
بريحٍ عاصفٍ هَتَفَتْ عليكم ... فكُنْتُمْ تحتها مُسْتَهلَكِينَا

وقول الآخر :

---

٢٠ - آية ٥٢ من سورة المائدة .
٢١ - آية ٢٢ من سورة محمد .
٢٢ - آية ٢٤٦ من سورة البقرة .
٢٣ - آية ١٩ من سورة الجن .
٢٤ - آية ٧٣ من سورة الإسراء .
٢٥ - آية ٧٦ من سورة الإسراء .
٢٦ - ينظر ديوانه ٢٧٩ - ٢٨٠ ، والأبيات في السيرة لابن هشام ٢/٢٥٦ ، قالها في غزوة الخندق .

أبيتُمْ قبولَ السِّلْمِ منّا فكِد تُمُ لدى الحرب أن تُغْنُوا السيوفَ عن السَّلِّ[٢٧]

ومعناه كمعنى أبيات أبي العلاء ، فيحتمل - أيضا - أن يكون الأخذ من هنا فيرد - أيضا - به على زاعم الابتكار .

وقد وقع الإصحاب لخبر « كاد » بـ « أن » في الكلام ، ومنه حديث هشامِ بنِ عُروةَ بن الزُّبير ، عن أبيه ، عن يحيى بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ حاطبٍ : « أنَّه اعتمرَ مَعَ عمرَ بنِ الخَطَّاب في رَكْبٍ ، فيهم عمرو بنُ العاصِ ، وأنَّ عُمرَ بنَ الخَطَّابِ عَرَّسَ ببعض البلادِ قريباً من بعضِ المِيَاهِ ، فاحتلَمَ عُمرُ ، وقد كَادَ أنْ يُصْبِحَ فلم يجدْ مَعَ الرَّكْبِ ماءً ، فَرَكِبَ حتَّى جاء الماءَ فَجَعَلَ يَغْسِلُ ما رأى في نومِهِ مِنَ الاحتِلَامِ ، فقالَ لهُ عمرو بنُ العاصِ : أَصْبَحْتَ ومعنا ثِيابٌ ، دَعْ ثوبَكَ يُغْسَلُ ، فقالَ لَهُ عمرُ بنُ الخَطَّابِ : ياعَجَباً لكَ يا ابنَ العَاصِ لَئِنْ كُنتَ تَجِدُ ثِياباً أَكُلُّ النَّاسِ تَجِدُ ثِياباً ؟ واللَّهِ لو فعلتُهَا لكانَتْ سُنَّةً ، بَلْ أَغْسِلُ مَارَأَيْتُ ، وَأَنْضِحُ مَالَمْ أَرَ[٢٨] » . أُستُشهِدَ به لمالكٍ (رضى الله عنه) على نجاسة المنيّ ، ونَضْحِ المشكوكِ فيه ، وهما قاعدتان من قواعد مالك (رضى الله عنه) *.

واختصت « كاد » دون « عسى » بأن نفيها يكون إثباتًا ، وإثباتها يكون نفيًا ، فإذا قلت : « كاد زيد يقوم » فإنه لم يقم ، وإذا قلت : « ماكاد زيد يقوم » فإن المعنى أنه قام .

وقد نظم بعضهم في ذلك ، ويقال الناظم أبوالعلاء بن سليمان المعري :

أَنحويَّ هذا العَصْرِ ؟ ماهيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ بلسَانَيْ جُرْهُمٍ وثَمُودِ ؟

إذَا مانُفِيَتْ - واللَّهُ أَعْلَمُ - أُوجِبَتْ وإنْ أُوجِبَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ[٢٩]

« الجحود » هوالنفي / . ٥١/أ

---

٢٧ - لم يعرف قائله .

وهو في شرح التسهيل ٣٩١/١ ، وشواهد التوضيح ١٠١ ، وابن الناظم ١٥٦ ، وتخليص الشواهد ٣٣٠ ، وشفاء العليل ٣٤٤ ، والأشموني ٢٦١/١ .

٢٨ - رواه مالك في الموطأ ٥٠/١ ، في كتاب الطهارة ، باب إعادة الجنب الصلاة ، وغسله إذا صلى ولم يذكر ، وغسله ثوبه ح ٨٣ .

* ينظر تفصيل القاعدتين والخلاف فيهما ، في الاستذكار لابن عبد البر ٣٥٨/١-٣٦١ ، والمنتقى للباجي ١٠٣/٢ .

٢٩ - لم أجدهما في ديوانه ولا لزومياته ، وهما في شرح الكافية الشافية ٤٦٧ .

ويحكى أن ذا الرمة أنشد بسوق عكاظ قوله :

إذا غيَّرَ النَّأْيُ المُحِبّينَ لم يَكَدْ رَسِيسُ الهَوَى من حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ[30]

فعيب عليه ، لأنه يكون المعنى على ماقدمنا أنه قد برح. قالوا : فجال في متن ناقته، وقال :

إذا غيَّرَ النَّأْيُ المُحِبّينَ لا تَرى ..... البيت

وهذا على خلاف في المسألة . والصحيح أنها كسائر الأفعال نفيها نفي ، وإثباتها إثبات ، فإذا قلت : « ماكاد زيد يقوم » فإنك نفيت المقاربة وإثبات القيام بشيء آخر . وإذًا فإن نفي المقاربة مؤذن بنفي الفعل .

قالوا : ولذلك ذكر معها مقتضى إثبات الفعل في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَاكَادُوا يَفْعَلُونَ[31] ﴾ ولو كان النفي إثباتًا لكان « فَذَبَحُوهَا » على سبيل التأكيد ، والأصل التأسيس .

و – أيضا – فإن المؤكد حقه التأخير ، ولا يصح أن يكون « وَمَاكَادُوا يَفْعَلُونَ » هو المؤكد ، لأن « فَذَبَحُوهَا » أصرح في المعنى .

وأما إذا قلت : « كاد زيد يقوم » فإن المعنى قارب الفعل فقط ، ونفي الفعل بأمر آخر، وهو أن الحكم لا يتوجه على ماهو دون المقصود في الرتبة مع توجهه على المقصود .

وقد جعل الإثبات – أيضا – إذا وقع في « ماكاد زيد يقوم » بهذا الاعتبار ؛ لأن توجيهه على المقارب مقتض لثبوت المتقارب لنزول متلقى الحكم عن المنفصل عنه مع إمكان الطلب ، وهي قاعدة تنبنى عليها مسائل . وتقرير جميع ذلك وبسطه في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

ومما اختصت به « كاد » – أيضًا – وقوعها زائدة عند بعضهم[32] ، وقد جعل من ذلك

---

٣٠ – في ديوانه ١١٩٢ .
وهو في ابن يعيش ١٢٤/٧ ، وشواهد التوضيح ٨٠ ، وشرح التسهيل ٤٠٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٦٨ ، والأشموني ٢٦٨/١ .

٣١ – آية ٧١من سورة البقرة .

٣٢ – هذا الرأي منسوب للأخفش في التسهيل ٦٠ ، وشرح التسهيل ٤٠٠/١ .

قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا[٣٣] ﴾ وجعل – أيضا من ذلك قول حسان (رضى الله عنه) :

وتكادُ تَكْسلُ أنْ تَجِيءَ فِرَاشَها في حُسْنِ خَرْعَبَةٍ وَلِينِ قَوَامِ[٣٤]

***

وَكَـ«عَسَىٰ» «حَرَىٰ» ، وَلَكِنْ جُعِلَا خَبَرُهَا حَتْمًا بِـ « أَنْ » مُتَّصِلَا

وَأَلْزَمُوا «اخْلَوْلَقَ» «أَنْ» مِثْلَ «حَرَى» وَبَعْدَ « أَوْشَكَ » انْتِفَا « أَنْ » نَزْرَا

« حرى » أبعد من المقاربة ، وذلك أن أصلها من « حَرٍ بالشَّيءِ » إذا كان حَقِيقًا به ، وقد يكون الشيء حقيقًا بالحكم ولا يقع منه ذلك الحكم .

وكذلك – أيضا – « اخلولق » فإنه من قولك : « زيدٌ خَلِيقٌ بِكَذا » إذا كان حَقِيقًا به ، وقد يكون كذلك ولا يقع منه ذلك الحكم بوجه .

ولما كان الأمر على ذلك التزم في الخبر اقترانه بـ« أن » الموضوعة للتراخي والاستقبال .

ومن وقوع « حرى » كذلك ، قوله :

حرى أخو النَّجدةِ أنْ يَبْتَزَّى وأَنْ تراه المَاجِدَ المُعْتَزَّى[٣٥]

ومن وقوع « اخلولق » كذلك ، قوله[٣٦] :

اَخْلَوْلَقَ المُطْعِمُ أَنْ يُطَاعَا وأنْ يكُونَ مَاجِدًا مُطَاعَا[٣٧] / ٥١/ب

أنشدهما بعض أهل البيان . والأظهر أنهما للعرب .

وأما « أوشك » فإن الصحيح التخيير ، وأَنَّ ترك « أن » ليس نازلاً عن الإتيان بها ،

---

٣٣ – آية ١٥ من سورة طه .

٣٤ – في ديوانه ١٠٧

وهو في شرح التسهيل ١/٤٠٠ ، والارتشاف ٣/٢٩٢ .

٣٥ – لم أقف على القائل .

٣٦ – لم أقف على القائل .

٣٧ – حدث هنا خطأ في الترقيم ، وليس فيه سقط في النسخة ، فقد ورد بعد اللوحة ٥١ ، اللوحة ٥٦ ، ونحن سرنا على نفس الترقيم ، فليتأمل .

ومما وقع فيه إصحاب الفعل المضارع بـ « أن » ، قوله :

ومَنْ رَامَ غَمْرَ البَحْرِ يَزْحَمُ مَوْجَهُ فيُوشِكُ أَنْ يُلْقَى لدى السَّيفِ طَافِيا [38]

ومما وقع فيه عدم الإصحاب ، قوله :

يُوشِكُ من فَرَّ عن منيَّتِهِ في بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُهَا [39]

وحكم المصنف على تجريد المضارع من « أن » مع « أوشك » بالقلة ، وهو خلاف المختار .

***

وَمِثْلُ « كَادَ » فِي الْأَصَحِّ « كَرَبَا » وَتَرْكُ « أَنْ » مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

كَـ « أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو » وَ « طَفِقْ » كَذَا « أَخَذْتُ » وَ « جَعَلْتُ » وَ « عَلِقْ »

الأكثر في « كَرَبَ » التجريد من « أن » لقوة اعتبار المقاربة ، فتقول : « كَرَبَ زيدٌ يفعلُ كذا » إذا قارب الفعل مقاربة ظاهرة ، ومنه قوله :

قَدْ كَرَبَ العَدُوُّ يَرْثِي عَطْفَا لِعَامِرٍ لَمَّا أُصِيبَ شَنْفَا [40]

يريد بالشَّنْفِ : وهو نوع من حُلِي النساء . وقوله :

كَرَبَ اللَّئِيمُ يَسُبُّنِي وَيُعَدِّدُ [41]

وقوله :

كَرَبْتُ آكلَ المُبَاحِ قُلَّا ولم يَرَ الأَعْدَاءُ مِنِّي ذُلَّا [42]

وأما الإصحاب بـ « أن » فقد جاء وكثر ، ومنه قوله :

قد بُرْتَ أو كَرَبْتَ أنْ تَبُورا لَمَّا رأَيْتَ جَحْدرًا مَثْبُورا [43]

---

٣٨ – لم أقف على القائل .

٣٩ – لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٢ . كما نسب لعمران بن حطان في ديوانه ١٢٣ ، وشعر الخوارج ٣١ . وهو في الكتاب ١٦١/٣ ، والأصول ٢٠٨/٢ ، وابن يعيش ١٢٦/٧ ، والمقرب ٩٨/١ ، وشرح التسهيل ٣٩٢/١ ، وابن الناظم ١٥٨ ، والتصريح ٢٠٧/١ ، والأشموني ٢٦٢/١ .

٤٠ – لم أقف على القائل .

٤١ – لم أوفق لمعرفة قائله ، ولا إكماله .

٤٢ – لم أقف على القائل .

٤٣ – للعجاج في ملحق ديوانه ٢٨٦/٢ وهو في شرح التسهيل ٣٩٢/١ ، وابن الناظم ١٥٧ ، وتخليص الشواهد ٣٣٠ ، والأشموني ٢٦٢/١ .

وقوله :

فَأَوْرَدَهَا ماءُ الأَجارِعِ بُكرةً وقد كَرَبَتْ أَعْنَاقُها أَنْ تَقَطَّعَا[٤٤]

فلذلك ادعى بعضهم التخيير في « كرب » ، إلا أن قوة المقاربة مقتضية لعدم الإصحاب ؛ لأن « أن » من حيث هي مقتضية للاستقبال . ولذلك يجب تركها مع مقتضيات الشروع في الفعل كما قال .

وقد ذكر للشروع خمسة أفعال :

أولها : « أنشأ » ، كما إذا قلت : « أنشأ زيد يتكلم »

وثانيها : [« طفق » ، كما إذا قلت[٤٥] :] « طفق زيد يقرأ » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى): ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ[٤٦]﴾ .

وثالثها : « جعل » ، كما إذا قلت : « جعل زيد يكتب » ، ومنه قوله :

وقد جعلتُ إذا ماقمتُ يُثْقِلُني ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ[٤٧]

وفيه شاهد على أن فاعل فعل الخبر ليس فيه ضمير يعود على الاسم ، وهو قليل .

وقد خرج على أن يكون من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، فيكون التقدير: وقد جعل ثوبي إذا ماقمت ، فحذف « ثوب » وأقيم الضمير مقامه ، فبرز في أساليب الضمائر المرفوعه المتصلة بالفعل ، فقال : جعلت .

---

٤٤ – لأبي زيد الأسلمي ، في الكامل ١/١٨٨ .

وصدر البيت – هنا – مختلف عما في كتب النحاة ، وصدره عندهم :

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلاً على الظَّمَا

وهو في المقرب ١/٩٩ ، وشرح التسهيل ١/٣٩٢ ، وابن الناظم ١٥٧ ، وتوضيح المقاصد ١/٣٢٩ ، وشرح شذور الذهب ٢٧٤ ، وابن عقيل ١/٣٣٥ ، والتصريح ١/٢٠٧ ، والأشموني ١/٢٦٢ .

٤٥ – تكملة من « ب » .

٤٦ – آية ٢٢ من سورة الأعراف .

٤٧ – اختلف في نسبته ، فنسب لأبي حية النميري ، كما نسب لعمرو بن أحمر في ملحق ديوانه ١٨٢ ، كما نسب لعامر بن الضرب العدواني في حماسة البحتري ٢٠٤ ، وتروى قافيته : السكر

وهو في الإيضاح ٧٨ ، والخصائص ١/٢٠٧ ، والمقرب ١/١٠١ ، وشرح التسهيل ١/٣٩٠ ، ٣٩٨ ، والمغني ٦٤١ ، وأوضح المسالك ١/٢١٩ ، والتصريح ١/٢٠٤ ، ٢٠٦ ، والهمع ١/١٢٨ ، والأشموني ١/٢٦٣ .

ومن الشاذ – أيضا – في « جعل » وقوع خبرها جملة اسمية ، ومنه قوله :

وقد جَعَلَتْ قَلُوصُ بني سُهيلٍ من الأَكْوارِ مَرْتَعُها قَرِيبُ [48]

ورابعها : « أخذ » ، كما إذا قلت : « أخذ زيد يقرأ » ، ومنه قوله :

أخذ كَعْبٌ يَرْتَئِي ويَنْظُرُ ومن يُرِيدُ ضَيْغَمٌ غَضَنْفَرُ [49]

يريد : ومن يريده ، أي : يريده للقتال ؛ لأنه قد كثر في هذا المعنى / الاختصاص بالقتال، ٥٦/أ

كما في قوله :

لَمَّا رَآنِي قد نَزَلْتُ أُرِيدُهُ أَبْدَى نَواجِذَهُ لِغَيْرِ تَبَسُّمِ [50]

وخامسها : « علق » ، كما إذا قلت : « علق زيد يتحدث » .

***

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِـ«أَوْشَكَا» وَ «كَادَ» لِلْغَيْرُ ، وَزَادُوا «مُوشِكَا»

أفعال هذا الباب لا تتصرف، ولا يستعمل منها إلا الماضي فقط ، ماعدا «كاد » و« أوشك» [فأما « كاد[51] »] فإنه جاء فيها المضارع فقط ، وأما « أوشك » فإنها شاركت « كاد » في المضارع كما قدمنا في البيتين ، أعني :

يوشك من فر عن منيته ..... البيت[52]

و : .... يوشك أن يلقى ... البيت – أيضاً [52] – .

وزادت باسم الفاعل ، كما في قوله :

فَمُوشِكَةٌ أرضُنا أنْ تَعُودَ بُعيدَ الأَنِيسِ خَلَاءً يَبَابَا [53]

---

٤٨ – لم يعرف قائله . وهو في شرح التسهيل ٣٩٣/١ ، وابن الناظم ١٥٤ ، و الارتشاف ١٢١/٢ ، وتخليص الشواهد ٣٢٠ ، والمغني ٢٥٩ ، والتصريح ٢٠٤/١ ، والهمع ١٣٠/١ ، والأشموني ٢٥٩/١ .

٤٩ – لم أقف على القائل .

٥٠ – لعنترة بن شداد من معلقته في ديوانه ٢١٢ .

٥١ – تكملة من « ب » .

٥٢ – تقدما في ص : ٢٣٦ ، هامش ٣٨ ، ٣٩ .

٥٣ – نسب لأبي سهم الهذلي ، ولأسامة بن الحارث الهذلي ، وهو في شرح أشعار هذيل ١٢٩٣ .
وهو في شرح التسهيل ٤٠١/١ ، وابن الناظم ١٥٩ ، وتخليص الشواهد ٣٣٦ ، وابن عقيل ٣٣٨/١ ، والهمع ١٢٩/١ ، والأشموني ٢٦٤/١ .

وذكر الجوهري[٥٤] مضارعًا لـ « طفق » فقال : « طَفِقَ يَطْفَقُ » لكنه لم يذكر عليه شاهداً، ولا يعرف هذا النقل إلا منه .

***

بَعْدَ «عَسَى» «اخْلَوْلَقَ» «أَوْشَكَ» قَدْ يَرِدْ غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

اختصت « عسى » و « اخلولق » بالتمام ووقوع ما المعهود فيه أن يكون خبرًا فاعلاً بهما ، كما إذا قلت : « عسى أن يقوم زيد » و « اخلولق أن ينطلق عمرو » فـ « أن » وما دخلت عليه فاعل للفعل المتقدم .

ومن وقوع ذلك في « عسى » قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ[٥٥] ﴾ .

ووقع في بعض كتب أهل البيان :

اِخْلَوْلَقَتْ أَنْ تَهْجُرِينَا هِنْدُ وأَنْ يُرى منْها الجَفا وَالْبُعْدُ[٥٦]

ذكره في عطف المفصل على المجمل مع عدم الاستيعاب ، والكثير فيه العطف بما لا يقتضيه المجمل أول وهلة ، أو استيعاب جميع ماينطلق عليه اللفظ المجمل ، والاقتصار على بعض أنواعه مع كون المجمل مشعرا بها أول وهلة قليل كما في البيت . وبسط جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود[٥٧] .

***

وَجَرِّدَنْ «عَسَى» ، أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا ، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ظَهَرَا

إذا تقدم اسم على « عسى » جاز في « عسى » الوجهان المذكوران من التمام والاستغناء

---

٥٤ – الصحاح « طفق » ١٥١٧/٤ .

٥٥ – آية ٢١٦ من سورة البقرة .

٥٦ – لم أقف على القائل .

٥٧ – يريد أن أحد اللفظين فيه شيء من الغموض والإبهام ، والآخر واضح ظاهر . وقد ذكره القزويني في باب الإطناب وسماه « التطويل » ، وبعض البلاغيين لا يفرقون بينهما ، وأكثرهم يفرق ، فالإطناب يذكر لفائدة عظيمة ، فهو محمود ، بخلاف التطويل فإنه لا فائدة وراءه ؛ لأن فيه زيادة في الكلام ، فهو مذموم .
ينظر الصناعتين ٢٠٩ – ٢١٠ ، والمثل السائر ٣٤٤/٢ ، والإيضاح ٢٨١ ، والطراز ٢٢٩/٢ – ٢٣٢ .

عن الثاني بـ « أن » وما دخلت عليه ، وجعل « أن » وما دخلت عليه خبرًا . وعدم التمام والاستغناء عن ثان ، فتقول على الأول : « زيد عسى أن يقوم » و«الزيدان عسى أن يقوما» و « الزيدون عسى أن يقوموا » فيلزم تجريد « عسى » عن الضمائر ، لأنه فعل أسند إلى ظاهر فيلزم تجريده ، إلا على لغة من يلحق الفعل المسند إلى الظاهر علامة التثنية والجمعين ، فيكون « زيد » مبتدأ ، والفعل والفاعل بعده خبره ، والعائد ضمير الفعل الواقع بعد « أن » .

وأما على الوجه الثاني فإن « عسى » تكون مسندة إلى ضمير الاسم المتقدم ، وتكون « أن » ومادخلت عليه / هو الخبر ، فيلزم إذ ذاك المطابقة في الضميرين ، أعني ٥٦/ب
المسند إليه « عسى » ، والمسند إليه مابعد « أن » فتقول : « زيد عسى أن يقوم » و «الزيدان عسيا أن يقوما » و « الزيدون عسوا أن يقوموا » والضمير الأول عائد على ماقبل « عسى » ، والضمير الثاني كذلك – أيضا – على الصحيح .

وقد ذهب بعضهم : إلى أنه يعود على الضمير ، أو على مايفهم من سياق الكلام .

وهذا الخلاف لا يخص هذا الموضع بل يكون فيه وفيما أشبهه مما يعود فيه على الظاهر ، وليس أحدهما مصاحبًا معطوفا على مصاحب الآخر .

وفي المعطوف على المصاحب تفصيل ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث يكون هو المقصود .

ومن ألحق الفعل المسند إلى الظاهر علامة التثنية والجمعين ساوى المصحوب المجرد، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك .

***

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي «السِّينِ» مِنْ نَحْوِ: « عَسَيْتُ » ، وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

يجوز في « عسيت » وفروعه كسر «السين» وفتحها ، فأما الفتح فعلى الأصل ، وأما الكسر فمن أجل «الياء »، إلا أن «الياء» – هنا – ليست مقتضية لكسر ماقبلها ؛ إذ هي غير ثابتة في المجرد ، فصار بهذا الاعتبار ، كـ « رميت » وكذلك كان أكثر القراء على

الفتح ، ولم يقرأ بالكسر إلا نافع وحده[٥٨] .

وقد فرق بينه وبين « رمى » بالتصرف وعدمه ، فلما كان « عسى » عادم التصرف كانت « الياء » فيه كأنها لازمة .

ونظره أبو علي بقول الشاعر :

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي[٥٩]

ووجه التنظير : أن « الياء » في « الحَمِي » ليست ثابتة ، إذ الأصل على هذا المأخذ «الحمام »، فقصر على حد :

... ... فِيهَا لُيُوثٌ وَنُمُرْ[٦٠]

فالتقى مضاعف بمثله ، فأبدلت من الثاني « ياء » على حد « أمليت » في « أمللت » ثم كسر ماقبل «الياء» ، وليست بثابتة .

وقد ذكر التنظير بعضهم ولم يذكر وجهه ، ووجهه ماقدمنا ، فليتأمل .

---

٥٨ – قرأ بها في كسر سين « عسى » في سورة البقرة آية ٢٤٦ ، وآية ٢٢ من سورة محمد ﷺ.
ينظر السبعة ١٨٦ ، والتذكرة ٣٣٦/٢ ، والكشف ٣٠٣/١ ، والتيسير ٨١ ، والنشر ٢٣٠/٢ .

٥٩ – للعجاج في ديوانه ٤٥٣/١
وهو في الكتاب ٢٦/١ ، والأصول ٤٥٨/٣ ، والخصائص ١٣٥/٣ ، وسر الصناعة ٧٢١ ، والإنصاف ٥١٩ ، وشرح التسهيل ٤٣١/٣ ، ورصف المباني ٢٥٤ ، والتصريح ١٨٩/٢ ، والأشموني ٢٩٩/٢ .

٦٠ – سبق تخريجه في ص : ٥٧ ، هامش ٢٢ .

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

لِـ «إِنَّ» «أَنَّ» «لَيْتَ» «لَكِنَّ» «لَعَلَّ» «كَأَنَّ» عَكْسُ مَالِـ «كَانَ» مِنْ عَمَلْ
كَـ «إِنَّ زَيْداً عَالِمٌ» بِـ « أَنَّنِي كُفْءٌ » وَ «لَكِنَّ ٱبْنَهُ ذُو ضِغْنِ »

هذه الحروف الستة لها من العمل عكس مال « كان » ، أعني أن « كان » ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وهذه بالعكس تنصب الاسم وترفع الخبر .

ويجيء – هنا – خلاف للكوفيين في الخبر ، فإنهم يقولون : إنما أثرت في الاسم فهو المعمول لها ، وأما الخبر فإنه باق على رفعه الأول[1] .

وقد رد عليهم بأن الخبر باعتبار الصدور عن المبتدأ كالفضلة ، فإذا قوي العامل على العمل فيما ليس كالفضلة وهو المبتدأ ، فمن باب اللازم أن يعمل في الفضلة .

وأيضًا فإنه لم يوجد عامل مفرد ينصب ولايرفع .

وأيضًا فإنه يمتنع معها تقديم الخبر في مثل « إن زيدًا قائم » ، وهو جائز في « زيد قائم » ، فلو كانت هذه غير عاملة لجاز تقديم الخبر في مثل هذا ، ولم يعتبر حال هذه الحروف ، وفي لزوم تأخيره ما يقضي بأن / هذه الحروف هي العاملة ، وأنه اعتبر في ٥٧/أ
الخبرحال العامل من عدم التصرف، فلما لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله.

وقدم هنا المنصوب على المرفوع ؛ لأن هذه الحروف ملحوظ فيها معاني الأفعال ، فهي بهذا الاعتبار فروع عن الأفعال . وتقديم المنصوب على المرفوع في الأفعال الناصبة فرع مناسب لفرع الفرع . وكان وأخواتها أفعال ، فكانت أحق بعمل ما هو للفعل الناصب أصل من تقديم المرفوع على المنصوب .

---

١ – ينظر الخلاف في الأصول ٢٣٠/١ ، والإنصاف ١٧٦/١ مسألة « ٢٢ »وأسرار العربية ١٥٠ ، وابن يعيش ١٠٢/١ ، والتبيين ٣٣٣ ، والارتشاف ١٢٨/٢ ، والجنى الداني ٣٩٣ ، وائتلاف النصرة ١٦٦ مسألة « ٤٦ » في الحرف ، والتصريح ٢١٠/١ ، والهمع ١٣٤/١ .

فإذًا فـ « كان زيد قائمًا » يشبه « يضرب زيد عمرًا » و« إن زيدًا قائم » يشبه « يضرب عمرًا زيد » .

وقد حصل للمبتدأ والخبر رفع جزأيه ، وذلك حالة التجريد عن النواسخ ، ونصب جزأيه وذلك حالة دخول « ظننت » وأخواتها ، ورفع الأول ونصب الثاني ، وذلك حالة دخول « كان وأخواتها » ، ورفع الثاني ونصب الأول ، وذلك حالة دخول « إن وأخواتها » ، وذلك جميع ما يمكن عند الإعراب ، والتأثر بالعوامل . وهذا مما يستدل به من يقول : إن المبتدأ والخبر أصل للفعل والفاعل .

ولذلك اعتُنِيَ بأمرِهِ فأُعطي جميع ما يمكن أن يكون له حالة التأثر بالعوامل ، وهي مسألة خلاف .

وسيبويه يجعل هذه الحروف خمسة[٢] ، وكذلك وقع تبويبه لها فقال : هذا باب الحروف الخمسة ، وذلك أَنَّ: «إِنَّ» و «أَنَّ » ومعناهما واحد ، واللفظ بهما واحد – أيضًا – ، وأما الكسر والفتح فإن كل واحد منهما يرجع إلى الآخر ، ألا ترى أنك إذا قلت : « علمت أنك قائم » فتحت ، وإن أسقطت « علمت » كسرت ، ويجوز الفتح والكسر – معًا – في أماكن كما ستراها إن شاء الله (تعالى) .

و« أن ، ليت ، لكن ، لعل ، كأن » في كلام المصنف معطوف بإسقاط حرف العطف، وإسقاط حرف العطف من المفرد ليس بالكثير ، إنما يكثر في الجمل عند من لايرى التمام والرجوع ، كما في قوله[٣] :

فَبِتَّ لياليًا لانومَ فيها ... تخُبُّ بك المُسَوَّمَةُ العِرَابُ

يهزُّ الجيشُ حولك جانبيه ... كما نَفَضَتْ جناحَيْهَا العُقَابُ

---

٢ – الكتاب ١٣١/٢ ، ووافقه المبرد في المقتضب ١٠٧/٤ ، وابن السراج في الأصول ٢٢٩/١ ، وكذا الفراء من الكوفيين ، ومال لمذهبهم ابن مالك في شرح التسهيل ٥/٢ ، ورجحه المرادي بأوجه في كتابه الجنى الداني ٤٠٣ ؛ لأنهم جعلوا المفتوحة فرع المكسورة ولم يعدوها مستقلة .

٣ – سبق تخريجه في ص ٤ – ٥ ، هامش ١٢ .

وكما في قوله [٤]:

إذا صاحَ ابنُ دَأْيَةَ بالتَّدَانِي جعلْنا خِطْرَ لِمَّتِهِ جِسَادا

نُضَمِّخُ بالعبيرِ لهُ جَناحًا أَحَمَّ كأنَّما طُلِي المِدَادا

وكما في قوله [٥]:

سِرْنا إلى المغرب في جَحْفَلٍ ترجفُ منه الأرضُ صعب المرامْ

يَقْدُم إفريقسُ أبطالَهُ تَرْهَبُه الجِنُّ وكلُّ الأَنَامْ

وبعضهم فرق بين استواء صيغ الأفعال ، فجعل المستوى معطوفًا بإسقاط حرف العطف كالبيتين المتقدمين . وغير المستويين تمامًا ورجوعًا كالأربعة المتأخرة .

ومنع بعضهم وقوع الأول من المتخالفين مضارعًا ؛ لعدم تعيين معناه ، فيضعف عن الإتباع ، بخلاف / الماضي . وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث يكون هو المقصود [٦]. ٥٧/ب

ومما وقع فيه إسقاط العطف في المفرد قوله [٧]:

مَالِي لاأَبْكِي على عِلَّاتِي صَبَائِحي غَبَائِقي قَيْلَاتِي

وقد تقدم إنشاد بعض هذه الأبيات .

و« إن زيدًا عالم » مثال من « إنّ » ، وبـ « أَنِّي كُفْءٌ » مثال من « أن » و« لكنَّ ابنَهُ ذُو ضِغْنٍ » مثال من « لَكِنَّ » .

والكاف في « كَأَنَّ » على حدها في « زيدٌ كعمروٍ » أعني للتشبيه الباقي على أصله [٨] .

و« إِنَّ » و« أَنَّ » للتوكيد ، وقد اختلف أيهما أكثر توكيدًا ؟

فقيل : « إِنَّ » المكسورة أكثر توكيدًا ؛ لأنها الأصل في الباب . و - أيضًا - فإنها لازمة

---

٤ - سبق تخريجه في ص ٤ ، هامش ١١ .

٥ - لم أقف على القائل .

٦ - سقوط حرف العطف في المفردات أو الجمل ، ذكره البلاغيون في باب الإيجاز بحذف الحرف. ينظر المثل السائر ٢/٣١٥ ، والطراز ٢/١١٠ - ١١١ .

٧ - سبق تخريجه في ص : ٨٨ ، هامش ١٤ .

٨ - تنظر المسألة في شرح التسهيل ٢/٦ ، والجنى الداني ٥٦٨ ، والمغني ٢٠٨ .

للتصدير ، وما ذاك إلا لعدم خروجها عما وضعت له ، وثقلها بتحمل جميع ما وضعت له .

وقيل : المفتوحة أكثر تأكيداً ، ولذلك لايؤتى معها باللام المؤكدة ؛ لأنها قد أحرزت جميع المعنى من التأكيد فلم يكن للإتيان باللام معها معنى ، بخلاف المكسورة فإنها يأتي معها اللام .

و – أيضاً – فإن المفتوحة لاتقع صدراً ، بخلاف المكسورة ، والمؤكد من حيث هو لايقع صدراً ؛ لأنه كالتتمة للمؤكد ، فصارت أشبه بألفاظ التوكيد من المكسورة .

وأما « ليت » فإنها موضوعة للتمني ، والتمني يقع في الممكن وغيره ، بخلاف الترجي فإنه لايقع إلا في الممكن .

والمراد بالترجي نفس « لعل » . وأما « ترجى » و « رجا » فإنه قد يتعلق بغير الممكن

ومنع بعض أهل البيان وقوع « تمنى » في غير الممكن ، قال : والمعروف وقوع «تمنى» في الممكن ، كما في قوله [٩] :

ولمَّا بدا منها الفراقُ كما بدا ... بظهرِالصَّفا الصَّلْدِ الشُّقُوقُ الشَّوائعُ

تمنيتُ أَنْ يلقى لُبينـاك والمُنَى ... تُعاصيـك أحيانًا وحِينـاً تُطِـاوعُ

وكما في قوله [١٠] :

تمنيتُ من حُبِّـي عُلَيَّةَ أَنَّني ... على رَمَثٍ في البحر ليس له وَفْـرُ

على عابرٍ لايعبرُ الفُلْـكُ خلْفَـهُ ... ومن دونهِ الأهوالُ واللُّجُ الخُضْـرُ

فـنقضيَ هَمَّ النَّفسِ في غير ريبةٍ ... ويَهْلِكَ مَنْ نخشى نميمتَهُ البَحْـرُ

وكما في قوله [١١] :

تمنَّى رجالٌ أَنْ أموتَ وإنْ أَمُـتْ ... فذاك سبيلٌ لستُ فيها بأَوْحَـدِ

فَقُلْ للذي يَبْغِي وفاتي جَاهِـداً ... تَأَهَّبْ لأُخرى مثلها وكَأَنْ قَـدِ

---

٩ – لم أقف على القائل .

١٠ – الأبيات لأبي صخر الهذلي ، وهي في شرح أشعار الهذليين ٩٥٨ – ٩٥٩ ، و في الأمالي ١٨٧/١ .

١١ – نسبا للشافعي في سير أعلام النبلاء ٧٢/١٠ ، وليسا في ديوانه .

وهما في عيون الأخبار ١١٤/٣ ، ونوادر القالي ٢٤٣/٣ ، وحلية الأولياء ١٤٩/٩ .

وكما في قوله [١٢]:

تمنَّتْ هند أَنْ تلقى رجاءً ودُون لقائِهِ عَصْبُ الأَعَادِي

وأمثال ذلك كثير .

لكنه محجوج بأنه قد ثبت وقوعه في غير الممكن ، كما في قوله [١٣]:

تمنَّتْ من سفاهتها هُذيلٌ وقوعَ الْعُهْرِ في الإسلام حِلَّىٰ

وذلك أن هذيلاً كانت قد سألت أن يباح لها الزنىٰ، وذلك محال ، ولذلك أشار حسان (رضى الله عنه) بقوله [١٤]:

سالتْ هذيلٌ رســـولَ اللَّهِ فاحشةً ضلَّتْ هذيلٌ بما سالتْ ولم تُصِبِ

و « العُهْرُ » هو الزِّنىٰ.

ومنع بعضهم من إتباع ما وقعت فيه / « ليت » من غير الممكن بشيء ، قال : لأنه ٥٨/أ
وضع للشيء في غير موضعه ، وما كان كذلك فإنه لايتبع بشيء لضيق المحل وطلب المستحق له ، وهو محجوج بقوله [١٥]:

فليت لنا مكان الملْكِ عمْرٍو رَغُوثًا حولَ قُبَّتِنا تَخُورُ
من الزَّمِرَاتِ أَخْلَفَ قَادِمَاها وتعلُوها الكِبَاشُ فما تَسِيرُ

وبقوله [١٦]:

أَلَا يا ليت كلبًا لم تلدنـــا وكُنَّا من وِلَادَةِ آخرينـــا
أيذهبُ عامرٌ بدمي وملكـــي؟ فلا غنا أصبتُ ولاسمينـــا
فإنْ أَهْلِكْ أنا وَوُلَاةُ عَهْدِي فمروانٌ أمير المؤمنينا

---

١٢ - لم أقف على القائل .

١٣ - لم أقف على القائل .

١٤ - في ديوانه ٣٧٣ .

١٥ - لطرفة بن العبد في ديوانه : ٤٨ - ٤٩ ، والبيت الثاني ملفق من بيتين ، ينظر الديوان .
والأول في اللسان « رغث » ٢/١٥٣ .

١٦ - لم أقف على القائل .

وزعم بعضهم أنها تخرج عن التمني إلى التأنيب ، [كما إذا قلت [17]] : « ليتك إذ لم تجئني بعثتَ إليَّ ، وليتك إذ لم تُقْلِعْ عن ذَنْبكَ شَاكٍ » قال : ومنه قوله [18] :

فليْتَكَ إذْ عدلْتَ عنِ المعلَّى نزلْتَ على الكرام بني مجالدْ

فلم تَرْعَ الهشيم وكنتَ شهْمًا بصيرًا بالمصادرِ والموارِدْ

واختلف في « لكنَّ » أهي بسيطة أم مركبة ؟ [19]

فمن قال : إنها بسيطة فلا تحتاج إلى تقدير أصل .

ومن قال إنها مركبة قال : الأصل « لكن أنّ » فحذفت الهمزة ، ونقلت حركتها إلى ما قبلها، ثم التقى ثلاثة أمثال ، فوقع التخفيف بحذف المثل الأول . وهؤلاء اختلفوا عند تخفيف « لكنّ » هل الثابت ما كان حذف لأجل الأمثال أم أحد مثلي « أنَّ » ؟ لأن الجميع قد صار واحداً ، ولايقع التخفيف بما يصير غير المستقل مستقلاً ؛ إذ التخفيف عارض ، والأصل الأول مطلوب ، ومعناها الاستدراك ، وحقيقة الاستدراك بقاء الأول وزيادة شيء عليه ، لكنه قد كثر في « لكن » الإضراب عن الأول بالكلية والإلمام بغيره ، كما في قول امرئ القيس [20] :

فلو أنَّ ما أسعى لِأَدْنَى معيشةٍ كفاني ولم أَطْلُبْ قليلٌ من المالِ

ولكنَّما أسعى لمجدٍ مُؤَثَّلٍ وقد يُدْرِكُ المجدَ المؤثَّلَ أَمْثَالِي

وقد يكون مُفتتَحًا بها الكلامُ مستدركًا بها قولَ قائلٍ لم يُلِمَّ بحكايته المفتتَح بها ، وذلك لعدم ارتضاء ما تقدم ، كما في قول عبدالله بن رواحة عند خروجه إلى مؤتة [21] ، وقد

---

١٧ – تكملة من « ب »

١٨ – لم أقف على القائل .

١٩ – ينظر الخلاف في الإنصاف ٢٠٩ ، ٢١٤ ، وابن يعيش ٧٩/٨ ، والتبيين ٣٥٥ ، والجنى الداني ٦١٧ ، والمغني ٣٢٢ ، وجواهر الأدب ٤٣٠ .

٢٠ – لامرئ القيس في ديوانه ٣٩ .

وبيت الشاهد الثاني في ابن يعيش ٧٩/١ ، ورصف المباني ٣٨٥ ، وتذكرة النحاة ٣٤٠ ، والمغني ٢٨٤ ، والهمع ١٤٣/١ .

٢١ – وقعت في جمادى الأولى سنة ثمان للهجرة بين المسلمين والروم ومن انضم إليهم من العرب .

ينظر المغازي ٧٥٥/٢ ، والسيرة لابن هشام ٣٧٣/٢ ، والسيرة لابن كثير ١٣١/٢ .

دعا له مودعوه بالعودة في خير وسلامة [٢٢] :

لكنَّني أسألُ الرحمنَ مغفرةً وضربةً ذاتَ فرْغٍ تَقْذِفُ الزَّبَـــدا

أو طعنةً بيدَيْ حران مجهزةً تُبدي المفاصلَ والأحشاءَ والكَبِدا

حتى يُقال إذا مرُّوا على جَدَثي أرشده اللـه من غازٍ وقد رشدا

وأما « لعل » فمعناها الترجي كما قدمنا [٢٣]، ولاتتعلق بغير الممكن . قالوا : وذلـــك لفـــظ « لعل » فقط ، وأما « ترجى » فإنه قد يقع لغير الممكن كما قدمنا ، وقالوا : ومنه :[٢٤]

عجوزٌ تُرَجِّي أن تكون فتيةً وقد ذَلَّ منها الوجه واحدودب الظهرُ

تدسُّ إلى العطَّارِ صَنْعَةَ أهلِها وهل يُصلح العطَّارُ ماأفسد الدهرُ؟/ ٥٨/ب

وقوله :[٢٥]

ألم تر أنَّ حُوشِيًا تبنَّى بناءً وزنه لبني نُفَيْلَهْ

يُرجِّي أن يُعمَّرَ عمرَ نوحٍ وأَمْرُ الله يحدثُ كلَّ ليلَهْ

وقد أشربت مشرب « عسى » فجيء بـ « أن » في خبرها داخلة على ما يطلبه « أن » وذلك كثير ، كما في قوله :[٢٦]

لعلَّك أنْ تُلِمَّ بآل كعـــبٍ فتنعاني لهم ميْتًا غريبـــا

وكما في قوله :[٢٧]

لعلَّك أنْ تَشُنَّ بها مَغـارًا فَتُنْجِحَ أو تُجَشِّمَها طِرادا

---

٢٢ – في ديوانه ١٤٧.

وهي في السيرة لابن هشام ٣٧٤/٢ ، والاستيعاب ٨٩٨/٣ .

٢٣ – معاني « لعل » تنظر في حروف المعاني للزجاجي ٣٠ ، والصاحبي ٢٦٧ ، وشرح التسهيل ٧/٢ ، والمغني ٣١٨ ، والجنى الداني ٥٧٩ .

٢٤ – قالهما شيخ من الأعراب في امرأته عندما نظر إليها تتصنع وهي عجوز .

وهما في الكامل للمبرد ٣١٢/١ ، والأول في اللسان « لحب » ٧٣٧/١ .

٢٥ – لم يعرف القائل .

وهما في الوحشيات ١٧٤ ، وعيون الأخبار ٢١١/١ ، والعقد الفريد ٧٤/٥–٧٥ .

٢٦ – لم أقف على القائل .

٢٧ – للمعري في ديوانه (سقط الزند) ١٩٧ .

كما أشربت « عسى » مشربها ، وربما يأتي بيان ذلك إن شاء الله (تعالى) .

وتأتي عند بعضهم للاستفهام ، وقد جعل من ذلك ما جاء في الحديث[٢٨] : « أنّ النبي ﷺ قال لعائشةَ (رضي الله عنها) وقد وثَبَتْ وثبةً شديدةً وهي نائمةٌ إلى جَنْبِ رسول الله ﷺ : « مَالَكِ ، لَعَلَّكِ نَفِسْتِ » ؟ ! يعني : الحَيْضَةَ .

وقد تأتي للإشفاق والحذر ، كما إذا قلت : « لا تخرج كاشرًا لعلك تلقى العدو » ، ومنه قوله :[٢٩]

فلا تَخرجْ وأنت أجمُّ يومًا لعلَّ القومَ يَطَّلِبُونَ ثَارا

وقد تأتي حرف جر ، كما في قوله :[٣٠]

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت ثانيًا لعل أبي المغوار منك قريب

وسيأتي ذلك في حروف الجر، إن شاء الله (تعالى) .

وفيها عشر لغات[٣١] : لعلَّ ، وعَلَّ ، ولَعَنَّ ، وعَنَّ ، ولَأَنَّ ، وأَنَّ ، ورَعَنَّ ، ورَغَنَّ ، ولَغَنَّ ، ولَعَلَّتْ .

وأما « كأنّ » فإنها للتشبيه[٣٢] ، وقد تأتي للتحقيق ، ومنه قوله :[٣٣]

كَأَنَّنِي يومَ ولَّتْ لاتُكَلِّمُنِي أخو هُيامٍ مُصابُ القلب مسلولُ

المعنى : أخو هيام ، لا أنه شبيه به ، بدلالة قوله ، وهو قيس بن الذريح :

---

٢٨ – الحديث أخرجه مالك في الموطأ ٥٨/١ ، ح ٩٤ ، في كتاب الطهارة ، باب ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض .

٢٩ – لم أقف على القائل .

٣٠ – لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ٩٦ .

وهو في كتاب اللامات ١٣٦ ، وابن السيرافي ٢٦٩/٢ ، وسر الصناعة ٤٠٧ ، وأمالي ابن الشجري ٣٦١/١ ، ورصف المباني ٤٣٦ ، والمغني ٣١٧ ، والتصريح ٢١٣/١ ، والأشموني ٢٠٥/٢ .

٣١ – ذكر المؤلف لهـا عشـرًا كابـن مالك ، وبعض النحـاة زاد لغتين ، وبعضهم أربعًا ، وهي : « لَعلَنّ ، ورَعَلَّ ، ولَغلَّ ، وغَلَّ » .

ينظر حروف المعاني للرماني ١٢٤ ، والإنصاف ٢٢٤ – ٢٢٥ ، والتبيين ٣٦١ ، وابن يعيش ٨٧/٨ ، وشرح الجمل ٤٤٦/١ ، وشرح التسهيل ٣٩/٢، ٤٦ ، والجنى الداني ٥٨٢ ، وجواهر الأدب ٤٠٢ .

٣٢ – معاني « كأن » تنظر في شرح التسهيل ٦/٢ ، والجنى الداني ٥٧٠ ، والمغني ٢٠٩ .

٣٣ – في ديوانه ١٣٨ .

بَانَتْ لُبَيْنِي فقلبي اليوم متبُـولُ ... وإنّك اليـوم بـعد الحزْم مخبـولُ
هل تَرْجِعَنَّ نَوَى لُبْنَى لعاقبـــةٍ ... كما عَلِمْتَ ليالي العشقُ مقبـولُ
وقد أَراني بلبنى حقَّ مُقتنِـــعٍ ... والشملُ مجتمعٌ والحبلُ موصولُ
أصبحت من حب لُبْنَى حين أذكرهـا ... القولُ مُرْتَهَنٌ والعقلُ مدخولُ
والجسم مِنّيَ منهـــوكٌ لفُرْقَتِهَا ... يَبْغِيهِ طُولُ سُقامٍ فهو منحولُ
كأنَّنِـــي يومَ ولَّتْ لا تكلمني ... . (البيت)

وكما في قوله :[٣٤]

فأصبح بطْنُ مكَّةَ مُقْشَعِرًّا ... كأنَّ الأرضَ ليس بها هِشَامُ

القائل يرثي هشام بن عبدالملك ، ولم يكن إذ ذاك على وجه الأرض ، فهي للتحقيق .

قال بعضهم : ولايوجد بها اعتبار العجز فتقع للتحقيق ، وذلك لأنها مركبة من كاف التشبيه وهو مقتض للتقريب ، ومن « أن » وهي مقتضية للتحقيق ، فانسحاب حكم الصدر عليها هو الأكثر ، وقد ينسحب حكم العجز لكثرته بتعداد الحروف ، و – أيضًا – فإن معناه في أصله أقوى من معنى الكاف ، لمكان التحقيق والتقريب .

وقال بعضهم : تقع « كأن » للتعليل ، قال : ومن المنقول : «أكرمتك كأنك أكرمتني»، يريد : لأنك أكرمتني ، وجعل منه قوله / – وأظنه امرأ القيس – [٣٥] : ٥٩/أ

نزلتُ على المُعَلَّى فاطمأنَّتْ ... حوائجُ خائفٍ قُلِّ المنـامِ
كأنّي إذْ نزلتُ على المُعَلَّى ... نزلتُ على البَوَاذِخِ من شَمامِ
فما مَلِكُ العِرَاقِ على المعلَّى ... بمُقْتَدِرٍ ولا المِلِكُ الشَّـامِي

قال : يريد لأني إذ نزلت ، ولا يبعد وقوع ذلك ، لأن الكاف مجردة تأتي للتعليل .

---

٣٤ – للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ٩٣ .
وهو في الاشتقاق ١٠١ ، وشرح التسهيل ٦/٢ ، والجنى الداني ٥٧١ ، والمغني ٢١٠ ، وجواهر الأدب ٩٣ ، والتصريح ٢١٢/١ ، والهمع ١٣٣/١ .

٣٥ – في ديوانه ١٤٠ ، البيتان الثاني والثالث وليس فيه الأول .

وزعم بعضهم أن « كأن » تأتي بمعنى « ليس » ، قال : وذلك في كل مكان يكون التشبيه فيه على جهة الإنكار وصرف مقتضى الحكم عن المنسوب إليه ، قال : ، ومن ذلك قوله :[٣٦]

فَأَقْبَلَ يمشي مُسْتَخِيلاً كأنَّه شراحيلُ ذو هَمْدَانَ أَوْ سَيْفُ ذي يَزَنِ

قال : المعنى : وليس شراحيل ذا همدان ولا سيف ذا يزن .

وحمل على ذلك قول أبي طالب عم النبي ﷺ :[٣٧]

ومرَّ أبو سفيان عِنِّيَ مُعْرِضًا كأنَّه قِيلٌ من عِظَامِ المَقَاوِلِ

قال : المعنى وليس بقيل .

قال : وقد جاء هذا المعنى بعينه واسمه مصحوبًا بـ « ليس » ، كما في قوله :[٣٨]

تراه شامخًا بالأنْفِ كِبْرًا وليس بذي الكِلَاعِ ولا ظَلِيمِ

وقد جعلت – أعني « كأن » – للتأنيب في قوله :[٣٩]

ويشهدُ كلُّ يومٍ دَفْنَ خِلٍّ كأنَّك لا تُرادُ لِمَا شَهِدْتَا

ولطلب الصرف عن المتوجه إليه ، كما في قوله[٤٠] :

كأنَّكَ بعد خمسين استقلّتْ لمولدك البنا دنا ليهوي

وإنَّك إذْ تُزوَّجُ بنْتَ عَشْرٍ لأخسر صفقة من شح مهوي

وكما في قوله :[٤١]

كأنَّك بالشَّيبِ الذي أنت هَائِبُهْ وقد أقبلتْ أعلامُهُ وكتائِبُهْ

وقد نزلَتْ رايُ السَّوَادِ وأقبلَتْ تخال بياض ما سَوادٌ يُشَائِبُهْ

---

٣٦ – لم أقف على القائل .

٣٧ – في السيرة النبوية لابن هشام ١/٢٧٧.

وفي الأصل : أبو سفين.

٣٨ – لم أقف على القائل .

٣٩ – لم أقف على القائل .

٤٠ – لم أقف على القائل ، ولم أتمكن من قراءتهما جيداً وبهذه الصورة وزنهما غير مستقيم .

٤١ – لم أقف على القائل .

ومنه قولهم : كأنَّكَ بالعدوِّ وقد نزل بساحتِكَ .

وللتبشير ، كما في قوله :[٤٢]

كأنّك بالهُمومِ وقد تجلَّتْ وطَاوعَكَ الزَّمانُ على المُرَادِ

قالوا وقد جمع المعنيين : «كأنَّكَ بالدنيا ولم تكن ، وبالآخرةِ ولم تزلْ » . فكل واحد من النوعين يكون تخويفًا باعتبار فريق ، وتبشيرًا باعتبار فريق آخر .

وادعى بعضهم زيادة « كأن » في قوله :[٤٣]

كأنَّ حرامًا أنْ تُفارقَ صارمًا يكونُ لما أَضْمَرْتَ أَوَّلَ عَامِلِ

قال : ألا ترى إلى سقوطها في قوله :[٤٤]

حرامٌ أنْ تُفارق سَمْهَرِيًّا وَدِرْعًا أو هَمَلَّعَةً تُدارُ

وفُسِّرتِ الهَمَلَّعَةُ بالدَّرَقَةِ .

***

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ، إِلَّا فِي الَّذِي كَـ «ليتَ فِيهَا أَوْهُنَا غَيْرَالْبَذِي»

يتعين هذا الترتيب ، أعني أن يكون الخبر متأخرًا عن الاسم ، فلا يجوز : « إن قائم زيدًا » لكنه إن أمكن تقدير اسم وخبر ، كان التقديم والتأخير بالاعتبارين ، كما في قوله :[٤٥]

فلو كُنتَ ضَبِّيًّا عرفتَ قَرابَتِي ولكنَّ زِنْجِيًّا عظيمُ المَشَافِرِ

يروى بنصب « زنجي » ورفعه ، فالنصب على تقدير : ولكن زنجيًا لا يعرف قرابتي . والرفع على تقدير : ولكنك زنجي .

ولا يصح أن يكون التقدير : ولكن زنجي هذا الرجل / لما قدمنا . ٥٩/ب

---

٤٢ - لم أقف على القائل .

٤٣ - للمعرى في ديوانه (سقط الزند) ١٥٢ .

٤٤ - لم أقف على القائل .

٤٥ - للفرزدق في ديوانه ٤٨١ .

وهو في الكتاب ١٣٦/٢ ، ومجالس ثعلب ١٠٥/١ ، والأصول ٢٤٧/١ ، والمنصف ١٢٩/٣ ، والإنصاف ١٨٢ ، وابن يعيش ٨١/٨ ، وشرح التسهيل ١٣/٢ ، والجنى الداني ٥٩٠ .

وقد جوز ذلك بعضهم حيث يحتمل أن يكون اسمًا وأن يكون خبرًا ، واشترط حذف أحد الجزأين ، وهو ضعيف ، وقد رده أبو علي ونسب قائله إلى الغلط الفاحش .

فإن كان الخبر ظرفًا أَوْ مَجْرُورًا جاز تقديمه ، مثال ذلك في الظرف : « إن عندك زيدًا » ومنه قوله : [٤٦]

إنَّ عندي مُهنّدًا لو تَراءتْ صَفْحَتَاهُ لَقُلتَ بَرْقًا تَرَاءَى

ومثال ذلك في المجرور ، قولك : « إن في الدار زيدًا » ، ومنه قوله : [٤٧]

إنّ في القومِ مَعْبدًا وابنَ حِصْنٍ وأبا الهيثَمِ الجَوادَ الحَمُولَا

ويتعين إذ ذاك نصب الاسم ، فإن جاء مرفوعًا فإنما يكون على تقدير ضمير الشأن أو غيره من التأويل .

وحكى الخليل(٤٨) : أنّ من كلامهم « إنّ في الدار زيدٌ » وحمله على ضمير الشأن ، وأمّا ما جاء من قولهم : « إنّ في الدار لزيدٌ » فإنّ اللام محمولةٌ على الزيادة على حدّها في قوله(٤٩) :

مَرُّوا عِجَالاً وقالوا : كيف صاحِبُكم قال الذي سألوا : أَمْسَى لَمَجْهُودَا

و « إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يومَ القيامةِ المُصَوِّرُونَ » [٥٠] فيه أوجه :

قيل : إن « إنّ » بمعنى « نَعَمْ » . وقيل : إنه على زيادة « من » في الموجب . وقيل : إنه على تقدير ضمير الشأن .

وقد مثل لتقديم الخبر لكونه مجرورًا بـ « ليت فيها غير البذي » ، ولتقديمه لكونه

---

٤٦ – لم أقف على القائل .

٤٧ – لم أقف على القائل .

٤٨ – الكتاب ١٣٤/٢ .

٤٩ – لم يعرف قائله .

وهو في مجالس ثعلب ١٢٩/١ ، والخصائص ٣١٦/١ ، وسر الصناعة ٣٧٩ ، وابن يعيش ٦٤/٨ ، وشرح التسهيل ٣٠/٢ ، وتذكرة النحاة ٤٢٩ ، والهمع ١٤١/١ ، والأشموني ٢٨٠/١ .

٥٠ – لفظ هذا الحديث أخرجه النسائي في السنن ١٩١/٨ ، في كتاب الزينة ، باب ذكر أشد الناس عذابًا ، من طريق عبدالله بن مسعود .

وهناك حديث في صحيح مسلم بشرح النووي ٩٢/١٤ ألفاظه قريبة من ألفاظ هذا الحديث في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم تصوير صورة الحيوان .

ظرفًا بـ « ليت هنا غير البذي » لأن « أو » صالحة لوقوع كل بعدها . و« البذي » هو الكثير الكلام .

***

وَهَمْزَ «إِنَّ» افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

تقع « إن » لازمة الكسر في أماكن ، ولازمة الفتح في أماكن ، وبالوجهين في أماكن [٥١] .

وقد تعرض المصنف للثلاثة الأقسام ، والأصل الكسر ، وتفتح إذا صح أن يسبك منها ومما دخلت عليه مصدر ، وهذا أولى في الإعلام بمقتضى الفتح من الإعلام بأن مقتضى الفتح وقوعها معمولة ، لأنها قد تقع معمولة والفتح ممتنع ؛ لعدم صحة أن يسبك منها ومما دخلت عليه مصدر ، كما في قوله :[٥٢]

فينا أناةٌ وبعضُ القوم يَحْسِبُنا إنَّا بِطَاءٌ وفي إبطائِنا سَرَعُ

فالمصدر هنا لا يصح [أن يسبك من]* أن وما دخلت عليه ؛ لأن المخبر به عنه اسم عين ، ولا يصح الإخبار بالمصدر غير الصريح عن الاسم العين ، فلا يصح : « زيد أن يصوم » بخلاف « زيد صوم » .

***

فَاكْسِرْ فِي الِابْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ
أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلّْ حَالٍ ، كَـ « زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ»

إذا امتنع إغناء المصدر عن أن وما بعدها تعين الكسر وامتنع الفتح ، فلذلك تعين الكسر ابتداءً، كما إذا قلت : « إن زيداً قائم » فالمصدر هنا لا يغني لفقدان أحد ركني الإسناد / ٦٠/أ لأنك لو جعلت مكان إن وما دخلت عليه مصدراً ، قلت : قيام زيد ، وهي وما أضيف إليه جزء واحد،فيعدم أحد الجزأين من الإسناد ، وذلك مخل به ، أي بالإسناد .

ومما يتعين – أيضًا – فيه الكسر لعدم إغناء المصدر : أن تكون « إن » قد وقعت

---

٥١ – تنظر هذه المواضع في شرح التسهيل ١٨/٢ ، والجنى الداني ٤٠٤ – ٤١٦ ، وجواهر الأدب ٣٤٦ – ٣٥٧ .

٥٢ – لوضاح بن إسماعيل .

وهو في شرح الحماسة للمرزوقي ٦٤٧ ، وشرح التسهيل ٢٠/٢ ، والجنى الداني ٤٠٧ ، وتخليص الشواهد ٣٤٤

* تكملة مني .

في ابتداء صلة ، كما إذا قلت : « جاءني الذي إنه منطلق » وتعليل عدم إغناء المصدر كالتعليل في الابتداء ، فإن لم تكن في ابتداء الصلة ، كما إذا قلت « جاءني الذي علمت أنه فاضل » أو « ظننت أنه مقيم » فإنه تفتح ، ولو وقع هنالك مقتضى كسر كسرت ، كما إذا قلت : « جاءني الذي أبوه إنه فاضل » و « جاءني الذي قيل إنه مسافر » وما أشبه ذلك .

وكذلك – أيضاً – لو وقعت مكملة لقسم ، كما إذا قلت : « والله إن زيداً قائم » فإنه يتعين الكسر ؛ لعدم إغناء المصدر عنها وعما دخلت عليه ، وسيأتي الكلام [على هذا القسم[٥٣]] قريباً إن شاء الله (تعالى) حيث يجوز الوجهان .

وكذلك – أيضاً – لو كانت محكية بالقول ، كما إذا قلت : « قال زيد إن عمراً منطلق» فإن لم تحك وأشربت مشرب الظن فإنها تفتح ، كما إذا قلت : « أتقول أن زيداً منطلق ؟ » ، وتعليل عدم جواز الفتح حال الحكاية كالتعليل في الابتداء ، وهو عدم صحة إغناء المصدر عنها لفقد أحد ركني الإسناد كما تقدم .

وكذلك – أيضاً – إذا حلت محل الحال ، كما إذا قلت : « جاء زيد وإنه يضحك » فإنه يتعين – أيضاً – فيها الكسر ؛ لعدم إغناء المصدر عنها وعما دخلت عليه ، ومنه مثال المصنف « زرته وإني ذو أمل » وتعليل امتناع إغناء المصدر التعليل في الابتداء .

***

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِـ «اللَّامِ» ، كَـ«اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى»

وكذلك – أيضاً – إذا علق الفعل عنها وعما دخلت عليه باللام ، كما إذا قلت : « علمت إن زيداً لقائم » فلو أسقطت اللام فتحت ؛ لصحة إغناء المصدر عنها وعما بعدها ، لكنه لما جيء باللام المعلقة صار الفعل غير متوجه عليها من جهة اللفظ فآل الأمر إلى أن يكون حكمها مبتدأ بها ، وعلقت هذه اللام وإن لم تقع بين المعلق والمعلق في اللفظ ، لكنها واقعة بينهما في الأصل ؛ لأنه كان الأصل أن تتقدم هذه اللام ، فتقول : « لإن زيداً قائم » ؛ لأن هذه اللام لام ابتداء طالبة بالتصدير لكنهم كرهوا اجتماع حرفين مؤكدين فأخروا اللام ،

---

٥٣ – تكملة من « ب » .

ولم يمكن تأخير « إن » عن معموليها ؛ لعدم التصرف ، فإذاً فإذا دخلت على الخبر فهي في غير موضعها الأصلي ، ولذلك لم يمتنع أن يتعلق ما قبلها بما بعدها ، لعدم صدريتها باعتبار حلولها في غير محلها / فتقول : « إن زيداً بك لمأخوذ » و « إن عمراً في الدار ٦٠/ب لمقيم » ، قال الله (تبارك وتعالى) : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ ﴾ [٥٤] فـ « بِعِبَادِهِ » متعلِّقٌ بالخبر، ولم تمنع اللام من ذلك لما قدمنا .

ونظره بعضهم بقوله (تبارك وتعالى) : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾ [٥٥] ووجه التنظير : أن « أَنَّ » الواقعة بين « إذا » و « مُخْرَجُونَ » مكررة للتوكيد لأجل التراخي ، فكان الأصل : إنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً مُخْرَجُون ، فلما تراخى ما بين « أن » وخبرها أعيدت « أن » للتوكيد ، وما أعيد للتوكيد فسبيله عدم الرسوخ في المحل ؛ لأن المؤكد مغن عنه ، فصارت بهذا الاعتبار كأنها غير موجودة ، فلم يتعلق الظرف بها ، فإذاً فالمجرور في « بعباده » متعلق بما بعدَ ما شَأْنُهُ المنعُ من أن يكون لما قبله بما بعده تَعَلُّقٌ ، ولذلك « إذا » متعلق بما بعد « إن » ، فقد تعلق الظرف بما بعد «إن » ، و « إن » من حيث هي مانعة أن يكون لما قبلها بما بعدها تعلق ، فوقوع التعلق للظرف والمجرور بما بعد « إن » مانع من التعليق لما قبله بما بعده، لما قدمنا .

وقد اجتمعت اللام و « إن » ، ولكن أبدلت همزة « إن » هاء ، فوقع الاجتماع ، لما تقرر من أن تغيير الشكل مؤذن بتغيير الحكم . وهذه قاعدة يبنى عليها مسائل كثيرة ، وتقريرها في علم البيان وحيث يكون هو المقصود [٥٦] .

---

٥٤ – آية ٣١ من سورة فاطر .

٥٥ – آية ٣٥ من سورة المؤمنون .

٥٦ – هذه قاعدة نحوية مطردة في معظم الأبواب ، وعلاقتها بالبلاغة في أبواب كثيرة ، كالتقديم والتأخير ، والحذف ، والتعريف والتنكير ، والوصل والفصل ، وغيرها من أبواب البلاغة .

وإذا اجتمعت معها فقد يخلو الخبر عن اللام ، كما في قوله [٥٧] :

ألا ياسنا بَرْقٍ على قُنَنِ الحِمَى لَهِنَّكَ من برقٍ عليَّ كريمُ

وقد تصحبه كما في قوله [٥٨] :

لَهِنَّكِ من عَبْسِيَّةٍ لَوَسيمَةٌ على هَنَواتٍ شَأْنُها مُتَتابِعُ

ولا فرق في التعليق بين أن يكون قد صحبت الخبر اسمًا ، كما إذا قلت : « علمت إن زيدًا لقائم » ، أو فعلاً كما إذا قلت:«علمت إن زيدًا ليقوم» ، وأنشد سيبويه : [٥٩]

ألم تر إنّي وابنَ أسودَ ليلةً لَنَسْرِي إلى نَارَيْنِ يَعْلو سَنَاهُمَا [٦٠]

***

بَعْدَ « إِذَا » فُجَاءَةٍ، أَوْقَسَمٍ لَا « لَامَ » بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِى

مَعْ تِلْوِ « فَا » الْجَزَا، وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ »

يجوز بعد « إذا » التي للمفاجأة كسر « إن » وفتحها ، فالكسر على تقدير الجملة ، والفتح على تقدير المصدرية ، وينشد بالوجهين قوله : [٦١]

وكنتُ أُرَى زيدًا كما قيل سيّدًا إذا إِنَّه عبدُ القَفَا واللَّهَازِمِ

---

٥٧ – لمحمد بن سلمة .

وهو في مجالس ثعلب ٩٣/١ ، وسر الصناعة ٣٧١ ، والخصائص ٣١٥/١ ، وابن يعيش ٦٣/٨ ، والمقرب ١٠٧/١ ، والممتع ٣٩٨/١ ، وشرح التسهيل ٣١/٢ ، والجنى الداني ١٢٩ .

٥٨ – لم يعرف قائله .

وهو في الصاحبي ٥ ، و الإنصاف ٢٠٩/١ ، وشرح التسهيل ٣١/٢ ، واللسان « لهن » ٤٦٧/١٣ ، والهمع ١٤١/١ ، والخزانة ٤٤/١٠ – ٤٥ ، ٣٤٠ . ويروى عجزه :

على هَنَواتٍ كاذبٍ مَنْ يقولُها

٥٩ – الكتاب ١٤٩/٣ .

٦٠ – للشمردل بن شريك اليربوعي .

وهو في الكتاب ١٤٩/٣ ، وابن السيرافي ١٤١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٠/٢ ، واللسان « سنا » ٤٠٣/١٤ ، وتخليص الشواهد ٣٤٣ ، والأشموني ٢٧٥/١ .

٦١ – لم يعرف قائله .

وهو في الكتاب ١٤٤/٣ ، والمقتضب ٣٥٠/٢ ، والأصول ٢٦٥/١ ، والخصائص ٣٩٩/٢ ، وابن يعيش ٦١/٨ ، وشرح التسهيل ٢٢/٢ ، ٢١٥ ، والجنى الداني ٣٧٨ ، ٤١١ .

فالكسر على تقدير : فإذا هو عبد القفا واللهازم .

والفتح على تقدير : فإذا عبوديته بالقفا واللهازم ، وكل من التقديرين صحيح .

وقد قيل في تفسير البيت : إن « اللهازم » بكر بن وائل ، وإن « القفا » ربيعة ، وحكى ذلك أبو علي البغدادي في « أماليه »[٦٢] .

وأما إذا وقعت بعد قسم وكان اللام في خبرها ، فإن الكسر لازم ، كما إذا قلت : « والله إن زيداً لقائم » و« أحلف بالله / إن عمراً لمنطلق » ، فأما إذا لم تقع اللام في ٦١/أ الخبر فإنه يجوز الوجهان ، ومما جاء فيه الفتح قوله :[٦٣]

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ القَصِيِّ مِنِّيَ ذي القَاذُورةِ المَقْلِيِّ

أو تَحْلِفي بربِّكِ العَلِيِّ أنِّي أبو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

ومما جاء فيه الكسر :[٦٤]

ألم تَكُنْ أَقْسَمْتَ بالله العَلِيْ إن مَطَايا القومِ مِنْ خَيْرِ المَطِيْ

ومن رواه : « إن مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ المَطِي » خرج عنه جواز الكسر إلى وجوبه ، ومذهب الكوفيين في هذا اختيار الفتح ، والبصريون الكسر .

وفرق بعض البصريين بين : « أحلف بالله إن زيداً قائم » وبين : « والله إن زيداً قائم » فاختار في « أحلف » فتح « أن » وفي « والله إن زيداً قائم » كسر « إن » .

ويقع – أيضاً – الفتح في همزة « إن » والكسر بعد فاء الجزاء ، كما إذا قلت : «من يأتني فإني أكرمه » ، والكسر على تقدير وقوع الجملة في محلها مع ما دخلت عليه ، فيكون التقدير : فأنا أكرمه . والفتح على تقدير إغناء المصدر عنها وعما دخلت

---

٦٢ – ينظر ص :

٦٣ – لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٨ .

وبيت الشاهد (الثاني) في معاني القرآن للفراء ٢/٧٠ ، واللمع ٢٨٦ ، وشرح التسهيل ٢/٢٥ ، والجنى الداني ٤١٣ ، وتخليص الشواهد ٣٤٨ ، وابن عقيل ١/٣٥٨ ، والتصريح ١/٢١٩ ، والأشموني ١/٢٧٦ .

٦٤ – لم يعرف قائله .

وهو في الخصائص ١/٣١٥ ، وسر الصناعة ٣٧٩ ، ورصف المباني ٣١٢ ، واللسان « مطا » ١٥/٢٨٥ ، والهمع ١/١٤٠ ، والخزانة ١٠/٣٢٣ .

عليه ، فيكون التقدير : فإكرامي له . وجاء بالكسر قوله (تعالى) : ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [٦٥] ، وجاء بالفتح قوله (تبارك وتعالى) : ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [٦٦] ؛ لكونها المؤكدة لأن المتقدمة لأجل تراخي ما بينها وبين ما تطلبه فكررت « أن » توكيداً ، كما كررت في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ [٦٧] ، وقد قدمنا ذلك .

وعلى هذا – أعني على التكرار والتأكيد لأجل التراخي – حمل أبوعلي قوله (تبارك وتعالى): ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [٦٨] ، قال التقدير : وإن خفتم إن خفتم أن لاتقسطوا في اليتامى فواحدة ، وجعل ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ جملة اعتراض ، على حد قولك : « زَيْدٌ – فَأَكْرِمْهُ – فَاضِلٌ » .

وجاء بالوجهين قوله (تبارك وتعالى) : ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [٦٩] فالكسر على أن يكون التقدير : فهو غفور رحيم . والفتح على أن يكون التقدير : فمغفرة الله ورحمته حاصلة للتائب المصلح .

ويجوز – أيضًا – الفتح والكسر في نحو : « أول قولي إني أحمد الله » ، و « أول ما أقول أني أحمد الله » وما أشبه ذلك . ومنه مثال المصنف : « خير القول إني أحمد »

---

٦٥ – آية ٢١٥ من سورة البقرة .

٦٦ – آية ٦٣ من سورة التوبة .

٦٧ – آية ٣٥ من سورة المؤمنون .

٦٨ – آية ٣ من سورة النساء .

٦٩ – آية ٥٤ من سورة الأنعام .

وقد اختلف القراء في قراءة الهمزة في « إن » الأولى والثانية من هذه الآية ، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي بكسر الهمزة فيهما ، وقرأ عاصم وابن عامر بفتح الهمزة فيهما ، وقرأ نافع بفتح الأولى وكسر الثانية .

ينظر السبعة ٢٥٨ ، والتذكرة في القراءات ٣٩٨/٢ – ٣٩٩ ، وحجة القراءات ٢٥٢ ، والكشف ٤٣٣/١ ، والنشر ٢٥٨/٢ .

وكسرت لأن « إني أحمد الله » محكيٌّ بالقول ، وخبر المبتدأ الذي هو « أوّل » محذوفٌ ، دلّ عليه المعنى ، التقدير : ثابتٌ ، أو مستقرٌ ، أو ما أشبه ذلك مِمَّا يقتضيه / المعنى ويناسبه . ٦١/ب

وإذا فتحت كان التقدير : حمداً لله ، وهو خبر المبتدأ ، ومعمول القول محذوف دل عليه المعنى ، التقدير : أول قولي ما أقول ، أو ما أتكلم به ، أو ما أنطق به ، أو ما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ، ولا بد من التقدير قضاء لحق الأولية ، وقد قدر حذف المصاحب ، وبعض أهل البيان سماه « المماعى » اشتق فاعل من « مع » مع كون المصاحب لا يحذف لأن في حذفه نقض الغرض ، [كما [٧٠]] في قوله :

قَدْ طَرَدَتْ أُمُّ الحَدِيدِ كَهْدَلَا وَابْتَدَرَ الْبَابَ فَكَانَ الأَوَّلَا[٧١]

التقدير : مع طردته قضاء لحق الأولية ، فمن باب اللازم أن يحذف في غير المصاحبة .

***

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ لَامُ ابْتِدَاءٍ ، نَحْوُ « إِنِّي لَوَزَرْ»
وَلَا يَلِي ذِي «اللَّامَ» مَا قَدْ نُفِيَا وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا ،كَـ« رَضِيَا»
وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ « قَدْ»،كَـ«إِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا»
وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ، وَالْفَصْلَ ، وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

لام الابتداء تدخل في خبر « إن » المكسورة دون المفتوحة ، وقد قدمنا أنه كان الأصل دخولها على « إن » نفسها ، للهمز كرهوا اجتماع حرفين مؤكدين فأخروها إلى الخبر، لأن معنى التأكيد إنما يظهر فيه، ولم يؤخروها إلى الاسم؛ لأنه لو كان كذلك لما زال اجتماعهما، وهو المتروك . و- أيضاً – فإن التأكيد معناه في الخبر – كما قدمنا – لا في الاسم[٧٢] .

وهذه اللام هي في مقابلة « الباء » في النفي ، فتقول أولاً : « زيد قائم » ، فيقول النافي ، أو يقدر قوله : «ما زيد قائماً » أو « قائم » ، فتأتي أنت في مقابلة « ما » بـ «إن» فتقول : « إن زيداً قائم » ، فيقول : النافي ، أو يقدر قوله : « ما زيد بقائم » . وهذا يدل

---

٧٠ – تكملة استحسنتها .

٧١ – لم أقف على القائل .

٧٢ – ينظر تفصيل المسألة في الجمل ٥٤ ، والخصائص ٣١٤/١ ، وسر الصناعة ٣٦٩ ، والبسيط ٧٨٦/٢ .

على أن الباء تدخل في اللغتين – معًا – أعني الحجازية والتميمية ؛ لأن الحاجة إليها في اللغتين ، وهو الصحيح على ما قدمنا . فتقول أنت : « إن زيدًا لقائم » فإذًا « فاللام » في مقابلة « الباء » ، ومثله قوله : « إني لوزر » .

ولايلي هذه اللام [ما نُفِيَ]* من الأفعال كما قال ، وأما قوله [٧٣] :

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْليمًا وَتَرْكًا لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ

وقوله : [٧٤]

وإِنَّ كَعْبًا لَمَا أَعْطَاكَ منْهُ يدا أيّام أَعْطَتْكَ قيسٌ لِيَّتَهَا جَزَعَا

فإنه محمول على الزيادة ، كما في قوله : [٧٥]

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

وقد تقدم له نظائر .

ولا تدخل من الأفعال على فعل [ماض [٧٦]] متصرف خال عن « قد » كـ « رضي » في تمثيل المصنف . فإن صحب الماضي المتصرف « قد » جاز دخولها عليه على قلة ، نص على ذلك أبو علي ، كما إذا قلت : « إن زيدًا لقد قام » ، ومثله : « إن ذا لقد سما ... » في تمثيل المصنف .

وكذلك – أيضًا – لو كان الفعل غير متصرف فإن هذه « اللام » تدخل عليه كما إذا قلت : « إن زيدًا لنعم الرجل » ، وذلك أن هذه / «اللام» حقها أن تدخل على الاسم ، كما ٦٢/أ
إذا قلت : « إن زيدًا لقائم » .

ودخلت على المضارع ، كما إذا قلت : « إن زيدًا ليقوم » لأن المضارع شبيه باسم

---

٧٣ – لأبي حزم العكلي ، غالب بن الحارث .
وهو في سر الصناعة ٣٧٧ ، وشرح التسهيل ٢٧/٢ ، وابن الناظم ١٧١ ، وتوضيح المقاصد ٣٤٤/١ ، وأوضح المسالك ٢٤٧/١ ، وابن عقيل ٣٦٨/١ ، والتصريح ٢٢٢/١ ، والهمع ١٤٠/١ ، والأشموني ٢٨١/١ .

٧٤ – لم أقف على القائل .
واللية : صفحة العنق .

٧٥ – لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٠ ، كما نسب له ولعنترة بن عروس في الخزانة ٣٢٨/٤ .

٧٦ – تكملة من « ب » .

* في « أ » : منفيا ، وهو مصحف .

الفاعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه ؛ ولذلك أعرب على الصحيح .

ودخلت على الماضي المصحوب بـ « قد » لأن « قد » تقربه من زمان الحال ، وحق الحال أن يكون بلفظ الشبيه بالاسم ، وهو المضارع .

ودخلت على غير المتصرف ، لأن غير المتصرف مستلزم الإنشاء ، والإنشاء مستلزم الحال ، والحال – كما قدمنا – حقه أن يكون بلفظ الشبيه بالاسم وهو المضارع ، فإن كان ماضيا متصرفاً خالياً عن « قد » تباعد شبهه بالاسم ، فامتنعت « اللام » منه الذي حقها الدخول . فإن جاءت داخلة على ماض متصرف خال عن « قد » كان ذلك محمولاً على الزيادة – كما قدمنا – في دخولها على المنفي ، ومنه قوله :[٧٧]

إِنَّ كَعْبًا لَصَالَ في المَأْزِقَيْنِ وَانْتَمَى لِلسَّرَاةِ مِنْ ذِي رَعِينِ

أو على إرادة « قد » .

وتدخل على معمول الخبر المتوسط بين الاسم والخبر ، كما قال ، وذلك إذا تقدم على الخبر ، كما إذا قلت : « إن زيداً لطعامك آكل » و « إن عمراً لفي الدار مقيم » فإن تأخر عن الخبر امتنع دخول هذه اللام عليه ، لأنها إنما تدخل على الخبر ، أو ما حل محله ، فإذا تقدم الخبر لم يكن معموله حالاً محله بخلافه إذا كان – أعني معمول الخبر – متأخراً .

وتدخل – أيضًا – على الفصل كما قال ؛ لأنه حال محل الخبر ، كما إذا قلت : « إن زيداً لهو القائم » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾[٧٨] .

وتدخل – أيضًا – على الاسم إذا كان الخبر متقدماً عليه كما قال ، لأنه إذ ذاك يحل محل الخبر ، كما إذا قلت : « إن في الدار لزيداً » ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾[٧٩] .

***

وَوَصْلُ «مَا» بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقَّىٰ الْعَمَلُ

إذا اتصلت « ما » بهذه الحروف بطل عملها ، فإن كان الواقع بعدها مما يصح لها فيه

---

٧٧ – لم أقف على القائل .

٧٨ – آية ٦٢ من سورة آل عمران .

٧٩ – آية ٣٧ من سورة ق .

عمل سميت كافة ، كما إذا قلت : « إنما زيد قائم » وإن لم يكن الواقع بعدها مما لا يصح لها فيه عمل سميت مهيئة ، أي هيأتها للدخول على ما لم يكن قبلها يصح عليه دخول ، كما إذا قلت : « إنما يقوم زيد » ، ومنه قوله :[٨٠]

أَبلِغ الحَارثَ بنَ ظالمٍ الحَا ... لِفَ والنَّاذِرَ النُّذورَ عَلَيَّا

إِنَّما تَقْتُلُ النِّيامَ ولا تَقْـ ... ـتُلُ يَقْظَانَ ذا سِلاحٍ كَمِيًّا

يروى بفتح الهمزة من « إنما » وكسرها .

وكذلك – أيضًا – قوله :[٨١]

أَعِدْ نظرًا يا عبدَ قيسٍ لعلَّما ... أَضَاءتْ لك النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا/ ٦٢/ب

أعني أن « ما » فيه مهيئة غير كافة ؛ لعدم صحة العمل .

وسمع في « ليت » إبقاء العمل مع دخول « ما » ، وينشد هذا البيت :[٨٢]

قالتْ : أَلَا لَيْتَما هذا الحَمَامُ لنا ... إلى حَمَامَتِنا وَنِصْفُهُ فَقَدِ

هذا هو المسموع ، وبعضهم قاس ، قال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع[٨٣] ، قال صاحب « الكراسة »[٨٤] موضع السماع « ليت » ، وقد نقل بعضهم :[٨٥] « إِنَّمَا أَبَاكَ مُنْطَلِقٌ » وحكى الأخفش : « إِنَّمَا أَبَاكَ ذَاهِبٌ »، وإلى هذا أشار بقوله : « وَقَدْ يُبَقَّىٰ الْعَمَلُ » .

***

---

٨٠ – لعمرو بن الإطنابة .

وهما في الكتاب ١٢٩/٣ ، والاشتقاق ٤٥٣ ، وابن السيرافي ١٩١/٢ ، وابن يعيش ٥٦/٨ .

٨١ – للفرزدق في ديوانه ١٩٨/١ .

وهو في الإيضاح ١٦١ ، والأزهية ٨٧ – ٨٨ ، وأمالي ابن الشجري ٥٦١/٢ ، وابن يعيش ٥٤/٨ ، ٥٧ ، والمغني ٣١٨ ، ٣٢٠ ، والهمع ١٤٣/١ ، ورواية الديوان : فربما بدل لعلّما .

٨٢ – للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٤ .

وهو في الكتاب ١٣٧/٢ ، والخصائص ٤٦٠/٢ ، واللمع ٣٠٣ ، والإنصاف ٤٧٩ ، وابن يعيش ٥٨/٨ ، والمقرب ١١٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٨/٢ ، وتخليص الشواهد ٣٦٢ .

٨٣ – ينظر الملخص ٢٤٥ .

٨٤ – ينظر المقدمة الجزولية ١١١ .

٨٥ – ينظر جمل الزجاجي ٣٠٤ ، والملخص ٢٤٥ .

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبِ «إِنَّ» بَعْدَأَنْ تَسْتَكْمِلَا

إذا عطفت على اسم « إن » فإنه يجوز النصب ، وهو الأصل ، ولا شرط فيه بل يجوز سواء تقدم الخبر على المعطوف ، وهو المراد بقوله : « بعد أن تستكملا » ، أي : بعد أن تستكمل « إن » اسمها وخبرها . أو تأخر الخبر عن المعطوف فيكون إذ ذاك قد عطفت قبل أن تستكمل « إنِ » ما تطلب ، فتقول : « إن زيداً وعمراً قائمان » و« إن إخوتك ذاهبون وعمراً »، [قال الشاعر] :[٨٦]

إِنَّ الرَّبِيعَ الجَوْدَ والخَرِيفا يدا أَبِي العَبَّاسِ والصُّيُوفَا

فـ« الخريف » عطف بالنصب قبل الاستكمال ، و« الصيوف » عطف بالنصب بعد الاستكمال .

فإن كان العطف بالرفع تعين الاستكمال ، أعني أنك إنما تعطف بالرفع بعد مضي الخبر ، لكن المضي قد يكون لفظًا ، وقد يكون تقديراً ، فاللفظي ، كما إذا قلت : « إن زيداً قائم وعمرو » ، والتقدير كما إذا قلت : « إن إخوتك وزيد ذاهبون » ؛ لأن التقدير : إن إخوتك ذاهبون وزيد .

ويمتنع أن تقول : « إن زيداً وعمرو ذاهبان » ؛ لعدم صحة تقديم الخبر لعدم المطابقة، هذا هو الصحيح ، والذي عليه البصريون ، وجوز الكوفيون العطف بالرفع من غير اشتراط تقدم الخبر مطلقًا ، لكن بعضهم اشترط بناء الاسم ، فيجوز : « إنك وزيد ذاهبان » ، دون : « إن زيداً وعمرو ذاهبان » ، وقد استشهدوا له بقوله :[٨٧]

فَمَنْ يكُ أَمْسَى بالمدينة رَحْلُهُ فإنِّي وَقَيَّارٌ بها لَغَرِيبُ

---

٨٦ – تكملة استحسنتها .

والبيت لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٩ ، كما نسب للعجاج وليس في ديوانه .

وهو في الكتاب ١٤٥/٢ ، والمقتضب ١١١/٤ ، والأصول ٢٥٠/١ ، وشرح التسهيل ٤٨/٢ ، وتخليص الشواهد ٣٦٨ ، والتصريح ٢٢٦/١ ، والهمع ١٤٤/٢ .

٨٧ – لضابئ بن الحارث البرجمي في الأصمعيات ١٨٤ .

وهو في الكتاب ٧٥/١ ، ومجالس ثعلب ٢٦٢/١ ، والأصول ٢٥٧/١ ، وسر الصناعة ٣٧٢ ، والإنصاف ٩٤ ، وابن يعيش ٨٦/٨ ، وشرح الكافية الشافية ٥١٢ .

لكن من يجوز مطلقًا يقول : هذه واقعة حال ، وواقعة الحال لا تقتضي من حيث هي واقعة حال تقييدًا . ومن منع ذلك إلا مع تقديم الخبر لفظًا أو تقديرًا ، قال التقدير : « فإني غريب بها وقيار » إذ لا مانع من تقدير تقديم الخبر .

***

وَأُلْحِقَتْ بِـ«إِنَّ» «لَكِنَّ» وَ«أَنَّ» مِنْ دُونِ «لَيْتَ» وَ«لَعَلَّ» وَ«كَأَنَّ»

و لكن» و «أن» ملحقتان في ذلك بـ « إن » من دون الباقي، والباقي ثلاثة : ليت ، ولعلَّ ، و كأنَّ.

وإنما كان ذلك لأن الأصل في ذلك إنما هو « إن » المكسورة ؛ لأن إسقاطها لا يخل [بالمعنى]* لأنها إنما جيء بها للتأكيد ، والتأكيد من حيث هو لا يخل إسقاطه بالمعنى ، والرفع في المعطوف على غيرها إنما هو باعتبار الأصل ، وهو كونه مرفوعًا ؛ إذ أصله أن يكون مبتدأ ، واعتبار الأصل يقضي بعدم اعتبار « إن » وأن تجعل كأنها ساقطة ، وذلك لا يصح في « ليت » ولا / في « لعل » ولا في « كأن » ، ويصح ذلك الاعتبار في « أن » و ٦٣/أ «لكن » لأن إسقاطهما لا يخل بالمعنى ؛ لأن « أن » للتأكيد كـ « إن » ، و« لكن » وإن اقتضت استدراكًا فإن إسقاطها لا يخل بمعنى الجملة الواقعة بعدها .

فإن قال قائل : فهلا جعلتم « أن » المفتوحة راسخة في الحكم ، ولم تجعلوها ملحقة بـ « إن » .

قيل : من حيث معناهما في التأكيد يتساويان ، لكن « إن » المكسورة أرسخ في عدم التغيير لكونها لا تحول الجملة التي بعدها إلى المفرد ، بخلاف المفتوحة .

وأما « لكن » فإنها مقتضية الاستدراك ، وتقدير سقوطها مخل به ، لكن الاستدراك إنما هو في غير هذه الجملة الواقعة ما بعدها فسهل بهذا الاعتبار تقدير سقوطها ، وقد تبين لك بهذا أن المكسورة هي الراسخة في الباب .

ومما جاء فيه العطف مع « أن » بالرفع قوله[٨٨] :

---

٨٨ – لبشر بن أبي خازم في ديوانه ١٦٥ .
وهو في الكتاب ١٥٦/٢ ، ومعاني القرآن ٣١١/١ ، والأصول ٢٥٣/١ ، وأسرار العربية ١٥٤ ، والإنصاف ١٩٠/١ ، وابن يعيش ٦٩/٨ ، وشرح التسهيل ٥١/٢ ، وتخليص الشواهد ٣٧٣ .

* في « أ » : المعنى .

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أنَّا وأنتمْ بُغَاةٌ ما بقينا في شِقَاقِ

[ويحمله سيبويه[٨٩]] على تقدير التقديم .

وقد جاء الخبر متأخراً كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ [وَرَسُولِهِ] إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[٩١] . وفرق بعضهم ، واختاره جماعة بين أن يكون « أن » قد تقدمها مقتض للجملة ، كـ « أذان » في الآية الكريمة ؛ لأنه بمعنى « إعلام » و « اعلموا ... » في البيت . أو لا يتقدمه مقتض للجملة ، كما إذا قلت : «أعجبني أن زيداً قائم وعمراً » فجوز الرفع حيث يوجد مقتضي الجملة ؛ لأنه إذ ذاك يقوى شبهها بالمكسورة دون عدم وجود المقتضي للجملة . ومثال ذلك في « لكن» ما إذا قلت : « قام زيد لكن عمراً قاعد وأخوك » .

وأنشد بعض أهل البيان على الاستدراك باللازم والاكتفاء به عن المقصود لتعين المحل له ، قوله :[٩٢]

قَعَدْتُمُ إِذْ جِئْتكُمْ مُسْتَنْجِدا لكنَّ فَهْداً وابنَ خيرٍ نَهَضَا

وأنشده – أيضاً – بعض أهل القوافي في تعيين وقوع الألف مع الماضي لغير الإطلاق .

ولا يجوز العطف بالرفع مع « ليت » و « لعل » و « كأن » وهو في « ليت » و « لعل» أبعد ؛ لأن « كأن » مركبة من كاف التشبيه و « أن » . فإن جاء مثل « ليت زيداً قائم وعمرو » كان « عمرو » معطوفاً على الضمير في « قائم » ، والأحسن إذ ذاك أن تؤكد أو تفصل . ويجوز أن يكون مبتدأ ، والخبر محذوف مدلول عليه بخبر « ليت » . ويجوزالوجهان – أيضاً– في « إن » وما ألحق بها ، ويجوز – أيضاً – معهما العطف – كما قدمنا – .

***

وَخُفِّفَتْ «إِنَّ» فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلْزَمُ «اللَّامَ» إِذَا مَا تُهْمَلُ

---

٨٩ – الكتاب ٢/١٥٥ – ١٥٦ . وما بين المعقوفين تكملة من « ب » .

٩٠ – سقطت من « أ » .

٩١ – آية ٣ من سورة التوبة .

٩٢ – لم أقف على القائل .

وَرُبَّمَا ٱسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا مَا نَـاطِقٌ أَرَادَهُ مُـعْـتَـمِـدَا
وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِـ«إِنْ» ذِي مُوصَلَا / ٦٣/ب

تخفف « إن » المكسورة ، وإذا خففت جاز فيها أن تعمل ، وأن لا تعمل . فمن أعملها رأى أن التخفيف عارض ، ومن لم يعملها رأى أن التخفيف يزيل اختصاصها ، وعدم الإعمال مع التخفيف هو الأكثر ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [٩٣] ، وكما في قوله (تبارك وتعالى) :﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [٩٤] ، وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [٩٥] .

وقد جاء الإعمال مع التخفيف في « إنْ » في قراءة نافعٍ وابنِ كثيرٍ : ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [٩٦] ، وإذا خففت وأعملت فإن اللام لا تلزم ، فتقول : « إنّ زيداً منطلق » ، و« إنّ زيداً لمنطلق » ؛ لأن إعمالها معين أنها المخففة من الثقيلة وليست بالنافية، لأن النافية لا تعمل نصباً في المبتدأ بحال ، فإن أهملت تعين الإتيان باللام ، ليقع باللام الفرق بين «إنْ» النافية و « إنْ » المخففة من الثقيلة ، فإنك لو قلت : « إنْ زيد قائم » وأنت تريد التأكيد لم يتعين له اللفظ بل يكون محتملاً للنفي ، وأن تكون بمعنى « ما ». وقد يستغنى عنها مع الإهمال ، وذلك إذا دلت قرينة على نفي النفي ، كما إذا قلت : « إنْ حاتم جواد » و « إنْ عنترة شجاع » فإن النفي في مثل هذا لا يتوهم .

ومن ذلك ما جاء في الحديث[٩٧] من قول عائشةَ (رضي الله عنها) : « إِنْ كَانَ رسولُ اللَّهِ

---

٩٣ – آية ٣٢ من سورة يس .

٩٤ – آية ٣٥ من سورة الزخرف .

٩٥ – آية ٤ من سورة الطارق .

٩٦ – آية ١١١ من سورة هود .

وكذلك قرأ بالتخفيف عاصم في رواية أبي بكر بن عياش . وباقي القراء السبعة وعاصم في رواية حفص ، والمكملين للعشرة « أبو جعفر ، وخلف ، ويعقوب » قرؤوا بتشديد « إِنَّ » .

ينظر السبعة ١٣٩ ، والمبسوط ٢٤٢ ، والتذكرة ٤٦١/٢ ، والتبصرة ٢٢٥ ، والنشر ٢٩٠/٢ .

٩٧ – أخرجه البخاري في الصحيح بشرح ابن حجر ٢٦٩/١ ح ١٦٨ ، في كتاب الوضوء ، باب التيمن في الوضوء والغسل . كما رواه أحمد في مسنده ١٨٧/٦ – ١٨٨ ، مع تقديم في بعض ألفاظ الحديث على بعضها .

ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيمنُ في تَنَعُّلِهِ ، وتَرَجُّلِهِ ، وطَهُورِهِ ، وفي شَأْنِهِ كُلِّهِ » ، وقال الشاعر :[98]

أنا ابنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ من آلِ مالكٍ وَإِنْ مالكٌ كانتْ كِرامَ المَعَادِنِ

وقد اختلف في هذه اللام الفارقة بين « إن » المخففة والنافية :[99]

فقيل : هي اللام الداخلة في خبر « إن » ، لزمت للفرق . وقيل : هي لام أخرى جيء بها للفرق وليست اللام الداخلة في خبر « إنَّ » .

وينبني على ذلك فتح « إن » المخففة من الثقيلة أو كسرها في مثل : « عَلِمتُ إِنْ كُنْتَ لَصَالِحًا » ، وقد جاء في الحديث :[100] « فَيُقَالُ له : نَمْ صَالِحًا إِنْ كُنْتَ لَمُؤمِنًا » رُوي بالفتح والكسر ، وهو واقع في حديث هشام بن عروة عن فاطمةَ بنتِ المُنْذِرِ ، عن أسماءَ بنتِ أبي بكرٍ الصِّدِّيق ، أَنَّها قالت : أَتيْتُ عائشةَ زوجَ النبيِّ ﷺ حَيْنَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ ، فإذا النَّاسُ قِيامٌ يُصلُّونَ ، وإذا هي قَائمةٌ تُصَلِّي ، فقلت : مَا لِلنَّاسِ ؟ ! فقالت : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَأَشَارَتْ بيدِهَا نَحْوَ السَّمَاءِ ، فَقُلْتُ : آيَةٌ ، فَأَشَارَتْ بِرَأسِهَا أَنْ نَعَمْ ، فَقُمْتُ حَتَّىٰ تَجَلَّانِي الْغَشْيُ ، وَجَعَلْتُ أَصُبُّ فوق رأسي الماءَ ، فَحَمِدَ اللَّهَ رسولُ الله ﷺ وأَثْنَىٰ عليه ، ثُمَّ قال : ما من شيءٍ كُنْتُ لم أره إِلَّا رَأَيْتُه في مقامِي هذا ، حتَّى الجَنَّةُ والنَّارُ ، ولقد أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكم تُفْتَنُونَ في قبورِكم مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا من فِتْنَةِ الدَّجَّالِ ، - لا أَدْرِي أَيَّ ذلك قالت / أَسْمَاءُ - يُؤْتَىٰ أحدُكُمْ ، فيُقَالُ له : ما عِلْمُكَ بهذا الرَّجُلِ ؟ فأَمَّا المؤمنُ أو الموقنُ - لا أدري أَيَّتَهُمَا قالتْ أسماء - فيقول : هو محمدٌ رسولُ الله ﷺ جاءنا بالبَيِّنَاتِ والهُدَىٰ ، فَأَجَبْنَا ٦٤/أ

---

٩٨ - للطرماح بن حكيم في ديوانه ٥١٢ .

وهو في شرح التسهيل ٣٤/٢ ، وتذكرة النحاة ٤٣ ، والجنى الداني ١٣٤ ، وتخليص الشواهد ٣٧٨ ، والهمع ١٤١/١ ، والأشموني ٢٨٩/١ .

٩٩ - ينظر الخلاف في كتاب اللامات للزجاجي ١١٣ .

١٠٠ - الحديث أخرجه الشيخان ، البخاري بشرح ابن حجر ٢٨٨/١ - ٢٨٩ ، ح ١٨٤ ، في كتاب الوضوء ، باب من لم يتوضأ إلا من الغشى المثقل .

ومسلم بشرح النووي ٢١٠/٦ - ٢١١ ، في كتاب صلاة الكسوف ، باب ما عرض على النبي في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار . وبهذا السند الذي ذكره المؤلف رواه مالك في الموطأ ١٨٨/١ - ١٨٩ ، ح ٤ ، في كتاب صلاة الكسوف ، باب ما جاء في صلاة الكسوف .

وَآمَنَّا واتَّبَعْنَا ، فيُقَالُ له : نَمْ صَالحًا قد عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا . وأَمَّا المنافقُ أو المُرْتَابُ – لا أَدْرِي أَيَّتُهُمَا قالت أَسْمَاءُ – فيقول : لا أَدْرِي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ » .

وحكى أبو الفتح [١٠١] ، قال : غِبْتُ عن أبي عليٍّ زماناً ، ثم أتيتُه وعنده رجلٌ من أهل المغرب ، فسلمت عليه ، فقال وعليك السلام ، أَلَا ترى إلى هذا الأندلسي يَزْعُمُ أَنَّ اللام في « إِنْ زيدٌ لقائم » هي اللام في « إِنَّ زيداً لقائم » ، قال : فقلت له : اعذره فإنّ أَمْثَالَهُ كَثِيرٌ .

ولا يقع الفعل غالبًا بعد « إن » هذه ، أعني المخففة من الثقيلة إلا ناسخًا فيدخل في ذلك : « ظن وأخواتها » ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَإِنْ وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [١٠٢] و « كاد وأخواتها » كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾ [١٠٣] ، و« كان وأخواتها » ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [١٠٤] والإشارة بـ« غالبًا » إلى مثل قول عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، تَرْثِي زوجَهَا الزبيرَ بنِ العَوَّامِ (رضوان الله عليه) : [١٠٥]

غَدَرَ ابنُ جُرْمُوزٍ بفارسِ بُهْمةٍ ... يومَ اللِّقَاءِ وكان غيرَ مُعرِّدِ

ياعمرو لو نَبَّهتَهُ لَوَجَدْتَهُ ... لا طَائِشًا رعشَ الجَنَانِ ولا اليدِ

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لمُسْلِمًا ... حَلَّتْ عليكَ عُقُوبةُ المُتَعَمِّدِ

فـ « إن » مخففة من الثقيلة بدلالة دخول اللام في معمول الفعل الواقع بعدها ، وقيل : ليس من النواسخ .

ومن كلامهم : « إِنْ تَزِيْنُكَ لَنَفْسُكَ وَإِنْ تَشِيْنُكَ لَهِيَهْ » فـ « إِنْ » مخففة من الثقيلة بدلالة دخول اللام في معمول الفعل – أيضًا – و « تَزِيْنُ » و « تَشِيْنُ » ليسا من النواسخ .

---

١٠١ – ينظر

١٠٢ – آية ١٠٢ من سورة الأعراف .

١٠٣ – آية ٥١ من سورة القلم .

١٠٤ – آية ٤٦ من سورة إبراهيم .

١٠٥ – الأبيات في مروج الذهب ٤٠٢/٢ ، والاستيعاب ١٨٧٩/٤ ، والبداية والنهاية ٢٥٠/٧ .
وبيت الشاهد « الثالث » في اللامات ١١٦ ، والمنصف ١٢٧/٣ ، وسر الصناعة ٥٤٨ ، والإنصاف ٦٤١ ، وابن يعيش ٧١/٨ ، والمقرب ١١٢/١ ، وشرح التسهيل ٣٦/٢ .

وَإِنْ تُخَفَّفْ «أَنَّ» فَاسْمُهَـا اسْتَكَنّْ ... وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ «أَنَّ»

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُـنْ دُعَا ... وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُـهُ مُمْتَنِعَـا

فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِـ« قَدْ»،«أَوْنَفْيٍ»، أَوْ ... تَنْفِيسٍ، أَوْ «لَوْ»، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ «لَوْ»

تخفف – أيضًا – « أن » المفتوحة ، وإذا خففت لا تلغى ؛ لأن المفتوحة أقرب شبهًا بالفعل من المكسورة ؛ إذ الفعل الماضي – وهو الأصل في الأفعال – لايكون أوله مكسورًا أصالة ، فلذلك لم تلغ إذا خففت ، والغالب في اسمها أن يكون ضميرًا مستترا ، ولا يلزم أن يكون ضمير شأن خلافًا لمن التزم ذلك ، وقد نص أبو علي[١٠٦] على أن التقدير في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَآ إِبْرَاهِيمُ﴾[١٠٧] ، أن التقدير : أنك يا إبراهيم .

وقد يبرز هذا الضمير ، كما في قول الشاعر :[١٠٨]

لقد عَلِمَ الضَّيفُ والمُرْمِلُونَ ... إذا اَغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا

بِأَنْكَ رَبِيعٌ وغَيْـثٌ مَرِيعٌ ... وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَـالَا / ٦٤/ب

وإذا استتر اسمها فالخبر يكون جملة اسمية ، كما في قوله :[١٠٩]

في فِتْيَةٍ كَسُيوفِ الهِنْدِ قد عَلِمُوا ... أَنْ هَالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

ويكون جملة فعلية ، فإن كان الفعل فعل دعاء باشرت ، كما إذا قلت : « كلامي أنْ غفرالله لك» ومنه قوله (تبارك وتعالى) :﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَآ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾[١١٠]

---

١٠٦ – ينظر المسائل المنثورة ٢٣٤ ولم يقدر فيها الضمير .

١٠٧ – آية ١٠٤ من سورة الصافات .

١٠٨ – لجنوب بنت عجلان في شرح أشعار الهذليين ٥٨٥/٢ . ونسب لغيرها .
وبيت الشاهد « الثاني » في الإنصاف ٢٠٧ ، وابن يعيش ٧٥/٨ ، وشرح التسهيل ٤٠/٢ ، ١٢٤ ، والمغني ٢٩ .

١٠٩ – للأعشى في ديوانه ١٠٩ ، مع اختلاف العجز .
وهو في الكتاب ١٣٧/٢ ، ٧٤/٣ ، ١٦٤ ، والمقتضب ٩/٣ ، والمنصف ١٢٩/٣ ، وأمالي ابن الشجري ١٧٨/٢ ، والإنصاف ١٩٩ ، وابن يعيش ٧١/٨ ، وشرح التسهيل ٤١/٢ ، وتخليص الشواهد ٣٨٢

١١٠ – آية ٩ من سورة النور . وهذه القراءة أعني قراءة تخفيف « أنْ » مع كسر الضاد من « غَضِبَ » على أنه فعل ماض ، قرأ بها نافع ووافقه يعقوب من العشرة في تخفيف النون ، وخالفه في فتح الضاد ورفع الباء . وقرأ الباقون بتشديد النون من « أَنَّ » وفتح الضاد من « غَضَبَ » على أنه مصدر .
ينظر السبعة ٤٥٣ ، والتذكرة ٥٦٦/٢ ، والكشف ١٣٤/٢ ، والتيسير ١٦١ ، والنشر ٣٣٠/٢ .

وَإِنْكَانَ فِعْلاً غير متصرف باشرت – أيضًا – كما إذا قلت : « علمت أن ليس لك إلا ما تحويه يدك» ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَنْ يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[111] فإن كان متصرفًا غير دعاء فإنه يفصل بين « أن » والفعل بـ « قد » ، كما إذا قلت : « علمت أن قد قام زيد » ، ومنه قوله :[112]

علمتُ أَنْ قد جِئْتَ بالفحشاءِ وبالذي يُفْضِي إلى البأساءِ

أو بالنفي كما إذا قلت : « علمت أن لا تقومُ » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾[113] ، أو بحرف تنفيس ، وحرف التنفيس « السين » و« سوف » بجميع لغاتها ، كما إذا قلت : « علمت أن سيقوم زيد » أو « سوف يقوم زيد » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَّرْضَىٰ﴾[114] ، وقال الشاعر في « سوف » :[115]

علمتُ أَنْ سوف يَجِيءُ طَائِعًا ولا يُرَى في حَالَةٍ مُنَازِعًا
لَمَّا أَتَاكَ مَعْبَدٌ مُسَارِعًا

أو بـ « لو » ، كما إذا قلت : « علمت أن لو جئتني لأكرمتك » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى): ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾[116] ، وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَّآءً غَدَقًا﴾[117] ، وقال الشاعر :[118]

---

١١١ – آية ١٨٥ من سورة الأعراف .

١١٢ – لم أقف على القائل .

١١٣ – آية ٨٩ من سورة طه .

١١٤ – آية ٢٠ من سورة المزمل .

١١٥ – لم أقف على القائل .

١١٦ – آية ١٤ من سورة سبأ .

١١٧ – آية ١٦ من سورة الجن .

١١٨ – للمسيب بن علس

وهو في الكتاب ١٠٧/٣ ، وابن السيرافي ١٨٥/٢ ، وابن يعيش ٩٤/٩ ، وشرح التسهيل ٥١/٤ ، والتصريح ٢٣٣/٢ ، والأشموني ٢٨٦/٣ .

فأقسمُ أَنْ لو التقينا وأنتمُ لكان لكم يومٌ من الشَّرِّ مظلمُ

وقوله : « وقليل ذكر لو » يعني أنه قليل من يذكرها ؛ لأن الفصل بها قليل .

فإن باشرت « أن » في غير الموضعين اللذين قدمنا ، كان قليلاً ، كما في قوله :[119]

علموا أن يُؤَمَّلُونَ فجادوا قبل أنْ يُسألوا بأعظمِ سُؤْلِ

وكما في قوله :[120]

ياصاحبيَّ فَدَتْ نفسي نفوسَكُما وحيثما كنتما لقيتما رَشَدا

أنْ تحملا حاجةً لي خفَّ مَحمِلُها تستوجبا مِنَّةً عندي بها وَيَدا

أنْ تقرآنِ على أسماءَ وَيْحَكما مِنّي السلامَ وأنْ لا تُشْعِراً أحدا

وكما في قوله :[121]

إنّي زعيمٌ يا نُـــويـ ـقةُ إنْ أمنتِ من الرَّزَاحِ

وسَلِمْتِ من عَرَضِ المَنُو نِ من الغُدُوِّ إلى الرَّوَاحِ

أنْ تَهْبِطِينَ بلادَ قـو مٍ يَرْتَعُون من الطِّلاحِ

والتزم بعض أهل البيان إذا باشرت « أن » المخففة من الثقيلة الفعل الإطناب . ونظره بالمصدر المبني على التاء إذا قصد به الوحدة ، فإنه – أيضًا – يلزم فيه الإطناب .

قال : ووجه التنظير : أن كل واحد منهما أخرج عن وضعه ثم روجع به الوضع ، وأنشد في المصدر المبني على التاء مراداً به الوحدة ، ووقع فيه الإطناب قوله : وهو

---

١١٩ – لم يعرف قائله .

وهو في شرح التسهيل ٢/٤٤ ، ٤/١٠ ، والجنى الداني ٢١٩ ، وتخليص الشواهد ٣٨٣ ، وابن عقيل ١/٣٨٨ ، والتصريح ١/٢٣٣ ، والهمع ١/١٤٣ ، والأشموني ١/٢٩٢ .

١٢٠ – لم يعرف قائلها .

وبيت الشاهد « الثالث » في مجالس ثعلب ١/٣٢٣ ، والمنصف ١/٢٧٨ ، والخصائص ١/٣٩٠ ، والإنصاف ٥٦٣ ، وابن يعيش ٧/١٥ ، وشرح التسهيل ٢/٤٤ ، والتصريح ٢/٢٣٢ ، وهي في الحماسة البصرية ٢/١٤٠ .

١٢١ – للقاسم بن معن قاضي الكوفة ، كما في العيني ١/٢٩٢ (هامش الأشموني)

وهي في شرح التسهيل ٢/٤٤ ، وابن الناظم ١٨٢ – ١٨٣ ، وشفاء العليل ١/٣٧٢ ، والأشموني ١/٢٩٢ .

والأول والثالث في اللسان « طلح » ٢/٥٣٢ ، والارتشاف ٣/٣٠٨ .

المغيرة بن شعبة (رضى الله عنه) : [١٢٢]

نَصَحْتُ عـليًّا في ابنِ هـندٍ نصيحـةً ... فَرُدَّتْ فلا يَسْمَعُ لها الدَّهْرُ ثانيهْ

وقلتُ لَهُ : أَرْسِلْ إليـه بِعَـهْـدِهِ ... على الشَّامِ حتَّى تستفزَّ مُعَاويـهْ / ٦٥/أ

ويعلمَ أهلُ الشَّامِ أنْ قَدْ مَلَكْتَهُ ... فَـأُمُّ ابنُ هنْدٍ عند ذلك هَـاويـهْ

وتحكُمُ فيه كيف شِئْتَ فإنَّه ... لَدَاهِيَـةٌ ، فَارْفِقْ به وَابْنُ دَاهِيهْ

***

وَخُفِّفَتْ « كَأَنَّ » أَيْضًا فَنُوِي ... مَنْصُوبُهَا ، وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي

تخفف – أيضًا – « كأنّ » فينوى محذوفها المنصوب ، كما إذا قلت « جئتني كَأَنْ لم تغب عني » ، التقدير : كأنك ، أو كأن الشأن ، على من التزم ضمير الشأن ، وعلى من لم يلتزمه، ومنه قوله : [١٢٣]

وَوَجْهٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ ... كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

ويبرز المنصوب ضميرًا وغير ضمير ، ومن الضمير قوله : [١٢٤]

كَأَنْكَ وقد نَزَلْتَ على قُرَيشٍ ... رَجَعْتَ بما تُرِيدُ مَنَ النَّوَالِ

ومن غير الضمير قوله : [١٢٥]

ويومًا تُوافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ... كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ

على من روى « ظبية » بالنصب .

وفيها أعني في « ظبية » ثلاث روايات :

---

١٢٢ – الأبيات في الفتوح ٤٤٦/١ ، ومروج الذهب ٤١٤/٢ ، والاستيعاب ١٤٤٧/٤ .

١٢٣ – لم يعرف قائله .

وهو في الكتاب ١٣٥/٢ ، والأصول ٢٤٦/١ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، والإنصاف ١٩٧ ، وابن يعيش ٨٢/٨ ، وشرح التسهيل ٤٥/٢ ، والجنى الداني ٥٧٥ ، وشرح شذور الذهب ٢٨٥ .

١٢٤ – لم أقف على القائل .

١٢٥ – نسب البيت لأكثر من شاعر ، وهو لعلباء بن أرقم كما في الأصمعيات ١٥٧ .

وهو في الكتاب ١٣٤/٢ ، والأصول ٢٤٥/١ ، وابن السيرافي ٥٢٥/١ ، وسر الصناعة ٦٨٣ ، وابن يعيش ٨٣/٨ ، والمقرب ١١١/١ ، وشرح التسهيل ٤٦،٤٣/٢ ، والجنى الداني ٢٢٢ ، ٥٢٢ .

إحداها : النصب على أن يكون هو ، أعني المنصوب هو الاسم ، والخبر محذوف ، التقدير: هذه المرأة المتغزل فيها ، أو ما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ويناسبه . ولا يصح أن يكون « تعطو » هو الخبر ؛ لأنه من تتمة الاسم ، وما كان من تتمة للاسم لا يصح أن يكون خبراً . ونظيره في حذف الخبر وعدم وقوع الجملة التالية للاسم خبراً ، قوله :[١٢٦]

وَتَبْسِمُ عن أَلْمَى كَأَنَّ مُنَوَّرًا تَخَلَّلَ حُرَّ الرَّمْلِ دِعْصٌ له نَدِي

فالخبر محذوف ، التقدير : هذا الثغر ، ولا يصح أن يكون « تخلل » هو الخبر ؛ لأنه من تتمة الاسم .

ويروى « كأنْ ظبيةٌ » برفع « ظبية » فالاسم محذوف ، التقدير : كأنها ظبية .

وقد عد فيما توجه عليه الحكمان من الإسناد به ، والإسناد إليه ، وقد تقدم من ذلك :

فلو كُنتَ ضَبِّيًّا عرفتَ قَرَابَتِي ولكنَّ زِنْجِيًّا عظيمُ المَشَافِرِ[١٢٧]

و« تَعْطُو » و « تخَلَّلَ » مثل « عظيم » ، أعني من تمام الاسم ، فكما لا يصح أن يكون « عظيم » هو الخبر ، لا يصح أن يكون – أيضاً – « تعطو » و « تخَلَّلَ » هو الخبر ، لكنه ظهرت التبعية في « عظيم » لإفراده ، ولم تظهر في « تعطو » و « تخَلَّلَ » ؛ لكون كل واحد منهما جملة .

---

١٢٦ – لطرفة بن العبد في ديوانه ٢١ من معلقته ، وينظر جمهرة أشعار العرب ١/٤٢٢ .

١٢٧ – سبق تخريجه في ص : ٢٥٢ ، هامش ٤٥ .

« لَا » ٱلَّتِي لِنَفْيِ ٱلْجِنْسِ

عَمِلَ «إِنَّ» ٱجْعَلْ لِـ«لَا» فِي نَكِرَهْ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

تعمل « لا » عمل « إن » في النكرة سواء أفردت ، كما إذا قلت : « لا رجل في الدار » أوكررت ، كما إذا قلت : « لا رجل ولا رجل في الدار » ، وسيأتي حكم المكررة قريبًا إن شاء الله (تعالى) . والحكم منصرف عن القريب إلى البعيد ؛ لكون القريب وقع من تبعات البعيد. وأيضًا فإن المعنى يعين البعيد ، وبالتكرار لـ « لا » دون نكرة ، والحكم يصرف عن القريب إلى البعيد في أماكن منها هذان المقتضيان أعني المعنى ، أو كون القريب من تبعات البعيد. وفي كل واحد منهما تفصيل ، وتقرير الجميع في علم البيان وحيث يكون هو المقصود [1].

***

فَٱنْصِبْ بِهَا مُضَافًا، أَوْ مُضَارِعَهْ وَبَعْدَ ذَاكَ ٱلْخَبَرَ ٱذْكُرْ رَافِعَهْ

وَرَكِّبِ ٱلْمُفْرَدَ فَاتِحًا، كَـ«لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ» وَٱلثَّانِ ٱجْعَلَا / ٦٥/ب

مَرْفُوعًا، أَوْمَنْصُوبًا، أَوْمُرَكَّبَا، وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لَا تَنْصِبَا

النكرة التي يكون لـ « لا » العاملة عمل « إن » فيها أثر على ثلاثة أنواع :

أحدها : أن تكون النكرة مضافة ، كما إذا قلت : « لا غلام رجل ظريف » وهذه منصوبة بـ «لا » نصبًا صريحًا ، والتنوين إنما يحذف لأجل الإضافة ، لا للتركيب ؛ لامتناع تركيب المضاف والمضاف إليه مع غيره ؛ لما يؤدي من جعل ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا ؛ إذ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد .

---

١ – أطلق البلاغيون على هذا النوع التورية ، وهي أنواع .

والتورية هي : « أن يذكر المتكلم لفظًا مفردًا له معنيان حقيقيان ، أو حقيقة ومجاز ، أحدهما قريب ودلالة اللفظ عليه ظاهرة ، والآخر بعيد ودلالة اللفظ عليه خفية ، فيريد المتكلم المعنى البعيد ويوري عنه بالمعنى القريب »

ينظر البديع في البديع ٩٧ ، وتحرير التحبير ٢٦٨ ، والإيضاح للقزويني ٤٩٩ ، وخزانة الأدب للحموي ٣٩/٢، وأنوار الربيع ٥/٥ .

النوع الثاني : أن تكون النكرة عاملة فيما بعدها ، كما إذا قلت : « لا راكبًا فرسًا تعب » و« لا طالعًا جبلاً مستريح » وهذا هو المشبه بالمضاف .

ووجه الشبه بينهما : أن المضاف عامل فيما بعده على الصحيح ، وهذه أيضًا عاملة فيما بعدها . ومن لم يجعل المضاف عاملاً في المضاف إليه جعل الشبه بينهما من جهة أن كل واحد منهما لا يتم إلا بما بعده ، وهذا – أيضًا – منصوب بـ«لا » نصبًا صريحًا ، ولا يصح التركيب ؛ لأنه – أيضًا – يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا . وجوز أبو علي[٢] التركيب في المجرور فقط ، كما إذا قلت : « لا شك في هذه القضية عندي » فجوز أن يكون « في هذه القضية » متعلقًا بـ « شك » وعلى ذلك حمل قول الشاعر[٣] :

أَرَانِي ولا كُفْرَانَ لِلَّهِ نِعْمَةً

وقد جعل من ذلك قوله[٤] :

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً ولا كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

فجعل « من الولدان » متعلقًا بـ « كريم » ، ولم يجعل من تتمة « مصبوح » ، بناء على أن المجرور إذا تقدم كان هو الخبر ، فتقول : « زيد في الدار جالسًا » ، دون «جالس» . وحمل على الشذوذ قوله[٥] :

فَبِتُّ كأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ في أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

والمشبه بالمضاف هو الذي أشار إليه المصنف بقوله : « أو مضارعه » والمضارعة هي

---

٢ – ينظر الإيضاح ٢٥٥ ، والبصريات ٤٩٢/١ ، وشرح التسهيل ٦٣/٢ .

٣ – لكثير عزة في ديوانه ٥٠٨ ، و رواية الديوان :

..... إنَّما أُواخِي مِنَ الأَقْوامِ كُلَّ بَخِيلِ

وهو في الكتاب ١٣١/٣ ، والخصائص ٣٣٨/١ ، وابن يعيش ٥٥/٨ ، والهمع ٢٤٧/١ .

٤ – البيت نسب لحاتم الطائي في ملحق ديوانه ٢٩٤ ، كما نسب لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٣٠٧ ، والبيت ملفق من بيتين كما بينه ابن هشام في تخليص الشواهد ٤٢٢ .

وهو في الكتاب ٢٩٩/٢ ، والمقتضب ٣٧٠/٤ ، والأصول ٣٨٥/١ ، والإيضاح ٢٥٥ ، وابن يعيش ١٠٧/١ ، وشرح التسهيل ٥٧/٢ ، والأشموني ١٧/٢ .

٥ – للنابغة الذبياني في ديوانه ٣٣ .

وهو في الكتاب ٨٩/٢ ، والمغني ٦٣٢ ، والهمع ١١٧/٢ ، والأشموني ٦٠/٣ ، والخزانة ٤٥٧/٢ .

المشابهة ، وقد قيل : إن المضارعة في كلام النحويين مقلوبة من المراضعة .

وقوله : « وَبَعْدَ ذَاكَ ٱلْخَبَرَ ٱذْكُرْ رَافِعَهْ » : يعني أن « لا » العاملة عمل « إن » لا يتقدم على اسمها مطلقًا ، سواء كان ظرفًا أو مجرورًا أو غيره ، إما لنزولها عن « إن » لكونها مشبهة بها ، وقد امتنع في « إن » تقديم غير الظرف والمجرور ، فيمتنع التقديم هنا مطلقًا ، قضاء لحق النزول ، وإما لأن من النكرة ما يكون مركبًا معها - كما سيأتي قريباً إن شاء الله (تعالى) - وتقديم الخبر على الاسم مؤذن بالفصل بين المركبين ، وذلك ممتنع . و «رَافِعَهْ » حال من الضمير في « ٱذْكُرْ » .

النوع الثالث : أن تكون النكرة مفردة ، والمراد بالإفراد في هذا الباب عند النحويين : ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف ، فالمثنى والمجموع في هذا الباب مفرد . وإذا كانت النكرة غير مضافة ولا مشبهة بالمضاف فإنها تركب مع « لا » مفتوحة ، ويذهب التنوين لأجل التركيب ، على هذا / جمهور النحويين . ٦٦/أ

وذهب [أبو]* إسحاق بن السري الزجاج إلى أنه معرب[٦] ، وأن التنوين حذف لكثرة الاستعمال . وهو ضعيف لعدم وجود النظير . وأما « أشياء » فالصحيح أنه مقلوب عن « شيئاء »[٧] .

ثم إن القائلين بالبناء اختلفوا ، فمنهم من قال : إن المركب مع « لا » في موضع نصب بها . وهو ضعيف ؛ لأن المركب مع الشيء كالجزء منه ، فصار الجميع كأنه اسم واحد وبعض الاسم لا يعمل في بعض .

وقيل[٨] - وهو الصحيح - إن « لا » وما دخلت عليه في موضع رفع بالابتداء ، وغُلِّبَ حكم العجز ؛ قضاء لحق الاسمية .

---

٦ - وهو مذهب الكوفيين ، كما ذهب إليه الزجاجي والسيرافي وغيرهم .
ينظر الجمل ٢٣٧ ، والإنصاف ٣٦٦ ، والتبيين ٣٦٢ ، وشرح الجمل ٢٧٠/٢ ، وشرح التسهيل ٥٨/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٥٥/١ ، والجنى الداني ٢٩٠ ، والمغني ٢٦٣ .

٧ - هذا هو رأي سيبويه والخليل .
تنظر المسألة بالتفصيل في الإنصاف ٨١٢ ، وشرح الشافية للرضي ٢٩/١ .

٨ - وهو ما ذهب إليه ابن عصفور في شرح الجمل ٢٧٣/٢ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٥٦/٢ .

* تكملة مني .

فإن كررت ، كما في قولنا : « لا حَوْلَ ولا قُوةَ إلا بالله » ، فإنه يجوز في الثاني ثلاثة أوجه ، كما قال : نصبه بالعطف على اللفظ ، فتقول : « لا حَوْلَ ولا قوةً إلا بالله » ورفعه بالعطف على الموضع ، فتقول : « لا حَوْلَ ولا قُوةٌ إلا بالله » ؛ لأن « لا » وما دخلت عليه في موضع رفع كما قدمنا . وتركب مع « لا » فتفتح ، ويمنع التنوين ، فتكون إذ ذاك « لا » الثانية كالأولى .

فإن رفعت الأول جاز في الثاني الرفع بالعطف على اسم « لا » الأولى ، والأولى عاملة عمل « ليس » ، وجاز التركيب كما قدمنا ، فتقول : « لا حَولٌ ولا قُوةَ إلا بالله » ، وعلى الرفع « لا حولٌ ولا قوةُ إلا بالله » ويمتنع النصب كما قال . والنصب هو الإتيان بالفتحة منونة .

وفيه وجه شاذ ، وهو التركيب في الثانية مع حذفها ، وقد نقل : « لَا رَجُلَ وَٱمْرَأَةَ »[٩] على تقدير : ولا امرأة ، وقد خرجه بعضهم على أن يكون على حد : « لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ » ، أعني أنه مما أتبع فيه الثاني للأول من المستقلين ، وهو كثير في كلام العرب .

***

وَمُفْرَداً نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَٱفْتَحْ، أَوِانْصِبَنْ، أَوِٱرْفَعْ، تَعْدِلِ
وَغَيْرَ مَا يَلِي، وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَبْنِ، وَٱنْصِبْهُ، أَوِٱلرَّفْعَ ٱقْصِدِ
وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» ٱحْكُمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي ٱلْفَصْلِ ٱنْتَمَى

إذا وصفت اسم « لا » بصفة مفردة – وقد قدمنا أن المفرد هنا عبارة عن الذي ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف – وكانت الصفة متصلة بالموصوف لم يفصل بينهما بشيء فإنه يجوز في الصفة أوجهٌ ثلاثة[١٠] :

أحدها : جعل الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد ، فيمنع كلا من التنوين ، فتقول : « لا رجل ظريف في الدار » .

والثاني : النصب ، فتقول : « لا رجل ظريفًا في الدار » على أن يكون صفة على اللفظ ، وجاز

---

٩ – هذا النقل نسب للأخفش في شرح التسهيل ٦٨/٢ ، وأوضح المسالك ٢٩٠/١ .

١٠ – تنظر هذه الأوجه في الإيضاح ٢٥٤ – ٢٥٥ .

أن يقع الوصف هنا باعتبار لفظ المبني ، بخلاف قولك : « قام هؤلاء العقلاء » ، فإن جر « العقلاء » على أن يكون صفة على لفظ « هؤلاء » ممتنع ؛ لأن الحركة في « لا رجل ظريفًا في الدار » وإن كانت حركة بناء فإنها شبيهة بحركة الإعراب ؛ لكونها توجد بوجود عامل ، وتفقد بفقدانه . ونظير ذلك حركة المنادى في مثل : « يا زيد العاقل » ، كما سيأتي إن شاء الله (تعالى) .

والثالث : الرفع على أن يكون صفة / على الموضع ، واختاره بعضهم على النصب ، لما قدمنا ٦٦/ب من أن حركته من حيث هي لا تقع على اللفظ ، وإلى الأوجه الثلاثة أشار بقوله : « فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ » والعَدْلُ من حيث هو عبارةٌ عن عدم الجَوْرِ ، والجور هو الخروج عن الطريق المستقيم ، وقد روي بالجيم قوله [11] :

يا لُبَيْنَىٰ أَوْقِدِي النَّارَا إنَّ مَنْ تَهْوَيْنَ قَدْ جَارَا

أي : خرج عن الطريق المستقيم . ويروى بالحاء من التحير ، ومعناه قريب من الجور ، وعلى هذا – أعني على رواية الحاء – أخذه أبو العلاء المعري ، فقال في قصيدة [12] :

كَأَنِّي حِينَ أُنْشِدُها عَدِيٌّ يُنَادِي مِنْ تَحَيُّرِهِ لُبَيْنَىٰ

ولا بد في جواز هذه الأوجه الثلاثة من أن يكون المنادى مفردًا غير مضاف ولا مشبه بالمضاف ، وإليه الإشارة بقوله : « لمبني » .

فإن كانت الصفة لا تلي الموصوف ، كما إذا قلت : « لا رجل في الدار ظريفًا » ، أو كانت تليه لكنها مضافة ، كما إذا قلت : « لا رجل صاحب فضيلة يهان » ، أو مشبهة بالمضاف، كما إذا قلت : « لا رجل طالبًا علمًا ذليل » ، و « لا رجل تابعًا هواه مصيب » ، أو ما أشبه ذلك ، امتنع الفتح في الصفة ؛ لامتناع تركيب أكثر من اثنين ، وجاز النصب بالتبعية على اللفظ ، وجاز الرفع بالتبعية على الموضع .

فإن قيل : فإنه في مثل : « ظريف في الدار » يقع فيه التركيب في أكثر من اثنين : ألا ترى أنه يجيء جعل « لا » و « رجل » و « ظريف » اسمًا واحدًا . قيل : تنوسي التركيب

---

١١ – لعدي بن زيد العبادي في ديوانه ١٠٠ ، وهو في الحماسة البصرية ٤٠٩/٢ .

١٢ – ليس في ديوانه .

الأول ، وجعل « لارجل » بتمامه كأنه اسم واحد ، ولذلك نظره أبو علي[١٣] بقولهم : « لَمْ أُبَلْ بِهَذَا الأَمْرِ » ، ووجه التنظير : أنه تُنوسي في « أُبَالِي » الجزم بحذف الياء ، فلذلك جزم بتسكين اللام ، وكذلك « لا » في هذا الموضع ، كأنه تنوسي تركيبها مع الاسم ، فركبت مع الصفة ، قال : ولا يصح أن تقول : تنوسي التركيب مع « لا » فركب الاسم مع صفته ؛ لأن الصفة من حيث هي لا تركب مع الموصوف ، وإنما تركب مع « لا » ، فإذًا فـ « لا » هي المركب معها في الوجهين ، قال : وقول النحويين : إن الصفة في مثل : « لا رجل ظريف » مركبة مع الموصوف إنما هو على جهة المسامحة ، والتحقيق التركيب مع « لا » . قال : وقد جرت المسامحة في عبارات النحويين في أماكن متعددة ، كما في قولهم : الإخبار بالذي وبالألف واللام ، وإنما المعنى الإخبار عن الذي وعن الألف واللام ، وكما في قولهم في الباب أخبر عن زيد ، إنما المعنى : اجعل زيداً خبراً[١٤] ، وكما في قولهم : « مَا جَاءَ إِلَّا زَيدٌ » إن المعنى : ما جاء أحد إلا زيد ، فإنما يريدون بذلك تبيين القصد ، لا أن « أحداً » هنالك مقدرة ؛ ولو كان « أحد » هنالك مقدرة لجاز فيما بعد « إلا » الرفع والنصب[١٥] .

ومنع بعضهم من الرفع في نحو : « لا رجل صاحب فضيلة مهان » قياساً على الابتداء .

فإن عطفت من غير تكرير / لـ « لا » ، جاز في المعطوف ما يجوز في النعت المفصول، وهو النصب على اللفظ والرفع على الموضع ، وإليه الإشارة بقوله : « والعطف إلخ لم تتكرر لا .... البيت » .

ومعنى « انتَمَى » : انتسب . ويطلق الانتماء كثيراً على النسبة ، كما في قوله :[١٦]

يُنمِّيه لِلْمَجْدِ كِرامٌ قَادَهْ أَخَايِرٌ مُفَضَّلُونَ سَادَهْ

وأصل الانتماء الارتفاع ، لكن المنتسب كأنه يرتفع باعتبار نسبه ، وكذلك يقال : رفع نسبه إلى كذا .

---

١٣ - المسائل العسكرية ٢٧٨ ، وينظر الكتاب ٢٠٤/٢ .

١٤ - ينظر الإيضاح ١٠٠ .

١٥ - ينظر الإيضاح ٢٢٦ ، والبصريات ٧٨٤/٢ .

١٦ - لم أقف على القائل .

وتخصيص المصنف النعت المفصول بالتنظير في جواز الوجهين ، إما لكون المعنى حاصلاً به ، فاكتفى به دون غير المفرد من المضاف والمشبه به ، وإما لكون النعت المفصول لم يقع خلاف في جواز الرفع والنصب ، بخلاف المضاف ، فإنه قد التزم بعضهم فيه النصب كما قدمنا ، وأما المشبه به فإنه وإن كان متفقًا فيه على جواز الوجهين ، فإنه قد وقع الخلاف في أصله الذي شبه به ، ولا أذكر خلافًا في جواز الوجهين في المشبه بالمضاف . ومما جاء فيه الرفع والنصب في المعطوف الذي لم تكرر معه « لا » قوله :[17]

فلا أبَ وابناً مثْلُ مروانَ وابنِهِ إذا هُوَ بالمجْدِ ٱرْتَدَى و تَأَزَّرَا

***

وَأَعْطِ «لَا» مَعْ هَمْزَةِ ٱسْتِفْهَامِ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ ٱلِٱسْتِفْهَامِ

تدخل همزة الاستفهام على « لا » العاملة عمل « إن » ، فيبقى مع دخول الهمزة عليها لـ «لا» ما كان قبل دخول الهمزة من عملٍ وغيره ، وأكثر ما يجيء ذلك عند قصد التوبيخ ، كما في قولِ حسانَ (رضي الله عنه) :[18]

حَارِ بنِ كَعْبٍ أَلَا أَحْلامَ تَزْجُرُكُمْ عنَّا وأنتمْ من الجَوْفِ الجَمَاخيرِ

أَلَا طِعَانَ أَلَا فُرسَانَ عَادِيةً إِلَّا تَجَشُّؤُكُمْ عِنْدَ التَّنَانِيرِ

لَابَأْسَ بالقومِ مِنْ طُولٍ ومِنْ عِظَمٍ جِسْمُ البِغَالِ وَأَحْلَامُ العَصَافيرِ

وقد تجيء مقصوداً بها التمني ، كما في قوله :[19]

أَلَا ارْعِوَاءَ لمنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وَآذَنَتْ بمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

---

١٧ – للفرزدق وليس في ديوانه ، كما نسب للكميت بن معروف ، ونسب للكميت الأسدي ، وغيرهم .
وهو في الكتاب ٢/٢٨٥ ، والمقتضب ٤/٣٧٢ ، والإيضاح ٢٥٦ ، واللمع ٩٩ ، وابن يعيش ٢/١٠١ ، ١١٠ ، وأوضح المسالك ١/٢٨٩ ، والتصريح ١/٢٤٣ ، والهمع ٢/١٤٣ .

١٨ – في ديوانه ١٧٨ إلا الثاني .
والأول في الكتاب ٢/٧٣ ، والمقتضب ٤/٢٣٣ ، والأصول ١/٣٩٦ ، وابن السيرافي ١/٥٥٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٢ . والثاني في الكتاب ٢/٣٠٦ ، وشرح التسهيل ٢/٧٠ ، والأشموني ٢/١٤ .

١٩ – لم يعرف قائله . وهو في شرح التسهيل ٢/٧٠ ، وأوضح المسالك ١/٢٩٢ ، وتخليص الشواهد ٤١٤ ، وابن عقيل ٢/٢١ ، والتصريح ١/٢٤٥ ، والهمع ١/١٤٧ ، والأشموني ٢/١٤ .
و« ألا » في البيت للتوبيخ وليست للتمنى كما قال ، والتي للتمنى قولهم : « ألا ماءَ ماءٌ بارداً » ، وقول الشاعر :
ألا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات.

وقد تجيء لمجرد الاستفهام فقط ، كما في قوله :[٢٠]

أَلَا اصْطِبارَ لِسَلْمَى أَمْ لها جَلَدُ إِذَا أُلَاقِي الَّذي لَاقَاهُ أَمْثَالِي

وقد يكون معناها العرض ، فيلزم – إذ ذاك – أن يقع بعدها الفعل في الأعرف ، فتقول : « ألا تنزل عندنا » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴾[٢١] وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾[٢٢] وقد يقع بعدها الاسم المؤدي معنى الفعل ، كما في قوله :[٢٣]

أَلَا نُزُولَ فَتَلْقَى الخَصْبَ في دَعَةٍ والأَمْنَ إِنْ جَزِعَتْ أَبْنَاءُ حُرَّابِ

وقد يقع بعدها الاسم الذي لايؤدي معنى الفعل ، فيكون الفعل مقدرا ، كما في قوله :[٢٤] / ٦٧/ب

أَلَا رَجُلاً جَزَاهُ اللَّهُ خيراً يَدُلُّ على مُحَصَّلَةٍ تَبِيتُ

تُرَجِّلُ جُمَّتِي وَتَخُمُّ بَيْتِي وَأُعْطِيهَا الإِجَارَةَ إِنْ رَضِيتُ

ومن جعل التنوين ضرورة أخرجها عن العرض[٢٥] .

***

وَشَاعَ فِي ذَا ٱلْبَابِ إِسْقَاطُ ٱلْخَبَرْ إِذَا ٱلْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

يكثر حذف الخبر في « لا » بشرط فهم المعنى ، ومن ذلك قوله ، وهو بعض الصحابة

---

٢٠ – لمجنون ليلى في ديوانه ١٧٨ . وفيه (ليلى) بدل (سلمى) .
وهو في شرح التسهيل ٢/٧٠ ، والجنى الداني ٣٨٤ ، والمغني ٨، ٧٢ ، وتخليص الشواهد ٤١٥ ، والتصريح ١/٢٤٤ ، والهمع ١/١٤٧ ، والأشموني ٢/١٥ .

٢١ – آية ١٣ من سورة التوبة .

٢٢ – آية ٢٢ من سورة النور .

٢٣ – لم أقف على القائل .

٢٤ – لعمرو بن قنعاس المرادي .
والأول في الكتاب ٢/٣٠٨ ، وإصلاح المنطق ٤٣١ ، والأصول ١/٣٩٨ ، وابن يعيش ٢/١٠١ ، وشرح التسهيل ٢/٧١ ، والجنى الداني ٣٨٢ ، وتخليص الشواهد ٤١٥ .

٢٥ – تنظر معاني « لا » في الكتاب ٢/٣٠٦ – ٣٠٧ ، والجمل ٢٤٠ ، وشرح الجمل ٢/٢٧٩ ، وشرح التسهيل ٢/٧٠ ، والجنى الداني ٣٨١ – ٣٨٤ ، والمغني ٧١ .
ولم يأت الشارح بـ « ألا » التي للتنبية وهي تدخل على الجملتين ، ولم يفرق بين العرض والتحضيض .

(رضي الله عنهم) أجمعين : « أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ »[٢٦] وهو عَمَّار بن ياسر (رضي الله عنه) . وقد ذهب بعض الناس في هذا وأمثاله إلى أن الخبر لا يقدر بوجه ، قال : لأن تقديره يقتضي توجه النفي عليه دون الذات ، والمعنى توجه النفي على الذات ، قال : لأن النفي إنما يتوجه على الأخير من القيود ، فإن فقد توجه على ما قبله ، فإن فقد فعلى ما قبله ، وهكذا حتى ينتهي إلى الذات ، فيتوجه النفي عليها ، قضاء لمعنى مقتضيه . فإذا قلت : « ما زيد قائمًا بالباب عند أخيك الظريف » ، كان « قائمًا بالباب عند أخيك » الذي ليس بظريف ، فإن قلت: « ما زيد قائمًا بالباب عند أخيك » كان « قائمًا بالباب » عند غير أخيك ، ولو قلت : « ما زيد قائمًا بالباب » كان « قائمًا » بغير الباب ، ولو قلت : « ما زيد قائمًا » انتفى القيام، فلو قلت : « ما زيد » انتفت ذات زيد ، والصحيح تقدير الخبر ، لكن على وجه يستلزم منه نفي الذات ، إذا كان المعنى على عدم وجودها ، فيكون التقدير في « أصابتني جنابة ولا ماء » : موجود ؛ لأن نفي وجود الماء نفي للماء ، وكذلك يكون التقدير في جميع هذا النوع أعني أنه يقع التقدير بما يقتضيه المعنى ويناسبه . فإن كان الخبر مفقود الدلالة عليه عند الحذف تعين الإتيان به ، وذلك إذا كان وجوده وجودًا مقيدًا ، كما إذا قلت : « لا رجل عدو لزيد » ، وما أشبه ذلك . وقد التزم بعضهم في مثل هذا وقوع المصدر اسم « لا » ، وجعل الخبر وجودًا مطلقًا عند من يلتزم حذف الخبر ، وهم بنو تميم . والصحيح أنهم لايلتزمون ذلك إلا إذا كان الخبر معلومًا ، فإن كان غير معلوم كان الحذف ممتنعًا . وممن أطلق لزوم الحذف عند بني تميم أبو عمرو بن الحاجب[٢٧] .

---

٢٦ – هذا طرف من حديث طويل أخرجه البخاري في الصحيح بشرح ابن حجر ٤٤٧/١ ،ح ٣٤٤ ، في كتاب التيمم ، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء .

كما رواه النسائي في السنن بإيجاز ١٣٩/١ ، في كتاب الطهارة ، باب التيمم بالصعيد .

٢٧ – ينظر الكافية ٨٢ .

وهو ما ذهب له الزمخشري في المفصل ، ينظر ابن يعيش ١٠٧/١ ، وشرح الكافية للرضي ١١٢/١ ، وابن هشام في المغني ٢٦٤ .

وزاد ابن الناظم والمرادي مع التميميين الطائيين ، ينظر ابن الناظم ١٩٤ ، وتوضيح المقاصد ٣٧٣/١ .

وقد يُحذف الاسمُ - أيضًا - ويبقى الخبر ، ومن كلامهم : « لَا عَلَيْكَ »[٢٨] أي : لا بَأْسَ ، أو لا خَوْفَ ، وما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ويناسبه .

---

٢٨ - ينظر الكتاب ٢/٢٩٥ .

[بَابُ[1]] ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا

اِنْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا ... أَعْنِي: «رَأَىْ، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا،
ظَنَّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ» مَعَ «عَدَّ، ... حَجَا، دَرَىْ، وَجَعَلَ» اللَّذْ كَاعْتَقَدْ
وَ «هَبْ تَعَلَّمْ». وَالَّتِي كَصَيَّرَا ... - أَيْضًا - بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًا وَخَبَرَا

هذه الأفعال تنصب الجزأين معًا ، أعني جزأي الابتداء، وبها يكتمل لهما أعني للجزأين مايمكن لهما حالة التركيب والتأثير بالعوامل ، وقد قدمنا الإشارة في ذلك في « باب إن » ، وتسمى هذه الأفعال أفعال قلوب ؛ باعتبار أن معانيها لا تتعدى القلوب ، وأن وقوعها / على من نسبت إليه لا يظهر لها فيه أثر فتبعت محلها في عدم الظهور ، فصار الجميع كأنه لم ينفصل عن القلب ، ولذلك صح إلغاؤها وتعليقها - كما سيأتي قريبًا إن شاء الله (تعالى) - بخلاف سائر الأفعال ، وقد جعله بعض أهل البيان من باب ما ألغي فيه الأثر لمساواته مقتضيه ، وذهب إلى أن طرف الرد لا يلزم فيه تحويل الحكم إلى خلف التنمية ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث يكون هو المقصود . ٦٨/أ

فمن أفعال القلوب « رأى » إذا كانت علمية ، كما في قوله[2] :

تَقُوه أَيُّهَا الفِتْيَانُ إِنِّي ... رأيتُ اللَّهَ قد غَلَبَ الجُدُودا
رأيتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ ... مُحَاوَلَةً وأكثَرَهُمْ جُنُودًا

و « خال » كما في قوله :[3]

أَتَخَالُنِي غُمْرًا جَهُولاً إِنَّنِي ... دارٍ بما أَسْلَفْتَ يَاْبْنَ مُجَالِدِ

---

١ - تكملة من « ب » استحسنتها .

٢ - لخداش بن زهير . وبيت الشاهد (الثاني) في المقتضب ٩٧/٤ ، وشرح التسهيل ٨١/٢ ، وابن الناظم ١٩٥ ، وتخليص الشواهد ٤٢٥ ، وابن عقيل ٢٩/٢ ، والأشموني ١٩/٢ .

٣ - لم أقف على القائل .

و « علم » كما في قوله :[٤]

[علمتُك] ما جداً أبرحت عزمًا ومثلك من رأى الرؤيا النجيحَ

و « وجد » كما في قوله :[٥]

وجدتُ العلم ينفع كلَّ نـدْبٍ رآه متجراً لِذَوِي الطِّلابِ

و « ظن » كما إذا قلت : « ظننت زيداً قائمًا » ، ومنه قوله :[٦]

ظننته طبًّا فكان خبًّا لايأتلي في كُلِّ قولٍ كَذِبَا

و « حسب » كما إذا قلت : « حسبت زيداً قائمًا » ، وكما في قوله مضيفًا إلى « حسب » « خال » :[٧]

وإخوانٍ حسبتُهُمُ دُروعًا فكانُوها ولكن للأعادي

وخلتهمُ سِهامًا نافذاتٍ فكانُوها ولكن في فؤادي

و « زعم » كما إذا قلت : « زعمت زيداً قائمًا » ، ومنه قوله :[٨]

فإن تزعميني كنتُ أَجْهَلُ فيكمُ فإنِّي شَريتُ الحلمَ بعدك بالجَهْلِ

و « عد » ، كما في قولك « عددت زيداً صديقًا » ، ومنه قوله :[٩]

تَعُدُّونَ عقْرَ النِّيبِ أفضلَ مَجْدِكُمْ بني ضَوْطَرَى لو لا الكَمِيَّ المُقَنَّعا

و « حجا » كما إذا قلت : « حجوت زيداً صديقًا » ، ومنه قوله :[١٠]

---

٤ – لم أقف على القائل . وفي الأصل : علمت

٥ – لم أقف على القائل .

٦ – لم أقف على القائل .

٧ – لعلي بن فضال المجاشعي ، ينظر معجم الأدباء ٩٤/١٤ ، وبغية الوعاة ١٨٣/٢ .

٨ – لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩٠/١ .
وهو في الكتاب ١٢١/١ ، والإيضاح ١٦٧ ، وابن السيرافي ٨٦/١ ، وشرح التسهيل ٧٧/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٢٨ ، والهمع ١٤٨/١ .

٩ – لجرير في ديوانه ٩٠٧، كما نسب للفرزدق وليس في ديوانه، ونسب للأشهب بن رميلة . في ديوانه ٢٣٧ (أمويون).
وهو في أمالي ابن الشجري ٤٢٦/١ ، وابن يعيش ٣٨/٢ ، ١٤٤/٨ ، وشرح التسهيل ١١٤/٤ ، والجنى الداني ٦٠٦ ، وتخليص الشواهد ٤٣١ ، والأشموني ٥١/٤ .

١٠ – لتميم بن مقبل . وهو في شرح التسهيل ٧٧/٢ ، وابن الناظم ١٩٩ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٧ ، وتخليص الشواهد ٤٤٠ ، وابن عقيل ٣٨/٢ ، والتصريح ٢٤٨/١ ، والهمع ١٤٨/١ ، والأشموني ٣٢/٢ .

قد كنتُ أَحْجُو أبا عَمْرٍو أخا ثِقَةٍ حتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يومًا مُلِمَّاتُ

و« جعل » ، والمقصود بها هنا التي بمعنى « اعتقد » ، كما إذا قلت : « جعلت زيدًا صديقي فبان الأمر خلافه » ومنه قوله :[11]

قد جَعَلُوا وإنَّهمْ لَضُلَّالْ كَرائِمَ النُّوقِ عَدَا الأَمْوَالْ

أي : ردية .

و« هب » بمعنى « ظن » وبمعنى « اعتقد » ، وقد جعل من الأول قوله :[12]

هَبِيْنِي سَالِيًا، ماذا أَتَيتُ؟ أَجَوْرًا قد أَتَيتُ لَدُنْ سَلَوتُ ؟

ومن الثاني قوله :[13]

فَقُلتُ أَجِرْنِي أبا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي ٱمْرأً هَالِكًا

و« تعلم » ، كما إذا قلت : « تعلم أن زيدًا قائم » ، وليس المقصود بها إذ ذاك إدراك الشيء بعض يتلو بعضًا ، وإنما المراد بها الأمر من المجرد ، وأكثر ما يكون مفعولاها سادة مسدهما « أن ومعمولاها » ، ويأتي على وضعه ، كما في قوله :[14]

تعلَّمْ أَنَّ خيرَ النَّاسِ حَيًّ يُنَادِي في شِعارِهُمُ يَسَارُ

وتأتي مرادًا بها الاستعطاف ، كما في قوله ، وأظنه ابن الزبعرى :[15]

تعلَّمْ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي وأَنَّ وَعِيدًا مِنْكَ كالأَخْذِ بِالْيَدِ

---

١١ – لم أقف على القائل .

١٢ – لم أقف على القائل .

١٣ – لعبدالله بن همام السلولي .
وهو في شرح التسهيل ٧٨/٢ ، وابن الناظم ١٩٩ ، وتخليص الشواهد ٤٤٢ ، وابن عقيل ٣٩/٢ ، والتصريح ٢٤٨/١ ، والهمع ١٤٩/١ ، والأشموني ٢٤/٢ ، ومعاهد التنصيص ٢٨٥/١ .

١٤ – لزهير في ديوانه ٢١٩ .

١٥ – سها المؤلف في نسبته هنا ، وهو لأنس بن زنيم الديلي من أبيات قالها معتذرًا لرسول الله ﷺ كما في السيرة النبوية ٤٢٤/٢ . كما نسب لأسيد بن أبي إياس في شرح أشعار الهذليين ٦٢٧/٢ .
وهو في المغني ٦٥٨ ، وشرح شذور الذهب ٣٦٢ ، والأشموني ٢٤/٢ .

فإن جاء معمولاها صريحين فإنما يكون شاذًا ، كما في قوله :[16]

تَعلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبالِغْ بِلُطْفٍ في الخَدِيعَةِ والمَكْرِ/ ٦٨/ب

وما كان بمعنى صير فإنه – أيضًا – ينصب مفعولين ، وقد جعله بعضهم من باب النقل بالتضعيف لفظًا ، كـ « صير » ، ومعنىً ، كـ « رَدَّ » ، فتقول : « صيرت زيدًا صديقك » ، ومنه قوله :[17]

صيَّرْتني نضْوًا كأنَّ مفاصلي تقعقع إن ذكر الفراق أَلَمَّ بي

و « رد » ، كما إذا قلت : « رددت زيدًا صديقك » ، أي : صيرته ، ومنه قوله :[18]

رمى الحِدْثَانُ نِسْوةَ آلِ حَرْبٍ بمقدارٍ سَمَدْنَ لـه سُمُودا

فردَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وردَّ وجُوهَهُنَّ البيضَ سُودا

فإنَّكَ لو سَمِعْتَ دُعاءَ هِنْدٍ وَرَمْلَةَ إذْ تَصُكَّانِ الخُدُودا

مُعَاوِيَ إنَّنا بَشَرٌ فَأَسْجَحْ فَلَسْنا بِالجِبَالِ ولا الحَدِيدا

و « ترك » – أيضًا – تأتي بمعنى صير ، كما في قوله :[19]

وربَّيتُهُ حتَّى إذا ما تَركْتُهُ أَخَا القومِ وَاسْتَغْنَى عن المَسْحِ شَارِبُهْ

---

١٦ – لزياد بن سيار .
وهو في شرح التسهيل ٢/٨٠ ، وشرح شذور الذهب ٣٦٢ ، وأوضح المسالك ١/٢٩٥ ، وابن عقيل ٢/٣٢ ، والتصريح ١/٢٤٧ ، والهمع ١/١٤٩ ، والأشموني ٢/٢٤ .

١٧ – لم أقف على القائل .

١٨ – البيتان الأولان « محل الشاهد » نسبا لعبدالله بن الزبير في ملحق ديوانه ١٤٣ ، كما نسبا لأيمن بن خريم في ديوانه ١٢٦ ، كما نسبا للكميت بن معروف الأسدي في ديوانه ١٩١ (مقلون) .
وهما في أمالي القالي ٣/١٢٨ ، وشرح التسهيل ٢/٨٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٤٨ ، والمساعد ١/٣٦١ ، وابن عقيل ٢/٤٢ ، والأشموني ٢/٢٦ .
والبيت الرابع ليس من القصيدة ، ولا أعلم كيف سها المؤلف في إدخاله ، وقد نسبه النحاة لعقبة أو عقيبة الأسدي كما في الكتاب ١/٦٧ ، وابن السيرافي ١/٣٠٠ ، وسر الصناعة ١/١٣١ ، ٢٩٤ ، والإنصاف ١/٣٣٢ ، والخزانة ٢/٢٦٠ .

١٩ – لفرعان بن الأعرف التميمي .
والبيت الأول هو محل الشاهد ، وهو في شرح التسهيل ٢/٨٢ ، وشرح الكافية الشافية ١/٣٨٨ ، وابن عقيل ٢/٤١ ، والهمع ١/١٥٠ ، والأشموني ٢/٢٥ .

وَبِالمَحْضِ حتَّى اَضَ جَعْدًا عَنَطْنَطَا إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبَ الفَحْلِ غَارِبُهْ

وتأتي « جعل » – أيضًا – بمعنى صير ، فتخرج عن ذلك النوع المتقدم ، إلى هذا النوع ، ومنه قوله :[٢٠]

أنا ابنُ ذي الإِكْلِيلِ قَتَّالِ البُهَمْ مَنْ يَلْقَنِي يُوْدَ كما أَوْدَى إِرَمْ

أَجْعَلُهُ لَحْمًا على ظَهْرٍ وَضَمْ

***

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ «هَبْ»، وَالْأَمْرَ «هَبْ» قَدْ أُلْزِمَا

كَذَا « تَعَلَّمْ » ، وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

هذه الأفعال تختص بأشياء : منها جواز الإلغاء والتعليق .

والإلغاء هو عبارة عن إبطال العمل لفظًا ونية . وأما التعليق فإنه عبارة عن إبطال العمل في اللفظ فقط دون النية . وتظهر فائدة التفرقة في العطف ، فإنك إذا عطفت على معمولي الفعل الملغى فإنك إنما تعطف بالرفع ، وإذا عطفت على معمولي الفعل المعلق أو معموله ، فإنك تعطف بالنصب لزومًا أو جوازًا ، على الخلاف في ذلك .

وتقع – أيضًا – التفرقة بين الإلغاء والتعليق أن الإلغاء لا يكون لازمًا بحال ، بخلاف التعليق ، فإنه يكون لازمًا . وبهذا الاعتبار يكون التعليق أبعد عن الإعمال من الإلغاء ، بخلاف ماقبله فإن التعليق أقرب إلى الإعمال من الإلغاء .

وتقع التفرقة – أيضًا – بينهما أن الإلغاء منسحب على الجزأين فلا يصح الإلغاء عن معمول دون معمول ، بخلاف التعليق ، فإنه قد يكون عن أحد المعمولين دون الآخر ، على حسب عموم المقتضى أو خصوصه .

وتقع التفرقة – أيضًا – بينهما أن التعليق لا يكون إلا بأمر زائد على العامل والمعمولين ، بخلاف الإلغاء ، فإنه لا يكون بأمر زائد ، وأما التوسيط والتأخير ، فإنه ليس أمرًا زائدًا على المعمولين ، بل هو بيان لمحل وقوع الحكم فقط ، بخلاف الاستفهام أو غيره

---

٢٠ لرُشيد بن رُميض العنبري في الحماسة ٢٠٦/١ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١٨٥/١.

من المقتضيات للتعليق ، وسيأتي قريبًا إن شاء الله (تعالى) بيان كيفية التعليق والإلغاء .

ويقع التعليق والإلغاء فيما من قبل « هب » / و « تعلم » كما قال . وجملتها أحد ٦٩/أ عشر فعلاً . ولتصاريفها من التعليق والإلغاء ما لأفعالها المواضي ، فالماضي هو الأصل في الفعل من حيث هو على الصحيح ، وما عداه محول منه ، وإلى هذا الإشارة بقوله : « ولغير الماض من ... ... إلى آخر البيت » . وقد تقدم أن معنى زكن : علم .

وقد منع المصنف من الإلغاء والتعليق في « هب » و « تعلم » ، وأكثر النحويين على العموم ، وأنه لا يمنع التعليق والإلغاء في فعل من أفعال القلوب بوجه . وقد يحتج للمصنف بأنه لما كان « هب » [وتعلم] لازما حالة واحدة ، وهي الأمر ضعفا بهذا الاعتبار عن باقي الأفعال ، فعوضا عمّا يكون لغيرهما من الأفعال بلزوم الإعمال .

***

وَجَوِّزِ ٱلْإِلْغَـــاءَ لَا فِي ٱلِٱبْتِدَا ... وَٱنْوِ ضَمِيرَ ٱلشَّأنِ، أَوْ «لَامَ» ٱبْتِدَا

فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَـــدَّمَا ... وَٱلْتَزِمِ ٱلتَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ «مَـا»

وَ «إِنْ» وَ «لَا» لَامُ ٱبْتِدَاءٍ، أَوْ قَسَمْ ... كَذَا، وَ ٱلِٱسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ ٱنْحَتَمْ

قد تقدم التعريف بالإلغاء ، وأنه عبارة عن إبطال العمل لفظًا ومحلاً ، ولهذه الأفعال باعتبار جواز الإلغاء وعدمه ثلاث حالات :

إحداها : إن تتقدم على المفعولين ، كما إذا قلت : « علمت زيدًا قائمًا » ، فإنها إن كانت كذلك – أعني متقدمة على المعمولين – تعين إعمالها وامتنع إلغاؤها ؛ لقوتها بسبب حلولها في محلها المعهود لها من حيث العمل ، وهي أن تكون متقدمة على ما لها فيه عمل ، فإن جاء الإلغاء مع التقدم حمل على الشذوذ ، كما في قوله :[٢١]

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّي رَأَيتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ

برفع « ملاك والأدب » ، على إلغاء « رأيت » مع تقدمه ، وكذلك – أيضًا – قول كعب بن

---

٢١ – لم يعرف قائله .

وهو في المقرب ١١٧/١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٥٨ ، وابن الناظم ٢٠٦ ، وتخليص الشواهد ٤٤٩ ، وابن عقيل ٤٩/٢ ، والتصريح ٢٥٨/١ ، والهمع ١٥٣/١ ، والأشموني ٢٩/٢ .

زهير [٢٢] :

أرجو وآمُلُ أنْ تَدنُو مودَّتَها وما إِخَالُ لدينا منكِ تَنْوِيلُ

في قصيدته المشهورة التي أولها : « بَانَتْ سُعادُ فقلبي اليومَ مَتْبُولُ » ، وهي التي أنشدها بين يدي النبي ﷺ .

ولا فرق في ذلك بين أن يكون الفعل مسبوقًا بشيء يلزم تأخر الفعل عنه ، كما في البيتين ، أو غير مسبوق ، كما إذا قلت ابتداء : « علمت زيد منطلق » . على هذا جمهور النحويين . وقد ذهب المصنف[٢٣] إلى أنه يجوز إذا كان الفعل مسبوقًا بشيء يلزم تأخيره عنه ، ويخرج على أحد الوجهين : إما أن يكون قد حذف من الفعل ضمير الشأن ، فلاتعليق إذ ذاك ولا إلغاء . وإما أن يكون على تقدير لام الابتداء ، فيكون إذ ذاك من باب التعليق ، لا من باب الالغاء .

فإن وقع الفعل متوسطًا بين المعمولين جاز فيه الإلغاء والإعمال ، إلا أن الإعمال أفصح ؛ لأنه قد حصل له تقدم على أحد المعمولين ، وذلك مقتض لعدم إهماله ، لكنه لم يكمل له التقدم ، فجاز الإهمال باعتبار التأخر عن المعمول الآخر ، ومن شواهد الإلغاء مع التوسط قوله :[٢٤]

أبالأراجيز يابن اللؤم توعدني/ وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور ٦٩/ب

و يروى : « والفشل » فعلى هذا يكون من قصيدتين ، لكن ذكر المصنف في « شرحه للتسهيل [٢٥] » بيتًا قبله لامي الروي ، وعجز البيت الذي قبله :

يا رؤب والصخرة الصماء والجبل

---

٢٢ - في ديوانه ٦٢ . ورواية الديوان لاشاهد فيها، وهذه الرواية في جمهرة أشعار العرب ٣٦٦ (فاعور) .
وهو في شرح التسهيل ٥٧/١ ، ٨٦/٢ ، وأوضح المسالك ٣٢١/١ ، وابن عقيل ٤٧/٢ ، والتصريح ٢٥٨/١ ، والهمع ٥٣/١، ١٥٣ ، والأشموني ٢٩/٢ .

٢٣ - ينظر شرح التسهيل ٨٥/٢ ، ٨٦ .

٢٤ - نسب لجرير في ملحق ديوانه ١٠٢٨ ، كما نسب للعين المنقري .
وهو في الكتاب ١٢٠/١ ، والأصول ١٨٣/١ ، والإيضاح ١٦٨ ، وابن السيرافي ٤٠٧/١ ، واللمع ١٠٨ ، وابن يعيش ٨٤/٧، ٨٥ ، وشرح التسهيل ٨٥/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٤٥ .

٢٥ - ينظر ٨٥/٢ - ٨٦ من الشرح .

فإن تأخر الفعل عن المفعولين جاز فيه – أيضاً – الوجهان ، إلا أن الإلغاء أفصح لتأخره، فإعماله مناقض للتأخر ؛ لأن الإعمال مؤذن بالاعتناء به ، وتأخيره مؤذن بعدم الاعتناء به ، ومن شواهد الإلغاء من التأخير قوله :[٢٦]

آتٍ الموتُ تعلمون فلا يُـرْ ... ـهِبْكُمُ مِنْ لَظَى الحُروبِ اضْطِرَامُ

ويلتزم التعليق كما قال ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أماكن : وذلك إذا وقع قبل « ما » النافية ، كما إذا قلت : « علمت ما زيد قائم » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِّنْ مَّحِيصٍ﴾[٢٧] ، وقال الشاعر :[٢٨]

عَلِمْتُ ما عَمْرٌو أَخُو جَهَالَهْ ... ولا يُرَى فِي سَعْيِهِ ضَلَالَهْ

ومنها : أن يقع فعل القلب قبل « إن » ، كما إذا قلت : « علمت إن زيداً لقائم » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَتَظُنُّونَ إِنْ لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً﴾[٢٩] . وكذلك – أيضاً – لو وقع فعل القلب قبل « لام » الابتداء ، كما إذا قلت : « علمت لزيد قائم » .

وكذلك – أيضاً – لو وقع – أعني فعل القلب – قبل لام القسم ، كما إذا قلت : « علمت ليطاعن زيد » ، ومنه قول الشاعر :[٣٠]

ولقد علمتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إِنَّ المَنِيَّةَ لاتَطِيشُ سِهَامُهَا

وكذلك – أيضاً – لو وقع – أعني فعل القلب – قبل أداة استفهام ، كما إذا قلت : « علمت أزيد عندك أم عمرو ؟ » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾[٣١] .

---

٢٦ – لم يعرف قائله .
وهو في شرح التسهيل ٨٦/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٤٥ ، والأشموني ٢٨/٢ .

٢٧ – آية ٤٨ من سورة فصلت .

٢٨ – لم أقف على القائل .

٢٩ – آية ٥٢ من سورة الإسراء .

٣٠ – للبيد في ديوانه ١٧١ من معلقته ، مع اختلاف الشطر الأول . وهو في الكتاب ١١٠/٣ ، وسر الصناعة ٤٠٠ ، وشرح التسهيل ٨٨/٢ ، والمغني ٤٤٨ ، ٤٥٥ ، وتخليص الشواهد ٤٥٣ ، والهمع ١٥٤/١ ، والأشموني ٣٠/٢ .

٣١ – آية ١٢ من سورة الكهف .

وكذلك – أيضًا – لو كان المعمول اسم استفهام ، كما إذا قلت : « علمت من أخوك ؟ »

و « لام ابتداء » في كلام المصنف مبتدأ ، و « أو قسم » معطوف عليه ، و « كذا » في موضع خبرٍ ، «والاستفهام» الواو منه واو ابتداء ، وما بعدها من «الاستفهام» مبتدأ ، و « ذا » مبتدأ آخر ، و « انحتم » في موضع خبره ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو «الاستفهام» ، والعائد الضمير المجرور .

***

لِـ «عِلْـمٍ» عِرْفَانٍ ، وَ«ظَنٍّ» تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِـدٍ مُلْتَزَمَهْ

وَلِـ «رَأَىٰ» ٱلرُّؤْيَا ٱنْمِ مَا لِـ «عَلِمَا» طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ ٱنْتَمَىٰ

يقع لهذه الأفعال معان مغايرات للمعاني المتقدمة ، يقع بها تغيير للحكم المتقدم ، منها : أن تقع « علم » بمعنى « عرف » ، فإنها إذا كانت كذلك تعدت إلى مفعول واحد ، وتعلقت إذ ذاك بالذوات ، أو ما يجري مجراها في الانحياز ، فتقول : « علمت زيدًا » بمعنى : عرفته ، و « علمت المسألة والشرط » ، بمعنى : عرفتها وعرفته . ومن وقوع « علم » بمعنى عرف ، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي ٱلسَّبْتِ﴾[٣٢] ، قال سيبويه[٣٣] : أي عرفتموهم بأعيانهم . ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ / لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[٣٤] وهو – أعني قوله (تبارك وتعالى) : ﴿الله يعلمهم﴾ ، على حد : ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾[٣٥] وعلى حد : ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[٣٦] .

ويقع – أيضًا – « ظن » بمعنى : اتهم ، فتخرج عن الباب ، وتتعدى أيضًا لواحد ، تقول : « وقع في عرضي وظننت زيدًا » ، أي اتهمته ، ومنه قول الشاعر :[٣٧]

أَتَظُنُّنِي فِي حُبِّ آلِ مُحَمَّدٍ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ يَاابْنَ بِنْتِ الغَامِدِ

---

٣٢ – آية ٦٥ من سورة البقرة .

٣٣ – الكتاب ١/ ٤٠ ، ٢٣٧ .

٣٤ – آية ٦٠ من سورة الأنفال .

٣٥ – آية ٣٠ من سورة الأنفال .

٣٦ – آية ١٩٤ من سورة البقرة .

٣٧ – لم أقف على القائل .

وأما « رأى » الحلمية ، وهي التي يكون مصدرها على رؤيا ، فإنها تلحق بـ « رأى » القلبية، فتتعدى إلى مفعولين ؛ لأن البصر فيها ليس حقيقة ، ومما وقع فيها النصب قوله [٣٨]

يُؤَرِّقُنِي أَبُو حَنَشٍ وَطَلْقٌ وَعَمَّارٌ وَآوِنَةً أُثَالَا

أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إذا مَا تَجَلَّى اللَّيلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالَا

إذا أنا كالذي أَهْوَى لِوِرْدٍ إلى آلٍ فلم يُدْرِكْ بِلَالَا

فإن كانت « رأى » بمعنى « أبصر » تعدت إلى واحد ، كما إذا قلت : « رأيت زيداً » ، فإن وقع بعدها ما يتوجه عليه الحكم كان حالاً أو بدلاً . وقد قيل الوجهان في قوله : [٣٩]

رأيتُكَ تَرْعَانِي بعينٍ بَصِيرةٍ وتَبْعثُ حُرَّاسًا عليَّ وَنَاظِرا

البدل على تقدير « أن » ، أو على وضع الفعل موضع المصدر ، فإن ساعد المعنى على الاعتبارين – أعني اعتبار البصرية والعلمية – جاز تقدير كل واحد منهما . وقد قيل الوجهان في قوله : [٤٠]

لَمَّا رأيتُ أَمْرَها في خُطِيِّ وَأَخَذَتْ في كَذِبٍ وَلَطِّ

أَخَذْتُ منها بِقُرُونٍ شُمْطِ حَتَّى عَلَا الرَّأْسَ دَمٌ يُغطِّي

وقد تَعْرِضُ لهذه الأفعال معانٍ تخرجها عن الباب ، فيعرض لـ « رأى » أن تكون بمعنى : أبصر ، فتخرج عن الباب ، وتتعدى إلى واحد كما قدمنا . ويعرض لها – أيضًا – وقوعها في الرأي ، فتخرج – أيضًا – عن هذا الباب . وأكثر تعديها – إذا كانت في الرأي – إلى مفعولين : أحدهما : تكون « أن » موضعه ، والآخر : بحرف الجر ، كما إذا قلت : « رأيت في هذا الأمر أن يكون كذا » ، وكثر تقديم المجرور ، وقد يحذف إذا دل عليه دليل ، كما وقع في قول مالك بن أبي عامر [٤١] ، وقد قال له عمر بن عبدالعزيز : « مَا رَأْيُكَ فِي هَؤُلَاءِ القَدَرِيَّةِ ؟

---

٣٨ – لابن أحمر في ديوانه ١٢٩ – ١٣٠ .

وهي في الحماسة البصرية ٢٦٣/١ ، وشرح التسهيل ٨٣/٢ ، وابن عقيل ٥٣/٢ .

٣٩ – للنابغة الذبياني في ديوانه ٦٨ .

٤٠ – لم أقف على القائل . وهي في الأمالي ٢٢٣/٢ ، و اللسان « فنك » ٤٨٠/١٠ ماعدا الأخير .

٤١ – تنظر القصة في سير أعلام النبلاء ١٠٠/٨ ، وحلية الأولياء ٣٢٦/٦ .

فقال : رَأْيِي أَنْ تَسْتَتِيبَهُمْ فَإِنْ قَبِلُوا وَإِلَّا عَرَضْتَهُمْ على السَّيْفِ » ، وقد يحذفان معًا كما في قول عمر بن عبدالعزيز مجيبًا له : « وَذٰلِكَ رَأْيِي » .

ويعـرض لهـا – أيضًا – أن تكون بمعنى ضـرب في الرئة ، تقـول : « رأيت زيدًا » بمعنى : ضربته في رئته ، ومنه قوله :[٤٢]

رَأَيْتُـه بِمِحْجَنٍ فَـوَلَّى فكيف والسَّيفُ به قد حَلَّا

أنشده أبو علي لبعض (الأغفال) ، وحمله على أن تكون « رأى » بمعنى : ضربه في رئته ، والحمل على ظاهره غير ممتنع ، وتكون الباء للمصاحبة ، والمعنى : ومعي محجن .

ويعرض لـ « خال » أن تكون بمعنى : عجب ، فتخرج أيضًا عن الباب ، ومنه قولهم: « رَجُلٌ خَالٌ » أي : معجب بنفسه / وهو راجع إلى معنى الخيلاء ، والأكثر فيه مختال ، ٧٠/ب ويأتي فيه « خالٍ » ، وهو على حد « هارٍ » من تهور ، و « شاكٍ » من : تشوك .

ويعرض – أيضًا – لـ « خال » معنى الظلع ، فيقال : « خَالَ البَعِيرُ » ، إذا لحقه الظلع ، ومنه قوله :[٤٣]

خَالَ بَعِيرِي وَسْطَ دَوِّ قَفْرِ وَأَنْتَ في جَمَاعَةٍ وَوَفْرِ

ويعرض لـ « علم » أن تكون بمعنى « عرف » ، وقد قدمناه ، وأن تكـون بمعنـى : « أصابته عُلْمَةٌ » ، وهو [انشقاق]* للشفة العليا .

ويعرض لـ « وجد » أن تكون بمعنى : أصاب ، فتقول : « وجدت ضالتي » ، بمعنى: أصبتها ، ويكون مصدرها على « وجدان » ، كما في قوله :[٤٤]

أَنْشُدُ، والْبَاغِي يُحِبُّ الْوِجْدَانْ قَلَائِصًا مُخْتَلِفَـاتِ الْأَلْوَانْ

وأنشد بعض أهل البيان في حذف المفعول كراهية للتصريح بوقوع الفعل عليه قوله :[٤٥]

وَجَدْنِي مِنْ بَعْدِ ما قَدْ نَصَبَتْ أَيْدِي النَّـوَى حَبَائِلاً وَغَلَبَتْ

---

٤٢ – لم أقف على القائل .

٤٣ – لم أقف على القائل .

٤٤ – لم يعرف قائله ، وهو في البحر المحيط ٢٩٨/١ ، والدر المصون ٥١١/١ .

٤٥ – لم أقف على القائل .

* في النسختين : اشتقاق .

يريد : غلبته ، أو غلبني ، ويريد : أصابني ، فجعل مكان « أصاب » « وجدني » فحذف كراهية التصريح لوقوع الفعل عليه ، وهو أحد المقتضيات لحذف المتعلق على ما هو المقرر في علم البيان [٤٦] ، والأظهر أنه للعرب .

ويعرض لها – أيضًا – الاستغناء ، تقول : « وجد زيد » ، بمعنى : استغنى ، والمصدر منها على « وُجْدٍ » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِّنْ وُجْدِكُمْ ﴾ [٤٧] المعنى – والله أعلم – من سعتكم ومن غناكم ، أو ما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ويناسبه .

ويعرض لها أيضًا أن تكون بمعنى : حزن ، والمصدر منها على « وَجْدٍ » ، كما قال : [٤٨]

فَوَجْدِي بِسَلْمَى مِثْلُ وَجْدِ مُرَقَّشٍ بِأَسْمَاءَ إِذْ لا تَسْتَفِيقُ عَوَاذِلُهْ

وأن تكون بمعنى : حقد ، تقول : « وجد عليك زيد » ، والمصدر منها على « موجدة » ومنه قوله : [٤٩]

وَلِي عَلَيْكَ يا سُمَيْرُ مَوْجِدَهْ وكيف لا وقد سَلَبْتَ المِرْفَدَهْ

ولـ « ظن » التهمة ، وقد قدمنا ذلك . وأما « ضَنَّ » بمعنى : بخل ، فإنها بالضاد لابالظاء ، ومصدرها على « ضَنٍّ » ، كمصدر التي بالظاء ، ومنه قوله : [٥٠]

أَتاركةً تَدَلُّلَهَا قَطَامِ وَضَنًّا بِالتَّحِيَّةِ وَالكَلامِ

و « حسب » يعرض لها أن يكون مقصوداً بها لون ، وهو لون شُقْرَة يغلبه حُمرة ، وهو عند العرب مذموم ، يقال : « حسب الرجل فهو أحسب » ، كما تقول : « سمر فهو أسمر » ، قال امرؤ القيس يخاطب أخته هند بنت حجر : [٥١]

يا هِنْدُ لا تَنْكِحِي بُوهَةً عليه عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا

---

٤٦ – سبق الحديث عنه في ص ١٧ ، هامش ٦٩ ، وصفحة ٢٦ ، هامش ١١٨ .

٤٧ – آية ٦ من سورة الطلاق .

٤٨ – لطرفة بن العبد في ديوانه ٧٨ .

٤٩ – لم أقف على القائل .

٥٠ – للنابغة الذبياني في ديوانه ١٣٠ ، وهو في ابن يعيش ٦٤/٤ .

٥١ – في ديوانه ١٢٨ .

ويعرض لـ « زعم » الكفالة ، فتقول : « زيد زعيم بهذا الأمر » ، أي : كفيل به ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَلِمَنْ جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِۦ زَعِيمٌ ﴾[٥٢] ، وأن تكون للرياسة، فتقول : « زيد زعيم القوم » ، أي : كبيرهم ورئيسهم ، ومنه قوله :[٥٣]

عليَّ لأمْـلاكِ البلادِ نَصيحةٌ ... يقومُ بها ذو حِسْبةٍ في مُقامِـهِ

أَخصُّ بها من كلِّ حيٍّ زعيمَهُ ... وَأُكْبِرُهَا عن [غيره] بِطَغَامِهِ

ومصدر التي للكفالة على : « فعالة » ، ومصدر التي للرياسة على « زعامة » ، كأنهم لحظوا في الوجهين ما وقعت بمعناهما . وتأتي مرادًا بها السمن وضده من الهزال / ولا أذكر لهما مصدرًا ، [إلا أن قياس] زعامة أن تكون الذي للسمن على « زَعْمٍ » والتي للهزال على « زِعَامٍ » . ٧١/أ

ويعرض لـ « عَدَّ » أن تكون للحساب ، وقد قيل في قول جرير :[٥٤]

تَعُدُّون عَقْرَ النِّيبِ أفضلَ مجدكُمْ ... بني ضَوْطَرَى لولا الكميَّ المقنَّعا

وقد قدمنا أنها هنا مقصود بها العدد ، وأن التقدير : في أفضل مجدكم . واحتج به ابن عصفور[٥٥] على أن الواحد عدد ، وهو خلاف ما عليه أهل علم الحساب .

ويعرض لـ « حجا » الغلبة ، فتقول : « حجاني زيد فحجوته » أي : غلبته في المحاجاة ، وباب المغالبة من حيث هو يأتي فيه للغالب « فَعَلَ » ، وهو باب معروف في علم النحو[٥٦] ، وفي علم البيان . واعتنى به أهل البيان وذكروا له تفاصيل ومراتب ، واشترطوا للغلبة شروطًا أحدها : عدم الإتباع لمقتضى تشبث . ومنها : قبول النصفة في المتماثلين ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

ويعرض – أيضًا – لـ « حَجَا » معنى : قَصَدَ ، فتقول : « حَجَوتُ زَيدًا بِالسَّلَامِ

---

٥٢ – آية ٧٢ من سورة يوسف .

٥٣ – للمعرى في ديوانه (سقط الزند) ١٠٦ ، وما بين المعقوفين تكملة مني .

٥٤ – سبق تخريجه في ص ٢٨٦ ، هامش ٩ .

٥٥ – ينظر شرح الجمل ٣٠٢/١ .

٥٦ – المغالبة : هي أن يقصد كل واحد من الاثنين غلبة الآخر في الفعل المقصود لهما، فيسند الفعل إلى الغالب منهما . ينظر تفصيل المغالبة في الكتاب ٦٨/٤، وابن يعيش ١٥٦/٧، وشرح الشافية للرضي ٧٠/١-٧١، والارتشاف ٧٨/١، وحاشية الصبان ٢٤١/٤.

فَأَعْرَضَ عَنِّي » وهو مسموعٌ ، وقد قيل فيه : إنه من « حَجَّ » بمعنى : قصد ، أبدل من أحد المضاعفين حرف علة ، ونقلت حركته ، أو حذفت على الخلاف في ذلك ، فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله . أما إن قلنا بنقل الحركة فلا إشكال . وأما إن قلنا بحذفها – وهو الصحيح – فإن تسكين الأول إنما كان للإدغام ، وأصله الفتح ، فلما زال الإدغام رجع إلى أصله من الفتح ، فأبدل حرف العلة ألفًا ، ووقع الإبدال بالألف ابتداء ، فيكون إذ ذاك على حد قوله :[٥٧]

وَأَشْهَدُ مِنْ عَوْفٍ حُلُولاً كثيرةً يَحُجُّونَ سَبَّ الزِّبْرِقَانِ المُزَعْفَرَا

أي : يقصدون .

ويعرض لها – أيضًا – الرد ، فتقول : « نصحته فحجا نصيحتي » ، أي : ردها ، ومنه قوله :[٥٨]

نَصَحْتُ بَني عَوْفٍ فلم يَتَقَبَّلُوا وَصَاتِي فَأَضْحَوا قَدْ حَجَوا نُصْحَ رَاشِدٍ

أي : ردوه .

ويعرض – أيضًا – لها أن يكون مقصودًا بها السَّوْق ، فتقول : « حجا إبله » أي : ساقها . وقد زعم بعضهم أن الجيم بدل من الدال ، وأن المعنى : حدا ، وزعم أنه يقال في : « دمعت عينه » « جمعت عينه » ، وإن صح هذا النقل فلا يتعين فيه أن يكون : جمعت عينه ، بمعنى : دمعت .

ويعرض لها – أيضًا – أن تكون بمعنى « كتم » ، فتقول على هذا : « حجا زيد عني خبره » ، بمعنى : كتمه . وقد يحتمل أن تكون الألف بدلاً من النون ، ويكون الأصل : « حجن » ؛ لأن النون حرف غنة ، والألف حرف علة ، والغنة قريبة من العلة ، ولذلك أبدلت النون في « إِنْجَانَة » ، و في « خَرْنُوبٍ »[٥٩] من أحد المضاعفين ، و « حجن » راجع معناه إلى معنى الكتم ؛ لأنه عبارة عن الإخفاء ، أو عن الإخباء . /٧١/ب

---

٥٧ – للمخبَّل السعدي في ديوانه ٢٩٤ (مقلون) .
وهو في إصلاح المنطق ٣٧٢ ، والصاحبي ٨٦ ، وجمهرة الأمثال ١/٣٤٥ ، و اللسان « سب » ١/٤٥٧ .

٥٨ – للنابغة الذبياني في ديوانه ١٤٣ ، والقافية فيه : (ولم تَنجَحْ لديهم وَسَائِلي) .

٥٩ –

وحكى لي شيخنا أبو البركات البلفيقي قال : إنه رأى في النوم النبي ﷺ فذكر بين يديه ﷺ حديثَ الشَّفَاعةِ[٦٠] ، وفيه « أَنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةً يَدْعُو بِهَا ، وَإِنِّي ٱخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَومَ الْقِيَامَةِ » . هذه الرواية المعروفة ، فذكر شيخنا أبو البركات أن النبي ﷺ قال له : قل : « وَإِنِّي ٱحْتَجَنْتُ » . وصنف شيخنا أبو البركات في هذه الرؤيا كتاباً ، وسَمَّاه : « مَا جَرَتْ به اليَرَاعَه في حَدِيثِ الشَّفَاعَه » وشملت الكتاب إجازته لي مع جملة ما أجازنيه . وشيخنا أبو البركات الآن بالحياة ، ذُكِر لي أنَّه قاضٍ بمدينة المَرِيَّةِ - حرسها الله تعالى - وكان قد تولى قبلها قضاء الجماعة بغِرْنَاطَةَ ، ثم إنه عزل عنها لمعارضته السلطان في قضايا اقتضت عزله .

ويعرض - أيضاً - لـ « حَجَا » أن تكون بمعنى : حَفِظَ ، فتقول : « أُحْجُ وصيَّتي » أي : احفظها ، ولا أذكر على ذلك شاهداً .

ويعرض لها أيضاً أن تكون بمعنى « أَقَامَ » ، تقول : « حَجَوْتُ بالمكانِ » ، بمعنى أَقَمْتُ فيه ، ومنه قوله :[٦١]

أُحْجُ بِرَبْعِ الظَّاعِنِينَ زَمَنَا وَلْتَكُ مِمَّا بِالرُّبُوعِ قَطْنَا

أنشده بعض أهل البيان في الإطلاق عقب التقييد اتكالاً على فهم المعنى ، قال : وأيضاً فإن المراد ربع مخصوص ، وإلا فإن الربوع من حيث هي إنما تتخذ للإقامة ، والظاهر أنه للعرب .

ويعرض لـ « دَرَى » أن تكون بمعنى : خَتَلَ ، تقول : « دَرَيْتُ للصَّيد » ، أي : خَتَلْتُ له ، ولا أذكر على ذلك شاهداً .

***

وَلَا نُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ، أَوْ مَفْعُولِ

الحذف - في اصطلاح النحويين - يكون على نوعين : اختصاراً واقتصاراً . والاختصار

---

٦٠ - ينظر صحيح مسلم بشرح النووي ٣/٧٥ في كتاب الإيمان ، باب الشفاعة .

٦١ - لم أقف على القائل .

- عندهم - هو الحذف للدليل . والاقتصار الحذف بغير دليل . ووجه هذا الاصطلاح ظاهر؛ لأن الاختصار من حيث هو مقتض لتمام المعنى ، إلا أنه نزل منه ما تقع عنه الغنية. وأما الاقتصار فإنه من حيث هو مقتض تركًا لم تغن عن المتروك فيه ما لم يترك ، فيجوز عند جمهور النحويين في هذا الباب حذف المفعولين - معًا - اختصاراً واقتصاراً ، ولا يجوز حذف أحدهما اختصاراً ولا اقتصاراً . وما كان ظاهره حذف أحدهما حمل على تأويل ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ﴾ [٦٢] على قراءة من قرأ بالياء ، فقيل : إنه على حد قوله (تبارك وتعالى) : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ [٦٣]، أعني أن يكون التفاتًا من الحضور إلى الغيبة ، وقد عد بعض أهل البيان من أنواع الالتفاتات[٦٤] التفات التعاقب ، واستشهد عليه بالآية الكريمة ، وذكر - أيضًا - على ذلك شواهد . وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث يكون هو المقصود .

وقيل : إن الضمير / عائد على ما يفهم من سياق الكلام ، وأن التقدير : ولا يحسبن ٧٢/أ القوم ، أو ما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ويناسبه .

وقيل : إنه من باب ما وقعت فيه الدلالة بالفعل على اسم الفاعل ، فيقع له الإضمار ، كما يقع للمصدر في قولك : « مَنْ صَدَقَ كان خيراً له ، ومَنْ كَذَبَ كان شَرًّا له » وذلك كثير . ومما وقع فيه الدلالة بالفعل على اسم الفاعل ، فتنزل بذلك منزلة المصدر قوله :[٦٥]

---

٦٢ - آية ١٨٠ من سورة آل عمران .

قرأ بها في هذه الآية جميع القراء إلا حمزة وخلفاً فقرآ بـ«التاء» ، وهناك تفصيل في قراءة هـذه الكلمـة « يحسبن » ينظر تفصيلها في السبعة ٢١٩ - ٢٢٠ ، والمبسوط ١٧١ ، والتذكرة ٣٦٥/٢ - ٣٦٧ ، والكشف ٣٦٦/١ ، والنشر ٢٤٤/٢ .

٦٣ - آية ٢٢ من سورة يونس .

٦٤ - ينظر مصادر المسألة في ص ٣

٦٥ - لسوار بن المضرب .

وهو في معاني القرآن ٢٣٢/١ ، والخصائص ٤٣٣/٢ ، وابن يعيش ٨٠/١ ، وشرح التسهيل ١٢٣/٢ ، والتصريح ٢٧٢/١ ، والأشموني ٤٥/٢ .

فَإِنْ كَانَ لا يُرْضِيكَ حتَّى تَرُدَّنِي إلى قَطَرِيٍّ لا إِخَالُكَ رَاضِيَا

التقدير : مرض ، ويكون التقدير – على هذا الوجه – : ولا يحسبنّ حاسبٌ الذين . وقيل : إن الفاعل محذوف ، وذلك إنما يكون على قواعد الكوفيين ، حيث يجيزون حذف الفاعل . وأما قول عنترة :[٦٦]

ولقد نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَـةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

فإن « غيره » [نعت[٦٧]] للمصدر المحذوف ، والتقدير : فلا تظني ظنًا غيره .

وقد ذهب المصنف[٦٨] إلى جواز حذف أحد المفعولين اختصاراً ، أي : إذا كان هناك دليل ، واستشهد له بالآية الكريمة ، وبالبيت . وقد قدمنا التأويل في الآية الكريمة وفي البيت. ومما ضُعِّفَ به ما اختاره المصنف وقوع الفصل محذوفًا فيه – على زعمه – أحد ركنيه ، وهو حذف لم يثبت عن العرب ، وكون الطلب في الفعل لهذين المفعولين على جهة واحدة ، فصار المفعولان كالمفعول الواحد ، والمفعول الواحد لا يجوز حذف بعضه وإبقاء بعضه ، وهذا يفارق خبر كان ، فإن طلب الفعل للجزأين ليس على جهة واحدة .

وقد وقع للمصنف في هذا الفصل المخالفة للنحويين في حكمين :

أحدهما : اشتراط الدلالة في حذف المفعولين ، ومنع الاقتصار على الفعل .

والآخر : جواز حذف أحدهما للدليل .

ومما وقع فيه حذف المفعولين معًا اقتصاراً ، قولهم : « مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ » .

***

وَكَـ «تَظُنُّ» اجْعَلْ « تَقُولُ » إِنْ وَلِـي مُسْتَفْهَمًـا بِهِ ، وَلَمْ يَنْفَصِلِ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ، أَوْ كَظَرْفٍ، أَوْ عَمَلْ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

---

٦٦ – في ديوانه ١٩١ .

وهو في الاشتقاق ٣٨ ، والخصائص ٢١٦/٢ ، والمقرب ١١٧/١ ، وشرح التسهيل ٧٣/٢ ، وابن عقيل ٥٦/٢ ، والتصريح ٢٦٠/١ ، والهمع ١٥٢/١ ، والأشموني ٣٥/٢ .

٦٧ – في النسختين : « نعتًا » .

٦٨ – ينظر شرح التسهيل ٧٢/٢ – ٧٣ ، وشرح الكافية الشافية ٥٥٢/٢ .

وَأُجْرِيَ ٱلْقَوْلُ كَـ « ظَنَّ » مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيْمٍ ، نَحْوُ: «قُلْ ذَا مُشْفِقَا»

الأصل في القول أن تحكى به الجمل ، فتقول : « قال زيد عمرو منطلق » ، وإن وقعت «إن » هنا كسرت ، فتقول : « قال زيد : إن عمراً منطلق » ، وقد يجري مجرى الظن بلا شرط عند « بني سليم » ، كما قال ، فتقول على لغتهم : « قال زيد عمراً منطلقاً » و « قل ذا مشفقًا » في كلام المصنف ، ومما جاء في ذلك قوله : [٦٩]

قد جَرَتِ الرِّيحُ أَيَامِنِينَا قَالَتْ وكُنْتُ رَجُلاً فَطِينَا

هَٰذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا

وأما غير « بني سليم » فإنهم إنما يجرون القول مجرى الظن بشروط أربعة : أن يكون مضارعًا ، بتاء الخطاب ، تقدمته أداة الاستفهام ، لم يفصل بينه وبين معموله بشيء .

ويغتفر في الفصل / بين أداة الاستفهام والفعل ، بالظرف والمجرور ، وأحد ٧٢/ب المعمولين ، وفي الفصل بين الفعل والمفعولين بالظرف والمجرور ، فتقول في الأول : « أفي الدار تقول زيداً منطلقًا ؟ » و « أعندك تقول زيداً جالسًا ؟ » و « أزيداً تقول منطلقًا ؟ » و «أمنطلقًا تقول زيداً ؟ » ومنه قول عمر بن أبي ربيعة : [٧٠]

أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا؟

وفي الثاني : « أتقول في الدار عمراً منطلقًا ؟ » و « أتقول عندك عمراً جالسًا ؟ » .

وأكثر النحويين على أن الفصل بين الاستفهام والفعل ، وبين الفعل والمفعولين موقوف على السماع ، لا يقال منه إلا ما قالت العرب . وظاهر قول المصنف أنه يجوز الفصل بين الاستفهام والفعل بالمعمولين . وقد نص أبو علي على منعه ، وحكى أن بعض النحويين يمنع الفصل بالمبتدأ ، ولا يجيزه إلا بالخبر وقوفًا مع المسموع واقتصاراً عليه ،

---

٦٩ – سبق تخريجه في ص ٣ ، هامش ٣ .

٧٠ – نسب أهل العلم البيت للكميت بن زيد في ديوانه ٣٩/٣ ، ولعله سهو من المؤلف .

وهو منسوب للكميت في الكتاب ١٢٣/١ ، وابن السيرافي ١٣٢/١ ، وابن يعيش ٧٨/٧ ، وتخليص الشواهد ٤٥٧ ، ٤٦٥ ، والتصريح ٢٦٣/١ ، والخزانة ١٨٣/٩ – ١٨٤ . وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٤٨/٢ ، وشرح التسهيل ٩٦/٢ .

وأيضًا فإن الخبر من حيث هو طالب للتأخير عن المخبر عنه ، ومراده بالخبر المفعول الثاني، والمبتدأ المفعول الأول ، والواقع في قول عمر بن أبي ربيعة الفصل من معمول الثاني .

وإذا تجمعت هذه الشروط فإنه يجوز الإجراء عند اجتماعها للقول مجرى الظن ، كما في قوله :[٧١]

مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا؟ يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

ويجوز أن لا يجري وإن اجتمعت الشروط ، كما في قوله :[٧٢]

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ : الدَّارُ تَجْمَعُنَا ؟

وقد وقع في البيتين الجزء الثاني جملة ، لكن يستدل بنصب « القُلُصَ » على أن « يُدْنِينَ » في موضع نصب ، وبرفع « الدَّارُ » على أن « تَجْمَعُنَا » في موضع رفع .

---

٧١ – لهدبة بن خشرم العذري في ديوانه ١٣٠ .

وهو في الشعر والشعراء ٦٩١/٢ ، وشرح التسهيل ٩٥/٢ ، واللسان « قول » ٥٧٥/١١ ، وتخليص الشواهد ٤٥٦ ، وابن عقيل ٥٩/٢ ، والهمع ١٥٧/١ ، والأشموني ٣٦/٢ .

٧٢ – لابن أبي ربيعة في ديوانه ٤٣٤ .

وهو في الكتاب ١٢٤/١ ، والمقتضب ٣٤٨/٢ ، وابن السيرافي ١٧٩/١ ، وابن يعيش ٧٨/٧ ، ٨٠ ، وتخليص الشواهد ٤٥٧ ، والتصريح ٢٦٢/١ .

أَعْلَمَ وَأَرَىٰ

إِلَى ثَلَاثَةٍ «رَأَىٰ وَعَلِمَا» عَدَّوْا، إِذَا صَارَا «أَرَىٰ وَأَعْلَمَا»
وَمَا لِمَفْعُولَيْ «عَلِمْتُ» مُطْلَقَا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا

« رأى » العلمية و « علم » إذا دخل على كل واحد منهما الهمزة ، فإنهما يتعديان بها إلى ثلاثة مفعولات ، قضاء لحق النقل ؛ لأن الهمزة من حيث هي إذا كانت للنقل أكسبت ما نقلته منصوباً واختلف في معنى هذا النقل ، فقيل : بعموم مدلول اللفظ ، أي : النقل من حالة إلى حالة ، فعلى هذا لا يختص بالنقل فعل من فعل .

وقيل : بل مدلول النقل خاص ، والمراد به : نقل من غير المتعدي إلى المتعدي ، فعلى هذا تسمية ما دخلت عليه من المتعدي منقولاً إنما هو بالحمل على غير المتعدي .

وجمهور النحويين على أن هذا النوع من النقل إنما خاص بهذين الفعلين ، أعني « رأى وعلم » . وذهب الأخفش[1] إلى قياس ذلك في باقي الأفعال ، مما يدخل على المبتدأ والخبر وينصبهما مفعولين ، كـ « ظن ، وحسب ، وخال » ، فتقول في « علم » إذا دخلت عليه الهمزة « أعلمت زيداً عمراً منطلقًا » وفي « رأى » إذا دخلت عليه الهمزة « أريت عمراً أخاك منطلقًا » .

وذهب بعضهم إلى التزام التصحيح في « رأى » العلمية إذا دخلت / عليها الهمزة ٧٣/أ فالتزم أن تقول : « أَرْأَى زيد عمراً أخاك منطلقًا » بالقياس على « مرئي » ، والجامع بينهما التكثير ، قال أبو علي : وهذا قول لا يعضده نظر ولا سماع ، بل السماع بخلافه .

---

١ - ينظر رأيه في التبصرة والتذكرة ١/١٢٠ ، والمفصل ٢٥٧ ، وابن يعيش ٧/٦٥ - ٦٦ ، وشرح التسهيل ٢/٩٩ - ١٠٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٧٤ - ٢٧٥ ، ومنهج السالك ٩٩ .

وأبو عثمان يرده ، فقال : « ولا يجوز أن ينقل من هذه الأفعال غير ما استعمل منه ، ولم يجز : « أظننت زيداً عمراً منطلقًا » . ينظر الإيضاح ٢٠٢ .

وما يكون لمفعولي « علم » من الإلغاء والتعليق والحذف والإثبات ، يكون للثاني والثالث من هذه المفعولات، وأما المفعول الأول ، فإنه الفاعل في «علم» صار بالنقل مفعولاً، كما يكون الفاعل في «قام زيد» مفعولاً، إذا قلت : «أقمت زيداً» ، ويجوز أن يكون المفعول الثاني جملة اسمية، وفعلية ، وظرفًا، ومجروراً. وإلى جميع هذا الإشارة بقوله « مطلقًا... البيت»

***

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا «هَمْزٍ»فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا
وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ «كَسَا» فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

هذا أيضًا قضاء لحق النقل ، فإن الهمزة – كما قدمنا – إذا دخلت على فعل للنقل أكسبته منصوبًا ، فإن دخلت على ما ينصب مفعولاً واحداً نصب بها اثنين ، كما إذا قلت : « تبعت زيداً » و « أتبعت زيداً عمراً » و « كسب زيد المال » و « أكسبته تجارته المال » ، قال[٢] :

أَكْسَبْتُهُ الدِّرْهَمُ البِيضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَ لَا يُدْعَىٰ لِأَبْ

فإذا كانت « رأى » بمعنى : أبصر ، و « علم » بمعنى : عرف ، فإنهما ينصبان مفعولاً واحداً ، فإذا أدخلت عليهما الهمزة نصب كل واحد منهما مفعولين ، ويكون الأول منهما مغايراً للثاني ، فتقول : « أريت زيداً عمراً » أي : أبصرته إياه ، وإلى هذا الإشارة بقوله: « والثالث منهما كثاني اثني كسا ..... البيت » . ويمتنع فيه أن يكون جملة ، أو ظرفًا ، أو مجروراً ؛ لأن ذلك كله ممتنع في ثاني اثني « كسا » . والضمير في قوله : « وإن تعديا» عائد على « رأى ، وعلم » .

***

وَ كَـ « أَرَىٰ » السَّابِقِ « نَبَّا ، أَخْبَرَا ، حَدَّثَ ، أَنْبَأَ » كَذَاكَ « خَبَّرَا »

القياس في « نبأ ، و أنبأ ، وأخبر، وخبر، وحدث » أن يتعدى كل واحد منها إلى مفعولين:

---

٢ – لمسكين الدارمي في ديوانه ٢٢ .

وهو في التصريح ٣٩٢/١ ، والأشموني ١٨٩/٢ .

أحدهما بنفسه ، والآخر بحرف الجر ، فتقول : « أنبأت زيداً بهذا الخبر » ، ويجوز حذف حرف الجر ، فيتعدى إذ ذاك إلى مفعولين ، فتقول : « أنبـأت زيداً هذا الخبر » ، لكن لما كان معنى كل واحد منهما بمعنى « أعلم » عُدِّيَ تَعَدِّيه في بعض حالاته، وإلا فإن المتعدي إلى ثلاثة حقُّهُ أَنْ يكون قد دخلت عليه همزة النقل ، أو يكون قبلها متعديًا إلى اثنين ، وذلك إنما يكون في « رأى ، وعلم » ، وما جَوَّزَ الأخفش من « أظن ، وأحسب » .

ولمَّا كان التعدِّي في هذه الأفعال ليس لمعنى في أنفسها ، إنما هو بالحمل على الفعلين المتقدمين للاتفاق في المعنى – كما قدمنا – لم يسمع عن العرب نصب الثلاثة فيما زعم النحويون ، إنما جاء الفعل فيها مبنيًا للمفعول ، فيقع النصب في اثنين فقط ، ومن شواهد ذلك في « نبأ » / [٣] : ٧٣/ب

وَنُبِّئْتُ لَيْلى بالعراقِ مَرِيضَةً ... فَمَا لَكَ تَجْفُوهَا وأنتَ صَدِيقُ

شَفَى اللَّهُ مَرْضَى بالعِراقِ فإنَّني ... على كُلِّ شَاكٍ بالعِرَاقِ شَفِيقُ

وقوله : [٤]

نُبِّئْتُ عَمْرًا غَارِزًا رَأْسَهُ ... في سِنَةٍ يُوعِدُ أَخْوالَهُ

وَتِلْكَ منه غيرُ مَأْمُونَةٍ ... أنْ يفعلَ الشَّيءَ إذا قَالَهُ

ومن شواهد ذلك في « أنبأ » : [٥]

وأُنْبِئْتُ ليلى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ ... إِليَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وقوله : [٦]

أُنْبِئْتُ أَنَّ بَنِي المُغِيرَةِ كُلَّهُمْ ... جَزِعُوا لِفَقْدِ أَبِي الْحَكِيمِ وَجَدَّعُوا

---

٣ – لمجنون ليلى في ديوانه ١٦٣ ، وفيه (يقولون) بدل (ونبئت) .

٤ – لم أقف على القائل .

٥ – نسب لأكثر من شاعر ، فقد نسب للمجنون في ديوانه ١٥٤ ، كما نسب لابن الدمينة في ملحق ديوانه ٢٠٦ ، ونسب لإبراهيم الصولي في ديوانه ١٨٥ ، كما نسب للصمة القشيري في ديوانه ١١٣ .
وهو في شرح التسهيل ١١٤/٤ ، ورصف المباني ٤٧٢ ، والجنى الداني ٥٠٩ ، ٦١٣ ، وتخليص الشواهد ٣٢٠ ، والتصريح ٤١/٢ ، والهمع ٦٧/٢ ، والأشموني ٢٥٩/٢ وفيها (ونبئت) بدل (وأنبئت).

٦ – لم أقف على القائل .

ومن شواهد ذلك في « أخبر » :[٧]

مَا ذَا يَضُرُّكِ إِنْ أُخْبِرْتِنِي دَنِفًا ... وغاب بَعْلُكِ يومًا أَنْ تَعُودِينِي

فَتَأْخُذِي نُقْطَةً في الْقَعْبِ بَارِدَةً ... فَتَغْمِسِي فَاكِ فيها ثُمَّ تَسْقِينِي

وقوله :[٨]

فَمَنْ أُخْبِرتَ أَنَّ له علينا ... يدًا إِنْ قال ذُو فَضْلٍ مَنَحْتُ

ومن شواهد ذلك في « خَبَّرَ » :[٩]

وَقَدْ خُبِّرْتُ أَنَّ أبا طَرِيفٍ ... أَتَى لِلْحَادِثِ الصَّعْبِ الْفَظِيعِ

وقوله :[١٠]

خُبِّرْتُ أَنَّ الْحَارِثَ بنَ هِشَامِهِمْ ... لَا يَسْتَمِيلُ بِمَنْ يَمِيلُ فَيُسْتَبَى

ومن شواهد ذلك في « حدث » ، قوله :[١١]

إِنْ نَبَشْتُمْ ما بين مِلْحَةَ فَالسَّا ... قِبِ فيه الأَمْواتُ والأَحْيَاءُ

أَوْ مَنَعْتُمْ ما تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّ ... ثْتُمُوهُ لَهُ علينا الْوَلَاءُ

وقوله :[١٢]

وَقَدْ حُدِّثْتُ أَنَّ بَنِي زُبَيْدٍ ... يُرِيدُونَ الْمُغَارَ على تَمِيمٍ

---

٧ – نسبا لرجل من بني كلابٍ في الحماسة البصرية ١٥٩/٢ – ١٦٠ .

والبيت الأول هو محل الشاهد ، وهو في شرح التسهيل ١٠١/٢ ، وابن الناظم ٢١٧ ، وتخليص الشواهد ٤٦٨ ، وابن عقيل ٦٩/٢ ، والهمع ١٥٩/١ ، والتصريح ٢٦٥/١ ، والأشموني ٤١/٢ .

٨ – لم أقف على القائل .

٩ – لم أقف على القائل ، والقافية فيه « الفضيع » وما أثبته الصواب .

١٠ – لم أقف على القائل .

١١ – للحارث بن حلزة اليشكري في ديوانه ٢٧ ، من معلقته .

والشاهد في الثاني ، وهو في المفصل ٢٥٨ ، وابن يعيش ٦٥/٧ ، وشرح التسهيل ١٠١/٢ ، وابن الناظم ٢١٧ ، وتذكرة النحاة ٦٨٦ ، وتخليص الشواهد ٤٦٨ ، والتصريح ٢٦٥/١ ، والهمع ١٥٩/١ ، والأشموني ٤١/٢ .

١٢ – لم أقف على القائل .